







4779

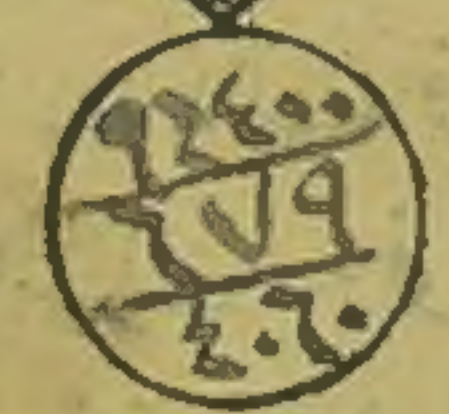
مَعَارِفُ نَظَارَتِ جَلِيلَةٍ سُنْدُوفٍ يَلَا زُخْصِيَّتِ  
 نَامَةِ أَهْلِ أَشْبُو كِتَابِ طَبْعٍ وَنَشْرٍ أُولَدِ وَشَرَاءِ  
 طَبْعِيَةٍ مَرِيدِ جَاكِ وَلَوْ مَسْمُومَةٍ لَيْدَةٍ أُولَدِ جَحِي  
 أَخْطَارٍ أُولَدِ نَوْرِيٍّ هَرِّ حَقِّو طَبْعِيَةٍ مَوْلَقِيٍّ  
 عَائِدٍ أُولَدِ أُولَدِ زَرَّةٍ أُولَدِ صَوْلٍ فَخْذَةٍ سُنْدُوفِيٍّ  
 أُمْنِيٍّ لِحَى وَلَرِّ أَشْبُو زُخْصِيَّتِ نَامَةِ مَقَالَتِيٍّ

اعْظَا قَلْبِي لَكَ

صاحبی میرزا نصرالدین محمدی

3191

اولدنی



کتابخانه سید الشهدا

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısım	İzmir
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	959





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزهه عن الصور بالحدود \* وميز نوع الانسنا بالفصل القوي \*  
من الموجود \* وخلق الموجودات من الجود \* والصلوة والسلام على محمد الذي قال  
الله في حقّه وما ينطق عن الهوى \* ان هو الا وحى يوحى \* وعلى اله واصحابه الذين  
وصلوا الى الدرجة القصوى \* وبعد فيقول الفقير عبد الكريم بن حسين \*  
الاماسيه وى \* انه لما كانت خاشية الصور المنسوبة الى المحقق عبد الحكيم \*  
بن شمس الدين السيلكوتى \* مشتملة على تحقيقات خلا عنها كتب القاطنين \* مع  
ان ابواب مقاصدها متعلقة بحيث كادت تلحق بالمعيات والالغاز \* ولما لم يزل  
فيها الا واحد بعد واحد اقترح بعض من لازمني حين التدريس من الاذكاء ان اكتب  
عليها تعليقات تكون مفاتيح لها وتكشف الغطاءات عن وجوه مقاصدها  
وقد اعتذرت \* وكلما اعتذرت كرروا الاقتراح ظنا منهم اني عريف ما هرت  
الفنون العقلية فعلمت ان لا مخلص لي فاجبت بمسؤولهم متوكلا على من لا يأتى  
لخير الامنه وقد وفقني الله الى هذا المرام في زمان السلطان ابن السلطان ابن  
السلطان الغازى عبد الحميد خان \* اللهم فها عدا \* وابدسلطنته الى يوم القيامة  
قوله كنا مركب آه صغرى الشكل الثالث وقوله ليس بكناية آه كبراه والاولى ان  
يقال وليس بكناية عن العدد وغير العدد لانه قد يكون كناية عن العدد وغيره على

ما فى الرضى لانه لما كان عدم كونه كناية عن العدم فى هذا المقام ظاهر تركه قوله  
لان دخول هاء التثنية آه اعلم ان لكلمة كذا استعمالين استعمال بحسب اللغة  
اذ هي فى اللغة مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة وهو كلمة ذا واستعمال  
بطريق الكناية وحينئذ تكون كلمة واحدة مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة  
فلا تدخل هاء التثنية عليها لان تعريفات الاسماء الاشارات انما تستفاد من  
الاشارات الحسية للمتكلمين فادخلوا حروف التثنية فى وائلمها لينبها بها  
على المخاطبين حتى يلتفتوا وينظروا الى شئ يشار اليه من الاشياء الحاضرة فلا  
جرم لم يوءت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره ولذا كان مجيئها فى المحاضر  
اكثر منه فى المتوسط لما ان تنبيه المخاطب لا بصار الحاضر الذى يسهل ابصاره  
اولى من تنبيهه لا بصار المتوسط الذى ربما يحول بينه وبين حائل ولم يدخل  
فى البعيد الذى لا يمكن ابصاره اذ لا ينه العاقل احد البرائى ما ليس فى مرأى كذا  
فى الرضى قوله فى موقع الحال آه خبر بعد خبر لقوله كذا على ان يكون الكاف بمعنى  
المثل اى حال من مفعول وجدنا وهو عبارة المتن الا انه اذا كان الوجدان بمعنى  
الاصابة واذا كان مفعولا كان بالمعنى العلم وهذا اشارة الى صغرى الشكل  
الثالث وقوله ليس مبتدأ كبراه على ان يكون اسم ليس راجعا الى كذا قوله لعمري  
العائد آه اى لو كان مبتدأ كالمفحولة فعلية فلا بد من عائد فيه ولا عائد فيه  
قوله والمعنى وجدنا آه اشارة الى ترجيح الحال قوله وهما مختلفان من حيث  
الوجود الكتابى آه اعلم ان وجود الشئ على انحاء وجود فى نفس الامر ووجود فى  
الخارج ووجود فى اللفظ ووجود فى الكناية والاخيران معيان مجازيان  
للوجود اذ وجود الشئ على المعنيين الاخيرين عبارة عن وجود دالة اعلم  
ان الاتحاد بين الشيئين اما القاد ذاتى واما القاد عرضى والاتحاد الذاتى  
اما اتحاد فى الجنس ويسمى مجانسة كاتحاد الانسان والفرس فى الحيوان  
واما اتحاد فى النوع كاتحاد زيد وعمر فى الانسان واما الاتحاد العرضى فهو  
ان كان فى الكم يسمى مساواة كاتحاد ثوبين فى الطول وان كان فى الكيف  
يسمى مشابهة كاتحاد الجسمين فى اللون كاتحاد الانسان الابيض والاسود  
فى اللون وان كان فى الشكل يسمى مشاكلة كاتحاد النار والهواء فى الكرية  
وان كان فى الوضع يسمى موازنة وان كان فى الاطراف يسمى مطابقة اذا عرفت



هذا فنقول هذا القول جواب سؤال مقدرو هو انه اذا استعمل لفظ كذا في  
معناه اللغوي لم يكن المشبه به والمشبه شيئا واحداً والشبيه يقتضي  
المغايرة بينهما فلا يصح التشبيه وحاصل الجواب ان المنقول من المشرح وان  
كان عين ما وقع في كثير من نسخ المص بالنوع الا انه مغاير له بالشخص والمغايرة  
الشخصية كافية في صحة التشبيه واورد على هذا الجواب بان المغايرة المعبرة  
في التشبيه المغايرة العرفية المصححة لان يقال ان هذا غير ذلك ولا شك ان  
اختلاف الشخصين المتلفظين بعبارة واحدة لا يوجب كون تلك العبارة الواحدة  
اثنين مغايرتين بذلك للتغاير العرفي انتهى ولا يخفى ان هذا الاعتراض انما يرد  
اذا كان لفظ العبارة عبارة عن اللفاظ واما اذا كانت عبارة عن النقوش فلا  
وقيل ان العبارة سواء كانت عبارة عن اللفاظ او النقوش من مقولة الكيف  
والكيف وان كان كالتشخص الواحد بالنظر الى ذاته لكن الاعتراض تشخص بمجالها ونوعها  
وتغاير بتغاير اللفاظ والمحل بحيث يصح ان يقال هذا غير ذاك فيصح التشبيه انتهى  
قوله وفي زيادة لفظ عبارة المتن اشارة الى ان ضمير قوله آه اي في قول السيد  
قدس سره قوله ورتبه آه قيل وفيه بحث لان مادة الوجدان يقتضي المفعول وان  
لم يذكر فيقدر على ان التشبيه يقتضي المشبه فلا فرق بين التبيين انتهى ولا يخفى ان  
الفرق بين المطلق والمقيد واضح قوله يكفي ان يقال وجدنا آه اي بتقدير ضمير المفعول  
الراجع الى المنقول اي هكذا وجدناه ولا يحتاج الى اظهار المفعول الذي هو عبارة  
المتن قوله وهذه الجملة اعتداه جواب سؤال عن نكتة اختيار رجوع الضمير الى  
المص مع ان رجوعه الى المص من غير اختصاص دون المص كما عرفت قوله  
فيه مبالغة حيث نسب السهول الى القلم دون الكتاب آه اي بنسبة اضافية لان السهول  
مضاف الى القلم والمبالغة كناية عن وضوح زيادة لفظه الثالث حتى يملأ القلم الذي  
من المجادات لكتبه سهو وقيل للاشارة الى انه سهو لا يتصور صدوره عن ذي عقل  
واختيار فضلا عن عالم خبير ولو وقع فانه يقع عن القلم الذي لا شعوره ولا اختيار  
له انتهى قوله وفي لفظ الناسخ ومراه هذا مبني على المعنى البعيد للناسخ والا فالمراد به  
مهنا هو بمعنا الكاتب قيل اعتراض المحقق الشريف بقوله والصواب بان يكون  
هذا اعتراضا على المص وعلى المص لا لفظه الثالث في الاجمال والتفصيل يستغنى  
ذكر احدهما عن الآخر فيلزم التكرار والصواب لندفع التكرار الحكم في احدهذين

الموضعين بالزيادة والمص لا يحسن كلامه بالزيادة في الثاني حيث قال واما  
المقالات فاولها كذا وكذا بترك لفظه الثالث ولان لفظه الثالث في الاول  
تفيد معنى كية المقالات اذ هذا المعنى مجهول ولا تفيد واما في الثاني  
فلا تفيد شيئا فينشأ التكرار منه فيحكم بالزيادة هناك في ان كل كلام المحقق  
المحتش على الاعتراض على المص يكون الحكم بالزيادة في احد الموضعين بطريق لا للزام حيث  
حكم بها في الموضع المخصوص واذ حمل على الاعتراض على المص بان الحكم بها في الاول  
صواب وفي الثاني خطأ يكون معنى منطوقا واورد على المص وهو الظاهر وفيه  
انه ينشأ في ما سيجي من المحتش عند قول المص واما المقالات فاولها من قوله تفيض  
للمص بان اللغات لا بدل على ان مقصود المحقق الشريف من قوله والصواب بان  
لفظة تلك آه انما هو الاعتراض على المص لا على المص فقدر قوله لان اما موضوعه  
للتفصيل والتأكيد والزوم آه قال في الرضوان اما موضوعه للمعنيين للتفصيل بمحل نحو قولك  
هؤلاء فضلا عما زيد ففقيه واما عن وقتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما نقصد ولاستلزام  
شيء لشيء اى ان ما بعدها شيء يلزم حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط  
لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اى استلزام الشرط للجزاء انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من  
من الرضى صريح في ان لفظه اما مشتركة بين المعنيين اى التفصيل والاستلزام  
بالاشتراك اللفظي وهذا القول من المحتش يدل بظاهره على ان لفظه اما مشتركة بين  
المعاني الثلاثة اى التفصيل والتأكيد والزوم اللهم الا ان يكون مبنيا على مذنب  
آخر اطلع عليه او يكون مراده ان التأكيد ليس معنى مستقلا بل هو لازم للتفصيل  
على ما اشار اليه الرضى حيث قال ما حاصله واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول  
هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل  
موضوعه للتفصيل وهو مقتض لتركها وايضا حذف ذلك وجوب الغرض معنى  
وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط  
الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام مثلا انا اصل ما زيد فقام اما يمكن من شيء  
فزيد قائم يعنى ان يمكن اى ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع  
قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا  
ودامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم حذف الملزوم الذي هو  
الشرط اى يمكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم



وبقي الغائبين المتبداء والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فقد ثبت  
انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئا مقصودا من ههنا  
احدهما تحقيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد  
المتكلم مقام الملزوم في كلامه اعنى الشرط انتهى ما لا قوله وكل من ذلك  
يقضي كمال عناية المتكلم بالحكم يكون المقالات ثلاثا وعدم العلم بما بقائه  
اما اقتضاء كل من ذلك كمال عناية المتكلم بالحكم يكون المقالات ثلاثا فقط  
واما اقتضاء عدم العلم يكون المقالات ثلاثا فنقول في بيانه اما اقتضاء التفصيل  
اياها فلان التفصيل يقتضي الاجمال والعلم بالتفصيل غير العلم بالاجمال والابطال  
التعريفات لاستحالة تحصيل الحاصل واما اقتضاء التاكيد اياها فلان اللازم  
المؤكد للتفصيل يقتضي اياه مقتضى اياه من حيث انه لازم له واما اقتضاء اللزوم عدم  
العلم السابق به فلانه لو علم اللزوم او لا لزوم للخبر فائق ولا لازم فائق له  
فظهر ضعف ما قيل وجه الدلالة ان مقتضى كلمة اما التفصيلية فلا بد ان يترك  
في الاول ليسير محملا ثم يفصل بقوله واما المقالات اه او ان قوله واما المقالات  
قلت خبر والخبر لا بد ان يكون له فائدة الخبر او لازم فائدة الخبر فان لم يحكم  
في الاول بالزيادة لا يحصل في هذا الخبر فائدة ولا لازم فائدة انتهى ما اولاه  
يدل على عدم كون التفصيل معنى موضوعا له بل هو معنى لازم لما وضع له كلمة اما  
ولا يخفى انه مخالف لما هو المصرح في كتب النحو من ان التفصيل معنى موضوع لها  
واما ثانيا فلان قوله واما المقالات اه ليس وجهها مغايرا لما ذكره المحشي من اقتضاء  
اللزوم عدم العلم اه وقد جعله وجها آخر بل هو دليل لما ذكره المحشي من اقتضاء اللزوم  
وقد قررناه كما لا يخفى فظهر ان كلمة اما على معنى من المعاني الثلاثة لزيادة  
الثلاثة في الاول وهو مقصود المحشي المحقق قوله لان منشأ الحكم والمقصود ان المصر  
واما المقالات قلت اه يستلزم عدم علم المخاطب بثلية المقالات والتكرار الا  
ان المعبر هو اللازم الاول حتى يحصل به فائدة الخبر فلهذا جعله منشأ الحكم فاندفع  
ما قيل وفيه بحث لان منشأ الحكم التكرار وعدم علم المخاطب معا اذ لو لم يكن تكرار  
لكان الاول غير الثاني فيحقق عدم علم المخاطب مع انه لا يوجب الحكم بالزيادة في  
الاول انتهى قوله وكذا ما قيل ان الاعادة اه اي وكذا اندفع بما ذكرناه ما  
اورده واورده على ما ذكره قدس سره بقوله والصواب اه من ان في هذا التكرار

فائق هي التنية على بعد عهده فالحكم بزيادة ليس بصواب لانه ايضا مبنى على كون منشأ  
الحكم بالزيادة لزوم التكرار فقط عرفت ان منشأ ذلك انما هو اللازم الاول واجب  
ايضا عما اورده واورده عليه بان التفصيل ح يكون غير الاجمال ورد بان ايرادها  
لما كان لازالة الغفلة الناشئة عن بعد العهد لم يكن التفصيل عين الاجمال وايضا  
المقصود من هذا الكلام تفصيل ما في المقالات وانما ذكر لفظة ثلث بعد العهد  
فهذا التفصيل باعتبار ما هو المقصود الاصل منه ليس عين الاجمال انتهى قال عصا  
الذين وفيه نظر لان التفصيل لا يكون عن المجمل في المحاورات سواء كان المخاطب  
ذاهلا او لا ولا بعد المذاهل عنه بكلمة اما التفصيلية قوله وكذا ما قيل اه  
وكذا اندفع بما ذكرناه ما قيل في دفع ما اورده على كون الاعادة لبعد العهد كما قال  
المحشي واورده من ان التفصيل حيث يكون عين الاجمال ان المقصود بالحكم اه  
يعنى ان قول المصر فيما بعد المقالة الاولى في المفردات صفة لقوله ثلث بتقدير  
الضمير اي واما المقالات قلت اولها في المفردات اه والمقصود بالحكم فيه الثلث  
التي قيت يكون اولها في المفردات بخلاف المقصود بالحكم ههنا لانه الثلث  
مطلقا فلا يكون التفصيل عين الاجمال قوله لان الثلث اه صلة للدفاع قوله  
مع ان ترك اه اشارة الى وجه آخر لدفع ما ذكره القائل يعنى ان ترك المصلح العاطف  
في قوله المقالة الثانية في القضايا وقوله المقالة الثالثة في القياس يدل على  
ان قوله المقالة الاولى في المفردات مقطوع ومنفصل عما قبله اذ لا يتم كونه وصفا  
لثلث الا بانضمام هذين القولين اليه بادخال العاطف على كل منهما ولا عطف  
فيهما قوله يا بى عن ذلك اه اي عن كون المقصود بالحكم الثلث المقيدة اه قوله وما  
ذكره الناظرون اه الظاهر معطوف على مقدراى هذا ما ذكرناه في وجه دلالة  
قول المصر فيما بعد واما المقالات قلت اه على زيادة لفظة الثلث في الاول  
متبادرا من عبارته قدس سره مفيد المقصود قدس سره الذي هو صوابية الحكم  
بزيادة الثلث في الاول وما ذكره الناظرون في وجه الدلالة من الوجوه المذكورة  
فيرد عليه انه مع عدم كون شئ منها مما يدل عليه قوله قدس سره يدل على ذلك  
قول المصر وهو لا يفيد صوابية الحكم بزيادة الثلث في الاول وانما يفيد اولوية  
بجلاف ما ذكرناه فانه يفيد صوابية الحكم وكونه مفيدا للصوابية ظاهرا وما  
كونه مدلولاً بعبارته قدس سره فان قوله يدل على ذلك قول المصر فيما بعد واما المقالات



قلتاه يشعر بان الدال على ذلك جملة هذا القول المصدرة بكلمة اما واجاب عنه  
داود بان الحكم بزيادة الاول راجح والذهاب من الراجع الى المرجوح في قوة الخطا  
عند المحصلين ورد بانه ناش من عدم الفرق بين الحكم بان لفظة ثلث ههنا زائدة وبين  
ان لفظة زيادة والفرق بينهما قد لا ينفك الا ولا يمكن الحكم بخلافه على طريق المرجوحية ولما  
في الثاني فلا يمكن الحكم بخلافه لان الراجع في نفس الامر متنع خلافا كما في الممكن الموجود فان  
طرفه الراجع الوجود في الخارج ويمتنع طرفه المرجوح الذي هو العدم حين كونه موجودا في الخارج  
وكما في المعيار اذا كان احد كيفيته راجحا فيخفص والآخر مرجوحا فيرتفع فبالضرورة مع  
وجود رجحان يمتنع انخفاض المرجوح ورفع الراجع وما نحن فيه الصواب الحكم بان لفظة  
ثلث ههنا زائدة والخطا الحكم بخلافه فالولوية الحكم لا توجب الخطا في خلافه كما  
لا يخفى واجبا ايضا بان الصواب بمعنى الاولى وعبر به مبالغة في الاولوية واجيب  
ايضا بان الزيادة في احد الموضوعين مطابقة للواقع دون الآخر والدليل يفيده  
الزيادة بالاول فافاد ظن كون الزيادة فيه صوابا والمسلك ظني ومن وجوه الدلالة  
ما قيل ان عدم عطف قولنا المص المقالة الثانية في القضايا والمقالة الثالثة في القضايا  
على قوله المقالة الاولى في المفردات يدل على ان الصواب زيادة لفظة ثلث في  
الاول دون الثاني انتهى ما لا قوله هذه المقدمة تمهيداه يعني ان لهذا القول من الشارح  
قائه ان احديهما تمهيد والآخر بيان مرجع ضمير رتبته فلا يرد ما اورده الفاضل  
العصا م حيث قال لا فائدة فيه لا يقال المقصود بيان مرجع الضمير لان الضمير ليس  
راجعا الى الرسالة الشمسية وان تقرر في موضعه ان الضمير اذا دار بين القريب  
والبعيد تعين القريب وانضغ عند كل حدان العلم في تفسير الضمير من اسم الجنس  
بل الى الكتاب ليكون كالضمائر المسرودة على متوال واحد ولكون المراد بالرسالة  
الشمسية لفظها ففي رجوع ضمير رتبته اليه تكلف لا لان الضمير الراجع الى المؤنث  
يجب تانيته وان كان مؤنثا لفظيا لانه وان اشتهر كذلك لكنه خص منه مؤنث  
لفظي لا يفيد معنى بدون علامة التانيث كالرحمة والبركة والبركة والشركة انتهى  
فقوله والمراد من الرسالة اه جواب عن الوجه الثاني اعني قوله ولكون المراد بالرسالة  
لفظها اه وقوله وما قالوا من ان الضمائر كلها راجعة الى الكتاب جواب عن الوجه الاول  
اعني قوله لان الضمير ليس راجعا الى الرسالة الشمسية اه وقال داود الاسود والما  
المراد بيان حاصل المعنى ورده عصا م الذين بان بيان حاصل المعنى انما يكون مفيدا

لو كان في نفس المعنى خفاء واجاب الفاضل العصا م عما اورده بقوله لا فائدة فيه اه  
كما نقلناه بانه لا يبعد ان يقال انه على ان الماضي مجرد عن الدلالة على الماضي كلافعال  
الواقعة في التعريفات ودفع بهذا ما يورد على امثاله من ان الترتيب لم يقع بل يستقيم  
واغتناك عما يتكلف في جوابه تارة بان الاخبار عن الترتيب في الخيال لا في الخارج وتارة بان  
الخطبة الحاقية على ان الاخير ياتي عنه قوله اما المقدمة ونظائره لانه لتفصيل ما في  
الخطبة انتهى قوله راجعة الى الكتاب اه اعني في قولنا المص تحريرا كتاب في المنطق قوله الى  
المشروع فيه اي المفهوم من قولنا المص شرعت فيه اه فان المشروع فيه هو المسمى بالرسالة  
الشمسية قوله لا المشار اليه اه الظاهر معطوف على المسمى ويحتمل ان يكون معطوفا  
على المشروع فيه قوله لانه مفهوم كلي لان المشار اليه يصدق على ما الغه المص وعلى  
كل مؤلف في المنطق جامع لتواضعه فلا وجه لتسمية بالرسالة الشمسية بخلاف المشروع  
فيه لانه في الذهن يتنحصر بالشروع في كتابه فيصع التسمية بهذا الاسم وايضا ليس في  
المشار اليه الزيادات الشريفة التي اشار اليها المص بقوله مع زيادات شريفة فعلي نقد  
رجوع ضمير سميته المشار اليه يلزم ان تكون تلك الزيادات خارجة عن المسمى بالرسالة  
الشمسية وهو ظاهر البطلان قوله وهذه الضمائر على طريقة الضمائر اه اي كل ضمير منها  
راجع الى اقرب ما قبله موافقا لما تقرر ان الضمير اذا دار بين القريب والبعيد يتعين القريب  
كما في الخطبة الضمائية حيث قال الحمد لولي والصلوة على نبيه وعلى اه فان الضمير لوليه  
راجع الى الحمد وفي نبيه الى الولي وفي اه الى النبي عليه السلام قوله وبما ذكرنا ظهر ان الخطبة  
ابتدائية وليست بالحاقية اه اي بما ذكرنا من كون الضمير في تسميته راجعا الى المشروع  
فيه وكونه في رتبته الى المسمى بالرسالة ظهر ان الخطبة ابتدائية اي وقعت ابتداء اي قبل  
الفراغ من كتابة الرسالة وليست بالحاقية اي ليست واقعة بعده لانه ياتي عنه  
قوله واما المقدمة ونظائره لانه لتفصيل ما في الخطبة وان كلا من الترتيب والتسمية  
وقع لما في الذهن لكن بعد الشروع في كتابه فلا يرد ان كلا من الترتيب والتسمية لم يقع  
بعد بل سبق وان لا يصلح كون قوله معتصما ومتوكلا حالا من فاعل رتبته حيث  
قال ورتبته على مقدمته وثلث مقالة وخاتمة معتصما بمجمل التوفيق من واهب العقل  
ومتوكلا على وجوده المفيض للخير والعدالة موفق ومبين انتهى اذ صحة وقوع المال  
مشروطا باتحاد زمان في عامل ذي الحال والحال ولا لقاد فيهما ههنا اذ زمان الترتيب  
بعد زمان الاعتصام والنوكل لانه اذا اريد الترتيب لذهني فكل من الاعتصام والنوكل



مقارن له فازمنة الترتيب الذهني والاعضاء والتوكل متحد لكن هذا اذا اريد  
الترتيب الذهني بالقوة القريبة من الفعل واما اذا اريد الترتيب الذهني  
بالفعل فالازمنة غير متحدة اذ لا يمكن توجه النفس لساكنها الشئين اللهم  
الا ان يقال مقارنة الازمنة كافية في صحة وقوع الحال فدير قوله وكذا الترتيب  
اي المراد بالترتيب الترتيب الذهني حيث قد عرفت ان ضمير رتبة راجع الى المسمى الرسالة  
وليس راجع الى الكتاب فالترتيب متعلق بالامور الذهنية وليس متعلق بالكتاب  
فلا يجوز في هذا التركيب اعني قوله ورتبه نعم لو رجع ضمير رتبة الى الكتاب لاحتج الى  
اليجوز فيه فاندفع ما قاله الفاضل العصام ولا بد في تعلق الترتيب بالكتاب من اعتبار  
يجوز لان حقيقة التركيب ان يكون الكتاب كما با قبل الترتيب مع انه كتاب بهذا الترتيب  
فالتركيب من قبيل من قل قتيلا لان منشأ رجوع ضمير رتبة بالكتاب وقد عرفت ان ليس  
راجع اليه قوله وانما اخر الترتيب في الذكر اه اي اخر الترتيب عن التسمية في الذكر  
وان كان مقدما عليه في الواقع لان وضع الاسم يتوقف على وجود المسمى في الذهن قوله  
لعدم دخول المذكور في وجه الحصر اه اشارة الى نكته الاختصار والمذكور في وجه الحصر  
كون المقدمة فيها بحثان البحث الاول اه قوله وذلك اه اي كون قول الشارح اما المقدمة  
ففي ماهية المنطق اختصار القول المصرا اما المقدمة ففيها بحثان اه ثابت لان ظرفية المقدمة  
اه وقوله ظرفية الكل نصب على المصدرية وقوله ومظروفية البحثين اه معطوف على قوله  
ظرفية المقدمة وقوله مظروفية الالفاظ ايضا نصب على المصدرية وقوله يستلزم  
خبران يعني ان مجموع هاتين المقدمتين الاولى منهما اشارة الى الصغرى والثانية الى  
الكبرى شكل ثالث يستلزم هذه النتيجة التي هي قول الشارح اما المقدمة ففي ماهية  
المنطق اه ولو جعل قوله ظرفية الكل اه خبران وقوله مظروفية البحثين معطوفا  
على اسم ان كما في التوجيه الاول وقوله مظروفية الالفاظ معطوفا على قوله ظرفية  
الكل اه ووقع بدل قوله يستلزم فيلزم لم يبعد واعلم ان المصرا اشار الى الصغرى  
بقوله اما المقدمة ففيها بحثان والى الكبرى بقوله الاولى في ماهية المنطق اه وتقرر  
القياس هكذا البحثان في المقدمة والبحثان في ماهية المنطق وبيان الحاجة وموضوع  
المنطق ينتج المقدمة في ماهية المنطق وبيان الحاجة وموضوع المنطق ونقول في بيان  
الصغرى ان المقدمة منحصرة في البحثين والبحثان في ماهية المنطق اه في تكرار الاوسط  
فقد ظهر ان المراد من الاختصار ذكر النتيجة من غير ذكر دليلها والمص ذكر دليلها بدون

بدون النتيجة واقول لفظ ان مراد الشارح من قوله اما المقدمة ففي ماهية اه تعريض  
على المص بان الانسب بهذه الرسالة وامثالها نقل المسائل مجردة عن الدليل وان  
لم تكن المسئلة من الفن كما في المتن فيه نعم التعريض يستلزم الاختصار واعرض على  
قوله الشارح اما المقدمة ففي ماهية المنطق اه بانه يبحث فيها ايضا عن تقديم بحث  
التصور على مباحث التصديق واجيب بانه لما كان معظم مباحث المقدمة في هذه  
الامور قال اما المقدمة ففي ماهية المنطق اه قوله توهم اه لان الشارح حمل المقد  
الى معنى طائفة مخصوصة من الالفاظ مظروفة للمعاني والمص جعلها ظرفا للبحثين  
الذين هما الجزء ان منها فلا يخالف بين القولين نعم لا يجوز ان يكون الشئ ظرفا  
لشئ ومظروفا لذلك الشئ بعينه في الظرفية والمظروفية الحقيقيين كما في الاجسام  
واما في الظرفية والمظروفية المجازيتين كما في المعاني بالنسبة الى الالفاظ فيجوز  
ذلك فان النسبة التي بينها اعني الدالية والمدلولية مشبهة بالنسبة التي بين  
الظرف والمظروف وكلمة في مستعملة فيها مجازا وتلك النسبة من الطرفين  
فيجوز حينئذ ادخال كلمة في عليهما اريد هكذا قيل قوله واعلم ان بين الالفاظ  
تحقيق ظرفية كل من اللفظ والمعنى بالنسبة الى الآخر بحيث يندفع عنه بعض الشكوك  
من ان قول الشارح اما المقدمة ففي ماهية اه محتج الى تقدير البيان للصحيح الظرفية ومن  
ان الموافق لما اشتهر من ان الالفاظ قوالب المعاني كون الالفاظ ظرفا للمعاني اما  
اندفاع الاول فلان الظرفية صحيحة بدون تقدير البيان على ما بين في خاشية  
التهذيب من ان العموم المستفاد من البيان المصحح للظرفية مستفاد من نفس الظرف  
فلا حاجة الى تقدير البيان للصحيح الظرفية واما اندفاع الثاني فلما فصله المحشي  
فاندفع ما قيل بعدما قدر البيان في قوله اما المقدمة ففي ماهية المنطق فلذكر  
البيان في قوله بيان الحاجة ولم يعطف الحاجة على ماهية المنطق حتى يكون البيان  
المقدر مضيا فالى كلا الامرين بل ذكر البيان وعطفه على البيان المقدر قلت لنكته  
هي البنية على المغايرة بينهما الاستفادة من العطف المبني عن المغايرة بين المعطوف  
والمعطوف عليه لان البيان في الاول بمعنى التعريف وفي الثاني بمعنى الدليل ولما كان  
بيان الموضوع من جنس بيان الحاجة ترك البيان وعطف الموضوع على الحاجة ولم يقل  
وبيان الموضوع معطوفا على بيان الحاجة انتهى محصلا قوله من غير زيادة اه اشارة  
الى انه لا يجوز كون المظروف ازيد من الظرف بخلاف العكس اذ يجوز كون الظرف



ازيد من المظروف والضمير في قوله وحفظها راجع الى الالفاظ وضميرها الى المعاني  
 لو اعلم انه لا بأس بان تنقل كلام الفاضل العصار في هذا المقام ليضع المرام قال فاز  
 قلت قد ضبط اهل الحكمة معاني في فقالوا تطلق بالاشتراك والنشابة على معان  
 مختلفة كون الشيء في الزمان والمكان وكون الشيء في المحل وكون الشيء في الخصب  
 والراحة وكون في الحركة وكون الكل في الجزء وكون الخاص في العام فقول المصرا ما  
 المقدمة ففيها بحثان وقول الشارح المقدمة في ماهية المنطق ونظائره من اى قبيل  
 لم يريد بالخصر بل بهوا بعد معان مختلفة على تعدد معانيها ومن معانيها كون الجزء  
 في الكل ومنه قول المصرا ما المقدمة ففيها بحثان لان الكتاب عبارة عن الالفاظ  
 والعبارات المخصوصة من حيث الدلالة على المعان وكل جزء منها عبارة عن طائفة مخصوصة  
 منها فالمقدمة جزء من الكتاب وكل من البحثين جزء من ذلك الجزء واما قول الشارح فيحتمل  
 ان يكون من قبيل كون الشيء في الراحة فيكون في تقدير في بيان ماهية المنطق حذف  
 الشيوع حذفه ونسب عليه بذكره في الحاجة والموضوع ويحتمل ان يكون قوله في ماهية  
 المنطق كون اللفظ في المعنى فانه شاع التعبير عن نسبة اللفظ الى المعنى ونسبة المعنى  
 الى اللفظ بقى فيقال هذا اللفظ في هذا المعنى وهذا المعنى في هذا اللفظ ومنه قول  
 العلماء العربية الالفاظ قول المعاني ويكون قوله وبيان الحاجة من قبيل كون الشيء في الخصب  
 وفي الحركة ويكون مقصوده التنبه على سلوك طريق الظرفية في امثال هذا المقام  
 انتهى قوله جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصودا بالا فادة لا العدد اه اى جعل الحكم  
 بتفصيل المقالات وتعيين كل منها ببيان ما هي مسوقة له مقصودا بالا فادة بان يقول  
 واما المقالات فاولها في المفردات اه لاجل الحكم بالعدد مقصودا بالا فادة بقوله  
 واما المقالات فثلاث فقوله لا العدد معطوف على التفصيل كما هو اللفظ ويحتمل ان  
 يكون معطوفا على الحكم ويحتمل ايضا ان يكون معطوفا على الافادة قوله ولو كان  
 مقصوده ذلك اه اى لو كان مقصود الشريفا المحقق قدس سره الاعتراض على الشارح  
 بقوله والصواب اه ليحل مناط هذه الخاشية اى قوله والصواب ان الاول زائد اه  
 قول الشارح واما المقالات فاولها في المفردات اه ويحتمل ان يرجع الضمير في قوله  
 مقصوده الى الشارح فينبذ قوله ذلك اشارة الى اشارة بقوله ولو كان مقصوده  
 ذلك اه يكون دليلا على قوله وليس مقصوده الاشارة الى ان لفظة ثلث في الثاني زائد اه  
 لكن الضمير في جعل راجع الى المحقق الشريف كما في التوجيه الاول وهذا الاحتمال ظاهر

من جهة اللفظ كما لا يخفى واعلم انه اذا قيل الباطن كذا فان كالباب مقتصر على التعريف  
 كان المعنى انه في بيان كذا وان كان مشتملا على المسائل المشهورة في تفسيره في بيان  
 احوال كذا بمعنى انه موضوعها الحقيقي لا موضوعها الذكرى ولك ان تفسر بما هو اعم  
 وتقول المعنى انه في بيان كذا سواء كان بيان احوالها وانفسها بالتعريفات قوله  
 فاولها في المفردات معناه ان المقالة الاولى في بيان احوال ثابتة لما يصدق عليه اللفظ  
 من حيث هو كذلك على التفسير الاول او في بيان ما يصدق عليه المفرد من حيث هو  
 كذلك سواء كان بيانا بالتعريف او بيان الاحكام على التفسير الثاني وانما قيدنا  
 بالحيثية اذ ما من مركب الا وهو مفرد باعتبار دلالة لفظ مفرد عليه واوله هذا وذلك  
 او هو او هو ومن لم يتنبه لهذا واشكل عليه الامر بان المسائل كلها باخنة عن احوال  
 ما يصدق عليه المفرد اذ ما من مسألة الا وموضوعها الذكرى مفرد صادق على موضوعها  
 الحقيقي اكنفى في الجواب بان صدق العنوان لا يوجب صدق المفرد بل صدق ما يصدق عليه  
 المفرد اذ رتب شئ يصدق عليه شئ ولا يصدق عليه الصادق على ذلك الشيء الا يرى  
 انه يصدق الانسان على ريد ولا يصدق النوع الصادق على الانسان على ريد هذا حاصل  
 ما قاله الفاضل العصار وسيجيى من المحشى عند نقل قول الشارح فاما ان يكون البحث فيه  
 عن المفردات اه ما يدل على سقوط الاعتراض المشار اليه بقول الفاضل العصار واشكل  
 عليه اه وسقوط الجواب الذي ذكره بقيد الحيثية وعلى السقوط الجواب الذي ذكره للمضرب  
 بقوله بان صدق العنوان اه اذ هما تكلفان لا يحتاج اليهما لان المراد ان المفردات موضوعات  
 حقيقية لمفهومات كلية هي موضوعات ذكرية للمسائل وسيجيى تفصيله قوله قدس سره  
 وقد يطلق المفرد اه المقصود من هذا القول دفع اعتراض العلامة الفتازاني حيث قال  
 ان قول الشارح فاولها في المفردات يقتضى ان يكون المبحوث عنه في تلك المقالة مختصا  
 في المفرد بان يكون المفرد موضوعا ويحل عليه الاحوال اه ليس كذلك اذ يبحث فيها ايضا  
 عن المركبات التي هي التعريفات المقصودة بالذات وحاصل الدفع ان لفظ المفرد معان كثيرة والمراد  
 منها ما يقابل الجملة فندخل التعريفات في المفرد قوله كما ذكره المعاني المستعملة بين رباب العلوم  
 لفظه ما مبتدا والمعاني خبره والمعنى الاول المقابل للثنائية والجمع اصطلاح الضمير والمفرد  
 بهذا المعنى ليشمل المركب والمضاف والمعنى الثاني المقابل للمضاف اصطلاح الحاجة كما  
 قال ابن حاجب ويبقى على ما رفع به ان كما مفرد معرفة وهو بهذا المعنى تناول الشيء والجمع  
 والمركبات الغير الاضافية والمعنى الثالث المقابل للمركب كما في قوله لفظ وضع لمعنى مفرد



اصطلاح اهل الميزان ايضا وهو بهذا المعنى يتناول المشي والمجموع والمعنى الرابع المقابل  
للمجموع كما في قوله واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام اصطلاح الخاء وهو بهذا المعنى  
يتناول المشي والمجموع والمضاف والمركبات الغير المشتملة على الاسناد التام وقد يطلق  
المفرد على اللفظ الموضوع لمعنى واحد لفظا انه على اصطلاح اهل الوضع فلا يطلق المفرد  
على اللفظ المشترك وقد يطلق على البسيط على اصطلاح الحكماء قوله لكونها معنى  
مجازيا وهو مشروط بالارادة اه وفيه نظر اذا ارادة لازمة للمعنى الحقيقي كما يكون  
لازمة للمعنى المجازي اذا استعمال المأخوذ في تعريفهما بمعنى ذكر الشئ واردة المعنى  
فلا دلالة لذكر الارادة على شئ من الحقيقة والمجاز فذكر الارادة وتركها للفتن ولا كفا  
بالذكر في الاولين عن الذكر في الاخيرين والظان ان لفظ المفرد يطلق على المعاني المذكورة  
بطريق الاشتراك اذ اثبات الحقيقة في بعضها والمجازية في بعض آخر منها اصعب  
من خبط الفئاد قوله لقلة الاستعمال فيهما بالقياس الى ما يقابل المركب اه لفظ انه  
علة لكونها معنيين مجازيين لما ثبت من ان قلة الاستعمال علامة التجوز ويحتمل ان يكون علة  
لقوله وهو مشروط بالارادة اه والظان يقول بالقياس الى الاخيرين لانه لما قل الاستعمال في المعنى الاخير  
عند اصحاب هذا الفن وان كثر عند النحويين لم يقل كذلك بل قال بالقياس الى ما يقابل المركب قوله  
وهو الاشتراك اه الضمير راجع الى العلاقة باعتبار الخبر اى العلاقة اشتراك المعنيين الاولين  
للمعنى الثالث في انتفاء التركيب مطلقا ومشايتها اياه فيه فالعلاقة عبارة عن المشابهة  
فالمجاز استعارة قوله وان كان في الاولين اه اشارة الى بقاء تفاوت التركيب المشي فيها وفيه لازمة  
توهم اشتراك الكل في انتفاء التركيب من كل وجه اى وان كان التركيب المشي في الاولين كائنا  
مع الغير وفي المعنى الثالث اى ما يقابل المركب في ذاته فاسم كان راجع الى انتفاء التركيب قوله اعني  
علامتي التثنية والجمع مع المضاف اليه اه تفسير للغير الا ان قوله علامتي اه ناظر الى المعنى الاول وقوله  
ومع المضاف اليه ناظر الى المعنى الثاني يدل على ذلك اعادة كلمة مع قبل عليه هذا انما يتم اذ جعل  
التثنية عبارة عن المفرد الذي لحق آخر علامة التثنية والجمع عبارة عن المفرد الذي لحق آخره علامتي  
الجمع يجعل علامتين خارجيتين عن التثنية والجمع كما ان المضاف اليه خارج عن المضاف  
مع ان التعريف الذي ينقله في الحاشية الآتية بأبي عن ذلك فنبصر انه لا يخفى ان التعريف  
الآتي انما يدل على لحوق العلامة بالآخر ولا يلزم من لحوق العلامة جزئيتها بالقياس داخل  
والقياس خارج فالتركيب من اللفظين منفصل ولعله لهذا قال فنبصر قوله اعني الواحد  
قبل فيه اشارة الى ان التقابل بين المفرد وبين المشي والمجموع تقابل لعدم والملكية

اى من شأن المفرد ان يكون مشي ومجموعا بالحق علامتهما فحينئذ لا يشتمل بهذا المعنى على  
المركبات لانها من حيث هي لا شئ ولا تجمع او اشارة الى ان مفهوم وجودى فالتقابل  
بينهما كالتقابل بين الوحدة والكثرة وهو تقابل المضاييف بالعرض انتهى ولا يخفى  
ان وجه الاشارة الاولى خفي قوله اعني اللفظ الدال اه يدل على هذا التفسير صيغة  
بواحد قوله وليس امر اعدى اه اى المفرد ما ليس بمشي وليس بمجموع قوله فالتقابل  
بينهما تقابل التضاد اه اى بين المفرد وبين كل من التثنية والجمع تقابل التضاد اذ مفهوم  
كل واحد منها امر وجودى واعلم ان التقابل اربعة التضاد والمضاييف والعدم والملكية  
والايجاب والسلب لان كل اثنين اما وجوديان او لا وعلى الاول ان كان تقابل  
كل منهما بالقياس الى الآخر فهما المضاييفان والا فهما المتضادان وعلى الثاني احدهما  
وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر في العدمى محل قابل للامر الوجودى فهما العدم والملكية  
والا فهما الايجاب والسلب قوله فالتقابل بينهما حينئذ تقابل الايجاب والسلب اه  
وكذا بين المفرد بالمعنى الثالث والرابع والمركب والجملة تقابل الايجاب والسلب كما  
اشار اليه قدس سره بقوله فيما سياتى اللفظ اما مفرد او لا وبقوله فيقال هذا مفرد اى  
ليس بجملة الا انه حال المعنى الثالث الى ما سياتى ولم يقل يقال هذا مفرد اى ليس بمركب  
كما قال يقال هذا مفرد اى ليس بمضاف ولان المركب المسلوب لم يعلم بعد قوله وشمله  
بهذا المعنى اه تحقيق لبقا وتمهيد لرد العصا من جواب عن سؤال مقدرو هو انه اذا كان  
بين المفرد بهذا المعنى والمضاف تقابل الايجاب والسلب كان المفرد بهذا المعنى شاملا  
للمركبات التقييدية والانشائية والخيرية وهو ط مع انه لم يطلق المفرد عليها وتقدير  
الجواب ظاهر قوله اذ لا يجب استعمال اللفظ اه هذا اذ كان معنى اللفظ كلياً كما فيما  
نحن فيه قوله وقد قال الشيخ ابن الحاجب اه تأييد للجواب المذكور قوله فادخل مررت  
في قولنا مررت بزيد في المضاف اه ويلزم منه اطلاق المفرد بمعنى ما ليس بمضاف على  
المركبات الغير النسوية الى شئ بواسطة حرف الجر قوله وجعل التقابل بينهما تقابل العدم و  
الملكية اه رد على العصا من حيث جعل التقابل بين المفرد والمضاف تقابل العدم والملكية  
لا تقابل الايجاب والسلب وقال رشيدى ان يعلم ان المراد بما ليس بمضاف ما ليس بمضاف  
ومن شأن نوعه الاضافة اذ لا يقال للجملة مفرد بهذا المعنى انتهى قوله على ما وهم  
قيد للمعنى قوله اعني اللفظ الموضوع اه اى الكلمة فالواحد عدم الملكية عدم شئ  
عما من شأنه ان يكون ذلك الشئ وقت الحكم والسلب عما ليس من شأنه ان يكون في



ذلك الوقت فعدم اللحية عن الكوسج ايجاب وعن الطفل سلب فسر بعضهم باعم من ذلك وقال عدم شئ عما من شأنه سواء كان وقت الحكم او قبله او بعده والتلب عدم شئ عما ليس من شأنه اصلا فعدم اللحية عن الطفل ايجاب وعن المرأة سلب ومنهم من فسر به باعم من ذلك حيث قال هو عدم شئ عما من شأنه او من شأن نوعه الاتصاف بذلك الشئ فعدم اللحية عن المرأة ايجاب وعن الحمار سلب عرفه بعض آخر باعم من هذا وقال هو عدم شئ عما من شأنه او من شأن نوعه او جنسه القريب لعدم اللحية عن الشجر ايجاب وعن الجوهر سلب ولا يمكن اعتبار العدم والملكة المشهور منها لا استلزام خروج كثير من المفرد من التعريف لانه على هذا الاعتبار لا يشمل على الاعلام لانها من حيث انها اعلام ليست من شأنها الاضافة قوله اطلاق الاطلاق اشارة الى انها معنيان حقيقيان اه اي ولم يقيد الاطلاق بالارادة بان يقول وقد يطلق ويراد به كما قال في المعنيين الاولين وقد عرفت ما فيه من ان الارادة لا تدل على شئ من الحقيقة والمجاز وان تقييد الاطلاق بالارادة بالنسبة الى بعض المعاني وعدم تقييدها بالنسبة الى بعضها من قبيل التفتن في العبارة او الاكفاء بالذکر في بعضها من الذکر في بعض الآخر وان الظان لفظ المفرد مشترك بين الكل بالاشتراك اللفظي قوله ايضا اه اي كما يسمى الضمير غير المركب مفردا قوله فلا يرد على المصداق اي فلا يرد على ما اورده العلامة القنازاني من انه لا يصح حصر المقالة الاولى في المفردات لاشتمالها على المباحث التعريفات التي هي المركبات كما هي مشتملة على مباحث الالفاظ والكليات ولما توجه على قوله لا يصح حصراه بانه ليس في قوله المصداق المقالة الاولى في المفردات وما يدل على الحصر دفعه بانه وان لم يكن فيه ادائه الا انه مستفاد من المقام قوله بحصر العنوان في العنوان اه والظان العنوان عبارة عن الموضوع الذكري عن المقالة الاولى والمعنى عبارة عن المحمول اعني المفردات في قول المصداق المقالة الاولى في المفردات على ما اشار اليه الفاضل العصا مر حيث قال وبالجمل يقصد بمثل قولهم الباب كذا حصرا وان عزا دانه احدهما ان الباب ليس فيه الا كذا وثانيهما ان كذا ليس الا في الباب وقد ان المقصود بالذات من الباب ليس الا كذا وليس كذا مقصود بالذات الا من الباب انتهى قوله لما كان معينا لا اولان اه جواب عن سؤال مقدر يرد على المحقق قدس سره بان الدليل الذي ذكره لتعيين المعنى المراد من معاني المفردات انما يدل على تعيين المعنى المراد بالنسبة الى المعنى الثالث لا بالنسبة الى الاولين وتقرير الدفع ظاهر هذا مبني على ان لفظ المفرد

مجازية في الاولين وحقيقة في الآخرين وقد عرفت ان حقيقة في الكل بطريق الاشارة وهذه القرينة المعينة للمعنى المراد كافية في تعيينه بالنسبة الى الكل اذا كان مشتركا فيه كما لا يخفى قوله فلا يمكن ان يراد بها ما ليس بمركب مطلقا اه اي سواء كان مركبا تقييدا او مركبا تاما فان قلت المذكور في مقابلة المفرد وهو القضية اخص من الجملة وقد علمت ان الثقل بل بينهما بالايجاب السلب سيبين ان تقييد الاخص اعم من تقييد الاعم لانه هو ليس بقضية اعم مما ليس بجملة وقد بين في محله انه لا دلالة للعام على الخاص باحد الدلالات الثالث فلا دلالة للمفرد المذكور في مقابلة القضايا على ما ليس بجملة قلت معنى دلالة المفرد المذكور في مقابلة القضايا على ما ليس بجملة ان ما ليس بجملة فرد من افراد هذا المفهوم العام اعني ما ليس بقضية فان قيل هذا المفهوم العام له فرد آخر هو ما ليس بمركبة اذ هو اعم منه فلا يتعين منه ما ليس بجملة قلت الجملة قريب الى القضية من المركب لاجل جملة اخص من المركب وهذا الوجه وان افاد الاولوية الا انها لا تفيد القطعية المطلوبة ههنا ولهذا احتاج الى انضمام قرينة اخرى تفيد القطع كما اشير اليه بقوله والاخرج البحث عن المركبات التقييدية عن القسمين اه فقوله عن المركبات متعلق بالبحث وقوله عن القسمين متعلق بقوله اخرج والقسمين عبارة عن قسمي المنطق اعني التصورات والتعديقات قوله بانها المطلق في المقيدها اعني استعمال الجملة في الجملة الخبرية اعني بها القضية وقوله انحصار اشارة الى كون هذا الاستعمال مجازا لان استعمال المطلق في المقيدها لا ينحصر به بل لكونه محمولا عليه وكون المقيدها فردا من افراده ليس بمجاز كاستعماله في الخاص كما بين في محله قوله فيكون مجازا اه اي فيكون هذا المعنى اعني ما ليس بقضيا مجازا مرسل منقرا على المعنى الاخير اي ما ليس بجملة بعلاقة الاطلاق والتقييد قوله والفصل الاول اه اي ويكون الفصل الاول الذي اشتمل على مباحث الالفاظ والبحث المركبات الانشائية داخلا في مقاصد المقالة الاولى اعني المفردات بمعنى ما ليس بقضيا وفي لفظة المقاصد اشارة الى ان المراد من المفردات التي كانت المقالة فيها المقصودة منها بالذات على ما يدل عليه الوجه الثاني من كلام الفاضل العصا كما نقلناه قوله وعدم دخول المركبات الانشائية اه ولما ورد على تقدير ان يراد من المفرد ما ليس بجملة خروج المركبات الانشائية من المفردات مع انها مجعولة عنها في المقالة الاولى دفعه بهذا قوله لا في مباحث الالفاظ ليست اه يعني المراد من قوله



المصنف في الاولي في المفردات ان المقصود بالذات منها المفردات فلا يتر  
 خروج المركبات الانشائية عن المفردات لعدم كون مباحث الالفاظ التي منها بحث  
 المركبات الانشائية مقصودة منها بل هي من المقدمة لانها يبحث عنه في المنطوق  
 له دخل في الايضاح الى المجهول ولا دخل لمباحث الالفاظ التي منها بحث المركبات  
 الانشائية في الايضاح اليه فالفصل الاول من المقالة الاولى ليس اخلا في المفردات  
 على ما اشار اليه الفاضل العصار قوله ولو جعلت مباحث الالفاظ وهذا البطلان  
 لدخول مباحث الالفاظ في المفردات بعد بيان عدم مضمرة الخروج فهو ترقق من المنع  
 الى الاستدلال اذ الجواب الاول منع ضرر عدم الدخول وهذا الجواب بيان ضرر الدخول  
 كما ترى قوله لانه ذكر في الفصل الاول اه لان المصنف ذكر في الفصل الاول الذي عقد له بحث  
 الالفاظ الخبر الذي يراد في القضية فلو جعلت مباحث الالفاظ داخله في المفردات  
 لدخل القضية فيها فلا يصح المقابلة بين المفردات والقضايا قوله قد يبرر فيما ذكرناه  
 اي في حاشية كلامه قدس سره في هذا المقام الى هنا ولم تكف فيه بالنظر الاولى  
 قوله ليدفع الشكوك التي عرضت لناظره الى غير ما ندفع الشكوك العارضة  
 لناظره في كلامه قدس سره ههنا منها انه لا وجه لتخصيص هذا المعاني الاربعة  
 بالذكر لان المفرد يطلق ايضا على ما ليس بمشترك وعلى ما ليس بمركب فيسا والبسيط  
 كما اشرنا اليه نا قلا من الفاضل العصار وقد اشار الى دفعه في الحاشية المنوطة  
 على قوله قدس سره وقد يطلق المفرد بقوله كما ذكره المعاني المستعملة اه يعنى ان  
 مراده قدس سره ذكر المعاني التي شاع استعمال لفظ المفرد فيها بين ارباب العلوم  
 ومن البين ان هذين المعنيين ليسا كذلك وفيه نظر لان المفرد بمعنى المساوق  
 للبسيط من اصطلاح الحكماء كما اشرنا اليه ومنها انه جعل البعض التقابل بين المعنى  
 الاول اي الواحد وما يقابله تقابل لعدم والملكة او تقابل التضاييف بالعرض  
 ورد عليه في الحاشية المتعلقة بقوله قدس سره اعنى الواحد بان التقابل تقابل  
 التضاد حيث قال اشار بذلك الى ان المفرد اه ومنها انه قدس سره جعل التقابل  
 بين المضاف والمفرد المقابل له تقابل لايجاب والسلب وهو ليس بصحيح اذ ثبت  
 استعمال المفرد بهذا المعنى في المركبات التقييدية والانشائية والخبرية قد دفعه  
 بقوله وشموله بهذا المعنى للمركبات التقييدية اه ومنها ان المفرد بالمعنى المقابل  
 للجملة ليس من اصطلاح الفقه بل اصطلاحهم على ما يقابل المركب في استعماله في كتب

الفن استعمال مجازي فالاقرب ارادة ما يقابل القضية على ما قاله العصار وقد اشار  
 الى دفعه بقوله اطلاق الاطلاق اشار الى انهما معنيان حقيقيان على ما في شرح المحضر  
 اه وقد عرفت ان الظاهر انه مشترك بين الكل ومنها ان مقابلة المفردات بالقضايا  
 لا يصح ان يكون دليلا على ارادة ما ليس بجملة منها لانه انما يدل على ارادة ما ليس بقضايا  
 منها وقد اشار الى دفعه بان احتمال المقام بمعونة المقابلة المذكورة منحصرة في المعنيين  
 الاخرين لكن رجع الرابع على الثالث بكونه حقيقة ولو عند المخربين وبكون الجملة  
 اقرب الى القضية من المركب ولما لم يفد هذا الوجه الا الظن وهو لم يكف ههنا  
 ضم اليه دليل يفيد القطع بان المراد من المفرد ههنا هو المعنى الاخير وهو قوله والا  
 لخرج البحث اه ومنها ان ارادة المعنى الاخير هنا غير صحيح لانه يستلزم خروج المركبات  
 الانشائية عن المفردات مع كونها مذكورة في المقالة الاولى وقد اشار الى دفعه بقوله  
 وعدم دخول المركبات الانشائية اه واورد الفاضل العصار بقوله ويجه على ما ذكره  
 قدس سره من القرينة ان المفردات ليست في مقابلة القضايا لان المقالة الاولى في  
 مقابلة باقى قسم الكتاب لا في مقابلة قسم دون قسم الا يرى انه لو وقع في المقابلة  
 الثالثة التعريفات لكان المراد بقوله في المفردات ما يقابل المركب فالقرينة قوله  
 المقالة الثانية في القضايا والثالثة في القياس والخاتمة في مواد الاقيسة بل غنود  
 المقدمة ايضا واقربا لقرائن جعل الفصل الثاني في المعاني المفردة المقابلة بمطلق  
 مركب فلو كان الباب كله في المفرد المقابل للمركب لم يكن لجعل الفصل الثاني فيه معنى  
 ثم ذكر باب التعريفات انتهى قوله هذا القول مؤخر اه هكذا قيل في اشار الحواش قوله قدس سره  
 اراد بها المركبات النامة اه جواب عن سؤال مقدور وهو انه لما كانت المقالة الثانية  
 في المركبات فلا بد ان لا يبحث عنها الا في تلك المقالة كما يقتضيه حصر المعنونات بالتعريف  
 وقد بحث في المقالة الاولى ايضا عن المركبات وهي المعارف والقرينة الدالة على  
 تخصيص المركبات بما عدا التعريفات منفية في كلام المصنف ولما كانت موجودة  
 في كلام المصنف لان المقابلة بين المفردات والقضايا قرينة دالة على ان المراد من المفرد  
 ما يقابل القضية اندفع الاعتراض الذي ورده العلامة التفاسر ان لان منشأ هذا  
 الاعتراض كون المراد من المفرد ما يقابل المركب وقد عرفت قوله قدس سره على ما ذكرنا  
 اه اي من ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة يعنى لما علم ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل  
 الجملة علم ان المركب الذي يقابله هو المركب النام فان ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون



قسيمه لان ما عداه داخل في المفرد بهذا المعنى فالقرينة الدالة على تعيين معنى المفرد  
من المفرد الموجودة في كلام المص موجودة في كلام الشارح ايضا في الحقيقة وان  
كانت منفية في الظن قوله حصر البحث عنها في الاجزاء الثلاثة اه اي حصر البحث  
عن المركبات في المقالة الثانية والمقالة الثالثة والخاتمة قوله او هو خارج عن ما  
يجب ان اصل الشروع في المنطق لا يتوقف على البحث عن المركبات الانشائية وان  
كان الشروع فيه على وجه البصيرة متوقفا عليه او نقول دخول البحث عن المركبات  
الانشائية في المقدمة مبني على الظن وخروجه مبني على التحقيق فلي كلا التقديرين  
لا منافاة بين دخول بحثها فيها وخروجه عنها كما وهم قوله من انه لا يصح اه قيل فيه  
نظر لان الاشكال ليس بحصر المركبات في المقالة الثانية لان المقالة الثانية بحث  
فيها عن المركبات الغير المقصودة بالذات والتعريفات مركبات مقصودة بل الاشكال  
بحصر المركبات في الاجزاء الثلاثة اعني المقالة الثانية والثالثة والخاتمة فالصواب  
ان يقال من انه لا يصح حصر المركبات في الاجزاء الثلاثة اه اللهم الا ان يقال ان فيه حذرا  
العاطف والمعطوف فاقيم انتهى ولا يخفى ما فيه لان التعريفات مركبات مقصودة  
بالنسبة الى المقالة الاولى لا بالنسبة الى المقالة الثانية وقوله بل الاشكال بحصر  
المركبات اه خروج عن البحث اذ مراد المحشي بيان مراده قدس سره ومرار قدس سره دفع الاعتراض بالتعريف  
كما عرفت وهذا لا ستره فيه كما لا اشكال في كلام المص حيث قال الثانية في القضايا اه قيل ولا  
يبعد ان يقال قوله او عن المركبات ليس ابتداء كلام بل من تمة القول الاول فكان قائلا يقول  
ان الاشكال يتدفع عن المفردات الواقعة في المتن بما ذكر لكن يرد على المفردات الواقعة  
في الشرح فانها في مقابلة المركبات فقال قوله او عن المركبات اراداه فمعنى قوله  
فلا اشكال ح انه كما لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن لا اشكال في المفردات  
الواقعة في الشرح ايضا انتهى ولا يخفى انه خلاف الظن وقيل واعلم ان في هذا التفسير  
نظر من وجهين الاول انه ليس محلا للشك لانه لا يحتمل دخول المركبات التقييدية في  
القضايا حتى يرد السؤال والثاني ان هذا القول ليس فيما قيل والظن ان يفسر قوله  
ايضا بقوله اي كما لا اشكال في كلام المص المقالة الاولى وفي المفردات انتهى  
ولا يخفى ما فيه من ان الوجه الاول انما يصح لو كان قولنا الاشكال ليس بوارد على كلام  
المص معدولة لاسالبة والحق انه سالبة ولا يخفى ما في الوجه الثاني وكذا ما في قوله  
والظن ان يفسر اه لانه اذا صرف قوله قدس سره ايضا الى قول الشارح المقالة

الاولى في المفردات بفتح قوله قدس سره فلا اشكال في كلام الشارح ايضا اه من جهة  
المعنى اذ معناه فلا اشكال في كلام الشارح اعني قوله او عن المركبات التامة كما لا اشكال  
في كلام الشارح اعني قوله المقالة الاولى في المفردات ولا شك في صحة هذا المعنى فلا  
حاجة لتصحيح المعنى تكلف جعل قول الشارح المقالة الاولى في المفردات كلاما لمصر  
قالا فاضل العصا م الاشكال في كلام الشارح اما في المفردات بانه ذكر في المقالة  
الاولى المركبات التقييدية ايضا ولا يندفع بان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فانه لم  
يذكر الشارح في مقابله الا مطلق المركب فيحتاج في تدفع البيان المراد بالمركبات  
بقريئة ما ذكر من قوله المقالة الثانية في القضايا فانه يعلم منه انه وقعت المركبات  
موقع القضايا واما في المركبات فان كون البحث في المقالة الثالثة عن المركبات المقصودة  
بالذات من حيث الصورة يوجب ان لا يبحث في المقالة الاولى عنها وكون البحث في  
الخاتمة عن المركبات المقصودة بالذات من حيث المادة يوجب ان لا يبحث في المقالة الاولى  
عنها وقد بحث عنها من الحثيين المذكورين في فصل التعريفات فاجتمع في دفعه  
الى حمل المركبات على التامة بقريئة ما ذكر من ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فالمركب  
المقابل بذلك المفرد يكون بمعنى الجملة او بقريئة ما ذكر من قوله المقالة الثانية في  
القضايا اذ المركبات الواقعة موقعها يكون محمولة على التامة ولم يقيد المركبات  
التامة بالخبرية اما لانه يكفي التقييد بالتامة لدفع الاشكال المذكور واما الانشائية  
خارجة عن المقسم اي ما يجبان يعلم في المنطق هي بمنزلة عن الابصار وتوقف الشروع  
عليها ومن قال الاشكال في المركبات كون البحث عن المركبات في المقالة الثانية  
يوجب ان لا يبحث في الاولى عنها فقد غفل عن المقصود انتهى قوله واحكامها من  
العكس اه قال فاضل العصا م كانها سمت احكام القضايا لانها تحكم على القضايا  
باحكام باعتبارها فيقال القضية الكلية الموجبة تنعكس الى الموجبة الجزئية ولا يقال  
الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية وان صح ذلك وانما ذكر في العنوان مع اندراجها  
في القضايا لانهم يجعلون الاحكام في باب مقابل بيا بالقضايا فلما جمعوا للناسبة  
اريد التنبيه على ذلك فلم يكف بذكر القضايا مع شمولها لاحكام انتهى قوله لانه  
يلزم ان يكون وجه الحصر دليلا اه اي وانما فسرنا القضايا بقولنا اي في تعريفاتها  
وتقسيماتها لانه يلزم ان يكون وجه التفسير دليلا لا شتمال اه فقد ظهر ضعف ما قيل الظن  
انه لا ماس لهذا التعليل بشئ مما سبق وان موضع الاثوق موضع قوله في الخاتمة



الاتية ولانه يلزم ان لا يكون وجه الحصر اه اى ولانه يلزم اعتبار التضمين  
او التقدير ان يكون وجه الحصر المذكور بقوله لان ما يجب ان يعلم اه دليلا لا  
على الامور الخمسة المذكورة مع انه دليل للترتيب للهمة الا ان يقال ان كلمة حيث  
في قوله حيث قال الثانية في القضايا سا فطة عن النسخ الصحيحة وان قوله قال  
الثانية في القضايا حاشية موطاة على قول الشارح والثانية في القضايا بعد قوله  
فاولها في المفردات وان هذا تعليل للتفسير واما فسرنا قوله الثانية في القضايا  
بذكر لانه يلزم ان يكون اه انتهى ما اوله فلانه تعليل للتفسير السابق كما اشارنا اليه  
واما ثانيا فلان موضعه انما يكون موضع قوله في الحاشية الاتية ولانه يلزم اه  
اذا كان المراد بالامور المذكور في قوله دليلا لا شتمال على الامور المذكورة المقدمة  
والمقالة الاولى والمقالة الثانية والمقالة الثالثة والخاتمة لان الترتيب بالنسبة  
اليها وليس كذلك بل المراد بالامور المذكورة فيه تعريفات القضايا وتقسيماتها  
واحكامها من العكس والنقيض وعكس النقيض وتلازم الشرطيات فلا بأس  
في كون وجه الحصر الذي يدل على الترتيب بين الامور الخمسة دليلا على الاشتمال  
بهذه الامور المذكورة من تعريفات القضايا وتقسيماتها واحكامها اه ولانه لو كان  
المراد بالامور المذكورة المقدمة والمقالات الثلث والخاتمة يلزم المناقاة بين قوله  
لانه يلزم ان يكون وجه الحصر دليلا لا شتمال اه وبين قوله الآتي ولا يلزم ان لا يكون  
وجه الحصر دليلا للترتيب بل لا شتمالها اه لانه ابطال في القول الآتي كون وجه الحصر  
دليلا لا شتمال على المقدمة والمقالات الثلث والخاتمة وقد حكم في قوله لانه يلزم  
ان يكون وجه الحصر دليلا على الاشتمال على المقدمة والمقالات الثلث والخاتمة  
يلزم كون وجه الحصر دليلا لا شتمال عليها واما ثالثا فلان كلمة حيث وقعت  
في كلام بعض المحشين فالظن ان المحشى تبع في هذا التفسير ببعض المحشين حيث ثبت  
كلمة حيث كما اثبتنا بعضهم قوله بكي اذ ليس دكر فوا كردن اه لفظ بك بمعنى الواحد  
والياء للتكثير والتاكيد واذ بمعنى من وليس بمعنى المتأخر ويكر بمعنى آخر وفرا ذكر لتخصيص  
التركيب وكردن مصدر وحاصل المعنى ان الترتيب جعل بعض الاشياء متأخرا عن بعض  
قوله الطلايع اه وهي جمع طليعة بمعنى مقدمة الجيش فالطلايع مقدمات الجيش  
الا انها معنى مجازي اذا الطليعة بالمعنى الحقيقي وهو بالتركيبة انه قوله غول تستعمل مفردا  
وجمعا قوله والترتيب بدلا والظن ان كلام الشارح واشارته الى المعنى المذكور

المذكور في افتاموس قوله وحينئذ اه اى اذا حمل الترتيب على المعنى المذكور في الناح وهو  
المعنى الاصطلاحي له قوله فيحتاج الى التقدير اه اى الى تقدير مضاف وهو قوله  
اجزاء الى التضمين الرابع الى الرسالة في قول الشارح وانما ترتيبها اه قوله وعلى التقديرين  
اه بخلا ما اذا كان بالمعنى الغوي المذكور في القاموس فانه لا يحتاج فيه الى تقدير  
قوله وعلى التقديرين اه التقدير الاول حمل الترتيب على المعنى الغوي المذكور في القاموس  
والتقدير الثاني حمل الترتيب على المعنى المصطلح المذكور في الناح قوله فاقبل اه تفريع  
على كلا التقديرين والقائل هو الفاضل العصام حيث قال ولا بد في تعاقب على بالترتيب  
من اعتبار تضمين او تقدير كما لا يخفى على عارف معنييه واشتهر جعل المضمين او المقدر  
ههنا الاشتمال فكانه قال ورتبه شتمال على مقدمه اه ولوجعل القصير لكان اوفى  
بمقام دعوى الحصر فيكون المعنى ورتبه مفسورا على مقدمه انتهى وقال المحقق الاول  
في تعليقه يصح التعدية بعلى من غير تقدير ولا تضمين لانه يحتمل الترتيب على اشياء  
فيحتاج الكشف عن النحو المخصوص الى ذكر ظرف متعلق به فكانه قال ورتبه ترتيبا  
واقعا على هذا النهج انتهى ما لا واعترض عليه الفاضل العصام بقوله ولا يخفى  
على من له ذائقة وافية بدرك اساليب التراكيب ان التعدية بالحر لا تلزم مجرد احتياج  
خصوصية الحدث الى كشف فان الكشف انما لا يتسرى بتعلق الظرف فيكون بمصدر  
منصوب موصوف بما يحصل منه الكشف فيقال مثلا رتبه ترتيبا واقعا على مقدمه  
اه كما اضطر اليه في بيان حاصل المعنى وفي مثل هذا المقام يحتاج الى التقدير او  
التضمين ولو كفى ما ذكره في التعدية لكان اعتبار التضمين او التقدير في فعل كان  
لغوا ومنهم من قال على بمعنى من او عن وما هذا الا من عدم الفرق بين الترتيب  
والتركيب انتهى قوله لما عرفت من صحة التعليل قيل ان الترتيب على ما بينه صاحب  
المطالع في اللغة وضع كل شئ في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء الكثيرة  
بحيث يطلق عليها الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر وعلى  
هذين المعنيين لا استعلاء فيه فيحتاج الى التضمين او التقدير انتهى ولا يخفى ان  
كلام هذين المعنيين يدل على الاستعلاء كالمعنيين الذين نقلها المحشى قوله ولانه يلزم ان لا يكون اه اى  
ولانه يلزم من التعلق على تقدير التضمين او التقدير عدم كون وجه الحصر دليلا  
للترتيب بل لا شتمال على الاجزاء الخمسة المذكورة واللازم باطل لانه دليل  
للترتيب لا لا شتمال عليها لان المقصود الاصل من وجه الحصر بيان الترتيب



نعم يستلزم بيان الترتيب بيان الاشتغال بخلاف العكس كما لا يخفى قيل لان الاشتغال  
امر واقعي بديهي لا يحتاج الى دليل بخلاف الترتيب فانه في الافعال المعللة بالاعراض  
انتهى وفيه نظر لانه لو سلم كون الاشتغال بديهي فالترتيب ايضا امر واقعي بديهي اذ لا  
فرق بينهما من هذه الجهة فلا يحتاج الى دليل وانه يدل على ان الغرض من الترتيب وجه  
الحصر وهو ليس بغرض من الترتيب بل الغرض من الترتيب على هذا الوجه سهولة الاشارة  
والفهم قيل وقد وقع في نسخة جاءت اليها من ما وراء النهر ولانه يلزم ان لا يكون آه  
وهو الاظهر وقد وقع في بعض النسخ ولانه لا يلزم ان يكون آه ولا يخفى انه ديك قوله  
تكلف قيل وفيه نظر ايضا لان النظمين لشبوعه ياتي ان يحكم عليه بان اعتباره تكلف  
حتى قال المولى ابو البقاء النظمين سماعى لا قياسى وكذا الخذف والابصال لكنهما لشيوعهما  
صارا كالتقاسم حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكره  
الفقهاء من ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا يكون كالثابت بالقياس في جواز  
القياس عليه هذا انتهى قولان النظمين وان لم يكن تكلفا في نفسه الا ان الكلام المحتاج  
الى النظمين ليس في مرتبة الكلام الغير المحتاج اليه اعتبارا لانه محتاج الى زيادة و  
الكلام الذي لا يحتاج الى النظمين لا يحتاج الى زيادة فاعتبار النظمين لا يخلو عن  
تكلف ما قوله كما تفسيرا ايضا وى قال يترتب عليه اه اى يترتب الايمان على الانقاء  
كترتب التحلية على التخلية لان الانقاء والنبري من الكفر تخلية للنفس عما يشينها والايان  
بالنبري تحلية لها بما يزينها انتهى هذا اشارة الى ثبات الحكم الكلي بحكم جزئ وهو كما  
في هذا المقام والاولى ان يوضع هذا القول موضع قوله واعتبار النظمين آه وان يذكر  
قوله واعتبار النظمين آه موضع قوله كما في تفسير البيضاوى آه بالفاء البصرية بدل  
الواو بان يقول فاعتبار النظمين آه كما لا يخفى قوله بانه يستلزم جزئية المقدمة  
اه وذلك لان ما يجب ان يعلم في المنطق يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يعلم فيه  
ينبغي من الشكل الثاني ان ما يجب ان يعلم فيه لا يكون خارجا عنه وليس عنه فهو  
منه وهو المط قال الفاضل العصار بعد قوله الدليل كما قرناه وما يقتضى منه  
الحجب ولا يوجد له المنشاء والسببانه مع وضوح ما ذكرنا في تحريره انه انفق  
كلمة جم خفير من القول وتلقيا ام بعدام بالقبول على ان الواجب على المحقق ان يقول  
لان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه لينتج ان ما يجب ان يعلم فيه غير خارج عنه  
على ان يكون نظم الدليل هكذا ما يجب ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه وما هو

خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه وقولنا ما يجب ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه موان كما  
صادق لكنه هذان بخلاف ما يجب ان يعلم فيه يعلم فيه لعدم اتحاد الموضوع والمحل  
انتهى واعترض عليه بان هذان هذا التصور بناء على تصوير الشكل الثاني واما اذا  
مكننا ان ما يجب ان يعلم يكون جزءا منه لانه لو لم يكن جزءا لكان خارجا عنه وكلما كان  
خارجا عنه لا يجب ان يعلم فيه والنالى بطل لانه خلاف المفروض فينتج المطلوب  
بلا محذور انتهى ولا يخفى ان هذا التصور على خلاف ظاهر عبارة جم خفير من القول  
بخلاف التصور الفاضل المشار اليه فانه موافق لها كما لا يخفى ويمكن ان يقرر الدليل  
هكذا لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا وما لا يعلم فيه قطعا لا يجب ان يعلم في المنطق  
فينتج ان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه ويعكس بعكس النقيض الى قولنا وما  
يجب ان يعلم المنطق لا يكون خارجا عنه وهو المط كذا قيل ويمكن ان يصور الدليل  
هكذا لان ما لا يكون جزءا منه لا يعلم فيه قطعا وما لا يعلم فيه قطعا لا يجب ان يعلم  
فيه ينتج ان ما لا يكون جزءا منه لا يجب ان يعلم فيه وينعكس بعكس النقيض الى قولنا  
ما يجب ان يعلم فيه يكون جزءا منه وهو المط كذا قوله للحال آه الى الدور قوله ومدار  
هذا الاعتراض اه اى منشأ هذا الاعتراض الذى اوردته العلامة التفنازاني على  
المشارح مجموع امور اربعة احدها كون المراد من الوجوب الوجوب العقلي وثانيها  
لزوم دخول القسم في المقسم وثالثها كون كلمة في للظرفية بلا توسع ورابعها  
كونها متعلقا بيلم كما يقتضيه ظاهر العبارة واذا انتفى احدها كحل الوجوب على الوجوب  
العرفي اى الاستحسان او عدم لزوم الدخول وحمل الظرفية على التوسع او جعلها  
متعلقا بيجب وانتفاء الاثنان او الثلاثة او الاربعة فلا يرد اعتراض العلامة ولا يخفى  
ان عبارة المحشى قاصرة عن الاثنان من الاربعة لزوم دخول القسم في المقسم وكون المراد  
من الوجوب الوجوب العقلي اقول لا يتضح المقام بحيث يندفع الاوهام الا ينقل ما ذكره  
الفاضل العصار في هذا المقام ولما اعترض العلامة التفنازاني على المشارح بان كون  
المقدمة مما يجب ان يعلم في المنطق نظرا قال الفاضل العصار والنظر اما انه لا يجب ان يعلم  
المقدمة في المنطق بل يمكن ان تعلم وحدها فلا تكون معلومة في شئ فضلا عن ان تكون  
معلومة في المنطق وانما تكون معلومة فيه لو كان المعلوم امرا مشتملا عليه ويزيف  
حمل النظر عليه انه لا يخص المقدمة بل مشترك بينهما وبين باقى الاقسام ودفعه  
بان المراد ما يجب على من يعلم المنطق ان يعلم فيه ولا ينفع في دفعه ان المراد يجب



ان يعلم في كتب المنطق واما المقدمة التي كتب عليها الالفاظ وعباراتها لانها  
من اجزائه وهي الالفاظ والعبارات فلا يكون مما يجب ان يعلم في المنطق وهو من قبيل  
ايضا على ان وصفها بكونها معلومة في المنطق وصف لها بحال المدلول كما في الالفاظ  
ولا صفة فيه واما ان المقدمة هي الادراكات على ما نطق به بيانه حيث قال ووجه  
وقف شروع اما على تصور العلم فلا يكون مما يعلم فضلا عن ان يكون مما يعلم في المنطق  
ويربته ان المعترض في تقسيم ما يجب ان يعلم في المنطق الى المقدمة جعل المقسوم المذكور  
في الكتاب وليس الادراكات مما يذكر فيه ودفعه بان قوله والاولى المقدمة مسألته  
والقدير الاول معلوم المقدمة واما ان كلمة في توجب ان يكون ما يجب ان يعلم فيه  
جزأ منه سواء تعلق بالوجوب وبالعلم اما ان تعلق بالوجوب فلما ذكره الشارح  
فيما بعد ان قول المص كل تصديق لا يدفعه من تصور المحكوم عليه وبالحكم بوجوب  
كون الحكم جزأ من التصديق لا قضا كلمة في ذلك واما ان تعلق بالعلم فلما ذكره  
السيد السند المحقق ان ما هو خارج عن لا يعلم فيه قطعاً اه انتهى قوله اذ لا معنى  
للو جوب في المنطق اه علة لقوله ومتعلقا بيلم اي اذ لا معنى لتعلق كلمة في يجب  
والحال ان المنطق الذي هو الظرف فلا يلبس بعناه اعني به المسائل المخصوصة الغير  
الشاملة على المقدمة وفيه تعريض للفاضل العصا م حيث قال واما ان كلمة  
في توجب ان يكون ما يجب ان يعلم فيه جزأ منه سواء تعلق بالوجوب وبالعلم  
اه لان المنطق اذا لم يكن شاملاً على المقدمة لا نكون في المنطق فلا معنى للوجوب  
فيه اه قوله اذ جعلت في التعليل كما في قوله عليه السلام عذبت امرء في مرة اه  
تسليم يكون مواد هذا الاعتراض ما استفاداه وهو ناظر الى قوله من كلمة في النظرية  
اه مع قطع النظر عن قوله بلا توسع قوله اي ما يجب لحصول المنطق اه اشارة الى ان  
نصاف وهو الحصول محذوف حينئذ قوله او حملت الظرفية على توسع اه ناظر الى  
قوله بلا توسع قوله لتوقفه عليه اه اي لتوقف تحصيل المنطق على ما يجب علمه في المنطق  
قوله او يجعل اه عطف على يجعل و اشارة الى طريق ثان للتوسع والطريق الاول  
مجاز خذ في والثاني مجاز لغوي مرسل بذكر الخاص وارادة العام لانه اريد بالمنطق  
في لان ما يجب ان يعلم في المنطق المعنى الا عم من المسائل المخصوصة به ومن المقدمة قوله  
اذ الخارج عن الشيء اه اثبات للتفسير على تقدير كون قوله قطعاً قيداً للنفي فيه رد على  
بعض المحشئ كارد الفاضل العصا م على ما نقلناه حيث قال ان قيل الملايم ان يقال لان

ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه فلنا ان قطعاً اما ان يكون قيداً للنفي او  
قيداً للنفي وعلى التقديرين يحصل منه ان ما هو خارج عنه لا يجب ان لا يعلم  
فيه اما اذا كان قيداً للنفي فلان معناه حينئذ لان ما هو خارج عنه لا يعلم  
فيه علماً على سبيل القطع والوجوب واما اذا كان قيداً للنفي فلان مفهومه  
حينئذ ان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه بوجه من الوجوه واذا لم يعلم فيه  
اصلاً لا يجب ان يعلم فيه اقول يمكن ان يقال الموجب للجزئية ظرفية المنطق للعلم  
وليس للوجوب دخل في تحقيق الجزئية حتى لو قيل لان ما يعلم فيه لورد الاشكال  
فتركه ليس بضار بل للنبية على ذلك لا يقال ان بعض قواعد الفن يعلم في فن آخر  
ولم يكن جزء لا نقول لا نسلم انه علم فيه بل ذكر في كتاب ذلك الفن للثبوت  
انتهى قوله اي كون المقدمة جزأ منه بطلان ذلك من وجوه اما اولاً فلان  
المنطق باحث عن الامور النضرورية والتصديقية من حيث الاتصال والمقدمة  
ليست من هذا القبيل واما ثانياً فلان العلم على ما هو المختار عبارة عن المسائل  
فقط او عن المسائل والمبادئ اذ في حقيقة العلم المدون مذاه كثيرة لا يلبس تفصيله  
في هذا المقام وليس شئ من المقدمة شيئاً منها اما بنا الحاجة والموضوع فلان  
ليسا قضيتين حتى يكونا مثليتين وليسا من المبادئ التصديقية اذ لا يتوقف  
نفس الشروع في المنطق على بيانها وتصديقها بل يتوقف الشروع على وجه البصيرة  
على تصديقها على ما سيأتي واما تعريف المنطق فلانه ليس من المبادئ النضرورية  
لان نفس الشروع لا يتوقف على تعريف المنطق بانه آلة قانونية اه بل يكفي في  
نفس الشروع النصور بوجه ما بل الشروع على وجه البصيرة يتوقف على  
تعريفه بذلك واما ثالثاً فلا نفاقهم على ان مقدمة العلم خارجة عنه واما رابعاً  
فللزوم الدور قبل القضية المتفق عليها اذا تصور طرماً يكون النسبة نظراً  
ودليلها الدليل المذكور بقوله قدس سره وايضا فيكون مرجع الدليلين واحداً  
انتهى وفيه نظر لان الاتفاق يجوز ان يكون على حكم يدهى قوله اي اذا كان  
مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية اه اشارة الى دفع مناقشة وارادة على الملازمة  
وهي انا لا نسلم انه اذا كانت المقدمة جزأ من المنطق كان الشروع في المقدمة شروعا  
في المنطق وانما يلزم كون الشروع في المقدمة شروعا في المنطق اذا كان الشروع  
في المقدمة مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية اما لو قصد الجزأ نفسه فليس الشروع



فيه شروعا في الكل على ما سيجي تفصيله وحاصل دفع ان الثاني مفيد بهذا القيد  
اعني مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية وفيه نظر لان الشروع الى الجزء شروعا  
الى الكل مطلقا اي سواء قصد تحصيل الكل ولا وسواء جعل الكل او لا اذا الشروع  
الى الجزء مع قصد التحصيل للكل او لا قصد تحصيله يتعلق الى جزء واحد والقصد  
وعدمه من حال التفسير فلا يتفاوت الجزء المشروع فيه بالقصد وعدمه قوله  
التي هي ذوات اجزاء اه اشار الى ان الشروع كما يتحقق بالنسبة الى تحصيل المنظور  
الذي هو فعل زما في يقضي كون المفعول الذي هو المنطق فيما نحن فيه ذا اجزاء  
في نفس الامر لان الشروع في اللغة الابتداء بالفعل والمباشرة به كذلك يتحقق  
الشروع بالنسبة الى تحصيل اجزاء المنطق الخمسة لما ان اجزائها الخمسة اجزاء  
اخرى في نفس الامر ولا يتحقق الشروع بهذا المعنى اللغوي بالنسبة الى اجزاء الاجزاء لانه لا  
بسيطة لاجزائها فتحصيلها ليس زما في الشروع بالمعنى يقضي زمان كما عرفت فالشروع  
بالنسبة الى اجزاء الاجزاء البسيطة يتحقق باخذ جزء من الاجزاء البسيطة هذا  
قوله فانقطع عرق الترهات التي عرضت لنا نظرا في القاموس العرق بكسر العين  
وسكون الراء المهملة اصل الشجرة وفرعها الذي تحت الارض والترهات الكلمات  
الباطلة ففيه استعارة مصرحة اصلية حيث شبه مبنى الكلمات الفاسدة  
التي اوردها الناظرون في هذا المقام باصل الشجرة في مجرد ابتداء الشئ عليه  
واستعمل لفظ العرق الموضوع للثاني في الاول والانقطاع من ملائم المشبه به  
فهو ترشح اي ونما ذكرنا اضمحل مبنى الكلمات الفاسدة التي اوردها الناظرون  
في هذا المقام فهي تضمحل ايضا لان فساد اساس البناء يستلزم فساد البناء وعلم  
ان من تلك الكلمات ما اورده القوم منهم العاد كما قال الفاضل العصام واشفق  
كامة جم غفير من الفحول وتلقبها ام بعدام بالقبول على ان الواجب على المحقق ان  
يقول لان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه اه على ما نقلناه واشأ المحشى الى  
اضمحلال هذه الكلمة بقوله اي صلا اذا الخارج عن الشئ اه ومنها المناقشة  
التي اوردت على الملازمة التي ذكرت بقوله قدس سره كان الشروع فيها اه وقد  
قررنا ها عند ذلك القول فاشار الى دفعها بقوله اي اذا كان مع قصد تحصيل  
اه على ما بيناه ومنها ان هذا التعريف غير جامع لافراد المعرف لانه لا يشمل  
الشروع في الشئ بالشروع في نفسه كما في البسيط ومنها انه غير مانع لا غيان

لشعوله الشروع في جزء من اجزاء الشئ مع عدم قصد تحصيل الكل مع انه ليس شروعا  
فيه وقد عت ما فيه وقد تكلف البعض بان المراد بالشئ الشئ المركب ومنها  
ان هذا التكلف لا يجدر نقلا لان التعريف لا يشمل فردا من افراد المعرف اذا الشروع  
في شئ ذي اجزاء انما يكون باخذ جزء من اجزائه لا بالشروع فيه وحاصل دفع  
هذه الاعتراضات الثلاثة ان قوله قدس سره اذ لا معنى للشروع فيه اه ليس  
المراد منه تعريف الشروع وان توهم ظاهر عبارته باعتبار ارادة القصد والتعريف  
بقوله معنى الشروع فافهم على ما قرناه لك من الكلام ولا تنبع الى من قصر الترهات  
في بعض المواضع من المقام اذا القصر ته المرام قوله لان المقدمة ذات اجزاء او  
نظرية اه اشار الى ان تفريع قوله قدس سره فيكون الشروع في المنطق اه على قوله  
ان الشروع في المنطق موقوف اه مبني على امرين احدهما كون المقدمة ذات اجزاء والا  
فيمكن حصول المقدمة باخذها لا بالشروع فيها وثانيهما كون المقدمة نظرية  
غير بدئية والا فيمكن حصولها دفعة بالبداية من غير شروع لان الشروع  
لاجل التحصيل وقد حصلت بالبداية قوله على وجه يكون اه بان يقترن الشروع  
بقصد تحصيل الكل وفيه ما عرفت قول ان الشروع فيها امر اختياري  
يتوقف اه لما سيجي من المحشى قد تقرر في الحكمة ان الفعل الاختياري للميول  
مسبق بمبادى اربعة مترتبة النصور الجزئي لذلك الفعل ثم التصديق بالفاضة  
المخصوصة به مطابقا او غير مطابق فان الراى الكلي لا ينبعث عنه الفعل الجزئي  
ثم الارادة المنبثقة منه ثم صرف القوة المودعة في الاعضاء انتهى قوله نعم لو لم  
كون الشروع اه اي لكنه ليس يلزم ذلك فان تحصيل المقدمة على وجه يكون  
الشروع فيها شروعا في المنطق موقوف على حصولها بوجه ما لا على حصولها  
من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها قيل عليه ولو كان الموقوف  
عليه تحصيل المعرفة بوجه ما لم يلزم توقف الشروع في المنطق على الشروع في  
المقدمة حتى يلزم توقف الشروع في المقدمة على الشروع في المقدمة لان المعرفة  
بوجه ما حاصلة قبل الشروع فيها فكيف يتوقف عليه فالصواب ان يقال  
الفساد في توقف الشروع في المقدمة على الشروع في المقدمة لكونه توقف  
الشروع على نفسه صريحا اظهر منه في توقفه على المقدمة فلذا ضم المقدمة  
المذكورة انتهى ولا يخفى فساد اه لان قوله لان المعرفة بوجه ما حاصلة



فيها قبل الشروع فيها آه انما يصح اذا كان ذلك الوجه بطلا وما اذا كان ذا جزاء و  
 نظريا فلا قوله والشخصية في حكم الكلية آه لما ورد انه لما كانت القضيةان  
 شخصيتين فلا يتحقق شرط انتاج الشكل الا ولا جاب بهذا قوله وهي المقدمة  
 لا ولي آه ولو عكس الترتيب وقبل الشروع في المنطق موقوف على الشروع في  
 المقدمة وهو شروح في المنطق ينتج الشروع في المنطق موقوف على الشروع  
 في المنطق يلزم المحذور وهو توقف الشروع في المنطق على الشروع في المنطق  
 قال الفاضل العصا بعد تقدير الدليل على الوجهين المذكورين وبهذا تبين  
 ان من قال ان الشبهة مبنية على تعلق الظرف بعلم اما لو تعلق بالوجوب فلا يتجه  
 كما يقال يجب في الصلوة الوضوء لا يتم كلامه انتهى قوله اي مطلقا اي سواء كان  
 الشروع فيه على وجه البصيرة او لا قوله بناء على ما ذكر في وجه الحصر آه  
 وهذه المقدمة مبنية على ما ذكره الشارح في وجه الحصر لان ما ذكره فيه وان دل بظاهره على  
 ان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة الا ان المقدمة لما كانت ذات اجزاء ونظرية كان الشروع  
 في المنطق موقفا على الشروع في المقدمة كما اشار اليه المحشي فيما سبق قوله ولا يصح التقييد المذكور  
 في الصغرة جوب عن دخل مقديره بانه لو قيد بمحمول الصغرة بهذا القيد اعني على وجه البصيرة  
 يتكرر الا وسط بلا شبهة وتقرير الجواب بانما هو قيدنا بمحمول الصغرة بهذا القيد  
 وقلنا الشروع في المقدمة شروح في المنطق على وجه البصيرة كانت الصغرة كاذبة  
 لان الشروع في المنطق على وجه البصيرة انما هو بعد تحصيل المقدمة بتمامها  
 لما عرفت من ان المقدمة ذات اجزاء ونظرية فلا يكون الشروع فيها شروعا  
 فيه على وجه البصيرة قيل ان هذا الدليل وان كان تقرير المحشي قدس سره الا انه من جانب  
 المعارض وهو العلامة النفثا زاني وحمل المحشي التوقف على معناه وهو  
 لولا الموقوف عليه لا يمكن الموقوف واعترض عليه ولم يرض بتقييده على  
 وجه البصيرة لعدم انضباطه فيحمل دليله على ما ذهب اليه فكيف بقييد الكبري  
 على انه لو قيد فيسلم بادنى العناية والتغيير في الكبري بان يقال الشروع في  
 المقدمة شروح في المنطق والشروع في المنطق مؤخر عن حصول المقدمة  
 لتوقفه على وجه البصيرة عليه انتهى وفيه نظر لان الشروع على وجه البصيرة  
 وان كان كليا مشككا الا ان المراد به ما يميز الفن المطلوب عند الطالب  
 من سائر الفنون ولا شك انه منضبط بهذا المعنى ولان قوله لتوقفه على وجه

لبصيرة اد يرجع الى تقييد الكبري بقيد على وجه البصيرة كما لا يخفى قوله مطلقا  
 اي سواء كان الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل ولا قوله ليس بشيء آه  
 اما اوله فلا قيل ان توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على المقد  
 يستدعي ان يكون المقدمة حاصلة قبل الشروع في تحصيلها المقارن لذلك  
 قصد وتحصيلها مع حصولها بين الاستحالة اذ يلزم تحصيل الحاصل ونقد  
 الشيء على نفسه نعم لو قيل استحالة توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل  
 الكل عليها لا يستلزم بطلان كون المقدمة جزء من العلم لانه لا يستلزم الا  
 استحالة هذا الشروع في العلم ولا قدح فيها بل هو مستحيل مع قطع النظر  
 عن كون المقدمة جزءا كيف وقصد تحصيل الكل لا يمكن بدون تصوره والنقد  
 بقاؤه فلا يمكن الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل لان ذلك القصدي يستلزم  
 حصولها فكان متجها انتهى واما ثانيا فلما ذكره المحشي بقوله لان تغير الجهتين  
 آه واما ثالثا بان اللازم من هذا الدليل توقف الشروع في المقدمة مطلقا على  
 الشروع فيها مطلقا واما اعتبار قيد مع قصد تحصيل الكل فلا دلالة في عبارة  
 المحشي قدس سره بوجه من الوجوه بل زعم ذلك القائل بانه لو لم يعتبر هذا القيد  
 لم يكن الشروع في المقدمة شروعا في المنطق وقد عرفت ما في هذه الملازمة كذا  
 قيل قوله وههنا لا تأثير لمقارنته آه لان الشروع في المنطق موقوف على الشروع  
 في المقدمة مطلقا اي سواء كان الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق  
 او لا قيل وفيه بحث لا نالا نسلم عدم تأثير مقارنته قصد تحصيل المنطق  
 في التوقف اذ لو لم يكن قصد تحصيل المنطق كما زعموا لم يكن الشروع في المقد  
 شروعا في المنطق بل الشروع في جزئه قوله قدس سره والجواب ان في الكلام  
 مضاهاه اما على تقدير تعلق الظرف اعني في المنطق بالوجوب فالنقد بما يجب في  
 تحقق العلم عليه وما يجب في تحقق الشيء لا يجب ان يكون جزءا منه بخلاف ما يجب في  
 الشيء وعلى تقدير تعلقه بالعلم فالنقد بما يجب ان يعلم في كتب المنطق كما ذكره  
 قدس سره والقربة عليه ان المقصود بيان حصر الرسالة في الاجزاء الخمسة  
 وذلك لا يحصل بحصر ما يجب ان يعلم في الفن اذ لا يقتصر اجزاء كتب الفن على اجزائها  
 بل من اجزائها ماله نفع في الفنون بل يحصل بحصر ما يجب ان يعلم في الكتب ولا يخفى  
 عليك ان ما نصبه من القرينة عدم صحته الدليل على الحصر بدون تقدير الكتب



فثبت ان يتجمل القرينة على تقدير الكتب عدم صحة كون المقدمة جزءاً من العلم وصحة كونها جزءاً من الكتب وثبت ان يجب بان في قوته ما يجب ان يعلم في المنطق تغليبا لتتبرر ما اشتد حاجة العلم اليه منزلة الجزء لرغبة في الاهتم وتكميل معرفتها وحفظا للمقسم عن ان يدخل فيه اجزاء العلوم وديباجة الكتاب ونظائرهما مما يذكر في الكتاب لمصلحة فيما يجب ان يذكر فيه وليس بمنزلة اجزاء الفن كذا ذكره الفاضل العصام واعترض قوله ولك ان يجعل القرينة عدم ادان هذا جعل انفساد المخصوص قرينة وهو لا يصح انتهى اقول وفيه نظرا لان انفساد المخصوص اذا كان ظاهرا يصح جعله قرينة قبل الجواب الاول يحتاج الى تكليفين يتعلق النظر بالوجوب الذي هو بعد من العلم وحذف مضاف والجواب الثاني الى تكلف واحد هو حذف مضاف ولا يخفى ان اعتراض العلامة التفازاني انما هو على ظاهر عبارة الشارح لان هذا القدر يكفي في العدول عن هذا الطريق الى طريق آخر كما نذكره فان اراد المجيب من طرف الشارح دفع اعتراض العلامة عن ظاهر عبارة الشارح فلا يمكن دفعه عنها وان اراد دفعه عما اراده الشارح فهو ممكن لكن لا ينفعه نعم يمكن اصلاح الشرح بما ذكر في الجوابين الا ان المجيب ليس بصدد ذلك بل بصدد الجواب عن الاعتراض انتهى ما لا واجب عن اعتراض العلامة ايضا يمنع استحالة اللزوم لجواز توقف الشروع في جزء على الشروع في جزء آخر وورد عليه باننا اذا قلنا الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة معناه ان الشروع في كل جزء من اجزائه موقوف على المقدمة واذا كانت المقدمة جزءاً منه يكون الشروع ايضا موقوفا على الشروع فيه وهو محال واعلم ان قول لان ما يجب ان يعلم آه يحتمل ان يكون بيان الانحصار ودليله كما اشار اليه السيد المحقق ويكون مناط كلمة انما حينئذ في قوله وانما ترتيبها عليها قوله عليها وفائدة مع ظهور الانحصار بمشاهدة اجزاء الكتاب تميز ما عقده كل باب عن غيره مما يذكر فيه تبعاً لبيان وجوب تقديم الموصل الى النصور على الموصل الى التصديق في المقدمة وبيان اجزاء العلوم في الخاتمة الى غير ذلك ويحتمل ان يكون بيان الباعث على هذا الترتيب وحينئذ يصح ان يكون مناط ارادة المصنف قوله لان كانه قال ما ترتيبها عليها الا لانه قوله اي في جميعها آه الا ان الجميع مستفاد من صيغة الجمع ويحتمل ان يكون مستفاداً

من الاضافه وعلى كل تقدير فيه اشارة الى ان ما يجب ان يكون جزءاً من العلم ولما بان يكون له من ارتباط به ولا يتركه شيء منهما في كل كتاب بالمنطق ويرد عليه انه على هذا التقدير يلزم ان يكون المقدمة مما يجب علمها في الكتب المنطقية مع ان المقدمة يجوز ان تعلم في كتاب آخر بل في علم آخر بل بتعليم معلم واجيب بان المراد من الوجوب الوجوب العرفي بمعنى اللاتق لا الوجوب العقلي بمعنى امتناع الانفكاك واعترض عليه بانه على هذا يسقط السؤال الاول الامر فلا حاجة الى تكلف تقدير الكتب لانه اذا حمل الوجوب قوله لان ما يجب ان يعلم آه على الوجوب العرفي لا يلزم من كون المقدمة مما يجب علمها في المنطق كونها جزءاً منه حتى يلزم المحذور واجيب بان في كلام المحقق قدس سره جوابين الاول تقدير المضاف اعني الكتب والثاني حمل الوجوب على العرفي وهو المشار اليه بقوله قدس سره وحاصل الكلام آه والجواب الاول مبني على تسليم كون الوجوب العرفي الوجوب العقلي فراده قدس سره ان المراد بالوجوب بالوجوب العرفي فلا يلزم جزئية المقدمة ولو سلم كون المراد منه الوجوب العقلي يلزم جزئية المقدمة من الكتب المنطقية لا من المنطق كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يذكر الجواب الثاني الذي اشار اليه قدس سره بقوله وحاصل الكلام آه اولاً والجواب الذي هو تقدير الكتب ثانياً قوله منه شيء آه قوله منه بيان شيء وقوله وهو راجع الى شيء قوته دون المذكور لاحتياجه آه اي لاحتياج تصحيح الى ان تخصص المذكور بما هو جزء من المنطق او مرتبط به كالبعض ولما كان جواب المحقق قدس سره بالتحريم وجعل ما استفاد من القهر سدا لمنع مقدمة هي كون هذا التقسيم مستلزماً للجزئية المقدمة من المنطق وكانت هذا الجواب على خلاف الظ من عبارة الشرح على ما عرفت كفي فجدول العلامة التفازاني عن وجه الضبط الذي ذكره الشارح الى وجه آخر في الضبط فعدل وقال ان المذكور فيه ان كان خارجاً عن ابواب المنطق ومقاصده فهو المقدمة والا فان كان البحث عن المفردات فهي المقالة الاولى والا فان كانت البحث عن المركبات المقصودة باعتبار الصورة فهي مقالة الثالثة والا فو الخاتمة انتهى واورد عليه بان الخطية ومثله اجزاء العلوم داخلات في المذكور وخارجتان عن ابواب مع انهما ليستا مقدمة واجيب بتخصيص المذكور بما يكون جزءاً من المنطق او مرتبطاً به بحيث يعد جزءاً منه لتلاير الخطية



ومسئلة اجزاء العلوم وهذا لا يرد على عبارة الشارح لان ما يجب ان يعلم عبارة عما يكون جزءاً من المنطق او يكون له مزيد اختصاص به وللظبية ومسئلة اجزاء العلوم ليست كذلك ومن البين ان التكلف الذي يحتاج اليه عبارة العلامة للفنا اذا في وجه الضبط اقوى من التكلف الذي يحتاج اليه عبارة الشارح فيه فظهر ان المقسم الذي اختاره الشارح اولى من المقسم الذي اختاره العلامة وأشار المحشى الى هذا البحث بقوله دون المذكور لاحتياجه آه قوله لما عرفت من انه لا يترك آه اعترض عليه بان عدم الترك الا نادراً لا يستلزم لزوم وهو امتناع الانفكاك على ان الوجوب ليس باستحسان في بناء هذا السؤال على الوجوب العقلي والجواب مبنى على تسليمه انتهى ولا يخفى ما فيه لان كلام المحشى مبنى على الوجوب العرفي كما يظهر من كلامه فيما بعد وذكر البعض في بدل قول المحشى لما عرفت من انه لا يترك آه قوله لان ما يجب ان يعلم في الشيء يجب ان يكون جزءاً منه لان ما هو خارج عن الشيء لا يعلم فيه قطعاً انتهى ولا يخفى ما فيه اذ حمل هذا القائل لوجوب في هذا القول على الوجوب بمعنى امتناع الانفكاك وقد عرفت فساد قوله فلا يرد ان ما يجب آه ولما اورد الفاضل بانه على هذا لا يلزم ان يكون مقدمة الشروع جزءاً من كتب الفن لان ما يحسن ويليق ان يعلم في كتاب لا يلزم ان يذكر فيه وما لا يلزم ان يذكر فيه لا يكون جزءاً منه فلا يصح قوله وحيث يلزم ان المقدمة جزءاً من كتب الفن لا منه انتهى دفعه بقوله فلا يرد آه وحمل الدفع ان ما يجب ان يعلم في كتب المنطق ولو استحسن لا يترك فيه الا نادراً وهو كالمقدمة في العرف فيلزم الجزئية من الكتب حرفاً ولا شك فيه واما اللزوم العقل بمعنى امتناع الانفكاك فلا يصدر عن عاقل فضلاً عن فاضل قوله قدس سره فاندفع المحذوران آه احدهما مخالفة القوم وثانيهما الدور قوله اى بقيد واحداً وهو لفظة الكتب قوله وليس يلزم ان يكون آه ولما ورد على المحقق قدس سره بان كون المقصود بيان انحصار الرسالة لا يدل على تقدير الكتب لان هذا المقصود بقيد وجه الحصر من غير تقدير كاللقد ير لان انحصار الفن في هذا الامور الخمسة يستلزم انحصار الرسالة فيها بناء على ان كل ما هو جزء من الفن فهو جزء من الرسالة وكل ما هو جزء من الرسالة فهو جزء من الفن اجاب المحشى عن هذا وحاصل جوابه ان الاستلزام ممنوع وكذا كل واحدة من

المتقدمين اللذين بنى الاستلزام عليهما ممنوعاً قوله قدس سره فاحصل الكلام آه قيل لا يقال ان الجواب مبنى على تسليم الوجوب العقلي وقوله قدس سره فاحصل الكلام يدل على الوجوب الاستحسانى فكيف يلايم الحاصل لذى الحاصل لا ناقول الحاصل لا يلزم ان يكون عين ذى الحاصل والحاصل عبارة عن الجواب التحقيقي اذ العرف فيه عرفت وذى الحاصل عبارة عن الجواب الالزامى لان الوجوب فيه عقلي فلا منافات بين ذى الحاصل والحاصل انتهى ما لا وفيه نظر من وجوه الاول والثاني يميز ذى الحاصل والحاصل انما هي بالتفصيل والاجمال في المفهوم لا باختلاف ماصد عليه مفهومها وما هو وذلك في الثاني ان الاول حيث ان يقدم الجواب التحقيقي على الالزامى كما تقر في فن المناظرة والثالث فلا معنى لحمل الوجوب على العقلي كما بيناه قوله فلا يرد انه يلزم ان يكون آه لانه لا يلزم من عدم لياقة الترتيبات الواقعة في كتب المنطق بالنظر الى توجه الذى ذكره الشارح عدم لياقتها من كل وجه فيجوز ان تكون لياقة من وجه آخر بل من وجوه آخر قوله اى ذوان يتوقف عليه آه اشارة الى ان كلمة ذو محذوفة في جانب الخبر قوله اوصفة ذلك آه اشارة الى المبتداء محذوف اى صفة ما يجب ان يعلم آه ان يتوقف آه فقول الشارح ان يتوقف خبر مبتداء محذوف والمجمل خبر ان في قول الشارح لان ما يجب ان يعلم آه قوله وعد صحة المحل آه وبينه بعض فضلاء العلوم العرفية بان كلمة ان اذا دخلت على الفعل المضارع يجعل في تأويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية كصحة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد على لان يجعله في تأويله باعتبار المعنى بان يقصد به المعنى المصدرى ايد ذلك بما نقله عن الفاضل وغيره قيل وبقره ايضا ما ذكره المحشى المحقق في حواشيه على انوار التنزيل عند الكلام على قوله تعالى وَعَهْدْنَا إِلَىٰ اِبْرَاهِيمَ وَاسْمَعِيلَ اَنْ ظَهِّرَا الْاَيَةَ مِنْ اَنْ كُونَ اَنْ مع الفعل بتأويل المصدر لا يستدعي ان يتحد معناهما لضرورة عدم دلالة المصدر على الزمان مع دلالة الفعل عليه هذا فلا يرد عليه ما ذكره بعض المحشين ههنا من ان سبب الخرج الى التأويل عدم الاتحاد الخارجى بالمصدر مع ما يجب وذلك السبب متحقق بالفعل المصدر بان لان مدلول المصدرين باعتبار الذات متحد وان فرق بينهما بان المصدر بان يدل بعمومه على الزمان دون الاول فلا فائدة لهذه التفريق في صحة الجمل وعدمه انتهى وقيل نعم ذكر علامة المولى ابو السعود في تفسير الآية



المذكورة ما يدل على اتحادهما في المعنى حيث قال ولما كان الخبر والانشاء في الدلالة على المصدر سواء ساغ وقوع الامر والنهي صلة حسب وقوع الفعل المضارع فيجوز عند ذلك عن معنى الامر والنهي نحو تجرد الصلة الفعلية عن معنى الماضي والاستقبال انتهى و لكن ان تقول ان هذا الحمل من قبيل رجل عدل ولا يخفى ان الكل تكلف ولهذا قال الفاضل العصام والاولى في قوله امان يتوقف اما ما يتوقف وكذا في نظائره وعلى فطانتك التعديل في تأويله وعلى اشتهار وجوهه عند كل حقير و جليل انتهى قوله الحمل مبنى على المسامحة آه اعترض عليه بان لفظة المقدمة قد يطلق على الالفاظ وقد تطلق على المعاني ايضا فلا حاجة الى الحمل على المسامحة وفيه نظر لان في هذا المقام قرينة على ان المراد بها الالفاظ لما عرفت من ان المقصود بيان وجه حصر الرسالة في الاجزاء الخمسة التي هي عبارة عن الالفاظ في التحقق قوله وكذا فيما سياتى آه اى وكذا الحمل فيما سياتى من قول الشارح فهو المقالة الاولى ومن قوله وهو المقالة الثانية ومن قوله والمقالة الثالثة ومن قوله وهو الخاتمة مبنى على المسامحة فلفظ المدلول محذوف فيها قوله وفي الاصطلاح آه وقد يجى بمعنى المناظرة والمراد هنا المعنى الاصطلاحي ويصل بكلمة عن وهي داخلة على الموضوع في الاكثر لانه على تقدير المضاف وهو الاحوال وقد تكون داخلة على المحمول وهو ذلك المضاف وقوله عنوانات المسائل آه عنوان الموضوعات الحقيقة للمسائل على ان يكون المضاف اليه محذوفا وهو الموضوعات والمراد بالعنوانات المفهومات التي هي الموضوعات الذكرية للمسائل فالمراد ان اثبات احوال المفردات واعراضها الذاتية لها يكون بطريق ان يكون الموضوعات الذكرية للمسائل المذكورة في المقالة الاولى الى الباحة عن احوال المفردات مفهوما كلية يتعدى الحكيم الكلى منها الى المفردات التي هي موضوعات حقيقية في المقالة الاولى لتلك المسائل كما ان اثبات احوال زيد وعمر وخالد وبكر وغيرهم لهم انما يكون بالحكم الكلى في قضية كلية على مفهوم كلى وهو الحيوان الناطق يتعدى ذلك الحكم منه اليهم فيقال كل انسان ضاحك مثلا قوله وفسر على ذلك ما سياتى من قول الشارح فاما ان يكون البحث عن المركبات لغير المقصودة ومن قوله وعن المركبات التي هي المقاصد بالذات بان يقال المراد

اذ اثبات احوال المركبات الغير المقصودة بالذات لها يكون بطريق ان يكون الموضوعات الذكرية للمسائل المذكورة في المقالة الثانية الباحة عن المركبات الغير المقصودة مفهومات كلية يتعدى الحكم الكلى منها الى المركبات الغير المقصودة فالمركبات الغير المقصودة موضوعات الحقيقية في المقالة الثانية لتلك المسائل وكذا الكلام في المركبات المقصودة بالذات فالمركبات المقصودة بالذات موضوعات حقيقية للمسائل يتعدى الحكم الكلى الوارد على المفهومات الكلية فيها منها الى الموضوعات الحقيقية المبحوث عنها من حيث الصورة في المقالة الثالثة ومن حيث المادة في الخاتمة قوله وبذلك اندفع الشكوك التي اوردتها الناطرون آه ومن هذه الشكوك ما اورد على قول الشارح اما ان يتوقف عليه آه ونظائره من عدم صحة الحمل وقد عرفت اندفاعه ومنها ما يرد على قول الشارح فهو المقدمة ونظائره آه من عدم صحة الحمل ايضا وقد عرفت اندفاعه ايضا ومنها ما اورد على قول الشارح فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات آه من ان المسائل كلها باحة عن احوال ما يصدق عليه المفرد اذ ما من مركب الا وهو مفرد باعتبار دلالة اللفظ المفرد عليه واقوله هذا اذ انك اوهو وما من مسألة الا وموضوعها الذكرى مفرد صادق على موضوعها الحقيقي وقد دقعه المحشى بقوله فالمعنى اما ان يثبت فيه احوال المفردات لها بان يكون عنوانات المسائل آه وقد فصلنا ومنها ما اجيب عن هذا الاعتراض من ان صدق العنوان لا يوجب صدق المفرد بل صدق ما يصدق عليه المفرد اذ رب شئ يصدق عليه شئ ولا يصدق عليه الصادق على ذلك كما ان الانسان يصدق على زيد ولا يصدق عليه النوع الصادق على الانسان ومنها ما اجيب عنه من ان المراد بيان احوال ثابتة لما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك ووجه اندفاع هذين الجوابين انهما مع كونهما خلافا لظاهر لا يحتاج اليهما من يعلم مسائل المقالات ومنها ما اورد على الشارح فيما سياتى من ان البحث عن المركبات الغير المقصودة بالذات او المقصودة بالذات معناه بيان احوال ثابتة لما يصدق تلك المركبات عليه مع ان تلك المركبات لا تصدق على شئ اذ من البديهي ان الصدق على شئ من خواص المفرد وقد عرفت اندفاعه من تحقيق مسائل المقالات على وجه يدل عليه كلام المحشى وقد اوضحنا لك اياه هذا ولا تكن من القاصرين



في بيان الشكوك بتخصيصها ببعضها ما ذكرناه قوله اى في المنطلق اه اشار  
بهذا التفسير الى ان الغير المقصود بالذات بالنسبة الى شئ يكون مقصودا بالذات  
بالنسبة الى شئ آخر وتخصيصه ان المقصود بالذات ما لا يكون واسطة للغير  
بل الغرض يتعلق به بذاته وهو قد يكون بالنسبة الى الفن وقد يكون بالنسبة الى  
الكتاب مثلا المقصود بالذات بالنسبة الى فن المنطق هو الموصل الى المطلوب  
المجهول تصوريا كان او تصديقا والموصل الى الاول التعريفات والى الثاني الاقيسة  
ولهما موقف عليه يبحث عنه في المنطق لكونه موقوفا عليه فهو مقصود بالغير  
ففى ما نحن فيه المركبات الغير المقصودة بالذات هي القضايا واحكامها لكونها  
مقصودا لاجل توقف الموصل الى التصديق والمركبات المقصودة بالذات الاقيسة  
لتعلق الغرض اليه بذاته في المنطق واما بالنسبة الى الكتاب فالقضايا والاقيسة  
مقصودة لذاتها لتعلق الغرض ببيانها معا فيه والمقاصد بالغير بالنسبة اليها  
المبادئ المسوقة لتصورات القضايا والاقيسة ولا يثبت الاعراض الذاتية الثابتة  
لها فقد ظهر ان المقاصد بالذات ههنا بالنسبة الى الفن لا بالنسبة الى الكتاب  
فلا يرد ان الحجج ليست مقاصد بالذات بل المقاصد بالذات هي المطالب لان المطالب  
مع انها مقاصد بالذات في مقام التحصيل مقاصد بالتبع في الفن فالقضايا  
مقاصد بالذات في الكتاب ومقاصد بالتبع في الفن قوله اما ان يكون الظاهر  
والنظر ههنا بمعنى البحث لا بمعنى ترتيب اموره قوله من حيث الصورة او من حيث المادة  
آه اى تثبت لتلك المقاصد بالذات اعراض ذاتية بواسطة الجزء الصوري لها وهو  
صورته الا قتراني والاستثنائي كما في الاقيسة بحسب الصور او بواسطة الجزء  
المادى وهو عبارة عن القضايا التى يحصل منها الصناعات الخمس كما في الاقيسة  
بحسب المواد قوله فلا يرد ان البحث عن القضايا اه لان الحكم في البحث عن القضايا  
على القضايا لا على الاقيسة من حيث المادة والمركبات المقصودة بالذات ما يكون  
الحكم فيها على الاقيسة اما من حيث الصورة اى بواسطة الجزء الصوري او من  
حيث المادة اى بواسطة الجزء المادى قوله ابطال لوجه الحصر اه اشارة الى ان  
اعراض العلامة الثنائى على وجه الحصر نقض اجمالى باستلزامه خصوص الفساد  
الذى هو خروج بعض المباحث وهو مشكلة اجزاء العلوم ثلثة المبادئ  
والمسائل والموضوعات قوله ولم يثبت ذلك آه اى ولم يثبت كون المقصود

مشتلا على الامر من مواد الاقيسة واجزاء العلوم بل الثابت به ان المقصود امر  
واحد هو مواد الاقيسة قوله قدس سره واجيب بان المقصود من الخاتمة هو  
المادة وحدها آه منع لللازمة المذكورة في دليل الناقض اعنى قوله لو تم الحصر  
ان لا يبحث في الخاتمة الا عن الصناعات الخمس بسند ان المبحوث عنه في الخاتمة اعم  
من المقصود بالذات والمقصود بالتبع او اثبات لتقريب الدليل الذى هو وجه  
الحصر بتخصيص الدعوى بالامر الاول واجيب عن اعتراض العلامة ايضا بان المركبات  
اعم من القضايا والاقيسة ومشكلة اجزاء العلوم ثلثة فينشد يندرج مشكلة  
اجزاء العلوم في قول الشارح من حيث المادة فانها تبحث عن المركبات المقصودة  
بالذات فلا يرد انها خرجت عن حصر الخاتمة فيما حصرت فيه مع انها داخله فيها  
ولا يرد انه ينا في قوله واما الخاتمة ففي مواد الاقيسة واجزاء العلوم ورد عليه  
بان المراد من المركبات مقاصد الفن فلا تكون شاملة على مشكلة اجزاء العلوم  
لانها ليست من مقاصد الفن على انه لو كانت تلك المشكلة معدودة في المواد  
لقال الشارح فيما سبق ما الخاتمة ففي مواد الاقيسة والعلوم او مواد العلوم  
اعترض على جواب المحقق قدس سره بانه ان اريد بالمقصود مقصود الكتاب  
فلا نم ان مقصود الكتاب من الخاتمة هو المادة وحدها وان اريد به المقصود  
الفن فسلم لكن قد عرفت المحصور في اجزاء الخاتمة الكتاب لا الفن واجيب باننا  
نختار الاول ولما كانت مشكلة اجزاء العلوم غير مقصودة من الفن فهى واقعة  
من مقصود به الكتاب فلا بأس في خروجها عن الحصر واعترض على جواب المحقق  
قدس سره ايضا بانه يوجب ان لا يكون شئ مما ذكر في المقدمة مقصودا من المقدمة  
اذ لا مدخل في الايضال شئ مما ذكر فيها واجيب عنه بان المقصود من باب  
جمع فيه ما هو من الفن وما هو خارج عنه ما هو من الفن بخلاف ما اقتصر فيه  
على الخارج عن الفن وبان ليس المقصود بعد الشروع في الفن الا الداخل فيه واجيب  
بالفرق بين مشكلة اجزاء العلوم والمقدمة بان المقدمة وان لا دخل لها في الايضال  
لكنه مما يتوقف عليه الايضال بخلاف الخاتمة ولا يخفى ان هذا الجواب لا يجزئ  
للمحقق قدس سره ونتجه على الشارح ما ذكره المحقق قدس سره في حواش المطول  
ان ذكر الغير المقصود بالذات في العنوان مستكره جدا فلا ينبغي ذكر الغير المقصود  
بالذات في عنوان الخاتمة سابقا واجيب بان الشارح تبع في ذكر العنوانات



كلام المتن وذكرها موافقا لما ذكرها وجمع ما في المتن بلا تصرف ونبه في وجه  
الحصر على ما ليس بمقصود فيما ذكره المصنف العنوان ايماء الى ان ما ذكره فيه ليس على  
ما ينبغي والمصنف يمنع وجوب كون الخارج عن الفن غير مقصود في باب ذكر فيه شيء  
من الفن لانه لما جاز ان يكون ما ليس من الفن مقصودا في كتابه فلم لا يجوز ان يكون  
مقصودا في باب منه ذكر فيه شيء من الفن لا بد لفنيه من دليل فان قيل اي فائدة  
في بيان مسألة اجزاء العلوم قلنا التمييز بينها وبين ما هو خارج عنها فاذا ذكر في  
كتبها لداعي حاجة اليه ليقصر في تحصيل ما هو خارج عن قدر الحاجة ولا يطلب الاستقصا  
فيه هذا المقام فيشغله عما هو حق الاهتمام في تحصيل العلم المطلوب فان قيل على هذا  
ينبغي ان يذكر قبل الشروع في المنطق كالمقدمة لينفع في تحصيله ايضا قلنا نعم  
الا ان المنطق لما كان مقصودا لغيره ودون الحاجة الغير اليه في تحصيل الحكمة فجمع معه  
ينفع في تحصيل الحكمة اعني مسألة اجزاء العلوم وذكر بعد الفراغ عنه لانه كالثمة  
له او النكيل ما هو الغرض منه قوله لما سببها بالمنطق في عدم الاختصاص اه فانه  
كما ان للمنطق مناسبة لساير العلوم باعتبار جريان احكامها فيها ولذا كفى عنه برئيس  
العلوم حتى قال صاحب العرائش لقد بلغ رياسته الى مرتبة فرد من افراد المسائل  
على انفاذ حكمه الا باذنه واساراته ولا يجترى بحث على تحريك شفته الا بالتسلح  
بتلويحائه وتصريحائه كذلك مسألة اجزاء العلوم لها مناسبة اليها من حيث ان  
اجزاء كل علم ثلاثة لا يحض فردا دون فرد قوله لما سببها بمواد الاقيسة اه فان  
مسائل مواد الاقيسة تتعلق باجزاء الاقيسة وتلك المسئلة تتعلق باجزاء العلوم  
كما ذكره المولى عماد الدين وفيه نظر لان تلك المناسبة موجودة مع ما ذكر في المقالة  
الثالثة ايضا قوله بخلاف المقدمة اه يعني ان ما ذكر في مسألة اجزاء العلوم ملائم  
بخلاف المقدمة اه ولما ورد ان ما ذكر في مسألة اجزاء العلوم جاربعيته في المقدمة  
لانه لا دخل لها في الايضال انما ذكرت تبعا للمقصود فلزم ان لا تذكر ايضا في  
وجه الحصر اجاب بان المقدمة وان كانت غير مقصودة في المنطق الا انها مقصودة  
في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقصود بالذات اه والمقصود بيان وجه حصر الكتاب  
في اجزائه فيلزم ذكرها بخلاف مسألة اجزاء العلوم فانها ليست مقصودة لا  
في الفن ولا في الكتاب قوله بخلاف المقدمة اه اي لما كانت لفظة المقدمة مشتركة  
بالاشتراك اللفظي بين معان متعددة كما سيجي اجيب الى تعيين ما هو المراد منها

ههنا فعيته الشارح به وقيد بقيد في العلم دون المنطق اشارة الى بيان المقدمة بالنسبة  
الى العلوم كلها ويعلم منه بيان مقدمة الشروع في المنطق لان مقدمة المنطق فرد من  
افراد مقدمة العلم قوله فلجوا غشا غشا لاه اي يعني ان لاجوبة عنه تارة بان في تنبيهه  
على ان الاول غير مقصود والثاني مقصود وانه علم ضمنا والثاني اصاله وتارة بان  
في الثاني فائدة زائدة هي الاشارة بقوله ههنا الى تعدد المقدمة وتارة بانه تمهيد وجه  
التوقف على الامور الثلاثة وتارة بان المسباد مما تقدم ان المراد بالمقدمة ما هو اخضر  
من معناها اعني ما يتوقف عليه الشروع في المنطق فاحتج الى التنبه على ان  
المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم واطلاقها على ما يتوقف عليه الشروع  
في المنطق لا لخصوصه وتارة بانه لم يفهم مما تقدم ان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع  
في العلم لان حمل المقدمة عليه يصح ان يكون من حمل الاعم على الاخص مع ان فيه  
نظرا لان المقصود من هذا الحمل في وجه الحصر انما يكون تحصيل مفهوم للمحمول  
جامع مانع وتارة بان المراد بالمقدمة ههنا اخص من مقدمة الكتاب اذ المراد بها فيما  
سبق مقدمة الكتاب اي الالفاظ والمراد بها ههنا الالفاظ التي يتوقف عليها الشروع  
في المنطق على معانيها لان الغرض بيان ما هو جزء من هذا الكتاب وتارة بانه قد  
حقق ان اطلاق المقدمة على الطائفة المخصوصة المذكورة في اوائل الكتب معنى مجازي  
وعلى المعاني التي يتوقف عليها الشروع في العلم معنى حقيقي فالشارح اعرض عن  
معناها المجازي الذي ذكره في اجزاء الخمسة وتعرض الى معناها الحقيقي ههنا  
تقريبا للشروع في وجه التوقف على كل من الامور الثلاثة كلها اشتغالات بما لا يخفى  
لما عرفت من ان المقدمة مشتركة بالاشتراك اللفظي بين معان متعددة فعين  
الشارح منها ما هو المراد ههنا قوله يعني ان قوله ههنا اي في اوائل الكتب اه قل  
ما حاصله ان قول الشارح والمراد بالمقدمة ههنا اه يحتمل وجوها ثلاثة الاول مراده  
من المقدمة ههنا اي في هذا المقام الذي هو مقام بيان وجه الحصر ما يتوقف  
عليه الشروع وفائدة قوله ههنا حيث الاحتراز عن مقام دعوى الحصر فان  
مراده بالمقدمة هناك الطائفة المخصوصة من الالفاظ الكتاب والرسالة فان  
المدعى هناك حصر الرسالة التي هي الالفاظ في اجزائها التي من جملتها المقدمة على  
ما سبق الاشارة اليه والمدعى في مقام بيان وجه الحصر ما يجب ان يعلم  
وهذا هو المعاني لا الالفاظ وعلى هذا لا يرد ما اورد على الشارح من ان المقدمة



ما جعلت جزء من الكتاب الذي هو الالفاظ فكيف يصح تفسيره بما يتوقف عليه الشروع وهو المعاني والثاني ان المراد بالمقدمة اسم لفهوم كلي وهو ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لا ارتباطا بين المحقق المفتا زاني او هو ما يعين في تحصيل الفن المط عند غيره وله فردان يتوقف عليه الشروع وما لا يتوقف عليه الشروع بناء على انها مشتركة بينهما بالاشترك المعنوي والمذكور في الكتاب الفرد الاول فهو المناسب ان يراد في هذا الكتاب وان جاز ان يراد بها المفهوم الكلي الا ان من الفردين وفائت قوله ههنا حيث انه قد يذكر في غير من الكتب في مقدمة مع الامور الثلاثة المذكورة ههنا مباحث الالفاظ اوبيا شرة اوبيا رتبته اوبيا وجه تسمية العلم بالاسم اوبيا واضعه اوبيا شرة اوبيا رتبته اوبيا مصنف الكتاب او غير ذلك مما يرتبط بالمط وحيث لا يناسب ان يراد بالمقدمة هناك ما يتوقف عليه الشروع والثالث ما ذهب اليه المحقق قدس سره في الوجهين الاخيرين يحتاج الى تقدير مضيفا الى الالفاظ ما يتوقف عليه الشروع او يجوز بان يكون ما يتوقف عليه الشروع مستعملا فيما يدل عليه لعلاقة بين اللفظ والمعنى او تعميم التوقف بحيث يندرج فيه التوقف العادي فيتناول الالفاظ على ما سيجي تحقيقه في مباحث الالفاظ اذ تخصيص التوقف بالعادي ليس دفع الموردة على الشارح في تفسير المقدمة على ما سبق ذكره آنفا ولما كان لفظ من كلام الشارح هو الوجه الثالث ذهب قدس سره اليه ولم يلتفت الى الوجهين الاولين وما ذهب اليه قدس سره فيه احتمالا لان احدهما ان مراد القوم من المقدمة المذكورة في اوائل الكتب ما يتوقف عليه الشروع اي الالفاظ وثانيهما ان مراد المصنف في اول كتابه ما يتوقف عليه الشروع اي الالفاظ ولا يجوز ان يكون اول لان مراد القوم بالمقدمة اعم من ذلك فتعين الثاني وفيه نظر لان المناقشة حيث ان يقال في بيان فائت قوله ههنا ان المصنف يطلق المقدمة في مباحث القياس على معنى آخر لان القوم يطلقونها في مباحث القياس على معنى آخر بناء على ما هو المفهوم يطلق وقد يطلق على صيغة المجهول والجواب ان القوم يطلقونها في مباحث القياس والمصنف منهما انتهى ولا يخفى ان قوله في الوجه الاول والمذكور في مقام بيان وجه الحصر حصر ما يجب ان يعلم وهذا هو المعاني لا الالفاظ مبني على الغفلة عن الجواب الذي ذكره المحقق قدس سره وهو تقدير الكتب

وان قوله في الوجهين الاخيرين يحتاج الى تقدير مضافا مبني على جعل المقدمة مقدمة الكتاب والظاهر انه قدس سره جعلها مقدمة العلم واعلم ان القوم صدرت كتب الميزان بذكر حده وغايته وموضوعه وعنوانه بالمقدمة قد ذهب بعضهم الى ان مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع وذهب بعض آخر منهم الى ان الشروع في العلم لا يتوقف على هذه الامور الثلاثة بل يتوقف على تصور العلم بوجه ما والتقدير بان له فائت مطلوبة للشارح فيه لان الشروع فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بفائت ترتب عليه ضروري سواء كان جازما مطابقا للواقع او غير مطابق له او غير جازم زاد واقيد البصيرة فحصر وانارة ما يتوقف عليه الشروع على بصيرة في الامور الثلاثة وتارة زاد واعليها مثل مباحث الالفاظ كما مر اليه الاشارة والمقصود توجيه ما صدرت به الكتب لاحصر المقدمة فيها بالبرهان ولم يدعوا حصر عقليا فلا يرد عليهم ما اوردته العلامة الفخام من ان البصيرة ليست امر مضبوطا يقتضي الاختصار على ما ذكره فظهر ضعف ما قال العلامة مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقاصد لا ارتباطا به وهي ههنا امور ثلاثة الاول بيان الحاجة والثاني بيان ماهية والثالث بيان موضوعه ثم قال واما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لا مكان الشروع بدون هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس امر مضبوطا يقتضي الاختصار على ما ذكره ثم بين وجه اعتبار الثلاثة ووجه تقديمها بان لكل علم جهة واحدة باعتبارها يعد علما واحدا وتلك الجهة اما ذاتية كالموضوع واما عرضية كالغاية والغرض والمأخوذ من الجهة الاولى يسمى جدا وبغيرها رسما ومن حق كل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة ان يعرفها اولا بتلك الجهة وان يعرف غايتها ومنفعتها فقد علم وجه اعتبار الثلاثة ووجه تقديمها انتهى ويمكن ان يقال ان العلوم المدونة قد تطلق على مسائل مخصوصة والشروع في تحصيل تلك المسائل وادراكها على وجه البصيرة يتوقف على اراء معان اخر تصورية وتصديقية كما هو المشهور فاذا اريد التعليم والتفهم وجب تقديم الالفاظ الدالة على المعاني الموقوفة عليها على الالفاظ الدالة على تلك المسائل الموقوفة على المعاني الاخر وكذا اذا اريد الدلالة بالنقوش عليها الدالة عليها بواسطة دلالتها على الالفاظ يجب تقديم النقوش التي بازاء الموقوف



عليه ما باذاء الموقف وذا عرفت هذا يمكن ان يقال المقدمة سواء كانت مقدمة الكلام  
او مقدمة العلم يجري عليه البيان بالنصورات والنصديقات والدلائل فلا تفاوت  
بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فيما يجب ويمتنع فان عرفت بما يتوقف عليه  
الشروع فالتعريف شامل لهما وان عرفت بما يتوقف عليه الشروع في العلم فهو  
تعريف لمقدمة العلم ويعلم منه مقدمة الكتاب قوله فلا يكون فائدة الاشارة آه في  
رد على الفاضل العصام حيث قال ويحتمل ان يكون فائدة الاشارة الى انها في اللغة  
بمعنى مقدمة الجيش قوله وانه يقال للاشارة آه الظاهر معطوف على مدخول  
اللام وعدم اعادة اللام يدل على ان مجموع المعطوفين والمعطوف علة واحدة  
والضمير في انه للشان اي والشان يقال للاشارة الى مثل هذه الفاتحة التي هي  
كونها بمعنى آخر عند غير ارباب هذا الفن لفظ عندهم لا لفظ ههنا يعني لو قصد  
الاشارة الى مثل هذه الفاتحة لقيل والمراد بالمقدمة عندهم اي عند ارباب هذا  
الفن ليسعربا عنها قد يراد بها معنى آخر عند غير ارباب هذا الفن لاههنا فقوله  
عندهم مراد اللفظ مقول القول ليقل ولا يتوهم ان تعريف المقدمة يصدق على جزء العلم  
لنوقف شروعه عليه لانا نقول الشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه  
بل على ما هو خارج عنه والا لدار قوله قدس سره جعلت جزء قياس وحجة آه  
نقل عنه في حاشيته على شرح المطالع ان التقدير او على جزء حجة ولها ثلاث امثلة  
القياس والاستقراء والتمثيل وهي اعم من الاول انتهى يعني ان المقدمة تطلق  
تارة على معنى واحد وهو القضية التي جعلت جزء قياس والقضية التي جعلت  
جزء حجة فكلمة اول التردد لا للنعيم قوله والترديد للاشارة الى تعدد الاصطلاح  
آه اختلفت في كلمة التي للترديد فقل هو للتردد في الاصطلاح وقيل للاشارة  
الى تعدد الاصطلاح والثاني اظهر لان عدم التردد في الاصطلاح اشبه بحال الشيخ  
انتهى واختار المحشى القول بالتأويل ولعل الشيخ اراد بالقياس ههنا ما يتناول  
الاقسام الثلاثة فاردفه بقوله او حجة ترديدا في العبارة او تخييرا في اللفظ فها  
لما يتوهم من اختصاص القياس ههنا بما يقال القسمين او اراد بالقياس ههنا ما  
يقابل القسمين الاخيرين اشارة الى شدة الاهتمام به لانه العدة في باب الاستدلال  
كان ما عداه بالنسبة اليه ملحق بعدم ثم اضرب عنه الى قوله او حجة افادة  
لما هو الاصطلاح ولان المقصود اذا ادى بهذا النوع من العبارة كان اوقع في

النفوس وعلى هذا يكون كلمة او بمعنى بل انتهى فمدان كون كلمة او بمعنى بل وان جوزه  
الحاجة الا انه مختص بدخولها على الجملة نص عليه المحقق الرضى مع انه بعيد عن العبارة  
لا يلتفت اليه من غير قرينة انتهى واعتراض الفاضل العصام بان استعمال المقدمة  
في القضية المذكورة ليس صريحا في انها تكون قضية جعلت جزء قياس او حجة بل  
يجوز ان يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل ويكون اطلاقها على القضية لانها  
من افرادها فلاشارة الى هذا التردد قال السيد السند في خواشي المطالع كان الثاني  
اعم من الاول فامل انتهى وفيه نظر لان عبارة المحقق قدس سره في حاشية  
المطالع هكذا للفتن المنطقيين آخرين احدهما القضية التي جعلت جزء القياس  
او الحجة والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كايجاب الصغيرى وكلية الكبرى  
في الشكل الاول مثلا وهذا الثاني اعم من سابقه انتهى ولا شك ان هذا القول  
صريح في انها بمعنى قضية جعلت جزء قياس او حجة قيل وانما قال كان ولم ينجز لاحتمال  
ان يراد بالثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل من غير المقدمات الصريحة التي هي  
القضايا او دل عليه التمثيل بقوله كايجاب الصغيرى انتهى ولا يخفى ان التمثيل لا يلد  
عليه ويحتمل ان يكون كلمة كان ماصية قوله وقد بسطناه في حاشية خواشي  
شرح المطالع ولم يتفق لنا ان تراها قوله قدس سره ما يتوقف عليه صحة الدليل  
آه الدليل ان كان عبارة عن القياس المنطقي الذي هو الاستدلال بالكلية على  
الجزئي فهذه المعنى اعم مطلقا من المعنى الاول اذا جعلت المقدمة جزء قياس وعموم  
من وجه بينهما ان جعلت حجة وان كان عبارة عن المعنى الاعم من القياس المنطقي  
الشامل للصناعات الخمس والاستقراء والتمثيل فهذه المعنى اعم مطلقا من المعنى  
الاول قوله واما المقدمات البعيدة آه يعني فلا يضر خروجها من تعريف  
مقدمة الدليل لعدم كونها من افراد المعرف فالمراد منه دفع اعتراض الفاضل  
العصام وهو انه ان اريد التوقف مطلقا بعيدا كان او قريبا بصدق التعريف  
على الموضوعات والمحمولات ولا يسمى موضوعات المقدمات ولا محمولاتها  
مقدمات وان اريد التوقف بلا واسطة يخرج المقدمات البعيدة وكذا يندفع  
به توقف صحة الدليل على ارادة المستدل لان هذا التوقف بواسطة توقف  
صحة الدليل على الفاعل المستدل الخارج قوله قدس سره فيتناول مقدمات  
الدلة آه ولا يخفى انه اشارة الى ان المعنى الثاني اعم مطلقا من الاول واعتراض



عليه بان كلامه هذا بنا في كلامه في حاشية شرح المطالع حيث قال فيها على ما نقلناه سابقا كان هذا الثاني اعم من سابقه آه لان كلامه ههنا يدل على الجزم في ان الثاني اعم من الاول وكلامه فيها يدل على الظن المستفاد من كلمة كان انتهى فتأمل واجب عنه بانه يحتمل ان يكون النسبة بين المعنيين باعتبار ان المعنى الاول عبارة عن المادة فقط والثاني عبارة عن المادة والصورة معا فيكون الثاني اعم من الاول جزما وكان كلامه ههنا مبني على هذا ودل على هذا ذكر الدليل وان يكون النسبة بينهما باعتبار تعميم الدليل المأخوذ في التعريف وتخصيصه كما بينا وحينئذ يحتمل ان يكون بينهما عموم وتخصص مطلق او من وجه وكان كلامه ههنا كمنبنى على هذا ويحتمل ان يقال ان ما يتوقف عليه صحة الدليل اعم من الشطر والشرط بناء على التبادر والعرف مع احتمال ان يكون باعتبار الصورة فقط فلهنا نظر في العرف والتبادر وهنالك الى الاحتمال فاقى ههنا بما يقتضى الجزم وهنالك بصيغة الظن انتهى فتأمل قيل ما حمله ان اعمية المعنى الثاني من الاول مطلقا اذا كانت كلمة كان للظن واما اذا كانت

للتشبيه فالوجه ان يقال اللفظ في حال الفن ورعايته من جانبي الصورة والمادة ان المراد بصحة الدليل الصحة من حيث الصورة والمادة جميعا وحينئذ يكون المقدم الثاني بالمعنى الثاني متناولة لشرائط الاشكال ولقدماتها الصادرة المتناسبة وحدها ولصديق تلك المقدمات ومناسبتها للطلوب وايضا والمقدمة التي بالمعنى الاول لا تتناول المقدمات الاشكال لكن تتناول صحتها وكاذبها جميعا فالثاني وان لم يكن اعم من سابقه مطلقا بل اعم من وجهه الا انه اكثر افرادا من سابقه كما هو شأنه الاعم منه مطلقا في الاغلب فلذا اورد قدس سره كلمة كان المفيدة للتشبيه وكلا الوجهين حسن فالاول احسن واظهر انتهى قوله على صيغة المجهول اعترض على قول الشارح ووجه توقف الشروع آه بان في هذه العبارة حل والمحل فيها ان يقال فهو ان الشارح آه بدون اللام واجاب المحشي عنه بانه على صيغة الماضي المجهول من التوجيه وليس باسم وفيه نظر لانه يكون التعليل حينئذ بقوله فلان آه تعليل للتوجيه التوقف لا للتوقف نفسه مع ان السوق يقتضى ان يكون التعليل به تعليل للتوقف نفسه لا لتوجيهه واجاب المولى داود الاسود بان مبنى هذا الاعتراض على ان يكون قوله فلا

آه جزا من قوله ووجه توقف الشروع وان لا يكون الا مرزاقه على ما هو ظاهر هذا الكلام اما على صرف الكلام عن ظاهره وجعل اللام مرزاقه او جعل قوله فلان خبر المحذوف فيكون تقدير الكلام هكذا ووجه توقف الشروع على الامور المذكورة في المقدمة امور اما توقف الشروع في العلم على تصوره فلان آه او جعل قوله لان علة للخبر المحذوف اي وجه توقف الشروع اما على تصور العلم فتحقق لان الشارح آه فلا يرد عليه ما قيل لكن يرد عليه انه خلاف الظاهر انتهى وفيه نظر اذ على التقدير الاول يلزم ما يلزم على عدم التقدير لان كلمة اما التفصيل الامور المقدرة فيكون الحاصل اما امر توقف الشروع في العلم فلان آه وهذا عين المحذور المهروب عنه لان ذلك الامر عبارة عن الوجه فالوجه معلل بنفسه وعلى تقدير التحقق اما ان يقدر قبل الفاء او بعده فعلى الاول يلزم توسط الفاء بين المتعلق والمتعلق على الثاني يلزم تعليل تحقق التوقف لان نفسه مع ان المقصود لتعليل نفس التوقف لا لتحقيقه واجب عن هذا الاعتراض بان التركيب من قبيل قوله عز من قائل ويبقى وجه ربك وقوله كل شيء هالك الا وجهه يعني ان الوجه قد يطلق على الذات كما في هذين القولين وقد يطلق بحسب العرف على العلة وقد يطلق على العضو المخصوص ولا يخفى انه لا يمكن حمله على المعنى الثالث فان حمل على المعنى الثاني فاللام في قوله فلان الشارح آه لا يخلو عن الركاقة وان حمل على المعنى الاول فيحمل الاضافة على الاضافة البسيطة فيكون الحاصل وذات هو توقف الشروع اما على تصور العلم فلان آه ولا يخفى ان هذا الجواب ايضا خلاف الظاهر قوله جزمى بابيك شق كردن آه جزم بمعنى الشيء والياء للوحد وراداة المفعول وبك بمعنى الواحد والياء متعلق بكردن وشق بالفتح مصدر من باب الاول وبالكسر احدا القسمين والمراد الاول وحاصل المعنى ان التوجيه عبارة عن تقسيم الشيء الواحد قوله على ان المقصود بيان وجه التوقف نفسه آه ابطال لتقدير المحر بوجه آخر بطريق العلاوة سواء كان المحر المقدر لفظ متحقق او لفظة امور كما قدرها المولى داود الاسود قوله زاد لفظ النصور ههنا والبيان فيما سياتى آه جواب عما يرد على الشارح من ان اللفظ ان يقال اما على ماهية العلم وكذا ان يقال فيما سياتى واما على الحاجة واما على موضوع قوله اشارة الى ان المراد بما يتوقف عليه الشروع ما يتوقف على علمه آه هذا ما ذهب اليه الفاضل العصا حيث قال واعلم ان المراد بما يتوقف عليه الشروع في العلم علم يتوقف

على ما هو ظاهر هذا الكلام اما على صرف الكلام عن ظاهره وجعل اللام مرزاقه او جعل قوله فلان خبر المحذوف فيكون تقدير الكلام هكذا ووجه توقف الشروع على الامور المذكورة في المقدمة امور اما توقف الشروع في العلم على تصوره فلان آه او جعل قوله لان علة للخبر المحذوف اي وجه توقف الشروع اما على تصور العلم فتحقق لان الشارح آه فلا يرد عليه ما قيل لكن يرد عليه انه خلاف الظاهر انتهى وفيه نظر اذ على التقدير الاول يلزم ما يلزم على عدم التقدير لان كلمة اما التفصيل الامور المقدرة فيكون الحاصل اما امر توقف الشروع في العلم فلان آه وهذا عين المحذور المهروب عنه لان ذلك الامر عبارة عن الوجه فالوجه معلل بنفسه وعلى تقدير التحقق اما ان يقدر قبل الفاء او بعده فعلى الاول يلزم توسط الفاء بين المتعلق والمتعلق على الثاني يلزم تعليل تحقق التوقف لان نفسه مع ان المقصود لتعليل نفس التوقف لا لتحقيقه واجب عن هذا الاعتراض بان التركيب من قبيل قوله عز من قائل ويبقى وجه ربك وقوله كل شيء هالك الا وجهه يعني ان الوجه قد يطلق على الذات كما في هذين القولين وقد يطلق بحسب العرف على العلة وقد يطلق على العضو المخصوص ولا يخفى انه لا يمكن حمله على المعنى الثالث فان حمل على المعنى الثاني فاللام في قوله فلان الشارح آه لا يخلو عن الركاقة وان حمل على المعنى الاول فيحمل الاضافة على الاضافة البسيطة فيكون الحاصل وذات هو توقف الشروع اما على تصور العلم فلان آه ولا يخفى ان هذا الجواب ايضا خلاف الظاهر قوله جزمى بابيك شق كردن آه جزم بمعنى الشيء والياء للوحد وراداة المفعول وبك بمعنى الواحد والياء متعلق بكردن وشق بالفتح مصدر من باب الاول وبالكسر احدا القسمين والمراد الاول وحاصل المعنى ان التوجيه عبارة عن تقسيم الشيء الواحد قوله على ان المقصود بيان وجه التوقف نفسه آه ابطال لتقدير المحر بوجه آخر بطريق العلاوة سواء كان المحر المقدر لفظ متحقق او لفظة امور كما قدرها المولى داود الاسود قوله زاد لفظ النصور ههنا والبيان فيما سياتى آه جواب عما يرد على الشارح من ان اللفظ ان يقال اما على ماهية العلم وكذا ان يقال فيما سياتى واما على الحاجة واما على موضوع قوله اشارة الى ان المراد بما يتوقف عليه الشروع ما يتوقف على علمه آه هذا ما ذهب اليه الفاضل العصا حيث قال واعلم ان المراد بما يتوقف عليه الشروع في العلم علم يتوقف



عليه الشروع في العلم كما يدعو اليه قوله ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم  
 فالمقدمة من قبيل الادراكات دون تدركات وبهذا اندفع ما قيل ان تعريف المقدمة  
 يصدق على التلبس بالجزء وعلى قصد تحصيل الكل لان الشروع في العلم يتوقف عليهما  
 لتوقف الكل على الجزء وعلى ارادة الشروع لا لكونه فعلا اختياريا يتوقف على  
 ارادته نعم يصدق التعريف على ادراكات يتوقف عليها الشروع وليست من المقدمة  
 ودفعه يحتاج الى قيود لا يبقى المقام يذكرها انتهى قوله تصور او تصد بقاءه  
 والمراد بالتصور التصور بما هيته العلم وبالتصديق التصديق بغايته اذ المراد من  
 بيان الحاجة اليه التصديق بغايته لا امر آخر ولذا قال الشارح فيما سياتي في دليل  
 بيان الحاجة لانه لو يعلم غاية العلم آه واعلم ان المراد بالشروع شروع ما فهو من  
 قبيل السوق في ادخل السوق فيشمل ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة  
 لانه يتوقف عليه شروع ما هو الشروع على وجه البصيرة وكذا ما يتوقف عليه  
 الشروع على وجه زيادة البصيرة وبهذا اندفع ما قيل انه كان من الوجه على الشارح  
 ان يعدل عن تعريف المقدمة كما عدل عن بيان وجه التوقف على التصور بوجه  
 فيعرفها بما يتوقف عليه اما مطلقا او على وجه البصيرة او زيادتها على ما قال  
 الفاضل العصار قوله وقصد الباقية اي قصد تحصيل الكل ما سبق من ان الشروع  
 في الجزء واخذه انما يكون شروعا في الكل اذا كان مقارنا بقصد تحصيل الكل وفيه ما  
 عرفت قوله وغير ذلك آه كادارة الشروع لان الشروع لكونه من الافعال الاختيارية يتوقف  
 على تحقق ارادة الشروع او لا من الشارع كما سيجي والشارح فلان الشارع في العلم آه هذا دليل لدعوى  
 ان الشروع في المنطق موقوف على تعريفه او لا وتقرره ان يقال الشروع في المنطق موقوف  
 على تصوره او لا وذلك التصور موقوف على تعريفه ولما كانت الصغرى نظرية اثبتها  
 بقوله فلان الشارع اه بطريق الخلف وتقريره انه لو لم يتصور او لا لكان طالبا  
 للجهول المطلق لكن الثاني بط وكذا المقدم ثبت نقيضه ولما كانت المقدمة الاستثنائية  
 نظرية اثبتها بقوله لا امتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق ونظر الشارع منع  
 لتقريب الدليل باعتبار ومنع لصغره المدللة باعتبار آخر مع بيان منشأ غلط المستدل  
 قوله للحيوان آه المراد من الحيوان الانسان لان التصور كلياً كان او جزئياً فحققت بالانسان  
 من انواع الحيوان مع ان التصور الكلي يوجد في ضمن التصور الجزئي ولا يمكن وجود  
 التصور الكلي الا في نوع الانسان من انواع الحيوان قوله فان الراي الكلي اه تعليل من تفصيل

بالجزئي وتقييد القائقة المصدق بها بالخصوصية فرادهم بلفظ الراي الواقع في كلامهم  
 اعم من التصور السارح الكلي والتصديق بقائقة مبهمه او التصور المقارن بذلك التصديق  
 على ما بين في محله ولهذا عبر بالراي دون التصور وترضيحه على ما ذكر في محله اذنا  
 اردنا مثلاً فعلاً من الافعال المشتملة على فائقة ما فالفعل المراد كالتبسم والكناية ولاكل  
 والشرب والذهاب الى موضع معين والقراءة والتعظيم وغيرها من الافعال الاختيارية  
 على السواء فتصور تلك الافعال مجرد هذا الكلي لا ينبعث عنه الشوق الجزئي الى  
 خصوصية الكتابة للزوم الترجيح من غير مرجح بل لا بد مع ذلك ان تصور الكتابة في ذلك  
 الوقت بخصوصها وان تصديق بالفائقة المعينة المترتبة عليها للترجح على غيرها عندنا  
 فينبعث منا الشوق الجزئي الى خصوصيتها قوله ثم الارادة المنبعثة منه آه اي ما ذكر  
 من التصور الجزئي والتصديق بالفائقة المخصوصة قوله ثم صرف القوة المودعة آه  
 وهو عبارة عن طلب الفعل الجزئي قوله ومن هذا يعلم ان تصور الشروع فيه آه اي  
 يعلم مما تقرر في الحكمة ان تصور الفعل الجزئي الذي شرع فيه مقدم على الشروع فيه اذنا  
 وزمانا لان الشروع في ذلك الفعل من الافعال الاختيارية الجزئية المسبوقه اذنا  
 وزمانا بالمبادى الاربعة المذكورة التي تصور الشروع هو من تلك المبادى اذ تصور  
 الشروع الجزئي انما يكون بتصور ما شرع فيه والمسبوقية الذاتية معلومة من كون  
 الفعل الاختياري متوقفاً على هذه المبادى والمسبوقية الزمانية معلومة من كون  
 الفعل الاختياري حاصلاً في زمان بعد زمان حصل فيه تلك المبادى المرتبة قوله  
 وانه لا يمكن بدون تصوره آه عطف تفسير لقوله ان تصور الشروع آه وبيانات  
 المراد بالتصور المقدم على الشروع التصور الجزئي الذي هو التصور بوجه مخصوص  
 مع ما فيه من الاشارة الى وجه التقدم الذاتي قوله فكلام الشارح مبنى على قول  
 الشارح فلان الشارع في العلم لو لم يتصور ذلك العلم او لا اه مبنى على ما هو  
 التحقيق عنده من ان الراي الكلي قد ينبعث منه الفعل الجزئي لا سيما اذا انحصر ذلك  
 الكلي في فرد كما صرح به المحاكمات لا على ما هو المشهور مما تقرر في الحكمة من ان الفعل  
 الجزئي لا ينبعث عن الراي الكلي اذ يدل هذا القول من الشارح على انه اذ تصور العلم  
 بوجه ما لم يلزم طلب المجهول المطلق فهذا الطلب ينبعث من التصور الكلي فكلام الشارح  
 مبنى على امكان اندفاع الطلب الى شئ مخصوص بوجه ما ينسب لو لم يمكن اندفاع الطلب  
 الى شئ مخصوص الا بالتصور بوجه مخصوص لما اطلق التصور حتى يكون اعم من التصور



بوجه اعم او اخص ايضا بل قيده بوجه مخصوص لما عرفت من ان شروع لا يكفي فيه التصور  
 المطلق بل يتوقف على التصور المخصوص لكن التالي بط وكذا المقدم قبلت تقييد المقدم وادان  
 ثبت تقييد المقدم لم يمكن تقييد التصور بوجه مخصوص بل لو قيده تكون المقدمة القائلة  
 بان اشارع لو لم يتصور بوجه مخصوص ولا لكان طالبا للمجهول المطلق كاذبة لما ثبت  
 من امكان اندفاع الطلب بالتصور بوجه ما من غير تصور بوجه مخصوص قوله من حيث  
 انه اه متعلق بقوله يندفع وقيدته بقوله لا باعتبار خصوصه آه يجوز عطفه على قوله من حيث  
 انه على قوله باعتبار تصوره آه وعلى كلا التقديرين ان ضمير راجع الى الشئ قوله فلذا  
 قال لو لم يتصور آه اي فلا مكان ندفاع الطلب الى شئ مخصوص باعتبار تصوره بوجه  
 ما قال باطلاق التصور لو لم يتصور آه كما يدل على صراحة قوله حال عدم تصوره بوجه  
 من الوجوه قوله لا امتناع توجه النفس والاقبال منها آه اي وامتناع الاقبال من  
 النفس على ما لم يتصوره بوجه ما لان توجه النفس واقبالها عبارة عن الارادة المسبقة  
 بالتصور الجزئي المتوقعة عليه كما عرفت قوله عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد  
 تحصيله وانغمز عليه آه وهو عبارة عن صرف القوة المودعة في الاعضاء كما تقر في  
 الحكمة فقد ظهر وجه اولوية طلب المجهول المطلق عن غير تصور بالامتناع من توجه  
 النفس اليه لان الطلب الذي هو عبارة عن صرف تلك القوة مسبق بتوجه النفس  
 الذي هو عبارة عن الارادة ومتوقف عليه كما ان توجه النفس الذي هو الارادة  
 مسبق بالتصور الجزئي ومتوقف عليه فاذا امتنع التوجه السابق على الطلب من  
 النفس الى المجهول المطلق فبمتنع الطلب المسبق بالتوجه من النفس اياه بطريق اول  
 قوله فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخيرين آه منها ان كلام الشارح مبني على ما تقر  
 في الحكمة من ان الراي الكلي لا ينبعث منه الفعل الجزئي فيلزم ان يقيد التصور في  
 قول الشارح فلان الشارح لو لم يتصور آه بوجه مخصوص ولا شك انه حينئذ  
 تكون هذه المقدمة كاذبة كما عرفت ووجه اندفاعه ان هذا الكلام من الشارح مبني  
 على ما هو التحقيق عند من ان الراي الكلي قد ينبعث منه الفعل الجزئي حينئذ يطلو  
 في ذلك القول اذ على هذا التحقيق يجوز اندفاع الطلب الى شئ مخصوص باعتبار  
 تصوره بوجه ما فتصدق المقدمة القائلة بانه لو لم يتصور بوجه ما اه كما اشرنا  
 اليه ومنها ان الدليل المشار اليه بقوله لا امتناع توجه النفس اه مشتمل على النص  
 لان تقرير الدليل هكذا لو امكن طلب المجهول المطلق لزم توجه النفس نحو المجهول

المطلق لكن لا يرد من منع وكذا المزوم قبلت المط وبعبارة اخرى لان الطلب المذكور توجه  
 النفس نحو المجهول المطلق ومستلزم لتوجهها وذلك التوجه محال ما على الاول  
 فظ واما على الثاني فلان استحالة اللازم تستلزم استحالة المزوم ولا يخفى ان المقدمة  
 الاستثنائية او الكبرى عين المدعى لان التوجه عين الطلب ووجه اندفاعه ان  
 كون التوجه عين الطلب نوع بل التوجه عبارة عن الارادة والطلب عبارة عن صرف  
 القوة وهو متأخر عنها ومتوقف عليها كما عرفت فيما سبق فحصل كلام الشارح  
 استدلال بامتناع الموقوف عليه على امتناع الموقوف ولا كلام عليه وقيل بوجه  
 لا ندفاع انما يلزم المصادرة لو كانا معبرين بعبارة واحدة وليس كذلك اذ يجوز ان  
 يكون الشئ معلوما بعبارة وغير معلوم بعبارة اخرى ولا يخفى ما فيه لان الاختلاف  
 في العبارة غير كاف في دفع المصادرة لان وجه بطلان المصادرة لزوم الدور وهو من  
 لوازم المعنى لا العبارة وقيل في دفع المصادرة الطلب لمزوم التوجه لا عينه ومنها  
 ان توجه النفس نحو المجهول المطلق لو كان محالا لزم ان لا يحصل علم بشئ من الاشياء  
 لان كل شئ قبل تعلق العلم به بوجه من الوجوه مجهول مطلق البتة فلو تعلق العلم به  
 لزم توجه النفس نحو المجهول المطلق وهو بطل ووجه اندفاعه ان توجه النفس لكونه  
 عبارة عن الارادة المنبثثة من التصور الجزئي الواقعة في المرتبة الثالثة من المباد  
 الاربعة المذكورة يتوقف على التصور الجزئي الواقع في المرتبة الاولى منها فيمتنع  
 توجه النفس نحو المجهول المطلق بخلاف العلم بالشئ لانه لا يتوقف على توجه النفس  
 حتى يستلزم تعلق العلم بالمجهول المطلق توجه النفس نحوه اذ قد يحصل الشئ عند  
 احد المتشاعرين فيحصل العلم به بدون الثقات النفس وتوجهها نحوه فلزوم توجه النفس  
 لتعلق العلم بالمجهول المطلق ممنوع وقيل في الفرق بين توجه النفس للشئ وعلمه  
 التصوري ان الاول فعل اختياري والثاني ضروري فلا يلزم من محالية توجه  
 النفس نحو المجهول المطلق محالية العلم التصوري واعتراض عليه بانه سهو  
 ولا يخفى انه يمكن تطبيقه على ما ذكر في وجه الاندفاع فلا سهو فيه ومنها انه لو  
 كان توجه النفس نحو المجهول المطلق محالا لتوقف توجه النفس نحو الشئ على معرفته  
 قبله ومن البين ان معرفة الشئ موقوفة على سبق توجه اليه وليس هذا الدور باطل  
 ووجه اندفاعه يظهر من وجه اندفاع الثاني فان توقف معرفة الشئ على سبق التوجه  
 ممنوع لانه اذا نسخ مقدمات مرتبة دفعة توجه النفس نحو ما هو نتيجة لها



من غير سبق علم ومعرفة للنفس بالنسبة اليه وكذلك اذا نسخ على احد الحواس الباطنة  
 شيء دفعه من غير اشتياق النفس اليه توجهت اليه بلا سبق معرفة فالموقف على المعرفة  
 توجه النفس نحو الشيء لتخصيله والموقف عليه للمعرفة توجه النفس نحوه مطلقا فقد دفع  
 الدور قوله اي مسلم بثبوته بالدليل المذكور اه دفع لما يرد على الشارح من ان اثبات  
 التسليم على المدعى المدلل ليس على قانون التوجيه وحاصل الدفع ان المراد اثبات التسليم  
 على ثبوت المدعى بالدليل لا على نفس المدعى ودفعه بعض المحشين بان المراد اثباته  
 على مقدمات دليله اي مسلم مقدمات دليله فان منع المدعى المدلل وتسليمه  
 يرجعان الى مقدمات الدليل والا يخرجان عن التوجيه ودفع ايضا بانه انما يرد  
 هذا السؤال اذا كان التزديد الذي ذكره الشارح في التصور الذي وقع في المدعى  
 كما هو الظاهر واما اذا كان التزديد في التصور الذي وقع في الدليل الذي ذكره الشارح  
 بقوله فلان الشارح لو لم يتصور اه يتوجه هذا السؤال فان محصل الكلام حينئذ  
 هو انه ان اريد بالتصور في قوله لو لم يتصور لكان طالبا للجهول المطلق بالتصور  
 بوجه ما فالملزمة مسلمة لكن لا يتم التقريب اذ المدعى التوقف على التصور برسمه  
 اه لكنه خلاف لظاهر كما اشترنا اليه ودفع ايضا بان قول الشارح لان الشروع في العلم  
 يتوقف على تصوره اه صغرى الدليل المطوية لا الدعوى يدل عليه قول الشارح  
 لان المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم اه اذ هو الدعوى \* فالتسليم  
 استدالي ما هو له فيكون النظر مطابقا على قانون التوجيه ولا يخفى انه خلاف  
 اللفظ ايضا قال الشارح لكن لا يلزم منه انه لا بد من تصوره برسمه اه قال الفاضل  
 العصام الاول ان يقول لكن لا يكون سببا لا يرد رسم العلم في المقدمة لانه يتضمن  
 فنى كونه سببا لا يرد رسم العلم لذاته ونفى كونه ملزوما لما هو سببا لا يرد اعنى  
 تصوره برسمه بخلاف ما ذكره فانه يختص بنفى كونه ملزوما له انتهى قال الشارح  
 فلا يتم التقريب اه قال الفاضل العصام يعنى ان قوله يتوقف الشروع في العلم على  
 التصور بوجه ما وان كان مطلوبا بما يقتضيه من الدليل المستلزم له المشتمل  
 على تمام التقريب لكنه دليل على كون رسم العلم مقدمة للعلم ولا يستلزمه فلا يتم  
 التقريب انتهى قوله عرفوا الدليل اه وكذا عرفوا بانه مركب من قضيتين متى سلمتا  
 لزم عنه لذاته قول آخر اى مركب من قضيتين متى سلمتا لزم من مجموع العلمين السابقين  
 بينهما لذاته العلم بقول آخر سواء كان ذلك اللزوم عاديا بمعنى ان عادة الله جرت

على خلق العلم بالنتيجة عقيب العلم بالمقدمتين من غير وجوب عليه كما هو مذهب  
 الشيخ الاشعري واعداد يا بان يخلق الله العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين  
 بالوجوب عليه تعالى اذ عند حصول العلمين السابقين يتم استعداد الذهن للعلم  
 بالنتيجة وعند تمام الاستعداد يجب عليه ما خلقه اذ الجمل من المبدأ الفياض محال  
 على ما ذهب اليه الحكماء او توليد بمعنى ان مجموع العلمين السابقين بالمقدمتين يولد  
 العلم بالنتيجة فالعلم بالنتيجة مخلوق لا ابتداء بل بواسطة كما هو مذهب المعتزلة  
 عقليا بمعنى ان مجموع العلمين السابقين يستلزم العلم بالنتيجة بمعنى امتناع الانفكاك عقلا  
 وان كان كل من العلوم مخلوقا لله تعالى بناء على تحقق اللزوم بين بعضا فعالا لله تعالى  
 وبعض آخر منها كما هو مختار الامام فخر الدين الرازي اذ عرفت هذا فاعلم ان المقصود  
 من قوله عرفوا الدليل اه دفع سؤال يرد على الشارح بان اللزوم معبر في ماهية الدليل  
 فاذا لم يوجد اللزوم لم يوجد الدليل لكنه لم يوجد اللزوم في الدليل الذي ذكره الشارح  
 فلان الشارح لو لم يتصور اه فلا يوجد الدليل فالصواب ان يقال في موضع قوله فلا يتم  
 التقريب فلا يتم الدليل وحاصل دفعه ان قول السائل لكنه لم يوجد اللزوم في الدليل  
 اه ممنوع اذ وجد اللزوم في الجملة لان الدليل المذكور وان لم يستلزم المطلوب الذي هو  
 التصور بالرسم لكنه يستلزم المدعى الاعم من المطلوب وهو التصور بوجه ما قوله  
 مناسبة مصححة لا تنقل ليشمل اه على ما قال قدس سره في حاشية مختصر الاصول  
 فان قلت الاستلزام انما يكون في القطعيات دون الظنيات على ما سبق قلت انا ريد  
 التعميم كما هو الظاهر لا استلزام ههنا على المناسبة المصححة لا تنقل لا على امتناع  
 الانفكاك انتهى واعلم ان الاستدلال اما استدلال بحال الكلي على حال الجزئي واما  
 استدلال بحال الجزئي على حال الكلي واما استدلال بحال الجزئي على حال الجزئي واما  
 استدلال بحال الكلي على حال الكلي والاول هو القياس المنطقي والثاني وهو الاستقراء  
 وهو اما تام او ناقص الاول قياس منطقي وهو المسمى بالقياس المقسم والثالث  
 وهو التمثيل ونسبها لقياسا وهو مشاركة امر آخر في علة الحكم وهي الكلي  
 الشامل لذات الجزئين وهو ايضا على قسمين منصوص العلة وغير منصوص  
 العلة والاول قياس منطقي واما الرابع فاما ان يدخل الكلليات المذكورة تحت  
 كلي آخر ثالث لهما فهما جزئيان اضافان بالنسبة اليه فيرجع الاستدلال بحالهما  
 على حال الاخر الى التمثيل لان الجزئي المسمى به مفهوم التمثيل جزئي ايضا في الجزئي حقيق



ونريد خلاص تحت كل آخر فلا يمكن الاستدلال بحال أحد هو عليه من الآخر إذ جامع ما  
 قوله الظني آه كالأستقراء الناقص لتمثيل الغير المنصور لعله قوله والجهلي آه كدليل  
 الفلاسفة على قدم العالم بان يقال لعالم اثر القديم واثر القديم قديم قوله لم يتم التفسير  
 آه وفي نظر لما تقريري في المناظرة من ان التقريب تام في الصور الثلاث استلزام الدليل  
 عين المدعى وهو ظاهر واستلزامه لما يساوي المدعى بحسب التحقق وهو ايضا ظاهر واستلزامه  
 استلزامه لما هو اخص مطلقا من المدعى بحسب التحقق لان تحقق الاخص يستلزم  
 تحقق الاعم بخلاف العكس ولهذا لم يتم التقريب في العكس واما استلزامه للمفيد في  
 حكم استلزامه للاخص واجيب عن هذا بان كلام المحشي منبني على تخالف اصطلاح  
 اهل المنطق لا اصطلاح اهل المناظرة او بان يراد من العام والخاص الاعم والاخص  
 من وجه انتهى ولا يخفى ما فيه لانه اذا ورد على الدليل من اهل المنطق اذا كان  
 مستلزما للاخص انه لا يتم تقريبه لا يكون مطابقا لقانون المناظرة عند اهل  
 المناظرة ولان الظاهر من العام والخاص عند الاطلاق لا عم المطلق والاخص المطلق  
 قوله ولما كان منصب السائل جواب عن السؤال مقدور وارد على الجواب السابق  
 المستفاد من قوله عرفوا الدليل آه وتقرير السؤال ان يقال التقريري سيق الدليل  
 على وجه يستلزم المطلوب فالدليل المسوق لا ثبات المدعى ان كان مستلزما له  
 فالقريب تام والا فلا تقريب لان التقريب حاصل غير تام اذا لا استلزام ليس  
 بكل مشكل حتى يقبل النقصان والتام وكذا الكلام في قوله لا يتم الدليل آه لان  
 اللزوم معتبر في مفهوم الدليل كما صرح به فان وجد اللزوم فالدليل تام وان  
 لم يوجد فلا دليل لان الدليل حاصل غير تام فقولنا لا يتم التقريب وامثاله مشكل  
 على اللغو وحاصل الجواب ان مجرد الاعتراض بان هذا الدليل لا يستلزم الدعوى ولا يلزم من  
 العلم به العلم بالمدعى لا يتبين عدم الاستلزام او اللزوم في نفس الامر حتى ينفي  
 التقريب او الدليل بل المتيقن به عدم تماميتهما لما انهما لو تماكنا مداخلين  
 من طرف المعارض واجيب بان السالبة تصدق بانتفاء الموضوع ورد بان السؤال  
 باشتمال الكلام على اللغو لا يصدق بالسالبة عند عدم الموضوع واجيب بان معنى  
 قول الشارح فلا يتم التقريب انه لا تقريبا صلا ومثل هذه العبارة في هذا  
 المعنى شايع كما يقال فلا يتم الدليل فلا يتم الدعوى فلا يتم الجواب الى غير  
 ذلك من العبارات وهذا من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم لان الدليل انما يكون

دليلا اذ كان تاما فيلزم فيلزم من دليليته كونه تاما اي معتبر معه جميع ما يتوقف  
 عليه دليليته وكذا التقريب والدعوى والجواب ونفي اللازم ملزوم لنفي الملزوم  
 فذكر نفي اللازم واراد به نفي الملزوم مجازا واجيب بان مدعى المصرك في هذا  
 المقام وهو ان الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم بوجه ما وان يكون ذلك  
 الوجه اسماله وذلك الدليل المذكور في الشرح ثبت بالخبر الاول منه لا الثاني  
 فبعض التقريب حاصل دون بعض فلا يتم التقريب واورد عليه بانه في مقام دعوى  
 وجوب التصور بالرسم لا يكون وجوب التصور مقصودا بالنظر حتى يكون الدليل  
 بالنسبة اليه موصوفا بالتقريب وانما المقصود وجوب التصور بالرسم فاذا لم  
 يستلزم الدليل الاستلزام شيئا من الدعوى وان استلزم وجوب التصور بوجه ما لانه ليس  
 الدعوى فلا يكون استلزام الدليل بالنسبة اليه تقريبا واجيب بان التقريري سيق  
 الدليل على وجه خاص وهو تطبيق الدليل وفق المدعى وهما تحقق السوق والاراد  
 المذكوران ولم يتحققا على الوجه الخاص فلا يتحقق التقريب تمام ورد بان هذا من  
 قبيل اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه اذ ليس للتقريب اجزاء خارجية حتى  
 يقال تحقق بعض اجزائه دون بعض واجيب بان نفي تمام التقريب عبارة عن منعه  
 لان التقريب انما يتم على المحض اذا ثبت فففي التام نفي الثبوت والظهور ونفي التقريري  
 دعوى عدمه وهو ليس منصب الخصم بل منصبه منع التقريب ونفي تمام قوله وما  
 قيل آه القائل هو الفاضل العصام قوله قد مره والمراد بفتح الكلام آه جواب  
 عن اعتراضه وورده البخاري على الشارح لكن الجواب مأخوذ من كلام البخاري  
 حيث قال في حاشيته على هذا الشرح ما اورد المصمم العلم في مفتاح الكلام  
 حتى يكون المقصود بيان ذلك بل قسم العلم الى اقسام في مفتاح الكلام فان  
 قيل المراد بفتح الكلام اوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود فانه عند ذلك  
 رسم العلم فقول لا نسلم ان المقصود من اراد الرسم في المقدمة تصور العلم بخصو  
 الرسم لم لا يجوز ان يكون المراد به تصويره بوجه من الوجوه و اراد الرسم فيها  
 لكون المقصود حاصل لا لانه المقصود انهي قوله للعهد آه اي بقرينة قول  
 الشارح ورسموه آه قوله فلا يرد آه وكذا لا يرد انه ليس المق الا بيان سبب الاراد  
 في المقدمة وكيف لا وما ذكره الشارح ايضا لا يفيد سبب اراده في مفتاح الكلام  
 قوله ان الرسم ليس مذكورا في المفتاح آه اذ قد ذكر قبل الرسم اجزاء الرسالة وتقسيم



العلم الى النصور والنصديق وغير ذلك قوله يك تاه از نهها آه تاه بمعنى فان وها  
 اداة الجمع والمعنى ظ قوله فما قيل آه المقصود منه دفع اعتراض اورد الفاضل  
 العصام على المحقق قدس سره وحاصل الدفع انه لما كان معنى الاثناء الاجزاء والابحاث  
 بلا اعتبار كونها في الاول والاخر والاوسط بشهادة ما في الصراح ظهر ان ما ذكره  
 هذا الفاضل وهم لكونه مبنيا على توهم كون الافاء بمعنى الوسط والوهم بفتح الهاء  
 بمعنى الخطا ذكره المولى الطحطاوى في حاشية الدر المختار قوله قدس سره واجاب  
 عن هذا النظر بعضهم آه وهو المحشى البخارى واجيب عن هذا النظر بمنع ان المقصود  
 ليس بيان سبب ايراد رسم العلم في المقدمة وانما يكون المقصود ذلك ان لو كان من  
 المقدمة وهو ممنوع لانه ليس مما يتوقف عليه الشروع بل المقدمة التصور بوجه  
 وايراد الرسم يتوصل به الى التصور قوله واما اختاره على آخره دفع سؤال اورد  
 الفاضل العصام على الجواب الذى نقله قدس سره عن البخارى بانه ذهب الى ترجيح  
 احد المتساويين على الآخر بالارادة وهو خلاف اصل الحكيم ونحاصله ان ترجيح التصور  
 برسمه على سائر الوجوه المخصوصة المستلزمة لما هو الواجب ان كان مبنيا على مذهب  
 الحكماء من ان ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح من الفاعل الموجب باطل  
 فليرجح مثل كونه موجبا للتمييز التام كالرسم التام الاكل فلا يكون الترجيح بالارادة  
 فلا يكون على اصل الحكيم وانما قال مثل كونه آه اشارة الى انه يمكن ان يقال اختار  
 الرسم لامتناع الحد كما سياتى وهذا الرسم لانه رسم القوم كما يه عليه بقوله  
 ورسموه واختياره على الحد وغيره من الرسوم لكونه مما يستلزمه بيان الحاجة  
 وان كان مبنيا على مذهب المتكلمين من ان ترجيح الفاعل المختار احد المتساويين  
 على الآخر بالارادة من غير مرجح آخر جاز فالترجيح بمجرد الارادة فلا يكون ترجيح  
 احد المتساويين على الآخر بالارادة مبنيا على مذهب الحكماء حتى يرد انه خلاف  
 اصل الحكيم قوله فعنى توقف الشروع عليه توقفه على نوعه آه يعنى ان الشروع  
 موقوف على التصور بوجه ما وهو موقوف على نوع التصور برسمه والصغرى  
 ثابتة بالدليل المذكور في الشرح بقوله فلان الشارع لو لم يتصوره واما الكبرى  
 فلان التصور بوجه ما انما يمكن تحصيله في ضمن وجه خاص من الوجوه المخصوصة  
 والرسم وجه مخصوص من هذه الوجوه المخصوصة فثبت انه موقوف على نوعه  
 وهو الكبرى ويلزم من هذا الدليل ان الشروع موقوف على نوع التصور برسمه

ولا شبهة في صدق هذه النتيجة وان لم تصدق قولنا الشروع موقوف على التصور  
 برسمه بخصوصه قوله اذ لا توقف للسئلة على دليل خاصه وذلك لان الدليل ملزوم  
 للنتيجة وهي لازمة له ويجوز كون اللازم اعم من الملزوم فيجوز ان يكون للنتيجة  
 ملزومات متعددة فلا يتوقف على ملزوم خاص من الملزومات نعم توقف نوعها  
 قوله فلا يرد ان تصور برسمه آه واجيب عن هذا ليراد بانه يجوز ان يعرف بالتعليم  
 من غير سبق تصور بان يلقى المعلم الرسم قبل الرسم وورد بان المصر لم يذكر الرسم قبل  
 الرسم ولهذا لم يلفت المحشى الى هذا الجواب قوله يمكن آه علة لتصور الرسم قوله  
 لان معنى التوقف آه تعليل لقوله فلا يرد اي اذ كان المراد بتوقف الشروع على التصور  
 بالرسم توقفه على نوعه كان معنى توقفه على التصور برسمه استلزام التصور برسمه  
 للموقوف عليه للشروع وهو التصور بوجه ما فاستناد الموقوف عليه للشروع  
 الى التصور برسمه الذى هو الملزوم مجاز وانما استناده حقيقة الى التصور بوجه ما  
 الذى هو اللازم قوله وان كان ذلك الغير آه مربوط بقوله قدس سره وكون غيره  
 آه ويدل عليه كلمة الغير والسبق ذاتي فقط ان كان الوجه المخصوص حدا وكان اعتبار  
 الرسم معه في الزمان او ذاتي وزماني ان كان اعتبار الرسم بعد زمان الحد لكن  
 الحد ممتنع او زماني فقط ان كان الوجه المخصوص عبارة عن الرسم غير الرسم الشئ بآه  
 اعتبار احد الرسمين قبل الآخر زمانا قوله اذا كان كسبيا آه والتصور بالوجه المخصوص  
 شاملا للكسبي وغيره والرسم لا يتصور في غير الكسبي والكلام في التصور الكسبي فلنا قيد التصور بالوجه  
 المخصوص بقوله اذا كان كسبيا وما قيل وانما قيد بقوله اذا كان كسبيا لانه اذا كان  
 التصور بوجه ما لا يحتاج الى الرسم والى غير ف لا يكون التمثيل بقوله كافى  
 التصور معنى معقول ويجوز التصور فيه بان يقول الرسم كان راجعا الى التصور  
 بالرسم والكسبي مقابل التعليم لا البيديى ويكون حاصل المعنى وان كان ذلك  
 الغير آه واذا كان التصور بالرسم كسبيا اى لا على طريق التعليم ووجه التقييد  
 فلانه اذا كان التصور بالرسم على طريق التعليم لا يحتاج الى التصور لانه يلقى العلم  
 الى المتعلم من غير احتياج الى ذلك التصور بوجه مخصوص غير الرسم فلا يكون التمثيل  
 بقوله كما آه ايضا معنى معقول انتهى ولا يخفى انه ليس لهذا الكلام معنى معقول اذ  
 مبناء ارجاع اسم كان في قوله اذا كان كسبيا الى التصور وقد عرفت انه راجع الى  
 التصور بالوجه المخصوص كما هو الظن وباقي الكلام لا يخلو عن الرككة قوله لا لخصوصه



آه عطف على قوله لا مستلزما له قوله وترجمه آه عطف على اصل اختياره قوله بمرح  
 آه في محل ارفع عطف على لا مستلزما له من قبل عطف شيئين بحرف واحد على معمول  
 عامل واحد وهو ناظر الى مذهب الحكماء قوله او نفسها آه ناظر الى مذهب المتكلمين  
 وقد عت ما يتعلق اليهما قوله فلذلك قال اشارة آه اي ولان الظاولوية بالنظر  
 الى الوجه الذي ذكره الشارح الدمشقي قال اشارة لا صراحة لاحتمال وجه آخر قوله  
 اولانه يستعمل الاولى بمعنى الصوابية معطوف على قوله لذلك ووجه آخر لقوله  
 اشارة واعلم ان هذين الوجهين الذين ذكرهما المحشي مأخوذان من الجوابين  
 الذين ذكرهما المولى داود في دفع الاعتراض الذي اوردته الا ان الوجه الاول  
 مأخوذ من الجواب الثاني والوجه الثاني من الجواب الاول فالوجه الاول مبني على كون  
 ضمير كانه راجعا الى الجواب المخصوص المذكور والوجه الثاني مبني على كونه راجعا  
 الى الجواب مطلقا والجواب المخصوص يعني الجواب المطلق حيث قال فان قيل الضمير  
 في قوله وكانه في عبارة الشرح اشارة اليه ان كان راجعا الى هذا الجواب فلا اشارة  
 ممنوعة وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فلا اشارة مجزومة بها قلنا تخار الثاني ونمنع الجزم  
 كيف لا ولفظ الاولى كثيرا ما يستعمل في مقام الصواب نعم استعماله في مقام  
 الراجح اشهر واكثر وغايته افادة الظن لا الجزم ويمكن لنا ان نختار الاول  
 ايضا ونستدل على الاشارة الى هذا الجواب بانه لما كان في عبارته اشارة الى الجواب  
 ولا جواب له في الواقع سوى هذا فكانه اشارة الى هذا ولما كان ما ذكره الشارح  
 اولي لانه مبني على ما هو اللفظ من كلام المصنف بخلاف الوجه السابق فانه مبني على  
 خلافه انتهى ويحتمل ان يكون الاولوية بالنسبة الى وجه آخر بان يكون الوجه السابق  
 باطلا ويكون لاصل التوقف او لا يراد رسم العلم في المقدمة وجوه الاولى من تلك  
 الوجوه ما قاله الشارح فعلى هذا لا يكون اشارة الى الجواب مطلقا ولا مخصوصا  
 قوله ليصح قياس الخلف آه اي لئتم التقريب ويصح قياس الخلف اذ المقابلة تدل على  
 ذلك وتقرير القياس الخلفي المركب من قياسين احدهما اقترا في مركب من المتصلا  
 وثانيهما قياس استثنائي رفعي مقدمته الشرطية نتيجة ذلك القياس لا اقترا في  
 على ما ادعينا من انه يتوقفنا الشروع على تصور العلم برسمه ان يقال انه لو لم يتوقف  
 الشروع في العلم على تصوره بذلك الرسم لم يتصور المشرع في العلم ولا ذلك  
 العلم بذلك الرسم ولو لم يتصور المشرع فيه اول ذلك العلم بذلك الرسم لكان

طالب الجاهل المطلق ينبغي انه لو لم يتوقف الشروع في العلم على تصوره بذلك لكان الشارح  
 طالب الجاهل المطلق لكن التالي بطل وكذا المقدمة فثبت تقييده وهو المظن وهذا هو  
 القيد من الخلق المحمود ويحتمل ان يراد ببيان القياس الخلفي المشهور وهو عبارة عن القياس  
 الاستثنائي الرفعي ومنع الشارح متوجه على الكبرى ان حمل قياس الخلق على الجاهل  
 او متوجه على المقدمة الشرطية ان حمل على الخلق الجاهل وتقرير المنع انه لا يلزم من  
 عدم تصور المشرع فيه ذلك العلم بذلك الرسم كونه طالبا للجهول المطلق وانما  
 يلزم منه كونه طالبا له لو استلزم عدم التصور به عدم التصور بوجه ما وهذا  
 الاستلزام ممنوع كيف ولا يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء السبب العام  
 فالمنع في قول الشارح وانما يلزم ذلك لو لم يكن متصورا بوجه من الوجوه وهو  
 ممنوع آه متوجه الى هذا الاستلزام لا الى عدم كونه متصورا بوجه من الوجوه  
 لانه مفهوم تصوري والمفهوم التصوري لا يقبل المنع كما لا يخفى ونحن نقول  
 ان البيان الحق في تقرير نظر الشارح ان يقال يراد بالتصور الموقوف عليه للشروع  
 في العلم اما التصور بوجه ما او التصور بذلك الرسم المذكور في المقدمة والتصور  
 بالحد وعلى كل تقدير يراد بالتصور في الدليل اعني قوله فلان المشرع لو لم يتصور  
 ولا آه اما التصور بوجه ما او التصور بذلك الرسم او التصور بالحد فان اراد تصور  
 بوجه ما في التصور الموقوف عليه للشروع في العلم والدليل فلا يتم التقريب المقصود  
 الاصل ايراد رسم العلم في المقدمة وان اراد التصور بوجه ما في التصور الموقوف عليه  
 للشروع فيه واراد التصور بالرسم المخصوص او بالحد في الدليل فالكبرى والمقدمة  
 الشرطية بناء على التقريرين ممنوعة وهوظ وان اراد التصور بالرسم المخصوص في  
 التصور الموقوف عليه للشروع في العلم فان اراد بالتصور في الدليل التصور بوجه  
 فلا يتم التقريب وهوظ ان اراد به في الدليل التصور بالرسم المخصوص او بالحد  
 فالكبرى او المقدمة الشرطية ممنوعة وهوظ ايضا وان اراد التصور بالحد في  
 التصور الموقوف عليه للشروع في العلم فان اراد بالتصور في الدليل التصور بوجه  
 فلا يتم التقريب وهوظ ايضا وان اراد به في الدليل التصور بالرسم المخصوص  
 او بالحد فالكبرى او المقدمة الشرطية ممنوعة وهوظ ايضا لكن هذا التفصيل  
 مبني على مذهب من قال بإمكان الحد وان كان متصرا او ما على مذهب من قال  
 بامتناعه فالترديد منحصرة في الشقين التصور بوجه ما والتصور بالرسم



هذا غاية تحريم الكلام في هذا المقام فاحفظه ولا تلتفت الى ما وجدته مغاير لما  
قرناه قوله اي رسم كان آه اشارة الى ان المراد بالرسم هنا الرسم المطلق لا الرسم  
المختص كما هو المراد في النظر قوله اي تصور ماهيته بالرسم اه ولما لم يكن لكون  
البحث الاول من المقدمة في ماهية المنطق معنى اضله بتقدير المضاف وفسره بقوله  
اي تصور ماهيته اذ ما كان من المقدمة تصور الماهية لانفسها ولما كانت الماهية  
مطلقة كان تصورهما مطلقا اي سواء كان بالرسم او بالحد الا انه لما امتنع الحد  
وحيد التصور بالرسم فلهذا قيد تصور بالرسم التفسير الشارح فالولي ان يقال اه فرع على توجه  
النظر على ما ذكر سابقا اولوية ما ذكره هنا سلامته عن هذا النظر وشاربوصفه  
بالاولوية الى ورود النظر على ما ذكر سابقا والى امكان دفعه وحاصله تغير الدليل  
قوله واختيار الرسم المختص اه توضيح المقام بحيث لا يبقى شئ من الاوهام يقتضيه  
بسطا من الكلام فقولنا ورد على قوال الشارح فالولي السؤال الذي ذكره المحشى  
بعد قوله فلا يرد آه واجيب باختيار الشق الاول واثبتا التقريب بان اراد هذا  
الرسم لاستلزام ما هو الواجب وبانه لا يصح عد رسم مخصوص من المقدمة بخلاف  
خصوص الرسمية و اراد هذا الرسم في المقدمة لاستلزام ما هو الواجب فيكون  
مدار الجوابين واحدا فورد على الشارح فما وجه الاولوية واجيب عن هذا اليراد  
بيان الاولوية من وجوه منها ما ذكره المحشى بقوله واختيار الرسم المختص  
آه وحاصله اننا تختار الشق الاول ونثبت تمامية التقريب بان الواجب انما هو  
التصور بالرسم مطلقا وهو لا يمكن تحصيله الا في ضمن رسم مخصوص والرسم  
الذي ذكره المص كان متفقا عليه فيما بين القوم فاختره وهذا الوجه مما صرح  
الفاضل العصار حيث قال فالوجه ان يقال اختار الرسم لامتناع الحد كما سيأتي  
وهذا الرسم لانه رسم القوم كما به عليه بقوله ورسموه اه ومنها ان يجعل  
بعض خصوصيات لم يكن من المقدمة في الوجه السابق من المقدمة فهو اقرب من الاصل  
الذي يكون جميع الخصوصيات من المقدمة ومنها ان في الاول فوت جعل ما  
يناسب ان يكون من المقدمة بينها وعدم رعاية خصوصية من غير ضرورة وليس في  
الثاني ذلك اذ لم يترك الا خصوص هذا الرسم دون الرسمية والضرورة حاكمة  
يترك الهذية دون الرسمية وحاصله ان جميع الخصوصيات النوعية والشخصية  
من كون الرسم رسما ومن كونه هذا الرسم غير مقصورة على الوجه الاول وعلى الوجه

سابق لا يكون لخصوصيات الشخصية من كون الرسم هذا الرسم وكونه ذلك الرسم  
الى غير ذلك مقصودة دون الخصوصية النوعية اذ هي مقصودة فيه فالاولوية  
ثابتة ومنها كون جميع ما ذكره في المقدمة على نسق واحد وهو افاضة الزيادة على  
اصل الشروع اذ بيان الحاجة والموضوع لاجل البصيرة فذكر كل من الرسم وبيان  
الحاجة والموضوع لاجل البصيرة ومنها ان الوجه الاول يفيد ان الرسم لتحصيل  
التصور بوجه ما وجعل مقدمة باعتباره والثاني يدل على انه ذكر لتمييز كل مسألة  
من العلم المطلوب عن غيره وجعل مقدمة لذلك وهو المطابق للواقع يدل عليه ان لم يكن  
الرسم جامعا وما نفا يعترض عليه بذلك فلو كان المقصود منه التصور بوجه ما لم  
يتوجه الاعتراض عليه ومنها ان المتعلم بالوجه الاول يقنع من الرسم بمجرد تصور  
العلم في مقام الشروع وبالوجه الثاني يميز به كل مسألة ترد عليه واليق الثاني  
من الاول ومنها ان ذكر الخاص لتحقيق ما هو اعم منه بلا واسطة اولى من ذكره  
لتحقق ما هو اعم منه بواسطة ومنها انه يرد على الجواب عن الاعتراض على الوجه  
الاول ما ذكر من ان التصور الرسمي يقتضي تصور آخر سابقا عليه ولا يرد ذلك  
على الجواب عن الاعتراض على الوجه الثاني وهو ظ ومنها انه يمكن اختيار  
الشق الثاني ايضا في هذا الوجه دون الوجه الاول بناء على ان المراد بالبصيرة البصيرة الكلية  
وهي لا تتحقق الا بهذا الرسم واعترض بانه كما فات في الوجه الاول كون الرسم  
بخصوصية من المقدمة فات في الوجه الثاني كون الرسم بما يستلزمه من التصور بوجه  
ما من المقدمة فلا يكون اولى واجيب بان كون خصوصية شئ غير مقصود في مقام  
ذكر الخاص بعيد بخلاف عدم القصد بما يستلزمه الشئ فالفاضل العصار يجبه  
ان الاول ان يقال لا بد من التصور بوجه ما والا لا يمنع الشروع وان يكون ذلك  
التصور بالرسم فيحصل البصيرة فيعلم كون الرسم من مقدمات الشروع من وجهين  
انتهى قوله على ان الشارح لم يدع توقف البصيرة آه هذا هو الجواب الذي ذكره داود  
في جواب اصل اليراد كما سيأتي الا ان المحشى جعل جوابا عاما قيل باختيار الشق الثاني  
من قوله فالمقدمة على استفاد من كلامه ما يفيد البصيرة آه فيه تعريض لمولى داود  
اذا رجع تفسير المقدمة الى ما يعين في تحصيل الفن وايضا بما ذكره الشارح في الاستدلال  
وجعله قرينة واضحة عليه كما ستعرف ووجه التعريض ان ما استفاد من كلام الشارح  
كون المقدمة ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم ولا خفاء في ان هذا التفسير لنصر



من تفسير الذي ذكره مولى داود قال الشارح لا بد من تصور العلم برسمه ليكون  
الشارع على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائل اجمالا  
البصيرة حالة في النفس الناطقة الانسانية وهي القوة العقلية على ما ذكره الامام  
الرازي في التفسير الكبير ومن لم يعرف حقيقة الامر قال البصيرة قوة في المشاعر و  
توضيح المقام البصيرة في الطلب ان لا يفوت عن الطالب ما هو من العلم اذ يقفه ولا  
يشغل بما ليس من العلم اشتغاله بتحصيل ما منه فلا بد من امر يحصل به معرفة كل مسألة  
منه ومعرفة كل مسألة ليست منه حتى يسعى الاول ويعرض عن الثاني فلا يضيع وقته من  
اوقات تحصيل العلم ومن امر يحصل به معرفة موضوع عن غيره فلا يفوت حد  
موضوع من موضوعات مسائله اذ يقفه ولا يشغله حد موضوع من موضوعات  
مسائل غير العلم اذ يقفه ان يعرف قائق العلم كما هو حقها فيعرف ان مشقته في تحصيله  
نافع يغلب نفعه ضرر المشقة فلا يغترجك ويدوم شوقه الى ان يحصل العلم بما  
بسبب اهتمامه فالوجه ان الامور الثلاثة بذكر لاهل البصيرة اما بيان الحاجة فلهذا  
يغترجك لكونها ط تحصيل كل شئ واما بيان رسم العلم فلا تميز مسائل العلم بندا وانها  
عن غيرها فلا يفوته تحصيل مسألة لا بد من تحصيلها ولا يضيع وقته بالاشتغال  
بتحصيل ما ليس منه ولا يخفى ان ذلك يحصل بتعريفه برسمه وهو يميز ذوات المسائل  
الا انه لا يميز العلم عن جميع ما عداه فان المنطق علم عاصم موضوعه المعلومات  
من حيث الايضال ولا يميز به عن علم عاصم عن الخطا موضوعه ما يساوي المعلومات  
من حيث كذلك فبعد التصور بالرسم لا بد من تعيين الموضوع ليكون الشارع شاعرا  
فيه بعينه لا فيما يحتمل غير فلا حاجة على ما ذكر الشريف المحقق من ان معرفة الموضوع لزيد التميز ولزيد  
البصيرة لان اهل البصيرة حصل بالرسم هذا حاصل ما ذكره الفاضل العصام اذ عرفت هذا فقول كذا  
الشاح يضمن حكيم احدهما الشارع الذي يتصور العلم برسمه يكون على بصيرة في طلبه والا فلا اذا تصور  
بوجه ما لا يفيد البصيرة والتصور بالحدس منع فثبت الشارح الحكم الاول الذي هو الحكم الاجمالي بقوله فانه  
اذا تصور آه وتقرير الدليل ان يقال اذا تصور الشارع برسمه العلم وقف على جميع مسائله اجمالا وكما  
وقف على جميع مسائله اجمالا يكون على بصيرة في طلبه فينتج المطر واعتراض الدليل  
بانه يدل على ان البصيرة حاصلة بالتصور بالرسم ولا يدل على ان حصول البصيرة  
يتوقف على التصور بالرسم والمط هذا فلا يتم تقريب الدليل واجيب بان حصول  
البصيرة لو لم يتوقف على الرسم فاما بالتصور بوجه ما او بالتصور بالحد ولا سبيل

لا ينبغي  
الحدس  
في  
المسائل

الى الاول اذا تصور بوجه ما لا يكفي في حصول البصيرة وهو لا سبيل الى الثاني  
ايضا لا متناع الحد وفيه نظر لاحتمال التصور بالخاصة الا ان يقال ان الخاصة راجعة  
الى الرسم وفيه اذ يجوز ان يكون الخاصة بديهية والرسم مخصوص بالنظر على الا ان يقال  
الخاصة بالنظر الى من يكون العلم نظيرا واجيب بان ما يحصل بالبصيرة يتوقف على كمالها ويزد بالبصيرة كمالها على  
النسبة على التعظيم ورد بانه ان اريد بالكمال الفرد الاكمل الذي لا فرد فوقه فسلم  
ان ما يحصل به البصيرة يتوقف عليه كمالها لكن لا نسلم ان المذكور في المقدمة مفيد  
لهذا الكمال فيكون ما ذكره في الكتاب لغوا على هذا التقدير وان اراد به الفرد الذي  
دونه فلا يتم فلما يحصل به البصيرة يتوقف عليه كمالها وهو لا واجب عن اصل الايراد  
بما حصل ان المراد من قوله الشارح لا بد من تصور برسمه ان اللايق المناسب  
للشارع ان يتصور العلم برسمه ليكون على بصيرة في طلبه وح يتم التقريب وهذا  
الناويل يستلزم التأويل في تفسير المقدمة اعني ما يتوقف الشروع مطلقا او على  
البصيرة بان يراد ما يتوقف عليه الشروع الامر اللايق المناسب للشارع يقال له  
في العرف الواجب وما لا بد منه وما يتوقف عليه الامر وادبانه لاشك في ان هذا  
التأويل خلاف الظاهر اذ الظاهر من توقف الشروع عليه انه لا يمكن الشروع بدونه واجيب  
بانه مناقشة راجعة الى اللفظ دون المعنى ولا مناقشة في الاصطلاح وما ذكره  
الشارح في الاستدلال قرينة واضحة تدل على هذا التأويل وبهذا التأويل يرجع تفسير المقدمة  
الى ما يعين في تحصيل الفهم بهذا التفسير يندفع كثير من المناقشات منها ما ذكره  
العلامة الفتا زاني من وجوه ثلاثة الاول ان المفهوم من توقف الشروع على الشئ  
انه لا يمكن بدونه وظاهر ان شيئا من الاشياء مما ذكر لا يدل على التوقف بهذا المعنى  
الا يرى ان كثير من الطالبين يحصل كثير من العلوم الالية كالنحو وغيره مع الذهول  
عن رسومها وغاياتها والثاني ان تميز العلم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع  
بل قد يحصل بمجملات ان تعرف تميز العلوم في انفسها بتميز الموضوعات والفرق ظ  
والثالث ان كون الطالب على بصيرة مما ليس له معنى يحصل يقتضي الانحصار فيما ذكره  
فالمقدمة مقدمة الكتاب وهي ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لا ارتباطها به وهي  
ههنا امور ثلاثة كما تقدم بيانه انتهى ما لا قال المحقق قدس سره في خاشيته على  
المطول ان الارتباط الذي اعتبره الشارح في المقدمة ليس امضا بوطا يقتضي الاقتصار  
على مد معين بل هو على انحاء مختلفة فمختلف بحسب المقدمات كما يشير اليه قوله وهو



الذي اشار اليه الشرح بقوله فالاولى يدل على انه لا بد في الشروع ليكون على بصيرة  
من تصوره برسمه فلا يدل على انه لولا لا متنع الشروع مطلقا فذل المجموع على ان  
المراد بما يتوقف عليه الشروع ما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه البصيرة  
فاندفع ما توهم من المخالفة بين الوجه الاول وتفسير المقدمة ومن وجوب تغيير التفسير  
فما مل قيل مراد محقق قدس سره من قوله الوجه السابق يدل على اعتراض على الشارح  
بان في الوجه السابق يتناوب التفصيل الاجمال بخلاف الوجه الثاني لان المجمل  
الذي هو تعريف المقدمة التوقف فيه ما خود لا بشرط شيء بان يكون بحيث لولا  
التوقف عليه لا متنع التوقف وهو الشروع والتوقف على الوجه الاول كذلك  
لا بشرط شيء لتوقف الشروع مطلقا على التصور بوجه ما وعلى الوجه الثاني يكون  
بشرط شيء وهو على وجه البصيرة فكيف الاولية بل لا يصح الوجه الثاني اذا التفصيل  
مندرج في الاجمال وهما متحدان فيما يجب ويمتنع والفرق بالاجمال والتفصيل  
انتهى ولا يخفى ما فيه لان قيد على وجه البصيرة ليس قيدا للتوقف كما جعله هذا  
القائل بل هو قيد للشروع وهو ظ قوله بوجه واحدة مختصة بها تعدا اي  
باعتبارها بحسن عدها علما واحدا اذ يجوز ان يطلق العلم على كل مسألة قوله فاذا  
علم بتلك الجهة امتاز عنده عما عداه تميزا ما آه لان المراد بتلك الجهة الجهة  
المساوية لها سواء كانت هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضوع او من الغاية  
او غيرها كالجهة الماخوة من محمولات مسائل العلم على ما ذكره المحشى المحقق في  
حاشية المطول بقريئة المقابلة حيث جعل هذا القول مقابلا لقوله وان علمه  
بوجه اعم واخص آه قوله وان علمه بوجه اعم واخص آه الوجه الاعم كما يقال  
في تعريف المنطق علم آلى والوجه الاخص مثل ان يقال في تعريف علم موصل الى المجهول  
التصديق قوله فان اريد تصورا العلم برسمه التصور بوجه ما يفد آه على طريق  
ذكر الخاص الذي هو التصور العلم برسمه المشهور وهو آلة قانونية تعصم آه واريد  
به العام الذي هو التصور بوجه ما فيه ايضا ذكر الخاص الذي هو الرسم المشهور  
وارادة العام الذي هو الرسم المطلق وهو جواب عما اورد على الشارح بان ما ذكره  
لا يفيد الوجوب ما لم يضم اليه ان البصيرة لا تحصل بالتوقف التفصيل وان التوقف  
الاجمال لا يحصل بدون الرسم وكلاهما ممنوعان واجاب عنه الفاضل العصام:

بوجه متعددة وقد عرفت تفصيله فيما سبق في قوله واعتراض على الدليل ما على صفه  
قوله سواء كان محمولا ولا بد بهما او كسب آه اي سواء كان ما يفيد محمولا ما خونا  
من محمولات المسائل ويحتمل ان يكون بمعنى ما يصح حمله سواء كان مأخوذا من محمول  
اولا او خاصة او غير محمول كما اذا كان غاية او موضوعا وسواء كان بديهيا كما  
اذا كان الخاصة بديهية اذ يجوز ان يكون الخاصة بديهية او نظريا كما اذا كان زعم  
مشهورا او موضوعا او غاية قوله يمتاز عن عداه بغيره آه اي بغير التصور بوجه  
يفيد تميزه عما عداه آه قوله وان خص التصور آه اي وان اريد بتصور العلم برسمه  
التصور بالرسم المشهور وهو المراد باللازم النظري كما يدل عليه التزديد بينهما  
ويدل عليه ايضا قوله كما هو المتعارف قوله فالوجوب استحسانا آه ومرجعه الى  
السياق اي لا يبق ان يتصور العلم برسمه المتعارف ليكون آه قوله فاندفعت الشكوك  
التي عرضت للناظرين آه منها: ما قيل ان السؤال وارده عليه ايضا كما نقله  
فيما سبق بقوله فلا يدري ما قيل ان السؤال آه وقد دفعه بوجهين وقد عرفت ما على  
التفصيل فلا حاجة الى الاعداد: ومنها: ما نقله بقوله ان العلة الغائية انما  
تكون للفعل الاختياري آه ودفعه بقوله فاللام للسببية ومدخولها غاية  
مترتبة عليه لاعلة غائية كما عرفت: ومنها: ما قيل ان مراد المحقق قدس سره  
من قوله الوجه السابق يدل على اعتراض على الشارح بان الوجه الذي ذكره الشارح  
بقوله فالاولى آه يتناوب في تفسير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع لان هذا الوجه  
يدل على ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة فلا يكون  
وجه الشارح اولى من الوجه السابق ودفعه المحشى المحقق بان مراد المحقق  
قدس سره من قوله الوجه السابق يدل على اعتراض على الشارح بما ذكره بل مراده  
منه اشارة الى ان الشارح نيز تفسير المقدمة الى احد التفسيرين الذين ذكرهما  
المحشى وقد عرفت فيما سبق على التفصيل: ومنها: ان ما ذكره الشارح من قوله  
فانه اذا تصور العلم آه لا يستلزم المطلوب اذ هو ان البصيرة لا تحصل بدون التصور  
برسمه وحاصله ان حصول البصيرة متوقف على التصور برسمه المشهور وما ذكره  
لا يدل على ان البصيرة حاصلة به ولا يدل على انه لولا لما حصلت البصيرة  
فلا يتم تقريب الدليل الذي ذكره كما بيناه فيما سبق ووجه الاندفاع ان هذا  
مبنى على منع تضمن كلام الشارح لدعوى التوقف فختار الشق الثاني من شق التزديد



و نقول بان امراته به تصور بر رسم مخصوص المشهور و بان الوجوب المستفاد  
من قوله لا بد استحقاق فيكون حاصل الدعوى ان اللائق التصور بالرسم  
المشهور بين القوم المتفق عليه لحصول البصيرة به فالدليل الذي ذكره الشارح  
يستلزم هذه الدعوى فقريبه تام كما لا يخفى وقد عرفته ومنها: انا لانسلم  
لا توقف حصول البصيرة على الرسم المشهور اذ يجب ان تحصل بان يكون للعلم  
خاصية يكون لكل مسألة مدخل فيها ويعرف الطالب كل واحد من مسائل العلم  
بتلك الخاصة بدون الرسم المشهور ووجه اندفاعه ان تلك الخاصة يشملها التصور  
بالرسم على الشق الاول وهو ارادة التصور بوجه ما يفيد تميزها عما عداه من التصور  
بالرسم وعلى الشق الثاني ان كلام الشارح عار عن دعوى التوقف لان الوجوب  
المستفاد من قوله الشارح لا بد استحقاق وماله الى اليافة كما عرفته تفصيلا  
ومنها: انا لانسلم التوقف اذ يحصل البصيرة بالتصديق بالموضوعية والوجه  
في ندفاعه ان التصديق بالموضوعية يعنى التصور بالرسم على الشق الاول والى  
قد عرفت ان المراد بالتصور بالرسم التصور بوجه ما يفيد آه وشموله على التصديق  
بالموضوعية ظاهرة وعلى الشق الثاني ان الكلام خال عن دعوى التوقف على ما عرفته  
غير مرة قوله قدس سره اراد به ان من تصور النحو آه حاصله دفع الاعتراض  
على صغري الدليل القاطلة بان من تصور العلم وقف على جميع مسائله اجمالا بانها  
ممنوعة لانها خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور العلم برسم حصوله العلم بكل مسألة  
منه ترد عليه انها منه وحاصل الجواب بان المراد بالوقوف اجمالا العلم بالقوة القريبة  
من الفعل بحيث لو تفكر لقد العلم بالاستنتاج بسهولة الحصول قوله فلا يرد النحو  
مع غيره نقض آه وتقرير النقض ان يقال اذا اعتبر النحو مع غيره من العلوم يصدق  
على المجموع علم باصوله مع ان هذا المجموع لا يصدق عليه المعرفة الذي هو النحو  
ووجه عدم الورود ان الوحدة معتبرة في جنس التعريف وهو العلم وهذا المجموع  
ليس مما اعتبر فيه الوحدة قوله باصول آه جمع اصل وهو اللغة ما يبنى عليه الشيء  
وله معان والمراد ههنا القاعدة ولذا فسر الاصول بالقواعد والمراد بالعلم الادراك  
ويحتمل ان يكون بمعنى الملكة وان يكون بمعنى المسائل قد بر والمراد بالقاعدة ههنا  
هى الموجبة الكلية المحلية الضرورية كما حقق في محله قوله اى يقتدر آه اشار  
بهذا التفسير الى ان المراد بالمعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة

بالفعل لانها خلاف الواقع على ما حققه المحقق قدس سره في تاويل قوله لا بد استحقاق  
علمه من ذلك العلم قدس سره اى بسبب معرفتها وانما نسب السببية الى معرفة الاستدلال  
لانها كبريات صغريات سهلة الحصول والكبريات لا يشتد على من يتأمل كبريات  
تمامها قوله الاحوال الجزئية المعارضة للكلمات آه قبله ان المراد من كبريات  
الفروع المندرجة تحت تلك الاصول آه ولا يخفى فساد آه اذ قد عرفت ان المراد بالاصول  
الموجبات الكلية التى هى مسائل العلوم وتلك الاحوال عبارة عن مجموعات القضايا  
الشخصية كما يدل على قول المعارضة للكلمات وهى التى تندرج تحت تلك الموجبات  
الكليات فلا معنى لاندراج تلك الاحوال في الاصول بل المندرجة فيها القضايا  
الشخصية التى هى الحقيقة نتيجة القياس المركب من الاصول التى هى كبريات  
الشق الاول وصغريات عقود الاوضاع لموضوعات الكبريات ولذا قيل ان هذه  
الصغريات سهلة الحصول قوله وفائق القيود ظاهرة آه قيد الجزئية احتراز عن  
الاحوال الكلية وقيد المعارضة للكلمات احتراز عن الاحوال المعارضة لغير الكلمات  
كما للاحوال المعارضة للوجودات وقيد المستعملة فى لغة العرب احتراز عن الكلمات  
الغير العربية وقيد الحثية احتراز عن علم الصغرى اذ تلك المعرفة فيه من حيث الاعلا  
والادغام قوله بناء على ان افرادها آه اى حصول هذه المقدمة عند الطالب  
مبنى على ان افراد مسائل النحو بالتدوين من جهة ان لكل منها مدخلا فى تلك  
المعرفة التى هى خاصة بالنحو قوله وهذا هو المراد من الوقوف آه اى حصول هذه  
المقدمة هو المراد من الوقوف على جميع المسائل اجمالا لا العلم بالفعل على جميع المسائل  
حتى يرد انه خلاف الواقع وذلك لان الطالب بسبب حصول هذه المقدمة يقتدر  
من الوقوف على مسألة مسألة يجعل هذه المقدمة كبرى للصغرى سهلة الحصول قوله  
عربيا آه من العرف وهو الاصل في الشجرة اى قويا وثابتا فى النظرية لا ينفك عنها  
فحينئذ لا تحصل للصغرى بسهولة حتى يتمكن من العلم بضمها الى المقدمة المذكورة  
قوله حينئذ آه اى على تقدير حصول العلم بالكبرى قيل واما الكبرى فبديهية  
لكونها مأخوذة من التعريفات وفى تامل لانه لا يلزم من كونها مأخوذة من  
التعريف كونها بديهية ولانه يستلزم جواز اكتساب التصديق من التصور وهو  
الا ان يقال ان تصور طرف المقدمة مستفاد من التعريف وهو كاف في الجزم بالوقوع  
بينهما قوله لما ان جهة الوحدة مختصة بالعلم آه اى جهة الوحدة المشتركة بين



مسائل العلم المرسوم التي اخذ الرسم بالقياس اليها مخصصة بالعلم المرسوم فاشارة  
الوحدة الى عكس التعريف اي كل ما صد عليه المعرفة يصدق عليه التعريف فمكس  
عبارة عن جامعته لا فرد المعرفة وبقوله مخصصة بالعلم آه الى صرده اي كل ما صد  
عليه التعريف يصدق عليه المعرفة فطرده عبارة عن مانعته اغيره قيل هذه المقد  
غير المقدمة السابقة واجيب بان عكس التعريف عبارة عن عكس طرده وهما متلازمان  
تعاكسا والا لبطل التعريف والمقدمة السابقة مأخوذة من عكسه والثانية من  
طرده فهما متلازمان تعاكسا ايضا واللبطل التعريف ايضا مثلا لولم يصدق كل  
ماله مدخل في تلك المعرفة فهو من مسألة النحول يصدق نقيضه وهو بعض ماله  
مدخل في تلك المعرفة ليس من مسألة النحول فيبطل طرده واجاب عنه بعض الافاضل  
بان مسائل النحول في قوله قدس سره وكل مسألة من مسائل النحولها مدخل في تلك  
المعرفة خبر لكل مسألة لاصفة لها وقوله لها مدخل تلك المعرفة حال من مسائل النحول  
فيكون هذه المقدمة بعينها تلك المقدمة التي جعلت جزء القياس انهي ولا يخفى  
انه خلاف اللفظ فالفاضل العصا ووجه التمكن ان تعريف العلم برسمه انما يكون بخاصة  
تكون لكل مسألة منه مدخل فيها فاذا اورد عليه مسألة عرفان لها مدخلا  
في تلك الخاصة قال هذه مسألة لها مدخل في تلك الخاصة وكل مسألة كذلك  
فهو من المنطق مثلا علم ان تلك المسألة منه وكذلك يعرف برسمه العلم مسألة غير  
العلم بانها ليست منه لان التعريف يكون بخاصة لا مدخل فيها مسألة غير العلم  
فاذا اورد عليه مسألة غير العلم يقول هذه المسألة لا مدخل لها في هذه الخاصة  
وكل ما لا مدخل له في هذه الخاصة ليس منه فيعلم انها ليست منه ولم يذكر الشارح  
هذه النتيجة لمعرفة العلم برسمه لانه يكفي ما ذكر في اثبات مدخلية في البصيرة فم  
لو ذكره لكان وجه آخر للدخلية قوله الا ان الاولى لما كانت لازمة للتعريف  
صريحة آه وذلك لانك قد عرفت ان المقدمة مأخوذة من عكس التعريف والمعرفة  
في العكس موضوع والتعريف محمول كما هو الواقع في بيان التعريفات اذ تذكر المعرفة  
ثم تذكر التعريفات والعكس لازم للتعريف صراحة فالأخوذة من العكس لازم  
للتعريف صراحة فكذلك في المقدمة الاولى اذ معنى المقدمة الاولى التي هي قولنا  
كل مسألة من مسائل النحولها مدخل في تلك المعرفة كل مسألة من مسائل النحول  
مسألة لها مدخل في تلك المعرفة ولا يخفى ان موضوع هذه القضية عبارة

عن المعرفة ومحورها عبارة عن التعريف بخلاف المقدمة الثانية اذ هي مأخوذة من  
طرده التعريف وطرده لا يلزم للتعريف صراحة لان طرده على خلاف ما هو الواقع في  
ذكر التعريفات في المقدمة الثانية غير لازمة له صراحة ونقول ان الطرد عكس العكس  
اذ قد عرفت ان العكس والطرد متعاكسان فالطرد لازم اللازم فالطرد لازم للتعريف  
بالواسطة واللازم بالواسطة لا يلزم مبرحيا فالأخوذة من اللازم الغير الصريح  
لزوم لا يلزم صراحة فان قيل ان العكس كالطرد لازم للتعريف بالواسطة  
لما ذكرته بعينه من انهما متعاكسان بل اللفظ هو هذا لان المراد بالعكس عكس الطرد  
قلنا نعم لكن العكس على النظم الطبيعي في بيان التعريفات كما ذكرنا فلذا اعتبرنا  
العكس اصلا والطرد عكسا في الوجه الثاني هكنا يجب ان يحقق المقال قيل لان  
التعريف محمول على المعرفة فاذا وقع المأخوذ من التعريف وهو قوله لها مدخل في  
تلك المعرفة محمولا في المقدمة الاولى كانت لازمة للتعريف صراحة بخلاف المقدمة  
الثانية لان المأخوذ من التعريف لم يقع محمولا فيها انهي ولا يخفى انه مما لا يقبل  
التوجيه اما اول فلان قوله لان التعريف مما لا دخل له في بيان لزوم المقدمة  
الاولى للتعريف وهو طرد واما ثانيا فلان كون الجزء من التعريف جزءا محمولا من  
المقدمة لا يستلزم كون المقدمة لازمة للتعريف فضلا عن ان تكون لازمة صراحة  
غاية ما في الباب ان التعريف يستلزم الجزء الذي هو محمول المقدمة الاولى والمحمول  
يجوز ان يكون اعم من الموضوع ولا يلزم من لزوم الا اعم لزوم الاخص وذلك  
ظ ايضا قوله اورد مثالين اشارة آه اي في ايراد المثالين مع فائق تفهيم  
المقصود وتسهيله للتدئين اشارة آه يندفع ما قيل اورد مثالين اما تفهيم  
وتسهيلا للتدئين او اشارة آه انهي اذ يجوز جمعها فالمقصود بمجموعها اولاها  
مقصود بالذات والا مقصود بالبيع قوله اللازم آه اي الرسم الذي هو اللازم  
النظري قوله واما جواز كونها آه والاولى ان يقال واما كونها آه بدون الجواز  
لان المحمول وهو قوله فمحتمل عبارة عن الجواز قوله كالا مرعا آه وكالخاصة قوله  
الا ان المعبر عند القوم هاتين الجهتين آه اما اعتبار الموضوع في الوحد فلا نه  
ذات ولان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ولانه امر واحد غالبا واما اعتبار  
الغاية في الوحد فلا نه مقصود من الشيء ولانه امر واحد والخاصة وان كانت  
امرا واحدا الا انها خارجة من الشيء وغير مقصودة تأمل قوله اي اذ انصهر العلم



جواب عن سؤال مقدر يرد على قوله قدس سره اذا تصور العلم برسمه عرف خاصة  
 آه بان الملازمة ممنوعة لان من تصور العلم برسمه عرفه بخاصة ولا يعرف خاصته  
 الا اذا توجه اليها بالذات وحاصل الجواب ان المراد ان من تصور العلم عرفه بخاصة  
 واذا عرفه بخاصته حصل في ذهنه خاصته واذا حصل في ذهنه خاصته فاذا توجه  
 نفسه اليها عرفها وعلم منه ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة لكونها  
 مأخوذة من جهة الوجود المشتركة قوله ظرفا ليعلم لا يقدر فان القدرة حاصلة  
 غير مشروطة بالايراد آه وفيه نظر لان كلمة اذا في الاصل ظرفا لزمان بدون الشرطية  
 كما صرح في محله قيل فيه نظر من وجوه اما اولها ان معمول ما بعد ان المصدرية  
 لا يتقدم عليها ولو ظرفا نعم يجوز الرضى تقديمه اذا كان ظرفا على صريح المصدر  
 واما ثانيا فلا نه لا يلزم من كونه ظرفا ليقدر اشتراط القدرة بالايراد لانها حاصلة  
 حين الايراد كما انها حاصلة قبله ولا دلالة في الكلام على قصرها بنحو الايراد  
 واما ثالثا فلا نه اذا كان ظرفا ليعلم كان ظرفا بقدر قوله اذا تصور برسمه فيكون  
 المعنى يقدر اذا تصور العلم به العلم بالفعل الكائن وقت الايراد فيلزم ان يكون العلم  
 حاصلا وقت الايراد وليس كذلك لان الحاصل فيه القدرة كيف ولا يلزم من  
 تصوره به العلم بالفعل حين الايراد وهو لا يلزم القدرة على العلم بالفعل ثبت  
 مما ذكرنا ان الحق كونه ظرفا ليقدر تدبر انتهى وما في الوجه الاول فلان الفراء جواز  
 تقديم معمول ما بعد ان المصدرية عليها كما صرح به الشيخ الرضى واما في الوجه  
 الثاني فلان قوله لانها حاصلة حين الايراد كما انها حاصلة قبلها يدل على جواز  
 حدوث القدرة قبل الفعل وهو مذهب المعتزلة والحق عند الاشاعرة ان زمان  
 حدوث القدرة متحد مع زمان حدوث الفعل كما فصل في شرح المواقف واما في  
 الوجه الثالث فلان الملازمة في قوله فلا نه اذا كان ظرفا ليعلم كان ظرفا بقدر قوله  
 اذا تصور برسمه آه ممنوعة لان ظرف قوله يقدر محذوف وهو اذا علم كل مسألة  
 لها مدخل في تلك الخاصة آه ويدل عليه قوله قدس سره وبذلك يقدر آه لان  
 الباء متعلقة بيقدر وبمعنى في وذلك اشارة الى العلم بكل مسألة آه والمعنى يقدر  
 عند العلم بان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة ان يعلم ان يستنبطه  
 حين الايراد ان المسئلة الموردة من العلم بضم الصغرى سهلة الحصول الى هذه  
 الكبرى اعني بها المقدمة التي حصلت القدرة عند العلم بها وهما ان كل مسألة

منه لها مدخل في تلك الخاصة آه فقد ظهر بما قررناه فساد قوله فيكون المعنى  
 يقدر اذا تصور العلم به العلم بالفعل وكذا فساد قوله فيلزم ان يكون العلم حاصلا  
 وقت الايراد وكذا فساد قوله كيف ولا يلزم من تصوره به العلم بالفعل حين الايراد  
 وهو لا يلزم فلا يلزم القدرة على العلم بالفعل لان المراد من قوله قدس سره ان  
 يعلم ان يستنبط وليس المراد به العلم بالفعل كما حمله المعترض عليه قوله فالمراد  
 بقوله الشارح علم انها من ذلك العلم آه يعني ان مراد المحقق قدس سره من قوله فكأن  
 قد علم آه دفع ما اورد على الشارح من ان حصول العلم بالفعل يتميز مسائله عن  
 غيرها بمجرد تصور العلم خلافا لواقع على ما صرح به بتحريم مراد الشارح بانه اراد  
 من العلم العلم بالقوة القريبة من الفعل لا العلم بالفعل حتى ينافي عدم حصول التميز  
 بالفعل وقد فصلناه فيما سبق قوله وهذا التمكن منشأ آه وفيه نظر لان منشأ  
 التمكن بالذات انما هو المقدمة التي وقعت كبرى القياس كما عرفت الا ان يقال  
 المراد ان منشأ التمكن بالواسطة كون التعريف آه لان منشأ التمكن بالذات المقدرة  
 ومنشأها بالذات كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة آه لانها مأخوذة من  
 عكس التعريف ومن طرده كما عرفت والمقصود منه جواب عما اورد عليه بعد تحريم  
 قدس سره ايضا من ان التعريف الرسمي هو التعريف الجامع المانع بالعرضي وهو  
 لا يقتضي الا ان يصدق الرسم على افراده ولا يصدق على غيرها واما ان يتميز كل  
 مسألة منه عن مسألة غيره فليس من شرائط التعريف الرسمي حتى يلزم حصول  
 هذا التمكن وحاصل الجواب ان التمكن المذكور انما منشأ بالواسطة من كون  
 التعريف الرسمي مأخوذا من جهة الوحدة المشتركة بين مسائل العلم المرسوم جميعا  
 لا من جمعه وطرده قوله لا اشتراط كونه جامعاً معاً آه معطوف على قوله كون التعريف  
 آه والمقصود منه الرد على القاضل العصا ماري وليس منشأ هذا التمكن المذكور  
 كون التعريف الرسمي جامعاً لجميع اجزاء المرسوم وان استلزم منشأ التمكن وهو  
 كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة آه كما انه جامع لجميع افراده واما ان  
 دخول غير اجزاء وان استلزم منشأ التمكن حتى يلزم القول باحد الامرين  
 احدهما ان للتعريف شرطاً آخر اهله القوم عند بيان شروطه وهو انه اذا كان  
 الفرض من التعريف يتميز كل جزء من اجزاء المعرف يجب ان يكون بخاصة يكون  
 لكل جزء من المعرف دخل فيها ولا يكون لغيره دخل فيها ويكون جمع التعريف



ومنه بالقياس الى اجزاء المعرفة لا بالقياس الى افراده وثانيهما ان خروج جزء من اجزاء العلم اى مسألة من مسائله عن التعريف يستلزم صدق المحدود اى العلم المرسوم على غير افراد الحد اى التعريف الرسمي وصدق التعريف الرسمي على غير افراد العلم المحدود اما الاول فلان بعض العلم اى غير المسئلة التى خرجت من افراد الحد مع ان المحدود يصدق على غيره وهو مجموع مسائل العلم واما الثانى فلان ذلك البعض غير افراد المحدود ويصدق الحد عليه وكذا دخول غير مسائل العلم اى دخول جزء من اجزاء غير العلم في التعريف الرسمي يستلزم صدق العلم المحدود على غير افراد الحد اى الرسم وصدق الحد على غير افراد المحدود المرسوم اما الاول فلان مجموع العلم وجزء غيره من افراد الحد حينئذ مع ان المحدود يصدق على غيره وهو مجموع مسائل العلم فقط واما الثانى فلان مجموع مسائل العلم فقط من افراد المحدود والحد يصدق على غيره وهو مجموع العلم وجزء غيره فقد ظهر ان قول صدق المحدود على غير افراد الحد و بالعكس آه ناظر الى كل من الخروج والدخول وليست العبارة على طريقة الف والنشر كما وهم وظهر ان قوله بناء على ان هذا المجموع غير العلم آه ناظر الى كل من اصل الدخول وعكسه وفي بعض النسخ وقع هكذا لا اشتراط كونه آه باللام التعليل فيكون تعليل لقوله وهذا التمكن آه حينئذ يكون ذهابا الى ما ذهب اليه العصام لا راد عليه ويؤيد قوله وهو لازم مساو له شامل لجميع اجزاء آه في الصحيفة الآتية السادسة والعشرين ويؤيد قوله فيلزم اذ على النسخة الاولى ان يقول فلا يلزم اوحى يلزم فهو على النسخة الاولى بمعنى حتى يلزم قيل ما حاصل ان هذا القول اى لا اشتراط آه تعريف للعصام لكنه ان قال للعصام لم اخذ من تلك الجهة ولم يعرف بوجه اعم او اخص فجوابا المحشى بان المساواة شرط في التعريف عند المتأخرين فلو لم يعرف بتلك الجهة لزم عدم جاعته او عدم نفعه فيقول العصام لا يلزم احدا لا من لان عدم الجاعية عبارة عن عدم دخول فرد من افراد المعرفة في التعريف وعدم المانع عن دخول فرد من افراد غير المعرفة فيه وليس ههنا افراد المعرفة فلا يتصور الجاعية والمانع فانه ان يقال مثل ما قاله العصام انه لا يخفى ما فيه لا قوله وليس ههنا افراد المعرفة ظاهر المنع اذ للمعرفة افراد كثيرة موجودة في عقول العالمين بالمنطق مثلا قوله يستلزم صدق المحدود آه فيه تعريف للعصام اذ الظاهر من كلامه

نه خصص الاستلزام بصدق التعريف في الخروج والدخول حيث قال على انه لو دخل جزء من اجزاء غير العلم في التعريف الرسمي يصدق على ما ليس فردا للعلم وهو مجموع العلم وجزء غيره ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من اجزاء العلم عنه يصدق التعريف الرسمي غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه انتهى قوله قدس سره ولم ير انه بمجرد آه معطوف على قوله قدس سره اراد وبيان لمنشأ غلط المعترض وهو ميرك لكن الجواب الذى ذكره قدس سره على خلاف الفظ اذ الفظ ان المراد بالعلم العلم بالفعل لا العلم بالقوة والشجور مبنى على ان المراد به العلم بالقوة لا العلم بالفعل تدبر قوله زاد لفظ البيان اشارة آه اى اشارة الى ان بيان الحاجة عبارة عن المفيد وكذا البيان في الموضوع عبارة عن المفيد ولا يرد عليه انه يناه في قوله الآتى اى توقف الشروع لانه يدل على ان المراد بالبيان في الموضوعين التصديق لا القضية لانه ذكر المفيد واداد المفاد كما يدل عليه قوله في الحقيقة آه قوله اى توقف الشروع آه تفسير لقول الشارح واما على بيان الحاجة آه وتنبه على البيان عبارة عن الاثبات التى هو التصديق بالدليل قيل ما حاصله ان مقصود المحشى منه جواب عما اورده الفاضل العصام بقوله واعلم ان ما ذكره لا يثبت توقف الشروع على بيان الحاجة بل على العلم بالفائق المترتبة المعتد بها ولا بد من اثبات التوقف على بيان الحاجة من مقدمتين اخريين احدهما ان معرفة الحاجة لا تحصل بدون اليقين وثانيهما ان غاية العلم لا تحصل من غير اذ الحاجة الى الشئ في شئ انما يثبت لو لم يكن ذلك الشئ حاصلا من غير الشئ الاول ولا يتوقف دفع العبث على تلك المعرفة انتهى كلام العصام وحاصل الجواب اذ كما ذكره ثبت توقف الشروع على العلم بالفائق المعتد لا يحتاج في اثبات التوقف الى تنبئك المقدمتين لان بيان الحاجة عبارة في الحقيقة عن التصديق بالغاية المترتبة عليه المعتد بها فكان بيان الحاجة عين المتيقن وهو المطا انتهى ولا يخفى انه مبنى على انه ذكر بيان الحاجة الذى هو المفهوم التصديقي المفيد واربده المفاد الذى هو التصديق بالغاية والدليل جرى على المفيد باعتبار المفاد فلا يحتاج المفيد بهذا الاعتبار الى تنبئك المقدمتين واما نفس المفيد فتحتاج الى تنبئك المقدمتين الاولى منها ناظرة الى المضاف والاخرى الى المضاف اليه في بيان الحاجة قوله فهى في الحقيقة تصديق بالغاية المترتبة آه والضمير للحاجة والظاهر ان يقال فهو بارجاع الى البيان وبالذليل متعلق بالتصديق وفيه اشارة الى ما ذكره مولانا داود من ان المقد



اللازم عدم الملزوم واعترض عليه الفاضل العصام بان كلام الشارح يشهد بان  
ليس العلم بتلك الفائق من جملة البصيرة حيث قال من اراد سلوك طريق لم يشاهده  
ولكن يعرف ما رته فهو على بصيرة في طلبه فجعل البصيرة حاصلة من غير العلم بالفائق  
المعتد بها انتهى ولا ينافي هذا الكلام من الفاضل العصام على ما سبق منه من ان  
الالوجه ان كل واحد من الامور الثلاثة في المقدمة دخل في اصل البصيرة لانه هنا  
في بيان مراد الشارح من كلامه واعترض على هذه الملازمة بوجوده والاول  
ان هذه الملازمة ممنوعة لان العيب بحسب العرف ما لا يترتب فائق اصلا او يترتب  
عليه ما لا يعتد به على ما ذكر المحقق قدس سره في حاشية شرح البيضاوي فما  
يترتب عليها فائق يعتد بها لا يكون عبثا ولا يلزم من عدم المعلم بالفائق المعتد  
بها عدم ترتيب فائق اصلا او ترتيب غير معتد بها الجواز ترتيب فائق معتد بها في نفس الامر  
واجاب المحقق قدس سره بقوله يعني ان الشروع في العلم فعل اختياري آه وحاصل الجواب  
ان الشروع لما كان فعلا اختياريا لا يمكن بدون التصديق بفائق ما واما التصديق  
بالفائق المحصورة المعتد بها بالنظر الى المشقة التي كانت للمستغنيين في تحصيل ذلك  
العلم سواء كانت مترتبة عليه في الواقع او لا فانما يجب لتلا بعد الشروع عبثا في  
العرف لان الشروع الذي يعتقد فيه فائق غير معتد بها يعتد في العرف عبثا اذ لم  
يعتقد فيه فائق معتد بها وان ترتبت عليه فائق معتد بها في نفس الامر فعلى هذا  
يكون مراده قدس سره بما ذكره في حاشية شرح البيضاوي من عدم الترتيب والترتيب  
اعم مما بحسب الذهن بان لا يعتقد ترتيب الفائق اصلا او يعتقد ترتيب ما لا يعتد  
وبحسب الخارج والواقع بان لا يترتب عليه في الواقع فائق اصلا او يترتب  
عليه في الواقع فائق لا يعتد بها بالنظر اليه الوجه الثاني ان تلك الملازمة مبنية  
على ان تلك الفائق المعتد بها المعتقد يجب ان تكون هي الفائق المترتبة عليه في الواقع  
ولا نسلم ذلك فلا تثبت الملازمة واجاب قدس سره عنه بقوله ولا بد ان يكون  
تلك الفائق آه وحاصل جوابه قدس سره انه يجب ان تكون تلك الفائق المعتد  
بها المعتقد هي الفائق التي ترتب عليه في الواقع اذ لو لم تكن اياها لربما  
زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بين ما حصل وبين ما اعتقده  
من فائق العلم فيصير سعيه في تحصيله عبثا في العرف في نظره وان لم يكن من اول  
الامر كذلك او لم يترتب على سعيه حينئذ فائق معتد بها بالنظر اليه في اعتقاده

وهو عبث في العرف فتولا الشارح لكما طلبه عبثا بمعنى عند غيره او عندك بعد شريع  
بزوال اعتقاده وان لم يكن كذلك في الواقع ابتداء وانما لم ينظره لان غير  
ربما يطلع على اعتقاده فلا يعد عبثا الوجه الثالث ان الظاهر من غاية العلم  
والغرض منه غاية تدوينه فيصير المعنى فلو لم يعلم غاية للعلم دعت المدون الى تدوينه  
لكان طلبه عبثا فالملازمة ممنوعة لانه يجوز ان يعلم الشارح غرضه منه ان يحج  
ما علمه المدون لان ما علمه المدون في المنطق العصمة عن الخطا في الافكار والحكمة  
لانه دونه مقدمة للحكمة ويجوز ان يعلم الشارح الغرض والعصمة عن الخطا في اي  
فكر كان كما هو الغرض من تحصيله الان واجاب عنه الفاضل العصام بان المراد  
بغاية العلم اعم من غاية التدوين ولما يقوم مقامها في المكافات لمشقة التحصيل  
فالملازمة ثالثة الوجه الرابع ان الملازمة ممنوعة ايضا اذ لا يلزم من عدم العلم  
بالغاية كون الطلب عبثا لانه لا بد للطلب من فائق معتد بها بالنسبة الى مشقة  
الطلب سواء كانت غاية العلم او لا بل يجوز ان يكون غاية الطلب نفس العلم كما في  
العلوم النظرية فان غايتها نفسها واجاب عنه الفاضل العصام بان غاية الطلب  
يجب ان تكون نفعا للطالب يترتب على تصورها الشوق اليه ونفس العلم لا يكون  
نفعا له انما النفع فائق تترتب على حصول العلم سواء كانت غاية له او لا وان كان  
حصول العلم له واتصافه به فيما اذا كان نفس العلم امرا شريفا في ذاته نفسه انتهى  
مألا وتفصيله على ما ذكره المحقق قدس سره في حاشية المطالع ان العلوم اما  
نظرية اي غيرالية واما عملية ايالية وغاية العلوم النظرية حصولها للطالب  
فالغاية علة بحسب وجودها الذهني لذى الغاية في الخارج ولا محذور فيه  
واما العلوم العملية فغاياتها حصول غيرها وذلك لانها متعلقة بكيفية العمل  
فالمقصود منها كيفية العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصودا  
لامر آخر يكون هو غاية اخيرة لتلك العلوم فاذا عرفت هذا فاعلم ان غاية المنطق  
عصمة الشارح من الخطاء وليس له مع قطع النظر عن هذا النفع شرف حتى يكون  
غاية الطلب نفسه وغاية العلوم النظرية انصاف الطالب بها شرفها فغايتها  
الطالب كل ما كان ما يترتب على حصول العلم لا نفسه فعنى قولهم وغاية العلوم النظرية  
حصولها في نفسها حصولها للطالب وهو يغاير حصولها في نفسها فلا يرد اتحاد  
الغاية وذى الغاية ومن هذا المقام يندفع ما قيل وفيه صورة اخرى ان الشارح



اعتقد فائق ما ولم يترتب على فعله بل ترتب فائق اخرى عظيمة معتد بها وتلك  
الفائقة ان لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه في تحصيله عبثا وان كانت موافقة  
لغرضه هل تعد عبثا ام لا الظاهر ان لا تعد عبثا وحينئذ لا يصح دليل الشارح انتهى  
اذ قد عرفت ان غاية الطلب يجب ان تكون نفعا للطلب يترتب على تصورها الشوق  
اليه آه وهذه الفائقة العظيمة الموافقة ليست مما يترتب على تصورها الشوق  
اليه اذ لم يتصور قبل الشروع في العلم قيل العبث على ثلاثة اقسام عبث حقيقي وعبث  
عرفي وعبث نظري والعبث الحقيقي هو الذي لا يترتب عليه فائدة اصلا وهو العبث  
الغوي كالعبث بالخيبة والعبث لعرف هو الذي لا يترتب عليه فائدة معتد بها  
بالنظر في المشتقة التي تكون للمستغلين في تحصيل ذلك العلم والعبث النظري الذي  
يكون فيه فائدة ولا تكون تلك الفائقة من الفائقة التي ترتب على ذلك العلم وقيل  
نعت ارتكابا مرغبا غير معلوم الفائقة وقيل ارتكابا مراما فائدة فيه قوله لم يولد يعتقد  
اما جزما او ظنا آه فيه اشارة الى ان المراد بالعلم المذكور في دليل توقف الشروع على  
بيان الحاجة التصديق بقريئة الدعوى كما عرفت كما ان المراد به في دليل توقف الشروع  
على تصور العلم انتصويره الى ان التصديق المراد اعم من اليقيني والظني لان الشروع يكون  
فيه الظن بالغاية المترتبة ولا يتوقف على اليقين وان لم يكن فيه الشك والوهم والخيال  
وفيه نظر لانهم عموما التصديق بالفائقة من الشك والوهم والخيال وفيه رد على الفاضل  
العصا م حيث عم الغاية من غاية التدوين وما يقوم مقامها كما عرفت والمحشى حصصها  
بماله من باب اختصاص بالعلم واستطلع وجعل قوله والغرض عطف تفسيرا للغاية حيث  
قال ولنا عطف قوله والغرض عليه قوله مطابقا او غير مطابق آه لان امكان الشروع  
لا يتوقف على الاعتقاد المطابق وان كان الشروع على وجه البصيرة متوقفا عليه على ما  
ينبغي قوله وليس المراد آه اي مراد المحقق قدس سره بفائقة ما فائدة مخصوصة اي فائدة  
كانت لا الفائقة المبهمة لانها لا تصلح لان تكون مرجحة للشروع لما سبق من ان الرأى  
الكلي لا ينبعث عنه الشوق الجزئي فيلزم الترجيح بلا مرجح وهو ممتنع عند الحكماء  
وقد عرفت ما فيه قوله على ما تقر في الحكمة آه من انه يمتنع صدور الافعال لاختيار  
من غير العلم بفائقة ماله فاصل للطلب يتوقف على العلم بفائقة ما ودفع كون الطلب عبثا  
يتوقف على العلم بالفائقة المعتد بها المترتبة عليه في نفس الامر قوله في سكة المعشوق آه  
في موضع يسكن فيه المعشوق قوله فبني على عدم الفرق بين توهم الفائقة والتصدق

بالفائق متوهمة آه اي بين فائقة متوهمة وبين تصديق بالفائقة متوهمة لان حق  
الرؤية وعدم رؤية موجود لا في نفس الامر بل في شوقنا لارتقاء رتبة وصدق قوله وفي  
في خارج هذا حاصره انه الفاضل انما يصدر حيث قل ويمكن دفعه بان فعلا توهم به  
يصدر بتوهم الفقع لا يصدر بتوهم انه للنفع المتوهم بل لفائقة ضرورية النفع اقرب الى الوصول  
وتلك الضرورة مسدقة بهما مثلا لذهب الى قرب دار حبيب ليس توهم رؤيته بل تخيل  
لان قرب داره انسب برؤيته والرؤية فيه ارجح انتهى ويمكن ان يجاب ايضا بتميم الفسفة  
بحيث يشك والشك والوهم والخيال كشمول التصديق مقدمة القياس الشعري التي لا يتعلق  
بها الا التخييل كما سبق الاشارة اليه في قولنا وفيه نظرا آه قوله ولظهوره آه جواب  
عن سؤال مقدر وهو ان الاولي ان يذكر الشارح هذا الدليل واجاب بما يرى قوله سواء  
كان معتد بها آه اي سواء كان اعتقاده مطابقا للواقع او لا قوله ان لم يكن معتد بها  
في اعتقاده آه والمقصود منه دفع ما قيل في قوله وان دفع ما قيل آه قوله لكان شروعه  
فيه مطلبه آه قيل فيه اشارة الى ان المراد من الطلب الشروع ولا يخفى ما فيه اذ وجه  
الاشارة غير معلوم قوله عبثا عرفا آه اي وان كانت الفائقة معتد بها في نفس الامر  
قوله اما الصغرى فظاهرة آه لان الصغرى مفروضة الصدق لانها مقدمة في قوله  
قدس سره والا لكان آه والكبرى نظرية مستفادة من التالي ومنع الكبرى بان الفائقة  
المعتدة في نفس الامر اذا كانت موافقة لنظر الطالبين تصديقه فائقة اخرى يكون من  
قبيل التعميم الغير المترتبة فكيف يكون عبثا انتهى وقد عرفت جوابه بان هذه الفائقة ليست  
ما يترتب على تصورها الشوق قوله فيما نقل عنه على خواشي شرح مختصرة هذا غير  
ما ذكره قدس سره في خاشية شرح القاضي قوله اي لا ما يترتب عليه في اعتقاده آه دفع  
سؤال يرد عليه بانك جعلت ما نقل عنه قدس سره دليلا على اثبات الكبرى وليس  
يثبتها بل هو في الحقيقة سند المنع الوارد على الكبرى كما قرناه فضلا عن ان يكون  
دليلا يدل على اثباتها وحاصل اندفع انه قيل النقيض بالاعتقاد يصح ان يكون سندا  
للمنع وبعده يكون دليلا على اثباتها قوله بناء على المعارف المشهورة آه فحاصله ان  
كون ما يترتب عليه فائقة لا يعتد بها في اعتقاده وان كانت معتد بها في نفس الامر عبثا  
في العرف مبنى على ما هو متعارف المشهور بين اهل النسا في الاطلاق من ان نقلا  
اذا فعل آه قوله وان جئت آه اي كثرت قوله وبما ذكرنا من النقيض آه وهو النقيض بالاعتقاد  
في الموضوعين اهدى قوله اي وان لم يكن معتد بها في اعتقاده آه كما اشارنا اليه ونهنا



قوله أي لا يترتب عليه في اعتقاده آه قوله وبين ما في المتن آه أي وبين ما ذكره في متن  
تلك الحاشية حيث قال في متن تلك الحاشية من حق كل طالب علم أن يعرف فائدة المرتبة  
عليه المقصود منه أي يعتقد ذلك إما جزئاً أو ظاهراً أو كلياً لم يصدق بفائدة اشتغال أقام  
عليه وإن اعتقد ما لا يعتد به مما يترتب عليه عد ذكره عبثاً وإن اعتقد باطلاً فيما  
زال اعتقاده في إنشاء سعيه وكان عبثاً في نظره انتهى قوله حيث فهم من الحاشية أي من  
الهامش حيث لم يقيد هناك بالقيود المذكور صريحاً قوله وأدفع ما قيل آه معطوف على قوله  
أدفع وحاصل ما قيل أن قوله قدس سره والألكان شروع آه يدل على أنه ذا وجه  
الفائدة المعتد بها في نفس الأمر سواء اعتقد الطالب ألا يكون الشروع عبثاً في العرف  
وإن لم توجد فيه يكون عبثاً فيه فيرد عليه أن الملازمة ممنوعة لأن ذلك العبث لا  
يوجد في العلوم أصلاً لأنه يترتب عليها الفوائد المعتد بها في نفس الأمر لا لكل علم سواء  
كان آلياً أو غير آلي فائدة معتد بها التي وضعت ودونت لأجلها تترتب على طالب  
تحصيله فلا يكون الشروع فيه عبثاً في العرف بالمعنى المذكور الذي هو ما لا يترتب  
عليه الفائدة المعتد بها في نفس الأمر وهو وظ وحاصل الدفع أن المراد أن لم تكن تلك  
الفائدة معتد بها اعتقاد الطالب ويدل عليه قوله قدس سره والألكان آه لأن معناه  
وإن لم تكن تلك الفائدة المعتقدة معتد بها آه حيث قال في أول كلامه فلا بد أن يعرف  
لذلك العلم فائدة آه فعلى هذا وإن كان لكل علم فائدة معتد بها في نفس الأمر لكن  
إذا لم يعتقد الطالبها بعد الشروع بتحصيله عبثاً بحسب العرف قوله قدس سره  
وبذلك يفترجه آه وفي بعض النسخ وبذلك يقوى جد آه والمشار إليه على النسخة  
الأولى كون عدم كونها معتد بها وعلى النسخة الثانية كونها معتد بها لكن كلامه  
الآتي يؤيد النسخة الأولى وجه الفترة أن عدم الاعتداد بضعف اعتقاده واعتبار  
في تحصيله حتى يكون سبباً لتركه أو لعدم سعيه ونكاسه والكسبان في تحصيل  
العلوم بوجوب النزل كما يوجب السعي في تحصيلها الترقى وهو وظ ووجه القوة  
أن هذا يكمل رغبته ويزيد نشاطه وسعيه ويكون سبباً لتكامل مطلوبه بصرف  
الهمة والوسع قوله فما كان في شروع على بصيرة آه وفيه إشارة إلى أن قوله قدس  
سرّه وبذلك يفترجه تبيينه على أن كون الطلب عبثاً بالمعنى المذكور يستلزم عدم كون  
الشارع في شروع على بصيرة كما هو المطلق فيه إشارة إلى تحرير دليل الشارح بأنه

ولم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان مطلبه عبثاً ولو كان عبثاً لم يكن على بصيرة آه كما  
قرناه قوله قدس سره ولا بد أن تكون تلك الفائق هي الفائدة آه فيهم الفائدة مطلقاً  
من قول الشارح ولم يعلم غاية العلم والغرض منه آه ومن أضافتها كونها مرتبة  
على ذلك العلم ومن الغرض كونها معتد بها وصدق الملازمة يتوقف على مطابقة كل منها  
للواقع ويكذب الملازمة بعدم مطابقة واحد منها للواقع والمحقق قدس سره فصله على  
الأفراد وساق دليل على لزوم كل واحد منها اعتراض عليه قدس سره بأن ما حاصله أنه  
ينبغي أن يقدّر فائدة مرتبة على الفائق معتد بها وأجيب بأن الفائق المعتد بها لأجل تحقق الشروع  
سواء كان الشروع على وجه بصيرة كما إذا كانت تلك الفائق هي الفائدة المرتبة أو على وجه  
الوجه كما إذا كانت غيرهما وبيان الفائدة المرتبة لا يترك السعي بعد الشروع والأول  
مقدم على الثاني قوله فإن كان ظاهراً زال الاعتقاد آه اسم كان راجع إلى عدم المناسبة  
قوله قدس سره لربما زال آه كآية التحقيق والتعليل وعلى الثاني يراد من قوله قدس سره  
بعد الشروع قبل التمام فالمعنى يجوز زوال اعتقاده قبل التمام ويجوز بقاؤه بتوقع الترتب  
على تمام العلم إذ بعد التمام يعلم بالضرورة أن الفائدة المعتقدة ليست فائدة العلم  
قوله وأما أنه يجوز آه دفع لما أورد على كلية الملازمة المستفادة من كلمة الفاء في قوله  
قدس سره فيصير سعيه آه القائلة بأنه كلما زال اعتقاد الشارع بعد الشروع في العلم  
لعدم المناسبة بين العلم والفائق المعتقدة يصير سعيه عبثاً من المنع بأنه يجوز أن  
يعتقد بعد زوال الاعتقاد الأول فائدة ذلك العلم المرتبة عليه في نفس الأمر وتكون  
تلك الفائدة مهمة له أيضاً فيسعى آه وحاصل الدفع أنه منه مقدمة غير ملزمة فلا  
يضره فالان الملازمة المستفادة ليست بكلية بل هي جزئية لكونها واقعة في حين  
ربما في قوله لربما زال أي لربما زال وربما يصير فالفاء عاطفة قوله وإذا صار سعيه عبثاً  
آه معطوف على قوله قدس سره إذ لو لم تكن أياها لربما آه على طريق العطف اللقيضي وتسمى  
فائدة قوله عبثاً في نظره آه قوله وهو العبث العرفي فلا ينافي ما في شرح المواقف من  
جعل آه قيد المحقق قدس سره العبث بالعرف في القسم المتقدم وهو عدم كون  
الفائدة معتد بها بالنظر إلى المشقة في التحصيل ولم يقيد به في هذا القسم وهم  
منه أنه أراد هنا به العبث اللغوي وهو مناف لما في شرح المواقف من جعله هذا  
القسم اعني به عدم اتحاد تلك الفائدة المعتد بها مع الفائدة المرتبة على العلم عبثاً  
عرفياً حيث قال فيه وإن اعتقد فيه فائدة غير ما هي فائدة أمكنه الشروع فيه إلا أنه



لا يترتب عليه ما اعتقده بل ما هو قائده ورسمه لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه  
 في تحصيله عبثا عرّف انتهى فبينه المحشى المحقق بقوله وهو العبث لعرفي آه على ان مراد  
 المحقق قدس بقوله عبثا في نظره هو العبث لعرفي لا اللغوي حتى في ما في شرح الموقف  
 قوله قدس سره و ما اذا علم الفائق المعتد بها المترتبة آه تالي هذا المقدم مطوى  
 ودليده و ثم مقام اي اذا علم هكذا يكون لطالب على بصيرة في الشروع فان الطالب  
 يكمل رغبته بسبب تصديقه الفائق ويبالغ في تحصيله بسبب كون الفائدة معتد بها  
 ويزد د لا اعتقاد بعد لشروع بسبب كون تلك الفائق مترتبة على ذلك العلم المنط  
 تحصيله فيه نشر على ترتيب للف قوله وبما حررت لك عبارة الشرح والخاصية بعد  
 اطلاق على فوائد القيود يظهر لك اندفاع شكوك الناظرين في هذا المقام آه منها  
 ان ما ذكره الشارح بقوله فلانه لو لم يعلم غاية العلم آه لا يثبت توقف الشروع على  
 بيان الحاجة بل على العلم بالفائدة المترتبة المعتد بها مع ان المدعى هو بيان الحاجة  
 وقد ظهر دفعه بما ذكره المحشى المحقق عند قول الشارح واما على بيان الحاجة من  
 ان بيان الناس يحتاجون اليه لاجل كذا اي اثباته في الحقيقة عبارة عن التصديق  
 بالغاية لمترتبة عليه آه وهو مما يثبت ما ذكره الشارح كما اعترف وقد عرفت ما يتعلق  
 به على التفصيل ومنها ان قوله لو لم يعلم غاية العلم آه لا يثبت توقف الشروع على  
 التصديق بالفائدة لان الظن ان العلم شامل للتصور والتصديق فلا يلزم من الدليل  
 الا العلم بالغاية تصورا كان او تصديقا ولا يخفى انه اعم من المدعى وقد ظهر دفعه  
 بما ذكره المحشى المحقق بقوله اي لو لم يعتد آه وحاصله ان المراد بالعلم في الدليل التصديق  
 بقربة الدعوى كما عرفت ومنها ان المعتد في تصديق الغاية المنجز فقط وقد ظهر  
 دفعه بقوله اما جزما او ظنا وقد عرفت ان الشروع لا يتوقف على اليقين بل الظن كافيه  
 ومنها ان الظاهر من غاية العلم والغرض منه غاية تدوينه فيصير المعنى لو لم يعلم غاية العلم  
 التي دعت المدون الى تدوينه لكان طلبه عبثا والملازمة ممنوعة لانه يجوز ان يعلم  
 عرضا رجع مما علمه المدون ويظهر دفعه بما ذكره المحشى عند قول الشارح فلانه لو لم  
 يعلم غاية العلم آه من ان الاستفادة من اضاف الغاية الى ضمير العلم ان يكون تلك الغاية  
 الغاية التي لها مزيد اختصاص به بان يكون تدوينه لاجلها ويراد بالغاية التي لها مزيد  
 اختصاص به الفائق المعتد بها المترتبة عليه فالغرض الارجح الذي علمه الشارح  
 يصدق عليه انه الغاية التي لها مزيد اختصاص به ايضا على هذا التقدير فلا حاجة

نعم الغاية مما يقوم مقامها كما زعم لفاضل العصار ولا يخفى ما فيه من تكلف فلو  
 ما ذهب اليه الفاضل نعم فأمس (ومنها ما زعم من ان المراد من كون الغاية معتدا  
 بها كونها معتد بها في نفس الامر وقد ظهر دفعه بانه ليس كذلك بل كونها معتد بها كونها معتد بها في  
 اعتقاد الشارع حيث قال المحشى عند قوله قدس سره وان يكون تلك الفائق معتدا  
 بها آه في اعتقاده سواء كان معتد بها في نفس الامر آه ومنها: الاعتراض بما  
 قيل في قوله وان دفع ما قيل ودفع هذا لا عرض مبنى على تقييد المقدم في قوله قدس سره والا لكان  
 طلبه آه بقوله في اعتقاده وقد عرفت تقرير الا عرض وتقرير الجواب عنه على وجه  
 التفصيل فلا حاجة الى التكرير ومنها: ان ما ذكره الشارح من قوله فلانه لو لم  
 يعلم غاية العلم آه لا يستلزم كون بيان الحاجة مما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة  
 مع انه هو المطر وانما يستلزم كونه مما يتوقف عليه الشروع على وجه لا يكون عبثا  
 فلعله مبنى على جعل المقدمة شاملة له ايضا وقد ظهر لك دفعه بما ذكره المحشى المحقق  
 عند قوله قدس سره وبذلك يفترج ان قد عرفت ومنها: انه يصح ان لا يعلم مثل  
 هذه الفائق له بل يعتد له فائق اعتقادا غير مطابق فلا يكون طلبه عبثا لافقة  
 ولا عرفا وقد ظهر لك دفعه بما عطف المحشى المحقق على طريق العطف التلقيني على قوله  
 قدس سره اذا لم تكن اياها الر بما زال اعتقاده بعد الشروع فيه قوله واما الغرض آه عرض  
 رد على الفاضل نعم لانه ذهب الى اتحاد الغاية والغرض حيث قال و علم ان الغاية  
 والغرض متحده بالذات مختلفان بالاعتبار فما يدعوك الى الشئ من حيث ينتهي اليه  
 الشئ غاية له ومن حيث تقصده بالشئ غرض ولذا يضاف الغاية الى الفعل والغرض  
 الى الفاعل وفي جمعها في العبارة اشارة الى ان الشارع يجب ان يعلم الفائق من حيث انها غاية  
 الطلب ومقصود الطالب حتى لو عرفها ولم يعرفها نها ينتهي اليها ولم يعرفها نها  
 لم يخرج من العبث فافهم انتهى وحاصل الرد انهما ليسا بمختلفين بالذات بل بين  
 الغاية والغرض عموم وخصوص من وجه كما يظهر من كلامه قوله ولا يوجد افعاله  
 تعالى وان جمعت فوائد ها اي وان كثرت فوائد افعال الله تعالى وانما لم يوجد الغرض  
 في افعاله تعالى لزوم استحالة تعبا لغرض وهو محال على ما بين في محله ولذا اشهر بين  
 الحكماء واهل السنة ان افعال الله ليست معطلة بالاغراض وفيه اشارة آه الى مادة افعاله  
 الغرض عن الغاية قوله وقد يخالف الغرض آه اشارة الى مادة افعاله لغاية عن الغرض  
 ويحتمل ان فيما لا يكون الغرض مخالفا لفائق الفعل وهو ظ قال الشارح واما على موضوع



قال لفضل العصار ما راي وجه التوقف الشروع على بيان الموضوع على طبق قوله ولما  
على بيان الحاجة وفيه ما فيه تدبر او على معرفة موضوعه على طبق قوله اما تصور العلم انتهى ببيان قوله  
واما على موضوعه اما مطوف على الحاجة او على العلم ولاشارة الى ان البحث الذي سبق في بيان الحاجة في  
بيان الموضوع قال لفضل المذكور وفيه ما فيه تدبر انتهى موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية  
يرجع البحث فيه اليها والغرض الثاني الخارج المحو الذي يلحق الشيء لذاته او لما يساوي سواء كان المساو  
جزأ او خارجا وقيل ما يلحق الشيء لذاته او لجزئه او لخارج يساويه قال الشارح فلان  
تمايز العلوم آة قبل الاول ان يقال لان تميز العلم المشروع فيه تمييز موضوعه عما عداه  
لان قول الشارح في هذا ان يكون التصديق بالموضوعية مقدمة للشروع على وجه البصيرة  
توقف البصيرة على تمييز العلوم عن العلوم الاخر انتهى واجيب بان قول الشارح اشارة  
الى قضية كلية تستلزم احكام جزئياتها وهي كل علم يتميز عما عداه تمايز موضوعه  
والعلم المشروع في جزئياتها فيعرف بها حكمه فاما مل انتهى ولا يخفى انه لا يدفع الاول  
اذ فرق بين الفعل والقوة قوله اي التميز الذاتي آة ولما ورد بان قد تقرر ان اضافة  
المصدر بضمة الحصة وان المقاييف للصرباء على ان كل فقه مقدر في مثل هذا المقام فغنى كلام الشارح  
انه لا تمايز للعلوم الا بحسب تمايز موضوعات وبسببه مع ان تمايز العلوم يحصل  
بتمايز عاياتها ايضا دفعه بان المراد من تمايز العلوم التميز الذاتي والتميز الحاصل  
بالغايات عرضي لكون الغايات خارجة عن العلوم بخلاف الموضوعات لانها  
من جزائها على ما هو المشهور فالذاتي ههنا في مقابلة العرضي وفيه نظر لان التميز  
الذاتي كما يحصل بالموضوعات يحصل بالمحولات بان يكون طائفة من الاحوال  
محولات لشيء وطائفة اخرى محولات اخر لذلك الشيء والشيء مع المحولات الاول  
علم ومع المحولات الثانية علم آخر وقد تمايزا بتلك الطائفتين من الاحوال كما في  
التوضيح الا ان يقال ان المحولات ليست مقصودة لذواتها بل لاجل موضوعاتها  
فلذا لم تعتبر في التميز الذاتي قوله ان كان تمايزها بالذات آة تفصيل لكون تمايز  
العلوم بسبب تمايز الموضوعات بانه اذا كان تمايز الموضوعات بالذات وبالماهية  
بان تكون المغايرة بينها بالماهية كوضع المنطق والنحو كان التمايز والمغايرة بين العلوم  
بالذات والماهية كالمنطق والنحو وان كان تمايز الموضوعات بالاعتبار كوضع  
العلوم العربية فان موضوعها اللفظ ويختلف بالحديث فالتمايز بين العلوم  
بالاعتبار كالنحو والمغاني واليدع وغيرها فالذاتي ههنا في مقابلة الاعتبار

قوله موضوع الهيئة آة اي تعلم الهيئة الذي هو من اصول العلوم الرياضية الاربعة وهو  
علم باحوال اجرام العلوية والبسائط السفلية وما يتعلق بهما من تقصوع ولدور قوله  
موضوع للسماء والعالم من الطبيعي آة اي موضوع للعلم بالسماء والعالم الذي هو  
هو قسم من اقسام العلم الطبيعي وهو علم باحوال الموجودات التي تفترق في عقولها وجودها  
في الخارج الى المادة واعلم ان المشهور بين جمهور الحكماء ان الحكمة منقسمة الى نظرية  
وعملية النظرية منقسمة الى ثلاثة اجناس لان ما يبحث فيها اما ان يقتصر مقارنة  
المادة الجسمية في الوجود العيني ولا يقتصر والاول ان لم يتجرد عنها في الذهن  
ايضا فهو العلم المسمى بالطبيعي لان موضوعه الجسم الطبيعي والطبيعة هي المبدأ الاول  
حركة الجسم وسكونه بالذات وان تجرد عنها في الذهن فهو العلم المسمى بالرياضي  
والتعليمي لانهم لما لبق نفوس المتعلمين باليقينيات كانوا يتدثرون به في التعليم والثاني  
وهو المسمى بالالهي تسمية للشيء باسم اشراف اجزائه وهو العلم الاعلى والرياضي هو  
العلم الاوسط والطبيعي هو العلم الادنى والالهي ينقسم الى قسمين احدهما العلم بالواجب  
والعقول والثاني العلم بالامور العامة كالوجود والوحدة والكمية والحدوث  
والقدم وغيرها والقسم الثاني يسمى بالفلسفة الاولى والعلم الكلي وقد يحصر  
الاول بالالهي والرياضي ينقسم الى اربعة اقسام وتسمى اصول الرياضيات احدها  
العلم باحوال المقادير ويسمى علم الهندسة وثانيها العلم باحوال العدد وهو علم  
ونظري والاول يسمى بعلم الحساب والثاني يعلم الارثما طبقى وثالثها العلم باحوال  
الاجرام العلوية والبسائط السفلية وما يتعلق بها ويسمى بعلم الهيئة ورابعها  
معرفة النسب المؤلفة واحوالها ويسمى بعلم التأليف ومن جملته علم الموسيقى واما  
الطبيعي فينقسم الى ثمانية اقسام لانه يبحث عن الجسم الطبيعي من حيث يتغير اطلاقا  
وهو القسم المسمى بسماع الطبيعي وقد يسمى بسماع الكيان والكيان هو الطبع وهو  
على وزن فعال من كان يكون وهو اول ما يسمع في الطبيعيات من الزمان والمكان  
والنهاية والحركة والسكون وغير ذلك او من حيث انه مخصوص بالبسيط  
وهو القسم المسمى بعلم السماء والعالم او من حيث ما يعرض له من الاستحالات  
وتبدل الصور وهو العلم بالكون والفساد وابانه مركب ما بغير مزاج تام وهو  
قسم الآثار العلوية او مع مزاج تام بلا نمو وادراك وهو علم المعادن او مع نمو بلا ادراك  
وهو علم النبات او مع بلا ادراك المعقولات وهو علم الحيوان او مع علم النفس



ولكل جنس من الاجناس الثلاثة فروع فمن فروع العلم الاعلى علم النبوة والامامة  
واحوال المعاد وعلم كيفية الوحي وما اشبه ذلك وكذا علم المنطق اذا احتلنا اعيان  
من تعريف الحكمة ومن فروع الرياضيات علم المنظر وعلم الجبر والمقابلة وعلم المساحة  
وعلم الكرة المتحركة وعلم جبال الاثقال وعلم الاوزان والموازن وعلم الالات الخشبية  
وعلم المرباط وعلم الزيجات والتقويم ومن فروع الطبيعى علم الطب وعلم احكام  
النجوم وعلم الفلاحة وعلم الفراسة وعلم تعبير الرؤيا وعلم الطلسمات والبرنجات  
وعلم النجاة ونحوها والحكمة العملية ايضا تنقسم الى ثلاثة اقسام اذهى في الحقيقة  
نعلم بمصالح الحركات الارادية ولافعال الصناعات الانسانية على وجه ينظم به  
احوال المعاش والمعاد بقدر الطاقة البشرية وتلك المصلحة ان كانت راجعة الى  
شخص واحد بان يعلم نفعه من فوائدها ويعلم الرزائل فيجتنب عنها يسمى علم تهذيب  
الاخلاق والى اشخاص معدودة فان كان بينهم مشاركة في المنزلة فالعلم بالمشاركة  
المنزلية يسمى علم تدبير المنزل وان كانت المشاركة بينهم في المدينة والمملكة فالعلم بمصالح  
المشاركة المدنية علم السياسة وقسم بعضهم هذا القسم الى قسمين فالعلم بما يتعلق  
بالملك يسمى علم السياسة وبما يتعلق بالنبوة والشرعية يسمى علم النوايسر قوله و  
اختلافهما بالبراهين آه هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن سينا ان اجزاء العلوم اربعة  
مبادئ وموضوعات ومسائل وبراهين ويرد عليه ان اختلاف البراهين بالمية  
والانية انما يوجب الاختلاف بالذات بين العالين بالنسبة الى بعض اجزائهما وهو  
البرهان منها ولا يوجب الاختلاف بين العالين بالنسبة الى بعض آخر من اجزائهما وهو  
مسائلهما اصلاى لا بالذات ولا باعتبار اللهم الا ان يقال ان اختلافهما بالبراهين  
بالذات يوجب اختلاف بين مسائلهما باعتبار فان كانت البراهين لية كانت  
المسائل علم السماء والعالم وان كانت اية كاعلم الهيئة فاذا استدللنا على قولنا  
الارض مستديرة بقولنا لانها بسيطة وكل بسيط مستدير فالمسئلة من الطبيعى  
فالمراد ان الارض مستديرة من جهة الطبيعة واذا استدللنا عليه بان نقول  
لانها متحركة على التوازي وكل ما يتحرك على التوازي فهو مستدير فالمسئلة من  
الهيئة فالمراد ان الارض مستديرة من جهة الشكل لكن هذا على القول بحكمتها واما  
على القول بسكونها فنقول لانها مما يتحرك الاجرام العلوية عليه على التوازي وكل ما يتحرك  
عليه الاجرام العلوية على التوازي فهو مستدير وكذا اثبتنا قولنا كل فلك كرى بقولنا

لان كل بسيط وكل بسيط كرى فالنتيجة من طبيعى فكروية فذلك من جهة طبيعته  
واذا اثبتناه بقولنا لان كل فلك يتحرك على التوازي وكل متحرك على التوازي فهو كرى  
فالنتيجة من الهيئة فكروية انفذت من جهة شكله هذا قوله ان يكون تمايز العلوم آه  
اشار بهذا الى ان اخبر محذوف قوله لان المقصود من تدوين العلوم الية او غير الية  
آه والآلية كالصرف والنحو والمنطق وغير الالية كالنفس والحديث والفقه والكلام  
وفيه اشارة الى دفع ما يتوجه عليه قدس سره وهو الذى يذكره بقوله فلا يرد وحال  
الايراد ان بين ما افاد قوله قدس سره لان المقصود من العلوم وبين قوله بيان احوال  
الاشياء آه منافاة اذ يدل الاول ان ثبتا خارج عن العلم لان المقصود من العلم بيان  
عنه وبيان الاحوال داخل في العلوم فالواجب عليه ان يقول لان المقصود من العلوم  
بكلمة الدالة على الجزئية بدل كلمة من وحاصل الدفع الذى ذكره بقوله فلا يرد آه ان  
المضاف محذوف وهو التدوين ومحصله ان البيان وان لم يكن خارجا عن العلوم  
الا انه خارج من تدوينها وجمعها قوله بيان احوال الاشياء آه الظاهر خبر ان قوله  
فلا يرد ان الواجب آه فهو من جملة المقول فحينئذ خبر ان قوله لان المقصود من تدوين  
العلوم آه قوله قدس سره بيان احوال الاشياء كانه قال المحقق قدس سره لان المقصود  
من تدوين العلوم سواء كانت الية او غير الية بيان الاحوال الى آخره ويحتمل ان يكون  
خبر اري في قوله لان المقصود من تدوين العلوم آه قوله اى اثبات العوارض الذاتية  
بالدلائل آه فيه اشارة الى ان الاعراض الذاتية التى هي محمولات لمساائل ليست اولى  
لموضوعاتها بينة بل انما اثبت تلك الاعراض موضوعاتها بواسطة الدلائل ولذا قيل  
مسائل العلوم ما يبرهن عليها قوله والمقصود من ذلك لبيان آه ومادل ظاهر كلام المحقق  
قدس سره على ان البيان والمعرفة مقصودان من العلوم بلافق صرف المحشى من ظاهره  
بان كون معرفة الاحكام مقصودا من العلوم ليس ككون بيان الاحوال مقصودا  
منها اذ المعرفة مقصودة منها بالاصالة لانها عبارة عن العلم بالنتائج ولذا فسر  
بقوله اى انفسا الجزئية المعارضة لاشياء آه والبيان مقصود بالتبع وان كان  
البيان مقصودا منها بالذات وبلا واسطة والمعرفة مقصودة بواسطة بيان وبكر  
ان يقال ان قوله قدس سره ومعرفة احكامها عطف تفسير بيان الاحوال ولا احوال  
والاحكام عبارة عن محمولات مسائل العلوم قوله لان كان لنفس الانسان في  
القوة الادركية آه تعليل نقوله لان المقصود من تدوين العلوم بيان احوال الاشياء آه



وحاصله ان الانسان لما لم يخلق فلا بد من طلب السعادة لا بدية وهو عبارة عن كمال نفع  
الانسانية بسبب كمال القوتين هما النظرية والعملية وكما ان النظرية هو العلم بحقايق  
الاشياء واحوالها على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة الانسانية لكن الاطلاع  
على حقايقها متعسر بل متعذر فهو ساقط عن الاعتبار في سلك الكمال فكما ان القوة  
النظرية انما هو معرفة احوال الاشياء على وجه المذكور فظهر فساد ما قيل لما كانت  
السعادة الانسانية منوطة لمعرفة حقايق الاشياء واحوالها وكانت تلك الحقايق  
والاحوال متكررة وكانت معرفتها محتاطة متعسرة تصدى الاوائل لضبطها انتهى  
قوله مختلطة متكررة آه حالان من الضمير المضاف اليه الراجع الى الاحوال في قوله  
وقوله متعذرة خبر كانت قوله الراجعة الى شئ آه اي مطلقا او من جهة واحدة  
قوله وجعلوه علما على حدة آه لان كل علم من العلوم المدونة مسائل كثيرة متشعبة  
فيها متصدقات وفيها احكام با مور على اخرى وانما صار كل طائفة من  
هذه المسائل علما واحدا خاصا بسبب ما رتب بعضها ببعض وصار المجموع متمازا  
عن الطوائف الاخرى ولولا لم يعد واحدا ولم يستحسن افراده بالدين والتعليم  
وذلك الامر محتمل ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعات مسائله راجعة  
الى شئ واحد كالعدد للحساب وان يكون محموله بان يكون محمولات مسائله  
راجعة الى شئ واحد وان يكون غايته كالصحة في مسائل الطب الباحث عن  
بدون الانسان والادوية والاعذية من حيث ان تلك المسائل تتعلق بالصحة وقد يجمع  
الاول والثاني فله جهتان وحدتان ذاتيتان احدهما جهة وحدة ذاتية باعتبار  
الموضوع والثانية جهة وحدة ذاتية باعتبار المحمول فعلى الاول والثاني وعلى  
اجتماع الاول والثاني يكون التمايز بين العلوم ذاتيا لان العلم عبارة عن المسائل وهي عبارة عن  
الموضوعات والمحمولات وهما جزاء ان المسائل ولا يخفى ان الامتياز بالجزء امتياز  
ذاتي فجهة الواحد على الاولين وعلى الاجتماع ذاتية وعلى الثالث يكون التمايز بين  
العلوم عرضيا فلها جهة وحدة عرضية وقد يجمع الاول والثالث كما في اصول  
الفقه اذ يبحث فيه عن احوال الدليل السمي لا استباط الاحكام اذ جعلت الادلة  
الاربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس موضوعه وهي راجعة الى الدليل  
السمي فللعلم جهتان وحدتان احدهما ذاتية باعتبار الموضوع والاخرى عرضية  
باعتبار الذاتية فالتمايز بين العلوم ذاتي وعرضي وقد يجمع الثاني والثالث فلها

جهتان وحدتان احدهما ذاتية باعتبار المحمول والاخرى ذاتية باعتبار الغاية  
فالتمايز بينهما ذاتي وعرضي ايضا قوله وسموا ذلك الشئ او الاشياء موضوع العلم  
آه قد عرفت ان ذلك الشئ يحتمل ان يكون موضوعا وان يكون محمولا وان يكون غاية  
فما ذن يحتمل ان يكون مجموع الاشياء موضوعا وان يكون محمولا كالاعراب والبناء وان  
يكون غاية باعتبار تشارك الاشياء في امر واحد ذاتي وعرضي كما سيأتي تفصيله  
ولما كانت الغاية خارجة عن النفس ليس لها اعتبار باعتبار الموضوع والمحمول الذي  
هما جزان من المسئلة ولو باعتبار الرجوع فلم يعتد جهة الوحدة باعتبارها  
كاعتداد جهة الوحدة باعتبار الموضوع والمحمول ولما كانت المحمولات صفات  
مطلوبة لذوات الموضوعات كان الاصل في اعتبار جهة الوحدة الذاتية هو الموضوع  
فلذا قال المحشي المحقق وسموا ذلك الشئ او الاشياء موضوع العلم هذا ما حققته  
لك في هذا المقام فانك لا تجد في كتب المحققين قوله ولان موضوعات مسائله  
راجعة اليه آه قد تقرر ان موضوعات المسائل ما موضوع العلم او نوعا وعرضه  
الذاتي او نوعه وهو معنى الرجوع قوله وهذا آه اي وهذا الذي ذكرناه من قولنا  
وكانت معرفتها محتاطة الى هنا تفصيل معنى قوله قدس سره فاذا كانت طائفة من  
الاحوال والاحكام آه قوله كاشتراك الجسم التعليمي والسطح والخطاه وهذه  
الانواع الثلاثة المتشاركة في امر ذاتي وهو المقدار الذي كان جنسها موضوعا  
لعلم الهندسة قوله كاشتراك الادلة الاربعة آه هنا مبني على ما ذهب اليه البعض  
من ان موضوع اصول الفقه الادلة الاربعة وذهب البعض الى ان موضوع الاحكام  
وذهب الاخر الى ان موضوع الادلة الاربعة والاحكام كما فصل في التوضيح وكاشتراك  
موضوعات الطب التي هي بدن الانسان والاعذية والادوية في امر عرضي هو الصحة  
فموضوع كل علم اما واحدا وفي حكمه قوله بان يراعى جهة الاشتراك آه بان يكون  
ذلك الامر مشتركا بين المسائل كلها قوله واطلاقا لعلم على طائفة من الاحوال  
على سبيل المبالغة آه لانه من قبيل اطلاق الكل على الجزء الذي هو المحمول في الاحوال  
عبارة عن المحمولات والمراد منه رد ما قيل من ان هذا الكلام يدل على ان العلم  
نفس الاحوال المتعلقة بشئ واحدا ويا شيئا متناسبة فلا يتوجه على هذا  
من ان امتياز العلوم كما يكون بالموضوعات يكون بالمحمولات ايضا انتهى قوله  
الطائفتين آه دفع لما يتوجه عليه قدس سره من ان ضمير كانت راجع الى طائفتين



الثلاثين تعلق احديهما بشئ واحد وباشياء مناسبة واخرهما بشئ آخر واشياء اخر  
متناسبة فعد كل واحدة من الطائفتين المذكورتين علما واحدا فلا يصح ان يكون  
الطائفتان المذكورتان متعلقين بشئ واحد وباشياء مناسبة فلا يكون  
مجموعهما علما واحدا وحاصل الدفع ان تعلق الطائفتين المذكورتين بشئ واحد او  
باشياء مناسبة من قبيل الفرضيات المحضة ولذا اورد كلمة لوالدالة عليها واعلم  
ان التعلق عبارة عن المحلول والعروض وهو اعم من الخارج والذهني والاول كما  
في الاعراض الذاتية للكلمة اذ هي لفظة وهي موجودة في الخارج واكثر اعراضها  
الذاتية يعرضها في الخارج كالاعراب والبناء والثاني كما في الاعراض الذاتية للعلوم  
التصورية والتصديقية التي هي موضوع المنطق لان منها الكلية والجزئية و  
الجنسية والفصلية والنوعية والخاصية والعكس والقيض والقياسية والتمثيلية  
والاستقرائية وهي من المعقولات الثانية التي لا يحاذيها امر في الخارج قوله  
كما عرفت اتمن ان تمايز العلوم ولو باعتبار حسب تمايز الموضوعات ولو باعتبار قوله  
كل العلوم علما واحدا لان العلوم كلها متشاركة في انها احكام بامور على امور اخرى  
وبهذا القدر من المناسبة يمكن ان يجعل العلوم كلها علما واحدا قوله بيان للفرق  
بين الامور الثلاثة بعد اشتراكها في توقف شروع على وجه البصيرة عليها آه وحاصله  
تحقيق المقام بحيث يندفع اعتراض العلامة الفنازاني عن دليل الشارح الدمشقي  
المستدل على المقدمة وعن دليل الشارح بانه لا يحصل المعنى الحقيقي للتوقف ولا يقيد  
على البصيرة كما فصلناه وخلاصة التحقيق الذي ذكره المحقق قدس سره ان ما يطلق  
عليه المقدمة ثلاثة الاول تصور العلم والثاني بيان الحاجة والثالث بيان الموضوع والاول  
على وجهين الوجه الاول التصور بوجه ما وهو واجب عقلا والا لا متنع شروع  
في العلم والوجه الثاني التصور برسمه وجوبه انما هو ليكون الشارع على بصيرة والثاني  
وهو ايضا على وجهين الاول التصديق بفائدة ما تترتب على شروع سواء كان  
ذلك التصديق جازما او لا مطابقا للواقع اولا وهو واجب ايضا وجوبا عقليا  
لكون شروع فعلا اختياريا فلا بد ان يصدق اولا بفائدة ما لا يلزم الترجيع  
بلا مرجح اذ هو بيط عند الحكماء وان جوز المتكلمون والوجه الثاني التصديق  
بما هو فائدة ذلك العلم وعرضه في الواقع وهو انما يجب ان لا يكون سعيها فهو انما يجب ان يكون الشارع على بصيرة  
في شروع الثالث التصديق بموضوعية الموضوع فوجوبه انما هو ليكون الشارع

على زيادة بصيرة في شروع فقد دفع بهذا التحقيق اعتراض العلامة على الشارح الدمشقي  
والشارح لان الشارح الاول نظر الى التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وحكم بتوقف  
الشروع والشارح الثاني نظر الى التصور برسمه والتصديق بما هو فائدة العلم وغرضه  
في الواقع وحكم بالتوقف على وجه البصيرة قيل ان المذكور من الامور الثلاثة وهي التصور  
بالرسم والتصديق بفائده في الواقع والتصديق بالموضوع اما اجزاء او جزئيات للمقدمة  
وعلى كل تقدير لا يحصل شروع بالبصيرة بكل واحد منها اما على الاول فقط واما على  
الثاني فلانه لو حصل شروع بالبصيرة بواحد منها فلا يتوقف على الاخيرين ومن  
الظن ان شروع بالبصيرة يتحقق بكل منها وقيل ايضا ان اريد بالشروع في تعريف النقطة  
الشروع المطلق فيرد ان الامور المذكورة لا يتوقف عليها شروع المطلق وان اريد  
به الشروع على وجه البصيرة يرد ان البصيرة ليس لها حد معين يحصل بما ذكر بل يحصل  
بغيره ايضا واجيب عنهما بان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه شروع على كمال البصيرة  
وهو لا يتحقق الا بمجموع ما يفيد البصيرة سواء كانت الامور الثلاثة لجزءا للمقدمة او جزئياتها  
فان كمال البصيرة لا يحصل بغيره بل يحصل به وبغيره تدبر قوله على نوعيهما آه نوع  
التصور بالرسم التصور بوجه ما ونوع التصديق بالفائدة في الواقع التصديق  
بفائدة ما قوله بخلاف الثالث آه وهو التصديق بموضوعية الموضوع قوله لا استلزام  
ما هو الواجب آه الامر متعلق بجعل فيما بعد وهذا جملة معترضة بين وجهي الفرق بين  
الامور الثلاثة اي ولا استلزام الاولين الذين احدهما التصور بالرسم والاخر  
التصديق بفائدة مخصوصة ما هو الواجب في شروع اي التصور بوجه ما والتصديق  
بفائدة ما آه والمراد منه دفع ما ورد على المحقق قدس سره بانه لا وجه لخصر زيادة  
البصيرة بالتصديق بالموضوع لان زيادة البصيرة لحصول اصل البصيرة بالاولين  
وذلك الحصول موجود في الثاني بالنسبة الى الاول وبانه يجوز تقديم بيان الموضوع على  
الاولين فيفيد كل واحد من الاولين زيادة في البصيرة بالنسبة الى بيان الموضوع وحاصل  
الدفع انه لا ترتيب بين الاولين بخلاف بيان الموضوع بالنسبة اليهما فانه متأخر  
في الرتبة عنهما وانما جعل كلامنا الاولين مفيدا لاصل البصيرة دون بيان الموضوع  
لانهما يستلزمان عقلا ما هو الواجب في شروع وهو بخلاف بيان الموضوع اذ  
هو لا يستلزمه فيه ومن هذا ظهر ان قوله وعدم الترتيب عطف على قوله بيان  
استلزامهما وقوله بخلاف الموضوع متعلق على قوله لا استلزامهما وقوله عدم



على سبيل التنازع ويدل عليه قوله فانه لذخره آه الا انه لم يذكر دليلا بالنظر الى تعلقه  
بالاستلزام لظهور عدم استلزام الموضوع ما هو الواجب فيه كما اشرنا اليه هكذا يجب  
تحقيق مراد المحشى المحقق قوله قدس سره وان يعتقد ان لذلك العلم فائدة آه عطف  
على قوله ان يتصور اورد عليه بانه ان اراد به يجب على الشارع ان يعتقد ان لذلك  
العلم فائدة ما فالوجوب مسلم لكن امكان عدم المطابقة للواقع كما يدل عليه قوله  
سواء كان ذلك الاعتقاد جازما مطابقا للواقع او لا ممنوع اذا ما من علم من  
العلوم المدونة الاولى فائدة ما وان اراد انه يجب عليه ان يعتقد ان الشيء الفلاني فائدة  
المرتبة عليه فامكان عدم المطابقة مسلم والوجوب عليه ممنوع واجب باختيار  
الشق الاول ومنع اقصائه امكان عدم المطابقة اذ معناه حيث ان اعتقاد فائدة ما  
واجب على الشارع ومطابقة هذا الاعتقاد للواقع ليست بضرورية بل نسبة المطابقة  
وعدها الى الشروع سواء قوله قدس سره واما الاعتقاد بما هو فائدة آه الفظ جواب عن  
سؤال مقدر ومجمل ان يكون معطوقا على مقد راي واما الاعتقاد بكذا فوجب ما الاعتقاد  
بكذا فاذ يجب اه قوله اي عرفا فهو ايضا مفيد للبصيرة آه اي عدم كون سعيه مما يعتد  
عرفا مفيد لاصل البصيرة ايضا اي كالرسم وفيه رد على مولينا داود حيث جعل الاحتراز عن  
العبث وزيادة انسعى مقابلا للبصيرة حيث قال توقف على الشروع والبصيرة والاحتراز عن العبث وزيادة  
السعي وفيه اشارة الى رد ما قيل ان بعد مبنى الفاعل والمستتر فيه راجع الى الشارع لان عد العرف  
عليه عبثا انما يكون اذا لم يكن الفائق معتد بها انتهى ما لا وحاصل الرد ان ما عد الشارع عبثا انما  
هو ما نظر الى العرف على ما نقل المحشى فيما سبق من شرح المواقف من جعل هذا القسم عبثا عرفيا حيث ينبغي ان  
ينبغي لفظ بعد مبنيا على الفاعل راجعا الى الشارع وان ينسب الى المفعول والفاعل عبارة على العرف ولذلك قيل  
وكذلك العرف بعد الطلب عبثا اذا اعتقد الفائق من غير تعيينها كما مر فحينئذ يجوز ان يكون  
بعد على لفظ المبنى المفعول ايضا اي لو لم يصدق الفائق المعتد بها المترتبة عد عبثا  
سواء اعتقد الفائق المعتد الغير المترتبة او الفائق المعتد الغير المعنية انتهى  
واورد عليه بان قوله قدس سره على ما مر يا بي عنه اذ لم يبق اعتقاد الفائق الغير المترتبة  
ما عد عبثا عرفيا واجب بوجوه الاول ان قوله قدس سره على ما مر علة الجزء ما يستفاد  
من قوله مما بعد عبثا اي اذا اعتقد الفائق الغير المترتبة عد عبثا بناء على ما مر من  
ان الشارع اذ لم يجد مناسبة بين الفائق التي اعتقدها وبين مسائل ذلك العلم  
يسعى فيه في تحصيله عبثا في نظره والثاني ان الشروع بواسطة ظهور فائدة غير مترتبة

مما عد العرف عبثا لا يحتاج الى بيان فلم ذلك لم يعتد به لانه اذا عد الشروع بوجه  
فائدة مترتبة غير معتد بها عبثا لا ولي ان بعد الشروع عبثا اذا لم يكن بواسطة فائدة  
مترتبة فهو حكم المذكور والثالث ان قوله قدس سره على ما مر يجوز ان يكون اشارة  
الى كلام الشارع لو لم يعلم غايته لكان عليه عبثا وهو انظر اذ الاول ان يحتاج ان  
الى تكلفا نهى ما لا وافق ان القائل حل قوله قدس سره على ما مر على معنى كما مر كبرى  
فحينئذ لا يرد على القائل انه يا بي عنه قوله قدس سره على ما مر اذ ان معنى حيث ان يعرف  
بعد الطلب عبثا اذا اعتقد الفائق الغير المعنية كما عد العرف عليه عبثا اذا لم يكن الفائق  
معتد بها وهو ظ قوله قدس سره واما معرفته بان موضوعه اي شيء اه يمكن ان يكون  
اعتراضا على الشارع بمنع ملازمة دليله وان يكون اشارة الى توجيه كلامه بتقدير  
كلمة زيادة لدفع اعتراض العلامة قوله اي معرفته بما يقع جوابا عن هذا السؤال  
اي معرفته بان موضوعه آه ولما ورد عليه بان معرفته ان موضوعه اي شيء هو  
النشائي فلا يثبت به انه لا بد من التصديق بان الشيء الفلاني موضوع المنطق واجب  
عنه بالتفسير الاول بان المراد به معرفة جواب هذا الاستفهام لا معرفة الاستفهام  
ولما ورد ثانيا بان اي شيء هو سؤال عن التصور فجوابه امر تصوري وهو لا يجب  
التصديق اجاب عنه بالتفسير الثاني بانه لطلب التصديق جوابه امر تصديقي ولقولهم  
انه لطلب التصور تأويل فمن اراد ان يعرفه فليرجع الى علم له فيه تفصيل هكذا ذكره  
الفاضل العصام قوله قدس سره واما معرفته بان موضوع العلم اي شيء هو آه اعترض  
عليه الفاضل العصام بان جواب اي شيء هو حمل العرضي والفصل وتميز العلم لا يتوقف  
على مثل هذا الغير الا ان يقال ذكر اي شيء على سبيل التمثيل انتهى والسبب الداعي الى  
تميز العلوم بعضها عن بعض وعدم جعل الجميع علما واحدا انه لو جعل العلوم كلها علما  
واحدا لكان امر طويلا ولا نسا ان يجول على انه يتفرع عن الاشتغال بالامر الطويل  
واما اذا قسم الامر الطويل وجعل جزءا اجزاء يسهل عليه التفصيل فالاشتغال بالامر  
الكثير من غير تقسيم يتصور من نظره بصورة حمل امر ثقيل فوق الطاقة وبعد التقسيم  
يتصور بصورة حمل جزء جزء الى ان ينتهي وانما لم يجعل كل مثله علما لئلا يكون  
في المراتب مطالبة كثيرة غير متناهية فيتنافر عنها الطبع واعلم انهم صرحوا بكون  
الموضوع جزءا من العلم وبكونه من المقدمات وبكونه من مبادئ التصورية و  
اعترض عليه بان المناقاة بين الاولين ظاهرة واجب بانه لما كان النظر فيما



هو مقصود من غير عدم الموضوع من مقدمة وبين عدم الموضوعات من جزئيات  
 في شئ ان تصادف بانسب ان لا يفي مقصودة بالذات في العلم والتحقيق في الجواب  
 منهم ان ردوا ان التصديق بهلية ذات موضوع كالعدد في الحساب جزء منه بدليل  
 تقليلهم ذلك بان ما لا يعلم بثبوته لا يثبت ثبوت شئ له وتصوره من المبادئ  
 والتصديق بموضوعيته من المقدمات واما تصور مفهوم الموضوع وهو ما يجرى  
 في العلم عن اعراضه الذاتية في صناع البرهان من المنطق فهذه امور اربعة ربما  
 يقع شبه فيها وانما يجملون بتصديق بهلية موضوع من المبادئ التصديقية  
 كما جعلوا تصوره من مبادئ تصورية لانهم زادوا بالمبادئ تصديقية المقدمات  
 التي يتلف قياسات العلم في وجوب التصديق بهلية موضوع من المقدمات لزم تركب  
 القياس من هلية موضوع وبطلانه وانما يجعلون التصديق بالموضوعية من  
 الاجزاء لانه انما يتحقق بعد كمال تعلم فهو ثمراته اشبه منه باجزائه مثلا اذا قلنا  
 العدد موضوع الحساب لانه انما يبحث عن اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك الا بعد  
 الاحاطة بعلم الحساب فكان التصديق بالموضوعية اجمالا من سوابق علم الحساب  
 ومقدماته وتفصيلا من لواحقه وينبغي ان يعلم ان لزوم هذه الامور انما هو في  
 صناعات النظرية البرهانية واما في غير ما فقد يظهر كما في الفقه والاصول وقد  
 لا يظهر الا يتكلف كما في بعض الادبيات اذ ربما تكون الصناعة عبارة عن عدة اوضاع  
 واصطلاحات متعلقة بامر واحد من غير ان يكون اثبات اعراض ذاتية لموضوع  
 بادلة مبنية على مقدمات هذا وفي قولهم لانهم ارادوا بالمبادئ التصديقية  
 المقدمات آه نظرا لانهم جعلوا التصديق بالموضوعية من المقدمات فلزمهم  
 تركب القياس من التصديق بالموضوعية وفساده ظ ايضا قوله اى لاجل الشروع  
 لا بخصوصه ولا بنوعه آه دفع ما يرد عليه قدس سره من ان كل واحد من رسم  
 والفارق ليس بواجب للشروع كحرفة الموضوع وحاصل اندفع ان كل واحد من  
 لم يجب للشروع بخصوصه الا انه يجب له بنوعه على ما عرفت قوته وزيادة البصيرة  
 ايضا بصيرة آه لان البصيرة كلية مشككة بقبول الزيادة والنقصان فالزائد  
 والناقص كلهما بصيرة لانهما داخلان تحت البصيرة واعلم ان الزيادة قد يحصل بتصديق  
 موضوعية الموضوع فقط وبانظام شئ اخر وهو التصور برسمه او لا واختار  
 حقيقة قدس سره الوجه الثاني بناء على انه لا تفاوت بين حصول البصيرة بتصديق

موضوعية وبالصور بالرسم لان كل واحد منهما يفيد على اجمالها على جميع مسائله  
 لانه يفيد التصديق بموضوعية كما يقال في تصور برسمه اذا حصل التصديق  
 بموضوعية حصل عنده فاعلة كلية وهو ان كل مسألة يبحث فيها عن هذا الموضوع او  
 عما يرجع اليه فهو من هذا العلم فيقدر بالعلم بهذه الكلية على استنباط احكام  
 فروعها على وجه سهلة الحصول قيل زيادة العلم يتحمل على وجهين احدهما يحصل  
 التميز من التصديق بالموضوعية وهذا التميز فضل وجاز على التميز الحاصل من التعريف الرسمي لان  
 هذا التميز حاصل بالذات وهو الموضوع والتميز الحاصل من التعريف الرسمي تميز  
 بالعرضي اعني الغاية والتميز الذاتي راجع على التميز العرضي والثاني ما ذهب اليه  
 قدس سره من ان المراد بان اصل التميز حاصل من التعريف الرسمي فالتميز الحاصل من  
 بيان الموضوع والعلم به فصل تميز لا اصله وهذا حق على تقدير تقدم التميز  
 من التعريف الرسمي لا مطلقا والوجه الاول حق مطلقا فالاول وجه انتهى قبل وفيه  
 بحث لان التعريف الرسمي للعلم انما لا بد من اخذ من جهة واحدة فان تعددت  
 جاز الاخذ من كل جهة والموضوع اولها ومن المجموع فالتعريف الرسمي قد يؤخذ  
 من الجهة الوحيدة الذاتية فيكون التميز الحاصل منه تميزا ذاتيا فيمكن متفاوت التميز  
 انتهى ولا يخفى ان في التميز الذاتي اطلاع على بعض الذاتيات قوله قدس سره وقد تحقق  
 بما تقر ان مقدمة العلم المذكورة ههنا تلتزم تصور العلم بوجهين او برسمه وثانيها التصديق  
 بفائدته وثالثها التصديق بموضوعية الموضوع قيل وقد تحقق بما تقر آه اى من  
 كلامه الشارح وقيل اى من اول بحث المقدمة الى ههنا لا من قوله واعلم ان لا يعلم منه  
 حال المقدمة المذكورة ههنا بخصوصها هل هي مشتملة على ما هو واجب في الشروع  
 فقط او على ما يفيد البصيرة كالرسم وبيان الموضوع وعلى غيرهما لما ذكر بعيد هذا  
 واعلم ان المقدمة المذكورة في الرسالة خمس اسما تصور العلم بوجه ما وثانيها  
 تصوره برسمه وثالثها التصديق بفائدة ما ورابعها التصديق بفائدته المعينة  
 وخامسها التصديق بموضوعية الموضوع والظ من كلام المص ان اثلته منها  
 اعني التصور برسمه والتصديق بفائدة المعينة والتصديق بموضوعية الموضوع  
 المذكورة في الرسالة صراحة والتصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما المذكوران  
 التزاما اذ التصور برسمه يستلزم التصور بوجه ما وكذا التصديق بفائدة المعينة  
 يستلزم التصديق بفائدة ما والشارح حمل كلام المص على ما هو الظ منه فحصل التصور



برسمه و تصديق بقاءه المخصوصة مقصودين ثم وجوز كون التصور بوجه  
والتصديق بقاءه ما مقصودين له على طريق ذكر الملزوم و ارادة اللازم لكنه  
لو اشار الشارح الى جواز كون التصديق بقاءه ما مقصودا له منها لكان اولي  
لان يقال انه تركها اعتمادا على العلم بالمقاسبة و المحقق قد سره نظر الى ظاهر  
كلام الشارح فقال المقدمة المذكورة هنا تلك آه لكن يرد على المحقق قد سره ان  
لا ولي ان يشير الى التصديق بقاءه ما كما اشار الى التصور بوجه الا ان يقال انه اراد تفريخ  
اراده الشارح كما هو النظم من قوله وقد تحقق بما تقرراه ويمكن ان يقال ان مقصود  
المصر من ذكر التعريف الرسمي و بيان الحاجة التصور بوجه ما والتصديق بقاءه ما على طريق  
ذكر الملزوم و ارادة اللازم ويجوز ان يكون مقصوده التصور برسمه والتصديق  
ببقاءه المخصوصة لكن اذا كان مقصوده التصور بوجه ما والتصديق بقاءه ما فيفيد  
التصديق بموضوعية الموضوع اصل البصيرة لازيادتها قيل فعلى هذا لا يحسن قوله  
تصور العلم بوجه ما اذ يشعر ذلك بصحة تفسير المقدمة على وجه لا يعتبر فيه قبل البصيرة  
واجب لا نسلم الاشعار لان التصور بوجه ما موقوف عليه للشروع على وجه البصيرة  
ايضا كما انه موقوف عليه للشروع المطلق فيثبت لا يلزم من جعله من المقدمة ان  
يكون المراد من المقدمة ما يتوقف عليه الشروع المطلق واعلم اني جعل التصور و  
التصديق من المذكور مسامحة والمراد ان ما يفيدهما المذكور قوله قد سره والاولي  
ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة آه واليه ذهب الجمهور وذهب البعض لان  
مباحث الالفاظ من ابواب المنطق ومقاصده و اعترض عليه قد سره بان ما حمله  
ما يراد بالمقدمة المذكورة في قوله والاولي آه مقدمة كل علم سوى العلوم التي موضوعها  
الالفاظ فانها لو توقفت عليها لزم كون الشيء مقدمة لنفسه وهو ظاهر بطلانه  
تصور العلم والتصديق بقاءه و موضوعه او مقدمة المنطق وعلى كلا التقديرين  
اما ان يراد بمباحث الالفاظ جميع مباحثها واحوالها او مباحثها واحوالها المذكورة  
في كتب المنطق فقط فان اريد بالمقدمة مقدمة كل علم سواء اريد بمباحث الالفاظ  
جميعها او بعضها المذكورة في كتب المنطق فقوله لتوقف افادة العلم واستفادته  
على معرفة احوال الالفاظ ممنوع لان المراد به حيث ان استفادة كل علم موقوف  
على معرفة جميع احوال اللفظ او بعضها المذكورة في كتب المنطق والا لكان المراد  
ان استفادة المنطق موقوف على معرفة جميع الالفاظ او بعضها المذكورة فيها

وهو ممنوع ولو سلم لا يستلزم المط وهو اولوية جعل مباحث الالفاظ مقدمة كل  
علم وهو مط وان اريد بالمقدمة مقدمة المنطق فان ريد بمباحث الالفاظ جميعها فتقول  
قد سره لتوقف افادة العلم آه ممنوع ايضا لان المراد بها حيث ان استفادة كل علم  
او منطق موقوف على معرفة جميع احوال الالفاظ لان توقف استفادة كل علم او منطق  
على معرفة بعض احوال المذكورة في كتب المنطق ممنوع ولو سلم فهو لا يستلزم المط  
وهو مط وان اريد بمباحث الالفاظ بعضها المذكورة في كتب المنطق فيتوقف استفادة  
المنطق على احوالها المذكورة في كتب المنطق ممنوع ولو سلم فهو لا يقتضي جعل مباحث  
الالفاظ من مقدمة المنطق لجواز توقف مقاصد الفن بعضها للبعض واجيب بما عساه  
انه تختار الشق الاول بان يجوز ان يراد بالمقدمة مقدمة كل علم وبمباحث الالفاظ مباحثها في الجملة  
لا جميعها ولا بعضها المذكورة في كتب المنطق خاصة وحيث يكون معنى قوله لتوقف  
افادة العلم آه ان استفادة كل علم من العلوم من الالفاظ يتوقف على معرفة احوال تلك  
الالفاظ في الجملة وهذا حق اذ ما من علم من العلوم الا وقد يتوقف استفادته من الالفاظ  
على معرفة حال من احوالها و اقلها معرفة اوضاعها وتختار الشق الثاني ونقول المراد  
بالمقدمة مقدمة المنطق وبمباحث الالفاظ المباحث المذكورة في كتبه وبجمل قوله  
لتوقف افادة العلم آه علة مصححة لاعلة مقتضية وتكون العلة العلة المقتضية  
الباعثة عدم اشتراك تلك المباحث المذكورة لمقاصد الفن فيما هو موضوع المنطق  
وغاية و اورد على الجواب بانه حيث ينبغي ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة لامن المقاصد  
فيجب عليه قد سره ان يقول فالواجب بدل قول فالواجب بان ذلك امر متحقق  
لامر واجب وجوبا عقليا قيل لا نسلم توقف استفادة المنطق على مباحث الالفاظ  
المذكورة في كتب المنطق اجيب بانهم فالوادلالة الالتزام مبحورة في الحدود الثانية  
كلا او بعضها ودلالة التضمن مبحورة فيها كالا بعضها ودلالة المطابقة معتبرة  
فيها كالا او بعضها وذلك يتوقف على تقسيم الدلالة وبيان اقسامها وايضا جعلوا  
الكليات الخمس من المعاني المفردة فيتوقف بيان ذلك على تقسيم اللفظ الى المفرد  
والمركب وبيان ذنك القسمين وايضا فالواجب الاحتراز في التعريفات عن  
استعمال الالفاظ المجازية والمشاركة الا عند قرينة فيحتاج الى بيان الحقيقة  
والمجاز والمشارك والنقول وايضا فالوالتواطئ يجوز ان يكون جنسا وعضا  
عاما واختلفوا في المشكك فذهب بعضهم الى انه يجوز ان يكون جنسا وذهب



بعضهم الى جواره فيحتاج الى بيان المشكك والمنوحي وان ذكر في مباحث الانفاظ  
بعض الاحوال ولا يتوقف استناد المنطق عليها فكون من التمامات ويمكن ان يجاب  
بان معنى التوقف راجع الى الاعانة اي يكون المقدمة حينئذ بمعنى ما يمين في تحصيل  
الفن المطك عرفت ولا شبهة في ان الاعانة توجد في مباحث الالفاظ جميعها المذكورة  
في كتب المنطق وجيب ايضا بان مراد بموجب مزيد البصيرة اعم من موجه في العلم او  
ضيقه قوله وكونها مبنية في مبادئ اللغة لاينا في اي كون حول اللفظ مبنية في مبادئ  
علم اللغة لاينا في يتوقف لا فائدة والاستفادة عليها وانما يينا في تعرفهما على ذكرها  
في مقدمة المنطق ومدعى السيد قدس سره الاول لا الثاني كما لا يخفى على هل المعاني  
كذلك قوله لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى يعني ان مراد المحقق قدس سره  
من قوله الا ان المصراورد ها آه دفع سؤال ورد عليه قدس سره وهو ان المضترك  
الوجه الاولى وحاصل دفع ان لمباحث الالفاظ جهتين متمكنة موقوفة عليها من حيث  
الفائدة والاستفادة وجهة كونها متمكنة لمباحث الكلليات المحتسب ارتباط فراعى  
المصركلا الجهتين حيث اوردتها في المقالة الاولى باعتبار الجهة الثانية في صدر  
المقالة الاولى باعتبار الجهة الاولى فلا يضر في كونها مقدمة ويحتمل ان يجعل قوله  
قدس سره الا ان المصرا يراد على المص بان الاول ان يجعل مباحث الالفاظ من  
المقدمة الا ان المضترك الوجه الاولى واوردتها في صدر المقالة الاولى ولم يجعلها  
من المقدمة اتباعا لبعض المنطقيين ورد بان يراد مباحث الالفاظ في صدر المقالة  
الاولى لا يدل على انه لم يجعلها من المقدمة لجواز ايرادها في صدر المقالة الاولى  
مع جعلها من المقدمة تنبيها على شدة احتياج المقاصد اليها على ما عرفت قوله اي  
بالتحصيل بالتقدير والتأخير بالقياس الى علم آخره مثلا علم المنطق مقدم على جميع  
ما عداه من العلوم لا احتياج العلوم كلها اليه لانه آله لها وعلم المعاني مقدم على  
علم البيان وهما مقدمان على البديع الى غير ذلك قوله وله جهات الموضوع آه  
ان اعتبر العطف قبل الربط فهو بدل الكل من الكل وان اعتبر الربط بعد العطف  
فهو بدل البعض من الكل قوله والدلائل عطف على الموضوع وقوله والغاية عطف  
على الدلائل والموضوع واعلم انهم حصروا جهة شرف العلم ثلثة احدها شرف بشرف  
الموضوع لان الموضوع موجود في المسائل فاذا كان الموضوع شريفا كان المسائل  
شريفة والعلم عبارة عن المسائل فهو شريف وثانيها شرف بشرف الغاية لان الافعال

الاختيارية معللة بالاعراض ولا شك ان الغاية المنفردة على الفعل الاختيارية اذا كانت  
اشرف كان اعظم نفعا فكان العلم الذي غايته اشرف من العلم الذي ليس غايته اشرف  
وثالثها شرف بشرف الدلائل لانه اذا كان الدلائل المسوقة لاثبات المسائل براهين قوية  
قطعية بحيث لا يحوم حولها الشكوك والاهوام كانت المسائل قوية قطعية ايضا  
فالعلم الذي هو عبارة عن تلك المسائل قطعيا واشرف من العلوم التي كانت دلائلها  
غير قطعية وبهذا ظهر ضعف ما قال صاحب الطوابع من ان جهة شرف العلم اربعة  
الثلثة المذكورة ورابعها اقومية المسائل واثار اليه قدس سره في شرحه للمواقف حيث  
قال واما كون مسائل العلوم اقوم فراجع الى فضيلة الدلائل ووثاقها ولم يفرق  
صاحب المواقف بين المرتبة والشرف قوله قدس سره وبيان واضعه وبيان وجه  
تسميته باسمه والاشارة الى مسائله اجمالا آه اما الاول فليوجب حسن الاعتقاد بالعلم  
واما الثاني فليفيد مزيد الاطلاع على حال العلم فيوجب كمال الاستبصار في شأنه واما الثالث  
فليتنبه الطالب بالاشارة الاجمالية على ما يتوجه اليه تنبيها موجبا لمزيد استبصاره  
كان يقال مثلا كل حكم في المنطق فهو راجع الى الاتصال الى مطلوب تصوري او  
تصديقي سواء كان الاتصال قريبا او بعيدا او بعد قوله قدس سره فهذه امور  
تسعة آه اعترض عليه بان الظاهر من هذه العبارة ان كل واحد من هذه الثمانية  
يتحقق به نفس البصيرة ولا شك ان واحد منها التصور بوجه ما وهو لا يفيد البصيرة  
بل الظاهر من هذه العبارة ان كل واحد منها يتحقق به زيادة بصيرة ولا يخفى ان  
الحاصل والا كالتصديق بالموضوعية لا يفيد البصيرة بل نفس البصيرة واجب  
عن الاول من وجهين احدهما ان كلمة هذه اشارة الى التصور برسمه مع الامور الباقية لا  
الى التصور بوجه ما معها وثانيهما انه مبني على التغليب وعن الثاني ايضا وجهين  
احدهما التغليب وثانيهما ان المراد بالزيادة زيادة تحقق بمجموع الامور الثمانية وان كانت  
نفس البصيرة تتحقق بكل منها وزيادة البصيرة بواحد منها مع الاخر ومع الثلثة منها  
او مع الاربعة الى الثمانية وقيل في توجيه العبارة بمعنى ان كل واحد منها مفيد لتمييز  
والبصيرة في طلبه في الجملة اما تصوره بوجه او برسمه فظاهر واما التصديق بفائدة  
وموضوعه فلانه في قوة تصور العلم برسمه واما البواقي فلا اقل من انها في قوة التصور  
بوجه ما واذا اجتمعت الامور الثمانية فيوجب زيادة تميزه عند الطالب وزيادة بصيرة  
في طلبه قوله قدس سره وواحد منها متعلقة بطريق استفادته اعني مباحث الالفاظ آه



تفسير للواحدة لا تفسير للطريق اذ الطريق نفس اللفاظ لا مباحثها مراده ان مباحث  
الالفاظ وان كانت متعلقة بالعلم المطبوع بها فبمعنى انها تفيد زيادة بصيرة في الشروع فيه  
الا انها لا تفيد تميز العلم عن غيره ولا دخل لها في تميزه فلذا افردناها من الامور الثمانية  
التي لها دخل في تميز العلم ولو في الجملة قوله اشار به الى دفع ما اورده الشارح  
الفتا زاني آه وحاصل الدفع ان التوقف في تعريف المقدمة الذي اختاره الشارح في  
قوله فالاولى آه اعني ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة بمعنى الاعانة في تحصيل  
العلوم قال التعريف الى ما يعين الشروع على وجه البصيرة لا بمعنى الاختياج كما عرفت وهذا  
لا يستلزم القول بان الشروع على وجه البصيرة لا يحصل بواحدة منها او باكثر  
منها حتى يحتاج فيه الى كون البصيرة امر مضبوطا ووجه الاشارة الى الدفع ادعاء  
احسنه ذكر هذه الامور كلها ونفي ضرورة شئ منها سوى التصور بوجه ما  
والصدق بقاء ما ولو لم يكن التوقف بمعنى الاعانة في التحصيل فاد الوجوب  
العقلي لا الاحسنه قوله قدس سره وقد يكفي بعضها آه كما في هذا الكتاب وفيه  
اشارة الى ان ما في الكتاب حسن وليس باحسن اذ احسن ذكر الكل وقد ذكر في هذا  
الكتاب بعض منه قوله قدس سره فلا حجة في شئ من ذلك اى الذكر والاكتفاء لعدم  
اخلاله بامر واجب اذ لا ضرورة فيه هناك اى في مقام التعليم والتعلم الا في التصور  
بوجه ما والصدق بقاء ما كما ذكرنا وقوله قدس سره اذ لا ضرورة علة الاكتفاء  
لان الذكر لا يحتاج الى دليل لانه حسن فلا يرد ان تعليل الذكر به غير مستحسن اذ لا معنى  
ان يقال لا حجة في ذكر الجميع اذ لا ضرورة آه قوله قدس سره ولذلك قال آه يجوز ان  
يكون اشارة الى قوله فهذه امور تسعة آه اى لاجل ان بعض هذه الاشياء موجبة لتمييز  
العلم المطلوب عند الطاب وبعضها ليس بهذه الحثية قيل في تفسير المقدمة ما يعين  
آه لان مباحث الالفاظ معينة وان لم تفد التميز ويجوز ان يكون اشارة الى قوله  
لا ضرورة اى لما لم يكن ذكر هذه الامور موقوفا عليها كان الاولى ان يفسر آه ويجوز  
ان يكون اشارة الى قوله والاحسن ويجوز ان يكون اشارة الى قوله والاولى واعلم ان  
مثل هذا ان استدلال بما قبله فهو دليل انى وان استدلال بما قبله لما بعده فهو دليل  
لما فايها معلوم يستدل به على المجهول قوله نعم اذ ذلك لانك قد عرفت آه اى ولم يقل  
الواجب والصواب وفيه تعريض على مولينا داود حيث قال يعنى ان هذا التفسير اولى  
من تفسيرهم المقدمة بما يتوقف عليه الشروع وان كان تفسيرهم راجعا الى هذا ايضا

كما عرفت ولهذا قال ولم يقل والواجب لان تفسيرهم بظاهره لا يتناول الا الامر  
الضروريين بخلاف هذا التفسير فانه بظاهره يتناول الامور التسعة انتهى لان  
التفسير الراجع ليس ما يتوقف عليه الشروع بل هو ما يتوقف عليه الشروع على وجه  
البصيرة كما لا يخفى قوله والمراد بما العلوم آه اى بقرينة المقام فيخرج مثل الكتاب والمعلم  
من التعريف كما يخرج من المعرف فاذن فيه رد على مولينا داود حيث قال ما حاصله فان  
قلت هذا التفسير يتناول المعلم والكتاب ايضا فلا يكون مانعا لاختيار المعرف اذ هما  
ليسا من المقدمة قلت لاشتمال ذلك لانه يجوز ان يكونا داخلين في المقدمة ايضا ويؤيد  
قوله قدس سره في حاشية شرح المطالع لابرهان على انحصار المقدمة في ثلثة اوراق  
ولا على انحصار البصيرة في مرتبة واحدة فن اطلع على خامس خارج يوجب زيادة  
البصيرة فله ان يعد منها هذا كلامه قدس سره ويقسم هذه انهم لا يحصر واجزئات  
المقدمة في عدد معين بل المراد اعداد مراتب البصيرة اى ما يكون معدا للبصيرة فكما انها  
المراد مراتب الاعانة فكل ما هو يعين في تحصيل المقصود خارجا عنه فهو من المقدمة  
ولو فسركلمة بما ذكر في الكتاب قبل المقصود بقرينة ان المقصود تفسير المقدمة التي  
يجعلونها جزءا من الكتاب لا يدفع المحذور ايضا لانها حينئذ يخرجان من التعريف  
كما يخرجان من المقدمة انتهى ووجه الرد لان كلمة ما في التعريف اذ كانت عبارة  
عن العلوم لا تشمل مثل الكتاب والمعلم وفيه رد على عماد الدين ايضا حيث قال في  
جواب هذا السؤال اذ تفسير المقدمة بشئ يشمل تلك الامور شمولها لظاهر التعريف  
يكون جامعا ومانعا انتهى حيث حكم بدخولها في التعريف على بقضية عموم كلمة ما  
مع ان جوابه هذا عبارة عن الفرق بين التفسير والتعريف ولا يخفى ما فيه قوله  
وليس باستدلال آه اى وليس باستدلال منطقي لذي هو الاستدلال بحال الكلي  
على حال الجزئي هو استدلال بطريق الاستقراء الناقص الذي هو استدلال بحال  
الجزئي على حال الكلي وهو انما يفيد الظن لا اليقين قوله اشارة الى ان ليس موضوع  
فعل المكلف مطلقا آه وجه الاشارة ان في ايراد الافعال والمكلفين على صيغة  
الجمع اشارة الى ان موضوع الفقه ليس فعل المكلف مطلقا مجردا من الخصوصيات  
والا اى ولو كان موضوع فعل المكلف مطلقا لما جاز البحث في الفقه عن احوال  
الافعال المخصوصة لمكلف مكلف لكونها غير الموضوع حينئذ والعلم لا يبحث فيه  
عن احوال غير موضوعه واعرض عليه بان البحث في الفقه لا ينحصر في افعال المكلفين

نفسه لا يخرج من  
الكتاب والمعلم  
من التعريف كما  
يخرج من المعرف  
فاذن فيه رد على  
مولينا داود حيث  
قال ما حاصله فان  
قلت هذا التفسير  
يتناول المعلم  
والكتاب ايضا  
فلا يكون مانعا  
لاختيار المعرف  
اذ هما ليسا  
من المقدمة قلت  
لاشتمال ذلك  
لانه يجوز ان  
يكونا داخلين  
في المقدمة ايضا  
ويؤيد قوله  
قدس سره في  
حاشية شرح  
المطالع لابرهان  
على انحصار  
المقدمة في  
ثلثة اوراق ولا  
على انحصار  
البصيرة في  
مرتبة واحدة  
فن اطلع على  
خامس خارج  
يوجب زيادة  
البصيرة فله  
ان يعد منها  
هذا كلامه  
قدس سره  
ويقسم هذه  
انهم لا يحصر  
واجزئات  
المقدمة في  
عدد معين  
بل المراد  
اعداد مراتب  
البصيرة اى  
ما يكون معدا  
للبصيرة  
فكما انها  
المراد مراتب  
الاعانة  
فكل ما هو  
يعين في  
تحصيل  
المقصود  
خارجا عنه  
فهو من  
المقدمة  
ولو فسركلمة  
بما ذكر في  
الكتاب  
قبل  
المقصود  
بقرينة  
ان  
المقصود  
تفسير  
المقدمة  
التي  
يجعلونها  
جزءا من  
الكتاب  
لا يدفع  
المحذور  
ايضا لانها  
حينئذ  
يخرجان  
من  
التعريف  
كما  
يخرجان  
من  
المقدمة  
انتهى  
وجه الرد  
لان كلمة  
ما في  
التعريف  
اذ كانت  
عبارة  
عن  
العلوم  
لا تشمل  
مثل  
الكتاب  
والمعلم  
وفي  
فيه رد  
على  
عماد  
الدين  
ايضا  
حيث  
قال  
في  
جواب  
هذا  
السؤال  
اذ  
تفسير  
المقدمة  
بشئ  
يشمل  
تلك  
الامور  
شمولها  
لا  
ظاهر  
التعريف  
يكون  
جامعا  
ومانعا  
انتهى  
حيث  
حكم  
بدخولها  
في  
التعريف  
على  
بقضية  
عموم  
كلمة  
ما  
مع  
ان  
جوابه  
هذا  
عبارة  
عن  
الفرق  
بين  
التفسير  
والتعريف  
ولا  
يخفى  
ما  
فيه  
قوله  
وليس  
باستدلال  
آه  
اى  
وليس  
باستدلال  
منطقي  
لذي  
هو  
الاستدلال  
بحال  
الكلي  
على  
حال  
الجزئي  
هو  
استدلال  
بطريق  
الاستقراء  
الناقص  
الذي  
هو  
استدلال  
بحال  
الجزئي  
على  
حال  
الكلي  
وهو  
انما  
يفيد  
الظن  
لا  
اليقين  
قوله  
اشارة  
الى  
ان  
ليس  
موضوع  
فعل  
المكلف  
مطلقا  
آه  
وجه  
الاشارة  
ان  
في  
ايراد  
الافعال  
والمكلفين  
على  
صيغة  
الجمع  
اشارة  
الى  
ان  
موضوع  
الفقه  
ليس  
فعل  
المكلف  
مطلقا  
مجردا  
من  
الخصوصيات  
والا  
اى  
ولو  
كان  
موضوع  
فعل  
المكلف  
مطلقا  
لما  
جاز  
البحث  
في  
الفقه  
عن  
احوال  
الافعال  
المخصوصة  
لمكلف  
مكلف  
لكونها  
غير  
الموضوع  
حينئذ  
والعلم  
لا  
يبحث  
فيه  
عن  
احوال  
غير  
موضوعه  
واعرض  
عليه  
بان  
البحث  
في  
الفقه  
لا  
ينحصر  
في  
افعال  
المكلفين



يزيحى فيه عن فعال الصبي ولجنون ايضا وبذل المكلفون بالعباد واجب بان لمرد  
بالمكلفين المكلفون بالنوع والغرض منه اخرج المذنب فلا حاجة الى التبديل وللمرد  
بالافعال افعال الجوارح كما هو المتبادر والبحث عن النية يبحث عن اشتراط فعل الجوارح بالنية  
قوله لكونه بيانا للاحوال آه لان الحل والحكمة وامثالهما احوال افعال المكلفين وقد  
صرحوا بقيد الحثية اذا كان بيانا لا عراض لذاتية يكون اشارة الى المحولات قوله  
ولحق انه متعلق بالعروض آه وذلك لان المقصود من ايراد قيود الحثيات الواقعة  
في تعريفات العلوم تقييد موضوعاتها وجعلها من ثنائياتها لا بيان الاعراض لذاتية  
التي كانت محولات مسائلها وهذا المقصود انما يحصل بجعلها متعلقة بالعروض  
المفهوم من الكلام واليه اشار بقوله وانه قيد للموضوع اى ما يبحث فيه عن  
الاحوال العارضة لافعال المكلفين من حيث الحل والحكمة وغيرها وانما قيد موضوعات  
العلوم بالحثيات لان عروض المحولات لها ليس بجميع حثياتها وجهاتها ولا ببعض  
حثياتها مطلقا بمعنى اى حثية كانت بل عروضها انما هو بحثيات معينة للموضوعات  
فعلى هذا يجوز ان يكون الشئ الواحد موضوعا للعلمين او اكثر منهما على ما عرفت  
قوله والقيد مطلق آه جواب عن السؤال الآتى في قوله فلا يرد آه الوارد على جعل  
الحثية قيد للموضوع وتقرر السؤال ان الحل والحكمة وامثالهما مما يبحث عنها  
في الفقه ويجعل كل واحد منها محولا فيه ويثبت موضوعه فيه لا يكون قيد للموضوع  
لان الموضوع وقيد به يجب ان يكون مسلم الثبوت في الفن فلو جعل محولا لزم الدور  
قوله والمبحوث عنه آه اى المحمول وكذا المبحوث عنه في قوله لا يكون مجعولا عنها  
آه بمعنى المحمول قيل ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الاطلاق فيمتنع تقييد الموضوع  
به اذ المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في الذهن وان اريد به ما هو لا بشرط فيعود  
المحذور لان المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن المخصوص وكل مخصوص من ثمة  
المحمول انتهى ولا يخفى ان المحمولات التي كانت اعراضا ذاتية للموضوع واخصر  
من الاعراض لذاتية التي كانت قيدا له اذا كانت عارضة للموضوع بحسب ذاته تعرض  
له في الذهن والخارج فالاعراض لذاتية التي كانت اعم منها تعرض له في كلا الوجودين  
بواسطة الاعم فهذا الاعتبار يمكن تقييد الموضوع بالاعراض لذاتية المطلقة  
ولا يقتضى تقييد الشئ بالمطلق كون المطلق موجودا في الخارج ويمكن ان يجاب  
عنه باختيار السق الثاني بان كون كل مخصوص من ثمة المحمول لا يستلزم ان يكون

م في ضمن المخصوص من ثمة المحمول واعلم انا اذا قلنا في تعريف المنطق انه علم يبحث عن  
حوال متصورات والمتصدقات من حيث صحة الاتصال وامكانه الى مجهول  
فلاحوال التي كانت محولات المسائل ايصالات بالفعل والاتصال الذي كان قيدا  
للموضوع هو الاتصال بالامكان فان قيل لم تقع الايصالات بالفعل محولات المسائل  
لان المحولات فوق الكلي جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام والتعريف حد  
ورسم والقضية حملية وشرطية وعكس ونقيض والقياس موصل الى غير ذلك  
ليست ايصالات وهو ظاهر قلنا المذنب قلنا الكلي جنس كل موصل بعيد ومن قولنا الكلي  
نوع الكلي موصل بعيد ومن قولنا التعريف حد التعريف موصل قريب ومن قولنا  
القضية حملية القضية موصلة بعيدة ومن قولنا القياس موصل القياس موصل قريب  
غير ذلك قوله اى يصح الاستنباط آه يعنى ان ما هو قيد الموضوع امكان الاستنباط  
لا نفس الاستنباط اى بالفعل فلا يرد ان الاستنباط انما يكون محولا في اصول الفقه  
ويثبت فيه للموضوع فلا يصح تقييد موضوع علم الاصول بالاستنباط اذ الموضوع  
وقيد به يجب ان يكون مسلم الثبوت في الفن والالزام المصادرة على ما عرفت قوله في  
الناج الانساق آه تمهيد شروع لدفع ما قيل الآتى في قوله وبما ذكرنا اندفع ما  
قوله دون السوق آه اى دون اختيار السوق حيث لم يقل يساق قوله اشارة الى  
ان استلزامه اياه آه اى استلزام بيان الحاجة تصور العلم برسمه آه ووجه الاشارة  
الى ان ذلك الاستلزام بنفس البيان من غير دخل المص في الاستلزام ان الانساق  
لازم فيفيد ان بيان الحاجة بنفسه ومن غير مدخلة المص يستلزم تصور العلم  
برسمه بخلاف السوق لانه متعدد فلا يفيد هذا المعنى قوله وكون الرسم لازما له من  
غير احتياج آه يجوز ان يكون معطوفا على استلزامه في قوله الى ان استلزامه والخبر  
قوله من غير احتياج وكونه خبرا يؤيد هذا العطف اذ هذا القول واقع موقع قوله من  
غير مدخل وهو خير وان يكون معطوفا على استلزامه وان يكون معطوفا على استلزامه  
في قوله لا استلزامه بناء على ان المعطوف وان لم يتعرض له قدس سره صراحة  
الا انه تعرض اليه ضمنا اذ تعرض بالاستلزام بنفسه يستلزم التعرض بكون الرسم  
لازم له بنفسه من غير احتياج الى تصرف وهو ظاهر قوله وذلك آه يحتمل ان يكون  
اشارة الى قوله كونه الرسم لازما له على الوجوه المحتملة في المعطوف عليه له وان  
يكون اشارة الى التعرض فاذا كان قوله كونه الرسم لازما آه معطوفا على استلزامه



في قوله لا استلزامه يكون داخلا تحت التعرض المشار اليه بقوله وذلك وان يكون  
اشارة الى قوله في اختياره دون السوق اشارة آه فعلى تقدير عطف قوله وكون  
الرسم لازما آه على استلزامه او على استلزامه يكون داخلا تحت الاشارة المشار اليه  
قوله وهو لازم آه اي القانون الذي يفيد عصمة الذهن عن الخطاء في الافكار الخيرية  
لازم محمول مساو للمنطق لانه رسم للمنطق ورسم الشئ ليس الا عبارة عن لازم  
محمول مساو له قوله ولذا قال وهو المنطق آه اي ولا اشارة الى المساواة بين  
اللازم المحمول هو الرسم وبين الملزوم الموضوع الذي هو المنطق قال وهو  
المنطق على طريق حصر كل واحد من المسند والمستند اليه في الآخر ووجه حصر كل منهما  
في الآخر معلوم على من له بضاعة في صناعته قوله وكونه مستلزما آياه لا يقتضي  
اكتسابه منه آه دفع ما يرد على ان بيان الحاجة يستلزم التصور برسمه من  
انه يستلزم اكتساب التصور من التصديق وهو خلاف الواقع وحاصل الدفع ان  
استلزام بيان الحاجة التصور برسمه لا يستلزم اكتسابه حتى يلزم اكتسابه منه  
قوله من الجهة آه الظاهر ان يقول من التصديق اذ لا جهة ههنا الا ان يقال ان بيان  
الحاجة انما يكون بالدليل اذ البيان ليس بديهيا قوله ومقصود الشارح بيان  
نكتة جميع بيان الحاجة والرسم في بحث واحد آه اي اراد بيان الحاجة والرسم  
في بحث واحد وبيان الموضوع في بحث آخر وهو جوابا لآخر لا يراد الا في محاصله  
ان الاحتمالات الممكنة بحسب الامور الثلاثة المذكورة في المقدمة اعني لها بيان  
الحاجة والرسم وبيان الموضوع خمسة وان كان بعضها ظاهرا بالنسبة الى بعض  
لانه اما ان يورد كل منها في بحث على حدة او الكل في بحث واحد او يورد بيان الحاجة  
والرسم في بحث وبيان الموضوع في بحث آخر او يورد بيان الحاجة والموضوع  
في بحث والرسم في بحث آخر او يورد الموضوع والرسم في بحث وبيان الحاجة  
في بحث آخر واذا لاحظت التقدم والتأخر بين هذه الاحتمالات الخمسة يرتقى  
عدد الاحتمالات الممكنة الى ثلثين لانه في كل من القسمين الاولين يحصل تسعة  
بغير الثلاثة في الثلاثة ويحصل في كل قسم من الاقسام الثلاثة بعد القسمين الاولين  
اربعة كما لا يخفى على من له ادنى تأمل واذا عرفت هذا فقول مقصود الشارح بيان  
نكتة جمع بيان الحاجة والرسم ونكتة تقديم بيان الحاجة على الرسم من بين هذه  
الاحتمالات قوله مع ان العنوان آه والمراد من العنوان قول المصنعا المقدمة

ففي ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه آه فونه ونكتة تقديم بيان الحاجة آه عطف على  
نكتة جمع قوله وخلاصتها ما ذكره آه قيل في بيان جمع بيان الحاجة والرسم وبيان  
وجه تقديم بيان الحاجة على الرسم ما حاصله انك قد عرفت ان من مقدمات الشروع  
على وجه البصيرة التصديق بنهاية المنطق والتصوير برسمه لكن تصور حقيقته بالمعنى  
المقابل للتصور الاسمي الذي هو عبارة عن بيان مفهوم اللفظ بحسب الاصطلاح  
مع قطع النظر عن وجود فرد في الخارج سواء كان له فرد موجود في الخارج او لا  
موقوف على تصديق ثبوته في نفسه لان هلية الشئ البسيطة متقدمة على ماهيته  
بحسب الحقيقة على ما بين في محله فيجب اولا بيان هلية المنطق البسيطة ليتمكن بيان  
حقيقته وبنوا هلية البسيطة بيان احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات  
وذلك لانه اذا ثبت احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات ولا شك ان  
الكمالات ثابتة والذي يتوقف عليه الشئ الثابت فهو ثابت فليزمن ان يكون  
المنطق ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلاثة اما على غاية المنطق  
فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لا يربب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته  
فلان البحث بالاخيرة يساق اليه ويستلزم وذلك لان التصديق بالاحتياج  
اليه في امر موجود وهو الكمالات الثابتة يثبت وجوده وتصور غايته فيحصل  
تصور ماهيته الموجودة باعتبار الغاية وهو المراد من تصوره بحسب الحقيقة  
سواء كان بالكنه او بالعرضيات لانك قد عرفت ان المراد بالحقيقة ما يقابل الاسم  
لا ما يقابل العرضي واما على الاحتياج فلان اثبات الاحتياج يستلزم التصديق  
بالاحتياج جمعها في بحث واحد ومن هذا علم وجه تقديم بيان الحاجة على الرسم  
وهو دفع التكرار في البيان لاشتماله آياه وتصور الحقيقة متوقف على التصديق بالوجود  
المستفاد من التصديق بالاحتياج على الوجه المذكور المستفاد من بيان الحاجة  
واما تقديم بيان الماهية على بيان الحاجة في العنوان فللثبني على اصالة بيان الماهية  
وكونه مقصودا اصليا لافادته تميزا تاما مع اشارته الى جهة الوحدة العرضية  
او الذاتية انتهى قوله دون العكس آه اي الرسم لا يتضمن ولا يستلزم بيان الحاجة  
ولعل استلزام البيان المستلزم له لا يستلزام آياه قوله وبما ذكرنا آه من قولنا  
في الناحية الانشائية الى ههنا قوله بيان الموضوع ايضا يتضمن الرسم آه وهذا الرسم  
قولنا المنطق علم يبحث فيه عن احوال المعلومات التصورية والتصديق من حيث الابصار



قوله فان ذلك آه ناظر الى قوله في التاج الانسياق آه لقوله ومقصود اشارة بيان آه  
يعني ان بيان الموضوع وان استلزم التصور بالرسم الا ان استلزامه ياه يحتاج الى  
التصرف باخذ لازم محمول منه يجعل تعريفا للعلم والظ من قوله ولما كان بيان الحاجة  
آه لزوم الرسم له من غير احتياج الى تصرف على ما عرفت قوله على ان النكته انما هي  
ناظر الى قوله ومقصود اشارة آه يعني ان النكته عبارة عن التعليل بعد وقوع  
الجمع وحاصله ان النكات لم يجب ان تكون على هيئة دليل منطقي حتى يتوقف على  
اكتناجه على الشوط المعبرة فيه مثل كية كبرى في الشكل الاول واجيب عما قيل في  
قوله اندفع ما قيل ايضا بان مقصود اشارة من قوله ولما كان بيان الحاجة آه بيان  
سبب عدم افراد رسم وبيان الحاجة يبحث كما هو الظ ومقتضى افراد بيان الموضوع  
يبحث لا بيان سبب عدم جمع بيان الماهية مع الموضوع وعدم جمع بيان الحاجة  
مع الموضوع : مع ان بيانها تصديق وسبب  
ذلك كمال اتصال بين الرسم وبيان الحاجة في اشتغال كل منهما على ما يتوقف عليه  
اصل الشروع اعني التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وبانه يمكن ان يراد ببيان  
بيان الحاجة لمعرفة العلم برسمه نه ينبعث عنه شوق يوجب تحصيل ماهية العلم  
برسمه تميز به كل مسألة منه عن مسألة ليست منه ليكون على بصيرة في تحصيله  
كما ينبعث عنه شوق الى تحصيله انتهى يعني لا يحصل الشوق من الرسم المستفاد من  
التصديق بالموضوعية الى تحصيل العلم المطلوب لان الشوق انما يحصل من التصديق  
بالفائدة المترتبة على العلم المطلوب فيحصل الشوق من الرسم المستفاد من الفائدة ايضا  
وبان انسياق البحث الاول الى بيان الماهية اولا ولا شبهة في ان ذكر مع اول الامر  
الذين يقضيان اليه النسب وبان الغرض من هذا الكلام بيان وجه عدم افراد كل  
من بيان الحاجة والماهية لا بيان سبب جمعها حتى يرد هذا السؤال على انه تعليل بعد  
الوقوع ولان بيان الحاجة حينئذ ان اخر عن بيانها يلزم التكرار كما عرفت وان قل  
يلزم من بيان الحاجة بيان الماهية فلا يحتاج الى بيانها مع بيان الموضوع انتهى  
وفيه نظر لان بيان وجه عدم افراد كل منهما بيان سبب جمعها قوله لانه يحصل منه  
اي من بيان الحاجة شروع لدفع ما اورد على انسياق بيان الحاجة الى معرفة العلم  
برسمه بان هذا الانسياق ممنوع لانه لا يفيد الا غرض العلم وغاية ما يستفاد منه يحصل  
للعلم بالقياس اليه خارج محمول ولا يكفي في رسم العلم اذ لا بدله من الخاصة البينة

ويعلم من بيان  
جمع بيان الحاجة  
والرسم وجه  
التصديق بين بيان  
الحاجة وبين  
تتفق في  
المعنى فثبت  
وجوابه من العلم  
سنة

شاملة لكل جزء جزء وفي كل من الاختصاص وكونه بينا والشمول فرع بين وبعبارة  
اخرى انه ان اراد قدس سره ان معرفة العلم بغايته تصوره برسمه فهو ممنوع كيف  
وتصور الشيء برسمه تصوره بالخاصة البينة الشاملة وهي لا تكون الامساوية  
للعلم وغاية الشيء يجوز ان تكون اعم منه لجواز كون الامر لو حد غاية لامور متعددة  
وان اراد ان معرفة بغايته المساوية له كذلك فسلم لكن منه يلزم مساواتها للعلم  
ولا يخفى ان لا يراد مشتمل على ثلاثة منوع و اشارة بقوله وهو لازم مساولة اي كون  
المنطق علما مفيد هذه الفائدة الى دفع المنع ولم يذكر دليل لدفع هذا المنع والدليل الذي  
اقم على دفعه ما ذكره الفاضل العصام وهو ان بيان الحاجة يفيد الغاية المختصة  
اذ لا يثبت الحاجة الى الشيء بالغاية المشتركة بينه وبين غيره بل الى عم منه و اشار الى  
دفع المنع الثاني بقوله شامل لجميع اجزائه واستدل على ثباته بقوله والاما كان آه  
على ما صرح الفاضل العصام حيث قال ولولا ان يكون لكل جزء من العلم مدخل في حصول  
تلك الغاية لحصل ببعض اجزائه فيكون غاية لبعض العلم لا للعلم ويمكن ان يقال  
ان كلمة الامتوجهة لكل واحد من قوله وهو لازم مساواة وقوله شامل لجميع آه  
فيكون قوله والاما كان آه استدلالا على كل واحد منهما حينئذ يكون ما قيل  
كلمة بل مشتركا في الاستدلال بين القولين وما بعد كلمة بل مخصوصا لاثبات  
القول الثاني و اشار الى دفع المنع الثالث بقوله وهو ظ بين الثبوت بعد فائدة الدليل  
آه واجيب بانه اراد الثاني ولزم المساواة من بيان الاحتياج الى العلم بقسميه  
في حصولها وبيان ذلك ان الامر الواحد لو كان غاية لامرين لم يكن شيء منها  
بخصوصه محتاجا اليه في حصولها وانما المحتاج اليه في حصولها احد الامرين  
واذا عرفت هذا عرفت من ثبوت الاحتياج الى العلم بقسميه في حصول تلك الغاية  
احتصاصها ومن ثبوت الاحتياج الى جميع اجزائه في حصولها شمولها ومن مجموع  
الامرين مساواتها ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بالجواب الثاني الذي ذكره  
وهو انه ينبعث عنه شوق يوجب تحصيل ماهية العلم آه قوله ولو اراد بالتصور  
المعنى الا عم آه اي ولو اراد بالتصور في قوله قدس سره وهي تصور برسمه المعنى الا عم من الرسم  
المتعارف وهذا منه اشارة الى ما جوزه عند قوله قدس سره وهذا الوجه بدلا  
من قوله فان اراد بتصور العلم برسمه التصور بوجه ما يفيد تميزه عما عداه سواء  
كان محمولا ولا بد من بيانها او كسبية آه قوله كان ادفع للشغب آه ولا يخفى وجه الادعية



ذلي هذه لاردة لندع لاختصاص ولا الشمول ولا البين حتى يتوجه على كل واحد منها منع والشغب فيفتح الشين وسكون الغين المعجمة او يفتحان بمعنى الشين والمراد به هنا السؤال المذكور الذي هو عبارة عن النوع الثلاثة قوله ولا يتوهم منه استلزام الرسم آه اي من قوله قدس سره لجواز ان يكون رسمه بشئ آخر آه استلزام الرسم آه اي ان الرسم بالغاية يستلزم لبيان الحاجة وان لم يكن الرسم بشئ آخر مستلزما له والمراد منه دفع لما اورد على قوله قدس سره لجواز ان يكون رسمه آه من انه يؤهم ان الرسم اذا كان بالغاية يستلزم بيان الحاجة اليه وهو فاسد ما اولا فلان تصور العلم برسمه متأخر عن التصديق بثبوت الغاية له المتأخر عن بيان الحاجة اليه اذا كان مستفاداً منه كما في هذا المقام والمتأخر عن الشئ لا يكون مقتضياً اليه اذ المقتضى الى الشئ يكون مقدماً عليه لا محالة واما ثانياً فلانه ان اراد ببيان الحاجة المقدمات التي مثبت الاحتياج وهو الظاهر المشهور فظاهر ان معرفته برسمه لا يستلزمها وان اريد به نتيجة تلك المقدمات وهي ان الناس يحتاجون الى المنطق للعصمة فلا يستلزمها ايضا فانه تصديق نظري لكونه مما ثبت بالمقدمات المذكورة والتصديق النظري لا يحصل من التصور وحاصل الدفع ان ما ذكره قدس سره انما يؤهم ذلك لو كان مقصوده ايراد صورة في الرسم لا يستلزم فيها الرسم بيان الحاجة كالرسم بالموضوع بان يكون قوله لجواز ان يكون آه تعليلاً لنفي الاستلزام مطلقاً بايراد صورة لا استلزام فيها وليس كذلك فان مقصوده ايراد صورة لاجتماع فيها بين الرسم وبيان الحاجة في الوجود بان يكون التعليل المذكور تعليلاً للاستلزام مطلقاً بايراد صورة لاجتماع بينهما في الوجود فضلاً عن الاستلزام فلا يؤهم الاجتماع بينهما في الوجود في صورة اخرى وهي الرسم بالغاية وهذا الاجتماع لا يدل على استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة واجيب عن هذا الايراد ايضا باختيار كل من الشقين اما على الاول فلانه قد علم من بيان ماهيته للمنطق بغاية ان النفس في ترتيب المقدمات لتحصيل المجهولات قد يقع لها غلط والمنطق عاصم لها عنه وذلك دليل الاحتياج واما على الثاني فلانه لم يرد بالاستلزام اياه انه مكتسب منه بل المراد انه اذا لوحظ بيان الماهية بغاية اخذ منه دليل الاحتياج كما ذكرنا ويحصل منه العلم بكونه محتاجاً اليه واجيب ايضا بان هذا الابهام لا يقدح في مقصوده الذي هو تقدم النوع الاول

نوعان من العلم  
نوع اول من العلم  
نوع ثان من العلم  
نوع ثالث من العلم  
نوع رابع من العلم  
نوع خامس من العلم  
نوع سابع من العلم  
نوع ثامن من العلم  
نوع تاسع من العلم  
نوع عاشر من العلم

الذي هو بيان الحاجة على النوع الثاني فهو بيان العلم برسمه لان استلزام فرد من افراد النوع الاول ينافي كون النوع الاول اصلاً له وهو ظاير وايضا ما ذكرنا في بيان انتفاء الامر الثاني لا ينافي استلزامه للاول بل ينافي افضائه اليه ويجوز ان لا يكون الشئ مقتضياً الى شئ ويكون مستلزماً له كاستلزام المعلول للعلل النام واستلزام بعض الاخص للاعم انتهى ولا يخفى عليك ان في قوله ولا يتوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة آه على هذا الجواب اذ هو مبني على استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة وهو ظاير قوله اي لصيرورة بيان الحاجة اصلاً متضمناً لبيان الماهية بالرسم آه توضيح المقام يقتضي بسط من الكلام والفظ من كلام الشارح كما اشار اليه المحقق قدس سره بقوله واما بيان ماهية العلم برسمه آه انه جعل كون بيان الحاجة اليه اصلاً متضمناً لبيان الماهية سبباً للتقديم ولذا قال قدس سره فصار بيان الحاجة اصلاً متضمناً لبيان الماهية برسمه تفريقاً على ما ذكره ولا يخفى ان ما ذكره الشرح في بيان الاصل من كون بيان الحاجة مقتضياً لبيان الماهية لا يكفي في بيان ذلك الاصل واما ما اشار قدس سره اليه بقوله واما بيان ماهيته آه ايضا لجواز كون العلم برسمه ايضا مقتضياً لبيان الحاجة فيلزم ان يكون متلازمين فلا يكون احدهما اصلاً للآخر مقدماً عليه بل لابد مع ذلك من ابطال هذا الجواز ولا يخفى ان كون بيان العلم برسمه مقتضياً الى بيان الحاجة موقوف على ان كل رسم فهو رسم بالغاية وعلى ان كل رسم بالغاية فهو مفضل الى بيان الحاجة وهما باطلان اما الاول فلان ذكره المحقق قدس سره بقوله واما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم آه ولم يتعرض لابطال الثاني فورد عليه انه يجب عليه ان يتعرض لابطال الثاني ايضا بان يقول واما الثاني فلان تصور العلم برسمه بالغاية متأخر عن التصديق بثبوتها له المتأخر عن بيان الحاجة اليه اذا كان مستفاداً منه كما في هذا المقام والمتأخر عن الشئ لا يكون مقتضياً اليه اذ المقتضى الى الشئ يكون مقدماً عليه لا محالة واجيب بان نفي احد الامرين وابطال الثاني في خصوص المقصود وهو ابطال جواز كون بيان العلم برسمه مقتضياً الى بيان الحاجة المنافي لاصالته لبيان العلم برسمه فلا حاجة الى ابطالهما وعبر عن بان نفي الامر الثاني مع ملاحظة كون بيان الحاجة منساقاً الى معرفته برسمه يفيد كون بيان الحاجة اصلاً لهذا الرسم المخصوص المذكور في المقدمة وهو الرسم بالغاية ولهذا النوع الذي هو الرسم مطلقاً ايضا ونفي الامر الاول مع تلك الملاحظة

نوعان من العلم  
نوع اول من العلم  
نوع ثان من العلم  
نوع ثالث من العلم  
نوع رابع من العلم  
نوع خامس من العلم  
نوع سابع من العلم  
نوع ثامن من العلم  
نوع تاسع من العلم  
نوع عاشر من العلم



لا يغير في كون بيان الحاجة أصلا متضمنا لذات النوع ولا يفيد كونه أصلا  
الرسم المخصوص الذي هو الرسم بالغاية وهو شرط فلم اختيار قدس سره نفى الأمر الأول على نفى الأمر  
الثاني مع رجحانه على نفى الأمر الأول اجيب بان فيه تنبيه على ان الرسم المخصوص المذكور  
في المقدمة ليس مقصودا لخصوصه بل لانه يؤدي الى النوع الذي هو المقصود بالاصالة  
وقد عرفت ما يتعلق عليه من التفصيل هذا قوله تفسير لقوله وابتداء بيان الحاجة  
اي ابتداء بان شرع آه فشرع عطف تفسير لقوله وابتداء ففيه رد على من جعل الفاء  
تعقيبية كما جعل داود وعلى من جعلها عاطفة للتفصيل على الاجمال الذي هو قوله  
قدس سره او ردها آه بعد تقدير كلمة اراد اي اراد ايرادها لان الشروع بعد الارادة  
لا بعد الايراد بل هو مع الايراد واعتراض بان المفسر يلزم ان يكون عين المفسر فكيف  
يجعل الفاء على التفسير انتهى ولا يخفى ان الشروع في التقسيم الذي هو مقدمة بيان الحاجة  
شروع في بيان الحاجة قوله وفيه اشارة آه الظان الضمير المحرور راجع الى قوله  
وابتداء آه وجه الاشارة انه قدس سره جعل قوله وابتداء عطف تفسير لقول الشارح  
وصدر وعطفه على قوله قدس سره او ردها فيجب ان يكون المفسر الذي صدر عطفه  
عليه قوله وترتيبه على الشرط آه عطف على قوله قول الشارح وصدر البحث آه اي  
وفي قوله قدس سره وابتداء اذا فسر بان شرع كما فسرناه اشارة الى ان ترتيب قول الشارح  
وصدر البحث على الشرط اعني قول الشارح ولما كان بيان الحاجة آه بواسطة العطف  
على قول الشارح او ردها باعتبار ان التصدير بالتقسيم يستلزم التصدير ببيان الحاجة  
لان التقسيم من مقدمات بيان الحاجة فالشروع في التقسيم شروع في بيان الحاجة  
كما فسرنا ابتداء ببيان الحاجة بالشروع في التقسيم ولا شك ان بيان الحاجة مترتب  
على الشرط المذكور فالشروع في التقسيم مترتب على الشرط المذكور ويجوز ان يكون  
قوله وترتيبه جوابا عن سؤال مقدر يرد على جعل قول الشارح وصدر البحث معطوفا  
على الجزاء وهو انه لا يصح لان الشرط المذكور لا يستلزمه وتقرير الجواب مما  
ذكرنا سابقا قوله اي جعله في قوله آه فيه رد على مولينا داود حيث جعل الباقي  
قول الشارح بالتقسيم للادبسة وجعل التقسيم حالا وجعل اول البحث بيان  
الحاجة كما سيحكي تفصيله والمحشى جعل الباء صلة للتصدير والتقسيم لا في اول البحث  
قوله تصدير البحث آه اما بدل من الحكمين او خير مبتداء محذوف اي احدهما تصدير  
البحث وكذا قوله والشروع في التقسيم آه قوله وكل واحد منهما معلل بعبارة آه

لحكم الامر معلل بالتسليم واثباتي معلل بقوله لتوقف بينا الحاجة على فلا يلزم توردهما  
المستقلين على معلول واحد شخصي كما قيل واعتراض بان كون الحكم الاول معللا بشرط  
مبنى على بيان وجه ابتداء بيان الحاجة وسكت الشارح عنه انتهى وفيه ان المحشى صرح  
فيما سبق بان مقصود الشارح من قوله ولما كان بيان الحاجة آه بيان نكتة جمع بيان  
الحاجة والرسم في بحث واحد وبيان نكتة تقديم بيان الحاجة عليه وصرح بان  
خلاصتهما ما ذكره قدس سره من ان بيان الحاجة يتضمن الرسم فلذا جمعهما دون  
العكس فلذا قدم الباء قوله وقع اي وقع في دفعه اورد على الشارح من الاعتراضات قوله  
في تكلفات باردة آه توضيح المقام يقتضي بطلا من الكلام فنقول اعتراض على قول  
الشارح وصدر البحث آه بوجه ثلاثة الاول ان الظان انه معطوف على قوله اورد  
وهو لا يصح لان انسياق بيان الحاجة الى معرفة العلم برسمه ليس سببا لتصدير البحث  
والثاني انه لو سلمنا ذلك لزم توارد العلتين المستقلين على معلول واحد شخصي  
هو التصدير بالتقسيم احدهما الشرط والثانية قوله لتوقف بيان الحاجة على الشرط  
ان توقف بيان الحاجة على التقسيم لا يقتضي تصديره به كيف وهو يتوقف على باقي  
مقدمة ايضا واجيب عن الاول والثاني بان الناظرين اتفقوا على ان قول الشارح  
وصدر البحث معطوف على الشرط والجزاء اي لما كان بيان الحاجة ينساق الى معرفة  
برسمه او ردها آه ولما توقف بيان الحاجة على التقسيم صدر البحث بتقسيم العلم  
اي ابتداء ببيان الحاجة في المقصود من البحث فلا ينافي في الابتداء بالشروع في التقسيم  
والفاء في قوله فشرع تفريعية على الابتداء ببيان الحاجة فثبت فقره بقوله  
لتوقفه عليه ولما سكت الشارح عن بيان وجه ابتداء بيان الحاجة بل ضمنه  
قدس سره بقوله واما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لزمان  
يكون قول الشارح وصدر البحث معطوفا على الشرط والجزاء انتهى وفيه نظر  
لما عرفت من ان مقصود الشارح من قوله ولما كان بيان الحاجة آه بيان نكتة  
الجمع والتقديم فترك نكتة التقديم لظهورها مع انه يمكن ان يجاب عن الثاني  
ايضا بانه لو عطف على الجزاء فقط لم يلزم توارد العلتين المستقلين على معلول  
واحد شخصي لانه يجوز ان يعود الضمير الى التقسيم ومعنى التصدير بالتقسيم  
ذكره مقدما والعللة المذكورة اعني قوله لتوقف بيان الحاجة عليه علة  
لذكره لا للتقديم وعن الثالث بان الضمير راجع الى التصدير لا الى التقسيم



وقال مولينا داود ما حاصله ان هذه الاجوبة خلافا لفظ والظ في الجواب ان البحث  
في قول الشارح و صدر البحث بمعنى الاصطلاح وهو حمل الشيء على الشيء والمراد  
بيان الحاجة اذ فيه حمل دون بيان الماهية اذ ليس فيه حمل والباء في قوله بالتقسيم  
للدلالة والظرف المستقر حال من البحث اي صدر البحث حال كونه ملتصقا بالتقسيم  
وقوله لتوقف بيان الحاجة عليه علة للدلالة لا للتعبير بل للتصديق داخل  
في جواب لما ومعلل بالانسياق المذكور وايدى الكل بقوله قدس سره فلذلك اوردنا  
المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى القسمين اعني التصور  
والتصديق لتوقفه عليه انتهى حيث اشار المحقق قدس سره الى دخول التصديق في جواب  
لما بقوله وابتداء حيث عطفه على جواب لما اي قدم بيان الحاجة آه و اشار ببيان  
الحاجة الى ان المراد من البحث بيان الحاجة حيث وضع بيان الحاجة موضع البحث  
وفي قوله قدس سره فشرع في تقسيم العلم آه اشار الى ان الباء للدلالة حيث وضع  
موضع الباء كلمة في الدلالة على الظرفية والحال في المعنى ظرف ولما ذكر بعد قوله  
وابتداء بيان الحاجة آه قوله فشرع اشار الى انه جعل قول الشارح لتوقف بيان  
الحاجة عليه علة للشروع لا للتصديق واتم مولينا داود كلامه بقوله واما  
جهة تقديم التفسير على باقي مقدمات بيان الحاجة فامر آخر هو توقف باقي  
المقدمات عليه وبينه بما حاصله ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق من قبيل تقسيم الجنس  
الى الانواع التي يكون الامتياز الحاصل منه امتياز ذاتيا بخلاف التقسيم الى الضروري  
والنظري فان التميز الحاصل منه عرضي وتقسيم الشيء بحسب الذات مقدم على  
التقسيم بحسب الوصف والذي يدل على ان التقسيم الاول تقسيم بحسب الذات  
والثاني بحسب الوصف عدم انقلاب التصور تصديقا وبالعكس وانقلاب الضرورة  
نظريا وبالعكس واجاب الفاضل العصام عن الاعتراض الاول بقوله والحق اعظم  
على جواب لما والانسحاق المذكور سبب لجعل تقسيم العلم صدر البحث بيان الحاجة  
وبيان الماهية وقوله لتوقف بيان عليه ايمان للعلية لان توقف بيان الحاجة  
عليه سبب لجعله صدر البيان الحاجة و انسحاق بيان الحاجة سبب لتقديم  
بيان الحاجة على الرسم فان الانسحاق سبب لجعله صدر البحث انتهى وحاصله  
ان الانسحاق سبب لتقديم بيان الحاجة وتقديم بيان الحاجة سبب لتصديق التقسيم  
فالانسحاق سبب لتصديق التقسيم وكل واحد من هذه الاجوبة المذكورة لا ينافي الثلاثة المذكورة خلافا

الظ كما لا يخفى ولذا قال المحشي ومن لم يفهم المقصود وقع في تكلفات بازرده واما  
الاجوبة التي ذكر الاول منها بقوله وفيه اشارة الى ان قول الشارح و صدر البحث  
معطوف على قوله اوردنا والثاني منها بقوله وترتبه على الشرط باعتبار آه  
والثالث منها بقوله فكانه في الحقيقة حكمان آه فبنية على الظ فلا تكلف فيها  
فأما مل فان قيل اننا لا نسلم توقف بيان الحاجة على تقسيم العلم لا مكان بيان الحاجة  
بمجرد تعريف التصور والتصديق من غير تقسيم العلم لهما اذ ليس توقف بيان الحاجة  
عليه الا لتوقفه على معرفة التصور والتصديق قلنا جعل تقسيم العلم صدره لتوقف  
بيان الحاجة على التقسيم لا بخصوصه بل باعتبار تضمنه معرفة التصور والتصديق  
وفيه نظر لانه اذا كان توقفه عليه بهذا الاعتبار فلاولى ان يذكر تعريفها  
في المقدمة قوله وانحرما يتحمل اليه آه اي والمقدمة التي هي آخر المقدمات التي ترجع  
الى تلك المقدمة الاخير قوله يتوقف عليه آه فاعله قوله وليس لكل آه وجه التوقف  
ان تحصيل الانواع مقدم على تحصيل الاصناف كما اشارنا اليه من ان التصور والتصديق  
نوعان للعلم والضرورة والنظرية صنفان للعلم ولكل منهما قوله المتوقف عليه آه  
فاعله قوله بل البعض وهذا التوقف قوله المتوقف عليه آه فاعله قوله وذلك  
الترتيب لانه لو لم يكن البعض الآخر منهما نظريا لكان ضروريا فيكون الترتيب  
صوابا دائما لكنه ليس بصواب دائما كما سيبين قوله المتوقف عليه آه فاعله قوله  
فست الحاجة آه لانه اذا لم يكن الترتيب صوابا دائما فلا بد من قانون حافظ عن  
الخطأ كما سيأتي قوله راجع الى التصدير آه هذا جوابا للمعترض كما فصلناه وفيه  
تعريض على الفاضل العصام حيث نسيه الى التكلف قوله ولذا ان ترجع الضمير الى  
التقسيم آه كذا ذكره الفاضل العصام وقد عرفت تفصيله قوله وعلى... التقديرين  
ان دفع آه اما على تقدير رجوع الضمير الى التصدير فلان بيان الحاجة وان كان متوقفا  
على كل واحدة من مقدماته الا انه غير متوقف على تصدير شيء منها سوى التقسيم  
واما على تقدير رجوعه الى التقسيم مع كون المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع مقدماته  
آه فلان بيان الحاجة بجميع مقدماته انما يتوقف على المقدمة الاخيرة من مقدماته  
وهي التقسيم كما لا يخفى قوله منه لتوقف آه هذا المنع اورد الشارح في شرح المطلب  
على التوقف وقد سلم التوقف في هذا الشرح مع تأخره عن شرح المطالع احيانا  
الشارح في هذا الشرح يصدد نقل كلام القوم لا تحقيقه الا احيانا اما في الشرح



انهم لم يفتي بحقيقته وبت الاستدراك مدفوع بان ثبات الحاجة في قسمي  
الفكر الى المنطق ليكون غاية اشرف وتخصيله على السعي اكثر وعليك بالفرق بينه  
وبين ما ذكره السيد السدكنا فالفاضل اعصام قوله والجواب باثبات المقدمة المنع  
هذا الجواب الذي ذكره قدس سره في خاشية شرح المطالع وتقرير الدليل على ما استفاد  
من كلامه قدس سره انه لو لم يقسم العلم اولا الى التصور والتصديق ولم يبين ان  
في كل واحد منهما ضروريا ونظريا يمكن اكتسابه من الضروري لجاز ان يكون اما  
التصورات باسرها ضرورية او التصديقات باسرها ضرورية وكلما جاز ذلك  
فلا يحتاج الى الموصل الى التصور او الى الموصل الى التصديق وكلما لم يحتاج الى احدهما  
فلا يثبت الاحتياج الى قسمي المنطق معا ينتج انه لو لم يقسم العلم اولا الى التصور  
والتصديق ولم يبين ان في كل واحد منهما ضروريا ونظريا يمكن اكتسابه من الضروري  
لم يثبت الاحتياج الى قسمي المنطق معا لكن التالي بطل وكذا المقدم فثبت نقيضه وهو  
المطل الذي هو توقف بيان الحاجة الى تقسيم العلم الى التصور والتصديق واورد  
على جوابه قدس سره من وجوه ثلاثة الاولى ان المقصود ان كان اثبات الحاجة الى المنطق  
في الجملة فهو مستدرك وان كان اثبات الحاجة الى كل جزء من المنطق فالبيا لا يفي به  
والثاني انه لا يفي بيان الحاجة باثبات الحاجة الى القسمين وانما يثبت الحاجة الى  
قسم التصورات لو بين فيه وقوع الخطاء في الفكر الواقع في التصورات والثالث  
ان بيان الحاجة لا يفي باثبات الحاجة الى قسمي المنطق لان القسمة الى التصور والتصديق  
على مذهب الامام والتصديق نظري عنده ما يكون احدا جزائه نظريا حتى جاز  
اكتسابه نظرية المحكوم عليه اوبه من القول للشارح لجاز ان يكون نظريات التصديق  
مكتسبة من الاقوال الشارحة فلا يحتاج الى قسمي التصديقات واجيب عن الاول  
باعتبار الشق الثاني بان كتب منطق كلها مرتبة على الطرفين مباحث التصورات  
ومباحث التصديقات والطرفان مشتركان في الغاية فيلزم ان يكون المقصود  
اثبات الحاجة في كل جزء من المنطق لدخل كل واحد من اجزائه في الايضال كما يشير  
اليه المحشى بقوله فلا يخرج مسألة من مسائله آه وباختيار شق آخر وهو ان المقصود  
اثبات الحاجة الى القسم المتعلق بالتصور في الجملة والى القسم المتعلق بالتصديق  
في الجملة وذلك وان كان دون اثبات الحاجة الى كل جزء منه لكنه فوقها يثبت  
الحاجة الى المنطق في الجملة اذا القسم الذي يتعلق بكسب التصورات انكر الامام الحاجة اليه

لانكار جريان الكسب في التصور فكان حقيقا بان يصرح باثبات الحاجة اليه ومن  
الثاني بان وقوع الخطا في الفكر الواقع في كسب التصورات مبين في كتب تقوم  
لمبين الشارح وقوعه في هذا الكتاب بناء على ان كتابه هذا مختصر موفى للبد  
وعن ذلك ان تقسيم نصل العلم الى التصور والتصديق مبني على مذهب جمهور  
وهو ان ليس كل واحد من التصور والتصديق بديهي او لا يستغنى عن تعلمه ولا  
نظريا ولا لادرا وتسلل بل بعض كل منهما بديهي والبعض الاخر نظري يكتب  
منه على ان انصر لو اختر مذهب الامام في تركب لتصديق من الامور الاربعة  
المذكورة لم يلزم عليه اختيار جميع ما قاله في التصديق حتى يلزم عليه ان التصديق  
البديهي ما يكون مجموع اجزائه ضروريا والتصديق النظري ما يكون جزءا من مجموع  
اجزائه نظريا واجاب عنه بعض الفضلاء بانه لا ضرر في عدم وفاء بيان الحاجة  
باثبات الحاجة الى قسم التصديقات فان الاحتياج اليه لظهور جريان الكسب  
في التصديقات بين انما البيان في اثبات الحاجة الى قسم التصورات لحفاء جريان  
الكسب في التصورات حتى انكره الامام قوله اي مباحث الموصلين فلا يخرج  
مسئلة آه هذا جواب عما اورده الفاضل اعصام على قوله قدس سره في تفسير  
قسمي المنطق اعني الموصل الى التصور والموصل الى التصديق كما قدمناه من ان  
المقصود ان كان اثبات الحاجة الى المنطق في الجملة فهو مستدرك وان كان  
اثبات الحاجة الى كل جزء من المنطق فالبيان لما يقى به انتهى وتفصيل جوابه ما  
قدمناه ايضا فلا يفيد واعلم ان المراد بالموصلين القول للشارح الموصل الى التصور  
والحجة الموصلة الى التصديق وبالمباحث المسائل المتعلقة بهما سواء كانت  
متعلقة لهما بالذات او بواسطة تعلقها باجزائهما التي هي الكليات الخمس والقضايا  
ويمكن تعميم الموصل الى التصور من القريب والبعيد وكذا تعميم الموصل الى التصديق  
من القريب والبعيد وعلى كل تقدير لا يخرج مسألة من مسائل المنطق من بيان  
الحاجة كما لا يخفى وقبل علم ان المنطق علم باحث عن احوال الموصل الى التصور  
والموصل الى التصديق فمجموع مباحثه قسمان قسم يتعلق بالموصل الى التصور وهو  
طائفة من مسائله تكون باحثة عن احوال الموصل الى التصور اعني المعرفة ما  
نفسه او جزؤه وقسم يتعلق بالموصل الى التصديق وهو طائفة اخرى من مسائله  
تكون باحثة عن احوال الموصل الى التصديق اعني الحجة اما نفسها او جزؤها قسمان هما



لما تقدمت المذكورة من المسائل لا موهلات واما موهلات فتنقسم المنطق  
لا نفس تقسيمين ففي قوله قدس سره عني موصل في تصور والموصل الى التصديق تفسير  
نفس المنطق مسامحة كانه مبني على حذف المضاف اي احوالها او على التجوز تعبيرا  
عن المسائل باسم اشرف اجزائها اعني الموضوع ويجوز ان يكون المراد من التقسيم  
الموصل من حيث انه موصل اعني نسبة الايصال الى ذات الموصل وحينئذ يكون  
محل مضمون مسأله لان محمولات مسأله اما راجعة الى الايصال القريب او  
البعيد والابعد ويحتمل تحقيقه فيكون مضمون مسأله بالحقيقة وعلى سبيل الاجمال  
نسبة الايصال الى ذات الموصل فيصح تفسير القسمين بالموصل الى التصور والموصل  
الى التصديق بلا تجوز ولا حذف مضاف انتهى ولا يخفى ما في قوله او على التجوز تعبيرا  
عن المسائل باسم اشرف اجزائها اعني الموضوع آه لانه يدل على ان موضوع المسئلة  
يجب ان يكون موضوع العلم وليس كذلك على ما تقرر في محله من انه يجوز ان يكون  
عنه او نوع او عرضة الذاتي او نوع قوله اي قبل سائر المقدمات آه اي بقرينة  
كون السؤال باستدراك تصدير تقسيم العلم الى التصور والتصديق قوله لما عرفت  
من ترتيب مقدمات بيان الحاجة آه بيان لصحة التفسير ولا يخفى انه ليس بمثبت لصحة  
التفسير لان ما قدم من ترتيب المقدمات عبارة عن نقل الثبوتات بين المقدمات ولم  
يقم ادلة على الثبوتات بينها وقد اشرنا الى الادلة فذكر قوله واما تقسيم العلم آه هذا  
جواب عما يرد عليه قدس سره من ان ذلك المقصود يحصل باحدى هاتين الصورتين  
كما يحصل بالصورة الاولى وهي تصدير قسمة العلم الى التصور والتصديق على سائر  
مقدمات بيان الحاجة ولا يتوقف حصوله على الصورة الاولى وعلى قسمة كل واحد  
منهما الى الضروري والنظري وحاصل الجواب ان المقصود وان كان حاصلها بهاتين  
الصورتين كما حصل بالصورة الاولى لان كل واحدة منهما مستلزمة لامرين  
احدهما اخلال نظم المقدمات وثانيهما قلب المعقول ويرد عليه انها صورة  
ثالثة وهي عدم تقسيم العلم بمعنى السلب الكلي بناء على جواز توجه النفي في  
قوله قدس سره فلو لم يقسم العلم اولا آه الى القيد اعني به اولا والمقيد اعني  
القسمة فالواجب عليه ان يتعرض لها الا ان يقال انه لا يحصل المقصود بهذه الصورة  
الثالثة واعتراض على الملازمة في قوله قدس سره فلو لم يقسم العلم آه لجازات  
تكون الصورات آه بان في المقدم احتمالات كثيرة منها عدم انقسام العلم على سبيل

لسلب الكل ومنها انقسام الى التصور والتصديق ثانيا بعد بيان الحاجة ومنها ان  
قوله قدس سره فلو لم يبين يجوز ان يكون بمعنى السلب الكلي او على رفع الایجاب الكلي  
ومنها انه يجوز ان يكون بيان بعض منهما ضروريا ونظريا بعد بيان الحاجة  
ومنها انه يجوز ان ينقسم الضروري والنظري الى التصور والتصديق ثانيا وغير  
ذلك ولا يتم تلك الملازمة الا على تقدير ان ينقسم العلم الى التصور والتصديق على سبيل  
السلب الكلي وعلى تقدير انقسام العلم الى الضروري والنظري واجيب ان المراد دفع ما ذهب اليه  
المسائل من عدم الاحتياج الى تقدير تقسيم العلم الى التصور والتصديق وكفاية تقسيم  
الى الضروري والنظري كانه قيل لو كان كما زعمت لزم هذا المحذور انتهى ولا يخفى  
ان ما ذكره من الاحتمالات بعضها مبني على لا تقسام بعد بيان الحاجة وهو خلاف  
الظاهر لان الكلام في بيان مقدمات بيان الحاجة على ان رفع الایجاب الكلي مشترك  
بين السلب الكلي والایجاب عن البعض والسلب عن البعض الآخر كما بين في محله فلا يصح  
جعلهما مقابلتهما والتحقيق ان قوله قدس سره فلو لم يقسم العلم آه فرض نفى التقسيم  
ليس بقضية ففيه ليس بقضية ايضا فلا يتصور السلب الكلي بمعنى السالبة الكلية  
كما هو المتبادر ولو سلمنا انه قضية فهو قضية طبيعية بناء على ان التقسيم للماهية او  
قضية شخصية بمعنى مجموع الافراد بناء على ان التقسيم للافراد وعلى كلا التقديرين  
السلب الكلي بمعنى السالبة الكلية تدبر واعلم ان الظن من قوله قدس سره هذا ان المقدم  
مجموع قوله فلو لم يقسم العلم مع قوله ولم يبين ان في كل واحد آه ويحتمل ان يكون الواو  
العاطفة بمعنى وفكيون كل منهما مقدا برأسه كما لا يخفى قوله مع كونه موجبا آه و  
الصواب ايدخال الفاء في كلمة مع لانها حال قدم على خبر المستأ المصدر بكلمة اما اي  
قلب المعقول حال كونه مقارنا لقطع نظم مقدمات بيان الحاجة وترتيبها بتقديم  
المتوقف منها على النوقوف عليه وتاويل المشهور تقدير القول اي فيقال مع كونه  
موجبا آه كما بين في محله فيجوز ان يكون قوله مع كونه موجبا آه مبنيا على ما هو المشهور  
قوله لترتظم المقدمات آه لترتفع وسكون التاء بمعنى لقطع وبالفتحين قطع  
ذنب الحيوان فان حمل على المعنى الثاني تكون مقدمات بيان الحاجة في الصورتين  
بمثلة حيوان ذنبه في وسطه وهو في ذنبه وفي الصورة الثالثة التي اشرنا اليها  
وهي عدم انقسام العلم على سبيل السلب الكلي فمقدمات بيان الحاجة بمثلة حيوان  
مقطوع الذنب وعلى كل تقدير من المعنيين للترتين فالمراد اختلافا



نظم مقدمات وبطلانه قوله الى عادة ان تنظر من كل منهما يحصل من الضروري آه  
نقط الاعادة مضاف الى الجملة الاسمية اي نحوجا الى اعادة قولنا النظر من كل  
منهما يحصل من الضروري في الصورة الاولى بعد تقسيم العلم الى التصور والتفكير  
وفي الصورة الثانية بعد تقسيمها الى التصور والتفكير ليرتب على هذه المقدمة قوله  
وذلك الترتيب ليس بصوابه واما على الصورة المذكورة في المتن فلا حاجة الى هذه  
مقدمة كما لا يخفى قوله قبل المعقول آه اي تحويل للمعقول في خلاف المعقول والظن  
ان المراد من المعقول هو النظم الطبيعي الذي هو الترتيب والتوقف بين المقدمات  
ومن خلاف المعقول اختلال النظم الطبيعي وبطلانه ومعنى قوله لان التقسيم اعتبار  
آه ان المعقول والنظم الطبيعي كون التقسيم باعتبار العرضية التي هي كيفية الحصول  
وهي النظرية والضرورية متأخرا عن التقسيم باعتبار الحصول في نفسه اي عن  
التقسيم باعتبار الانواع فقد ظهر مما ذكرنا ان قوله قبل للمعقول ليس فسادا آخر  
بتر النظم واختلاله وان قوله لان التقسيم باعتبار كيفية الحصول آه دليل التوقف  
فيما سبق من قوله فان التقسيم يتوقف عليه قوله وليس لكل من كل منهما ضرورة  
ولا نظرا آه كما قرناه فيما سبق عليه فلا يدل على فساد آخر غير بتر النظم وفساد  
فلا وجه لجملة فساد آخر غير بتر النظم نعم هذا يدل بحسب الظن على فساد آخر غير  
النظم قوله ليس المراد الجواز العقلي آه وهو المراد بالامكان العقلي المعبر عنه سند  
المنع قوله عدم الحكم بشئ من الطرفين آه احدهما وقوع الممكن والاخر لا وقوعه  
وعدم الحكم بشئ من الطرفين بنا في الاستدلال فخل الجواز على الجواز العقلي الدال  
عليه بنا فيه فيظهر بطلان ما قيل فهل يقتضي السند الحكم باحد الطرفين ام لا انتهى  
والمراد دفع سؤال يرد على قوله قدس سره فلا حاجة اذن آه وهو انه لا يترتب على  
هذا الجواز العقلي ان لا يلزم من محج الجواز العقلي لكون التصورات ضرورية في الواقع  
كونها ضرورية في الواقع حتى يلزم عدم الاحتياج الى الموصل الى التصور وتقرير الجواز  
ظ قوله والمراد الجواز آه دفع لما يرد على كون المراد بالجواز الوقوعي من ان اللازم  
من عدم تقسيم العلم والا الى التصور والتفكير اما ان يجوز كون التصورات  
باسرها مثلا ضرورية في الواقع لا جواز كونها باسرها ضرورية في الواقع اذ يجمل  
ان لا يقسم العلم الا آه ولا يجوز كونها ضرورية في الواقع وحاصل الدفع ان  
المراد انه يجوز بالنظر الى الشرط المذكور وقوع كونها باسرها ضرورية لانه

يجوز في نفس الامر وقوع كونها ضرورية قوله وان قوله ويقال لجمهور آه اي وهذا  
بناء على ان قوله ويقال لجمهور تصديق بيان لمذهب الامام لا بيان للقسم الثاني  
من التقسيم المبني على مذهب آخر ولذا قال لجمهور لان الظن من تقسيم المصنوع  
التصديق عبارة عن التصور المقيد بالحكم لا عن مجموع التصورات الثلاثة  
لحكم لان ذكر المجموع لا يلازم ما يدل عليه ظاهر قوله واما التصور معه حكم  
قوله فلا يرد انه قسم العلم لان تقسيم العلم الى هذين القسمين لا التصور والتفكير عندنا  
هذا التقسيم قوله لما كان قيد فقط مقابلا آه اي لما كان قيد فقط مقابلا لقوله  
معه حكم وكان التقسيم تقسيما حقيقيا كان معناه فأنه آه وكلمة قط بفتح الفاء  
وضم الطاء المشددة ويجوز ضم القاف وقد جاء بالتحقيق اسم فعل اما بمعنى الامر  
كما ذكره واما بمعنى المستقبل اي بمعنى يكفى كما في القاموس قوله وصدة على الحكم آه  
دفع لما اورد عبد الرحيم في حاشيته على مؤيد داود من ان الحكم لا يصدق مع حكم  
لانه لو صدق يلزم مقارنة الشئ لنفسه وهو بطلان واذ لم يصدق هذا يصدق  
لاحكم معه لانه لو لم يصدق هذا يلزم ارتفاع النقيضين وحاصله انه اذ لم يصدق  
القسم الثاني على الحكم فاما ان يصدق القسم الاول عليه او لا يصدق عليه فان صدق عليه  
كان الحكم تصورا وهو بطلان وان لم يصدق عليه لزم ارتفاع النقيضين عن الحكم  
فيلزم الواسطة بينهما فالحكم واسطة بين القسمين اذ هما النقيضان فيلزم بطلان  
تقسيم العلم اليهما لان الحكم ادراك فهو داخل في المقسم وخارج عن القسمين لانه لو كان  
الحكم فعلا فهو خارج من المقسم فلا ورود للسؤال به اصلا واجاب عنه المحقق  
عنه بقوله هذا وتقريره ان الايجاب انما يتصور بين المتغايرين مفهومهما والسلب  
انما يتصور فيما يتصور فيه الايجاب فالسلب انما يتصور بين الشئيين المتغايرين  
مفهومهما ولا امكان للايجاب في الحكم لانه واحد فلا امكان للسلب فيه لانه  
يقتضي الاثنية كالاجاب فالسالب صادقة بالنسبة الى التصور كالاجاب لان  
الاثنية موجودة بالنسبة الى التصور فقوله لان قوله حكم معه قضية سائلة  
آه اشارة الى سند منع الملازمة اعني بها قول المتوهم واذ لم يصدق هذا يصدق  
لاحكم معه آه وقوله وانتفاء الواسطة بين النقيضين آه اشارة الى سند منع بطلان  
الناس في قول المتوهم لانه لو لم يصدق هذا يلزم ارتفاع النقيضين آه وحاصله  
ان بطلان ارتفاع النقيضين انما يكون مسلما اذا كان ارتفاعهما عن عامة واسطة



مغايرة للتقيضين اذا المراد بانتفاء الواسطة بين التقيضين انتفاء الواسطة التي  
تغايرها واما الواسطة التي لا تغايرها فيجب ان تكون جزؤها والا فاما ان تكون  
عينها او عين احدها وجزؤها الاخر وكلاهما باطلان اما بطلان الاول فلانه  
يستلزم كون الشيء الواحد عين التقيضين واما بطلان الثاني فلانه يستلزم كون احد  
التقيضين جزءا للآخر واما اذا كان ارتفاع التقيضين عن هذه الواسطة التي لا  
تغايرها بل يجبان تكون جزءا فبطلانه غير مسلم وبالحكمة ان المحشى اختار  
الشق الثاني على ما حررناه ومنع بطلان الثاني عن بطلان لزوم ارتفاع التقيضين  
ينحصر ان المراد بالواسطة المنفية بين التقيضين الواسطة التي لا تغايرها ويمكن  
ان يجاب بان كلمة فقط قيد وهو ظ فيكون مقابله اعني معه حكم قيدا وان كان  
في الظ قضية اي تصور مقيد بالحكم فقوله تصور فقط بمعنى تصور مقيد بعد الحكم  
فقول الشارح تصور لاحكم معه بالنظر الى ظاهر لقسم الثاني فاذا عرفت هذا فلا  
قضية في القسمين حتى يرد عليها انهما يستلزمان الواسطة وهي الحكم بين التقيضين  
قوله فما قيل الاول ان يقال تصور معه آه لعل وجه الاولوية ان هذه القضية  
معدولة والاخرى موجبة محصلة ويجوز خلو الشيء عنهما فلا يلزم اثبات الواسطة  
بين التقيضين ونسبه المحشى الى التوهم ولعل وجه النسبة اليه انه لا حاجة الى  
اثبات الواسطة بين الموجبة المحصلة والمعدولة بل مثبتها بين التقيضين بلا محذور  
على ما ذكرنا وبما قرنا لك ظهر فساد قيل المراد بالواسطة المنفية بين التقيضين  
الواسطة التي هي غير التقيضين اعني الايجاب والسلب الحكم عين التقيضين لكونه  
عبارة عن الايجاب والسلب فلا محذور في كونه واسطة بينهما انتهى لان التقيضين  
عبارتان عن القضيتين لا عن الايجاب والسلب كما صرح به المحشى والحكم لا يمكن  
ان يكون عينهما وهو ظ ولو فرضنا انهما عبارتتان عن الايجاب والسلب لا يمكن  
ان يكون الحكم بمعنى الايجاب والسلب بينهما لان الحكم كلي وهذا الايجاب والسلب  
جزئي وفرد من افراده فكيف يكون الكلي عين فردة واذا فكرت ما القيتك في هذا  
المقام كنت حاكما على ظلمات الاوهام قوله افاد بهذا الاطلاق آه اي غرض الشارح  
من اطلاق تصور السازج المستفاد من قوله ويقال له التصور السازج آه  
افادة ان المراد بقوله فقط التقييد آه قوله اي بشرط لا شيء آه اي بشرط عدم الحكم  
سواء امكن الحكم ولكن لم يعتبر كالتعريفات بالنسبة الى المعرفات وكما لتركيبات

لا نشائية والتوردية والوهية القلما حكم في الظ او لم يمكن كما في تصورات المفردات  
المجردة وفي تصورات اطراف القضايا وقوله لا عدم التقييد معطوف على قوله التقييد  
قوله انقسام الشيء الى نفسه آه والمراد من الشيء ههنا العلم الذي يراد في التصور لا بشرط  
شيء وهو الماهية لا بشرط شيء ونفسه هو التصور فقط اذا اريد بقيد فقط عدم التقييد بكون  
الحكم معه وهو الماهية لا بشرط شيء ايضا وهذه مغالطة مشهورة عامة الورود على  
التقسيمات منقولة عن المحقق قدس سره قوله واما اطلاق تصور السازج على  
مطلق التصور آه يطلق لفظ التصور على معنيين احدهما تصور لاحكم معه  
بمعنى نفى مقارنة جنس الحكم من النفي والاشياء وهو القسم الاول من تقسيم المصنف  
التصور السازج بمعنى العاري عن القيد وهو الحكم وهو المراد بالتصور في التقسيم  
المشهور اعني العلم اما تصور واما تصديق وثانيهما التصور الذي يراد في العلم التقسيم  
اليهما والمراد به رد ما قاله عصام الدين من ان السازج معرب سادة اي العاري عن  
الامتزاج بالغين والمراد ههنا العراء عن الحكم على طبق كلمة فقط وقوله ويقال  
له التصور السازج احتمال اخر دقيق وهو انه يسمى بالتصور السازج عن التقييد  
فكانه قال ويقال له التصور من غير تقييد بقيد فقط او غيره كما هو المشهور من  
التقسيم اعني العلم اما تصور واما تصديق وحاصله ابطال لقوله ولقوله ويقال له  
التصور السازج احتمال آخر آه قوله بصيغة زائفة آه وهي السازج قوله وانا احتمل  
اللفظ في الجملة آه اي وان جاز اطلاق لفظ التصور السازج على التصور المراد في  
العلم بحسب اللغة لكن الاصطلاح لا يساعده قوله المناسب من غير حكم معه آه وهو  
يشمل كون الانسان محكوما عليه ومحكوما به قوله مطلقا اي سواء كان محكوما  
عليه ومحكوما به قوله وكأنه اراد كتصورنا الانسان فيما وقع محكوما عليه آه  
اي من غير حكم عليه ووجه تخصيص التصور بوقوع الانسان محكوما عليه لانه  
الشرفا جزاء القضية وقيل فتخصيص التصور بكونه محكوما عليه بالنفي للتخصيص  
على نفى التوهم اذ قول الشارح من غير حكم عليه بنفى واشياء يوهم ان تصور لاشياء  
مع حكم به يكون تصديقا وليس كذلك ويمكن ان يقال ان هذا القيد ليس احترازا يا  
بل هو وقوع في الجزئي وان يقال ان ضمير عليه راجع الى التصور لا لاشياء وكلمة  
على متعلقة بمحذوف هو صفة للحكم اي من غير حكم طار على التصور قوله لانه  
يخرج عن الحكم السلبى آه لان الحكم بالثبوت ايجاب محصل والحكم بالنفي ايجاب معدود



قيل ذهب الحكماء ان التصديق هو الحكم وذهب الامامية بمجموع التصورات  
 والحكم ومنثاء الخلاف بين فريقين حصول تصديقين حصول حكم وعدم حصول  
 عند عدم الحكم لانه اذا تصورنا الطرفين والنسبة من غير ان يجزى بوقوعها وذلك  
 قبل قيام البرهان فلا شك في عدم حصول التصديق واذا جزمنا بوقوع النسبة  
 وذلك بعد قيام البرهان حصل الحكم فيوجد مران احدهما الحكم وثانيهما مجموع  
 المركب من التصورات الثلاثة والحكم والتصديق متحقق جزما فالامام يقول ان  
 التصديق هو المجموع لان الحاصل عند حصول الحكم هو المجموع ويكون التصديق  
 نفسه ويقول الحكماء ان التصديق نفس الحكم لان الحاصل عند الجزم بوقوع النسبة  
 ليس الحكم والتصديق هو نفس الحكم انتهى ولا يخفى ما فيه من ان الملازمة في قوله  
 لانه اذا تصورنا الطرفين آية ظاهرة المنع لان حصول التصديق لا يتوقف على البرهان  
 لحصول التصديق الضروري والتصديق الظني والتقليد ومن البديهي ان شيئا منها  
 لا يتوقف حصوله على البرهان قيل ان ما قاله الامام ليس بسديد لانا لا نفني بالتصديق  
 الا ما حصل من الحجة والحاصل من الحجة ليس الحكم فقط فكيف يكون التصديق  
 هو المجموع كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث فالمكتسب من الحجة ايقاع الحادث  
 على العالم لا مفهوم ولا مفهوم الحادث ولا مفهوم نسبة الحادث الى العالم اعني  
 النسبة الحكمية لانا قد تصورناها قبل الدليل انتهى ولا يخفى ما قد عرفته من ان  
 حصول التصديق الضروري والظني والتقليد الى الحجة مع انه سيأتي ما يتعلق  
 على هذا البحث قال الشارح بانه كاتب او ليس بكاتب آية فيه مسامحة والمراد او  
 حكما عليه بانه كاتب وليس بكاتب قوله ما كاف آية وهي حرف عند جمهور النحاة  
 وعند ابن درستويه انها نكرة مبهم بمزلة ضمير الشأن فتكون اسما والجملة بعدها  
 خبرها على ما صرح به الرضى قوله كتصورنا الانسان وحكمتنا آية لان الظن من هذه  
 العبارة ان التصديق بمجموع التصورات والحكم وهو مذهب الامام لا المذهب الذي  
 اختاره المص من ان التصديق التصورات المقارن للحكم وان كان يمكن تطبيقها على ما  
 اختاره المص واما هذه العبارة اعني قولنا اذا تصورنا آية فعلى ما ذهب اليه الجمهور  
 من ان ما كافه يدل على ان القسم الثاني من العلم متحقق في هذه الصورة وهي  
 مجموع تصورات الطرفين آية سواء كان التصديق التصورات الثلاثة المقارنة للحكم  
 كما هو عند المص ومجموع الامور الاربعة كما هو عند الامام لان كلمة اذا كانت

حرفا لا يجوز ان تكون مضروفة وهو حرف اذا المظروف هو الجراء المتخوذ وفيه مشار  
 اليه بقوله فانقسم الثاني متحقق في هذه الصورة فحاصل العبارة اذا تصورنا الانسان  
 وحكمتنا عليه بانه كاتب وليس بكاتب فانقسم الثاني متحقق في هذه الصورة فانقسم  
 مع الحكم او المجموع تصديق فيحصل المذهبين مذهب المص ومذهب الامام قوته و  
 جعل ما موصولة او موصوفة بالجملة الظرفية آية وفيه رد على عصا م الدين حيث  
 قال وقوله كما اذا تصورنا الى معناه كتصور حادث اذا تصورنا انتهى قوله والمراد  
 كتصور حادث آية اي اذا جعل ما موصولة او موصوفة بالجملة الظرفية فالمراد  
 كتصور حادث اذا تصورنا آية بناء على ان كلمة ما عبارة عن التصورات الحادث ولا  
 فرق بين جعل كلمة ما كافا على مذهب البعض كالقلنا وبين كونها موصولة او موصوفة  
 في المثال في قوله اذ عنده التصديق هو التصورات ان آية ولا يخفى انه اكتفى بالتصور  
 من تصورات النسبة كما اكتفى في قوله اعني مجموع تصورات الطرفين من تصورات النسبة  
 مع ان المقامين يقتضيان ذكر تصور النسبة ولم نطلع على وجه الاكتفاء قوله اعني  
 المجموع المركب ولا يخفى انه بظاهرة تفسير لقوله تصورات اخرى والتصورات الاخر الحادث  
 اثنان اذا الحادث من الاثنان وهما تصور المحكوم عليه وبه اثنان فلا يصح تفسير  
 الاثنان بالمجموع المركب من التصورات الاربعة قوله على احد المذهبين آية احدهما  
 مذهب الحكم وهو بساطة التصديق والثاني مذهب الامام وهو تركب التصديق  
 الامور الاربعة على ما سيشرح في الشرح قوله ففيه انه على تقدير تسليم آية اي لا سلم  
 المحصر في قوله اذا تصورنا لا مذهب حكم آية ولو سلمناه فالمراد بالحكم المنفي في الفلسفة  
 الحكم الصريح كما هو المتبادر وفرق بين الحكم الصريح والضمني قوله ولو استلزم  
 كل تصور حكما آية والمراد بانه لو استلزم حكما صريحا لزم التسلسل ولا فلا يطال  
 بعد التسليم خارج عن قانون المناظرة على ما بين في محله مع انه لو عمم الحكم من  
 الضمني والصريح كانت الملازمة في قوله ولو استلزم كل تصور حكما لزم التسلسل  
 ممنوعة اذ لا تسلسل في الحكم الضمني وهو بيان الملازمة على تقدير استلزام كل  
 تصور حكما صريحا ان كل حكم صريحي فهو يتوقف على التصورات سواء كان التصور  
 شريطا او شطرا للحكم وكل تصور يستلزم الحكم الصريحي وعلما جوا قوله قدس سره  
 هذا التصور قد يكون واحدا آية محصلا ان هذا التصور قد يكون واحدا كتصور الانسان  
 وقد يكون متعددا بلا تصور نسبة كتصور الحيوان والناطق ومع تصور نسبة



ايضا وهي اما تقييدية كصور الحيوان الناطق وغلا مزيد واما تامة غير خيرية كصور  
قولك اضرب واما خبرية يشك او يتوهم فيها فان كل ذلك المذكور من العلوم تصورات  
تخلو معلوماتها من الحكم الذي هو الوقوع واما اجزاء الشرطية فليس فيها  
حكم بمعنى الوقوع او الوقوع الا فرضا فليس ادراكها تصديقا بفعل بل بالقوة  
لقربية منه قوله اراد ببيان ما يصدق عليه القسمان حتى يظهر الاختصار آه انبيان  
ما يصدق عليه التصور فقط وما يصدق عليه التصور مع الحكم يعرف ما دخل  
في كل قسم من قسمين دون الآخر وعند ذلك يظهر... الاختصار العلم الى القسمين  
المذكورين وينكشف حال القسمين انكشافا تاما قوله وكون التعدد الذي لا يكون  
معه نسبة آه دفع لما يتوجه على قوله قدس سره وهذا التصور قد يكون واحدا من  
ان الوحدة معتبرة في القسم وهو التصور فقط. ويؤيد اعتبارها الشواهد في قول المصنف  
اما تصور فقط والتعدد في الاقسام ينال في تلك الوحدة وحاصل الدفع ان الوحدة  
المعتبرة في القسم وحدة نوعية والتعدد في الاقسام تعدد شخصي وهو لا ينال في الوحدة  
النوعية هذا الجواب ما خرد من كلا عصا من الدين واجاب عنه فاضل العصا بموجب آخر  
وهو ان لفظ التصور فقط كلفظ العالم موضوع لمفهوم مشترك بين الكل والجزء  
فكما ان العالم صادق على جميع ما سوى الله وعلى كل جزء منه فكذلك التصور فقط  
صارق على جميع التصورات السازجة وعلى كل منها فتصور الحيوان الناطق تصور  
فقط وتصور كل جزء منه كذلك انتهى وحاصله ان المراد من قوله قدس سره وهذا  
التصور قد يكون واحدا آه ان التصور فقط قد يطلق على التصور الواحد وقد  
يطلق على التصور المتعدد آه فلا تقسيم في كلامه قدس سره فلا مقسم فيه ايضا ومن  
هذا التحقيق ظهر فساد ما قيل ان التقسيم في التحقيق من قبيل التصور لكون الغرض  
منه حصول الاقسام من حيث يحصل لها التعريفات بضم القيود المتبانية في القسم  
فعلى هذا يكون المراد من المقسم الماهية من حيث هي هي فيكون من قبيل اسم الجنس الشامل  
للقليل والكثير ومن قبيل المفهوم المشترك بين الكل والجزء فلا يضر التعدد في  
الاقسام انتهى بالان المراد من المقسم الماهية المطلقة لا الماهية من حيث هي  
لان معنى الماهية من حيث هي هي قطع النظر عن جميع الامور الخارجية عنها  
ابتدا ومنها وجودها في الذهن فاذا قطع النظر عن وجودها في الذهن لم يمكن جعل  
الماهية مقسما ولنا قال ابن سينا ان الزوجية لازمة لماهية الاربعة بشرط

الوجود المطلق لا لازمة لماهية الاربعة من حيث هي هي وقد عرفت انه اذا كان التصور  
فقط من قبيل اسم الجنس لم يكن قوله قدس سره وهذا التصور قد يكون واحدا  
تقسما بل كان بيان لا طلاق التصور على المعاني المذكورة واجاب عنه بعض الافاضل  
بان قوله هذا التصور قد يكون واحدا ان التعدد في حصوله ليس بشرط وقوله في القسم  
الثاني هذا التصور لا بد ان يكون متعددا معناه ان التعدد في حصوله شرط ورد بان هذا  
الجواب لا يجزئ نفعنا بالنسبة الى القسم الاول فانه قال في الاول قد يكون واحدا وقد  
يكون متعددا نعم يجزئ في القسم الثاني وهو قوله وهذا التصور لا بد ان يكون متعددا  
وقيل القسم الاول ايضا قد يكون متعددا بمعنى ان التعدد شرط في حصوله كصور  
النسبة الحكيمة فحصل كلامه ان القسم الاول لا يتوقف حصوله مطلقا على التعدد والقسم  
الثاني يتوقف على التعدد لان الحكم يقتضي التعدد قوله اختصارا في العبارة آه والظ  
ان يقال تنصيصا بعد الواسطة مع الاختصار في العبارة او اختصارا في العبارة مع  
التنصيص بعد الواسطة قوله والمراد بالقيدية آه جواب عن سؤال مقدر وهو  
ان التركيب المنجى خارج عن اقسام المركبات المذكورة فتصوره خارج عن التصورات  
المذكورة وتقرير الجواب انه داخل في التركيب التقييدية اذ المراد به عدم افادة فائدة  
تامة وهو ثابت في التركيب المرجح فتصوره داخل في تصور التركيب التقييدية قوله كما  
الظ انشائية آه اي كان الظاهر ان يقول انشائية الا انه اقامها مقامها تنصيصا  
بعد مرفوع آخر هو الواسطة على ما يستفاد من قوله كان الظان يقول اما غير  
تامة آه الا انه تفتن في العبارة قوله او يتوهم فيها آه فيه تعرض على عصا من الدين حيث  
قال بقي منه ذكر المشتمل على النسبة التامة للخيرية الموهومة فكانه جعله مما يعلم  
من معرفة المشتمل على النسبة المشكوكة بالطريق الاولى بانه من باب حذف المعطوف  
تدبر قوله وتفسير الحكم بالوقوع دفع سؤال مقدر يرد على تفسيره الحكم بالنفي  
والاثبات بانه لا يصح تفسيره به لانه مفسر بالوقوع او اللادوقوع او الابقاع  
والانتزاع آه وحاصل الدفع ان التفسير باحدهما وان كان صحيحا في نفسه لكنه خرج  
عن مراد المصنف فيه رد على عصا من الدين لانه فسر الحكم بالوقوع او اللادوقوع حيث  
قال فيه هفتون نحن تنبهك عليها احديهما ان الحكم اسم للوقوع او اللادوقوع لا مطلقا  
بل بشرط كونها متعلقا بالبقاء والانتزاع فليس في اجزاء الشرطية حكم ولو جريد  
على كون الحكم الوقوع او اللادوقوع على اي وجه كان فاضرب لا يخلو عن الوقوع لانه



مطلوب لا يذعن والنسبة المشكوكه ايضا مشتملة على الوقوع او الاللا وقوع لان الزيد  
بينهما وثانيتها ان النسبة المشكوكه لا تنحصر في الجزئية بل الانشائية ايضا  
تكون مشكوكه كما في قولنا ازيد قائم وثالثتها ان ما ذكره في اثبات تعدد القسم الثاني  
لا يدل عليه بل انما يدل على وجوب تحقيق متعدد حتى يتحقق القسم الثاني وقد اعترض عليه  
بان الحكم اذا اطلق على الوقوع او الاللا وقوع لا يكون بشرط شيء فيكون في طرفي الشرطية  
وقوع اولا ووقوع لكن بالقوة لا بالفعل اذ المطابقة وعدمها باعتبار الاتصال  
والانفصال وكذلك في الانشاء مثلا في ضرب لكونها لانشاء الطلب نعم بقنينة معنى  
الانخبار مثلثات مطلوب منك الضرب وكذلك لا يكون النسبة المشكوكه في الانشاء  
ما في مثل ازيد قائم فليس من قبيل المشكوك بل مجهول طلب بالاستفهام انتهى وفيه  
نظر لان كون الوقوع او الاللا وقوع جزء من القضية مشروط بكونها متعلقين  
بالايقاع والانتزاع والايلازم ان تكون القضية مجعولة عند تعلق الايقاع والانتزاع  
باجدهما كما صرح به ميرزا جان في حاشية اثبات الواجب واما قولنا ازيد قائم فيجمل  
ان تكون النسبة فيه مشكوكه كما يحتمل ان تكون مجهولة وايضا فيه رد على مولينا  
داود فانه قال ما حاصله ان الامثلة المذكورة امثلة للتصورات المتعددة  
التي يكون تصور النسبة داخل فيها وحيث يكون معنى قوله كالحیوان الناطق  
وغلام زيد كصور هذين المفهومين وكذا معنى قوله اضرب كصور مفهوم  
هذا القول وكلمة ذلك في قوله فان كل ذلك اشارة الى المذكور من التصور الواحد  
والمتعدد بلا تصور نسبة ومع تصورها سواء كانت تقييدية او انشائية او خبرية  
مشكوك فيها والضمير في قوله لخلوها راجع الى التصورات فالمراد بالحكم في قوله  
لخلوها من هذا الحكم الايقاع والانتزاع وفي جعل كلمة ذلك اشارة الى الامثلة  
المذكورة من الحيوان الناطق وغلام زيد واضرب وجعل التصورات بمعنى التصورات  
وجعل الحكم بمعنى الوقوع والاللا وقوع كما ذهب اليه البعض اخلاء الكلام عن  
الغرض بالنسبة الجزئية المشكوك فيها مع انها من التصورات بتكلف وتعسف  
ولو جعل كلمة ذلك اشارة الى التصورات كما ذهب بعض الافاضل لاندفع المحذور الاول  
وبقي التكلف والتعسف لكن قوله قد ستره واما اجزاء الشرطية اي المقدم والثاني  
فليس فيها الحكم آه اوفق بظاهر ما ذكره ذلك الفاضل فان المراد بالحكم ههنا هو الوقوع  
والاللا وقوع وهما من قبيل المعلوم لا الايقاع والانتزاع وهما من قبيل العلم لان الحكم

المذكورة جزء من اجزاء الشرطية كما يدل عليه قوله فيها ارجاؤها من قبيل المعلوم  
والعلم لا يكون جزء الشرطية الذي هو من قبيل المعلوم لان العلم لا يكون جزءا من المعلوم  
وانما قلنا بظاهره فانه يجوز ان يكون المراد بقوله فليس فيها الحكم انه ليس في ادراكها حكم  
بمعنى الايقاع والانتزاع انتهى ووجه ارد ظاهر من كلام المحقق قوله خروج عن مذاق  
المصر آه لان المختار عند المصر ان الحكم فعل ولذا فسرنا باسناد امر الى آخرها بما او سلبا  
فالمناسب بما عنده ان يفسره بما يدل على الفعل كالتقوى والاثبات قبل التصديق اما  
نفس الحكم كما هو عند الحكماء ومجموع الادراكات الثلاثة والحكم على ما هو عند الامم  
وعلى كل تقدير يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لانه على كل تقدير لا يمكن انذار  
تحت القسم الذي هو العلم اما اذا كان التصديق نفس الحكم فلا بد عبارة عن ايقاع النسبة  
فهو من مقولة الفعل والعلم من مقولة الكيف والافعال فلا يمكن انذاره تحت  
العلم واما اذا كان التصديق هو المجموع المذكور فلان الحكم ليس بعلم والمركب من العلم  
ومما ليس بعلم لا يجب ان يكون احدا القسمين واجيب بان الحكم علم واذا كان وهو من  
مقولة الكيف لانه يعبر عنه بالفاظ دالة على الفعل بمعنى التأثير كالايقاع والانشاء  
والتقوى والاثبات وقد تقررت في الحكمة ان الافكار الجزئية ليست اسبابا موجبة  
للتأثير بل هي معدات للنفس لقبولها الصور العقلية عن واهبها قوله لكونها ذات  
جهتين آه احدهما القوة والاخرى الفعل فباعتبار الجهة الاولى قضية وباعتبار  
الجهة الثانية ليست قضية واما اشار الى الجهتين بقوله بخلاف ما مر يعني حرف الشرط  
اخرج المقدم والثاني عن كونهما قضيتين بالفعل آه اي فهما ليسا قضيتين بالفعل  
بل هما قضيتان بالقوة القريبة من الفعل اذ عند حذف حرف الشرط يصيران قضيتين  
بالفعل كما لا يخفى قوله فانه لا يحتاج الى تغيير النسبة آه ناظر الى نسبة التقييدية  
والنسبة التي يشك آه يتوهم فيها كما ان قوله اوتأويلها بالخيرية ناظر الى النسبة  
النامة الغير الجزئية ويمكن ان يقال ان تأويل النسبة عبارة عن تغييرها فقوله  
وتأويلها بالخيرية عطف تفسير لقوله تغيير النسبة فيكون قوله تغيير النسبة ناظر  
الى الكل قوله فاندفع الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين آه منها ان اعتبار اوجه  
لازم للقسم على ما سيجي تحقيقه ووحدة المقسم تقتضي وحدة الاقسام فلا يجوز  
قوله قد ستره هذا التصور قد يكون واحدا وقد يكون متعدد اوقدا اشار الى نفسه  
بقوله وكون العدد الذي لا يكون معه نسبة آه ومنها ان الطان يقول ما عرفت



واشار الى دفعه بقوله الا انه لما لم يكن آه ومنها ان الظاهر ان يقول انشائية آه وقد  
اشار الى دفعه بقوله اختارها تنصيصا آه ومنها انه لم يستوف اقسام التصورات  
لانه بقي منها النسبة الثابتة الخيرية الموهوبة غير مبنية وقد اشار الى دفعه بقوله او  
يتوهم فيها وحاصله انه حذف العطف لظهوره لانها ما يعلم من معرفة النسبة المشكوك  
بالصرف لا ولي فهو من قبيل اظهر لما حفي وعرض عما ظهر ومنها ان الحكم اسم للوقوع  
والا وقوع لا مطلقا بل بشرط كونها متعلقا لا يقع والانتزاع فليس في اجزاء الشرط  
حكم ولو قرنا مثل ما تقدم وحاصل الدفع ان المراد بالحكم عند المصل الاثبات والتقي  
وبالفرض حذف حرف الشرط عن الشرطية واعتبار كل من المقدم والنالي قضية  
مستقلة ولا شك في وجود الحكم الفرضي بهذا المعنى في اجزاء الشرطية بخلاف ما  
تقدم وقد قررنا كل واحد من هذه الاسئلة والاجوبة في محله ويمكن ان يقال ان  
المراد بالشكوك التي عرضت لبعض الناظرين هذه الشكوك المندفعة الواردة على قوله  
قد سره وهذا التصور قد يكون واحدا الى قوله وهذا التصور لا بد ان يكون متعددا  
آه مع الشكوك المندفعة بتحرير المحشى كلامه الواردة على قول الشارح فالعلم اما  
تصور فقط آه الى قوله اما التصور فهو حصول آه منها ان قول الشارح فالعلم آه  
لا يصح ان يكون عطف تفسير لقول الشارح صدر بالبحث فاشار المحشى الى دفعه بانه  
عطف تفسير بتقدير قال ومنها انه قوله لاحكم معه يصدق على الحكم واشار الى دفعه  
بقوله وصدقه على الحكم توهم ومنها ما اشار الى دفعه بقوله واما اطلاق التصور  
السازج ومنها اشار الى دفعه بقوله وجعل ما موصولة آه ومنها ما اشار الى دفعه  
وهو ما قيل بقوله ففيه انه على تقدير تسليمه آه وقد عرفت تقرير كل سؤال مع جوابه  
في موضعه تفصيلا فلا تغفل قوله اي ما يصدق عليه هذا التصور لا بد ان يكون  
متعددا في نفسه آه اي ما يصدق عليه القسم الثاني لا بد ان يكون متعددا في نفسه  
اي قيل اقتران الحكم به لا متعددا مطلقا اي سواء قارن الحكم به او لا ويدل عليه  
قوله قد سره حتى يمكن اقتران الحكم به آه لانه يدل على ان المراد من التعدد التعدد  
الواقع قبل اقتران الحكم به وهو التعدد في نفسه واما بعد اقتران الحكم به فيصير ذلك  
التصور نوعا واحدا متغيرا للقسم الاول قوله فان اقتران الحكم به كاقتران الهيئة  
السريية آه وهو بظاهرة يدل على انه مبني مذهبيا لا مام لان الهيئة السريية جزء  
السرف فالحكم جزء من التصديق والتصديق مركب معقول والسرف مركب خارجي ويمكن

بناء الكلام على مذهب من معنى الهيئة السريية التي هي جزء للسرف كجعل شيئا متعددا  
شيئا واحدا في الخارج كذا للحكم العارض للشيء المتعددة يجعلها شيئا واحدا  
عقليا قوله فلا يرد ان وحدة المقسم آه حتى يحتاج الى الجواب الذي قد ساءه من ان المراد  
من التعدد الواقع في اقسام التعدد اشخصي والمعتبر في المقسم الوحدة النوعية ولا  
مناقشات بينهما كما احتج فيما سبق قوله اي قصدا فان اقتران الحكم آه وقوله من حيث انها  
متعلقة آه خبر لقوله فان اقتران الحكم آه وقوله الة نتعرف آه عطف على الخبر وارا  
بهذا التفسير دفع ما اوردوا على هذا التقسيم الذي اختاره المص بان الظاهر نقولنا تصور  
لاحكم معه نقي الاقتران والمجامعة مطلقا اي سواء كان قصدا او تبعا فلا يكون تصور  
المحكوم عليه ولا به ولا النسبة ولا اثنين منها ولا الثلاثة داخلية في هذا القسم  
الاول بل تكون داخلية في القسم الثاني المقابل له فلا يكون معه التقسيم المذكور  
تقسيم للعلم الى التصور والتصديق واجاب الشارح عنه في شرح المطالع ومرف  
العبارة عن الظ لتطبيق تقسيم العلم الى التصور والتصديق على مذهب الالام فاجعل  
قولهم لاحكم معه لتفمية الحكم في الحدوث فقولهم تصور معه حكم بمعنى تصور حدث مع حدوثه  
حكم وهذا لا يصدق على تصور المحكوم عليه ولا به ولا النسبة ولا اثنين منها  
ولا الثلاثة بل مجموع الامور الاربعة لان المركب يحدث مع حدوث الجزء الاخير وان  
كان متقدما عليه بالذات واورد على الشارح بان هذا الجواب الذي هو لجعل المذكور  
لا ينفع في خروج تصور النسبة والحكم وتصور المحكوم عليه والحكم وتصور المحكوم  
به والحكم واثنين منها والحكم اذ كل واحد من هذه الامور خارج عن القسم الاول بعد  
لجعل المذكور وداخل في القسم الثاني فالسؤال باق بحاله بعد الجواب الذي ذكره الشارح  
وبانه لا حاجة الى التقييد المثال بقوله من غير حكم عليه لان تصور الانسان ليس تصورا  
معه حكم سواء كان محكوما عليه وحاصل دفع ما اورده الناظرون ان المراد باقتران  
الحكم اقترانه فصدقا فينبغي ان يكون معنى قولهم تصور لاحكم معه تصور له يقترن به  
الحكم قصدا وهو صادق على الامور المذكورة في المقامين جميعا ولا يصدق القسم الثاني  
على شيء منها كما لا يخفى وفيه تعريض على الشارح من حيث انه غفل عن هذا الجواب الحق  
وايضا اراد بهذا التفسير دفع ما اورده الفاضل العصام من ان ما ذكره قد سره مرفوق  
حتى يمكن اقتران الحكم آه في اثبات وجوب تعدد القسم الثاني لا يدل عليه بل انما  
يدل على وجوب تحقق متعدد حتى يتحقق القسم الثاني كما نقلنا عنه فيما سبق وحاصله



الابرار تحقيق القسم الثاني بتوقفه على تحقق تصور متعدد ولا يلزم من كون تصور متعدد موقوفا  
عليه لتحقيق القسم الثاني كون كل واحد من التصورات المتعددة جزءا للقسم الثاني لجواز ان  
ن يكون تصور النسبة مقارنا للحكم وتصور نحكوم عليه وبه شرطه فيتحقق القسم  
الثاني بلا تعدد في تصور نذرى هو جزء منه وحاصل الدفع ان اقتران الحكم بقصر  
يقضى تعدد التصورات الذى هو جزء من القسم الثاني كما بينه المحشى واجب عما اورد  
على جواب شارح بان غاية مقصود الشارح حمل عبارة على مذهب الامام لا صلا  
بالكلية وبان المتبادر من تصور حادثا مع حدوث الحكم المجموع الاربعه لانه الظ  
فى بادى النظر والتركيبات لاخرانما يتحقق بتدقيق النظر وقدا يتوجه اليه ان يقول ويكنى  
فى التعريفات بما يتبادر واجب عما اوردوه من ان المراد تصور لاحكم معه بطريق الجزئية  
اى يكون الحكم جزءا منه وبهذا يصدق القسم الاول على كل واحد من التصورات الثلاثة  
المذكورة وعلى كل اثنين منها وعلى المجموع ايضا و علم ان المجموع ليس تصورا يحدث  
مع حدوث الحكم لان الحكم فعل عند الامام والمجموع من التصورات والفعل ليس تصورا  
واجب بانه تطبيق التصديق في مذهب الامام على ما هو التحقيق من مذهبه وهو  
ان الحكم علم لا فعل وبان اطلاق التصور على مجموع الامور الاربعه مبنى على التغليب بناء  
على اشتهار ان الحكم عنده فعل قوله فلا بد من تصورات متعددة اى اذا كان اقتران  
الحكم بالنسبة من تلك الحيثية فاقترانه بها بالتبع وبالطرفين بالقصد كما يدل عليه  
قوله والى تعريف جالهما فلا بد من تصورين مقصودين هما تصور للحكم عليه و  
تصور المحكوم به قوله واقترانه بالنسبة آه دفع لما يرد عليه من ان ما ذكرته يقضى  
انصورين لا التصورات الثلاثة مع انها لازمة لان تصور النسبة على ما ذكرته ليس  
مقصودا اذا اقتران الحكم بها ليس قصدا بل بالتبع وحاصل الدفع ان اقتران الحكم  
بالنسبة فقط او مع احد الطرفين بالتبع الا انه بالطبع ولا اقتران بالطبع يقضى  
تصور النسبة بالطبع فيحصل التصورات الثلاثة فى القسم الثاني وانما قلنا ان اقتران  
الحكم بالنسبة فقط او مع احد الطرفين بالطبع لان النسبة للحكمة هى مورد  
الحكم بمعنى الاثبات والنفي فلا يمكن الحكم الا باقترانه بها اما من غير اقتران باحد  
الطرفين ومع اقتران بالنسبة بينين كما يقتضيه المقابلة بين المذهبين ان بنى الكلام  
على مذهب المتأخرين من ان النسبة التى تتعلق بها الادراك الحكيم وهى الوقوع فى  
لموجبة والا وقوع فى السالبة صفة للنسبة بين بين ومعناها ان الاتحاد واقع

و نه ليس بوقع واما مع اقتران باحد الطرفين بنى الكلام على مذهب القدماء  
من ان تلك النسبة صفة المحول ومعناها اتحاد المحول مع الموضوع من حيث الوقوع  
فى الموجبة وعدم اتحاده معه فى السالبة من حيث اللاوع وقد وقع فى بعض النسخ  
بالتبع موضوع بالطبع لكنه سهو قوله فذكر انه من المزالق آه حيث ذلفت فيه اقدام الناظرين  
وهذا اشارة الى ما قدمناه من الابحاث وتحقيقات لا يحوم حولها شكوك الناظرين  
فلا تستفت الى ما وجدته من اوهاام القاصرين والله اعلم بحقيقة الحال قوله اراد  
به تعيين محمل آه والفرض من تعيين المحل وتفصيله دفع ما يرد على المص من انه  
اشتغل بتعريف التصور والحكم واقصر عليهما مع ان كل من القسمين مشتمل على امرين  
يحتاج كل منهما الى بيان وحاصل الدفع ان المص انما اشتغل بهما قصدا لا ايضا  
القسمين بجزئيهما وانما اقصر عليهما لكون التصور مشتركا بينهما وسهولة معرفة  
عدم الحكم بالقياس اليه وان قيل ان قوله قدس سره القسم الاول مشتمل آه يتبادر  
ما سياتى من قول الشارح وانما عرف مطلق التصور تنبيها آه فانه يدل على ان التعريف  
لا يكون الا للثنية يحاج عنه ان معنا كلام الشارح ان المص اختار تعريف مطلق التصور  
على التصور السارج للثنية لا نفس التعريف فهذا القول من الشارح جواب عن سؤال مقدم  
وهو انه لما كان الفرض تعريفا للقسمين فلم لم يعرف التصور فقط وفيه نظر لانه لا  
يدفع هذا السؤال قوله وان المذكور آه عطف على قوله تعيين آه قوله فلا ينقص  
بالهيئة التركيبية آه تفريع على قوله وبالشئين الشئين الخارجين آه ولا يخفى وجه التفريع  
قوله لكون معناها معلومة من اللغة آه لان الهيئة التركيبية للقسمين سواء كانت  
هيئة جملة خبرية وصورتها او هيئة تركيب تقييدية وصفية وصورتها معلومة من  
علم النحو والمراد من الاشتمال آه جواب عما يرد على قوله قدس سره القسم الاول مشتمل  
على شئين آه من انه مشتمل على ازيد من امرين بل هو مشتمل على امور اربعة العدد والحكم والكون والاضافة  
وحاصل الدفع ان القسم الاول مشتمل على امرين بالذات التصور والعدم قوله الظ  
لاحكم معه آه لانه موافق لعبارة الشارح فى تفسير القسم الاول قوله كونه بلا  
حكم آه لان المقارنات الملازمة بعدم الحكم فيه لان لا يكون الحكم مقارنا به فى  
نفس الامر مطلقا وحاصله ان المقصود تعريف القسم الاول فالمناسب به تقييد  
التصور بكونه بلا حكم وقوله لاحكم معه فى صورة الجملة الخبرية وقد عرفت ما  
يتعلق به فذكر قوله جيزى بجيزى آه جيز بمعنى الشئ والياء للوحدة قوله بجيزى



وقد عرفت ان ضيئة الاجتهاد معارضة من اذنه لكونه علما بالشئ بكنهه آه  
والشئ وهو الكل وكنهه اجزاء واعلم بالاجزاء علم بكنهه الكل قال الشارح اما  
التصور فهو حصول صورة الشئ آه قد اشار بقوله اما التصور آه واما الحكم آه الى نكته  
تعريف مطلق التصور دون التصور فقط مع ان المهم بالذات في هذا المقام معرفة  
التصور فقط وهي انه لا يتحصل اقوى معرفة التصور فقط والتصور معه حكم  
وكونه بلا حكم فانه معرفة الكون مع حكم والكون بلا حكم لا يقتضي بيان الحكم والى  
ان تعريف تصور مطلق ليس معرفة بقسم لا دون فقط كما ان معرفة الحكم ينقسم الى  
فقط كما يرويه بيان المتن واما ما ذكره السيد السند من ان تعريفا الحكم لبيان مميزات القسم  
ومميز بقسم لا وزاعى عدم الحكم يعرف بالمقايضة اليه فيه ان مميز القسم الثاني  
ليس حكم بل كونه مع حكم وتعريف الحكم تعيين مميزا تقسيمين ثم صرح بنكته اخرى  
وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط كذا قال بعض الافاضل قوله ان جعل  
تعريفا للمعنى لا عمارة تحقيق المقام يقتضى بسط من الكلام فنقول ان الحكماء اتفقوا  
على ان المدرك للكميات والجزئيات سواء كانت مجردة كالعقول وجسمانية هو النفس  
الناطقة وعلى ان نسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع الى لسكين بالنسبة الى  
الجزئيات الجسمانية وانفقوا ايضا على ان صور الكميات والجزئيات المجردة حاصلة  
فيها واختلوا في ان صور الجزئيات الجسمانية حاصلة فيها او لا وذهب طائفة منهم  
الى الاول وطائفة اخرى الى الثاني وتمسكوا عليه بان الجزئيات الجسمانية منقسمة  
فلو ارشمت في النفس الناطقة لا تقسم بانقسامها هذا خف والذاهبون  
الى الاول منعوا الملازمة بان حلول الصورة فيها يجوز ان يكون غير سرياني وبانه يجوز  
ان يكون الاقب من خواص الوجود الخارجى ولا يخفى ان من ذهب الى ان الجميع حاصل في  
النفس الناطقة ذهب الى ان صور الجزئيات الجسمانية حاصلة فيها لا بذاتها بل بواسطة الاله لانها لا يقع البصر  
صورة الجزئى المبصر في النفس الناطقة اذا عرفت هذا فالعلم اما حصول وهو الذي ثبت  
صورة المدرك عند المدرك ولفظ مدرك الاول على صيغة اسم المفعول والثاني على  
صيغة اسم الفاعل وصور الكميات المدركة والجزئيات المجردة المدركة والجسمانية  
المدركة كلها ثابتة في نفس المدرك على المذهب الاول على مذهب الثاني ان صور الجزئيات الجسمانية  
ثابتة في قواها واما حصولها وهو الذي ثبت ذات المدرك عند المدرك والعلم التقسيم  
الحصول والحضور كما قد مر كمال الله تعالى واما ما حدث كعلمنا واورد على التعريف

منها ان الحصول عبارة عن النسبة بين الصورة والعقل فهي من مقولة الفعل ولم يذهب  
احد الى ان العلم من مقولة الفعل فتعريف العلم بهذا التعريف تعريف بالمباين ومنها  
ان المتبادر من صورة الشئ الصورة الشئ الصورة المطابقة لذى الصورة بناء على  
ان الاضافة تدل على الاختصاص التام فاذن قد خرج للجهل المركب عن التعريف مع انه  
من افراد العلم ومنها ان المتبادر من العقل على ما هو المشهور اما جوهر مجرد عن المادة من  
كل وجه او جوهر مجرد متعلق بالبدن تعلق التدبير والنصرف فعلى الاول فاما يشمل التعريف  
علم العقول فقط اذا اريد بالبدن الجسم وعلى النفوس الفلكية ايضا اذا اريد به بدن الانشا  
ولا يشمل على علم الانسان وعلم الباري عز اسمه فظهر بطلان ما قيل فعلى الاول يخرج  
علم الانسان من التعريفا انتهى لانه كما يخرج عنه علم الانسان يخرج ايضا علم الباري تعالى  
لان الجوهر لا يطلق على الباري تعالى كما تقرر في الحكمة وعلى الثاني يخرج علم الباري تعالى  
وعلم العقول وعلم الانسان بالجزئيات الجسمانية عند من يقول بارتسام صورها  
في القوى الجسمانية وعلى النفوس الفلكية ومنها ان المتبادر من الظرفية في قولهم  
في العقل الظرفية الحقيقية فيخرج العلم بالجزئيات المادية عند من يقول بارتسام  
في قول العقل والعلم الحضورى ان كان المدرك عين المدرك كادراكنا بذاتنا وعلم الله  
تعالى بذاته واجيب عنها بان في التعريف مسامحات الاولى ان الحصول بمعنى الحاصل و  
الاضافة من قبيل جرد قطيعة فيندفع النقض الاول والثانية ان اضافة الصورة  
الى الشئ لا دنى ملائمة فالصورة اعم من الصورة المطابقة لذى الصورة ومن  
الصورة الغير المطابقة له فيندفع النقض الثاني والثالثة ان العقل بمعنى المدرك  
المجرد سواء كان نفسا او لا فيندفع النقض الثالث والرابعة ان ظرفية كلمة في  
الحصول اعم من الظرفية الحقيقية او الاعتبارية فكلمة في بمعنى عند والحصول قد يطلق  
على يقابل الحصول وقد يطلق على المعنى لا اعم منه وهو انشوت مطلقا اى سواء كان  
بالحصول او بالحضور فالصورة المطلقة اعم من ان تكون عين ماهية المدرك وهو  
التصور بالكنه كما هو عند المشايين او غيرها وهو غير كما هو مذهب اهل الشيع  
واعم من ان تكون عين الصورة الخارجية وهو في العلم الحضورى او غيرها وهو  
العلم الحضورى في علم الواجب يحصل الصورة في ذاته تعالى كما في الاشارات وفي  
العقول كما في شرحه واعم من ان تكون عين المدرك بالكسر كما في علم الباري عز اسمه  
او غيره كما في علمه تعالى بالممكنات فيندفع النقض الرابع فعلى هذه التفسيرات



يكون تعريف هكذا الصورة الحاصلة من شئ عند العقل فيمثل انعم المحضوري  
والحصول والعلم القديم والحادث والعلم بالكميات والجزئيات مجردة كانت او مادة  
ومن هذا التفصيل والتحقيق تكشف ما ذكره المحشى في تحريف تعريف قوله بانواع الاربع  
آه والمشهور ان المراد بالانواع الاربعة للحصول الاحساس والنوهم والتخيل والتعقل كما  
صرح به المحقق الطوشي في شرح الاشارات بان انواع الادراك اربعة احساس وتوهم  
وتخيل وتعقل والاحساس ادراك الشئ الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك  
على هيئات مخصوصة بمحسوسة من الالين والوضع ونحو ذلك والتخيل ادراك  
لذلك الشئ مع الهيئات المذكورة ولكن في حالتي حضوره وغيبه والنوهم  
ادراك المعاني الجزئية غير محسوسة من الكيفيات والاضافات مخصوصة بالشئ  
الجزئي الموجود في المادة والتعقل ادراك الشئ من حيث هو هو فالاحساس شروط  
بثلاثة اشياء حضور المادة واكتشاف الهيئات وكون المدرك خريثا والتخيل مجرد  
عن شرط الاول والنوهم مجرد عن الاولين والتعقل مجرد عن الجميع انتهى ويجوز ان يراد بالانواع الحصول التصور  
التصديق والضروري والنظري قوله ولما يكون نفس المدرك آه عطف على  
الحضور عاى شامل للعلم الذي يكون نفس المدرك على صيغة الفاعل اى شامل  
للصورة التي تكون تلك الصورة نفس المدرك او تكون غيره ولا يخفى انه مناف لما  
ذكره في حاشية شرح المواقف حيث قال واما على القول بكونه عين ذاته او  
عبارة عن التجرد فلا انتهى اى فلا يشمل التعريف على علمه تعالى الا ان يقال ان شمول  
التعريف مبنى على تعميم الظرفية ولم يرخص المحشى تعميمه فلا يشمل عليه والتعميم الذي ذكره  
ههنا منقول عن المحقق الدواني لافان ولا يخفى ما فيه من التكلفات البعيدة آه قوله  
المجردة آه وقد اشرنا انها المدرك المجرد وهذا مبنى على مذهب من قال ان صور الجزئيات  
الجسمانية مرتسمة في نفس النفس لاطقة الناشئة كانت او فلكية كما ذكرنا قوله و  
بالصورة ما يعم الخارجية آه لان علم المحضورك على ما بين في محله عبارة عن الصورة  
الخارجية اى الهوية الموجودة في الخارج الحاضرة عند مجرد والعلم الحصولى عن صانع  
عن الصورة الادراكية القائمة بمجرد فقوله والذهنية آه اشارة الى العلم الحصولى  
قوله سواء كان بنفسه او بمثاله آه اى سواء كانت تلك الصورة الحاضرة عين  
الهوية الخارجية كما في المحضورك او مثالا كما في الحصولى وسواء كان المثال عين  
الماهية المدركة كما هو عند المشائين او شيئا كما هو عند الاشراقين قوله بالغاي

المستفادة آه فالذات المجردة من حيث يحصل عندها صورتها عاقل وعالم ومن حيث انها يحصل  
بصورتها عندها معقول ومعلوم ففيها عقل وعلم فالذات المجردة عقل وعقل ومعقول وقوله ونحو  
معنى عنده اى والمراد بكلمته في قوله في العقل معنى كلمة عند لا معناها الحقيقي الذي هو ظرفية  
الحقيقية الدالة على انقاس الصورة الحاصلة وارتسامها في ذات الجرد هو مخصوص بالحصول  
لانه لا انتقاس ولا ارتسام للمضورك على ما ذكرنا ومعنى عند اعم من ان يكون الشئ نفسا في قوله كما هو  
اختيار المحقق الدواني آه اى كما جعله تعريفا للمعنى الاعم مما اختاره المحقق الدواني في شرح الشهاب قوله  
وان جعل تعريفا للعقل الحصولى بقرينة ان المقصود تعريف العلم الكتابى فعلم الواجب وان كان حصولا  
على ما ذهب اليه بعض الحكماء يكون خارجا عن المقسم لان علمه تعالى ليس بكاسب ولا  
مكتسب بخلاف ما اذا جعل تعريفا للعلم الشامل للمضورك والحصولى فانه يجوز دخوله  
فيه لان علمه تعالى ضرورى عند المنطقيين بمعنى لا يتوقف حصوله على نظر وكسب فلا حاجة  
الى تقييد المقسم بالعلم الحادث لاخراج علمه تعالى عن المقسم كما قد المتكلمون به  
لاخراجه عنه بناء على ان علمه تعالى غير متصف بالضرورة عندهم بمعنى العلم الذي يلزم  
المخلوق بحيث لا ينقل عنه فلا بد من اخراجه عنه كما اشار اليه المحشى في حاشية شرح المواقف  
واعلم انه يدل على ان العلم حضورى وحصولى وهذا التعريف الحصولى ولا يفتى كلامه هذا  
الحضورى بالكلية وقوله في حاشية شرح المواقف ان اريد بالصورة ما يتميز به الذهن على ما قيل لاشياء  
في الخارج اعيانا وفي الذهن صور فهو مبنى على نفى العلم المحضورك وان علم بافئنا وصفائنا النفسانية ايضا  
حصولا انتهى فينبين كلاميه تدافع لا يخفى مع ان هذا القول يستلزم لجماع الثلثين بالنسبة الى العلم بافئنا  
فقد رقبه كان التعريف على ظاهره آه ولا يخفى ان يستلزم الحصولى العلم واصنافه الصورة تحتاج الى  
التحيزين السابقين بلافق وكذا حمل الصورة على ما يكون آله لا امتياز آه خلافا لفظ  
قوله والمراد بالتعقل قوة آه اى والمراد به النفس المجردة الانسانية التي لها قوة عاقلة  
بنفسها تدرك الكميات والجزئيات المجردة واطلق العقل عليها لتحليلها بما يتجلى به مجرد  
عن المادة من كل وجه وهذا من قبيل عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد  
قوله بالوسائط اى بوسائط الحواس الخمسة الظاهرة قوله وبصورة الشئ ما يكون  
آله لا امتياز له سواء كان نفس ماهية الشئ او شيئا له آه والاول مذهب المشائين وهو  
ان الصور الذهنية عين ماهيات الاشياء التي تلك الصور صور لها والثاني مذهب  
الاشراقين وهو ان الصور الذهنية اشباح تلك الاشياء واطلاها فيطبق على كلا  
المذهبين قوله والظرفية على الحقيقة او لا يخفى ان هذا ايضا اى كالظرفية المجازية



مبنى على القول بان صور الجزئيات مادية مرتبة في نفس النفس دون قواها فان قيل  
 هذا تعريف يستلزم الدوران في شيء نذرى خذ فيه عرف بأنه ما يصح ان يعلم ويخبر  
 عنه قلنا ان شيء معرف بمطلق تعلم لا يعلمنا قوله فالمراد بالصورة الحاصلة آه واما  
 ورد عليه بان العلم ان كان من مقولة فكيف فالتعريف بانه حصول صورة الشيء  
 آه تعريف بالمباين لما عرفت من ان الحصول من مقولة الفعل اجاب عنه بان المراد بصورة  
 الحاصلة على ما سبق من ان المصدر بمعنى الفاعل وايضا فانه اليه من قبل اضافة الصفة  
 الى الموصوف ولا يخفى ان هذا الجواب خلاف الظ ويدل عليه قوله وفائدة جملة آه لانه بيان  
 تكملة اختيار ما فيه خلاف الظ وايضا يدل عليه قوله وان كان من مقولة الانفعال  
 فهو على ظاهره فالتعريف ليس على ظاهره فهذا القول منه يناق قوله وان جعل تعريفا  
 للعقل الحصول بقرينة ان المقصود تعريف لعلم الكاسب والمكتب كان التعريف  
 على ظاهره كما لا يخفى قوله لان المراد بحصول الصورة في لعقل تصاف بها آه وفيه نظر  
 لان كون المراد بحصول الصورة اتصاف بها وقبوله اياها لا يدل على كون التعريف على  
 ظاهره لان هذا المعنى من الحصول ليس ظاهرا لما عرفت مراد ان الحصول من مقولة  
 الفعل والقبول من مقولة الانفعال وذكر ما يدل على الفعل واردة القبول خلاف  
 الظ لان ماله ذكر ما يدل على ما يندرج تحت مقولة واردة ما يندرج مقولة اخرى  
 وذلك مما يشك في كونه خلاف الظ قوله واما من قال ان العلم تعلقه ذهب جمهور المتكلمين  
 الى ان العلم لا بد له من نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهو المسمى بينهم بالتعلق  
 بينهما ولم يثبت غيرهما بدليل فهو العلم وذهب جماعة من الاشاعرة وهم الذين عرفوه  
 بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل النقيض الى ان العلم صفة حقيقية ذات اضافة وكل  
 واحدة من الطائفتين غير قائل بالصورة اى بان حصول العلم يستلزم حصول الصورة  
 هناك اذا القول بهذا الاستلزام قول بالوجود الذهني وهما لا نقولان به ومرار المحشى  
 من هذا الكلام انه لا يمكن تطبيق هذا التعريف على كلا المذهبين لانها لا نقولان  
 بالصورة والتعريف مبنى عليها الا على مذهب الامام من القائلين بان العلم اضافة لان  
 الامام قائل بها والتحقيق ان الطائفتين لا نقولان بها بمعنى ان انفس ما هيئات الاشياء  
 موجودة في الازهان بل نكرانها لانها لا نقولان بها ونكرانها بمعنى ان اشباح الاشياء  
 وظلالها موجودة في الازهان اذا نكاره مضادة على البديهة فتحقيق مذهب  
 الطائفتين ان الاشياء موجودة في الازهان بمعنى ان صورها بمعنى ان اشباحها

و مشاهد موجودة في الازهان بمعنى ان ما هيئات لا سبب موجودة في الازهان كما  
 ذهب اليه حكماء فمبنى هذا التحقيق ونكران التطبيق للتعريف على كل واحد من المذهبين كما لا يخفى  
 قوله الا امام الرازي آه فانه ذهب الى ان علم ضافة وتعلق العالم والمعلوم وقابل  
 بالوجود الذهني حصول الصورة وذلك لان الامام لما استحال التعلق بين العالم  
 والمعلوم الصريح اضطر الى القول بالوجود الذهني الا ان ما اثبت الامام من الوجود  
 الذهني غير ما اثبت المتكلمون لان الامام اثبت ما هيئات الاشياء بانفسها والمتكلمون  
 اثبتوه لصورها بمعنى اشباحها كما عرفت فالامام جعل العالم متعلقا بالما هيئات الموجودة  
 بالوجود العلمي وهي صورها وهذه الصور العلمية اما موجودة في انفسها كما ذهب اليه  
 افراطيون او في جسم غائب عنها وجعل لعلم عبارة عن هذا التعلق فقوله الا امام راشدا  
 من نقائل بالتعلق وهو القائل الاول ومما ورد على الامام بان الادراك بمعنى الاضافة  
 لا يكون علما ولا جهلا لان الاضافة من الامور الاعتبارية التي لا يمكن وجودها  
 في الخارج فلا تعتبر فيها المطابقة واللامطابقة لما في الخارج وان مقولة الاضافة  
 من الامور الاعتبارية عند المتكلمين فلا وجه لجعل علم الواجب عبارة عن التعلق كما  
 هو من تلك المقولة واعلم انه يمكن تطبيق التعريف على ما ذهب اليه المتأثرون من  
 ان انفس ما هيئات الاشياء موجودة في الازهان اذ على هذا المذهب يكون العلم عين  
 تلك المقولة فان كانت المقولة كيف كان العلم كيف وان كانت كما كان العلم كما وان كانت  
 فعلا كان العلم فعلا وهكذا ويجوز اطلاق الصورة على كل مقولة باعتبار وجودها في  
 الازهان ولا يخفى ان هذا البحث بحث عظيم يطلب تحصيله من نكت الحكمية والكلام  
 قوته والتعبير بالحصر للرد على مذهب آه ولما جعل قول الشارح فليس معنى تصور آه  
 مثالا وتفصيلا لمعنى الكلي توجه عليه انه لا معنى للحصر في المثال الجزئي اذ لا حصر في  
 الاجمال فاجاب عنه بان لا يراد الحصر فيه فائتج وهي الاشارة الى رد من ذهب بان  
 العلم مجرد اضافة اى الى ان العلم اضافة بلا حصول صورة وهم جمهور المتكلمين  
 القائلين بانه اضافة والاشاعرة القائلين بانه صفة حقيقية ذات اضافة  
 سوى الامام الرازي فانك قد عرفت انه قائل بان العلم اضافة مع لقوله  
 بالصورة واعترض عليه بان في جعل الفاء تفصيلية بحث اذ لا وجه للحصر فالظان  
 الفاء تعليلية من قبيل استدلال الجزئي على الكلي والتعريف وان لم يثبت بالدليل  
 لكن لا بد من الحمل الموضحة بين المعرف وبين ما في مقام الجنس وما في مقام الفعل



والا نزم تعريف بالمباين والاستدلال بملاحظة هذا فخل جئت بتوجه على الحصر  
فحاصله التصور صورة الشئ حاصلة في العقل اذ تصور الانسان منه لا يكون الا صورة  
مرسمة مأخوذة منه انتهى وفيه نظر لان كلامه بنا على ان الحصر يد على ان عدة عدم  
وجه الحصر وقوع الحصر في تعريف تصور الانسان يقتضي الحكم ولا حكم في التعريف  
ويرد عليه ان الحمل بين المعرف و اجزاء التعريف حمل صوري لان الحمل بين المعرف  
والتعريف اذ كان صوريا يلزم منه ان يكون الحمل بين المعرف وبين اجزاء التعريف  
صوريا ايضا فلا حمل بين المعرف وبين التعريف و اجزاء في الحقيقة على ما هو  
التحقيق اذ المراد من التعريف و اجزائه تصور المعنى المحمل الذي هو المعرف ولو كان  
الحمل بين المعرف و التعريف و اجزائه حقيقيا كان القضية طبيعية لان المراد من المعرف  
الذهنية بناء على ان التعريف للماهية كما هو مشهور ومن المعلوم ان القضية الطبيعية  
لا تستلزم من الدليل قوله ولعلهم اخذوه آه لكون الصورة مما يعلم به ذوا الصور  
قوله و ستعملوه بمعنى الانقطاع آه والظ من آه ان الارتسام المأخوذ من الرسم  
بمعنى لعلامة مجاز في الانتقاش والظ من قوله والمراد ان تحصل آه ان الانتقاش  
مجاز في الحصول فيلزم المجاز في الارتسام بمرتين الا ان يقال ان المحشى من  
المجوزين له قوله والمراد ان تحصل آه ان كان الحصول بمعنى الحصول مطلقا اي  
سواء كان نفسه او مثاله كان تصورا لانسان شاملا للتصور المحصور والحصول  
للانسان وان كان بمعنى الحصول المثالي كان محصورا بتصوره الحصول المثالي  
والحصول عند غيبوبة ذى الصورة ظ واما عند حضوره فالعلم الحصول لا يطلق  
على صورة عين المبصر بل يطلق على الصورة المنعكسة او المنطبقة على الباصرة من  
عين المبصر كالصورة المرسمة في المرآة عند حضور رائى المرآة قوله واختاره  
آه واط ان الضمير للارتسام قوله لتصور العقول بالمحسوس آه اذ قد عرفت ان  
الارتسام مخصوص بالمحسوس قوله متعلق بصورة لضمينه آه فيكون الظرف المستقر  
حالا قدم على ذى المال الى الصورة لكونه نكرة قيل ان اسماء الجوامد لا تتعلقها شئ واعتبار  
صحة التعلق لملاحظة لازم لا يفيد والا لزم في كلها الحصول ويلزم صحة  
التعلق في كلها فلا وجه لنفي صحة التعلق اليها مع انه ينفي القوم بزمهم على انه  
مثال جزئى لنوع الكلى ولا ثباته فلا نسلم مطابقه على العلم الفعلى والانفعال  
بل يكفي مطابقه على الانفعال وعلى انه لو كان مطابقا لجميع ما يشمله التصور لزم

ان يكون مثالا للعلم المحصورى مع انه ليس كذلك وان ظرفيه في العقل ان كان على الحقيقة  
بالسبب الى التصور لانك لا يصح ان تجعل على الحقيقة في تعريف بل لا بد ان تجعل على  
الاعم من الحقيقة والاعتبار كما كان مدرك ذات مدرك مثل ادرك النفس بالظفر  
لنفسها فالحق ان كلمة منه ظرف مستقر صفة للتصور وفي العقل متعلق له اي صورة  
حاصلة من الانسان في العقل على سبيل الانفعال انتهى وفيه نظرا ما اولا فلان قوله  
واعتبار صحة التعلق لملاحظة لازم لا يفيد آه ممنوع وبطلان لازم من في قوله  
والا لزم في كلها آه وفي قوله ويلزم صحة التعلق في كلها آه ممنوع ايضا وقوله فلان  
وجه نفي صحة التعلق آه ممنوع ايضا لان النفي صحة التعلق الى انفسها لا يتعلق  
بالمضمين وقوله مع انه ينفي القوم آه والقوم انما ينفي التعلق الى انفسها لا يتعلق  
بانفسها واما ثانيا فلان قوله اول ثباته فهو مبنى على ما زعمه من ان قول الشايع  
فليس معنى لتصور الانسان استدلال بالجزئى على الكلى وقد عرفت ما فيه واما ثالثا  
فالصواب ان يقال في موضع قوله فلا نسلم مطابقه آه فلا نسلم لزوم مطابقه  
على العلم الفعلى كما يدل عليه قوله بل يكفي مطابقه آه واما رابعا فلا نسلم قوله مع  
انه ليس كذلك لما عرفت من انه يمكن تطبيق المثال على الحضور بناء على ان الحصول  
اعم من الحضور بنفسه او بمثاله وقوله فالحق ان كلمة منه ظرف مستقر آه والحق  
ان يقال لفظ ان كلمة منه ظرف مستقر قوله لانه ناشية منه لانه يخرج العلم الفعلى  
اي والتفسير بصورة ناشية منه يخرج العلم الفعلى ويختص بالعلم الانفعال لانه هو  
قبل العلم الفعلى حتى يكون صورة ناشية منها ويمكن تطبيق المثال على العلم الفعلى  
والانفعال بان العلم الفعلى يتجلى ولا السري الموهوم وينتزع عنه  
الصورة في العقل فيوجد السري في الخارج فيكون الصورة الخارجية تابعة للصورة  
الذهنية التي انتزعت من السري الموهوم واعلم انهم قالوا العلم اما علم فعلى وهو الذي  
يكون سببا للوجود الخارجى للشئ كما تصور امر كالسري مثلا ثم يوجد واما انفعال  
وهو الذي لا يكون سببا له بل هو مستفاد من وجود الخارجى كما يوجد من الخارج  
ثم تصور فالفعلى ثابت قبل الكثرة والانفعال بعد كما فصل في محله وحاصله  
ان الصورة الحاصلة التي يمتاز بها ذوا الصورة عن غير قد تكون صورة فعلية وهي  
التي تكون قبل وجود ذى الصورة في الخارج ويتبع الصورة الخارجية للصورة  
الذهنية وهو المعنى يتبعية المعلوم بالعلم فهو انما هو العلم الفعلى وذا الانفعال



ذفيه بالمعكس وقد تكون صورة انفعالية وهي التي تحصل بعد وجود ذى الصورة  
في الخارج فالصورة الذهنية فيه تابعة في حصولها للصورة الخارجية فان لم يتبع معلوم  
قوله وفيه ثمة انه لا يحجب ما يقتضيه حيث لم يقل صورته لان المتبذر من  
الصورة اليه الصورة المطابقة على ذى الصورة بناء على ان الاضافة للاختصاص كما  
عرفت قوله وانه يجوز ان يكون مساوية آه عطف تفسير لقوله انه لا يحجب آه اي يجوز  
ان يكون الصورة الحاكية من الانشا مساوية للصورة الحيوان الناطق واعلم منه كصور  
الحيوان النفس واخص منه كصورة الحيوان الضاحك بالفعل قوله وفي اعادة العقل  
من غير تغيير اشارة الى ان المظرفية على الحقيقة آه يعني ان الشارح اعاد قوله في العقل  
في المثال من غير تغيير اي من غير تبديل الى قوله عند العقل اشارة الى ان الظرفية حقيقة  
وفائدة الاشارة كون هذا التعريف للعلم الحصولي اذ على تقدير الظرفية الحقيقة لا يشل  
التعريف على العلم الحضورى كما عرفت لكن فيه ما قد عرفت من انه اذا جعل تعريفا للعلم  
الحصولي وكان العلم بانفسنا حصوليا لا حضوريا يلزم اجتماع المثليين فتدبر والى  
ان التعريف مبنى على ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان صور الجزئيات المادية حاصلة  
في ذات المدرك لا في قواها ويرد عليه ان الشارح غير قوله في العقل الى قوله عند ذلك  
قال في ذلك المثال بها يمتاز الانشا عن العقل فالاولى ان يقال ان الشارح اشار بقوله  
في العقل من غير تغيير الى ان التعريف يجوز ان يجعل للعلم الحصولي ويبنى على ما ذهب اليه  
بعض الحكماء من ان صور الجزئيات المادية كصور الكليات والجزئيات المجردة منطبقة  
منقشة حاصلة ثابتة في نفس النفس وشار بقوله عند ذلك المغير اليه الى ان التعريف  
يجوز ان يجعل للعلم الشامل للحصول والحضور ويبنى على ما ذهب اليه بعض آخر من  
الحكماء من ان صور الجزئيات المادية حاصلة في قواها النفس لا في نفسها قوله الوجه  
اطلاق الصورة آه اشارة الى وجه الشبه وهو الكون سببا لامتياز كما يدل قوله على  
كما ان صورة الشئ آه واعلم ان العلم بالشئ لا يستلزم العلم بامتيازه عن غيره كما هو عند  
جمهور المنطقيين وان ذهب الامام الرازي على استلزامه اياه حيث قال ان تصور  
كل ماهية يستلزم تصورا انها ليست غيرها آه كما سيجي مع ما يرد عليه فامتياز  
الشئ بترتيب العلم بالشئ بالقياس الى الغير فلا يرد على الامام من ان العلم بالامتياز  
عن الغير ان كان لازما من العلم بالشئ لزما من علم شئ واحد لزما للدور والتسلسل  
وجنث لزما من العلم بالامور الغير المتناهية سواء كان المراد من الغير جميع الاعيان

وبعضه لان الامتياز نسبة بين الشئين احدهما ذلك الشئ المعلوم والاخر الغير  
والعلم بالنسبة يتوقف العلم بالطرفين وكذلك علم الغير يستلزم العلم بامتياز الغير لا  
عن الغير الثاني والامتياز الثاني ايضا نسبة بين الشئين احدهما الغير الثاني والاخر  
الغير الثالث والعلم به يتوقف على العلم بالطرفين وحكما قاما يدورا وينسلس في  
العلم من العلم بشئ واحد العلم بامور غير متناهية وبطلان الكلام ظاهر قوله من جنس  
الغير آه اشارة الى ان اضافة الغير الى ضمير الشئ للجنس مطلما اي سواء كان متحققا  
في ضمن جميع افراده او في بعض افراده قوله ولا يشكل تصور زيد بالشئ والممكن  
العام آه ولا يشكل تصور شئ من الاشياء بمفهوم عام من المفهومات العامة الشاملة  
لجميع الاشياء كصور زيد بالشئ وبالممكن العام بانه لا يمتاز بالنصور بهذا الوجه  
العام الشامل لجميع الاشياء عن غيره صلا لان عدم الامتياز ممنوع كيف وهو يمتاز  
بالصور بهذا الوجه عما يتصور بهذا الوجه الواقع ونفس الامر ان ذلك الشئ الغير المنصور بهذا  
الوجه متصفا بهذا الوجه في نفس الامر اذ الامتياز العقلي كاف ههنا وفيه تعرض  
على بعض الفضلاء عصا م الذين حيث قال ولا يشكل بالعلم بالشئ بالمفهومات  
العامة لجميع الاشياء كصور زيد بالشئ والممكن انه لا يما يعنون الا نسبة ان  
المراد بالامتياز عن الغير كونه بحيث يمتاز عن الغير ان كان غير بل ان المراد بالغير ماهو  
غير في باد نظر العقل وهو المتصف بالاشئ وان ليس غير في ثاني نظره انتهى ولا يخفى  
عليك وجه التعريض قال الشارح كما ثبت صورة الشئ في المرآة آه الظاهر متعلق  
بقوله ترسم فالمراد بالارتسام الثبوت والمنصور لان الارتسام مشبه وثبوت  
الصورة في المرآة مشبه به وفي هذا التشبيه تنبها على فائدتين جليلتين احدهما  
انه كما لا يثبت الصورة في المرآة الغير الصافية عن الكدورات لا تثبت في الاذهان  
الغير الصافية عن الكدورات البشرية والشواغل الحسية وثانيها انه كما لا يعتمد  
على حكاية المرايا الغير المستقيمة لا اعتماد على اذهان ما لم تستقم قوله تشبيه للحصول  
العقلي بالحصول الحسي آه وفيه رد على القائل من العصار حيث قال اذ اتبته بقوله  
كما يثبت صورة الشئ في المرآة آه على ان وصف الصورة بالارتسام والانتقاش  
في العقل امر وهي كوصف الصورة المرئية بالارتسام فيها ولا انتقاش ولا ارتسام  
فيها كما حقق في محله واشتهر بين اهلها فلا يرد ان حصول الصورة في المرآة وهمية  
وفي العقل حقيقة فلا يحسن التشبيه لان التشبيه للارتسام لا للحصول انتهى وخامس الرد انه



تشبيه الحصول العقلي بالحصول الحسي لا تشبيه بالارتباط بل تشبيه بالارتباط  
المراد بالارتباط ثبوت والحصول كما عرفت ويندفع الايراد المذكور بقوله متحقق  
عند الطبيعيين قوله متحقق عند الطبيعيين فان الرؤية آه قبل رؤية الانسان  
وجهه في المرآة ولا يخفى ان تخصيص الرؤية برؤية الانسان وجهه لا وجهه  
معناه على هذا يكون استدلالا بحال الجزئي على حال الكل وهو خارج عن فنون  
العقلية وفيه رد على مولى داود حيث ورد على الشارح بان المرآة لا تثبت  
فيها صورة اصلا لانهم بينوا ان خطوط الشعاعية الخارجة عن البصر تقع على  
صفحة المرآة ثم تنعكس منها الى الاشياء فتخصيصها بوجهه فيدرك المرئي الا ان الواهمة  
بمعونة اعتبار النفس ادراك المرئي في جانب يقابل الباصرة ارت النفس ان المرئي  
منطبع صورته في المرآة ومرتبة فيها والا فلا انطباع فيها اصلا واجاب المحشي عنه  
بانه وان لم يكن الانطباع في المرآة متحققا بل كان محيلا عند الرياضيين القائلين  
بالانعكاس لكن الانطباع متحقق عند الطبيعيين القائلين به مع ان كونه محيلا كان  
في صحة التشبيه كما بين في علم البيان وتفصيل الجواب انهم ذهبوا الى ان البصائر  
بالانطباع والارتباط والانتقاش وهو المختار عند ارسطو والشيخ الرئيس  
وغيرهما قالوا ان مقابلة البصر للباصرة توجب استعدادا فيض به صورته على  
الجلدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في الجلدية والا لراى البصر شيئا واحدا  
شئين لانطباع صورته في جلديتي العينين بل لا بد من تأدي الصورة من الجلديتين  
ملئقي العصبين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك ولم يرد بتأدي الصورة منهما  
الى الملئقي ومنه الى العصبين المجوفتين ومنهما الى الحس المشترك انتقال العرض الذي  
هو صورة بل ارادوا ان انطباعه في الجلدية معد لفيض ان الصورة على الملئقي  
وقيضا منها عليه معد لفيضها على العصبين وقيضا منها عليهما معد لفيضها على  
الحس المشترك قالوا انه ينطبع من لوجه صورة في الصقيل ثم ينطبع من تلك الصورة  
صورة اخرى في العين وقوله محيل عند الرياضيين آه خبر بعد خبر لقوله وهو  
وذلك لانهم بعد اتفاقهم على ان الابصار يخرج شعاع من العينين اختلفوا فذهب  
طائفة منهم الى ان ذلك الشعاع مخروط مصمت اي غير مجوف وذهب طائفة اخرى  
الى ان ذلك المخروط مجوف مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي في البصر  
مجموعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فإينطبق عليه من البصر اطراف تلك

المخروط ادركه البصر وما وقع بين طرف تلك المخروط فمدركه ولذلك يخفى على البصر  
المسلمات التي في غاية الدقة في سطوح البصرات وذهب طائفة ثالثة في ان الخارج من  
العين خط واحد مستقيم واذا انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه  
حركة غايلا لسرعة ويتجمل بحركته هيئة مخروط ولا يخفى ان كل واحد من المذاهب الثلاثة  
مع ما اتفقوا عليه من خروج شعاع من المخيلات وههنا مذهب ثالث لبعض الحكماء  
وهو ان الابصار ينس بالانطباع ولا يخرج شعاع بل بان الهواء المشف الذي  
بين البصر والمرتق يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك الدلائل  
وله ان الابصار على هذا المذهب امر متحقق لان الهواء المشف المتكيف امر متحقق  
وبه يصير البصر ولهذا قيل في خاشية ..... شرح التجريد ان هذا المذهب قريب  
من مذهب الطبيعيين وقال في شرح المواقف انه قريب من مذهب الرياضيين وما  
قرناه من المذاهب في الابصار موافق لما في شرح الجديد للشيخ الهادي للبيد  
وهو التحقيق لا موافق لما في المواقف وشرحه وتفصيل البحث وتحقيقه يطلب من  
محله قوله مثل بضمين وسكون جماعة آه لم نطلع اي بضمين جمع على وزن كتب كذا  
في القاموس وقيل بالضمين شيخ الشئ ظله ولا يخفى انه على هذا المعنى يكون مفردا  
ولم نطلع عليه في اللغة قوله والمراد بالمحسوسات البصرات آه اقسام المحسوسات  
بالحواس الخمس الظاهرة وهي الباصرة والشامة والذائقة والساغة والامسية الخمس البصرات  
والشموعات والمذوقات والسموعات والملموسات والمنطقية في المرآة انما هي  
البصرات ولذا قال المحشي والمراد بالمحسوسات البصرات قوله الاقتصار على ذكرها آه  
وفيه تعريض ورد على مولى داود حيث قال معنى قول الشارح والنفس مرادة نطبع  
فيها مثل المعقولات آه كما ينطبع فيها مثل المحسوسات بناء على ما ذهب اليه بعض  
الحكماء من ان صور المحسوسات كصور المعقولات مرتبة في النفس ولولا الوسائط  
والظان الشارح لما بين الفرق بين النفس والمرآة من وجه وهو ان النفس ترسم  
فيها صور المعقولات والمرآة ترسم فيها صور البصرات اراد ان يبين الفرق بينهما  
من وجه آخر فقال الا ان المرآة لا تثبت فيها الا مثل المحسوسات والنفس مرآة نطبع  
فيها مثل المعقولات آه والا فلا حاجة اليه ولما ذكر ما يدل على الحصر في طرف المشبه  
به وتركه في طرف المشبه حيث لم يقل والنفس مرآة لا نطبع فيها الا مثل المعقولات  
مع ان الظان يقول كذا دل الكلام على ان معناه ان النفس مرآة نطبع فيها



مثل العقولات كما نتطبع فيها مثل المحسوسات مطلقة أي سواء كانت المحسوسات ظاهرة  
 بأقسامها الخمسة أو باطنية بأقسامها الخمسة قال بعض الافاضل والاكتفاء بالعقول  
 من جانب النفس كانه لا استعمالها في المعلومات انتهى وهذا ما عندي فقطن قوله يدل  
 على ان التعريف للتصور العقلي آه فالتعريف مبني على ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان  
 صور الكليات والخبريات المجردة مرتبة في النفس الناطقة دون غيرها قوله والمراد  
 بالمثل اعم آه ولما توجه على الشارح من ان قوله مثل العقولات آه يدل على ان التعريف  
 انما ينطبق على مذهب الاشباح لان المثال شبح الشيء وظله ولا ينطبق على هو الحق  
 من ان الحاصلة في النفس نفس لما هي اجاب عنه بان المراد بالمثل اعم من ان يكون نفس لما هي  
 العقول كما هو مذهب المشائين او شبحا له كما ذهب لشارقين قوله تفريع على تعريف <sup>التصور</sup>  
 أي اذا عرفت ان هذا التعريف لطلق التصور في الواقع عرفت ان قول المص وهو حصول آه  
 اشار الى تعريف مطلق التصور يعني ان الضمير راجع اليه فان قيل فالمناسبات يذكر  
 بعده ما يكون دليلا على استلزام الاول للثاني كان يقول اذ لا يمكن ان يجعل تعريف  
 الشيء تعريفا لشيء آخر ويذكر قوله لانه لما ذكره آه بطريق العطف لانه دليل آخر على  
 المدعى ان التعريف المذكور المطلق التصور لا دليل لاستلزام قلت هو دليل لاستلزام  
 اذ لا يلزم من مجرد كون هذا التعريف للمطلق في الواقع ان يكون كذلك في كلام المص  
 ايضا لجواز ان يكون كلامه على وجه لا يمكن ان يجعل تعريفا له او يكون منه شيء آخر  
 يمكن ان يجعل تعريفا له فبين ذلك بقوله لانه آه قوله لان الظاهر كونه تعريفا للتصور  
 السازج آه وذلك لان المص لما عرف القسم الثاني وترك تعريف القسم دل كلامه بظاهر  
 على ان هذا التعريف للقسم الاول فعلى هذا يرجع الضمير الى القسم الاول المعروف  
 وهذا مبني على ما حققه الشارح من جعل التقسيم حقيقيا وحمل التردد على الانفصال  
 الحقيقي اذ لو لم يجعل التقسيم حقيقيا ولم يجعل التردد على الانفصال الحقيقي بان يكون  
 المراد من التصور فقط الادراك من حيث هو ادراك من غير اعتبار شيء آخر معه حكم او غير  
 لزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره ووقوع التردد بين العام والخاص لا مبني على ما  
 ذهب اليه العلامة الثقلاني من ان التقسيم اعتباري بناء على ان الانفصال يمنع الخلط  
 واستند الى ما قاله المص في بعض كتبه غير هذا الكتاب من ان التصور فقط هو الادراك  
 من حيث هو ادراك من غير اعتبار شيء آخر معه حكم او غيره وهو يرادف العلم فارجع  
 الضمير الى التصور فقط بهذا المعنى قوله أي لما ذكره آه ولا يخفى ان جعل التعريف المطلق

التصور يتوقف على وجود شيئين احدهما مصحح لارجاع الضمير اليه لئلا يلزم لاختار  
 قبل الذكر والآخر مقتض له وهو صحة التعريف يتوقف على كونه تعريفا لمطلق التصور  
 ذل وجعل تعريفا للتصور السازج يكون التعريف غير مانع لبعض اغياره لشموله على  
 القسم الثاني واسرار الشارح بقوله لانه لما ذكر التصور فقط آه الى ان الشين المذكور  
 موجودان في كلام المص واوضح المحشى وجود المصحح في كلامه اذ لا حاجة الى ايضاح  
 وجود المقتضي فيه حيث اوضحه الشارح قول المص ان آه والمراد من الامر ان بالذات على ما  
 صرح به المحشى فيما سبق من ان المراد الاشتمال لاشتمال بلا واسطة فلا ضمير في كون  
 الجزء الثاني مشتملا على جزاء كالعدم والحكم والسكون والاضافة  
 ولعل المحشى انما لم يتعرض لهذا التحصير هنا مع ان التعرض واجب له لدفع ما اورده  
 الفاضل العصام على الشارح من انه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر امورا ثلثة التصور  
 المطلق والحكم الذي تضمنه قوله فقط والتصور فقط انتهى كقبا بما سبق فاندفع  
 ما اورده ذلك الفاضل قوله بينا آه أي بديهيا جليا ولذا لم يتعرض الى البيان في التنبية  
 بخلاف التصور المطلق فانه بديهي خفي يحتاج الى التنبية فلا يرد ان بين قوله بخلاف  
 التصور المطلق وبين قوله ونبه منافاة حيث يدل الاول على ان ذكر التصور المطلق  
 بذكر التصور فقط نظري يحتاج الى البيان ويدل قوله ونبه على ان ذكره بذكره بديهي  
 خفي يحتاج الى التنبية فينبغي منافاة وبما فسرنا وحررناه اندفع هذه المناقاة  
 كما لا يخفى قوله ضروري آه لان المطلق جزء المقيد ووجود الكل يستلزم وجود  
 الجزء فليس جواب عما اورده الفاضل العصام على الشارح من ان ذكر التصور المطلق  
 ههنا يبين لا يحتاج الى البيان انما يحتاج الى هذا البيان ذكر المطلق بعبارة المقيد  
 من غير ذكر المطلق بعبارة كذا كالمحيوان بذكر الانسان وحاصل الجواب ان ذكر  
 التصور المطلق بديهي لا يحتاج الى البيان لكنه بديهي خفي يحتاج الى التنبية قوله  
 ومنشاء الاشتباه عدم الفرق بين ذات المطلق آه اذ المراد بالتصور المطلق المذكور  
 ههنا بذكر المقيد ذات المطلق والمنافي للمقيد المطلق من حيث هو مطلق قوله منع  
 لخصر العود فيما ذكره آه أي منع لاختصار المستفاد من تردد الشارح بين  
 التصور المطلق والتصور السازج فيها باحتمال شق آخر وهو رجوع الى العلم  
 مع ان رجوعه الى التصور المطلق تكلف يحتاج الى بيان ذكره في ضمن المقيد ولما لا  
 ان التصور المطلق والعلم مراد فان اذ كما يصح ان يجعل هذا التعريف تعريفا



التصور المطلق كذلك يصح ان يجعل تعريفا للعلم فالمقتضى موجود فيهما وكما ان التصور المطلق  
مذكور قبل الضمير كذلك العلم المذكور قبله فالصحيح موجود فيهما ففي رجوع الضمير  
الى التصور المقيد وان كان له مناسبة للمقام مع وجود المصحيح الا انه لم يوجد مقتضى  
قوله والجواب بطلان السند المساوي ويمكن ان يجاب ايضا بان المقصود ان ذلك  
الضمير لا يجوز ان يعود الى التصور فقط وذلك لا ينافي جواز عوده الى العلم فان قيل  
هذا الجواب ينافي قول الشارح وانما عرف مطلقا تصور قلنا المراد به حينئذ على تقدير  
ان يكون تعريف للتصور المطلق قوله اذ لا احتمال للعود الى رابع آه فان قيل لا احتمال  
رابع وهو جواز ان يعود الى الحكم فلا يكون السند مساويا قلنا يعود الضمير الى الحكم  
ممنوع بمثل ما ذكر في امتناع العود الى التصور فقط لانه لو عاد اليه لم يكن التعريف  
مانعا لبعض اغياره فيجئ دبر عليه انه لا وجه لذكر مانع العود الى التصور فقط  
دون ذكر المانع عن العود الى الحكم الا ان يقال اكتفى عنه باشارة العلم مع ان التعريف  
لحكم فيما بعد عن هذا المانع فتدبر قوله وهذا اورد الفاء آه ولاجل ان هذا  
الجواب انما هو ابطال السند المساوي وورد الفاء الداخلة على الجزاء الذي كان  
مقدمة هذا السند المساوي كما يدل قوله اي لو عاد الى العلم فلا معنى آه اي  
فلا نكته لتوسيط التعريف آه بخلاف اذ حمل الفاء على التعليل قوله والحمل على  
ثبات المقدمة المنوعة آه والحمل على اثبات المقدمة المنوعة بالذات وهم والافاضل  
السند المساوي اثبات المقدمة المنوعة الا انه بواسطة ابطال السند المساوي  
قوله لم يقل لتوسيط انقسم آه رد لما قال الفاضل العصام من انه يمكن ان يجعل المانع  
عدم معنى لتوسيط احد قسمي العلم بينه وبين تعريفه واعترض عليهم بان فائدة  
التوسيطين التنبية على ان التقسيم هو العدة كما سيجي واجاب بانه يحصل هذا  
التنبية بدون التوسيط بجعل التعريف لمطلق التصور كما سيجي فلا معنى للتوسيط  
انتهى وفيه ان هذا الجعل يستلزم التوسيط لان تعريف احد المترادفين تعريف  
للاخر تدبر ويمكن ان يقال المشهور انه اذا اراد الضمير بين الاقرب والابعد تعين  
لاقرب قوله مع تلازمهما آه اي التوسيطين قوله لسبقة القسم في الذكر آه اي  
لما كان القسم سابقا في الذكر على التعريف لم يمكن ان يقال حين ذكر القسم انه وسط  
بين العلم وتعريفه حتى يقال انه لا معنى لهذا التوسيط مع ان التقسيم مقصود  
بالذات فلو قيل لا معنى لتوسيط القسم بين العلم وتعريفه دل على ان التقسيم غير مقصود

بالذات مع انه خلاف الواقع قوله على احد احتمليه اعني التأخر آه والاخر المقدم قوله لا بد  
من تعريفه آه اي لا بد من ذكر تعريفه قوله والاولى ان يكون آه الظاهر معطوف على قوله  
التنبية والمراد بالوضع ههنا التقديم بالذكر وبالطبع التقديم بالذات كما يدل عليه قوله  
فينبغي التقديم في ذكر آه قوله فيما ينبغي ان يوسط به الكلام آه اذ من ابديته بالاهتمام  
بالقسمين انما هو بتقديم التقسيم وتأخير التعريف عن التقسيم لا بتوسيط التعريف بين  
القسمين كما لا ينبغي قوله استفسار مترتب على اعتبار العود الى مطلق التصور آه اشارة  
الى ان منشأ السؤال الاستفسار يعود الضمير الى مطلق التصور ولما كان العلم والتصور  
المطلق المترادفين فلما سلب ان يجعل العلم مقسما والتعريف له ويجعل التصور المطلق مقسما والتعريف  
له بتقديم التعريف على القسمين والسؤال استفسار عن فائدة العدو من هذا الامر الظاهر المتطلب  
قوله وان جعل انكاره كانا بطلا لآه اي وان جعل السؤال اعتراضا على ان يكون الاستفسار  
انكاريا يكون ذلك المنشأ الذي هو الاستفسار مورد للسؤال الاعتراض ابطال لذلك المورد  
باحد الطرفين النقض والمعارضة وخلاصة الاعتراض على وجه قرر من الوجوه المختلفة بين  
الناظرين كما استنتجنا انه كما لا يجوز ان يعدل العاقل فضلا عن الفاضل العدو من الظاهر الذي هو تقديم  
تعريف العلم على القسمين في خلاف الظاهر وهو توسط تعريف بينهما بلا نكته وفائدة كما ذكرتم كذلك  
لا يجوز ان يعدل العاقل فضلا عن الفاضل عن الظاهر الذي هو الافتتاح بتعريف العلم ثم تقسيمه ما هو  
خلافا وهو الافتتاح بتقسيم ثم تعريف بلا نكته وفائدة قوله اما الافتتاح بالتقسيم المشعر آه اشارة  
الى السؤال وقوله ثم الاتيان بتعريف مراد آه اشارة الى سؤال آخر اي فافائدة تعريف مرادف  
العلم فقوله فلا فائدة فيه خبر لكل واحد من قوله اما الافتتاح وقوله ثم الاتيان  
وعدم الفائدة فساد عند العقلاء على ان الافتتاح بالتقسيم المشعر معلومية المقسم  
ثم الاتيان بتعريف مرادف الذي هو تعريفه في الحقيقة المشعر باحتياجه الى التعريف  
مما يتناقصان باعتبار مدلوليهما فجعل قوله قد سره فان قلت مطلق التصور مرادف  
للعلم اه متضمنا لهذين السؤالين ففي هذا الكلام رد على من جعل قوله قد سره فان  
قلت مطلق التصور آه سؤال واحد كما استنتجنا قوله اي الفائدة في ذلك المذكور  
آه فيه تعريض لبعض الفضلاء ابى وردى حيث جعل الفائدة في ترك الاسلوب انظر  
لا في المذكور كما استنتجنا قوله على كون التقسيم عمدة آه اشارة الى جواب السؤال  
الاول قوله وعدم كون تعريفه عمدة آه اشارة الى جواب السؤال الثاني فالتنبية  
الاول جواب عن كل واحد من السؤالين بيان الفائدة ان كان الاستفسار حقيقيا



او يمنع المقدمة ان كان نكاريا قوله بخلافه اذا عرف مراده الذي هو مذكور تبعا  
لقسمه فان تعريفه آه كما قال بعض الفضلاء او وردى من ان تلك الفائق انما تحتاج  
في الاستفسار عنها اذا كان تعريف التصور مقصودا لذاته واما اذا كان مقصودا  
بواسطة كونه مأخوذا في القسمين الذين ارديبهما فلا تحتاج الى الاستفسار عنها انتهى  
قوله فقوله دون تعريفه آه يعنى ان قوله قدس سره دون تعريفه آه المارة الى الجواب  
عن السؤال الثاني ولذا فرع على قوله وعدم كون تعريفه علة آه قوله لما بالنسبة  
اليه المقصود آه يعنى ان القصر في قوله قدس سره على ان التقسيم هو العمدة اه ايضا في  
بالنسبة الى التعريف قوله دليله آه اى دليل الحصر وحاصله ان التعريف انما يكون  
مقصودا لمعرفة المقسم وهو معلوم بوجه ما فلا حاجة اليه لكفاية العلم بوجه ما  
وهذا مبني على ما هو المشهور من ان العلم بوجه الشئ علم بذلك الشئ واما على ما  
هو التحقيق من ان العلم بوجه الشئ لا يكون علما بذلك الشئ بل العلم بالوجه علم بذلك  
الوجه فيحتاج الى التعريف لمعرفة المقسم فيما يكون التقسيم تقسيما حقيقيا وما قيل  
الا ان يقال وان اخر التعريف لحصل العلم بالمقسم بسبب تعريفه بمرادفه فساد ظاهر  
لانه على تقدير تأخر التعريف يكون العلم المستفاد من التعريف متأخرا عن التقسيم وهو  
ظ فلا يحصل معرفة المقسم قبل التقسيم بل بعده ولا بد من معرفة المقسم قبل التقسيم  
قوله والمقصود دفع اه وقد عرفت وجه الاندفاع وهو كفاية العلم بالوجه بالمقسم  
فلا يتوقف التقسيم على تعريف المقسم لتحصيل العلم به قوله فان الافتتاح بالتقسيم اه  
اشارة الى التنبية الثاني جواب عن السؤال الاول فكلية اوفيه لمنع الخلو لا يمنع الجمع  
لما عرفت من ان التنبية الاول جواب عن كل من السؤالين قوله على ان تفسيره به  
مشهوراه فشهرة قائمة مقام ذكره قوله واذا كان العلم غير محتاج اه اشارة الى ان الشرط  
محذوف كما صرح به قوله فانه يحصل مع معرفة المقسم اه ومع ذلك يحصل فائق العلم  
بالمرادفة والمرادفة دفع ما يرى بين قول الشارح وانما عرفه مطلق التصور للتنبية  
على المرادفة وبين قوله قدس سره ويتضح القسمان من المتافاة لان قول الشارح يدل  
على ان تعريف مطلق التصور للتنبية على المرادفة وقوله قدس سره يدل على ان تعريف  
مطلق التصور لا تضاح القسمين لان التصور المطلق جزء منهما كما عرفت وحاصل  
الدفع ان المقصود بالذات من التعريف معرفة الاقسام ومع ذلك يحصل فائدة العلم  
بالعرف على ما لا يخفى قوله فقوله ففسر معطوفا على قوله التنبية على انه اه ففيه

اشارة الى ان قوله قدس سره ففسر مطلق العلم آه جواب عن السؤال الثاني كما ان التنبية الثاني  
جواب عن السؤال الاول ففيه رد على مولينا داود حيث قال وهذا زيادة على الجواب وبما  
حررنا كلام المحشى ظهرا بطلا ما قيل الفاء تفريع على كونه مشهورا واستغناء عن الذكر  
فيكون المجموع جوابا واحدا لا معطوفا على التنبية كما توهم لا قضائه ان يكون جوابا  
آخر مستقلا ويدل قوله فائق العلم بالمرادفة على ان المحشى جعل قوله قدس سره ففسره  
مطلق التصور آه جوابا آخر مستقلا غير التنبية الثاني ولا يخفى ان كلامه مبني على انه لا منافاة  
بين كون الفاعل طرفة وكونها جزائية قوله هذا هو التوجيه الظاهر اه وقد عرفت ان مال  
توجيهه كون قوله قدس سره فان قلت آه متضمنا للسؤالين اللذين ذكرناهما على الحق  
عبارته والتنبية الاول جوابا عن كل واحد منهما والتنبية الثاني جوابا عن السؤال الاول  
وقوله قدس سره ففسر مطلق التصور آه جواب عن السؤال الثاني قوله ولنا ظننا  
في هذا المقام كلمات لا تليق ان تنقل آه واعلم انه اعترض على المحقق قدس سره بان السؤال  
المذكور اما اثنان اى ما فائق الافتتاح بتقسيم العلم وما فائق تعريف مرادفه بما هو تعريفه  
في الحقيقة واما واحد وهو اما الاول واما الثاني فعلى الاول لا وجه لايراد كلمة او في  
قوله او التنبية والجواب بانها بمعنى الواو بعيد غاية البعد في كلام المصنفين وعلى الثاني  
لا وجه لاي رد التنبية الثاني وعلى الثالث لا وجه لاي رد التنبية الاول واجاب الناظرين  
عنه بتوجيهات مختلفة لعبارة السؤال والجواب منها ما ذكره المحشى كما هو الظاهر وبما اختار  
الشق الاول وحمل الانفصال على منع الخلو وقد عرفت على التفصيل ومنها ما ذكره مولانا  
حيث قال يعنى ان قلت مطلق التصور مرادف للعلم الذي هو المقسم فاذا جعل الضمير  
راجعا اليه دون العلم لزم منه الاشتغال بتقسيم العلم ولا اثر الاشتغال بتعريف مرادفه  
بما هو تعريفه في الحقيقة والواقع وذلك يتضمن ترك تعريف العلم الذي هو المقسم مقام  
تقسيمه مع ان ذلك المقام يقتضى التعريف ثم التقسيم فافائق ذلك وحاصله فافائدة  
ترك تعريف المقسم مع احتياجه اليه قلت الفائق في ذلك الترك التنبية على ان التقسيم هو  
العمد في بيان الحاجة لانه المحتاج اليه كما عرفت سابقا دون تعريف العلم اذ لا احتياج  
اليه بالذات وهو لا بواسطة التقسيم اذ يكفي فيه معرفة المقسم بوجه ما وهي  
حاصلة او التنبية على ان تعريف العلم بذلك مشهور وهذا الجواب على تقدير تسليم التحليل  
التقسيم الى التعريف يعنى ان تعريف العلم به مشهور فلا حاجة الى ذكره لقيام شهرته  
مقام ذكره انتهى وحاصل الجواب باختار الشق الثاني كما يدل عليه قوله فان قلت



مصاحف مسورة وقوله وذلك يتضمن ترك تعريف العلم وقوله وحاصله فافان ترك  
المسورة ودفع محذوره بان قوله قدس سره ذلك في قوله الفائق في ذلك اشارة  
الى ما تضمنه الافتتاح بتعريف مرادف الذي هو الاشتغال به من ترك تعريف العلم الى  
الافتتاح فقوله وعلى الثاني لوجه للنبيه الثاني ممنوع ولا يخفى ان هذا الجواب مبنى  
على خلاف الظن من كلام قدس سره لان الظن من قوله في الفائق في الافتتاح بتقسيم العلم ثم تعريفه ان السؤال  
اشان احدهما سؤال عن الفائق في الافتتاح بتقسيم العلم والثاني سؤال عن الفائق  
في الافتتاح بعد تعريفه فجملة سؤال واحد خلاف الظن وان الظن ان قوله قدس سره  
ذلك في قوله فافائدة ذلك اشارة الى الافتتاح الذي هو الاشتغال فجملة اشارة  
الى لازم ذلك هو ترك تعريف العلم خلاف الظن ومنها ما ذكره بعض المحققين من ان هذا السؤال  
واحد ومحصلة انه لم يقدم تقسيم على التعريف اى فافائدة تقديم تقسيم العلم على تعريفه  
لا تعريف مرادف هو تعريف الحقيقة بان كلام النبيهين جواب على تقدير ان يكون  
العلم معلوما بوجه ما وهو كاف في التقسيم فافتح بالتقسيم للنبيه على انه هو العلم  
والثاني جواب على تقدير ان يكون العلم معلوما بالتفسير المذكور فافتح بالتقسيم  
لعدم الاحتياج الى تعريفه واحتياج تعريف مرادف الى التقسيم في هذا الاسلوب ثم ان  
تعريف مرادف ليعلم المرادفة على تقدير معلومته بوجه ما لم يعرف المرادفة فلا يثب  
على تقدير الاول ولا الاول على تقدير الثاني ايضا اذ كون التقسيم عمدة يظهر على تقدير  
ان لا يكون العلم معلوما بالتفسير المذكور فليتا مل انتهى هذا جواب باختصار الشق  
الثاني ودفع محذوره ولا يخفى ان جعل السؤال سؤال واحد خلاف ظاهر عبارة  
السؤال لما عرفت من ان قوله قدس سره ثم تعريف مرادف آه ظاهر في السؤال الثاني  
وقد جعله بعض المحققين تعليلا لما قبله حيث قال لان تعريف مرادف آه هذا التعليل  
في الحقيقة جواب عن سؤال مقدر كما لا يخفى فجعله تعليلا وحمل التعليل على الجواب عن  
السؤال المقدر خلاف الظن بمرتين ولان تقديم التقسيم على التعريف لا يثبت على كون  
التقسيم عمدة في بيان الحاجة دون التعريف كيف وقد قدم التقسيم على سائر مقدمات  
بيان الحاجة دون التعريف مع كون كل منها عمدة فيه وايضا تقديم التقسيم على التعريف  
لا يثبت على اشتهار تعريفه وانما المنبه عليه ترك تعريفه في مقام الاحتياج الى ذكره و  
اجيب بان مراده ان تقدير ما حقه التأخر وهو التقسيم على ما حقه التقدير وهو التأخر  
بدل على انه هو العمدة دون التعريف ومنها ما ذكره بعض الفضلاء ابو وردى

فان مرادف التعريف  
هو العلم بالعلم  
والثاني هو العلم  
بالعلم بالعلم  
والثالث هو العلم  
بالعلم بالعلم  
والرابع هو العلم  
بالعلم بالعلم  
والخامس هو العلم  
بالعلم بالعلم  
والسادس هو العلم  
بالعلم بالعلم  
والسابع هو العلم  
بالعلم بالعلم  
والعاشر هو العلم  
بالعلم بالعلم

من ان السؤال انه ينبغي ان يعرف العلم ولا ثم يقسم لان المناسب تعريف الشيء حتى يعلم اثر  
تقسيمه وعلى تقدير الافتتاح بالتقسيم كان المناسب ان يعرف العلم نفسه لا ما هو مرادف  
اذهو غير مذكور امالة لشيء بل تبعاً لشيء وايضا لم يرد التقسيم عليه اى المقصود  
المائل الاستفسار عن فائدة هذين الامرين حتى يجيب ترك ما هو المناسب في هذا  
المقام وهو اما الاول والثاني فجعل كلاما من النبيهين فائق ترك كل من الامرين وقال  
يعنى لو فعل كما ذكرت لفات الغرض اعنى كون التقسيم عمدة دون التعريف ما على  
تقدير الافتتاح بالتعريف فظروا ما على تقدير الافتتاح بالتقسيم ثم بالتعريف نفس العلم  
لا مرادف فلان فيه شائبة عمدة حيث التفت الى العلم وعرف نفسه بخلاف تعريف المرادف  
اذ فيه ترك الالتفات الى العلم وتعريفه بقدر الامكان فلا يكون فيه شائبة عمدة  
هذا بالنسبة الى النبيه الاول واما بالنسبة الى النبيه الثاني فقال لو فعل كما  
قلت لفات النبيه على المرادف لان الواقع على التقدير المناسب المذكور هو تعريف  
نفس العلم اما قبل التقسيم او بعد انتهى هذا جواب باختصار الشق الاول ودفع محذوره  
ولا يخفى انه خلاف الظن من قوله قدس سره فافائدة ذلك لما عرفت من ان ذلك اشارة  
الى الافتتاح وقد جعله بعض الفضلاء اشارة الى لازم الذي هو الترك ومن قوله و  
النبيه على ان تفسير العلم بذلك مشهورا لان ما في حيز على التي كانت صلة للنبيه  
يكون منبها عليه وهو شهرة تعريف العلم لا المرادف وقد جعله المرادف لاشهرة تعريف  
العلم ولذا قال قدس سره فافا قام ما هو عليه للنبيه مقام المنبه عليه مع  
مع ان الامر على العكس ومنها ما ذكره مولانا عباد الدين من ان النبيهين المذكورين  
جواب عن السؤال الاول عن طريق منع الخلو وقوله ففسر مطلق التصور الى اخره اشارة  
الى الجواب عن السؤال الثاني وذلك لا يحتاج الى ارتكاب المسامحات انتهى وهذا  
ايضا باختصار الشق الاول ودفع محذوره وقد عرفت ان الظاهر ان النبيه الاول  
جواب عن السؤالين والنبيه الثاني جواب عن السؤال الاول فقط وقوله ففسر مطلق  
التصور آه جواب عن السؤال الثاني وانما اطمينا الكلام ليتضح المرام لان هذا المقام  
من مزلق الاقدام والتحقيق عند الملك العلم قوله اعترض على قوله ففسر مطلق التصور  
آه اى لا اعترض على قول الشارح وانما عرف مطلق التصور لما سيحى من الحشى وهذا  
غير ما ذكره قدس سره آه فقيه رد على ما قاله الفاضل داود من ان هذا السؤال  
نظر الى سياق كلامه منفرع على قوله قدس سره ففسر مطلق التصور ليعلم انه مرادف



لأنه آه فان كان هذا القول عني ففسر مطلق التصور آه اشارة الى سؤال وجواب ذكر  
 الشارح بقوله انما عرف مطلق التصور دون التصور فقط آه فتفريع السؤال على ظاهره  
 فيكون معنى قوله ففسر مطلق التصور آه ففسر مطلق التصور دون التصور فقط  
 وفي قوله قدس سره كما صرحه الشارح بذلك في قوله تنبيهها على ان التصور كما يطلق آه  
 نوع اشعار بان اشارة الى ذلك السؤال والجواب ويمكن ان يجعل ايضا قوله فلاحاجة  
 في ذلك الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور فقط مشعرا به وكذا قوله قدس سره  
 واما اطلاق التصور على ما يقابل التصديق آه وان لم يكن هذا القول اشارة الى ما ذكره  
 الشارح من السؤال والجواب بل كان مراده به انه اذا اشتغل بته سيرة ولم يتركه  
 فان تعريف مصروف عن ظاهره ومتعلق بما ذكره الشارح من السؤال والجواب لا بقوله  
 ففسر مطلق التصور آه فالصواب عنه هاتان القريتان اعني قوله فلاحاجة في ذلك  
 آه وقوله واما اطلاق التصور آه انتهى ولا يخفى ان الظاهر من كلامه الفاضل داود  
 على كل احتمال من الاحتمالين اللذين ذكرهما ان السؤال بقوله قدس سره فان قلت اراده  
 على قول الشارح وانما عرف مطلق التصور آه الا ان وروده على الاحتمال الاول ليس  
 صريحا بل بحسب المال وعلى الثاني صريح والمحتشئ رد عليه بقوله اعترض على قوله  
 قدس سره ففسر مطلق التصور آه كما عرفت وايضا فيه رد على ما ذكره بعض الافاضل  
 ابي وردى من ان هذا السؤال مطلق بما ذكر في الشرح من قوله تنبيهها على ان التصور  
 آه وانما قلنا انه متعلق بذلك وان كان الظاهر متعلق بالشق الثاني من الجواب عن  
 الاعتراض السابق اعني قوله او التنبيه آه الا من ظهور فائق قوله واما اطلاق  
 التصور على ما استذكره وثانيهما ان قوله بعد ذلك فلاحاجة في ذلك الى ان يعرف مطلق  
 التصور دون التصور فقط يدل على ذلك لان المناسب على تقدير تعلقها بالشق  
 الثاني من الجواب ان يقال دون العلم بدل قوله دون التصور فقط اذ قوله او التنبيه  
 جواب عن فائق تعريف العلم لا العلم نفسه انتهى واورد عليه الفاضل داود  
 وقال بما ذكرنا من الاحتمالين حمل الكلام على ظاهره على تقدير وصرفه عنه على تقدير  
 آخره سقط ما ذكره بعض الافاضل انتهى وايضا فيه رد على مولينا عماد الدين  
 حيث قال هذا اعترض على ما ذكره الشارح من ان تعريف مطلق التصور لا التصور  
 فقط للتنبيه على كون التصور المطلق مرادفا للعلم لا على كلام الخاشية بدليل قوله  
 فلاحاجة الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور فقط وقوله واما اطلاقه

على ما يقال التصديق آه انتهى قوله لان معنى التقسيم ضم قيود آه توضيح المقام يقتضي سطر  
 الكلام فنقول عترض على قوله قدس سره فقد علم بذلك ان التصور يطلق على ما يراد  
 العلم آه بان تقييد التصور في القسمين لا يدل الا على اشتراكه بينهما وذلك لا يكفي في العلم  
 بالترادف اذ لا يلزم من كون كل مقسم مشترك بين القسمين كون كل مشترك بينهما  
 مقسما وهل هذا الا توهم انهما من الموجبة الكلية كنفسها الا يري ان قولنا الحيوان اما  
 ماش ذلق واما ماش صاهل لا يوجب كون مفهوم الماشي عين مفهوم الحيوان اجيب  
 عنه بوجوه كثيرة الاول ما اختاره المحتشئ وذكره بقوله معنى التقسيم آه وهو ما  
 ذكره المحقق قدس سره في بعض تصانيفه واورد عليه بانه فليكن القيدان مجموع  
 تصور فقط وتصور معه حكم كانه قيل العلم اما علم هو تصور فقط واما علم هو  
 تصور معه حكم وفيه نظر لانه لا يدل على كون المجموع قيدا بل يدل على ان العلم والتصور  
 متحد في نفس الامر كما لا يخفى وهذا امر ثالث المحتشئ في هذا السؤال والثاني ان  
 الشايع ذكر المقسم بعينه في القسمين وتقييده بالقيود المتقابلة فلو لا ان التصور  
 بمنزلة لم يذكر يذله فيها والثالث انه لو لم يكن التصور عين العلم لكان المذكور  
 في التقسيم قيدا في القسمين وقضعا موضعهما مسامحة وهو خلاف الظ فلا يحمل عليه  
 التقسيم ما لم يوجب وجوب والرابع ان دلالة التقسيم على الترادف بمعنى انه لا امر  
 عن مقولة العلم مشترك بينهما سوى مفهوم العلم ورد عليه بان العقل مشترك  
 بين القسمين وليس مفهوم العلم بل اخص منه ودفع بان المراد انه لا امر لنا مشترك  
 بين جميع افراد القسمين لان المشترك الذي يذكر في القسمين لا بد وان يكون مشتركا  
 بين جميع افرادهما حتى يصح ذكره فيهما والا لم يحصل من التقسيم مفهومهما بل اخص  
 منهما ورد ايضا بان المشترك المنقسم هو العلم الكلي والكنسب مفهوم مشترك بين  
 القسمين من قبيل العلم الا اعم من المقسم وهو العلم المطلق الشامل لعلوم المبادي العالية  
 ورد ايضا بانه اذا كان التصور مشترك بين القسمين ولم يكن مرادفا للعلم فاما  
 ان يكون اخص او اعم او مساويا اذ لا مجال للتباين لحله عليه والكل بط اما الاول  
 فلانه يلزم عدم اخصار العلم في القسمين واما الثاني والثالث فلعدم وحدان  
 ماهيته من قبيل العلم لا العلوم اعم من العلم او مساويا ودفع بان العلم المطلق الشامل لعلوم المبادي العالية  
 موجود والخامس ان ما ذكره قدس سره جواب على تقدير التسليم والنزول اعترض ايضا على قوله قدس سره  
 هذا بان تعريف التصور لو تقيسه الى القسمين يدل على انه عين المقسم وبذلك لا يكون مرادفا



للعلم انما يصير مراد قال لو كان المقسم ما وضع له لفظ العلم وليس كذلك بل قسم منه وهو  
 العلم الكاسبي فثبت لو ثبت اشتراك لفظ العلم بين العلم المطلق والعلم الكاسبي لم يثبت  
 ولم يثبت ولم يعد من معاني العلم العلم الكاسبي واجيب عنه بان المقسم في هذا الكلام  
 يدل على هذا وينبئ به وان خص المقسم بالعلم الكاسبي يخص التصور كذا وان عم عم  
 فما المحذور فقلك البيا وعينا الجواب انتهى ولا يخفى ان ما ذكره لا يدل على الترادف  
 قوله ان يكون المراد منهما واحدا ولا يلزم من كون المراد منهما واحدا ان يكونا مراد  
 لجواز ان يكون ارادة العلم من التصور بطريق المجاز او الكناية مثلا قوله الموضوعات  
 لها آه والعبارة المطابقة لقاعدة النحو الموضوع له او الموضوع عن هاله قوله قد  
 سره في قيد تارة آه الظان الفاء تعليلية قوله اي في العلم بالمراد آه اي لاجل  
 في العلم بالمراد آه الى التعريف بالتقسيم يبقى العلم بها فيكون التعريف بمطلق التصور  
 لتخصيص العلم بها لغو الا فائدة فيه والا فلزم تحصيل الحاصل قوله والتقسيم لا يفيد  
 الا الاخير آه اذ التعريف يفيد مجموع الفائدتين الاشتراك والبرادة والفائدة الثانية  
 وان حصلت من التقسيم الا ان الاولى لا تحصل منه فلا يكون التعريف لغو على ان  
 التقسيم يستلزم ان لا يجوز اطلاق مطلق التصور على ما يقابل التصديق لكونه مقسما  
 وهو لا يطلق على القسم حقيقة وان اطلق مجازا فيقتضي التعريف ليندفع الاستلزام  
 تدبر قوله كما يدل عليه قول الشارح آه اثبات لقوله ان المقصود من تعريف  
 مطلق التصور التنبية آه ويدل عليه قوله حيث ورد كلا الامر تحت التنبية آه  
 قوله لا دخل في دفع السؤال المقدراة وحاصل الدفع ان اطلاق التصور على ما يقابل  
 التصديق لا دخل للتعريف فيوما توهمت من عبارة الشارح اعني قوله تنبيهها آه فانه  
 اذ ليس قوله كما يطلق داخل في حيز التنبية عليه بل هو متعلق بقوله يطلق ويثبت  
 يكون قوله كذلك تأكيذا لقوله كما كذا قوله بعض الفضلاء قوله بل لا فائدة امر  
 زائد آه فيه تعريف للفاضل داود حيث قال وقوله ولا للتقسيم من باب مجازاة  
 الحضم للتبكي وقيل له دخل في الجواب انتهى تأمل واعلم ان الناظرين جعلوا قوله  
 قد سره واما اطلاق التصور آه جوابا عن سؤال مقدر وقد عرفت تقريرهما  
 وقال بعضهم انه يمكن ان يجعل هذا القول من ثمة الاعتراض فحاصل كلامه ان الشارح  
 جعل تعريف مطلق التصور تنبيها على ان التصور يطلق على ما يرادف العلم وعلى ما  
 يقابل التصديق والمرادفة معلومة من التقسيم فلا حاجة الى تعريف مطلق التصور

لذلك واطلاق التصور على ما يقابل التصديق لا يعلم منه اصلا فلا يكون التعريف مطلق  
 التصور فائدة اصلا قوله العلم المستفاد من التنبية آه اي العلم الاستحضار لا الاستصحاب  
 اذ هو مستفاد من التقسيم وربما يذهل عنه وذلك لان التقسيم يقصد تحصيل الاقسام  
 فالنوجه الى ما هو المقصود منه بصير سببا للذهول عما تضمنه مما يزيد على اصل المقصود  
 وان التصور فقط يجوز ان يكون اسما لهذا القسم من غير قصد معنى التركيب التقيدي  
 كالقوله الشارح الك هو اسم للمعرف فامل وحاصل الجواب تسليم الدليل الدال على  
 العلم بالترادف ومنع تقريبه كما يدل عليه قوله قد سره قلت الحال كما ذكرت آه لان  
 الشارح ادعى ان فائدة التعريف التنبية على الترادف والتنبية يقتضي ان يكون التنبية  
 حاصلا ويذهل عنه وهنا كذا ذكرنا آه نقا والدليل يدل على حصول التنبية وهو  
 المدعى فلا يتم تقريب الدليل قوله وهو عدم ورود الا عن عرض الوارد آه وسيجي شرحه  
 قوله فهو من القسم الثاني آه وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي فيكون ان يعود  
 فاعلا ينسد مسد الخبر قوله اسم لا تنبيه آه اي لا لنفي الجنس التي بنى اسمها على ما ينصب  
 به والوجه في تسميتها بلاء التنبية انها قيد براءة اسمها عن خبرها افادة مؤكدة بسبب  
 استغراق النفي فيها كما تقر في محله ولاشارة الى استغراق النفي قدر من الاستغراق في  
 قوله والمعنى لا من جائز آه قوله ولا يجوز حينئذ ان يكون ان يعود آه والمراد منه رد  
 على الفاضل عصا مالدن حيث قال المشهور فتح الجائز فهو اسم لا وان يعود فاعله  
 فكلمة لا استغنت بقا على الاسر عن الخبر كاستغناء المبتدأ في ما قام زيد يا فاضل عز  
 الخبر وهذا مما استخرجنا من القوة الى الفعل ولا اثر منه فيما بين العلماء العربية قوله  
 لان عملها عمل تعليل لقوله ولا يجوز آه وقوله ولان سقوط تنوينه آه تعليل ثان  
 قوله ان لا يكون اسمها عاملا اي عاملا فيما يتصل به لان العامل فيما يتصل به  
 شبه مضاف وهو مما يجب فهمه كالمضاف قال الشارح تصديق حصوله هو  
 الشيء في العقل آه هذا دليل ملازمة الدليل وهي قوله فلو كان تعريف التصور آه  
 ولذا فرع عليه فقوله لدخول غيره آه بيان للتفريع ويمكن ان يقال انه صلة الماخ  
 فلا يرد عليه انه لا حاجة حينئذ الى قوله لدخول غيره قوله ما سبق بيان لمصحيح  
 آه وهذا ما ل ما ذكره مولينا لا بد من قول ان المناسب للمقام ان يعرف التصور فقط  
 بتعريفه المساوي له لانه المذكور صريحا وقصدا ومطلق التصور المذكور ضمنا  
 تعاوم مع ذلك عرف مطلق التصور دون التصور فقط تنبيها على المرادفة والاشتراك



قيل ونحن نقول المصحح عبارة عما يجعل الغير الممكن ممكنا وهذا ممكن بيا وضرفاه والسابق ليس كذلك  
 لانه اثبت بالدليل الترددي بين النقي والاثبات ان الضمير يعود الى مطلق التصور لا غير  
 فكيف يكون مصححا بل الوجه ان يقال ان لتعليل قد يكون بعد الوقوع وقد يكون  
 قبله فالسابق من الشارح تعليل بعد الوقوع والثاني تعليل قبل الوقوع انتهى  
 ولا يخفى فساد لانه لو كان المصحح عبارة عما يجعل الغير الممكن ممكنا يلزم قلب ذلك  
 الغير الماهية الى ماهية اخرى والمصحح يطلق على ما يقابل الفاسد كما يستفاد من  
 القاموس ولا شبهة في صحة هذا المعنى فيحمل عليه قوله يعني انما عرف مطلق دون  
 التصور فقط آه قال الفاضل العصام الاول ترك قوله دون التصور فقط لانه يتبادر  
 منه المقصود بالبيان تعريف مطلق التصور وترك تعريف التصور فقط وما ذكره  
 من النكته لا يفي لا بتعريف مطلق التصور وما ترك تعريف التصور فقط كترك تعريف التصور  
 مع الحكم وهما قسمان فلان تعريف مطلق التصور وتعريف الحكم يعني عن تعريفها  
 وانما جعل النكته في تعريفه التنبه على المراد في العلم دون تعليم بعض ما وضع له لفظ  
 التصور بطريق الاشتراك ليكون مزيدا لاختصاص له بمقام التقسيم ويكون مستحقا  
 لان يذكر في اثناء التقسيم لانه يعلم بتلك المراد في وجه العدول عن التقسيم المشهور  
 وهو الذي قصده المحقق قدس سره بقوله ولهذا التنبه فائق اخرى ستظهر آه  
 ولهذا التنبه فائق اخرى تعود الى التقسيم وهو ان لفظ فقط ليس زائدا لا طائلا  
 ضمنه وله فائدة ثالثة وهي ان التصور فقط كقصوره مع حكم نفس القسم من غير حاجة  
 الى اعتبار العلم الذي هو المقسم كما هو مقتضى التقسيم لان التصور نفس العلم وانما  
 قال على ما يقابل التصديق على التصور السارج ولم يقل ويراد في التصور السارج  
 لانه مركب تقيدي وليس بمجموعة موضوعا لما يقابل التصديق ولا تراد في بين المفرد  
 والمركب انتهى ما لا والمراد من قوله هذا وقع ما اورد الفاضل العصام بقوله والاول  
 ترك قوله دون التصور فقط آه وكذا دفع سؤال آخر وهو ان تعريفه لمطلق  
 التصور تعريف الجنس التصور فقط وتعريفه للحكم تعريف لما هو منشأ معرفته  
 وهو عدم الحكم كما اشار اليه قدس سره في قوله فالقسم الاول مشتمل على الشيئين  
 آه فلا يصح قوله وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط وحاصل الدفع انه  
 بانه لم يعرف التصور فقط بعبارة مستقلة جامعة وما نفع بل عرف الامر ب  
 يمكن ان يؤخذ من تعريفهما تعريفه وكون تعريف مطلق التصور لنكته التنبه

لاينا في كونه لبيان جنس التصور فقط اذ لا نزاع في النكته قال الشارح على ما يرادف  
 العلم آه قد فو قش في العبارة بان المراد من صفاتنا لافاظ وما يطلق عليه اللفظ  
 هو المعنى فلا وجه لقبوله يطلق على ما يرادف العلم ووجه بان العائد محذوف وتقديره  
 يرادف العلم وضمير يرادف راجع الى لفظ التصور اي يطلق لفظ التصور على معنى  
 يرادف لفظ التصور بسبب ذلك المعنى لفظ العلم لكن يلزم في الكلام انتشار لرجوع  
 كل من ضمير الفعلين الى شئ فافهم وقيل لجعل لفظ ما عبارة عن وجه اي يطلق  
 على وجه يرادف التصور ويعم به التصديق لم يكن انتشار ومن توهم انه ليس محذوف  
 ايضا على هذا التوجيه فليس محمودا وقال مولينا داود والجواب انه اراد المعنى واسناد  
 المرادف اليه على سبيل المجاز العقلي من قبيل اسناد المسبب الى السبب ورد بان الشايع  
 وصفا للفظ بصفة المعنى هذه الملازمة دون العكس قال الشارح وهو مطلق  
 التصور آه قال الفاضل العصام الذين لا فائق فيه وكما يحتاج تعريف المطلق للتنبه  
 الى نكته يحتاج افتتاح بيان الحاجة بتقسيم العلم مع احتياج العلم الى التعريف كما  
 يدل عليه تعريف التصور المطلق الذي هو بعينه العلم ولا شئ الا فتتاح بتعريف  
 مرادف العلم الذي هو تعريفه بالحقيقة الى نكته لان حق التقسيم حينئذ ان يعرف  
 العلم ولا ثم يقسم لان يقسم ثم يعرف وكذلك يحتاج ذكر التصور في القسمين  
 دون العلم الى نكته لان الشايع الكثير في التقسيم ذكر المقسم بعينه في الاقسام  
 وتقييد بالقيود لا ذكره بمرادف وقد عرفت النكته في الاول والثاني لكن يرد على  
 النكته الثانية بان كون التقسيم عمدا في بيان الحاجة يحصل بجعل التقسيم اصلا في  
 البيان وتعريف العلم جملة معترضة في اثناء التقسيم كان يقال العلم وهو حصول  
 صورة الشئ في العقل ما تصورا وتصديق فالوجه انه مع تعريف العلم لا يحسن تعريف  
 التصور المطلق فيقفوت التنبه على المرادف والنكته في الثالث فادة انه مرادف  
 للعلم لانه لما كان الشايع ذكر المقسم بعينه في القسمين وتقييد بالقيود المتقابلة  
 فلو لا ان لفظ التصور بمنزلة لم يذكر فيها انتهى محصولا وقد عرفت ما يرد على  
 النكته الثالثة مع جوابه فنذكر وقد بقي الامر الرابع خاليا عن النكته قوله في  
 الصريح الاسناد آه المراد منه بيان المعنى اللغوي للاسناد وقوله وفي العرف آه  
 اي في العرف الخاص وهو الاصطلاح فهو بيان للمعنى الاصطلاحى للاسناد وقوله وقد  
 يطلق بمعنى النسبة اي وقد يطلق في العرف الخاص على معنى النسبة فهو بيان للمعنى



الاصطلاح على ايضا والمقصود من هذا المقام مرد على الناظرين منهم بعض الافاضل  
 ابو ورد حيث قال علم ان الحكم المفسر بما ذكر بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة فينبغي ان يحمل العبارة المذكورة في تفسيره على هذا المعنى فنقول يجوز ان  
 يكون المراد بالاسناد الادراك وحينئذ يمكن ان يراد بقوله امر النسبة وبقوله آخر  
 الطرفين ويكون الجار والمجرور اعني قوله الى آخر مطلقا بمحذوف هو صفة لقوله  
 امر وقوله ايجابا او سلبا اما مفعول مطلق اعني اسنادا ايجابا واسنادا سلبا وتبين  
 عن ذات المذكورة اعني قوله اسنادا ومعنى الحكم ادراك نسبة منتسبة الى الطرفين  
 متعلقة بهما سواء كان ذلك الادراك ادراك ذاتها ومفهومها او ادراك وقوعها  
 فعلى هذا المعنى يكون قوله ايجابا او سلبا قيدا احترازيا مخرجا لادراك ذات النسبة  
 ويمكن ان يكون المراد بالامر هو الوقوع والا وهو وقوع وبالاخر هو النسبة اي ادراك  
 الوقوع والا وقوع المنتسبة الى النسبة فان جعل ذلك الادراك اعم مزان يكون ادراك  
 هذا المعنى الاضحا في ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة كان قوله ايجابا  
 او سلبا قيدا احترازيا وان جعل بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة  
 كان ذلك تفصيلا لقوله اسنادا لا قيدا احترازيا ويمكن ان يكون المراد بالامر هو  
 وقوع النسبة او لا وقوعها وبالاخر هو الطرفين اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها  
 منتسبة الى الطرفين ويمكن ان يكون المراد بالامر الاول الطرفين وبالاخر الطرفين الاخرى  
 ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها المنتسبة الى الطرفين الاول والطرف الثاني ويمكن  
 ان يكون المراد بالاول هو النسبة وبالاخر هو الطرفين اي ادراك وقوع النسبة  
 او لا وقوعها المتعلق بالنسبة والطرفين ويجوز ان يراد بالاسناد الربط والتعليق  
 او تعليق الذهن شيئا الى شيء عبارة عن ادراك ثبوته او انتفاء عنه فيكون المراد  
 بالامر هو المحمول وبالاخر هو الموضوع بل المراد بهما الطرفين ليتناول الشرطية ايضا  
 انتهى وحاصل الزد ان الظاهر ان يحمل الاسناد على المعنى اللغوي وهو المنقول عن  
 الصراخ او يحمل على المعنى العرفي بالمعنى الاول وهو ضم امره او على المعنى العرفي بالمعنى  
 الثاني وهو بمعنى النسبة مطلقا وان الظاهر ان المراد بالامر الاول المحكوم به وبالاخر  
 المحكوم عليه وان الظاهر ان كلمة الى متعلقة بالاسناد فيما ذكره بعض الافاضل من  
 السنة في توجيه تعريف الحكم فيه تكلفات بارة وتصفات بخفة لا يتلى بالعبارة  
 فضلا عن عبارة التعريف ومنها ارادة الادراك من لفظ الاسناد اذ لا قرينة

عليها نعم لو كان الحكم بمعنى لا ادراك كان قرينه لها كما زعمه وليس كذلك لان المصراحتان  
 كونه فعلا ومنها كون المراد من الامر النسبة ومن الاخر الطرفين ومنها تعلق الجار  
 بمحذوف هو كلمة منتسبة ومنها حمل الامر على الوقوع والا وقوع وبالاخر على  
 النسبة ومنها كون المراد من الامر الوقوع والا وقوع ومن الاخر الطرفين ومنها  
 كون المراد من الامر النسبة وبالاخر الطرفين ومنها انه حمل الاسناد على معنى الربط  
 والتعليق وجعل الربط والتعليق عبارة عن ادراك ثبوت شيء او انتفاء عنه هذا ومنهم القائل  
 داود حيث قال المراد بالاسناد امر الى آخر ادراك نسبة اليه اما تقييدية او تامة  
 انشائية او خبرية موهومة او مشكوكة فيها او مظنونة او مجزومة بها او المراد ادراك  
 النسبة التامة للخبرة فقط والايجاب والتسلب مخصوصان بادراك النسبة التامة الخبرية  
 المظنونة او المجزومة بها اذ هما ادراك النسبة التامة الجزية مع الاذعان والقبول وهذا  
 يتصور الا مع الظن او الجزم فقوله ايجابا او سلبا لاخراج ما سوى المظنونة او  
 المجزومة بها وقد يختص الاسناد بادراك النسبة التامة الخبرية المقرونة بالاذعان والقبول  
 وحينئذ يكون قوله ايجابا او سلبا للتفصيل والتوضيح والمراد بالامر  
 المنسوب والمنسوب اليه ويعلم مما ذكرنا وجه كونه خلاف اللفظ ومنهم القائل عصاهم الذين  
 حيث قال يريد به ادراك نسبة امر الى آخر فالنسبة هو ثبوت شيء او عده  
 او المناقاة لشيء والامر الاول المنسوب والامر الاخر المنسوب اليه وقولنا ايجابا او سلبا  
 بتقدير ايجابا كان او سلبا تفصيل لذلك الاسناد اذ الاسناد مخصوص بادراك  
 النسبة على وجه خاص وهو ان يدرك وقوعها او لا وقوعها وفي هذا التفصيل مع  
 التوضيح تنبيه على سمي قسمي الحكم فانها يسميان ايجابا وسلبا فان قلت اذا كان الايجاب  
 والسلب اسمين للقسمين فكيف يصح تسميتهما بالحكم الايجابي والحكم السلبي قلت  
 المعنى الاصطلاحي شيء بالمعنى اللغوي مسمى بالايجاب والسلب بهذه المشابهة او  
 مسمى بلفظ دال على النسبة بالمعنى اللغوي ومن لم يعرف هذا قال هو من قبيل نسبة  
 الفرد الى العام ويدفعه ان المسمى هو القسم وهو ليس بفرد للايجاب والسلب  
 وابعده منه انه نسبة الى اللفظ اذ لم يوجد النسبة الى اللفظ في لغتهم وقال ولت  
 ان تريد بالامر الاول النسبة وبالاخر الثاني الواقع اي ادراك نسبة النسبة الى  
 الواقع وهي المطابقة والامطابقة كما نبه عليه بالتفصيل فان الايقاع ادراك  
 ان النسبة واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر والسلب ادراك ان النسبة ليست



بواقعة اى ليست بمطابقة لما في نفس الامر انتهى وانما تعرف بما قد مناه وجه كونه  
 خلافا لفظ واعلم انه قد يطلق الحكم على اسناد امر الى النسبة اليه بالايجاب والتب  
 وهو عبارة عن ضم كلمة او ما يجري مجراها الى كلمة بحيث يفيدان مفهوم المضموم  
 ثابت لذات المضموم اليه او منفى عنه وعلى ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة وعلى النسبة الثابتة الخبرية فالحكم على المعنى الاول فعل وعلى المعنى الثاني  
 علم وعلى المعنى الثالث معلوم وقيل لم يجز على الثالث لعدم كونه من العلم بل من  
 المعلوم وانتهى وفيه نظر لان المعنى الاول ليس من العلم مع انه حمل عليه واعتبر  
 على المحشى بانه لا وجه للحمل الاسناد على النسبة مطلقا ولا الحمل قيد ايجا با او سلبا  
 على القيد الاحترازي لان نتيجة كلام الشارح لا تساعد انتهى ويمكن ان يجاب  
 بان مراده بيان معاني الاسناد مع قطع النظر عن كلام الشارح على انه انما آخر  
 هذا الاحتمال لكونه خلافا لظاهر كلام الشارح منها قوله وجوب لازم شذنهاة  
 حاصله الايجاب عبارة عن جعل الشئ لازما للشئ والانتزاع نزع الشئ وتفريقه  
 عن شئ ففي صورة الاثبات يكون محمول لازما للموضوع وفي صورة النفي تفريق المحمول من الموضوع  
 فاللفظ تسمية الاثبات والنفي بالايجاب والسلب والانتزاع بحسب العرف  
 بمناسبة المعنى اللغوي في الجملة كذا قيل وفيه نظر لان هذا البيان يختص بالقضية  
 الضرورية وما وقع في اللغة من قوله لازم شذنهاة لا يختص بالضرورة لان هذا  
 الزوم لزوم لغوي وهو المناسب ففسره بقوله حاصله الايجاب عبارة عن جعل  
 الشئ لازما آة تفسير بالاختصاص الذي هو الضرورة المعبرة في المنطق كما لا يخفى على من  
 له بضاعة فيه قوله والمناسب لا يخار المصراه فيه تعريض على الشارح بان المناسب  
 لا يختار المص ذكر المعاني للغوية للحكم لا ذكر المعنى العرفي له قوله بالمعاني للغوية آة ومن  
 المعاني للغوية للحكم انه اسم مصدر بمعنى القضاء على هذا الشئ كذا ومنها انه مصدر  
 بمعنى ان هذا الشئ كذا وبمعنى القضاء بمعنى فصل الخصومة يقال حكم عليه بالامر كما  
 وحكومة من الباب الاول اذا قضى عليه به ويقال حكم بينهما اذا قضى وفصل قوله  
 ولا يتعرض آة عطف على قوله يفسر والضمير في قوله بعده راجع الى ههنا اى بعد  
 هذا المقام قوله قدس سره هذا يعي الحكم المحلى آة دفع لدفع توهم اختصاص الحكم  
 بالناشي من تصويره في المثال المحلى فقط بقوله فاذا قلنا الانسان كاتب آة والحكم  
 الاتصالي وهو الادراك المتعلق بالنسبة الحكيمة وهي الاتصال والحكم الانفصالي

وهو الادراك المتعلق بها كذا قيل فاما قوله قد عرفنا ان لاحكم في طرف الشرطية آة  
 هذا اشارة الى دليل انحصار الحكم في الاقسام الثلاثة اعني بها الحكم المحلى والحكم  
 الاتصالي والحكم الانفصالي ولذا فرغ عليه قوله على ذلك آة اى صطلحا على الإطلاق  
 كل من الحكم المحلى والاتصالي والانفصالي على كل من الايجاب والسلب ان كان الحكم  
 في السلب عبارة عن رفع الحمل لا الحمل وعن رفع الاتصال لا الاتصال وعن رفع الانفصال  
 لا الانفصال قوله تصوير لمعنى الحكم آة اى تصوير لمعنى الحكم للنوحيين ولا استدلال  
 من الحكم الجزئي على الحكم الكلي قوله واختار الحكم آة جواب عن سؤال مقدم وهو انه  
 لم يختار الحكم المحلى في التصوير على الحكم الاتصالي والانفصالي وانه لا وجه لاختياره  
 عليه والجواب عبارة عن بيان الوجه مع انه يعلم ما في صورة الشرطية بالمقايضة قوله  
 يفيد التردد آة اى بين الكاتب وليس بكاتب وهو شك لاحكم فيه او تقول مراده  
 من التردد انه لو كان معطوفا على كاتب كان قولنا الانسان كاتب وليس بكاتب قضية  
 واحدة موجبة مرددة المحمول لا قضيتين احديهما موجبة والاخرى سالبة لكن  
 الثاني بطلانه خلاف مقصود الشارح قوله اى فذا بهذا القول الاسناد المذكور آة و  
 المراد منه الرد على الناظرين في المقام حيث فسروا قول الشارح فقد استندنا آة بقولهم  
 فادركنا بناء على انهم فسروا الاسناد والواقع في تعريف الحكم بالادراك ولما ورد  
 عليهم بانه على هذا التفسير ان الملازمة الكلية في قول الشارح فاذا قلنا الانسان  
 كاتب وليس بكاتب فقد استندنا آة ممنوعة لجواز ان يكون القائل به شاك او غير  
 عالم بمعنى اللفظ وغير ملتفت الى النسبة المفهومة منه اجاب عنه بعضهم وهو القائل  
 داود بان المراد فاذا قلنا الانسان كاتب آة قولنا عن اعتقاد واجاب بعض آخر منهم  
 وهو القائل ضل عصا م الدين بان الملازمة جزئية لا اختصاصها بالقول عن اعتقاد  
 وحاصل الرد عليهم ان الاسناد ليس عبارة عن الادراك بالنسبة كما زعموا بل هو  
 عبارة عن ضم امر الى آخره ولقائل ان يقول اذا كان الاسناد عبارة عن الضم كما  
 اختاره فيجبان يفسر قوله الشارح فقد استندنا بقولنا ضمنا اذ لا وجه للعدول  
 عنه الى افدنا لان الملازمة انما تصدق جزئية سواء فسر بضمنا او بافدنا لورود  
 المنع المذكور ياسانيده الثلاثة كما عرفت فاندفع ما قيل وانما قيد المحشى فدنا في  
 ثلاثة مواضع ليرتب على الشرط والا فالشرط مترتب على الجزاء في الحقيقة لان  
 الاسناد سبب للقول انتهى اذ لا شك في ترتيب الجزاء على الشرط جزئيا وترتيب الشرط



على الجزاء جزئيا لاينا في ترتيب الجزاء على الشرط جزئيا قيل والاظهر ان يقال انما قد المحشى  
 افدنا للرد على الداود الاسود حيث قال وقوله فاذا قلنا الانسان كاتب وليس بكاتب  
 اى قولنا عن اعتقاد والا فلا لزوم بين الشرط والجزاء لجواز ان يكون القائل به  
 شاكا او غير عالم بمعنى اللفظ او غير ملتفت الى النسبة المفهومة آه وحاصل الرد ان  
 الاحتياج الى التقدير في جانب الجزاء وقد رد داود في جانب الشرط فكان من قيل  
 نزاع الحق قبل الوصول الى الماء ولقائل ان يقول ما قدره داود الاسود في جانب  
 الشرط والمحشى في جانب الجزاء مما لا حاجة اليه لان هذه القضية ليست بكلية بل  
 مهيأة لكونها مصدرة باذا والمهملة في قوة الجزائية والمعلوم منها لزوم الجزاء  
 للشرط في الجملة وهو متحقق ههنا انتهى فيه نظرا ما اولا فلان المراد بقوله افدنا الرد  
 على الناظرين منهم مولينا داود حيث فسروا قول الشارح فقد استدلنا آه بقولهم  
 ادركنا آه وفسره المحشى بقوله افدنا ردنا عليهم وقد فصلناه وليس الرد عبارة  
 عن الاحتياج الى التقدير في جانب الجزاء كما زعم هذا القائل واما ثانيا فلان قوله  
 ولقائل ان يقول الى آخره رد على المحشى المحقق لانه قد عرفت ان مراده من قوله افدنا ليس  
 اثبات الكلية الملازمة كما زعم القائل المذكور لان الملازمة بعد تفسيره لقول الشارح  
 فقد استدلنا بقوله افدنا لا تصح ان تكون كلية لورود المنع المذكور باسانيد  
 الثلاثة كما لا يخفى بل مراده الرد عليهم بان المراد بالاستناد الافادة بالاستناد المذكور  
 لا الادراك بالنسبة كما زعموا ويتضمن هذا الرد من المحشى الرد على الداود الاسود  
 من وجه آخر وهو ان حمل الملازمة على الكلية بمثل هذا التقدير الذي ارتكبه  
 تكلف ولا تكلف في حملها على الجزئية فحمل عليها قوله ابقاع نسبة هي ثبوت الكتابة  
 آه قال القاضى داود ما حاصله ان اضافة النسبة الى ثبوت الكتابة في المطوف والمطوف عليها لامية على  
 حد مضى والمعنى فقد ادركنا وقوع نسبة ذى ثبوت الكتابة الى الانسان او ادركنا ارتفاع نسبة  
 ذى ثبوت الكتابة اليه عنه واما بيانية وتحقيق الكلام ان المفهوم الصريح لهذا  
 القضية اعنى قولنا الانسان كاتب مثلا مركب من اربعة اجزاء هي ذات الانسان  
 ومفهوم الكاتب ونسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالوقوع لها وهي النسبة  
 النامة الخيرية وهي ان كانت نسبة واحدة بالذات الا انها متعددة بالاعتبار  
 اذ يتعلق بها الادراك بدون الاذعان والقبول وهي بهذا الاعتبار من المعلومات  
 التصورية وتسمى نسبة حكيمية ومع الاذعان والقبول وهي بهذا الاعتبار

من المعلومات التصديقية على مذهب الحكم وتسمى الحكم فهذه النسبة باعتبار الاول تفايرها بالاعتبار  
 الثانى فالقدماء الذين قالوا ان القضية الكلية مركبة من اجزاء ثلاثة لاحتطوا الوحدة  
 الذاتية في النسبة والمناخرون الذين قالوا انها ملثمة من اربعة اجزاء لاحتطوا  
 التعدد الاعتبارى في النسبة فعلى هذا يكون النزاع بينهما بان اجزاء القضية  
 المعقولة ثلاثة او اربعة لفظيا وكذا المفهوم من قولنا الانسان ليس بكاتب مثلا  
 مركب من اربعة اجزاء وهي ذات الانسان ومفهوم الكاتب ونسبة هذا المفهوم  
 الى تلك الذات باللاقوع وهي النسبة النامة الخيرية وهذه النسبة من حيث تعلق  
 الادراك بها بدون الاذعان والقبول نسبة حكيمية ومع الاذعان حكم فالنسبة  
 الحكيمية في الموجبة غيرها في السالبة وهي نسبة نامة خيرية ومن ظن انها نسبة  
 تقييدية بثبوتيه فقد اخطأ والرجوع الى ما يتبادر من قولنا الانسان كاتب الانسان  
 ليس بكاتب شاهد صادق على ما قلنا لخلوه عن الدلالة على النسبة التقييدية مع  
 كونها قضيتين حمليتين اذا عرفت ما قلنا فادراك مفهومها الصريح هو ادراك  
 الانسان والكاتب ونسبة الكتابة اليه نسبة ثبوتية اوسلبية اعنى النسبة  
 النامة الخيرية بدون الاذعان اولا ومع الاذعان ثانيا وكل واحد من هذا التقدير  
 والتأخر زمانى في بعض الصور كما في صورة الشك ثم زواله وذاتى في بعضها  
 كما في القضاء بالاولية التى يكفى في حصول الاذعان تصورا للطرفين والنسبة فاذ  
 الاذعان لا ينفك عن تصورها لكن ما لم يحصل صورة النسبة في الذهن لم يمكن  
 للذهن ادبائها فتصور النسبة مقدم بالذات في جميع الصور وبالزمان في بعضها  
 فقط وادراك مفهومها الصريح يتضمن ادراك مفهوم قولنا الكتابة ثابتة له وليست  
 ثابتة له وحاصله ادراك ثبوت الكتابة له وادراك دفع الثبوت عنه فهذا الادراك  
 مأل ومرجع للادراك الاول اعنى مفهومها الصريح ولا شك ان المقصود الاهل  
 من الادراك الاول هو الادراك الثانى فما ذكره الشارح من قوله ووقعنا نسبة  
 ثبوت الكتابة اليه او وقعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه على تقدير ان يكون اضافة  
 النسبة الى الثبوت بيانية تفسير لقوله واستدلنا الكاتب الى الانسان باعتبار  
 ما يؤل هو اليه لا باعتبار مفهومه الصريح كما عرفت وفائق هذا التفسير التنبه  
 على هو المقصود من ادراك القضية وعلى تقدير ان تكون الاضافة لامية تفسيره  
 باعتبار مفهومه الصريح والاول اولى لضمينه التنبه المذكور وخلو عن اعتبار حد



المضافه ون الثاني انتهى ولا يخفى ان قوله فا ذكره الشارح من قوله واوقعنا نسبة  
ثبوت آه مبنى على ما ذكره سابقا من تفسير الاسناد بالادراك وقد عرفت ما فيه قال  
المحقق كلنبوى في رسالته المسماة بمفتاح الوجهات فنقول للنزاع بين الفريقين  
في ان النفي والاثبات هل يتوجهان الى نفس اتحاد المحول مع الموضوع واتصال التمسك  
بالمقدم وانفصاله عنه من حيث الوقوع او الى وقوع هذه الاشياء وحصولها  
في الخارج بان يقال مثلا الاتحاد واقع وليس بواقع فذهب القدماء الى الاول فنفى  
زيد انسان او ليس بانسان ان الانسان متحد في الواقع مع زيد او ليس بمتحد معه  
فالذي ثبت ونفى هو نفس الاتحاد وذهب المتأخرون الى الثاني فنفى هذا القول عندهم  
ان الاتحاد واقع وليس بواقع فالذي ثبت ونفى هو وقوع الاتحاد لا نفس الاتحاد ويرى على  
التأخر ان نسبة الوقوع الى الاتحاد نسبة اخرى ايضا وقد وجهتم اليها الاثبات  
تارة والنفي اخرى فان توجيهها الى نفسها من حيث هي مع قطع النظر عن وقوعها في  
الواقع فذلك باطل اذ لا يمكن الحكم بشئ من الايجاب والسلب مع قطع النظر عن الواقع  
وان توجيهها اليها من وقوعها ايضا فاما ان يكفي كون هذا الوقوع ملحوظا اجمالا وتبعاً  
كسائر معاني الحروف ولا يكفي بل يحتاج عقد القضية الى ملاحظته تفصيلا بان يقال  
وقوع النسبة او لا وقوعها واقع وليس بواقع فعلى الاول لاحاجة الى اثبات قضية  
اخرى فان الاتحاد بنفسه معنى مصدري ثابت في نفسه او منفى فالنفي والاثبات  
يتوجهان الى نفس الاتحاد من حيث الوقوع الملحوظ تبعاً واجمالاً ضرورة ان المراد بنفي  
الاتحاد الواقع في الخارج واثباته لا الاتحاد الواقع في الذهن ولا مطلق الاتحاد  
وعلى الثاني تنقل الكلام الى نسبة الوقوع الى وقوع النسبة وهكذا فاما ان ينهى  
الى توجيههما الى نفس النسبة من حيث الوقوع الملحوظ اجمالا وتبعاً واما ان يتسلسل فلزم  
في كل تصديق ملاحظة تفاصيل نسب غير متناهية وهو باطل برهاناً ووجداناً  
فالحق ما ذهب اليه القدماء من ان جزء الموجبة ليس للاتحاد والاتصال والانفصال  
من حيث الوقوع الملحوظ اجمالا وتبعاً لفصل عاد الى ان الاتحاد واقع مثلاً وجزء السلبية  
ليس لعدم انفس هذه الاشياء من حيث الوقوع الملحوظ اجمالا وتبعاً ايضا بحيث  
لو فصل عاد الى ان الاتحاد ليس بواقع مثلاً ولا جل ان الاتحاد مثبت او المنفى مأخوذ  
من حيث الوقوع الاجمالي يسمى نفس ذلك الاتحاد بالوقوع وعدمه باللا وقوع فلزم  
من القضية ليس لالنسبة واحدة هي الاتحاد في الموجبة المحلية مثلاً وعدم الاتحاد

في السالبة المحلية ويرد على المتأخرين ايضا ان التصديق بالنسبة لو توقف على الحكم  
عليها بانها واقعة في نفس الامر لوجب عليكم ان تقولوا ان جزء السالبة هو ان عدم  
الاتحاد واقع لان الاتحاد ليس بواقع وحينئذ ينحصر الادراك الاذعاني في ادراك  
وقوع النسبة الايجابية او السلبية كما عرف به بعضهم الحكم نظر الى ذلك عاملاً  
اليه الشريف المحقق في بعض كتبه ولا يخفى انه لو حمل مراد المتأخرين من وقوع النسبة  
اولاً وقوعها على ذلك الامر الاجمال الذي لو فصل عاد الى النسبة المفصلة بان  
يقال ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ارتفع النزاع بين الفريقين اذ يكون  
مراد القدماء ان الاجزاء الملحوظة تفصيلاً ثلاثة و مراد المتأخرين ان الاجزاء الملحوظة  
ولو اجمالاً اربعة ولا تناقض بينهما ولا جل ذلك جعل بعض الافاضل النزاع بين  
الفريقين لفظياً وانت خبير بان دفع النزاع من بينهم انما يمكن في حق اجزاء القضية  
لا في ان التصديق لا يتعلق بما يتعلق به التصور اذ التصور في صورة الشك يتعلق  
بالوقوع واللا وقوع بداهة والتصديق يتعلق باحدهما ايضا اللهم الا ان يقال  
مراد المتأخرين ان الحاصل عند الشك هو الاتحاد وعدم الاتحاد اللذين حصل  
احدهما في التصديق عند القدماء والحاصل عند التصديق وقوع الاتحاد او لا وقوعه  
وانهم ادرجوا الشك في تصور النسبة فلا يرد ما اورده ابو الفتح من انه يلزم ان  
يكون الادراكات المتعلقة بالقضية خمسة لا اربعة مع ان كونها اربعة متفق  
عليها انتهى والظاهر ان ما قاله الفاضل داود في بيان كون النزاع بين الفريقين  
في ان اجزاء القضية المعقولة ثلاثة او اربعة على ما قاله الفاضل الكلنبوى كما  
لا يخفى ولا يخفى ان قوله و مراد المتأخرين الاجزاء الملحوظة ولو اجمالاً اربعة آه  
يدل على ان الاجزاء الملحوظة تفصيلاً اربعة كالمحوظة اجمالاً لا تدفع باق بينهما  
والصواب ان يقال و مراد المتأخرين ان الاجزاء الملحوظة اجمالاً اربعة بدون كلمة  
لو ازيدونها لا تدفع بينهما لانه يمكن ان يقول كل من الفريقين ما يقول الاخر  
ويدل كلام الشفاء ان ما اختاره الرئيس هو ما ذهب اليه القدماء حيث قال  
القضية المحلية تتم باورثثة الموضوع والمحول والنسبة بينهما وليس اجتماع  
المعاني في الذهن هو كونها موضوع ومحمولة بل يحتاج الى ان يكون الذهن  
يعقل مع تلك النسبة التي بين المعنيين بايجاباً وسلباً فاللفظ ايضا اذا اريد  
ان يحاذي به ما في الضمير يجب ان يتضمن تلك دلالات دلالة على المعنى الذي



الموضوع واخرى عن المعنى الذي للمحمول وثالثه على العلاقة والارتباط بينهما ثم قال  
 فظهر من هذان فيها معنى غير الموضوع والمحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة  
 فاللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات وامالفة العرب  
 فيما يحذف الرابطة فيها انكفاء على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت انتهى  
 وتوهم بعض الناس ان النسبة الحكمية في الموجبات هي الثبوت وفي السوالب الال  
 ثبوت وهو فاسد لانه لو كان كذلك لما يفيد السوالب سلب الثبوت بل يفيد اثباته  
 اذا كان الموضوع موجودا قائل كذا قيل بيان الملازمة لان سلب الال ثبوت  
 يفيد اثبات الثبوت وفيه نظر لانه اذا كان الال ثبوت عبارة عن النسبة الحكمية  
 في السالبة لم يكن هناك سلبا آخر حتى يتوجه على الال ثبوت اعترض على كون النسبة  
 لنسبة الجمالية هي ثبوت شئ لشيء بان الطرفين فيها متحدان ولا يثبت احد المتحدين  
 للآخر فهو اتحاد شئ بشئ واجب بانه اريد ثبوت المفهوم لما صدق عليه على  
 وجه الاتحاد وماله الاتحاد وغيره ثبوت شئ لشيء بينها على المحمول ينبغي ان يكون  
 ظلالا للموضوع والموضوع اصلا انتهى وانما اطبا الكلام في هذا المقام ليتضح  
 المرام اذا المسئلة من المسائل التي لا بد لها من الاهتمام وحقيقة الحال عند الملك العلماء  
 قوله والظاهر اجملة معترضة بين المتعاطفين اعنى قوله وكذا في واقعنا وقوله وكذا  
 في واقعنا آه قوله فانه ليس الاسناد آه اشارة الى تحقق الشرطين المشهورين للتعريف  
 طرده وعكسه اللذين يتوقف عليهما صحة التعريف قال الشارح فلا بد ان يدرك  
 اولاه قدم ادراك المسند اليه مع ان تعريف الحكم يشعر بتقديم ادراك النسبة  
 ثم ادراك المنسوب ثم ادراك المنسوب اليه لان الموضوع مقدم بالذات لان ثبوت المحمول  
 يتوقف على ثبوت الموضوع فالعلم بالموضوع مقدم على العلم بالمحمول وكذا الظرفان  
 مقدمان على النسبة لان النسبة قائمة بالطرفين فعلمها موقوف على علمها فعلمها  
 مقدمان على علمها قوله للاختلاف في كون الموضوع آه اشارة الى الاختلاف الواقع  
 بين القدماء والمتأخرين حيث ذهب القدماء الى ان الموضوع هو المفهوم من حيث  
 اتحاده مع الافراد وذهب المتأخرون الى ان الموضوع هو الافراد لا المفهوم او هو  
 لملاحظتها اذ لو قال مفهوم الانسان او ذات الانسان كان مختصا بمذهب القدماء  
 او بمذهب المتأخرين فلم يقع الاشارة الى الاختلاف وهذا الاختلاف بينهما مبني  
 على اختلاف آخر بينهما وهو ان العلم بوجه الشئ علم بذلك الشئ او علم بذلك الوجه

للشئ لا العلم بالشئ فذهب المتأخرون الى الاول فقالوا الموضوع هو الافراد لا المفهوم  
 وذهب القدماء الى الثاني فقالوا الموضوع هو المفهوم لا الافراد فتدبر وفيه تعريف لمولانا  
 عصام الدين حيث قال لا بد ان يدرك اول الموضوع الذكرى فالمراد مفهوم الانسان  
 لا بخصوصه بل لكونه موضوعا ذكرى فينا ولا يثبت قولنا الانسان نوع لان الانسان  
 فيه موضوع ذكرى كما انه موضوع حقيقي او المعنى لا بد ان يدرك اول الموضوع الحقيقي  
 والمراد ذات الانسان لا بخصوصه بل لانه موضوع حقيقي فيتناول البيان قولنا  
 الانسان نوع لانه موضوع حقيقي كما انه موضوع ذكرى فلنا لم يقل لا بد وان يدرك  
 مفهوم الانسان او ذاته قصد الى ما يحتمل المعنيين انتهى ووجه التعريف ان هذا  
 البيان بظاهره مختص بمذهب المتأخرين وحمل العبارة اذا كان ممكنا على الاشارة الى  
 اختلاف المذهبين اولى من حملها على احدهما كما لا يخفى فتدبر قال الشارح ثم مفهوم  
 الكاتب آه لان المراد بالمحمول المفهوم في القضايا المتعارفة الاحالة وقيل المراد بلالات  
 ذاته بنه عليه يذكر المفهوم من لفظ الكاتب قوله اى ثبوت الكاتب آه فيه اشارة  
 الى ان اضافة النسبة الى الثبوت بيانية كما اختاره حيث ترك النسبة في التفسير والى  
 المسامحة التي ذكرها فيما سبق قوله من حيث انه رابطة آه ومن هذه الخشية يسمى  
 الثبوت نسبة حكمية ومن حيث انه واقع في نفس الامر وليس بواقع فيه يسمى نسبة  
 تامة خبرية والادراك المتعلق به يسمى حكما ففيه اشارة الى ما ذهب اليه  
 القدماء من ان النسبة بين بين والنسبة التامة الخبرية واحدة بالذات ومغايرة  
 بالاعتبار كما هو مختار المحققين على ما عرفت وان كان المراد من قوله هذا بيان  
 مذهب المتأخرين اذا الشارح في بيان ان اجزاء القضية اربعة كما ذهب اليه المتأخرون  
 والضمير في قوله بينهما راجع الى الامرين وان كان الظان يكون راجعا الى الانسان  
 والكاتب لان الضمير في قوله انضمام احدهما راجع الى الامرين كما ينقض قوله  
 وبالاقتضاه فلورجع ضمير بينهما الى الانسان والكاتب يلزم التفكيك في  
 انضمام قوله وان انضمام احدهما الى اخره عطف تفسير للرابطة اذ فيه اشارة  
 الى تقسيم الرابطة الى الاقسام الثلاثة قوله اى ثم ادرك وقوع النسبة  
 الحاصلة آه اى المطابقة للواقع او الامتثال بقتله ولا يخفى ان هذا الكلام مبني  
 على ما ذهب اليه المتأخرون من اثبات النسبة بين بين حيث قالوا ان في صورة الشك  
 قد تصور ان النسبة بدون الحكم اذ لو لم يتصور النسبة لا يحصل الشك فكموا ثبوت



لنسبة الحكمة التي هي النسبة بين بين وعند ارتفاع الشك ينضم الى الادراك الحاصلة ادراك آخر وهو ادراك الوقوع او الاللا وقوع كما يشهد به الوجدان لانه يزول ادراك ويحصل ادراك آخر لكن فيه نظر اذ لا حدان يلزم ان المدرك صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة الحكم وذلك المدرك هو الوقوع او الاللا وقوع فالنفاوت والفرق بين الشك والتصديق انما هو بحسب الذات الادراك لا بحسب المتعلق فان المدرك في الاول مدرك بادراك غير اذ عاني وفي الثاني بادراك الاذ عاني كما ذهب اليه القدماء قوله في نفس الامر متعلق بالوقوع واعلم ان وقوع النسبة اولا وقوعها لما كانا عبا رتين عن مطابقة النسبة بين بين لما في نفس الامر وعدم مطابقتها له كانا كالنسبة بين النسبة بين بين وبين النسبة في نفس الامر قوله تفصيل آية اي تفصيل للحكم وما يتوقف عليه بالنسبة الى المادة الواحدة وفي هذا التفصيل اشارة الى جريان هذا التفصيل في كل واحدة من القضايا احملية كانتا وشرطية حيث غير عن الانسان بالمحكوم عليه وعن الكاتب بالمحكوم به وعن ثبوت الكتابة بالنسبة للحكمة قوله وقد اكتفى في بيان المغايرة آية جواب عن سؤال مقدرو هو ان الشارح بين المغايرة بين تصور الانسان الذي هو المحكوم عليه وبين الانسان بقوله فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه و الانسان متصور محكوم عليه آية وكذا بين المغايرة بين تصور الكاتب آية فلم يرب بين المغايرة بين تصور النسبة وبين النسبة بان يقال وادراك نسبة ثبوت الكتابة تصور النسبة بين بين وبين ونسبة ثبوت الكتابة نسبة متصورة وكذا المرب بين المغايرة بين الادراك المتعلق بالنسبة النامة الخيرية وبينها بان يقال ادراك النسبة النامة الخيرية هو الحكم ومتعلقه نسبة تامة خيرية واجاب عنه بعض الافاضل بجوابين احدهما ما ذكره المحشي وحاصله انه اكتفى ببيان المغايرة بين الادراك المتعلق بالمحكوم عليه والمحكوم به وبينهما عن المغايرة بين سائر الادراك بسائر الاجزاء من القضية وهي النسبة بينهما اذ بالقياس الى المغايرة الاولى يعلم المغايرة الثانية وثانيهما انه لم يعتبر في كون النسبة نسبة المعلومات كما انه اعتبر في كون الانسان محكوما عليه المعلوماتية والسفر في ذلك ان عنوان المحكوم عليه والمحكوم به يبنى عن الجزئية بخلاف عنوان النسبة والثبوت نعم اعتبر في كون الثبوت جزاء للقضية المعلوماتية لافي كونه نسبة وفيه تعريض على قولنا داود حيث لم يحمل قول الشارح والانسان المتصور محكوم عليه آية على بيان المغايرة بين العلم والمعلوم وكذا نظائره بل جعله دفعا لما يوهم قول الشارح فادراك الانسان

تصور المحكوم عليه من كون الانسان قبل تصوره محكوما عليه حتى يكون تصوره تصور المحكوم عليه والا لكان تصوره حين تعلق التصور بتصوره لما ليس محكوما عليه وكذلك الحال في قوله وادراك الكاتب تصور المحكوم به وانما كان هذا وهما لان الامر من ما لم يتصورا لم يتعلق الحكم بهما وما لم يتعلق الحكم بهما لم يكن شئ منهما محكوما عليه ولا به ولم يتوقف كون النسبة نسبة حكمية على تعلق الحكم بها فلم يتوقف على تصورهما ولذا لم يقل ونسبة ثبوت الكتابة نسبة حكمية انتهى وفيه تعريض على بعض الافاضل ايضا حيث قال انما قال الشارح ذلك ليعلم ان الانسان مثلا باعتبار صفة المعلوماتية وقع محكوما عليه لان المحكوم عليه جزء القضية والمعلوماتية شرط في كونها قضية وكذا الكلام في قوله والكاتب المتصور انتهى ولا يخفى انه لا مانع من ان يحمل قول الشارح والانسان المتصور آية على مجموع الاشياء الثلاثة ببيان المغايرة ودفع ذلك الوهم والاشارة الى ان كون الانسان محكوما عليه مشروط بصفة المعلوماتية قوله اي التأخر الزمان الذي يقتضيه آية هذا محصول ما ذكره الفاضل داود من قوله وانما نسب قدس سره افادة التأخر الى كلمة ثم مع ان قوله اولا يفيد بوجهين احدهما ان قوله اولا لا يفيد الا بمعنونه كلمة ثم اذ لو قال لا بد هنا ان يدرك اولا الانسان ومفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان لم يفهم منه وجوب تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان ولو قال فلا بد ان يدرك الانسان ثم مفهوم الكاتب لفهم منه وجوب التأخر فكلمة ثم مستقلة في افادة التأخر المذكور دونه وثانيهما ان دلالة على التأخر الزمانية ودلالة ثم عليه مطابقة والدلالة المطابقة اقوى من الزمانية فاخترنا الاقوى و اشار الى هذه القوة بقوله كما يقتضيه دون قوله كما يدل عليه ثم انتهى وذكر عماد الدين الوجه الاخير من هذين الوجهين اللذين ذكرهما مولانا داود قوله وما جواز ادراكهما معا آية يعني به الرد على الفاضل عصام الدين حيث قال اما التقدم والتأخر بالنسبة الى الموضوع والمحول فليس بزمانين لجوار المعينة ولا بذاتين انتهى قوله والنفس لا تقدر على احصاء آية لان النفس جوهر مجرد بسيط فلا يمكن لها ان تلتفت في زمان واحد الى شيئين على ما يربى في محله قوله وكذا المقدم آية جواب عما اورده الفاضل عصام على دليل الاستحسان اعني به قوله قدس سره فان الاول ان يلاحظ الذات آية من انه لو تم انما يتم في الموضوع والمحول دون المقدم والتالي وكلام الشارح في بيان ترتيب ما يجب تحقيقه في مقام تحقيق الحكم



الشئ لجميع الاحكام انتهى وحاصل الجواب وكذا ان الاولى ان يلاحظ المقدم فالظا  
 انه من باب حذف المعطوف وذلك شائع في كلام المصنفين وجعل المقدم دخلا في الثاني  
 بمعنى المحمول عليه بانه يصح ان يقال المقدم ملزوم لتاليه ابعد مع ان قوله وكذا المقدم  
 آه يدل على خلافه لانه جعله مقابلا للذات وكذا ياتي عن هذا لجعل قوله فيقال الثاني  
 والعرضي اذ الظان المقدم لا يصدق عليه الذاتي والعرضي كما لا يخفى وبالحكمة ان الاول  
 ان يلاحظ الذات والمقدم ولا يتم نصفاً او الثاني لان الذات والمقدم لكونه ملزوما لتاليه مقدما بالطبع على  
 نصفاً والثاني فليقدم الذات تقدمه على النصفاً والثاني موافقاً لطبعه في ان الموضوع عبارة عن الذات والمحمول  
 عبارة عن المفهوم والمفهوم وان يتوقف على الذات باعتبار وجوده الخارج لا يتوقف  
 عليه باعتبار وجوده الذهني انتهى ولا يخفى ما فيه لان المفهوم كلي لا وجود له في الخارج  
 قوله وفي المنفصلة استلزاماً آه لانه بين في تلازم الشرطيات انه متى تحقق منع الجمع بين  
 امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزماً لتقيض الآخر ومتى تحقق منع الخلو بين امرين  
 يكون تقيض كل منهما مستلزماً لغير كل واحد من مانعة الجمع والخلو تستلزم  
 متصلتين والحقيقة تستلزم اربع متصلات قوله والمراد بالذات آه دفع سؤال المقدم  
 وهو ان قوله قدس سره فان الاول ان يلاحظ الذات آه يدل على المراد بالموضوع  
 الذات والمشهور ان الذات هو بمعنى ما يقوم بنفسه فلا يطلق الذات بهذا المعنى على  
 العرضي وهو ظ فلا يشمل دليل الاحتسان على قضية موضوعها عرضي فلا يتم تقريبه ومثال  
 الدفع ان المراد بالذات ههنا ما يقابل الصفة المفسرة بهذا المعنى وهو المحمول عليه لا  
 المعنى المشهور المذكور وهذا المعنى اعم من المعنى المشهور كما لا يخفى ولما كان ارادة هذا  
 المعنى من الذات لا يخلو عن بعد احتاج الى التأييد بقوله كما نص عليه السيد آه قيل يمكن  
 ان يدرج ذببة الموضوع في معنى القائم بنفسه ايضا على ان يراد منه ما يقوم به  
 الغير من حيث انه يقوم به الغير سواء كان جوهر او عرضاً كما اشار اليه المحقق  
 في حاشية المطول في بحث القصر انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف واعلم ان القضية  
 الكلية اما ان يراد من موضوعها ومحولها الذات والمفهوم فالاحتمالات اربعة الاولى  
 ارادة الذات من كل منهما والثاني ارادة المفهوم منه والثالث ارادة الذات  
 من الموضوع والمفهوم من المحمول والرابع بعكس الثالث والاول بط لانه ما صدق  
 عليه الموضوع بعينه ما صدق عليه المحمول لا اشتراط الاتحاد بينهما سواء اتحصر  
 ما صدق عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع او لم يتحصر فيكون مفهوم القضية

ثبوت الشئ لنفسه وهو ضروري فيلزم انحصار اقتضايها في الضرورية والاحتمال  
 الثاني ايضا بلا استلزامه انحصار اقتضايها في الطبيعة والاحتمال الرابع فهو ليس من  
 القضاء بالمعتبة والمعتبر ان يكون الحكم فيها على افراد بالمفهوم وهو الاحتمال  
 الثالث كما هو الحق لان المفيد انما هو هذا الحل لا غير قوله يعني ان تأخر ادراك النسبة  
 آه فيه رد على الناظرين منهم مولينا عصام الدين حيث قال المراد من الاولى والتاخر  
 الذاتية في النسبة والوقوع والا وقوع لا الزمان لان لا مكان ان يكون ثقل  
 النسبة والوقوع او الا وقوع مع الموضوع والمحمول انتهى ومنهم مولينا داود  
 حيث قال وهذا التقدم والتاخر زمانى في بعض الصور كما في صورة الشك ثم زواله  
 وذاتي في بعضها كما في القضاء بالاولية التي يكفي في حصول الادعاء تصور الطرفين  
 والنسبة فان الادعاء لا يتك من تصورهما انتهى كما نقلناه وحاصل الرد عليهم  
 ان تأخر ادراك النسبة عن ادراك الطرفين وهو بحسب الزمان واجب عقلاً كما  
 ان تأخره عنه بحسب الذات واجب عقلاً ايها والظهور ان تأخر بحسب الذات لم يتعرض  
 له فان قيل ان كلام المحشى المحقق انما يثبت التأخر الزمانى بالنسبة الى النسبة بينين  
 لا بالنسبة الى الوقوع والا وقوع حيث لم يتعرض الى اثبات التأخر الزمانى بالنسبة  
 الى الوقوع والا وقوع قلنا ان اثبات التأخر الزمانى بالنسبة الى النسبة بينين  
 يستلزم اثباته بالنسبة اليهما بالطريق الاولى لان الوقوع او الا وقوع صفة  
 للنسبة بينين على مذهب المتأخرين واثبات التأخر الزمانى بالنسبة الى الموضوع  
 يستلزم التأخر الزمانى بالنسبة الى الصفة بالطريق الاول قوله وان كان تأخر ادراك  
 ادراك مفهوم الكاتب وذلك لان ما لا بد في احضار النسبة احضار الطرفين  
 مطلقاً اى سواء كان الموضوع مقدماً او المحمول لا احضار الطرفين على وجه يكون  
 الموضوع مقدماً والمحمول مؤخراً والا لكان تأخر ادراك المحمول عن ادراك الموضوع  
 وجوباً عقلياً لا استحقاقاً وقد ثبت انه استحقاقى قوله فالمراد بقول الشارح  
 لا بد آه اى اذا كان تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان استحقاقاً  
 وتأخر ادراك النسبة عن ادراكهما معا واجبا عقلياً فالمراد بقول الشارح لا بد آه  
 ما يعم الوجوب العقلي والوجوب الاستحقاقى وهذا المعنى الاعم منهما هو الوجوب  
 العرفي كما ذكره مولينا داود اعترض عليه بانه كيف يحمل الوجوب المستفاد من  
 قوله فلا بد ههنا ان يدرك آه على الوجوب العرفي ولو حمل لزم جواز التصديق



بدون احد الادراكات الثلاثة بل الوجوب محمول على العقلي البتة والنأخر مفهوم من  
كلمة ثم والوجوب العارض للنأخر ليس مستقفاً من كلمة لا بد بل هو ما في نفس الامر  
ثابت في ادراك النسبة دون المحمول انتهى وفيه نظر لانك قد عرفت ما بينا من ان الوجوب  
العر في اعم من الوجوب العقلي والاستحسان في النسبة الى الادراكات الثلاثة  
متحقق في ضمن الوجوب العقلي اى الادراكات الثلاثة واجبة الحصول بحسب الزمان  
عقلاً قبل حصول التصديق وقد عرفت ان حصول بعض الادراكات متقدماً بالزمان  
على بعض آخر منها وجوباً استحسانياً فلا مانع من حمل الوجوب على المعنى العرفي في  
الاعم ولان قوله والوجوب العارض للنأخر ليس مستقفاً من كلمة لا بد بل هو ما في  
نفس الامر آية فيه نظر لانه ان اراد بقوله ان الوجوب العارض لا يستقفاً من كلمة لا بد  
انه لا دخل في الاستفادة به اصلاً فهو ممنوع اذ لا شبهة في ان لها دخل فيها وان اراد  
انها ليست مستقلة في الافادة به بل تحتاج الى انضمام كلمة ثم تسلم لان العطف  
يدل على ان ما هو معتبر في المعطوف عليه فهو معتبر في المعطوف مع ان ما هو ثابت في  
نفس الامر لا بد له من دال يدل عليه والا فلا يفهم ما هو في نفس الامر قطعاً قوله لان  
المقصود بيان الترتيب بين الادراكات الثلاثة في نفسها آية المقصود منه رد لما اورده  
الفاضل العصار عليه قد مر من ان الوجوب بعد تسليمه بالنسبة الى الموضوع والمحمول  
اذا كان استحسانياً كان تأخر المحمول عن الموضوع ايضاً استحسانياً كما يفيد العبارة  
وكذا تأخر الوقوع والا وقوع عن النسبة المتأخرة عن المحمول المتأخر عن الموضوع  
فالوجوب في عبارة الشارح استحسان في صرف لا يختلف معتبراً استحسانياً وتارة  
عقلياً كما يفيد سوق كلامه وحاصل الرد ان هذا انما يتم اذا كان المقصود ببيان  
الادراكات الثلاثة مأخوذة مع وصفها الآخر وليس كذلك بل المقصود بيان الادراكات  
الثلاثة في نفسها مع قطع النظر عن تصافها بهذا الوصف واجيب بان منشأ عطل  
حمل وجوب الاستحسان على كونه مقتضى كلمة ثم مع انه ليس كذلك بل بيان للواقع  
انتهى وفيه نظر لان لها مدخل في الاقتضاء لان العطف يدل على ان ما هو معتبر في  
المعطوف عليه معتبر في المعطوف كما عرفت على التفصيل واعترض على المحقق قدس سره  
بان الوجوب بالنسبة الى الموضوع ايضاً عقلي لا استحسانى لان الحكم بين الموضوع  
والمحمول بالاتحاد كما ان المحمول متحد مع الموضوع كذلك الموضوع متحد بالمحمول  
ايضاً فلا امتياز بين الموضوع والمحمول بالطبع بل بالوضع فايهما قدم في التصور

موضوع واجاب عنه الفاضل العصار بوجوه ثلاثة الوجه الاول انه لا يتناول  
البيا الحكم الشرطي اللزومى فان المحكوم عليه فيه ممتاز بالطبع عن المحكوم به والوجه  
الثاني ان امتياز الموضوع بمجرد الوضع لا ينافي تقديم المحمول في التصور لان امتياز  
بالوضع يحصل بان يحكم باتحاد الغير به بان يجعل فاعل الاتحاد الغير والموضوع مفعولاً  
للاتحاد الا يرى ان امتياز مقدم الاتفاقية عن الثاني بالوضع فقط لا ينافي تقديم الثاني  
في التصور بان يقال الفرص ما هل ان كان الانسان ناطقاً والوجه الثالث ان ما ذكره  
ينا في ما قيل من ان الجزئى الحقيقي لا يصير محمولاً وما اتفقوا عليه من ان الجزئى الحقيقي  
موضوع بالطبع والكل محمول بالطبع انتهى قوله اى يدرك ان النسبة المذكورة آية  
ولا يخفى ان هذه القضية الموجبة لا تختص بالموجبه الجملة بل هي شاملة للشرطية  
الموجبة ايضاً وكذلك قولنا ان النسبة ليست بواقعة لا يختص بالسالبة الجملة  
بل يشمل السالبة الشرطية ايضاً وذلك لان موضوع القضيتين هو النسبة التي هي  
اعم من الثبوت والاتصال والانفصال ومحمولها وهو الوقوع او الالاقع متحد  
الكل والفرص من هذا التفسير دفع ما يرد على قولهم ان النسبة واقعة بناء على ان  
الظن منه ان النسبة الذهنية موجودة في الخارج اذ الوقوع بمعنى الوجود ومن ايلين  
ان النسبة الذهنية ليست موجودة في الخارج وحاصل الدفع انه يدرك ان النسبة  
الذهنية بين الطرفين مطابقة للنسبة التي في نفس الامر والخارج مع قطع النظر عن  
ادراكها فالمراد بالادراك الاذعان المتعلق بمطابقة النسبة الذهنية التي بين الطرفين  
بالنسبة الخارجية وبالوقوع المطابقة لا بمعنى الوجود وبما في قوله لما في نفس الامر  
النسبة وبالاخر النسبة ايضاً فاضافة النفس الى الامر بيانية اى نفس هي الامر الذي  
هو النسبة وقوله وفي الخارج عطف تفسير لنفس الامر اذ معناه الخارج عن الذهن  
وبالجملة ادراك ان النسبة الذهنية مطابقة للنسبة التي في حد ذاتها هو الاذعان  
ويدل على ما ذكرناه قوله في حد ذاتها مع قوله اعني النسبة آية حيث فسر كلمة ما في  
قوله لما في نفس الامر قال الفاضل العصار مفسراً الوقوع بالمطابقة احترازاً عن  
كونه بمعنى الوجود فان النسبة ليست من الموجودات الخارجية وكل نسبة مطابقة  
او غير مطابقة موجودة ذهني ولم يفسر والواقعة بما في نفس الامر بمعنى كون نفس الامر  
ظرفاً له لا لوجوده لان النسبة مطابقة لما في نفس الامر وليس في نفس الامر هذا ولا يظهر ان المراد بالواقع  
الكون في نفس الامر ووصف النسبة بها ووصفها مع قطع النظر عن حصولها في العقل



ونواريد بالوقوع الوجود نفس الامر حتى يشمل الوجود الذهني من غير اختراع للعقل يصح  
واعترض بانه لا فرق بين قوله ادراك وقوع النسبة وقوله وادراك ان النسبة واقعة  
في المعنى لما اجمع عليه النخاة منه ان الثاني في تأويل الاول وحينئذ لا فائدة في تفسير  
احدهما بالآخر واجيب بان المصدر المضاف كوقوع النسبة مثلا اذا كان متعلقا  
للعلم والادراك يحتمل ثلثة معان احدها ان يكون متعلق العلم هو المضاف وحده  
لا مع النسبة وحينئذ تكون الاضافة لتعيين المضاف ومتعلق العلم وثانيها ان تكون  
متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التقيدية المتعلقة للصور فقط  
وثالثها ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة النامة الخيرية  
المتعلقة للتصديق فهذا الادراك على الاول ادراك المفرد النام وعلى الثاني ادراك  
المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك النام الخيري اذا عرفت هذا فما قيل من ان الثاني  
في تأويل الاول راد به انه في تأويل الاول بالمعنى الثالث فقط لا بالمعنى الثالث ولا  
باحد الاولين ورجوعك الى التبع والاستقراء برشدك الى ما قلنا فالثاني محكم والاول  
محتمل فيفيد تفسيره بالثاني ولما كان استعمال الاول المحتمل للمعاني الثلثة في المعنى الثاني  
والثالث اكثر واشبع منه لا في المعنى الاول تعرض قدس سره لنفي الثاني وثبات الثالث  
ولم تعرض لنفي الاول ولو تعرض له ايضا كان احسن واولى انتهى واجيب ايضا باننا لانعلم  
ان احدهما يا قول بالآخر في نظر الميزانيين ولا داعي الى التأويل الارعاية امور لفظية  
لم يلتزموا رعايتها ولان المأول بالشي لا يجبان يكون في حكمه من كل وجه فيجوز  
ان يتبادر من اضافة الادراك الى احدهما الاذعان دون الآخر كما يحكم به الوجدان  
الصّادق في بيانا افادات التعيين لمعانيها المتفاوتة انتهى واعترض بانه يحتاج  
ادراك وقوع النسبة الى التفسير والبيان لاحتماله غير الاذعان من تصور المركب التقيدي  
الاضافي فيحتاج ادراك نسبة ثبوت الكناية الى البيان لاحتماله ادراك مفهوم المركب  
التقيدي المستقل في الملاحظة القابل للحكم عليه وبه مع انه ليس ادراك النسبة  
الحكيمة اذ هو ادراك معنى حر في غير مستقل ملحوظ بتبعية ملاحظة الطرفين  
على وجه يكون آلة لملاحظتها فلا وجه لبيان احدهما دون الاخر اجيب بان المقام  
مقام بيان الحكم وتفصيل تعريف واجيب من هذا اهتمام بيانه وبانه لعدم الاختلاف  
وبانه لدلالة السياق على المقصود قوله من حيث انها مستفادة آه اى سواء كانت  
تلك النسبة الخارجية مستفادة من بياحية العقل كما اذا كان الحاكم عقلا بمجرد

وغيره من غير ان يكون له ادراك النسبة بل هو ادراك النسبة في نفسه  
والثاني في تأويل الاول وحينئذ لا فائدة في تفسير  
احدهما بالآخر واجيب بان المصدر المضاف كوقوع النسبة مثلا اذا كان متعلقا  
للعلم والادراك يحتمل ثلثة معان احدها ان يكون متعلق العلم هو المضاف وحده  
لا مع النسبة وحينئذ تكون الاضافة لتعيين المضاف ومتعلق العلم وثانيها ان تكون  
متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التقيدية المتعلقة للصور فقط  
وثالثها ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة النامة الخيرية  
المتعلقة للتصديق فهذا الادراك على الاول ادراك المفرد النام وعلى الثاني ادراك  
المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك النام الخيري اذا عرفت هذا فما قيل من ان الثاني  
في تأويل الاول راد به انه في تأويل الاول بالمعنى الثالث فقط لا بالمعنى الثالث ولا  
باحد الاولين ورجوعك الى التبع والاستقراء برشدك الى ما قلنا فالثاني محكم والاول  
محتمل فيفيد تفسيره بالثاني ولما كان استعمال الاول المحتمل للمعاني الثلثة في المعنى الثاني  
والثالث اكثر واشبع منه لا في المعنى الاول تعرض قدس سره لنفي الثاني وثبات الثالث  
ولم تعرض لنفي الاول ولو تعرض له ايضا كان احسن واولى انتهى واجيب ايضا باننا لانعلم  
ان احدهما يا قول بالآخر في نظر الميزانيين ولا داعي الى التأويل الارعاية امور لفظية  
لم يلتزموا رعايتها ولان المأول بالشي لا يجبان يكون في حكمه من كل وجه فيجوز  
ان يتبادر من اضافة الادراك الى احدهما الاذعان دون الآخر كما يحكم به الوجدان  
الصّادق في بيانا افادات التعيين لمعانيها المتفاوتة انتهى واعترض بانه يحتاج  
ادراك وقوع النسبة الى التفسير والبيان لاحتماله غير الاذعان من تصور المركب التقيدي  
الاضافي فيحتاج ادراك نسبة ثبوت الكناية الى البيان لاحتماله ادراك مفهوم المركب  
التقيدي المستقل في الملاحظة القابل للحكم عليه وبه مع انه ليس ادراك النسبة  
الحكيمة اذ هو ادراك معنى حر في غير مستقل ملحوظ بتبعية ملاحظة الطرفين  
على وجه يكون آلة لملاحظتها فلا وجه لبيان احدهما دون الاخر اجيب بان المقام  
مقام بيان الحكم وتفصيل تعريف واجيب من هذا اهتمام بيانه وبانه لعدم الاختلاف  
وبانه لدلالة السياق على المقصود قوله من حيث انها مستفادة آه اى سواء كانت  
تلك النسبة الخارجية مستفادة من بياحية العقل كما اذا كان الحاكم عقلا بمجرد



من حيث انها وهذا الادراك تصور وان تعلق بالنسبة التامة  
والوم والتخل قوله من حيث انها اي الوجه الثاني ادراكها من حيث انها كانت  
وهذا الادراك تصديق وحكم والمراد ان متعلق التصور المذكور والتصديق  
متحد بالذات مختلف بالاكتبارين والحيثيين المذكورين وهو النسبة التامة  
الخبرية ففيه اشارة الى ما نقلناه من القاضل داود ان النسبة بين بين والنسبة  
التامة الخبرية واحدة بالذات ومختلفة بالاكتبارين المذكورين عند التحقيق  
وبالجملة ان مراد المحشي المحقق ان في كلام الشارح والمحقق قدس سره اشارة  
الى ان النزاع بين الفريقين في ان اجزاء القضية ثلثة او اربعة لفظي كما حققه  
مولينا داود قوله وهو مخالف بالذات اي بالماهية النوعية اذ لكل من النسبة  
والتصديق ماهية نوعية عند القدماء قوله والى ان اجزاء القضية ثلثة آه  
وجه الاشارة انه لا بد في اعتقاد القضية من الموضوع والمحمول وهو ظاهر  
ولا بد من متعلق الحكم وهو النسبة التامة الخبرية فهذه المثلثة كافية في حصول  
القضية ولا حاجة الى امر ثالث عليها والنسبة الخبرية اعني بها اتحاد المحمول  
مع الموضوع وعدم تخالفه معه ويمبر عنه بالوقوع او الالاقع وهذا  
وهو صفة المحمول عند القدماء قوله وقوعه في النسبة ولا وقوعها آه  
وهما سفتان للنسبة بين بين عند المتأخرين لا سفتان للمحمول قوله باعتبار  
المتعلق آه لا باعتبار الذات والماهية النوعية قوله في ان ليس من القضية  
آه ناظر الى قوله من ان اجزاء القضية اربعة آه قوله وان الاذعان مغاير آه  
ناظر الى قوله ان الاختلاف بين نوعي لعلنا قلنا ذكرنا اندفع الشكوك التي  
وردت فينا خروفي في هذا المقام آه مما ذكرنا في حاشية الشرح من قول الشارح  
وما الحكم فهو سناد امر آه الى قول الشارح فادراك الانسان وفي حاشية  
الحاشية من قوله قدس سره هذا يعي الحكم الجملي آه الى قوله قدس سره ان يدرك ان  
النسبة في دقة آه تدفع الشكوك آه منها ما ذكرنا في مزارع المراد بالاسناد  
في تعريف الحكم لا ادراك بالنسبة وقد دفعه في حاشية قول الشارح واما الحكم  
آه بقوله وفي الصريح آه وبما حملنا دفعه على ما عرفه على التفصيل ان الظاهر ان  
الاسناد على المعنى اللغوي والمعنى العرفي المشهور كما اشار اليه بقوله وفي العرف  
او المعنى العرفي المشهور كما اشار اليه بقوله وقد يطلق على النسبة مطلقا آه

من حيث انها وهذا الادراك تصور وان تعلق بالنسبة التامة  
والوم والتخل قوله من حيث انها اي الوجه الثاني ادراكها من حيث انها كانت  
وهذا الادراك تصديق وحكم والمراد ان متعلق التصور المذكور والتصديق  
متحد بالذات مختلف بالاكتبارين والحيثيين المذكورين وهو النسبة التامة  
الخبرية ففيه اشارة الى ما نقلناه من القاضل داود ان النسبة بين بين والنسبة  
التامة الخبرية واحدة بالذات ومختلفة بالاكتبارين المذكورين عند التحقيق  
وبالجملة ان مراد المحشي المحقق ان في كلام الشارح والمحقق قدس سره اشارة  
الى ان النزاع بين الفريقين في ان اجزاء القضية ثلثة او اربعة لفظي كما حققه  
مولينا داود قوله وهو مخالف بالذات اي بالماهية النوعية اذ لكل من النسبة  
والتصديق ماهية نوعية عند القدماء قوله والى ان اجزاء القضية ثلثة آه  
وجه الاشارة انه لا بد في اعتقاد القضية من الموضوع والمحمول وهو ظاهر  
ولا بد من متعلق الحكم وهو النسبة التامة الخبرية فهذه المثلثة كافية في حصول  
القضية ولا حاجة الى امر ثالث عليها والنسبة الخبرية اعني بها اتحاد المحمول  
مع الموضوع وعدم تخالفه معه ويمبر عنه بالوقوع او الالاقع وهذا  
وهو صفة المحمول عند القدماء قوله وقوعه في النسبة ولا وقوعها آه  
وهما سفتان للنسبة بين بين عند المتأخرين لا سفتان للمحمول قوله باعتبار  
المتعلق آه لا باعتبار الذات والماهية النوعية قوله في ان ليس من القضية  
آه ناظر الى قوله من ان اجزاء القضية اربعة آه قوله وان الاذعان مغاير آه  
ناظر الى قوله ان الاختلاف بين نوعي لعلنا قلنا ذكرنا اندفع الشكوك التي  
وردت فينا خروفي في هذا المقام آه مما ذكرنا في حاشية الشرح من قول الشارح  
وما الحكم فهو سناد امر آه الى قول الشارح فادراك الانسان وفي حاشية  
الحاشية من قوله قدس سره هذا يعي الحكم الجملي آه الى قوله قدس سره ان يدرك ان  
النسبة في دقة آه تدفع الشكوك آه منها ما ذكرنا في مزارع المراد بالاسناد  
في تعريف الحكم لا ادراك بالنسبة وقد دفعه في حاشية قول الشارح واما الحكم  
آه بقوله وفي الصريح آه وبما حملنا دفعه على ما عرفه على التفصيل ان الظاهر ان  
الاسناد على المعنى اللغوي والمعنى العرفي المشهور كما اشار اليه بقوله وفي العرف  
او المعنى العرفي المشهور كما اشار اليه بقوله وقد يطلق على النسبة مطلقا آه



النسبة في نفس الشيء في غير النسبة وان كان من غير ما كان في نفس الشيء  
 ومنها انه اورد على قوله ان النسبة واقعة بناء على ان الظاهر منه ان النسبة  
 الذهنية موجودة في الخارج اذا الوقوع بمعنى الوجود ومن بين هذا ليست كذلك  
 كما عرفت ودفعه في الحاشية المنطوقة بقوله قدس سره ان يدرك آه بقوله اى  
 يدرك ان النسبة المذكورة آه النسبة آه وحاصل الدفع ان الوقوع بمعنى المطابقة لا بمعنى  
 الوجود فان النسبة واقعة في الذات ان بمطابقة النسبة الذهنية للنسبة  
 هي في نفس الامر اذ ادراك ان النسبة الذهنية واقعة في حد ذاتها وليس المراد ادراك  
 هذه القضية لا على الوجه الاجمالي ولا على الوجه التفصيلي فتفسير ادراك الوقوع  
 النسبة باذراك ان النسبة واقعة لمجرد التنبه على ان المراد بالنسبة النسبة الذهنية  
 وبوقوعها وقوعها في نفس الامر اي مطابقتها للنسبة التي كانت في نفس الامر  
 التي كانت في حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكها واذ عانتنا وذلك لان الحكم بالمطابقة  
 لما يتصور من طرف النسبة الذهنية بان تجعل موضوعا فيحكم عليها بانها واقعة  
 وهاتان النسبتان وان كانتا متحدتين بالذات عند المطابقة الا انها متعددتان  
 بالاعتبار وهذا كاف للمطابقة ودفع ايضا بان فيه مسامحة والمعنى انها واقعة  
 لشيء اعني المسند اليه وقوع الشيء للشيء لا يستلزم وقوع المثلث فينبذ لا يلزم  
 وقوع النسبة بل وقوعها لشيء ورد بان النسبة عبارة عن اثبوت وما وقع  
 للمسند اليه هو ثبوت المسند فلا يكون لما ذكره معنى والحق ان يقال انها واقعة  
 في نفس الامر وقوله قدس سره في تفسيره اى مطابقة لما في نفس الامر اشارة  
 الى هذا المعنى اى لا تحتاج الى فرض فارض واعتبار معتبر وهو اعم من الخارج مطلقا  
 ومن الذهن من وجه كما حققه قدس سره في حاشية شرح المطالع حيث قال فيها ان  
 الملازمة موجودة في نفس الامر مع انها نسبة بين المتلازمين والحاصل ان النسبة  
 امر اعتباري بمعنى انها ليست امر وجودا في الخارج وهذا لا يقتضي ان يكون امر ذهني  
 فرضيا كزوجية الخمسة مثلا حتى لا يمكن ان يقال لها انها واقعة في نفس الامر  
 بل قد يكون النسبة مطابقة لما في نفس الامر وليس ما في نفس الامر هذا  
 والاظهر ان المراد بالوقوع الكون في نفس الامر ووصف النسبة بها ووصف لها  
 مع قطع النظر عن حصولها في العقل ولو اريد بالوقوع الوجود في نفس الامر  
 جعل الوجود الذهني من غير اختراع للعقل يصح فان تفسير الاتباع باذراك ان النسبة

موجودة لا يوجد شق في ذلك بلا خلاف فيلزم ان يكون تصور مفهوم نسبة في نفس  
 شيء تصور مفهوم واقعة ايضا لانها طرفا قولها النسبة واقعة ومن بين  
 القضية والنوعين جزء اخر من القضية التي قصد الاستدلال بها مع فهمه يتصور  
 في التصديق كما اعتبر في تصور مفهوم النسبة فيه احب بان الجزء الاخر من القضية  
 مراد الى اذا فهمنا ان ادراك ان النسبة واقعة لا يقتضي ادراك النسبة على حدة مع ذلك  
 جزء من ذلك بل هو ان النسبة واقعة في الذات ان بمطابقة النسبة الذهنية للنسبة  
 الجمل وان المحقق قدس سره جعل من ذلك ما هو مقتضى النسبة التي هي مورد  
 الايجاب والسلب في حاشية شرح القاضى ووصف الوقوع النسبة ولاه قولا  
 وفي شرح المفاتيح ومما لا يخفى ان النسبة لا تتفرع عن جمل مطابق به حيث النسبة  
 لواقعة في نفس الامر وجهة من جهة الوقوع ولا وقوع يعني كما ان تلك النسبة  
 واقعة وغير واقعة في حد ذاتها كذلك النسبة ايضا واقعة او غير واقعة جعل  
 المطابق له في حاشية شرح القاضى هو الوقوع او الالاقوع وجه المطابقة  
 الكيفية الايجابية او السلبية لكن اعتبر فيه قيد الحجية لئلا يكون المطابق  
 والمطابق له امرا واحدا اى الوقوع مثلا من حيث هو مدرك ومفهوم مطابق له من حيث  
 ذاته وجعل المطابق له في شرح المفاتيح هو الوقوع او الالاقوع وجهة المطابقة  
 الكيفية الايجابية او السلبية كجملة بيت في حاشية شرح القاضى يعني ان  
 العلم مطابق لمعلوم في تلك الكيفية فقد ظهر مما نقلناه من كنه قدس سره الثلاثة  
 ان المطابقة يجوز ان تكون وصفا للنسبة ووصفا للوقوع او الالاقوع ووصفا  
 للايقاع والانتزاع فلا داعي لبيان كنهاته قدس سره في كنه الثلاثة هذا غاية  
 تحرير المقام في افادة ان الامر والعلم عند الملك العلام قوله نسبة الكل الى الجزئ  
 آه اى الجزئ الاضاهى لان الايجاب والسلب ليسا جزئين حقيقيتين وهو ظ قوله  
 وقد تكلف بعضهم في بيان النسبة آه منهم فاضل العصا حيث جعل النسبة من قبيل  
 النسبة الى المعنى للغير ومنهم من جعله من نسبة الفرد الى العام ومنهم من جعله من نسبة  
 اللفظ الى اللفظ وقد نقلنا الكل فيما سبق منع ما يرد على الاخيرين فلا يفيد مرة  
 اخرى قوله من حيث انها متعلقة آه لا من حيث انها مطابقة لما في نفس الامر اذ ادراك  
 النسبة الحكيمة من حيث انها مطابقة لما في نفس الامر عين ادراك وقوع النسبة هذا  
 مبنى على ما ذكره فيما سبق من قوله وفيه اشارة الى ان الحكم ادراك لانك قد عرفت ان هذه







وقد وقع في ذلك نوع من التباس في اللفظ لا في المعنى  
مستوفى بالعلم فهو موقوف فيكون ذلك في نفسه حكيمه فيكون ذلك  
وان لا وقوع الذي هو الحكم فيثبت التغير بينهما قوله لانه عبارة آه اشارة  
عن الاذعان والتسليم قوله واذا ثبت مغايرته لنوع الحكم ثبت مغايرته للحكم آه اشارة  
الى ان هذه المقدمة مطلوبة في كلامه قدس سره فيندفع بهذا المقدمة ما اوردته  
العصا من اشارة اليه بقوله فما قيل آه حيث قال ولا يخفى ان الدعوى ادراك النسبة  
الحكيمة بدون الحكم مطلقا ولا يثبت صورة الوهم وانما تثبت ادراكها بدون الالزام  
وادراكها بدون السلب فذكره لغو ولو جعل الدعوى انه يحصل بدون الحكم مطلقا  
وبدون الالزام وبدون السلب ويجعل الشك دليل الاولي والثوهم دليل الثانية  
يكون دعوى الحصول بدون الالزام وبدون السلب لغوا بعد دعوى الحصول بدون  
الحكم مطلقا قوله ليس بشيء آه لانه مبني على الذهول عن المقدمة الثانية المطلوبة لصحة  
الوهم كما عرفت ولا شك في اثبات صورة الوهم بانضمام هذه المقدمة تلك الدعوى  
واعلم انه لو فوع الخفا بين ادراك النسبة الحكيمة والحكم انكر القدماء تصور النسبة  
في التصديقات وحصرها في القضية ثلثة وبالحجاء خفاء التمييز بين تصور النسبة  
الحكيمة والحكم انما هو هل في القضية تصور النسبة وراء الحكم يحصل بمجرد تصور  
الطرفين وتصور النسبة مندرج في الحكم بمعنى ان تصورهما تابع للحكم وليست  
متصورة على حدة قال الاولي ذهب المتأخرون والى الثاني ذهب القدماء ولا نزاع  
لا احد في تحقق تصور النسبة بدون الحكم لانه ظاهر فان قيل تصور النسبة في الشك  
والوهم غير مندرج في تصور الوقوع او الالزام فالتسوية متصورة على حدة يمكن  
رجحان طرفي القدماء ان هذا التصور بمنزلة تصور النسبة في صورة الحكم فلا يؤثر  
حفاء وجود تصور النسبة بالتمسك بصورة الشك والوهم فان الحكماء القائمين  
بانه ليس بعد تصور الطرفين في التصديق الادراك وقوع النسبة اولا وقوعها لهم  
ان يقولوا ليس صورة الشك الا التردد في وقوع النسبة اولا وقوعها من غير تصور  
النسبة على حدة قال الشارح فان الشك في النسبة او توهمها آه ولا يخفى ان الشك  
والتوهم بعد ادراك الطرفين ليسا كما ولا متوهمهما يحصل الادراك الثالث وهما في  
هذه الحال يجوز ان كلا من طرفي الحكم سواء كانا مرجحين لاحدهما او لا فيظهر هنا  
ادراك آخر هو مدار الحكم وانما كان الشك في النسبة وتوهمها بدون تصورهما

لا لان ادراك الوهم تصور من تصور ادراك النسبة في نفسه  
ادراك ادراك النسبة في نفسه تصور من تصور ادراك النسبة في نفسه  
بدون تصور النسبة في نفسه لا يمكن ان يكون تصور النسبة في نفسه  
لا يثبت في نفسه تصور من تصور ادراك النسبة في نفسه لا يثبت في نفسه  
وهو يحصل في نفسه تصور من تصور ادراك النسبة في نفسه لا يثبت في نفسه  
فيكون ذلك من حيث هو لغو على ان ادراك الشك في النسبة وجعل اشارة  
في التكاري وسيفيصل الامر بعلية قوله ثبت بالمقدمة لانه لا ينافي من  
المقدمة الاولي هو قوله وانما يحصل ادراك النسبة في نفسه ثلثة في الثانية في  
ن مرده من مقدمة الثانية هو قوله لا يمكن تصديق قوله كونه كونه  
عن عنوان مقدرو هو انه ذكر ان مراد من مقدمة الثانية ان الحكم لا بد منه في  
التصديق فلو ورد كلمة لكن فاجاب بيري قوله وقد اشكل على الناظرين حل هذه  
العبارة فوقعوا في تحافات اربعة فيقولون من لنا ظن ان هذا الحكم لا بد منه في  
في توجيه هذه العبارة فيكون ان يحصل تصديق بذكره كما لا يحصل بتصديق ادراك النسبة  
وكل حصول ادراك النسبة يحصل بتصديق فكل يحصل الادراك النسبة بدون ان يحصل تصديق بدون  
فدركه بقوله لكن التصديق لا يحصل من ادراك النسبة في نفسه لا بد منه  
والله في توجيهها اعلم ان الطائفة من الناس ذهبوا الى ان الشك والوهم من قبيل التصديق  
وذلك وهم منهم وايضا سابق كلامه رحمه الله منشأ الوهم ان التصديق حاصل في  
صورة الشك والوهم توهمان بابا بهما العكس اذ العكس الكلي للقضية التي هي الكلية  
المعلومة وهي قولنا كذا كان التصديق حاصل فالنسبة الحكيمة حاصلة فهو قولنا  
كلما كانت نسبة الحكيمة حاصلة فالنسبة الحكيمة حاصلة فبقوله لكن التصديق لا يصح  
آه ومنهم مولينا عماد الدين حيث قال هذا الدفع توهم ناش عن الكلام السابق وهو  
قوله وربما يحصل ادراك النسبة الحكيمة بدون الحكم فانه لوهم ان يحصل التصديق  
بدون الحكم كما ان ادراك النسبة قد يحصل بدون الحكم فدفعه ذلك الوهم بقوله  
لكن التصديق آه ويمكن ان يقال المقصود بيان ان ادراك النسبة الحكيمة قد يحصل  
بدون الحكم فبقوله فان الشك في النسبة آه اثبتان في الصورتين ادراك النسبة  
يتحقق وانما ان الشك في الصورتين غير متحقق فلا يثبت في قوله لكن التصديق لا يحصل  
آه يثبت ذلك اي لكن لا يحصل التصديق في الصورتين فيكون في النسبة الا







سكت فيه كما يدل عليه قوله في التصديق لبداهة في النتيجة قوله والمكلف به لا بد ان يكون  
 كبري لشكل الاول وهي واجبة الثبوت ولا يلزم التكليف بما لا يطاق وقوله فقالوا  
 اعم من الداخل والخارج لا بمعنى الخارج الموقوف عليه اذ الحكم جزء من التصديق عند  
 الامام ويحتمل ان يكون المراد منه بيان المذهب المستحدث وهو ان مجموع الصور ان الثلاثة  
 المذهب خارج من التصديق لاجزاء منه كما في مذهب الامام ويؤيد قوله فيما سياتي  
 ثم يزعم خروج حكمه عن تصديق وكونه شرطاً له في قوة معنى يقاوم النسبة  
 فيكون تعريفاً للتصديق وحاصل ما ذهب اليه الامام ومن تابعه على ما حققه المحقق  
 ان الامام شرع عين تصديق المنطوق لا غيره ولا قسم منه ولا حكم بمعنى يقاوم النسبة  
 او انتزاعها الذي هو من مقولة الفعل جزء منه فعرفة الكفار المعاندين لا تكون  
 ايما تشرعياً وتصديقاً لعدم وجود جزء وهو الايقاع او الانتزاع اي نسبة الوقوع  
 او الا وقوع الى الشيء في نفس الامر باختيارك فلي هذا المذهب يقع التكليف  
 بنفسه لا بغيره والتصديق باعتبار جزءه الذي هو الحكم الذي هو فعل اختياري قوله  
 تصديق في خبره وخبره فيه اشارة الى الاختلاف الواقع في ان الصدق هو هو  
 صفة الخبر والمخبر لان بعضهم ذهب الى الاول وبعض آخر الى الثاني قوله وتسلم  
 ضعف عن قوة تنسب وتصير راجع الى الخبر والمخبر قوله والتكليف باعتباره  
 وتصير خبراً وروى في حكمه في بعض نصوص في بيان الفرق بين معرفة الكفار بنوة محمد  
 صلى الله عليه وسلم وبين تصديق المؤمن بنبوته عليه الصلوة والسلام ان التصديق  
 عبارة عن رتبة التصديق على ما من خبر وخبر وهو امر كسبي يثبت باختيار المصدق  
 ولذا يثبت عليه انتهى وقال بعض المحققين هذا القول امر مشكل لان التصديق  
 من اقسام العلم وهو من اقسام الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية  
 لانا اذا شككنا في ثبوت شيء ثمة اقمنا البرهان على ثبوته له فالذي يحصل لنا  
 هو الاذعان والقبول لتلك النسبة وهو معنى التصديق والحكم والاثبات  
 ولا يقاوم في حصول تلك كيفية يكون بالاختيار في مباشرة لاسباب ومرف  
 النظر ورفع الموانع ونحو ذلك وهذا الاعتار يقع التكليف بالايمان وهذا هو

يكون لايمان كسبياً واختيارياً فقد علم من هذا التحقيق ان ما ذهب اليه لايمان من جهة  
 خلافه في التحقيق قوله وقال القاضي لا مدنى في توجيه وقوع التكليف بالايمان  
 مع عدم كونه فعلاً اختيارياً ولا يفتقر الى حاجة الى نقل هذه المذاهب لآية تأمل  
 قوله تكليف بالنظر لموسى اليه اذ يعنى ان التكليف بالايمان ليس المراد به التكليف  
 بنفسه لايمان بل المراد به التكليف بما يؤسلى اليه وهو النظر قوله وهو فمما اختار  
 اذ لان النظر اما عبارة عن الحركة النفسانية الامور المعملية كما ذهب اليه الحكماء او  
 عبارة عن ترتيب الامور المعلومة كما ذهب اليه المتأخرون ومن القدماء من لا فعال  
 الاختيارية فالتكليف بالايمان تكليف بالسبب واردة السبب قوله من مقبول  
 اذ لا كيف قوله والتكليف يكون باعتبار تحصيله اذ لا ينافى القوة وترتيب  
 المقدمات ورفع الموانع واستعمال الفكر في تحصيل تلك الحقيقة ونحو ذلك من  
 الافعال الاختيارية فالمتحقق المتعارف ان اعتبار التكليف بما يؤسلى الى الايمان  
 مطلقاً ولم يخصه بالنظر كما خصه القاضي لا مدنى ويمكن ان يقال ان القاضي  
 لا مدنى ذكر النظر على سبيل التمثيل قوله وقد ان بعض ليس لايمان مجرد التصديق  
 بل مع التسليم والتسليم فعل اختياري معناه بالمارسية كردن نهادن وحق  
 دانستن فهذا البعض لم يعتبر التسليم في التصديق واعتبره في الايمان شرطاً وقيداً  
 فكان الايمان عنده نوعاً من التصديق المنطوق الذي هو التصديق اللغوي بعينه  
 اي تصديقاً خاصاً مقيداً بالكسب والاختيار وترك المحذور وتلخيصه على ما قال القاضي  
 الكليني في حاشيته الجلية ان الاعتبار في الايمان نوع من التصديق المنطوق الذي  
 هو اللغوي بعينه وذلك النوع هو التصديق المقرون بترك المحذور النجس عن سائر الادب  
 الباطلة الباطني على ان يكون القيد داخل القيد خارجاً لا على ان يكون القيد  
 في الايمان كما ذهب اليه البعض الاخر فهو مشروط بالاختيار اما في نفس التصديق  
 كما اذا حصله بمباشرة الاسباب اختياراً كالنظر وتوجيه الحدة واما في جملة  
 مقارنات ذلك الترك كما اذا حصل له ذلك التصديق ضرورة فذلك الشخص بعد ذلك  
 مكلف بمجمله مقروناً بذلك الترك لا بتصديق آخر يلزم التكليف بما لا يطاق  
 قال المحقق في كتابه في التبرج ويحتمل ان يعلم ان معناه اي معنى لايمان هو الذي  
 يقال له بالمارسية كرويدن وهو المراد بالتصديق في المنطق على ما صرح ابن  
 سينا وما عساه اذعان وقبول وقوع النسبة ولا وقوعها ونسبته تسليم

هذا هو المعنى الذي عليه  
 في كتابه في التبرج







فالعلم جوهره وان كان عرضا فالعلم عرض فان كان للعلوم كما فالعلم كم وان كان كيفا فهو كيف  
وان كان اينا فاين وهكذا وذهب صدر الدين الشيرازي الى ان الماهية الموجودة  
في الذهن تنقلب الصورة كما ينقلب ما وقع في الملاحظة الى علم فالعلم من مقولة كيف بعد  
حصول نفس ماهيات الاشياء في النفس قوله تحكم الشارح بانه انفعال على طريق  
آه وفيه اشارة الى عدم صحة كلية الكبرى على اطلاقها اذ عند حصول الصورة  
عند العقل يحتمل امور ثلاثة نسبة الصورة الى ذي الصورة فالادراك ان كان عبارة  
عن هذه النسبة فهو اضافي كما ذهب اليه المتكلمون والامر الثاني ان نقاش النفس  
بالصورة الحاصلة فان فسر لا ادراك بالانقاش فهو من مقولة الانفعال كذهب  
اليه بعض الحكماء وان فسر بالصورة الحاصلة فهو من كيف كما ذهب اليه بعض  
آخر من الحكماء لكن عدم صحة كلية الكبرى على اطلاقها لا يضر اثبات المدعى  
الذي هو عدم كون الفعل ادراكا اذ على اي تفسير كان يثبت المدعى كما قرره المحشي  
قوله وفيه اشارة الى ان القياس المذكور في الشرح آه وجه الاشارة ان قوله  
قد ستره فلا يكون فعلا آه نتيجة القياس المذكور بعينها على تقدير كون الادراك  
كيفيا فليزمن ان يكون القياس المذكور من الشكل الثاني وتحقيق المقام آه قول الشارح  
فلا يكون ادراكا آه المطلوب الاصل وقول الشارح الحكم فصل صغير الشكل الثاني  
وكبراه مطوية وهي قولنا الادراك لا يكون فعلا وهذه الكبرى المطوية نتيجة  
القياس المذكور في الشرح فالقياس المذكور مسوق لاثبات الكبرى المطوية للقياس  
الثاني وقوله قد ستره ايضا نتيجة القياس الذي قرر على تقدير كون الادراك  
انفعالا اي لا يكون الادراك على تقدير كونه انفعالا فعلا فقولنا الادراك  
لا يكون فعلا مقدمة مشتركة بين التقديرين احدهما كون الادراك كيفيا وثانيهما  
كونه انفعالا اذ هي كبرى القياس الثاني المثبت لاصل المدعى على التقديرين كما يظهر من  
تقرير المحشي واعلم ان ما قرره المحشي من الاقيسة على الاشكال الثانيه على التقديرين  
كما حققناه هو بعينه ما قرره بعض الافاضل ابو وردى ويمكن ان يقدر الكبرى  
المطوية هكذا والفعل ليس بادراك على ان يكون عكس المطوية لسابقة فيكون  
القياس الثاني على هيئة الشكل الاول هكذا الحكم فصل والفعل ليس بادراك الا انه  
تحتاج الى عكس نتيجة القياس المذكور في الشرح المسوق لنا هذه الكبرى المطوية  
والنتيجة هي قولنا الادراك ليس بفعل كما لا يخفى مع انه يراد عليه ان الفعل مقولنا من

[illegible]



المقولات ولا ادراك جزئي مقبولة اخرى فلا يكون الحكم على فراد الفعل بان لا يثبت لها هذا الجزئي مستحسنا اذ يكون كقولنا الانسان ليس بهذا الفرس ظاهره غير مستحسن بل مستحسن. ويجوز على هذا الجزئي بان لا يثبت له تلك مقبولة لانه يكون كقولنا هذا الفرس ليس بانسان ولا شك انه مستحسن قيل ان المناسبات يقال فلا يكون حينئذ هذا دراكاً اي لا يكون الحكم ادراكاً حين يكون الادراك كيف لان المناسبات يفرع على دليل اصل المدعى واجيب بما ذكرنا من ان الحكم جزئي من مقبولة الفعل والادراك جزئي آخر من مقبولة خبر كيف كانت. ونفع الا وسلب الجزئي عن جزئي آخر ليس مستحسن كقولنا ليس بهذا الفرس وفيه نظر لانه ولو سلم كونه غير مستحسن في الجزئين الحقيقيين فلا نسلم كونه غير مستحسن في الجزئين الانشائيين وظاهر ان الموضوع والمحمول فيما نحن فيه جزئياً. ضايفان فلا تغفل وقرر بعض المحشين القياس الثاني من الشكل الاول كما ذكرنا وعكس ترتيب مقدمات القياس المذكور في الشرح بان جعل كبراه صغرى وصغره كبرى وهيئة الشكل الثاني باقية بعد لعكس لئلا يحتاج الى عكس نتيجة القياس المذكور في الشرح لاثبات الكبرى المطوية للقياس الثاني الذي كان من الشكل الاول فقال لا شيء من الفعل بافعال وكل ادراك انفعال ينتج لا شيء من الفعل بافعال واثبت المحشي قدس سره الصغرى النظرية بان الفعل هو التأثير ولا شيء من الانفعال بتأثير بل هو تأثر و قبول الاثر فينتج انه لا شيء من الفعل بافعال انتهى ولا يخفى عليك ان عكس الترتيب المصرح به في كلام الشارح ابعد من عكس النتيجة قال انفاضل عصام الدين قول الشارح لان الادراك آه دليل لتفريع قول الشارح فلا يكون ادراكاً آه لانه ينتج ما ينعكس الى ما يثبت التعريف اعني قولنا الادراك لا يكون فعلاً فانه ينعكس الى قولنا الفعل لا يكون ادراكاً ولو قال لان الفعل لا يكون انفعالا والادراك انفعال لا يستغنى عن عكس النتيجة وجعله دليلاً للكبرى المطوية اعني والفعل لا يكون ادراكاً فانه مطوى قبل قوله فلا يكون ادراكاً مما ينبغي ان يطوى لانه بعيد عن العبارة انتهى ونحو نقول انه ولو كان هذا بعيداً عن العبارة الا انه قريب الى المرام كما عرفت وقال والحق ان الادراك من مقبولة الكيفية لا السو الحاصلة عند النفس لا انقاش النفس وقرها بها ومذهب الامام انه من مقبولة الوجود فلواريد ان يرهان لوجبان يتمسك بكونه كيفاً ولو اريد الحدل ينبغي ان يتمسك بكونه انشائياً انتهى قوله ومن قال معنى قوله ايضاً كما انه لا يكون انفعالا آه فيه رد على بعض الافاضل حيث قال كما انه لا يكون انفعالا وقال ويجوز ان لا يكون الادراك في هذا

وقت اي وقت كونه كيفاً فعلاً كما انه لا يكون فعلاً في وقت كونه انفعالا فيكون قوله ايضاً متعلقاً بالعرض المستفاد من قوله فلا يكون باعتبار ترتيبه على ما قبله اي فلا يكون حينئذ ايضاً فعلاً انتهى وعلى عماد الدين حيث قال بعد التفسير الاول كما ذكرناه ويمكن ان يقال معناه انه كما لا يكون الادراك انفعالا على تفسير الثاني لا يكون فعلاً ايضاً والا ولما ظهر وايق بالمقام انتهى قوله اذ لا دخل لمق الانفعالية فيما هو المطلوب لان المطلوب عدم كون الحكم ادراكاً وعدم كون الادراك انفعالا لا يصح ان يجعل كبرى القياس الثاني على التقديرين لانا انضمامنا الى الصغرى المذكورة بكون الترتيب هكذا الحكم فعل والادراك ليس بافعال فلا يكون على هيئة شكل من الاشكال فلا ينتج قولنا الحكم ليس ادراكاً وهو مطلوبوناً ثبت انه لا دخل لنفي الانفعالية في ثبوت ما هو المط قوله اي اذا تقررت انه لا بد من التصديق من امور اربعة آه اي لا بد من التصديق من امور اربعة عند الامام قوله اي المذكور قريباً الى اخره لان كلمة هذا موضوعاً للتقريب كما بين في موضعه قال الفاصل العصام والمشار اليه في قوله هذا على رأي الامام كون التصديق مجموع النصورات الثلاثة والحكم لانه ليس الادراك الا اربعة عنده لان الحكم فعل عنده وفيه تعريف على مولينا داود حيث قال اي كون التصديق مركباً من الامور الاربعة هي اما الادراكات الاربعة في الواقع والادراكات الثلاثة والفعل معه مذهب الامام وهذا ليس اشارة الى قوله يكون التصديق مجموع الادراكات الثلاثة والحكم يدل على ذلك قوله واما على رأي الحكماء آه فالتصديق هو الحكم فقط انتهى وايضاً فيه تعريف على مولينا عماد الدين حيث قال اي كون التصديق مركباً مع قطع النظر عن فعلية الحكم وانفعالية يدل على ذلك قوله واما على رأي الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط انتهى ويمكن ان يقال ان الامام مذهبين احدهما ان التصديق عنده مركب من الادراكات الاربعة المذكورة وهو التحقيق عنده وثانيهما انه مركب من النصورات الثلاثة والحكم وهو المشهور من الامام قوله وفيه اشارة الى ان الاول محتمل لم يذهب اليه احدها حيث اني اولا بكلمة لوالدالة على الامتناع وثانياً بكلمة ان الدالة على الشك كثيراً وقد تستعمل في الظن ولذا كان الاول احتمالاً والثاني مرجوحاً عند الجمهور وراجحاً عند الامام قال انفاضل العصام وقد نبه الشارح بلنا الرأي الى الامام واسناد كون التصديق للحكم الى الحكماء واهمال اسناد كونه الادراك الاربعة على احد على احتمال لم يذهب اليه احد ولم يخف مذهباً انتهى وفيه نظر لان



هذا الاحتمالات هو التحقيق من مذهبيه كما عرفت قوله وان قول المص ويقال للجموع آه  
وفيه اشارة الى ان قول المص ويقال للجموع اى لجموع التصورات الثلاثة والحكم تصديق  
بيان لخيار الامام وذلك لان كلمة هذا اشارة الى ان التصديق بمجموع التصورات الثلاثة  
وللحكم وقد اسند رأي الامام اليه قوله لم يبين متعلقه اشارة الى ان متعلقه تلك  
النسبة المتصورة آه وفيه اشارة الى ان اجزاء القضية ثلاثة كما ذهب اليه القدماء  
لا اربعة كما ذهب اليه المتأخرون وقد عرفت ما يتعلق بهذا البحث من الكلام على التفصيل  
فلا نعيد قال الشارح واما على رأي الحكماء آه قال الفاضل العصام قد نبه الشارح  
في هذا المقام على امور احدها شرح قول المص ويقال للجموع تصديق من انه عبارة  
عن مجموع ادراكات اربعة كما هو الحق وعن ادراكات ثلاثة والحكم الكد هو الفعل وثانيها  
ان تقسيم العلم الى تصديق سواء كان الحكم فقط او مجموع الاربعة لا يصح على رأي الامام  
اذا الفعل والداخل فيه الفعل لا يكون علما والثالث ان عبارة المضل لا تفيد بما يتبادر  
منها تقسيم العلم الى التصور والتصديق المنطق على شئ من المذهبين والرابع ان المص  
نبه بقوله ويقال للجموع على وجوه من الفرق بين هذا القول والحكم لم يلتفت في الاشارة  
الى شرح قوله ويقال للجموع تصديق الى ان المراد بمجموع تصورات المحكوم عليه وبه  
والنسبة حتى يكون معنى قوله تصور معه حكم تصورا معروضا للحكم والمعروض  
للحكم هو الثلاثة كما قال البعض لانه مذهب مستحدث بناء على احتمال عبارة القوم  
واثبات المذهب بالاحتمال غير ملتفت اليه سيما احتمال ضعيف انتهى قوله لانه قاد  
اليه الدليل آه اى الدليل الذي ذكره المحقق قدس سره بقوله لان تقسيم العلم الى هذين  
القسمين آه قال في القاموس يقال قاد الدية يقود قودا وقيادة ومقادة وقيدودة  
وتقوادا وهو بمعنى ان يجر الدابة من امامها فعنى قوله قاد اليه الدليل ان الدليل  
قاد الحكماء الى الحق اى بمعنى الراجح كما يدل عليه قوله فيما سياتى من قوله لمناسبة  
لما هو مقصودهم آه ويمكن ان يقال ان الحق بمعنى المطابق لما في نفس الامر لان التصور  
والتصديق ممتازان في نفس الامر مع قطع النظر عن اصطلاح القوم فاي معنى الاصطلاح  
اذا طابق لما في نفس الامر فهو الحق دون الآخر بناء على ان التصديق ليس امرا اعتباريا حتى  
لا يمكن ان يلاحظ المطابقة واللامطابقة لما في نفس الامر كما يظهر في علم الله تعالى  
حيث امر عباده بالايمان والتصديق ولما موربه وجود وذا ان والاصطلاح في معنى  
التصديق يحتمل المطابقة واللامطابقة لذات الموربه الموجود قوله اى تقسيم العلم

في المنطق آه احتراز عن تقسيم العلم الى هذين القسمين في سائر الفرض لانه لا يجب ان يكون  
لذلك لامتياز قوله كالفعل والافعال والاجمال آه وقد مر البحث المتعلق بانقسام  
الى الفعل والافعال واما البحث المتعلق بانقسام الى الاجمال والتفصيل فقد ذكر في  
الكتاب الحكيم والكلائية ان العلم ينقسم الى تفصيلي وهو ان ينظر الى اجزاء المعلوم  
ومراتبه بحسب اجزائه بان يلاحظها واحدا بعد واحد والى اجمالى كن يعلم مشة فيسأل  
عنها فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة وهو متصور للجواب عالم بانه قادر عليه  
ثم يأخذ في تقريره فيلاحظ تفصيله ففي ذهنه حال ما سئل امر بسيط هو مبدا  
التفاصيل الحاصلة في ثاني الحال والفرق بين تلك الحالة الحاصلة دفعة عقيب السؤال  
وبين حالة الجهل الثانية قيل السؤال وملاحظة التفصيل المنفرعة على التقرير ضرورة  
قوله لمناسبة لما هو مقصودهم خبر لقوله اى تقسيم العلم آه وفيه اشارة الى  
دفع سؤال يرد على قوله قدس سره هذا هو الحق آه وهو انه لا شك ان احدا من  
الفرقيين اعنى الحكماء والمتأخرين لا يخبر عن التصديق بانه عند احدا وفي نفس الامر  
كذلك حتى يتوجه عليه ان ما ذكره حق وليس بحق بل يبين ان ما اصطلح عليه ويقول  
التصديق عندى كذا ولا شك انه لا يقال على هذا انه حق اى مطابق للواقع وليس  
بحق وايضا لم يرد به ان ما نقله من الحكماء حق مطابق للواقع لان مذهبهم كذلك  
اذا لم يتنازع احد في ذلك فامعنا ونفصيل الدفع ان ما اصطلح عليه الحكماء راجح لانه  
يوافق غرضهم من تقسيم العلم الى هذين القسمين لانهم انما قسموا العلم الى هذين القسمين  
ليمتاز كل قسم منهما بطريق من صرف الاكثبات يعنى كان غرضهم بيان جميع الطرق الموصلة  
الى الجزئية وبيان جميعها على الوجه الجزئي متعذرا ومتعسر لكثرتها وعدم انضباطها  
لكن لما كانت مع كثرتها راجعة الى نوعين فارادوا ان يبينوها على الوجه الكلى فاحتجوا  
الى حصرها في قسمين فحصر العلم اولا في قسمين يختص كل منهما بنوع طريق من ذينك  
النوعين ليلزم حصر الطريق في النوعين فيفسر لهم بيانها على الوجه الكلى المضبوط  
وهذان القسمان انما هو التصور والتصديق على مصطلح الحكماء دون المتأخرين  
فظهر ان ما ذهب اليه الحكماء راجح على ما ذهب اليه المتأخرون نظرا الى الغرض من التقسيم  
قوله وذلك لامتياز آه اثبات لمناسبة هذا التقسيم لمقصودهم اى مناسبة هذا  
التقسيم لمقصودهم ثابتة لامتياز كل من التصور والتصديق بطريق خاص بخلاف  
الفعل والافعال لعدم امتياز احدهما عن الآخر بطريق خاص ان امتياز احدهما



عن الآخر في نفسه وكذلك لاجمالي وتفصيلي قيل معنى متيان أحدهما من الآخر كل واحد منهما ممتاز عن الآخر في نفس الأمر بطريق خاص يستحصل به فقسمة العلم إلى القسمين المذكورين بملاحظة ذلك الامتياز فلا بد أن يكون التقسيم على وجه يكون كل من القسمين الخارجين ممتازا عن الآخر بطريق خاص وقيل معناه أن تقسيم العلم إلى هذين القسمين إنما هو لتبيين طريق خاص يستحصل به عند الطالب كما يمتاز كل منهما بذلك في نفس الأمر انتهى ويلابيه هذا الوجه قوله قد ستره فمن لاحظ مقصود الفقرة واعلم أن اللام في قوله لا امتياز كل منهما آية تحصيل لا حصول لأن لا امتياز بين القسمين ثابت في نفس الأمر لا بسبب موصل فلو حمل اللام على حصول لا يصح المحصر وأما إذا حملت على التحصيل فلا شك في صحة المحصر إذ المعنى حينئذ أن للعلم جهات متعددة يصح بكل منها تقسيم مثلا كونه حصوليا وحضوريا وكونه انجائيا وتقصيديا وكونه فعليا واقفاليا لكن لم من التقسيم بسبب تلك الجهات امتياز كل واحد منهما عن الآخر بطريق الموصل بل يحصل الامتياز بطريق موصل بالتقسيم إلى التصور والتصديق لأن الموصل إلى التصور هو القول الشارح والموصل إلى التصديقات هو الحجية وذلك الامتياز يلازم عرض المنطقيين كما عرفت قوله إذا كان مع الإيقاع وهو أن تنسب اختيارك الوقوع اليها آه والاولى أن يقال إذا كان مع الإيقاع أو الإيقاع وهو أن تنسب اختيارك الوقوع واللا وقوع اليها آه قوله كونه منسوبة إليها للوقوع أو الالاقوع آه والاولى أن يقال كونها منسوبة إليها للوقوع أو الالاقوع آه قوله فلا يحتاج إلى الحجية آه لأنه على تقدير كونها منسوبة إليها للوقوع أو الالاقوع يكون ضروريا فلا يسمى تصديقا واعلم أن هذا السؤال مبني على ما ذكره صاحب الشفيع كما نقلناه وقد قلنا جوابه من التلويح ويمكن أن يجاب عن هذا السؤال بأن مراد المحقق قدس سره من قوله ثم إن الإدراك المسمى بالحكم يفرض بطريق خاص يوصل إليه وهو الحجية آه أن جنس الإدراك المسمى بالحكم يفرض بطريق خاص يوصل إليه آه فلا يلزم أن لا يكون الضروري تصديقا واجبا أيضا بأنه قد ستره ليريد أن جميع الإدراكات الحاصلة بالخيال يديهيا أو نظريا وسواء كان الحكم ادراكا أو فعلا على أنه من قبيل اختلاط المذهب إذ كلام قدس سره مبني على كون الحكم ادراكا انتهى قوله المكتسب بالحجة الإدراك المذكور بشرط الحكم آه فالحق كون التصديق عبارة عن ذلك الإدراك بشرط الحكم لأنه هو المنفرد بطريق خاص وهو الذي يحصل من تقسيم المصنوع قوله وليس ذلك الإدراك

نفس الحكم آه حتى يكون المنفرد بطريق خاص وهو الحجية هو الحكم فيكون الحق ما ذهب إليه الحكماء من كون التصديق عبارة عن الحكم فقط قوله له خبر مقدم وقوله طريق خاص مبتدأ مؤخر والجملة خبر لقوله ادراك النسبة آه وقوله لا ادراكها آه عطف على قوله له فهو من قبيل وضع الظاهر موضع المضمي لأن من حيث الذات يعني أن مانه طريق خاص وهو الحجية على تقدير كون الحكم فعلا إنما هو ادراك النسبة من حيث الإيقاع الذي هو فعل النفس المعبر عنه بالحكم فقد حصل الفائق في ضم ادراك النسبة إلى الحكم وجعل ذلك الإدراك المضموم إليه الحكم تصديقا وليس ذلك الطريق الخاص الذي كان لادراك النسبة مع الإيقاع وهو الحجية لادراك النسبة من حيث الذات لأن ادراكها من حيث الذات على هذا التقدير تصور من منفرد بطريق خاص آخر وهو القول الشارح وبهذا ظهر بطلان ما قيل أنا قول لاله طريق غير الحجية والقول الشارح مع أنه سلم هذا القائل قيل هذا أن ادراك النسبة إذا كان مع الإيقاع فطريقه الحجية انتهى لأن مراده من الطريق الخاص هو الحجية كما لا يخفى قوله ثم لقا أن يقول آه عطف على قوله إذا ادراك النسبة آه فهو من ثمة منع عدم الفائق بناء على أنه دفع لما يرد من طرف الحكماء من أن السند الذي ذكره بقوله إذا ادراك النسبة آه يقتضي أن يكون التصديق مركبا من ادراك النسبة ومن الحكم فقط وليس هذا مذهب الأمام بل مذهب كون التصديق مركبا من التصورات الثلاثة والحكم بمعنى الفعل وحاصل الدفع أنه إنما خصصنا ذلك الإدراك بالذكر لأنه بمنزلة الجزئي الصوري للتصديق المركب من الإدراكات الأربع فالظاهر أن السؤال مبني على ما هو التحقيق من مذهب الأمام من أن التصديق مركب من الإدراكات الأربع لا على ما هو المشهور من أن التصديق مركب من الإدراكات الثلاثة والحكم بمعنى الفعل كما يدل قوله فيما يأتي ومن نظر إلى أن الإدراك المذكور بمنزلة الجزء الصوري آه متعلقا آه وهو من قبيل توسط العلة بين موضوع القضية ومحوطها لأن موضوعها قوله ذلك الإدراك ومحوطها قوله بمنزلة الهيئة قوله السرير آه أي المركب من المادة والهيئة كما أن متعلقه آه متعلق بقوله بمنزلة الهيئة للسرير وتشبيهه لحال المتعلق بالكسر بحال المتعلق بالفتح يعني أن الإدراك المذكور بمنزلة الهيئة والجزء الصوري للتصديق مثل الهيئة للسرير كما أن متعلق ذلك الإدراك بمنزلة الهيئة للقضية قوله فكذلك العلم آه أي كذلك جعلوا متعلقات تلك الأجزاء أعني



الادراكات الثلاثة المتعلقة بتلك الاجزاء العلم الذي هو التصديق واعرض بان جعل الادراك  
 بمنزلة الهيئة للتسريع ليس بشئ لانه وان كان الحاصل هو المجموع فيها ليس جزء التسريع جزءا  
 من العمل ولا من الهيئة وفي التصديق ان يكون جزء من الادراك ومن عمل المصدق  
 مع انه ليس كذلك اذ المكتسب بالحجة هو الحكم فقط دون التصورات فيكون قياسا  
 مع الفارق وكذلك جعل الادراك بمنزلة الهيئة للقضية اذ جعلوا الطرفين  
 والنسبة اجزاء من المعلوم كذلك جعلوا متعلقا تهما اجزاء من العلم المطلق لا علم  
 الشامل للتصور والتصديق واما الجمل جزء من قسم العلم وهو التصديق فغير  
 صحيح اذ ليس جزءا منه فكيف يجعل جزءا فعلى هذا يكون التزاع معنويا راجعا الى المعنى في  
 التحقيق انتهى وفيه نظر من وجوه اما اولها فلان قوله يلزم ان يكون جزءا من الادراك  
 من عمل المصدق آه ممنوع ولو سلم فقولنا مع انه ليس كذلك يدل على ان الادراك المذكور  
 ليس جزءا من الادراك ومن عمل المصدق فيكون جزء التسريع فلا يكون قياسا مع الفارق  
 واما ثانيا فلان قوله كذلك جعلوا متعلقا تهما اجزاء من العلم المطلق الشامل للتصور  
 والتصديق آه ممنوع لان الادراكات المتعلقة باجزاء القضية ليست اجزاء للعلم  
 المطلق الشامل لها بل تلك الادراكات جزئيات له واما ثالثا فلان قوله واما  
 الجمل جزء من قسم العلم وهو التصديق فغير صحيح آه ممنوع لان عدم صحة الجمل  
 جزءا من التصديق هو اول المسئلة وكذا قوله اذ ليس جزءا منه آه ممنوع لان عدم  
 كونه جزءا من التصديق هو اول المسئلة ايضا كما لا يخفى قوله وجعل الامور المذكورة  
 شرطا في الاول وشرطا في الثاني آه ولا يخفى ان الامور التي جعلت شرطا في التصديق  
 هي الادراكات الثلاثة والامور التي جعلت شرطا في القضية هي المدركات الثلاثة  
 فليست الامور التي جعلت شرطا في الاول هي بعينها الامور التي جعلت شرطا في الثاني  
 كما يدل عليه كلامه قوله فنظر ان الحاصل بعد الحجة آه اي مع قطع النظر عن  
 كون الادراك بمنزلة الجزء الصوري للتصديق على ما يدل عليه المقابلة لمذهب  
 الامام قوله الادراك المذكور هو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة  
 على ما ذهب اليه الحكماء قوله بل لا بد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار آه وهذا  
 يدل على ان قوله فيما سبق فقا لوان الحكم الذي هو شرط في التصديق اعني ابتغاء  
 النسبة او انتزاعها وهو ان ننسب باختيارك الصديق اعني عبارة عن هذا المذهب  
 لا عن مذهب الامام وان اوهم سياق كلامه فيما سبق ان يكون بيانا المذهب

الامام كما اشرفنا اليه قوله سواء قلنا انه الادراك المذكور او مجموع الادراكات آه اشارة  
 الاختلاف فيما بين اصحاب هذا المذهب بعد اتفاقهم في ان التصديق ادراك معروض للحكم  
 فذهب بعضهم الى ان التصديق ادراك واحد هو ادراك النسبة الخبرية معروض للحكم وبعضهم  
 الاخر الى انه مجموع الادراكات الثلاثة المعروض للحكم قيل على ما قلناه به الناظر الثاني  
 انتهى ولا يخفى فساد لان الناظر الثاني قائل بتركيب التصديق من ادراكات اربعة قوله  
 باي معنى تريد آه اي باي اعتبار من هذه الاعتبارات الثلاثة وهي المذهب الثلاثة قوله  
 واما النظر الى مقصود الفن آه دفع سؤال مقتدر على قوله فيصح تقسيم العلم الى النسبة  
 آه وهو ان النظر الى مقصود الفن يرجح مذهب الحكماء من هذه المذاهب وحاصل الدفع  
 ان النظر الى مقصود الفن اعني بيان طرفي لاكتساب لا يرجح شيئا من هذه المذاهب  
 الثلاثة لا امتياز التصديق على جميع المذاهب بالكاسب قوله اما باعتبار نفسه او  
 باعتبار جزئه قد برآه والامتنان باعتبار نفسه انما هو على تقدير كون التصديق  
 بسيطا وهو كونه عبارة عن الادراك المذكور كما هو مذهب الحكماء وعلى تقدير  
 كونه عبارة عن الادراك المعروض للحكم كما هو الشق الاول من المذهب الثالث  
 والامتنان باعتبار جزئه بالكاسب انما هو في المذهب الثاني فقط لافيه وفي المذهب  
 الثالث معا كما وهم بعضهم لان المجموع المعروض للحكم فيه عبارة عن التصورات  
 الثلاثة التي لا امتيازيتها بالكاسب كما يدل عليه قوله فيما سبق والا لكان ادراكا  
 تصوريا ولا يخفى ان امتياز التصديق عن التصور باعتبار جزئه بالكاسب ليس امتياز  
 التصديق نفسه عن التصور بالكاسب والكلام انما هو في امتياز نفس التصديق  
 بالكاسب عنه لا في امتياز التصديق عنه باعتبار جزئه بالكاسب مع ان امتياز  
 التصديق عن التصور باعتبار جزئه بالكاسب انما يصح على مذهب الحكماء لا على مذهب  
 الامام لان التصورات كلها بديهية عند الامام وان الحكماء لا ترضى بالمذهب  
 الثالث اذ يمنعوا قوله بل لا بد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار آه لانه لو سلم لزم عدم  
 جواز اطلاق التصديق على الادراكات للقضايا الضرورية وهو ظاهر البطلان عند  
 ولعله لهذا قال قد برآه وما ذكرنا ظاهر بطلان ما قيل في بيان وجه التدبر اشارة الى  
 ان المفرد بالكاسب في الحقيقة في صورة التفرد باعتبار جزئه انما هو جزء التصديق لا التصديق  
 نفسه اذ التصديق في الصورة المذكورة قد يكون كاسبه المعرف كما اذا كان  
 نظريا لنظرية احدا الطرفين فلا يفرد بالكاسب انتهى لان المعرف لا يستقل بالكاسبية



لا يصح على مذهب الامام كما عرفت قوله قدس سره لان هذا المجموع ليس له طريق خاص آه  
واعلم ان النظر في تقرير الدليل المذكور اقام على قوله هذا هو الحق يقال لما تماز كل واحد  
للقسمين عن الآخر بطريق خاص قسم العلم الى هذين القسمين ولما قسم العلم اليهما كان الادراك  
المستحق للحكم منفردا بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة وما عدا هذا الادراك له طريق  
واحد يوصل اليه وهو القول بالشارح ولما كان ذلك الادراك منفردا فلا فائدة في ضم  
المقصورات الى الحكم ولما لم يكن في ضمها الى الحكم فائدة لم يكن مذهب الامام حقا  
ولما لم يكن مذهب الامام حقا كان مذهب الحكماء حقا ينتج انه لما امتاز كل واحد  
من القسمين عن الآخر بطريق خاص كان مذهب الحكماء حقا لكن المقدم حق وكذا الثاني  
وهو المطبق قوله قدس سره لان هذا المجموع ليس له طريق خاص آه دليل المقدمة  
الثالثة كما ان قوله قدس سره فنلاحظ مقصود الضم آه اشارة الى دليل المقدمة  
الاولى على ان تكون الفاء تعليلية وقوله قدس سره فيكون الحكم احد قسميه المستحق  
بالصدق آه اشارة الى دليل المقدمة الثابتة على ان تكون الفاء ايضا تعليلية ولا  
يخفى تصور هذه الادلة على من له ادنى بضاعة في الفن وقد تكلف بعض الافاضل  
حيث قال ان جعل الفاء في قوله فنلاحظ آه تعليلية لقوله لان تقسيم العلم مقيدا بقوله  
انما هو فهو وان كان مستحسنا بحسب المعنى لكن يقع قوله ثم ان الادراك آه فضلا بينهما  
والاحسن لغيره كما يظهر بالتأمل نعم لو قيل لربط بين ان التصديق هو الحكم لكان الفاء  
فيه فاء النتيجة ويمكن ان يقال ان النتيجة اعني قولنا فيكون التصديق هو الحكم  
محذوف والفاء فاء النتيجة بلاخذ شة فان قيل فيثبت يمكن ان يقال فيكون التصديق  
هو الحكم ولا حاجة الى قوله فنلاحظ آه اجيب بان دليله اعني قوله لان تقسيم  
العلم آه لما كان مبنيا على هذا القول وان لم يذكره هناك ذكره ههنا نصريحا بالمقصود  
بل نقول انه فاء التفرع لان ما ذكره في حيزه اعني قوله فيكون الحكم آه مبنيا على ما  
يستفاد من قوله ثم ان الادراك آه فيكون المجموع من حيث هو مجموع متفرعا عليه  
والنتيجة مترتبة على ذلك القول المذكور فاصل الكلام ان من لاحظ مقصود  
الفن علم الملاحظة في التقسيم وهو الامتياز ومن علم هذا علم ان الحكم احد قسميه المستحق  
بالصدق بناء على ما ثبت في ان المماز بالطريق هو هذا ومن علم ذلك علم ان  
التصديق هو الحكم انتهى كلامه وقيل لفاء في قوله قدس سره فلا فائدة في ضمها آه  
نتيجة متفرعة على قوله لان التقسيم آه اصل الدليل والدعوى هكذا ان مذهب

الحكماء حق دون مذهب الامام لان في مذهب الامام يضم تصور المحكوم عليه وبه تصور  
النسبة الى الحكم بغير فائدة ويجعل المجموع قسما واحدا من العلم المسمى بالتصديق دون  
مذهب الحكماء وكل ما لا يضم فيه شئ بغير فائدة حق دون ما يضم فيه فنتج المطبقات  
الصغرى النظرية بقوله لان تقسيم العلم آه تصويره لما كان تقسيم العلم الى قسمين يمتاز  
كل واحد منهما عن الآخر بطريق موصل وكان الادراك المسمى بالحكم له طريق واحد  
وهو الحجة وما عدا ذلك طريق واحد وهو القول بالشارح فلا فائدة في ضم تلك  
المقصورات الى الحكم آه لكن المقدم حق والثاني مثله اثبت الملازمة بقوله لان في  
هذا المجموع آه وحقية المقدم بقوله فنلاحظ مقصود الفن انتهى ولا يخفى ما فيه  
من التكلف لما عرفت من ان الظ في مثال هذا الكلام ان يقرر القياس اقترانيا شرطيا  
لان المقدمة المذكورة لا تشتمل على شئ من طرفي المطبق قوله قدس سره واذا عرفت هذا  
آه هذا تمهيد على الاعتراض على تقسيم المص بعد مطابقته على كلا المذهبين مذهب  
الحكماء ومذهب الامام وبيان حق التقسيم على كل واحد منهما واعلم انه اعترض على مذهب  
الحكماء بانه اذا كان التصديق عبارة عندهم عن ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
بواقعة فاما ان يتوقف ذلك الادراك على التصورات الثلاثة اولا والثاني  
بط لان ذلك الادراك متوقف عند انتفاء التصورات الثلاثة بالضرورة وكذا الاول لانه  
اذا كان الحكم غنيا عن الاكتساب وكان مجموع تلك التصورات واحدا كسبيا كان  
التصديق كسبيا بسبب يثبت كون اكتسابه من القول بالشارح وهو بطلان وما كوز الحكم  
كسبيا بسببية طرفيه او احد طرفيه فلا نه موقوف على تصوري الطرفين فاذا كان  
احد تصوري طرفيه كسبيا يكون الحكم كسبيا لتوقفه على الكسب يثبت لان الموقوف على  
الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ فاكسابه انما يكون بما يكتبه طرفاه وهو  
القول بالشارح لان الكلام في الحكم الذي لم ينجح في حصوله الى نظر بعد تصور طرفيه  
وان كانا بالكسب مثل هذا الحكم لا يكتبه حجة واجيب ان مثل هذا الحكم لا نسلم ان  
يكون كسبيا بل هو بديهي عند الحكماء لان الاحتياج المنفي من التصديق بديهي هو  
الاحتياج بالذات وثبوت الاحتياج بواسطة لا بنا في ذلك وبعبارة اخرى ان الحكم  
البيديهي لا يحتاج الى نظري عني الى دليل وان احتاج الى نظري عني الى القول بالشارح قوله  
اي ادراكا واحدا دفع سؤالي رد على تعريف التصور المستفاد من تقسيم العلم وهو الادراك  
الذي يكون متعلقا لغير ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وتقرير لسؤال من التعريف



بصدق على ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة . . . . . مع التصور  
 الآخر وهو تصديق فلا يكون مانعا لبعض اعياره وحاصل الدفع ان المراد بالادراك  
 الادراك الواحد والمركب من ادراك النسبة والتصور الآخر من حيث المجموع واحد  
 وليس تصديق بل هو تصور وداخل في تعريفه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالوحدة  
 الوحدة النوعية وفي الصورة المذكورة ليس الادراك واحدا بالنوع فلا يدخل  
 في تعريف التصور والظ في تقسيم العلم على مذهب الحكماء ان يقال العلم اما حكم او  
 غيره والاول هو التصديق والثاني هو التصور على ما ذكره ابو علي وغيره كما في شرح  
 المطالع قوله ولا يرد المقسم آه اورد على التقسيم بانه يستلزم تقسيم الشيء الى نفسه  
 والى غيره لان القسم الثاني وهو الادراك لغير ذلك يصدق على المقسم الذي هو العلم  
 لانه ادراك لغير ذلك وبانه يصدق القسم الثاني الادراك المتعلق بالحكم واجيب  
 بما ذكره المحقق في اصل الجواب ان المقسم مدرك لادراك لعدم اعتبار تعلقه بشئ  
 فلا يصدق عليه الادراك وكذا الحكم مدرك لادراك واما ادراكهما فهو داخل  
 في القسم الثاني ولا استحالة فيه قالوا ولما يذكر الحكم المقسم ورد هذا الجواب بان  
 الحق ان المقسم ادراك والجواب عن النقض حيث ان المراد بالغير المبين فلا يصدق  
 على المقسم لان المقسم غير مبين لقسمه لانه اعم منه انتهى ولا يخفى ما فيه لان المقسم  
 ليس بادراك لعدم اعتبار تعلقه بشئ بل هو مدرك كما عرفت ولهذا لم يلتفت المحقق  
 الى هذا الرد واجيب ايضا عن الايراد بالمقسم بان المراد من قوله ادراكا ما يصدق على الادراك  
 المطلق الذي هو المقسم بقرينة وقوعة قسمه والقسم لا يكون الا كذلك فلا يتناول  
 المقسم لان الشيء لا يصدق على نفسه واجيب ايضا بان معنى التقسيم هو ان يصدق  
 عليه العلم اما ان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا لا مورا ربعة واما  
 ان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا غير ذلك الادراك ولا يخفى ما فيه  
 لان الحق ان المراد بالمقسم هو المفهوم اذا التقسم لتحصيل الاقسام بعضهم قيود متباينة  
 او متخالفة الى مفهوم المقسم قوله متعلقان بالنسبة الحاصلة آه صفة بعد  
 الصفة لقوله ادراكا وفيه اشارة الى ان قوله قدس سره لغيره ذلك صفة لقوله  
 ادراكا على ان يكون ظرف مستقر وبيان للشار اليه بقوله قدس سره ذلك بانه يكون  
 النسبة بالنسبة الحاصلة في الذهن واقعة في نفس الامر قوله واقعة في نفس الامر  
 اي على سبيل الاذعان على ما يقتضيه المقابلة بقوله على سبيل التصور والاولى ان يقال

او غيره واقعة في نفس الامر على سبيل الانتزاع الا ان يقال تركه جلا على المقايضة  
 قوله بان النسبة واقعة على سبيل التصور آه اي بان النسبة الذهنية واقعة في  
 نفس الامر على سبيل التصور او غير واقعة فيه على هذا السبيل ولا يخفى ان هذا  
 يدل على ان متعلق التصديق مغاير لمتعلق التصور ومن البين ان الصورة في صورة الوهم والشك  
 يتعلق بما يتعلق به التصديق الا ان يقال ان بين المتعلقين تغاير اعتباري والكلام  
 مبنى عليه قوله او متعلق بغيره آه اي سواء تعلق بالمحكوم عليه او به والنسبة  
 او بغيره مركبا ناقصا او مركبا تاما انشاؤا قوله فلا فرق بين ان يقال ادراكا لغير  
 ذلك وادراكا غير ذلك آه اي فلا فرق بانه يتجه على الاول انه يلزم ان يكون تصور  
 ان النسبة الذهنية واقعة او ليست بواقعة في نفس الامر خارجا عن التصور  
 فلا يكون تعريف التصور المستفاد من التقسيم جامعا لبعض افراده وداخل في  
 التصديق فلا يكون تعريف التصديق المستفاد من التقسيم مانعا لبعض اعياره  
 ولا يتجه على الثاني لانه على الثاني يكون كل واحد من تعريف التصديق والتصور مانعا وجامعا  
 لان الادراك المغاير لذلك الادراك هو التصور وبيان عدم الفرق بينهما ان قوله  
 غير ذلك في الثاني ان كان مفعولا لا ادراك فيرجع الى القول الاول فتجه عليه ما يتجه  
 على الاول فلا فرق بينهما فيجاب بينا المغايرة الاعتبارية بين المتعلقين كما ذكرنا واذ  
 كان صفة لا ادراك على ان يكون قوله ذلك اشارة الى الادراك المذكور فلا يتجه  
 عليه هذا السؤال كما ذكرنا واما الاول وان كان هذا السؤال متجها عليه الا انه  
 يجاب بما ذكرناه فلا فرق بين القولين في افادة المقصود الذي هو تعريف التصور  
 بحيث يكون تعريفه جامعا لجميع افراده ومانعا لجميع اعياره قوله اي على القول  
 بالتركيب آه اي على القول بتركيب التصديق من الادراكات الثلاثة والحكم مع قطع النظر  
 عن كون الحكم ادراكا او فعلا كما ذكره بعض المحققين قوله فلا يرد ان الاما لا يقول  
 يكون الحكم ادراكا آه اي فيندفع الاعتراض عليه بان الحكم عند الاما مفعول فلا يكون  
 التصديق عنده ادراكا لمجموع الامور الاربعة فلا يكون هذا التقسيم ايضا منطبقا  
 على مذهبه نعم يرد عليه كون ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة تصورا  
 سازجا واجيب عن الاعتراض بعدم انطباق التقسيم على مذهب الاما بانه اراد قدس سره  
 انك اذا اردت تقسيم العلم منطبقا على مذهب الاما في التصور والتصديق قلت  
 العلم اما ان يكون ادراكا لا مورا ربعة في الواقع لا يزعمه لان الادراك الرابع الذي



هو الحكم فعل بزرعه نكته ادراكه في الواقع فما نلته تصديقا يكون دراك لا امور رتبة في الواقع وان لم يكن بزرعه ذلك او معنى انطباق لتقسيم على مذهبه كون للتقسيم وجه يكون مخرج ما هو تصور والتصديق عنده وهو الادراك لا امور رتبة والادراك الكنه هو غير ذلك في نفس الامر وان لم يقضه الامام كذلك وهذا التقسيم على هذه الوجه يكون منطبقا على مذهبه فاعرف فانه دقيق جدا انتهى ولا يخفى انه على تقدير انطباق هذا التوجيه على مذهبه لا يخلو عن التكلف قوة على انه قد نقل لبعض ان الامام قد آه قيل لا يقال هذا بنا في ما اسفله عند قولنا شارح هذا على رأي الامام من انه اشار الى ان الاول اي كون التصديق مركبا من الادراكات الاربعة مجرد احتمال ليريد اليه احدا لا نقول المحشى لم يلزم هناك صحة المشار اليه بهذا القول على انه لا يثبت كون مذهبا بمجرد التردد في ذلك فيصدق انه لم يذهب اليه احدا انتهى ولا يخفى ان تنزل المحشى لتحقيق من الجواب الاول الى هذا الجواب الذي ذكره بقوله على انه قد نقل البعض ان الامام مترداه يدل على ان التردد في كون الحكم فعلا او ادراكا مذهب اذ مراد المحشى توجيه قوله قدس سره على مذهبه لا مذهب وهو هذا التوجيه مبنى على كون التردد في كون الحكم فعلا او ادراكا مذهب وحاصل هذا الجواب ان الامام في الحكم مذهبين احدهما تحقيق وهو ان الحكم عنده ادراك وثانيهما مشهور وهو ان الحكم عنده فعل كما يدل عليه قوله كما هو المشهور قيل ان الامام لم يذكر الحكم فعل بل الايقاع عنده فعل ويجوز ان لا يكون الحكم عنده ايقاعا

قوله وفي حصر التقسيم على هذين الوجهين آه اي وفي حصر تقسيم العلم على الطريقين احدهما طريق الحكماء والاخر طريق الامام اشارة الى بطلان القول بتركيب التصديق مع فعلية الحكم آه لان الحكم في الطريقين عبارة عن الادراك قوله حيث حصل لها الوجه آه تعليل لتفسير الادراك بالادراك الواحد قوله فلا يرد ان وحدة المقسم معتبره آه وتفصيل الايراد على ما ذكره بعض المحققين ان المقسم في قولنا العلم اما كذا واما كذا لا يمكن ان يكون مطلق العلم اعم من ان يكون واحدا وكثيرا بل انما يكون العلم الواحد لانه لو كان مورد القسمة مطلق العلم لم ينحصر العلم في القسمين لانه باعتبار ان يكون واحدا منقسم الى التصور والتصديق وباعتبار ان يكون كثيرا جازان ينقسم الى التصديقين والتصورين والى التصورات والتصديقات وحينئذ لا ينحصر العلم في القسمين بل يجب ان يكون المورد علما واحدا

حتى يلزم انحصار ذلك المقسم العلم الواحد فلا يندرج التصديق تحته لانه على ما قسم قدس سره يكون عبارة عن ادراكات متعددة فيكون علوما متعددة فلا تندرج تحت العلم الواحد واجاب المحشى عن هذا الايراد بقوله اي ادراكا واحدا متعلقا بامور رتبة اخرى واجيب ايضا بان وحدة المقسم نوعية فلا ضير ولا ينافي في تعدد الاشخاص وورد عليهما بان تعدد الادراك بتعدد المدرك فكيف يتعدد المدرك بدون تعدد الادراك انتهى وفيه نظر لاننا سلمنا ان تعدد الادراك بتعدد المدرك الا اننا عرضنا لوجه الى المدرك عرضنا الادراك ايضا فلا يلزم تعدد المدرك بدون تعدد الادراك واجيب ايضا بانه اذا كان مورد القسمة مطلقا وكذلك في الاقسام اذ المر بغير الواحد فيدخل في التصورات المتعددة والتصديقات المتعددة في القسمين ولا محذور فيه قطعاً واجيب ايضا بان المشهور ان المراد بالمقسم المفهوم مطلقا لتفصيل الاقسام انتهى واعتبر من على جعل التصديق عبارة عن الادراكات الاربعة فان الهيئة الاجتماعية اما ان تكون جزءاً من التصديق مع هذه الادراكات الاربعة او لا فان لم تكن جزءاً مند لا يكون التصديق علما واحدا بل يكون علوما متعددة ومتكثرة لان المركب لا يمكن معصوفة اجتماعية لا يصير شيئا واحدا وهو ضروري متفق عليه والمفروض خلافه واذا كانت الهيئة الاجتماعية جزءاً من التصديق لا يكون التصديق علما لان المركب من العلم وما ليس بعلم لا يكون علما اذ الهيئة الاجتماعية معلومة لاعلم لانها هيئة عارضة للتصورات المذكورة كاهيئات الخارجية التي تعرض للوجودات الخارجية واجيب بانه اذا حصل في ذهنا الطرفين والنسبة حصل في ذهنا هيئة حاصلة عارضة لمجموعها فاذا قلنا هذا المجموع مع تلك الهيئة الاجتماعية يكون ذلك علما واحدا ولا يكون علوما متعددة اذ صارت الهيئة الاجتماعية متصورة ايضا فلم يدخل في ماهية التصديق ما ليس بعلم وورد عليه انه اذا كانت الهيئة متصورة وكانت علما يزيد عدد العلوم على الاربعة فاما ان تعتبر لها الهيئة الاجتماعية مع المجموع الاول او لا فان لم تعتبر لم تكن علما واحدا بل عليهما احدهما المجموع الاول وثانيهما تصور الهيئة الاجتماعية المتصورة وان اعتبر فكنا تنقل اليها مع المجموع الذي حصل من جماع المجموع الاول مع العلم الكنه هو الهيئة الاجتماعية للمجموع الاول فيلزم التسلسل والتحقيق في الجواب بان اعتبار الصورة الاجتماعية والهيئة التركيبية التي للمجموع الثاني للتصديق ليس بالجزئية حتى يلزم تركبه من العلم وما ليس بعلم بل بالفرضية كما يقرب الوحدة والهيئة الاجتماعية

تكرار



في الواحد الغير الحقيقي بطريق لغوي لا بطريق لدخول بل وحدة في الواحد الحقيقي منها  
عارضة لان الوحدة والكثرة خارجتان عن ماهية كما بين في الحكمة وحينئذ لا يلزم  
دخول ما ليس يعلم في التصديق فلا يكون التصديق علوما متعددة قوته وتثنيه على  
ذلك آية اي على كون الوحدة معتبرة في الادراك المتعلق بمجموع الامور الاربعة قوله وفيه  
آية اعترض عليه بانه يصدق على الادراك المطلق اي العلم المقسم لانه ادراك غير ادراك  
الاربعة وهو بطل لا استلزام تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره كما اعترض على مذهب الحكماء  
كما عرفت وقد سبقت الاجوبة فلا حاجة الى اعادة ثباتها فقد برر قيل ولولا ادراكا لغير تلك  
الامور لم يكن اعم وانما لم يقل كذلك احتراز عما يتوهم من ان المقصود ادراك الشيء  
مغاير لكل واحد من الامور لكن هذا نتوهم يتدفع بان المراد مغايرة بمجموع الامور  
من حيث هو مجموع وكل واحد منهما مغاير للمجموع انتهى وقد عرفت عدم شموله اذا  
قال ادراكا لغير ذلك لادراك آية قوله فالحكم داخل في التصور آية لان الحكم ادراك واحد  
من الادراكات الاربعة على ما هو التحقيق عند الامام قوله اشارة الى بداهة عدم  
انطباق على مذهب الحكماء آية وذلك لان التصورات شروط خارجة عن ماهية التصديق  
عند الحكماء وتقسيم المص يدل على انها ليست خارجة عن ماهية التصديق بل داخله  
فيها قوته بخلاف مذهب الامام آية فان عدم انطباق يحتاج الى البيان ولذا قيل يمكن  
ما حاصله يمكن تطبيقه على مذهبه بغاية تكلف بان يحمل المعية المستفادة من قوله  
معه حكم على المعية الزمانية الدائمة والظرف على الاستقرار ويكون المعنى تصور يحصل  
في الزمان معية دائمة وهذا التصور هو المجموع المركب من الادراكات الاربعة مع حكم  
لان الحكم هو الجزء الاخير وحصول الجزء الاخير مع حصول الكل في الزمان دائما  
وان كان مقدما على حصول الكل بالذات ولا شيء من الادراكات الباقية ولا شيء  
منها ولا مجموع الثلاثة كذلك اذ ليس حصول من الامور المذكورة مع حصول الحكم  
في الزمان دائما وهذا وان كان اعم من مذهب الامام بعد لدخول ست صور فيه  
ليس شيء منها مذهب الامام احدها مجموع المركب من تصور المحكوم عليه والحكم وثالثها  
المركب من تصور المحكوم به والحكم وثالثها المركب من تصور النسبة والحكم ورابعها  
المركب من تصور لظرفين والحكم وخامسها من تصور المحكوم والنسبة والحكم وسادسها  
من تصور المحكوم والنسبة والحكم الا انه يمكن تخصيصه بما عدا التصورات الست  
بقربه انحصار المذهب في مذهب الاول والاخر وليس المراد به مذهب الاول قطعا فغير

ان يكون المراد به مذهب الاول واخر فهذا التكلف ينطبق التقسيم على مذهب الامام انتهى وفيه  
لان مذهب الامام واخر مذهب الامام واثانيهما المذهب المستحدث فلا يلزم من  
تعين مذهب الامام واخر انطباق تقسيم على مذهب الامام وقيل ما حاصله معنى كلام الفصل ان  
التصديق عبارة عن جملة ما يكون حصوله مع حصول الحكم في نفس الامر لا ما يحصل مع الحكم  
مطلقا ولا شك ان جملة ما يحصل مع حصول الحكم في نفس الامر لانه لا ادراكية المركبة  
من التصورات الثلاثة ومن لا ادراك الذي هو الحكم لا المركب من حكم ومن واحد من تلك  
التصورات ومع اثنين منها ولا شك ان فهم هذا المعنى من التعريف اقرب من فهم المعية  
دائما فينطبق تقسيم المص على مذهب الامام انتهى قوله اي انه لا ينطبق آية بيان لثبات  
اليه بقوته وبيان ذلك آية اي عدم انطباق تقسيم المص على مذهب الامام ثابت اذ يلزم  
على تقسيمه عدم جامعية تعريف التصور الساج لا فراده وعدم ماغنية تعريف تصديقه  
لبعض عبارته على ما فصله قدس سره قوله قدس سره ادراك غير محج مع الحكم آية هو لازم  
المعنى انما يبقى نقول المص تصور فقط لان المعنى انما يبقى كونه كون ما بعد كلمة مع مصححا  
لما قبلها وقد جعل قدس سره ما قبلها معصا جانا بعد ذلك قوله قدس سره ادراك  
بجامع الحكم لازم المعنى المطابق بقول المص تصور معه حكم قوته بناء على ان لفظان  
يكون الظرف لغوا آية وفيه اشارة الى ان منشأ الاعتراض حمل لظرف في قول المص تصور  
معه حكم على اللغو فالمعنى تصور مجامع الحكم واما اذا حمل على الاستقرار متعلقا يحصل  
فالمعنى اما تصور يحصل مع الحكم او تصور لا يحصل مع الحكم والاول تصديق والثاني  
التصور فالمراد من التصور الذي يحصل مع الحكم انه تصور يكون حصوله مقارنا  
لحصول الحكم البتة ويكون حصولهما معا ولا يتصور شيء منهما حصول بدون الآخر  
فاذا نظرنا بكل واحد من الامور التي ذكره قدس سره من تصور المحكوم عليه وبه وغيره  
لا نجد شيئا منها يكون حصوله مقارنا للحكم البتة ولا يحصل به بدونه اما الحكم فلان  
مقارنة حصول الحكم لحصول الحكم ليست بصورة المقارنة بل ان يكون غير المقارن لان المقارنة  
لكونها نسبة تقتضي تغير النسبتين واما تصور المحكوم عليه فحصوله قبل حصول الحكم  
فلا يكون مقارنا له في الحصول وكذا تصور المحكوم به وتصور النسبة للحكمة فالتصور  
الذي يحصل مع الحكم ليس لا مع المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم لان حكم  
جزء اخير للمجموع فلا يمكن ان يكون شيء منهما حصولا مع الآخر فلا اعتراض من دفع  
وتقسيم المص ينطبق على مذهب الامام وهذا حاصل ما نقلناه عن بعضهم في تطبيق



تقسيم المص على مذهب الإمام قبل يعني ان كون حاصل ما ذكره المص كون القسم الثاني هو  
الادراك المجع مع الحكم مطلقا مبنى على ان الظان يكون انظر فاعني معه في قوله تصور  
معه حكم نفوا متصفا بالتصور بتضمين معنى المقارنة ونحوها فالنصور مع الحكم ما  
ان لا ذرئ نجما مع له و لمقارن معه مطلقا واما اذا كان الظرف مستقرا صفة  
للتصور اي تصور يحصل معه الحكم فيكون حاصل لقسم الثاني الخارج عن تقسيم  
المص الادراك المعروف للحكم كما ينقله عن الاصفياني لان المتبادر من حصول  
الحكم معه حصوله وتحققه بعد بلا واسطة كما ان تحقق العارض لا يكون  
الا بعد تحقق المعروف فيكون حاصل كلامه ان الادراك اما ان يحصل الحكم بعد حصول  
اي لا يتوقف حصول الحكم بعد حصوله على غير من الادراكات فهو التصديق والا  
فهو ان تصور على ما ذكره المولى عماد الدين والادراك الذي يحصل معه الحكم ولا يتوقف  
على شئ آخر فاما هو مجموع التصورات الثلاثة او ادراك ان النسبة واقعة وليست  
بواقعة ولذا ذكر قدس سره فيما ياتي عند الكلام على توجيه الاصفياني انه يلزم  
حينئذ ان يكون مجموع التصورات الثلاثة تصديقا لانه ادراك معروض للحكم بل يلزم  
ان يكون ادراك النسبة وحده تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة انتهى فيه نظر  
من وجوه اما اول فلان كلمة مع بمعنى المقارنة وجعل المضمّن مقارنا يوجب التكرار  
بمخلاف جعله مجامعا وان كان بينهما تلازم واما ثانيا فلان مراده قدس سره بيات  
انطباق تقسيم المص على مذهب الإمام لا على المذهب المستحدث وهو ظ فيكون المراد  
المحشى كذلك لان المحشى في صدد بيان مراده قدس سره واما ثالثا فلان أقله من المولى عماد الدين  
فهو مبنى على ان الحكم عبارة عن الفعل والكلام ههنا مبنى على ان الحكم عبارة عن ادراك  
ان النسبة واقعة وليست بواقعة وذلك ظ قوله لا يخفى ان المتبادر من المعية المقارنة  
بلا واسطة آه هذا الاعتراض مبنى على المذهب المستحدث وعلى تطبيق تقسيم المص عليه  
قوله ادراك النسبة الخيرية آه هذا ان قطعنا النظر عن كون ذلك الادراك بمنزلة  
الجزء الصوري للتصديق قوله او مجموع الادراكات الثلاثة آه اعني نظرا الى كون  
ذلك الادراك بمنزلة الجزء الصوري للتصديق وقلنا ان الادراك الحاصل من الحكم  
ادراك واحد متعلق بامور اربعة حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية واحدة  
قوله والمقارنة بما عداها بالعرض آه عطف على قوله والنصور الذي يقارنه الحكم  
آه يعني ان الحكم مقارن بالذات بادراك النسبة الخيرية او مجموع الادراكات

الثلاثة وبما عداها بالعرض وبلا واسطة لا اولاً وبالذات قوله فلا انتفاضا آه اي فلا  
انتقاص ولا ارتفاعا لعدد التصديقات قطعاً اذا التصديق على الاحتمال الاول يكون  
عبارة عن ادراك النسبة الخيرية المقارن بالحكم بالذات وعلى الاحتمال الثاني يكون  
عبارة عن مجموع الادراكات الثلاثة المقارن للحكم بالذات وبلا واسطة ولا يصدق  
على شئ مما عداها انه ادراك مقارن للحكم بالذات حتى يتفرض به التقسيم ويقال انه  
مع كونه من افراد القسم الاول يدخل في القسم الثاني فحاصل ما ذكره المحشى رحمه الله  
دفع النقص الذي اوردته المحشى قدس سره بقوله وبمآه بتطبيق تقسيم المص على المذهب  
المستحدث بمنع صدق القسم الثاني على غير التصديق مما ذكره قدس سره مستندا بتجريد  
التقسيم قوله على ان وحدة القسم آه اي ولو سلمنا ان المتبادر من المعية المطلق لا المعية  
بالذات لا يصدق القسم الثاني الا على تصور واحد مجع مع الحكم لا اعتبار وحدة القسم  
في الاقسام فلا يصدق القسم الثاني على الاربعة الاخيرة من هذه السبعة وان صدق  
على الثلاثة الاول منها فالعلاقة معارضة وفيه نظرا لانا لان سلم كون الوحدة المقربة  
في القسم وحدة حقيقة حتى لا يصدق القسم الثاني على الاربعة الاخيرة لولا يجوز ان  
يكون تلك الوحدة وحدة اعتبارية فيجوز صدق عليها قوله نعم يلزم آه بعد المنع  
والمعارضة قرر ما ذكره المحقق قدس سره بقوله ويكون الحكم في كل واحد آه  
مع الاشارة الى رفع ما يستلزم ذلك من عدم انطباق تقسيم المص على مذهب الإمام  
القائل بكون الحكم داخلا في التصديق وجزء منه بانه غير محذور لان المص ينسب تقسيمه  
على المذهب المستحدث لا على مذهب الإمام فالمص ملزم بكون الحكم خارجا عن التصديق  
ومعترض على الإمام بانه جعل المركب من الادراك والفعل قسما من العلم مع كونه  
قسما له قوله قدس سره فليتأمل آه اشارة الى الجواب عن هذا اليراد كما ذكرنا او اشارة  
الى عدم ورود هذا الاعتراض على تقسيمه قدس سره قوله للدليلين المذكورين آه احدهما  
قوله قدس سره لان التصديق عندهم والثاني قوله قدس سره ببيان ذلك آه قال عماد الدين  
قوله قدس سره فلا يكون منطبقا آه متفرع على الدليلين ويحتمل ان يكون متفرعا على  
قوله وبيان ذلك فانه ايضا يدل على عدم الانطباق على شئ من المذاهب قوله فقول  
ويرد عليه ثمة لدليل عدم الانطباق آه اي وان لم يكن ثمة لدليل عدم الانطباق  
وهو قوله قدس سره ان حاصل ما ذكره المص الى قوله فلا يكون منطبقا آه فلا وجه  
للفصل بين الدليل ونتيجته وتلخيص الدليل مع الثمة ان حاصل تقسيم المص ما ذكره



عليه ما لا يرد على تقسيم الامام فلا يكون منطبقا على مذهبه كذا ذكره عماد الدين قال  
مولينا داود لما كان ما ذكره قدس سره في بيان الدعوى متضمنا لفساد التقسيم  
مع قطع النظر عن عدم انطباق لعدم ترتيبها هو الغرض والمقصود من التقسيم  
وهو امتياز القسمين بالطرف الموصلة كما عرفت صدر البيان بقوله يرد على قصور  
بصورة الاعتراض ليكون اول الكلام مشعرا بآخيه فضم في الفرع الدعوى عدم  
الانطباق قوله بل لا يكون صحيحا في نفسه آه انتهى ما لا قال بعض الافاضل ما حصل  
ان قوله قدس سره ويرد آه بحسب الظل لا يلزم ما سبق لانه في بيان ان هذا التقسيم لا يطبق  
على شئ من المذهبين فاما سببه ان يقول وهذا ليس مذهبا لا ما ويمكن ان يقال  
ان قوله ويرد آه بمنزلة ان يقال ان هذه الامور يلزم ان تكون تصدقا على هذا التقسيم  
وليست تصديقا على مذهبه فلا يكون هذا التقسيم منطبقا على مذهبه فعلى هذا لا يكون  
مقصوده قدس سره من قوله ويرد آه اعتراضا بل بمنزلة مقدمة اخرى لبيان التقسيم  
لا ينطبق على مذهبه اذ يكون احدهما المقدمتين اعني وهذا ليس مذهبا لا ما مطوية  
قبل قوله ويرد آه وحينئذ يكون قوله ويرد آه فاصلة بين الدليل ونتيجته وهي  
قوله فلا يكون تقسيمه منطبقا ولو قدر تلك المقدمة بعده لكان سالما عن الفصل  
بينهما فان قيل ومع هذا فصل بين مقدمتي الدليل قلنا لا بأس به اذ الفصل متعلق بالمقدمة  
الاولى وانتهى قوله قدس سره فيكون تصور المحكوم عليه آه اعتراض عليه بانه انما يلزم  
ذلك لو كان ثاني قسمي العلم عنده هو التصديق لكن عبارة غير صحيحة فيه قوله قدس سره  
المقارن للحكم آه قد تصور النسبة بالمقارنة للحكم ولم يقيد تصور المحكوم عليه  
بالمقارنة لان عنوانها يدل على التقارن فيكون ذكر المقارنة في قوله مجموع هذه  
التصورات بالمقارنة لعدم النصريح بالعنوان المذكور ويجوز ان يكون الصفة مؤكدة  
بناء على ان كلمة هذه المشار بها الى ما تقدم يدل على ان هذا المجموع يقارن للحكم  
او على ان التعريف في التصورات للعهد اذ على تقدير ان يكون للاستغراق تكون  
الصفة للتقيد قال بعض الفضلاء ما حاصله انه يمكن انطباق تقسيم المصراع لمذهب  
الامام لان كلمة معه تدل على مقارنة الحكم للتصور والتصور المركب من التصورات  
والحكم اذا كان الحكم ادراكا يصدق عليه انه تصور يقترب به الحكم لان كل جزء فهو  
مقرون بأكمله غاية ما في الباب ان الخارج من التقسيم اعم فيحمل بحسب القرينة على المراد  
والقرينة ههنا ان المذهبين مذهب الامام ومذهب الحكيم وقوله معه حكم لا يمكن

فعله على مذهب الحكيم قطعا فتعين ان المراد به مذهب الامام لانه يمكن حمله عليه كما يمكن  
حمله على المذهبين كذا ذكره بقوله ومنهم من قال آه نعم لا يلزم هذا قوله انصرو  
يقال للمجموع تصديق آه اذ المناسب حينئذ ان يقال ويقال له يدل قوله للمجموع ويمكن  
ان يجاب بان قوله معه حكم اعم من المقصود فلم يقل كلمة له بل قال للمجموع تنصيصا  
على المقصود وبهذا يتدفع ما قيل من ان قوله ويقال للمجموع يدل بظاهره على ان  
مقصوده تقسيم العلم الى التصورين تصور غير مقرون بالحكم وتصور مقرون به اذ لو كان  
مقصوده بقوله تصور معه حكم هو التصديق لقال ويقال له التصديق لكن الظان  
مقصود المصراع هو ما يدل ظاهر كلامه عليه لانه من المتأخرين والحكم عندهما والتصديق  
المركب من الفعل وغيره لا يمكن ان يجعل قسما من نعل فان قلت يمكن تطبيقه على مذهب  
الحكيم بان يحمل الحكم في قونه تصور معه حكم على وقوع والا وقوع فالصحيح تصور  
ومعلقه الوقوع او لا وقوع وهذا هو التصديق عند الحكيم قلنا لا يمكن تطبيق  
تقسيم المصراع على مذهب الحكيم لان قوله ويقال للمجموع يأتى ذلك وكذا قوله وهو اسناد امر  
آه يأتى ذلك لان هذا تفسير الحكم بمعنى لا يقع والانتزاع الا ان يقال ان الاسناد امر  
مبنى للفعل فيكون الحكم بمعنى الوقوع والا وقوع وفيه بعد فان قيل يجوز ان يجعل  
ضمير هو راجعا الى التصور لا الحكم قلنا قوله ويقال للمجموع آه يمنعه اذ لم يتحقق ولم  
يفهم حينئذ مجموع يقال له التصديق فكيف يصح قوله ويقال للمجموع آه اللهم الا ان يقال  
ان قائل هذا القول شخص آخر غير صاحب هذا التقسيم اعني الامام ويكون معنى التقسيم  
حينئذ ان التصديق عند صاحب هذا التقسيم هو انقسم الثاني الخارج منه ويقال  
للمجموع المركب من الامر المتعلق بوقوع نسبة المحمول الى الموضوع ومن تصوراتها المستفاد  
من قوله تصور معه حكم تصديق ايضا عند غير صاحب هذا التقسيم وايضا يلزم عدم تفسير  
الحكم المأخوذ في القسم مع تفسيره التصور المأخوذ فيه يعنى ان هذا القسم مشتمل على  
امرين فالمناسبتين هما او ترك تفسيرهما واما تفسيرهما بدون تفسير الاخر فغير مناسب ويمكن  
يعلم من تفسير التصور المتعلق بالحكم تفسيره لان ذلك التصور هو لا يقع او لا انتزاع و  
متعلقهما لا يكون الا الوقوع او لا وقوع وهذه كلمات توجب حركات اذهان  
المتعلمين والا فامثال هذه المعاني من امثال هذه العبارات مما لا يكون مقصودة  
اعلم انه يرد على الامام انه يلزم اما ان يكون التصور الساذج مستفاد من الجملة  
واما عدم انحصار العلم في القسمين وذلك لان الحكم ليس تصديقا على مذهب فان كان



فصوراً سارماً يلزم الأمر الأول ويلزمه أيضاً حيث أن لا ينافي فيه القول بالتصديق  
لأنه مركب من التصورات والنصورات كلها بديهية عنده ولا يلزم الأمر الثاني ويلزم  
أيضاً أن يكون غير التصديق مكتسباً من الحجّة وهذا إذا كان الحكم ادراكاً عنده وأما  
إذا كان فعلاً لم يدخل تحت المقسم فيلزم أن لا يكون الحاصل بالطرق الموصلة مخفياً  
بالعلم وإن لا يتيسر أيضاً له جعل التصديق قسماً من العلم الذي ليس بفعل إلا أن يلزم فعلية  
العلم انتهى قوله قدس سره لأن التصديق على هذا التفسير يكون مستفاداً من القول الشارح  
آه وهذا الاعتراض يرد على المذهب التحقيق للأمان إذا التصديق على مذهب التحقيق ادراك  
الأمور أربعة المحكوم عليه وبه والنسبة الحكيم وكونه تلك النسبة واقعة  
أولست بواقعة فإذا كان الحكم الذي هو أحد الإدراكات الأربعة مستغنياً عن  
الكسب وكان تصور الطرفين والنسبة كسباً لم يكن التصديق مستغنياً عن الكسب  
لاستلزام كسبية الجزء كسبية الكل وتصور الطرفين والنسبة مستفاداً من القول  
الشارح فيلزم كون التصديق مستفاداً من القول الشارح فما يلزم على تقسيم المقر  
يلزم على تقسيم المحقق قدس سره الذي ذكره من طرفي الأمر والجواب أن التصديق على ما  
ذكره المقر في تقسيم العلم عبارة عن التصورات الثلاثة اذ الحكم خارج عن التصديق فالتصديق  
يكتسب لذاته القول الشارح وأما على ما ذكره قدس سره من التقسيم من طرفي الأمر فالنقد  
عبارة عن مجموع الإدراكات الأربعة أحدها الحكم فإن كان الحكم مستغنياً  
عن الكسب بالذات واحتاج بعض أجزاء التصديق إلى الكسب كإدراكات الثلاثة من  
القول الشارح لم يكن التصديق محتاجاً بالذات إلى الكسب من القول الشارح إذا احتاج  
بعض أجزاء الكل إلى الكسب بالذات لا يستلزم احتياج الكل بالذات إليه والمعتبر في  
الفن الاحتياج بالذات لا الاحتياج مطلقاً لأن القاعدة المقررة في الفن أن الموصّل بالذات  
إلى التصديق هو الحجّة والموصّل بالذات إلى التصور هو القول الشارح قوله ولما تالان  
يقول آه وفيه نظر لأنه إن أراد بقوله إذا كان مجامعاً لا يقع آه أن مجموع الإدراك  
والإيقاع مستفاد من الحجّة فنقول أنه لا شك أن الوحدة العارضة لهذا المجموع وحدة  
اعتبارية فيلزم استفادة كل من التصور والحكم من الحجّة واللازم بديهية وإن أراد  
أن الإدراك الذي قيد بالإيقاع هو مستفاد من الحجّة كان أيضاً ظاهراً بطلان العلم  
أن يقال أن التقييد داخل والتقييد خارج وفيه ما فيه قوله فلا يلزم ما ذكره آه وهو  
كون التصديق مستفاداً من القول الشارح لأن التصديق إنما هو ادراك أن النسبة

واقعة أولست بواقعة مجامعاً لا يقع وهو لا يستفاد إلا من الحجّة وأما ادراك  
أن النسبة واقعة أولست بواقعة غير مجامع لا يقع فلا يكون تصديقاً فيجوز  
أن يستفاد من القول الشارح قوله لكن الحكم عند فعل آه وفيه نظر اذ الحكم على حد  
التحقيق ليس بمقل كما عرفت قوله وليس مستفاداً من شيء إلى آخره أي من شيء من القول الشارح  
والحجّة إذا لاستفادة لا لتصور إلا في الإدراك وهو شارح الطوالع الأصفها في  
آه وصرح في شرحه للطالع بأن العلم إنما تصور سارج وهو ادراك ليس معروضاً للحكم  
ولمخبره قاله وأما تصديق وهو ادراك معروض للحكم ولحق له انتهى ويشعر عبارة  
صاحب الكشف قوله قدس سره وحيث لا يلزم أن يكون تصور المحكوم عليه آه وقد  
عرفنا أن المراد بمجموع التصورات الثلاثة والحكم ويمكن أن يقال إن المراد بمجموع ما يتضمن تعريف الحكم من ادراك  
النسبة والنسب إليه والنسبة لا ينفك والسلب قبل ولا يخفى أنه بعيد عن سوق تقسيم المقر قوله ليس  
معنى العرّض ههنا القيام آه هذا إشارة إلى جواب سؤال وردوه وقرر السؤال أن  
الإدراكات الثلاثة كما تعرض للنفس كذلك الإدراك المسمى بالحكم يعرضها ولا يعرض  
للإدراكات الثلاثة فإن أراد يعرضها لمتعلقها فهو متعلق بالوقوع واللاوع لا الإدراكات  
الثلاثة قوله بل شبه ذلك العرّض آه وحاصل الجواب أن ليس المراد بالعرّض معنى القيام  
أو التعلق حتى يرد ما ذكرتم بل المراد أنه شبه ذلك بالعرّض في إيجاب تميز  
شيء بحيث لا يبقى فيه خفاء قوله ولا شك أنه بهذا المعنى آه لأن من البديهي أن ما هو  
مقارنة الحكم كاله وتميز متعلقه في الذهن بالذات إنما هو ادراك النسبة الخبرية ويجوز  
بواسطة إيجاب الكمال وتميز المتعلق في ادراك النسبة الخبرية كالمجموع الإدراكات  
وتميز متعلقاتها لما عرفت من كون ذلك الإدراك بمنزلة الجزء الصوري وأما سائر الإدراكات  
فليس مقارنة للحكم موجبة لكمالها ولا تتميز متعلقاتها بالذات ولا بالشيء وبهذا ظهر  
أن في قول النسبة مسامحة والمراد لا ادراك النسبة الخبرية وإيجابها بأن الكلام  
مبنى على التشبيه فإن تحقق الإدراك المسمى بالحكم لا يكون إلا بعد تحقق إدراكات  
الثلاثة كما أن تحقق العارض لا يكون إلا بعد تحقق المعروض فالإدراكات الثلاثة بمنزلة  
المعروض للحكم فحاصل كلامه أن الإدراك إما أن يكون حصول الحكم بعد حصوله بلا  
واسطة أي لا يتوقف حصول الحكم بعد حصوله على غيره من الإدراكات فهو تصديق  
والأف هو التصور وتلخيص الجواب أنه أراد به حصوله بعد بلا واسطة وهذا هو ادراك  
مجموع الثلاثة أو ادراك النسبة كذلك بل لا خير حقيقة واعتراض عليه بأنه إنما يصح

فإن كان الحكم مستغنياً عن الكسب بالذات واحتاج بعض أجزاء التصديق إلى الكسب كإدراكات الثلاثة من القول الشارح لم يكن التصديق محتاجاً بالذات إلى الكسب من القول الشارح إذا احتاج بعض أجزاء الكل إلى الكسب بالذات لا يستلزم احتياج الكل بالذات إليه والمعتبر في الفن الاحتياج بالذات لا الاحتياج مطلقاً لأن القاعدة المقررة في الفن أن الموصّل بالذات إلى التصديق هو الحجّة والموصّل بالذات إلى التصور هو القول الشارح قوله ولما تالان يقول آه وفيه نظر لأنه إن أراد بقوله إذا كان مجامعاً لا يقع آه أن مجموع الإدراك والإيقاع مستفاد من الحجّة فنقول أنه لا شك أن الوحدة العارضة لهذا المجموع وحدة اعتبارية فيلزم استفادة كل من التصور والحكم من الحجّة واللازم بديهية وإن أراد أن الإدراك الذي قيد بالإيقاع هو مستفاد من الحجّة كان أيضاً ظاهراً بطلان العلم أن يقال أن التقييد داخل والتقييد خارج وفيه ما فيه قوله فلا يلزم ما ذكره آه وهو كون التصديق مستفاداً من القول الشارح لأن التصديق إنما هو ادراك أن النسبة



اذا اريد بالنسبة الحكيمة النسبة النامة الخبرية لا النسبة التقيدية واما اذا اريد  
بها التقيدية فحصول الحكم بعد ادراكها بلا واسطة ممنوع لان الاذعان الذي هو في  
ضروريات الحكم انما يتعلق بادراك النسبة النامة الخبرية وبانه انما يصح هذا اذا  
كان الحكم ادراكا بديهيا واما اذا كان نظريا فيحتاج الى تصور الوسط اى حلا وسط  
وادراك نسبة الى احد طرفي المط ونسبة طرف الاخر الى الوسط واما اذا كان هذا  
فيحتاج الى تصور الحكم قوله اى لا يلزم على هذا المعنى دخول حجة حتى لا يكون تعريف  
التصور جامعا لا افراده لا يكون تعريف التصديق مانعا لا غيار قوله لكن يلزم اطلاق  
التصديق آه لان التصديق على هذا المذهب يكون عبارة عن معروض الحكم ولا يكون  
داخلا فيه وهو خلاف مذهب الامام لان الحكم جزء من التصديق عنده نعم التصديق  
بهذا المعنى مستلزم للتصديق عند الامام بمعنى انه كلما حصل التصديق عند الامام  
نكده مع هذا لا يفيد انطباق التقسيم على مذهبه فعدم الانطباق باق بعد قوله  
قد ستره لكن يلزم ان يكون مجموع الادراكات الثلاثة تصديقا آه اجيب بمنع بطلان  
اللازم بان هذا القائل يدعي ان المذهب ان التصديق هو التصورات الثلاثة وان  
الحكم خارج عن التصديق فلا معنى لازامه عليه نعم تنجيه عليه ما ذكره انه يلزم ان  
تصور النسبة وحده تصديقا لانه المعروض للحكم حقيقة وان يكون الحكم عارضا  
للتصديق وهو بطلان المراد به اما الخارج المحمول والقائم بالشئ والحكم ليس عارضا  
لثلاثة بشئ من المعين انتهى والجواب عن هذا الاتجاه ان ليس المراد بالعارض الخارج المحمول  
او القائم بالشئ بل الكلام محمول على التشبيه على ما عرفت من وجهيه فان قيل قد ادعى  
قد ستره ان المعروض حقيقة هو تصور النسبة فلا اشكال عنده في عروض الحكم للتصور  
فكيف يكون الكلام مبنيا على التشبيه وانما الاشكال في كون التصديق ذلك المعروض  
قلنا ان ما ذكره مقدمة الزامية بمعنى لوصح العروض فهو انما هو تصور النسبة حقيقة  
واعترض على هذا المذهب بانه يلزم ان يكون تصور المحكوم عليه وبه والنسبة تصديقا  
وانه لا يترتب على هذا التقسيم ما هو الغرض من التقسيم قوله لان عروض الحكم للنسبة  
آه والظاهر المراد بالحكم الادراك المتعلق بالنسبة والضمير في قوله نكوه راجع الى العروض والمراد بالمجموع  
في قوله بالمجموع مجموع اجزاء القضية كما يدل عليه قوله بالطرفين فحاصل التعليل  
ان عروض الحكم الذي هو الادراك للنسبة لكون ذلك العروض من حيث قيام النسبة  
بالطرفين عروض مجموع اجزاء القضية بسبب جزئها الذي هو النسبة فيدل هذا

ان دليل على ان مجموع اجزاء القضية يكون تصديقا ولا يخفى فساد ذلك من كلامي  
لاستفان والمحقق قد ستره مبنى على كون الحكم فعلا عارضا لادراك النسبة فعلى هذا  
يجب ان يقول لان عروض الحكم لا ادراك النسبة لكونه ادراكا واحدا متعلقا بالقضية  
سبق من انه بمنزلة الجزء المتصور عروض بالمجموع بسبب ضرورة الصوري قوله لا شفاء للتركيب  
مطلقا آه سواء كان ذلك التركيب تركيبا من الحكم والتصورات كما هو مذهب الامام او  
تركيبا من التصورات الثلاثة فقط بخلاف ما اذا كان التصديق عبارة عن المجموع فان  
التركيب لا قول وان تنفى فيه فقد وجد فيه التركيب الثاني فلا يكون عدم انطباق على مذهب  
الامام في لظهور بمثابة عدم انطباق عند كونه عبارة عن تصور النسبة قوله منع لقوله  
فيرتقى عدده آه وهذا المنع مكافئ لانه منع لبيد اى اذ بعد تسليم كون كل واحد من الاحتمالات  
السبعة تصديقا يكون الارتقاء الى النسبة بديهيا والجواب ان هذا المنع بعد منع كون  
كل واحد من الاحتمالات تصديقا قال بعض الافاضل ابو وردى هذا معارضة للدليل  
المال على عدم انطباق تفسير المص على مذهب الامام قوله ويكون الحكم خارجا آه اى ومنع  
لقوله ويكون الحكم خارجا آه قوله لانه صرح بان المجموع آه علة لقوله منع فهو سند  
المنع وحاصل السؤال ان ما ذكرته من عدم انطباق تقسيم المص وفساده مبنى على خروج  
الحكم من التصديق والمص قد صرح بدخوله فكيف يتوجه عليه ما ذكرته قوله ولم  
يسميه تصديقا آه بل انما سمي المجموع تصديقا لما ارتقى عدده الى سبعة ليس تصديقا  
عنده بل التصديق عنده واخذ منها وهو تصديق عنده لم يرتق عدده الى سبعة  
بل هو منحصر في واحد قوله اى في انطباق تقسيمه وقيل اى في دفع ما ذكرته عليه تدبر وحل  
الجواب اثبات فساد التقسيم بتغيير الدليل قوله قد ستره هو الادراك الجامع للحكم  
آه اما مطلقا وعلى وجه العروض والحق كما اشار اليه بقوله ومنهم من قال آه  
فالجواب يمكن تطبيقه على المذهب المستحدث ايضا قوله الا للمجموع آه اى للمجموع الادراكات  
الاربعة لما عرفت من ان الحكم هو الجزء الاخير منها ويحصل مع حصول الكل في الزمان  
دائما وان كان مقدما بالذات على الكل ولا شئ من الادراكات الثلاثة الباقية ولا  
اشين منها ولا مجموع الثلاثة كذلك اذ ليس حصول شئ من الامور المذكورة مع حصول  
الحكم في الزمان دائما وفيه نظر لانه يدل على كون الحكم ادراكا وكلام المحقق  
قد ستره ينادى على كون الحكم فعلا كما لا يخفى قوله وانما قال للمجموع ولم يقل له  
تنصيصا آه جواب عن سؤال مقدر تقريره انه لو كان المتبادر من المعية ما ذكرته



لما احتج المصنف بقوله للجمهور اذ يكفي حينئذ ان يقول ويقال له آه وحاصل الجواب  
ان المعية لما احتملت المقارنة بالخارج كما احتملت المقارنة بالداخل صرح المصنف بقوله  
للجمهور تنصيبها على ان المراد بها المقارنة بالداخل والخارج وهي المقارنة الزمانية لا  
قوله فيكون الخارج من التقسيم آه اي فيكون القسم الثاني الحاصل الخارج من تقسيم  
المصنف للعلم المجموع المركب من التصور والحكم قوله بسنخا ف هذا التوجيه آه اي صنف  
هذا التوجيه قوله بما آه اعني به كلمة مع والمقصود المقارنة بالجزء وخلاف المقارنة  
بالخارج قوله صريح فيه آه اي في خلاف المقصود لان من البين ان المقارنة بالشئ  
صريح في كون المقترن به خارجا عن المقترن قوله ثم تداركه آه اي تدارك المقصود  
بعبارة صريحة وهو قوله ويقال للجمهور آه قوله في الخلاف آه في خلاف المقصود من  
التقسيم قوله ايضا اي كالنوع في التقسيم بما هوهم آه قوله لان زيادة لفظ المجموع  
آه دليل اندعوى الضمنية المستفادة من قوله ثم تداركه بعبارة صريحة آه قوله ليس  
من ادب المحصلين آه خبر ان في قوله لان النعير آه وفي قوله ثم تداركه آه قوله كما  
يدل عليه عبارة المطالع آه وفيه اشارة الى دفع ما اورده المؤيد او من ان هذا لترديد  
قيح اذ الترديد انما يكون بين المعاني المحتملة وبعد تصريح المصنف بتركيب التصديق  
لا احتمال لكون التصديق عبارة عن القسم الثاني للخارج عن التقسيم عند قل بناء  
الترديد على مقتضى التقسيم وتصريح المصنف فلا قيح فيه اصلا ولو سلم فهو من قيح توسيع  
الدائرة لتبكي الحضم برفع جميع الاحتمالات انتهى وفيه نظر لانه يشرح جواز اختيار  
القيح عند ارادة توسيع الدائرة ولان قوله برفع جميع الاحتمالات يؤيد قول  
المعترض اذ الترديد انما يكون بين المعاني المحتملة آه قوله وحينئذ يكون قوله ويقال  
للجمهور آه اي حين كان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم يكون قوله ويقال  
للجمهور آه قلنا لمذهب آخر في التصديق وهو مذهبنا ما لا يباينا لما سمي بالتصديق  
عند قوله فيكون قوله ويقال للجمهور آه فلا يكون القسم الثاني حينئذ عبارة عن  
التصديق ويكون قوله ويقال للجمهور تصديق بباينا لما سمي بالتصديق عند قوله  
والا لما انحصر العلم في القسمين آه قوله قد ستره لم يكن التصديق قسما من العلم  
آه ويمكن ان يجاب عنه باننا نختار الشق الثاني ونمنع هذه الملازمة بان الحكم  
وان كان فعلا عند الامام على ما هو المشهور منه لكنه ادراكه عندك على ما هو التحقيق  
من مذهب قوله والا لما انحصر العلم آه لان كل واحد من القسمين تصور والتصديق

قسم ثالث للعلم وهذا دليل على عدم كون التصديق قسما من العلم قوله ولان الحكم على هذا  
التقسيم آه دليل على عدم كون التصديق قسما من العلم قوله فعل آه والفعل لا يكون  
علما فلا يكون الحكم علما قويا والا لبطلان المحصر آه وان لم يكن الحكم فعلا بل كان ادراكا لبطلان المحصر  
الاستفاد من هذا التقسيم لان هذا القسم يدل على حصر العلم الى القسمين المذكورين والحكم خارج عنها  
فهو قسم ثالث للعلم فان قيل يصدق عليه القسم الاقلا اعني تصور فقط قلنا قد ثبت  
من المحشى ان معنى قوله تصور فقط تصور لاحكم معه وهو لا يصدق على الحكم  
لكون قوله تصور لاحكم معه قضية سالبة وكون السلب غير متصور فيه لا يجاب  
مع عدم الاجاب فيه قوله فلا يكون التصديق المركب آه تفريع على قوله ولان  
الحكم على هذا التقسيم فعل آه اي فلا يكون التصديق المركب من الحكم الذي هو الفعل  
ومن العلم الذي هو الادراكات الثلاثة علما لما بين في محله من ان المركب من الداخل والخارج  
خارج قوله لا طبيا فهم على ان التصديق قسم من العلم آه وفيه رد للمولى داود حيث  
قال والقول بان التصديق عند الامام قسم من العلم ممنوع كيف وهو مركب عند  
من العلم والفعل الذي يباينه والمركب من الشئ وما يباينه لا يمكن ان يكون قسما منه  
فالرد مبني على ما هو التحقيق من المذهب الامامي واورد على ذلك القول الذي  
كان للمولى داود بانه يلزم ان يكون التصديق قسما من العلم مع انه قسم في هذا التقسيم  
فيلزم ان يكون قسم الشئ مباين له وهو فاسد فلا وجه لذلك القول لان المباحث  
في هذا التقسيم وانطباقه على المذاهب واما على مذهبنا ما التصديق داخل في  
مطلق العلم لا فيبحث آخر انتهى وفيه نظر لان المولى داود منع قوله مع انه قسم في هذا  
التقسيم آه بقوله والقول بان التصديق عند الامام آه واعلم انه اورد على قوله قد ستر  
وان كان عبارة عن الجمهور لم يكن التصديق قسما من العلم انه ان اراد بقوله لم يكن  
التصديق قسما من العلم انه لم يكن قسما منه مطلقا اي في شئ من تقاسيم العلم فعليه منع  
وان اراد به انه لم يكن قسما منه في هذا التقسيم فعلي تقدير تسليم كون التصديق عند  
الامام قسما من العلم الملازمة مسلمة وبطلان التالى اي بطلان عدم كونه قسما من  
العلم في هذا التقسيم ممنوع وانما يكون باطلا لو كان تقسيما لمطلق العلم لا يجوز ان يكون  
تقسيم العلم للتصور كما فعله الشيخ في الشفا والاشارة مع ان ركنه مشحون بتقسيم  
العلم الى التصور والتصديق انتهى ويؤيد ما ذكره مولى عماد الدين حيث قال وذلك  
اذ كان الحكم ادراكا واما اذا كان فعلا فالنقسم المختار ان لا يكون التصديق



قسما من العلم وقد صرح المصنف بعلية فلا يبعد ان يقال لما ذهب المصنف الى تركيب التصديق  
من الادراكات الثلاثة والحكم الذي هو فعل من افعال النفس ولم يكن الادراك امرا  
شاملا لهذا المركب قسم العلم الى الادراك الى ما لا يلحقه حكم وإلى ما يلحقه حكم  
وجعل مجموع الاصح والمحقق تصديقا فالعلم عنده ينقسم الى قسمين كلاهما  
يشتركان في الموصلة وهو المعرفة والتصديق مركب من القسم الثاني ولاحقه ولاحق  
طريق آخر يوصل اليه وهو الحجية قد بررنا انهي واعترض عليه بانه حينئذ اي اذا كان  
هذا التقسيم تقسيما للعلم التصوري بقوت الغرض من تقسيم العلم على ما عرفته فيكون  
قاسدا في نفسه واجيب بان الغرض المذكور غرض من تقسيم العلم المطلق الى التصور و  
التصديق لا من تقسيم العلم التصوري الى التصورين مع ان هذا السؤال لا يتعلق بكلا الطرفين انما يتعلق بمذهب  
الامام فبرد على كل تقسيم ينطبق على مذهبه كقسم ذكره قدس سره منطبقا على مذهبه  
قوله فلا يصح التقسيم فضلا عن الانطباق فيه اشارة الى دفع ما اورده بعض الافاضل  
على قوله قدس سره وذلك بطلان من ان الظان يقول بدله فلا يكون على هذا التقدير  
ايضا منطبقا على مذهبه الامام لان التصديق احد قسمي العلم على مذهبه والحاصل  
ان التصديق بالمعنى المراد عنده اذا جعل احد قسمي العلم كان التقسيم منطبقا على مذهبه  
واذا جعل التصديق احد قسميه لكنه جعل بمعنى آخر وجعل بذلك المعنى ولم يجعل  
احد قسميه بل جعل التقسيمين آخر فلا ينطبق عليه وانما قلنا ان الظن ذلك لان كلاهما  
في عدم انطباقه لا في بطلانه بطريق آخر انهي وحاصل الدفع انه قدس سره لم يذكر  
الانطباق لثبوت بالطريقة الاولى واجيب ايضا بانه اذا كان هذا المعنى باطلا لم  
يمكن حمل كلام المصنف عليه فبقى القسم الاول ويلزم عدم الانطباق قيل هذا وورد  
على جميع من جعل الحكم فعلا وادخلا في التصديق اذ لم تيسر لهم ان يجعلوا التصديق  
المركب مما يصدق عليه العلم وما يصدق هو عليه من العلم واجيب بان ما جعله بطلان  
هو انه يلزم انه لم يجعل التصديق قسما من العلم بل جعله مركبا من القسمين ومما يقارنه  
وما ورد عليهم هو ان التصديق لا يمكن ان يجعل قسما من العلم وبينهما بوزن بعيد  
انهي قوله عطف على قوله لم يكن التصديق آه فيكون قوله وايضا فسادا آخر  
يلزم على الشق الثاني واجيب عن هذا بان المجموع المركب ليس تعريفا للتصديق حتى يرد  
عليه ما ذكر بل حكم من احكامه واللام للعهد اي يقال للمجموع المركب من الحكم وجميع  
ماله مدخل في تحقيقه تصديق وبان هذا التصديق ليس بمضمر له لان ما ذكره

ليس تعريف للتصديق حتى يجب ان يكون جامعا وما نعال هو تنبيه على ان ما خرج من التقسيم  
ليس بتصديق وذلك لان المشهور تقسيم العلم الى التصور والتصديق وهما ليسا  
كذلك فاحتاج الى التنبيه عليه نعم لو تنبيه عليه على وجه حصل مفهوم مساو للتصديق  
لكان احسن واولى وحمل كلامه قدس سره على التنبيه دون الاعتراض بنا في سوق كلامه  
انهي قيل لعل هذا القائل زعم ان قول المصنف ويقال للمجموع تصديق للتنبيه على ان  
الخارج من هذا التقسيم ليس بتصديقا بل التصديق شيء آخر وهو مجموع التصورات  
الثلاثة والحكم وبعد هذا مما لا يخفى اذ هو مخالف للاجماع بان العلم ينقسم الى التصور  
والتصديق على انه يلزم ان يكون الاقسام والمقسم كلها تصورا فالفائدة في التقسيم  
بل الحق في الجواب ان التصور المأخوذ في الخارج من القسمة وهو تصور معه حكم  
ما يتوقف عليه الحكم بحيث يحصل مع حصوله بشهادة المقام والواقع في نفس الامر  
حينئذ يكون التصور الموقوف عليه للحكم من هذه الحيثية هو التصورات الثلاثة  
نتوقف الحكم في حصوله عليها انهي وفيه نظر من وجوه الاول اننا لا نسلم ان مخالف  
للاجماع لما نقلناه من قول ذلك القائل حيث قال لم لا يجوز ان يكون تقسيما للعلم  
التصوري ويكون هذا كما فعله الشيخ في الشفاء والاشارات مع ان كتبه مشحونة  
بتقسيم العلم الى التصور والتصديق انهي والثاني ان الفائدة التي بينوها انما هي فائدة  
تقسيم العلم المطلق الى التصور والتصديق لا فائدة تقسيم العلم التصوري الى التصورين  
والثالث ان قوله بل الحق في الجواب آه توجيه لعبارة التقسيم لا توجيه لقول المصنف  
للمجموع تصديق آه ومن البين ان السؤال الذي اورده قدس سره بقوله وايضا انما يرد  
على قول المصنف ويقال للمجموع آه ولا يرد على تقسيم المصنف وقيل معنى قوله ويقال للمجموع  
آه ما يحصل عند حصول الحكم قوله الا ان احدها آه اي احدها هذه السبعة قوله فلا  
ينطبق التقسيم آه تفريع على قوله قدس سره فيرتقى آه قوله على كلا التقديرين آه احدها  
كون التصديق عبارة عن القسم الثاني والاخر كونه عبارة عن المجموع قوله تنبيه  
على الفرق آه دفع سؤال اورده المولى داود وهو انه لما قال الشارح ان التصديق  
عند الامام مجموع الامور الاربعة وعندهم هو الحكم فقط امتاز كل منهما عن الآخر  
بحيث لا يشبهه على احد فاللحاجة الى بيان الفرق بينهما بعد هذا خصوصاً بوجوه  
متعددة ولا يخفى تقرير الجواب قد برر واجاب المولى داود عن هذا السؤال بما حاصله  
ان التصديق عند التفصيل مركب من تلك الامور الاربعة فكان مظنة ان يتوهم ان نظر



الى التفصيل وقال هو مجموع الامور الاربعة وانهم نظروا الى الاجمال وقالوا هو الحكم و  
حينئذ يكون مذهب الكل واحدا فيكون احدهما ملتبسا بالآخر فاحتاج الى بيان الفرق  
بوجوه متعددة فقلنا مل قوله هو مبدأ هذا التفصيل آه وتذكير الضمير الراجع الى المقالة  
الادراكية باعتبار تذكير الخبر اعني المبدأ يعني ان المراد ببساطة التصديق عند الحكم  
البساطة الانشائية اي التصديق بسيط عند الحكماء بالنسبة الى التصديق عند  
الامام بمعنى ان التصديق عندهم غير مركب من الاجزاء الغير المحمولة على التصديق  
ومركب منها عنده فقوله كما هو عند الامام قد لا نفى لا نفى قوله ولا ينافي هذا  
آه اي كون التصديق بسيطا بهذا المعنى لا ينافي تركب التصديق عند الحكماء من الجنس  
والفصل الذين هما من الاجزاء المحمولة على التصديق قوله لتركيبه آه اي التصديق مركب  
من الجنس القريب الذي هو العلم والجنس البعيد الذي هو المقولة من المقولات التسع  
التي دخل العلم تحت تلك المقولة ومن الفصل الذي يميزه عن القسم الآخر وظهور  
الاحتياج الى الفصل عند التركيب لم يتعرض قوله تحت مقولة من المقولات آه فيه  
اشارة الى اختلاف آراء في مقولة العلم كما بين في محله حيث لم يعين المقولة فلو  
وكذا تفهيم النسبة آه اي تصور النسبة خارج عن التصديق عند الحكماء داخل فيه  
عند الامام قوله الا انه تعرض في بيان الفرق آه لان تحقق تصور النسبة في التصديق  
ما خفي على الحكماء حتى حصروا اجزاء القضية في ثلاثة فاكتمل في بيان الفرق بما لا  
اشباه فيه فقلنا ان فيه تقييضا للعصا وليس بشئ قوله بما هو اظهر وجود آه وهو  
الطرفان اذ وجودهما اظهر من وجود النسبة فتصورهما اظهر من تصور النسبة قوله  
ولا يخفى عليك الفرق بين الوجوه الثلاثة من حيث المنشاء آه منشاء الوجه الاول  
هو البساطة والتركيب ومنشأ الثاني الشرطية والشرطية منشأ الثالث الغنية والجزئية  
والفرق ثلث بين المنشآت ومنشأ الفرق بين الشرط والشرط هو الدخول والخروج  
قوله وعدم استلزام واحد منها الآخر آه فيه رد على ما ذكره المولى داود من ان  
استلزام بعض الوجوه بعضها آخر لا ينافي كون كل واحد منها جهة فرق وفيه  
نظر لانه يجوز ان يحمل مراد ذلك المولى على ان استلزام بعض الوجوه في التحقق  
لا ينافي كون كل واحد منها جهة على حدة لان كون كل واحد منها جملة كذلك  
مبنى على عدم استلزام واحد منها الآخر بحسب المفهوم وهو متحقق قال الفاضل  
العصا ومن وجوه الفرق ان معلوم التصديق عند الامام امور اربعة وعند

الحكيم الوقوع والا وقوع لا غير وان كان الكاسب للتصديق عند الحكماء جهة فقط  
وعند الامام قد يكون كاسبه المعرفة اذ كان نظرية نظرية احد الطرفين وبهذا الوجه  
من الفرق ربح السيد قدس سره مذهب الحكماء حتى قال هذا هو الحق لان من لاحظ  
مقصود الفن وهو بيان الطرق الموصلة الى العلم لم يلتبس عليه ان الواجب في  
تقسيمه ملاحظة الامتياز في الطرق فيكون الحكم احد قسميه ممتازا بطريق المحجة  
وما عداه وان كان ما يتوقف عليه لكونه ممتازا بطريق هو المعرفة قسم آخر ونحو  
نقول بل من لاحظ مقصود بيان الحاجة لم يلتبس عليه ان الحق مذهب الحكماء انما هو  
اثبات الحاجة الى قسمي المنطق اعني بيان الحاجة التي هي الموصلة الى التصديق وبيان  
المعرفة الذي هو الموصول الى التصور فقط فالواجب في تقسيم العلم الذي هو مقدم  
من مقدماته ان يكون على هذا الوجه انتهى ولا يخفى ان قوله وبهذا الوجه من الفرق  
ربح قدس سره يدل على ان الحق في قوله قدس سره هذا هو الحق بمعنى الراجح المقابل  
للمرجوح لا بمعنى الصواب المقابل للباطل والحق هو بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول  
وان قوله فالواجب يدل على ان الحق بالمعنى الاول للبطل على ما هو اللفظ من وجوه  
الفرق ان التصديق على مذهب الحكماء شروطا من مقولة العلم بخلاف  
مذهب الامام ومنها ان التصديق فرد الادراك على مذهب الحكماء دون مذهب  
الامام حيث زعم فعليه الحكم قال الفاضل العصا ثم نقول نصرة للامام اولا انا  
لا نسلم ان تقسيم العلم الى هذين القسمين انما هو لامتياز كل منهما عن الآخر بطريق  
خاص لا يجوز امتياز كل من القسمين بمطلوب خاص فمطلوب التصديق على مذهب  
الامام الايقاع والانتزاع ومطلوب التصور على مذهب ما عداه وثانيا ان ادراك  
النسبة ووقوعها اولا وقوعها ليكون من ملاحظة طرفيها وموجبا  
لانكشافهما مرتبين فالخاص بالجهة النسبة والطرفان على وجه آخر مغاير لخصو  
قبل الحكم فالخاص بالجهة هو هذا المجموع فالتصديق على مذهب الامام ممتاز بطريق  
المحجة والتصور بطريق المعرفة فاعرف على ان الامام لما انكر اكتساب التصورات  
واختصر الطريق عنده في المحجة لا يلزم ملاحظة الامتياز وورعاية في تقسيم العلم انتهى  
والتحقيق ان الامام وانكر الاكتساب في التصورات لكن جريان الاكتساب فيها  
مما لا شبهة فيه قوله وعدم استلزام واحد منها لآخر من حيث المفهوم آه و  
تفصيل المقام ان كل واحد من الوجوه الثلاثة يشمل على المذهبين احدهما مذهب الحكماء



والآخر مذهب لا مذهب له من وجه الا ان ينسب مذهب الحكيم من وجهين  
 الاخيرين وبالعكس ومذهب الحكيم من الوجه الثاني ينسب مذهب الحكيم من وجه  
 ثالث وبالعكس فهنا نسبت وكذا مذهب لا مذهب من وجه الاول ينسب  
 مذهب لا مذهب في الوجهين الاخيرين وبالعكس ومذهب لا مذهب في الوجه الثاني  
 ينسب مذهب لا مذهب في الوجه الثالث وبالعكس ولما كان بين المذهبين مذهب  
 الحكيم ومذهب لا مذهب مخالفة ظاهرة كان عدم استلزام كل واحد من الوجهين الثالث  
 باعتبار هذين المذهبين المتخالفين بديهما لا حاجة الى الذكر اذا تم هذا القول  
 انه لا يلزم من كون التصديق بسيطا عند الحكماء كون تصور الطرفين شرط له لانه  
 يجوز عند العقل ان يكون مشروطا بشئ آخر غير تصور الطرفين كما يجوز عند  
 مشروطا به وان لا يكون مشروطا بشئ وكذا لا يلزم منه كون الحكم نفس التصديق  
 اذ يجوز عند العقل ان يكون التصديق مشروطا بشئ غير الحكم وكذا العكس لا يلزم  
 من كون تصور الطرفين شرط له كونه بسيطا اذ يجوز عند ان يكون مركبا من  
 اشياء اخرى ويكون تصور الطرفين شرط له ولا يلزم من كون الحكم نفس التصديق  
 كون التصديق بسيطا اذ يحتمل عند كون التصديق مركبا وكون الحكم ايضا مركبا  
 عبارة عنه وكذا لا يلزم من كون تصور الطرفين شرطاً للتصديق كون الحكم  
 نفس التصديق اذ يحتمل عند العقل ان يكون الحكم حينئذ شيئا آخر ايضا وبالعكس  
 اذ يجوز العقل كون الحكم نفس التصديق مع كون التصديق مشروطا بشئ آخر غير  
 تصور الطرفين كما يجوز كونه مشروطا بتصورهما ومع عدم كونه مشروطا بشئ  
 ومع كون التصديق مركبا من تصور الطرفين وغيره وانه لا يلزم من كون التصديق  
 مركبا مطلقا عند الامام كون تصور الطرفين شرطاً داخل فيه لجواز ان يكون مركبا  
 من غيره ولا كون الحكم جزءا لهذا الوجه بعينه ولا يخفى ان في عكسها نظرا كون  
 الشئ جزءا من شئ آخر يستلزم كون ذلك الشئ مركبا من هذا الشئ وغيره وهو  
 الا ان يقال المراد بعدم استلزام الوجه بعضها بعضا عدم الاستلزام بينهما  
 من حيث المجموع كل واحد منها لا عدم الاستلزام بينهما من حيث اجزاء كل واحد منها  
 وكذا لا يلزم من كون تصور الطرفين جزءا له كون الحكم جزءا له وبالعكس كما لا يخفى  
 قوله في القاموس المشهور انه وما ورد على قول الشارح المشهور فيما بين القوم آه  
 انه لا يصح لعدم كونه مطابقا وموافقا للغة لان قوله فيما لا بمعنى له بل يجوز ان

اراد ان يدفعه بتفسير لفظ المشهور قوله المعروف للمكان المذكور اه اي المشهور هو الشئ  
 عرف مكانه ويطلق لفظ المشهور على ما جرى ذكره بين الناس فلفظ المشهور مشترك  
 بين هذين المعنيين كما هو اللفظ من كون المذكور خبرا بعد الخبر للمشهور ويجوز ان يكون  
 المذكور صفة للمكان فالشهور هو الذي عرف مكانه وجرى ذكر ذلك للمكان بين  
 الناس فالمعنى واحد قوله اي معروف المكان كقوله بين القوم آه ومراده منه بيان الجواب  
 عن الاعتراض الذي شربنا اليه بان قول الشارح هذا موافق للغة اذ هو مطابق  
 لما في القاموس الا ان المعنى اذا كان متعددا يكون قول الشارح موافقا للمعنى  
 الاول وفيه تنبيه على ان ما الموصوف في قوله فيما عبارة عن الكتب الكاثرة بين  
 القوم قوله ومن قال اي في بيان الحاجة آه قال الفاضل العصامي في دفع ذلك  
 الاعتراض المشهور في بيان الحاجة بين القوم آه قوله فقد اتى بتقدير يخفف في شتر  
 الما في قوله فيما بيان الحاجة فيكون الحاصل المشهور هو الذي عرف مكانه فيمكن بيان  
 الحاجة ولا يخفى ان المكانين احدهما عين الاخر لا ان يحمل على التأكيذا والحريدا  
 يقال ان المكان الاول اعم من الثاني مطلقا وعلى كل تقدير لا يخلو عن التكلف كما  
 لا يخفى قيل في وجه استخفافه اذ وقوع بيان الحاجة بين القوم مما ليس لسله  
 معنى كثيرا انتهى ولا يخفى ان ليس لهذا الوجه معنى اصلا قوله والا لزم عدم الاختصار في القسمين  
 اه اي لزم عدم الاختصار العلم في التصور فقط والتصور مع الحكم ان كان التصديق  
 عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة او عن الحكم الذي هو من قبيل الادراك او عد  
 كون التصديق علما ان كان عبارة عن التصورات الثلاثة والحكم الذي هو من مقولة  
 الفعل قال الشارح والمص عدل عنه الى التصور السارج اه اي اختار المص العدول  
 ولان العدول من صاحب الكشف والمص من اتباع والمراد بالعدول اليه العدول  
 الى لفظ يفيد صريحا والافلا عدول للفظ السارج وهو وظ ولا الى معناه لتحقيقه  
 في المشهور قال الشارح وسبب العدول ورود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين  
 الاول ان التقسيم فاسد اه اعترض عليه بان حاصل الاعتراض الثاني ان التقسيم فاسد  
 فالاولى ان يقال وسبب العدول ورود الاعتراض على التقسيم وهو انه فاسد  
 من وجهين لانه ان اريد بالتصديق كذا يلزم كذا وان اريد به كذا يلزم كذا وكذا في  
 التصور واجيب بان الفساد في الاول بالنظر الى نفس التقسيم واما الفساد  
 الثاني ففيه ملاحظة غير وهو امتناع اعتبار التصور في التصديق فلذا



نرى بصرح بفساده وصرح بفساد الاول قيل ان التصور مقدم على التصديق بطبع  
 ووصف فلم قدم السؤال لذى يتعلق بالتصديق واجب بان غرضه بيان فساد كلامهم  
 ونقيضهم الفساد الاول انما يظهر من نفس التقسيم على ما ذكرنا فلو كونه ادخل في المقصود  
 قدم انتهى واجيب ايضا بان الثاني احد الامرين اما فساد التقسيم واما امتناع اعتبار  
 التصور في التصديق ولهذا قدم الاعتراض الاول مع تعلقه بالترديد في القسم الثاني  
 قيل هذا مبني على ما اشتهر في تقرير الاعتراض الثاني وسنبين له معنى يخص فساد  
 التقسيم ويمكن جعل الاعتراض الاول والا لانه اقوى اذا الاعتراض الثاني يلحق  
 الجواب لانه يفيد ان للتصور معنيين فامل ولان لزوم الفساد فيه بالنظر الى  
 القسم الاول بخلاف لزوم الفساد في الثاني فانه بالنظر الى القسم الثاني والا  
 او بالنظر الى الثاني فقط فندبر كذا قيل قوله وقاسمه الشيء آه اي قاسم زيد عمر الشيء  
 قوله والتقسيم المقاسم آه اي الذي قاسم الشيء مع الآخر قوله والمناسبة بين المعنى  
 اللغوي آه اما في الاول فلان ما يكون مندرجا تحت شيء واخص منه قد اخذ  
 نصيبا منه وحصه من حصصه وكما ان ذلك الاخص المندرج قد اخذ نصيبا من ذلك  
 الشيء وحصه من حصصه كذلك قد اخذ المندرج الاخص المقابل لذلك المندرج  
 الاخص نصيبا وحصه من ذلك الشيء فكما انما صار مقاسمين لذلك الشيء قوله  
 لما كانت القسمة آه اعلم ان القسمة على قسمين قسم قسم الكل الى اجزاء وهي عبارة  
 عن تفصيل الكل وتحليله الى اجزائه فلا يصدق المقسم الذي هو الكل على جزئه  
 ولا يحل عليه ضرورة ان الكل لا يحل على الجزء من حيث هو جزء وقسم تقسيم الكل  
 الى جزئياته وهو ما ذكره المحشى المحقق والغرض من هذا تحريم تعريف القسم الذي  
 ذكره المحقق قدس سره بحيث يندفع عنه اعتراضات اورده الناظرون عليه كما  
 اشار اليه المحشى المحقق بقوله فاندفع الشكوك آه قوله لا بد فيها من حصول آه  
 جواب لما وفيه نظر لانه قد ثبت في النسخ ان لما بمعنى الوقت اذا دخل على الماضي يقتضي  
 جملتين وحيدت ثابتتهما عن وجود اوليهما ويكون جواب لما هذه فعلا ماضيا  
 عند الجمهور وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجئة او بالفاء عند ابن مالك وفعلا  
 مضارعا عند ابن عصفور قوله لا يصدق المقسم على كراه ضرورة صدق المطلق  
 على المقيد قوله ولو اعتبر آه اي ولو كان صدقه عليه بدون الاعتراض بالاحتمال  
 وفي نفس الامر قوله ان يكون محمولا عليه آه اي يكون المقسم محمولا على القسم قوله فيشمل

المسألة الاولى اي اذا كان المراد من كونه اخص من المقسم صدق المقسم عليه بدون  
 القسم الاخر ولو اعتبر اولا معنى الاندراج تحته ان يكون المقسم محمولا على القسم  
 تعريف المقسم ما يكون مساويا للقسم الواقع كما انه قد يكون كذلك في التقسيم الاعتباري لانه  
 وان كان مساويا للقسم الواقع الا انه يصدق عليه المقسم بدون القسم الاخر اعتبارا  
 وبالنظر الى مجرد المفهوم ويحمل عليه المقسم ايضا فهذا الاعتبار اعني به صدق المقسم  
 على القسم بدون القسم الاخر اخص من المقسم لما عرف من ان المقيد اخص مطلقا فالفرق على الامر  
 ونما ذكرنا من مراده من المساوي المساوي في نفس الامر في الاعتبار لانه اخص من  
 المقسم بحسب الاعتبار اندفع ما قيل عليه من ان القسم في التقسيم الاعتباري ليس مساويا للقسم  
 ضرورة ان المقيد اخص من المطلق لان القسم مساو للقسم في الواقع ونولم يكن مساويا  
 له في الاعتبار قوله وانما اعتبره مع ان الاخص معنى عنده وفيه تعريض على الفاضل  
 المصاحم حيث قل في دفع استدراك الاخص ان المندرج تحت شيء يطلق على الفروع  
 المندرجة تحت القضية الكلية مع انها اعم من القضية الكلية ففائدة ذكر الاخص  
 اخراجها والاخص يطلق على القضية الكلية بالنسبة الى الفروع مع انها لا تندرج تحتها  
 ففائدة ذكر المندرج تحتها اخراجها انتهى وحاصله ان الاخص فيه ايها لا احتمال  
 ان يكون الاخصية باعتبار التحقيق والاخصية باعتبار الحمل فلو قيل ما يكون  
 مندرجا لم ينضج المقصود واما اذا قيل ما يكون مندرجا تحته واخص منه يعني  
 ان المقصود الاخصية باعتبار الحمل فان الاخص باعتبار التحقيق لا يقال انه مندرج  
 تحت اعم وقال ايضا في دفع ذلك الاستدراك ويمكن دفعه ايضا بان الاخص تحت  
 الاخص بحسب التحقيق والمندرج تحت الشيء يحتمل المساوي له عند من فسر الاندراج  
 تحت الشيء بكونه موضوعا له في القضية الكلية حتى حكم بان احد المساويين جزئ  
 اضا في لاخر انتهى وحاصل التعريض ان التبادر من الخصوص والعموم في باب  
 التصورات ما هو بحسب الحمل دون التحقيق فذكر الاخص ليس بمستدرك بل هو مغن  
 عن ذكر الاندراج لان كون الشيء اخص من المقسم يستلزم ان يكون المقسم محمولا عليه  
 وهو معنى الاندراج وذكر اللازم لا يعني عن ذكر الملزوم لان اللازم يجوز ان يكون  
 اعم من الملزوم ومن البين ان ذكر الاعم لا يغني عن ذكر الاخص بل ذكر الاخص يغني عن  
 ذكر الاعم ولذا قال المحشى مع ان الاخص معنى عنه الا انه ذكره الاندراج تنبيها على انه  
 معبر في مفهوم القسم آه لان فائدة القيود لا تنحصر في الادخال والاخراج بل قد تكون

هذا هو المقيد  
 لا هو المقيد  
 بل هو المقيد  
 بل هو المقيد



تحقيق لما هية كما يدل عليه قوله تنبها على نه معبر في مفهوم القسم آه ولا يخفى انه  
 مبنى على جواز تركيب ما هية من مرتين متساويين ولا يخفى ما فيه لان بين الاندراج  
 والاختصاصية تلازم فكل واحد منهما مستلزم للآخر فكل واحد منهما مغن عن الآخر  
 فالاولى ان الاندراج مغن عن الاختصاص وهذا قيل ان قوله واخصر عطف تفسير للاندراج  
 قوله وان بطلان كون القسم آه وتنبيهها على ان بطلان كون القسم قسما وبالعكس  
 لاستلزامه فسادين لا فسادا واحدا احدهما كون الشيء مندرجا تحت شيء آخر  
 وغير مندرج تحته وثانيهما كونه اخصر منه ومباينا له قوله فلا يرد انه يصدق  
 على فرد القسم لان فرد القسم وان كان مندرجا تحت المقسم الا انه مندرج تحته بواسطة اندراج  
 القسم تحت المقسم بالذات والفرد مندرج تحت القسم بالذات قوله ولا مجموع  
 القسمين آه الط انه معطوف على قوله انه يصدق آه ويحتمل ان يكون معطوفا  
 على قوله فرد القسم وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون هذا ايضا مما يتفرع على  
 كون المراد من الاندراج بلا واسطة مع انه ليس مما يتفرع عليه ولذا علله بقوله اذ ليس  
 مندرجا به وحاصل التعليل ان المقسم اذا كان مقيدا بالوحدة لا يمكن حمله على مجموع  
 القسمين ولا يخفى انه مبنى على كون المراد من الوحدة المتبصرة في المقسم الوحدة الحقيقية  
 لا اعم منها ومن الوحدة الاعتبارية ويمكن ان يقال ان مجموع المعلن والعلل معطوف  
 على مجموع المفرع عليه والمفرع قوله والا لبطل الانحصار آه ضرورة ان مجموع القسمين  
 قسم ثالث خارج عن القسمين قوله وكذلك القسم آه اي قد يكون القسم مجموع  
 المركب من المقسم والقيد كما في قولنا اما حيوان ناطق واما حيوان غير ناطق وقد  
 يكون القيد كما في قولنا الحيوان اما ناطق او غير ناطق قوله فان دفع الشكوك التي  
 عرضت للناظرين منها ان تعريف القسم خارج عنه القسم الاعتباري الذي يساوي  
 المقسم فلا يكون جامعا لبعض افراد القسم وقد عرفت اندفاعه بان هذا القسم  
 الاعتباري الذي يساوي المقسم وان كان مساويا له في الواقع الا انه اخص من  
 المقسم لانه مقيد والمقسم مطلق والمقيد اخص من المطلق فيصدق المقسم على  
 القسم بدون القسم الاخر اعتبارا ومنها ان ذكر الاختصاص في تعريف القسم مستلزم  
 وقد عرفت اندفاعه مع ما يتعلق به ومنها انه يدخل فيه قيد القسم فلا يكون مانعا  
 ودفعه بقوله والقسم قد يكون مجموع آه وحاصله انه لا تكون قيد القسم مانعا  
 المعروف حتى ينقض تعريف القسم بدخوله فيه ومنها ان تعريف القسم يخرج عنه قسما

التقسيم الاعتباري اذا كانا مساويين للقسم وحاصله دفعه انه لا نسلم الخروج كيف  
 والمقسم يصدق في هذه الصورة على كل واحد منهما بدون الآخر ولو اعتبارا  
 فيصدق على كل منهما بهذا الاعتبار انه مقابل للآخر ومندرج معه تحت شيء آخر  
 ومنها انه يدخل فيه قيد القسمين فلا يكون مانعا واثارا الى دفعه بقوله وكذلك  
 القسم آه كما عرفت ونما حققه المحشي ظهر ضعف ما ذكره الفاضل العصام في الجواب  
 بقوله يمكن دفع النقض اما اولافان المراد بالاندراج والاختصاصية بحسب  
 المفهوم والناطق ليس اخصر من الحيوان بحسب المفهوم والناطق والصاهل ايضا ليس  
 اخصر من الحيوان ولا مندرجين تحته بحسب المفهوم والحيوان الماشي مندرج تحت  
 الحيوان بحسب المفهوم واما ثانيا فلان المقصود من التعريف مجرد تميز القسم عن المقسم  
 لانه يكفي في معرفة فساد جعل قسم الشيء قسما وجعل قسم الشيء قسما انتهى على عرفت من ان القيد كالفصل  
 داخل في التعريف قوله بين معانيها يظهر وجه تخصيص كل منهما باحتمال آه مراده انما ورد على الشارح  
 بانه لا فرق بين شقي التردد في قوله احدا لا من لازم اما ان يكون قسم الشيء قسما  
 له او يكون قسم الشيء قسما منه لان كون قسم الشيء قسما له هو بعينه كون قسم  
 الشيء قسما منه فلا معنى للترديد بينهما وبانه لا وجه لتخصيص الشق الاول من  
 الشقين اعني كون قسم الشيء قسما له بالاحتمال الاول من الاحتمالين في التصديق  
 اعني به كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم والشق الثاني اعني به كون قسم الشيء  
 قسما منه بالاحتمال الثاني اعني به كون التصديق عبارة عن الحكم بل يرد كل شق  
 من الشقين على كل واحد من الاحتمالين في التصديق اجاب عنه المحقق قدس سره ببيان  
 الفرق بين شقي التردد بحيث يظهر وجه تخصيص الشارح الشق الاول بالاحتمال  
 الاول والشق الثاني بالاحتمال الثاني قوله لانه الاصل في الاضافة العهداء على ما بين  
 في الاصول من ان لا ما التعريف والاضافة حقيقة في العهد والاضافة قوله وهو  
 معنى الجعل آه اي كون التقسيم مقتضيا وهو عبارة عن الاقتضاء وهو معنى الجعل كما  
 هو اللفظ من كلامه ولا يخفى ان التقسيم فعل وجعل خاص للقاسم فليس الجعل الاقتضاء ولا  
 لازم التقسيم اذ المزمور والملازم ليسا بمجولين على ما بين في الحكمة بل معنى الجعل هو  
 التقسيم الا ان يقال المراد ان التقسيم معنى الجعل قوله وعكس ذلك آه خبر مقدم مبتدأ  
 قوله معنى كون آه اي جعل ما هو معلوم كونه قسما لشيء قسما منه بان يقتضيه التقسيم  
 قوله بين الشقين آه وقد عرفت ان قوله فما قيل آه القائل هو الفاضل العصام قوله



بمعنى كون شيء قسما له ان يجعله انت قسما منه وقد كان قسما له  
 في الواقع ومعنى كون شيء قسما منه ان يجعله انت قسما له وقد كان قسما منه  
 في الواقع فبلي هذا يخص الشق الثاني اعني به لزوم كون قسم الشيء قسما منه بالشق الاول  
 من شق الترديد في التصديق اعني به كون التصديق عبارة عن التصديق مع الحكم وان شق الاول اعني به لزوم  
 كون قسم الشيء قسما له بالشق الثاني من الترديد في التصديق قوله ليس بشيء آه لما عرفت  
 من ان معنى الشق الاول اعني به كون قسم الشيء قسما له يقتضي ان يكون مخصصا بالاحتمال  
 الاول من الترديد في التصديق وان معنى الشق الثاني اعني به كون قسم الشيء قسما منه  
 يقتضي ان يكون مخصصا بالاحتمال الثاني من الترديد في التصديق قوله وكذا ما قيل آه  
 القائل هو مولينا داود قوله دون الاولين آه اي انما المحال كون شيء قسما من شيء  
 او قسما له في الواقع لاجل ما هو قسم من الشيء في الواقع قسما له ولا عكسه اي جعل  
 ما هو قسم للشيء في الواقع قسما منه لانه امر ممكن وان كان فاسدا بخلاف الاول  
 قوله لان المتبادر ما ذكره آه جواب عن الوجه الاول من الوجوه الثلاثة التي  
 ذكرها القائل اي انما المتبادر من كون قسم الشيء قسما او كون قسم الشيء قسما منه ما ذكره قدس سره  
 لا ما ذكره القائل لما عرفت من معنيهما قوله نعم لو قيل آه بيان منشاء غلط القائل قوله  
 وان كل معطوف على قوله ان المتبادر آه وجواب عن الوجه الثاني وحاصل ان كل  
 واحد من الاولين محال كالثالث لان الاول اعني به كون قسم الشيء قسما له يستلزم  
 اندراج شيء تحت شيء وعدا ندراج تحته والثاني اعني به كون قسم الشيء قسما  
 يستلزم كون مباينة شيء لشيء وعدم مباينة له ولا خفاء في بطلان كل واحد من  
 اللازمين وبهذا يظهر بطلان قوله ولانه ادخل في لزوم الفساد لانه اذا بطل كل  
 واحد من الاولين كالثالث فدخل كل واحد من الاحتمالات الثلاثة في لزوم الفساد مساويا لزيادة  
 بينها في الدخول في لزوم الفساد لان البطلان ليس كليا مشككا ولهذا يتعرض لابطال قوله ولانه اذا  
 لزوم الفساد آه قوله وان التقسيم دال عليه آه معطوف على قوله وان كل واحد  
 او على قوله وان كل واحد او على قوله وان المتبادر آه وجواب عن الوجه الثالث  
 من الوجوه الثلاثة اي ان التقسيم دال على ما ذكره قدس سره من ان معنى كون  
 قسم الشيء قسما له كون ذلك القسم قسما منه في الواقع وقد جعلته انت قسما له ومعنى  
 كون قسم الشيء قسما منه كون ذلك القسم قسما له في الواقع وقد جعلته انت قسما  
 منه على ما بينه الشارح الاول بقوله والتصور مع الحكم قسم من التصور

وقد جعله لثاني بقوله والحكم قسم للتصور وقد جعله وحاصل هذا الجواب منه  
 لاصل الحكم في قوله والتقسيم انما يدل عليه دون آه لا لخصر المستفاد من كلمة انما  
 اذ على هذا لا يتم الجواب كما لا يخفى واعلم انه اجاب بالفاضل العصار عن الوجوه الثلاثة  
 التي ذكر القائل اما عن الاول فانه لو جعل الكون في عبارة الشارح بمعنى الصيرورة  
 لكان ذكره قدس سره مستفادا منه بلا خفاء واما عن الثاني فلان جعل لقسم قسما  
 على تقدير صحته يستلزم كون القسم قسما واما الثالث فدلالة التقسيم عليه دون  
 الاولين ممنوعة انتهى على ما في بعض النسخ قوله فان قلت التصديق باي معنى كان آه  
 هذا ما ذكره الفاضل العصار بقوله ويمكن جعل قسما للتقسيم لان ما جعله فيه قسما للتصور جعل قسما  
 له لان التصديق بما كان جعل قسما للتقسيم وقسما من العلم الذي هو نفس التصور فقد جعل قسما للتصور  
 انتهى والعرض منه الرد عليه كما لا يخفى قوله جعل المقسم نفس القسم آه لان من البين ان المقسم اذا  
 جعل نفس احد القسمين يكون القسم الآخر قسما من شيء وقسما له قوله وهو مذكور في  
 الوجه الثاني آه اي تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره مذكور في الوجه الثاني من  
 وجهي الاعتراض الوارد على التقسيم المشهور فلا يمكن جعل فساد التقسيم ذكره الفاضل  
 العصار لانه لو جعل الشارح ما ذكره الفاضل فساد التقسيم لرجع الوجه الاول منها  
 الى الوجه الثاني وهو بطل على ما لا يخفى قوله يريد ان الحكم ان كان آه واعلم ان التصديق  
 اما حكم كما ذهب اليه القدماء واما تصور معه حكم واليه ذهب المتأخرون والتصور  
 اما عبارة عن الادراك الجامع للحكم واليه ذهب المص على هو اللفظ من عبارة في  
 التقسيم واما عبارة عن الادراك المعروف للحكم واليه ذهب شمس الدين الاصفهاني  
 وفي هذين المذهبين للحكم خارج عن التصديق واما عبارة عن مجموع التصورات  
 والحكم على ان الحكم ادراك بناء على حمل المعية على المعية الزمانية وجعلها ظرف مستقر متعلق  
 يحصل واختلاف في تحريم مذهب الامام فقال بعضهم ان التصديق عنده مجموع  
 التصورات الثلاثة والحكم بناء على ان الحكم عنده كما هو اللفظ من كلامه وهو المشهور  
 فعل وقال بعضهم ان التصديق عنده عبارة عن الادراكات الابعة بناء على ان الحكم  
 ادراك عنده اذا تمهد هذا فنقول يمكن تطبيق قول الشارح ان التصديق  
 ان كان عبارة عن التصور مع الحكم آه على كل من المذهبين الذي ذهب اليهما المتأخرون وان  
 لم يرتضيه المص في تطبيقه على ما هو التحقيق من مذهبي الامام كما اشار اليه المحقق  
 لكن لا يصح سببا لعدم المص آه الا على ما هو المشهور من الامام فاللفظ ان قوله قدس



هذا بناء على ان التصديق عبارة عن الادراك المجامع آه جواب عن سؤال مقدر يرد على قول الشارح التصديق ان كان عبارة عن تصور مع الحكم آه بان هذا القول لا يصح على اطلاقه لان التصديق عند الامام عبارة عن التصورات الثلاثة والحكم على ما هو المشهور وهو خارج عن العلم او على حصر التصديق في القسمين اعني كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم او عن الحكم فقط وحاصل الجواب ان قول الشارح التصديق ان كان عبارة آه مبني على الظاهر بدلالة ظاهر عبارة المص والخصم مبني على الظاهر لان اللفظ من عبارة القوم هو هذان الشقان وهذا القدر يكفي في عدول المص عن القسم المشهور وامكان القسم الآخر المرجوح لا ينافي وجه العدول ومبني الجواب على كلا التقديرين اختيار الشق الاول اعني به كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم ويمكن ان يقال مراده قدس سره من قوله هذا بناء على ان التصديق آه اعتراض على الشارح بما ذكرناه والجواب هو ما ذكرناه ايضا ولا يخفى انه يمكن تطبيق كلام المحقق المحقق على كل من التقديرين احدهما جواب والاخر اعتراض كما لا يخفى قوله لان كونه قسما من التصورات اي لان كون التصديق حين ما فسر بالادراك المجامع للحكم كما هو المفهوم من ظاهر تقسيم المص والادراك المعروض للحكم كما هو مختار شمس الدين الاصفهاني في تأويل تقسيم المص قسما من التصورات في الواقع على ما هو معنى قسم الشيء لما عرفت معلوم لان التصديق حينئذ يكون التصور مقيدا بمجموعة الحكم او بعروضه له والمقيد فرد المطلق وقسم منه بلا شك وقد جعل في التقسيم المشهور قسما له قوله واما ان فسر التصديق بالتركيب وفيه تعريض للمحقق قدس سره حيث قال واما اذا اريد بالتصديق ما هو مذهب الامام آه حيث ان كلمة اذا الدالة على تحقق مضمون المقدم دون كلمة ان الدالة على مجرد فرض مضمون المقدم سواء تحقق او لا وهذا المذهب من الامام لا يصحار اليه ما احتمل غيره في عبارة قوله فلا يلزم ذلك لان كونه حينئذ قسما من العلم غير آه ولا يخفى ما فيه لان المحقق قدس سره جعل عدم الظهور الدعوى وعدم اللزوم دليلا عليها والمحشى عكسه حيث جعل الدعوى عدم اللزوم وعدم الظهور دليلا عليها ولم نطلع على وجه العكس بل فيه شائبة الدور الا ان يقال ان كلام قدس سره مبني على الاثبات بالدليل الملم وكلام المحشى مبني على الاثبات بالدليل الا ان قوله بل مبني على عدمه كما سيحكي آه والظان مراده من قوله كما سيحكي قوله فيما بعد وذلك لان المركب من القولين ايتيها آه ويحتمل:

ان يكون مراده منه قوله قدس سره فيقال ان التصديق بمعنى المجموع قسيم للتصور آه وانظر منه دفع ما اورد على قوله قدس سره فلا يظهر آه وعلى قوله ولا يلزم ان يكون المجموع آه بانه اذا لم يظهر كونه قسما من التصورات كما ذكرته لم يظهر كونه قسما له ايضا لانه لو كان قسما فلا بد ان يتدرج معه تحت شيء آخر وقد عرفت عدم اندراجهم معه تحت العلم وبانه كما لا يلزم ان يكون المجموع المركب من شيء واخر بحيث يصدق عليه آه لا يلزم ان يكون المجموع المركب من شيء واخر بحيث لا يصدق عليه شيء وحاصل الدفع انه يتعين عدم كون المجموع المركب من شيء واخر قسما من العلم على ما سيحكي من ان المركب من القولين ايتيها كما نتا مركب اعتباري آه واذا تعين عدم كونه قسما من العلم يتعين كونه قسما للعلم الذي يراد به التصور المطلق فيتعين كونه قسما للتصور المطلق واجاب عن هذا الايراد مولينا داود بانه لم يرد به انه قسيم للتصور المطلق بل اراد به انه قسيم للتصور المقيد بعدم الحكم ولا شبهة في كونه قسما لا لا يخفى ما فيه لانه على هذا لا يصح قوله قدس سره وقد جعله في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس التصور لان العلم نفس التصور للطلوع لا المقيد وما قيل انه قدس سره لم يرد به انه نفسه حقيقة بل اراد انه كذلك وهما بناء على الاشتراك اللفظي فيكون قسم الشيء قسما له خروج عن اللفظ واجاب حماد الدين بانه لا يلزم من عدم اندراج المجموع المركب معه تحت العلم عدم اندراجهم معه تحت شيء آخر بل هو مندرج تحت العرض انتهى مثلا ولا يخفى ما فيه لان المراد من اندراج القسم مع مقابله تحت شيء آخر اندراجهم معه تحت المقسم اذا المراد بالشيء الاخر هو المقسم لا اعم منه قوله الا انه اكتفى بعدم الظهور آه جواب عن سؤال مقدر يرد على قول بل يتعين عدم آه وهو انه لو كان عدم متعينا لما قال قدس سره فلا يظهر بل يلزم ان يقبل فيظهر عدم كون التصديق بهذا المعنى قسما من العلم آه وتقرير الجواب وهذا الجواب هو الوجه الاول من الوجهين اللذين ذكرهما مولينا داود بقوله احدهما الاكتفاء بالقدر الصالح الواجب الكافي وثانيهما ان المركب من الشيء ومباينه قد يكون بحيث لا يصدق عليه ذلك الشيء كالمركب من السقف والجدار وقد يكون بحيث يصدق عليه ذلك الشيء كالمركب من الفرد ومباينه وهو الزوج وكالمركب من الجوهر والعرض القاسم به يصدق على الجوهر اذا المجموع المركب منهما لا يحتاج في وجوده الى امر يقوم به وهو يقوم كما هو شأن الاعراض صرح قدس سره بالمثال الاخير في محاشية شرح القاضى انتهى وقد اشار المحشى المحقق الى بطلان الوجه الثاني فيما نحن فيه بقوله



لا تعين مدته كما عرفت قوله فيحتاج في بيان فساد آية اي حين تعين عدم كون التصديق  
 مركب من التصورات الثلاثة والحكم كما هو عند الامام قسما من العلم يحتاج في بياض  
 لتفسير مشهور الى ان يتمسك بما ذكره الشارح في التصديق بمعنى ملككم اذ على هذا  
 لتقدير تعين كونه قسما للعلم لما عرفت وما ذكره الشارح بيا نفسا للتقسيم المشهور  
 باستلزامه كون قسيم الشيء قسما منه وسيجي تفصيله قوله وانما لم يتعرض الشارح  
 جواب سؤال مقدر يرد على قوله فيحتاج في بيان فساد التقسيم آية وتقرير كل  
 من السؤال والجواب ظاهر قوله فهو مبني على عدم الفرق آية هذا ما ذكره ابو الفتح في  
 تعليقاته على حاشية العصا حيث قال وفيه نظر لان التصور مع الحكم ليس مقيدا  
 بالحكم على مذهب الامام بل مركب منه وان كانت العبارة ظاهرة في التقييد فان قلت قد  
 صرح الامام بكونه قسما من العلم وهذا كاف في كونه قسما في الواقع وان كان جعله  
 مركبا من الحكم منافيا لذلك قلت يجوز ان يكون تقسيم العلم عنده الى التصديق من قبيل  
 تقسيم اللفظ المشترك الى معانيه الا ان يقال هذا خلافا لفظ والكلام هنا مبني على  
 اللفظ فاقبل انهي اعترض على المحشي بانه لا يخفى عليك ان هذا رد لما ذكره الفاضل  
 لكنه قد قال بعد ما قال ما نقله المحشي وليس لك ان تقوا التصور المركب من الحكم يستحيل  
 ان يكون قسما من التصور لانا نقول هذا يلزم المذهب لا عبارة التقسيم ونحن بصدد  
 ترجيح عبارة في التقسيم على عبارة اخرى فيه بانه يلزم احديهما فسادا شافها دون  
 الاخرى واما نفس التقسيم فنارج عما نحن فيه انهي قالنا مل في كلامه حق النا مل  
 يظهر ان ما ذكره المحشي لا يكون في مقابلة له فتأمل انهي ولا يخفى فيه لان المحشي  
 انما رد بعض ما ذكره الفاضل العصا لاكل ما ذكره حتى يرد ان ما ذكره لا يكون في مقابلة  
 له وذلك ظ واعترض ايضا بان ما قاله الفاضل مما يقبله العقل فلا وجه لما قيل من  
 ان هذا مبني على عدم الفرق بين المقيد والمركب هذا لان المراد القائل ان الاعتراض  
 بفساد التقسيم بناء على مذهب الامام مشترك بين التقسيم المشهور وتقسيم المصنوع  
 الشارح توجيه عدول المصنوع من تقسيم المشهور بوجه اخر يلزم على التقسيم المشهور  
 تقسيم المصنوع مل انهي ولا يخفى انه مندفع بما ذكرناه من ان المحشي رد بعض ما ذكره  
 الفاضل لاكله كما لا يخفى قوله باحد الوجهين آية وهما الجامعة والعروض قوله فلا  
 يرد ان ظاهر العبارة لا تدل على العروض آية وهذا لا يراد ذكره الفاضل العصا بقوله  
 وفي كون ارادة الادراك المعروض للحكم مما يدل عليه ظاهر العبارة نظر فاقبل انهي

وقد دفعه المحشي بان ضمير عليه في قوله قد سره كما يدل عليه ظاهرة عبارة الكشف  
 آية يرجع الى الاحد المراد بين كونه على وجه الجامعة وبين كونه على وجه العروض  
 المفهوم من كلمة او لا الى كونه على وجه العروض كما زعمه الفاضل العصا حتى يرد  
 عليه ما اوردته اذ رجوعه الى كونه على العروض منشأ اعتراضه قوله كالمركب من الموجود  
 والمعدوم آية فان المركب منهما معدوم والمركب من الداخل والخارج خارج قوله لان  
 المركب من المقولتين ايتهما آية وتقرير الدليل ان التصديق بمعنى المجموع المركب من  
 التصورات الثلاثة والحكم مركب من مقولتين والمركب منهما ايتهما كانا مركبا اعتبارا  
 ليس له وجود في الخارج ينتج من الشكل الاول ان التصديق بمعنى المجموع المركب من  
 التصورات والحكم مركبا اعتبارا ليس له وجود في الخارج ففضم الى هذه النتيجة  
 قولنا والمقولات التسع موجودات خارجية ينتج من الشكل الثاني ان التصديق بمعنى  
 المجموع المركب منها ليس من الموجودات الخارجية ينتج ان التصديق بالمعنى المذكور  
 ليس من المقولات التسع ففضم الى هذه النتيجة قولنا والتصور من المقولات التسع  
 ينتج من الشكل الثاني ايضا ان التصديق بالمعنى المذكور ليس من المقولات التي كان التصور  
 منها ولا يخفى انه يلزم منه هذه النتيجة كونه التصديق قسما للتصور وهو المطبق قوله  
 لان المركب من المقولتين آية اشارة الى كبرى القياس الاول وقوله والمقولات التسع  
 اشارة الى كبرى القياس الثاني قوله اعتبارا ليس له وجود في الخارج آية استدلال  
 عليه بانه لو كان له وجود في الخارج لما انحصر الموجودات الخارجية في المقولات  
 العشرة وقد بينوا انحصار اجناسها فيها على ما بين في موضعه قوله ولذا قالوا اشارة  
 الى قوله لان المركب من المقولتين آية قوله واما المركب منها فهو امر اعتباري آية وذلك  
 لانه مركب من الجوهر والعرض الذي هو الهيئة الحاصلة للشئ وهي مقولة الكيف  
 فالمركب منهما ليس بجوهر ولا عرض واعلم انه ان كان المركب والاجزاء من الامور العقلية  
 يجوز ان يكون المركب من الشئ وغيره قسما من ذلك الشئ ومندرجا تحته كالاتزان المركب  
 من الحيوان والناطق وهو قسم من الحيوان ومندرج تحته وان كان المركب والاجزاء  
 من الامور الخارجية لا يجوز ان يكون المركب من الشئ وغيره قسما منه كالبنيان المركب  
 من السقف والجدار وذلك ظ قوله باعتقاد المصنوع على زعمه ان الحكم فعل آية هذا  
 ما ذكره الفاضل العصا لكن اورد عليه بقوله قد كان وجه العدول الى التصور  
 فقط والى التصديق كون الحكم فعلا وتبين الفعل والعلم لم يكن للعدول وجه اذ



ذل لا يصلح زيادة فقد فقط في تقسيم العلم على شئ من المذهبين بل لا بد من العدول عن المذهب  
 والمردد دفع ما ذكره مولينا داود من ان هذا ليس مبتدئا على ان الحكم فعل كما توهم بعض  
 الافاضل كيف والحكم ليس تصديقا لا عند الحكماء وهو عندهم ادراك لا فعل واما  
 ما ذكره ذلك الفاضل من ان الحكم اذا لم يكن فعلا لم يكن قسيما للتصور المطلق فقد عرفت  
 ان دفعه من قولنا لم يرد به ان قسيم للتصور المطلق فاما مل انتهى وقد عرفت ما في قوله  
 فقد عرفت ان دفعه من قولنا لم يرد به انه قسيم قبل ليس هذا على ما زعم المصرا لان التقسيم المشهور الى  
 التصور والتصديق والتصديق ان كان عبارة عن الحكم على ما ذهب اليه الحكماء سواء كان  
 فعلا او انقلا لا يكون مقابلا للتصور انتهى ولا يخفى ما فيه لان مذهب الحكماء لا يثبت  
 التعميم اذا لم يذهب احد من الحكماء الى كون الحكم والتصديق فعلا ولان كون  
 التصديق بمعنى الحكم عند الحكماء مقابلا للتصور المطلق ممنوع كما لا يخفى على من له ادراك  
 دراية ونحن نقول قول الشارح وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم التصور آه  
 لا يخلو عن اضطراب لان الحكم ان كان فعلا فسلم ان يكون مقابلا للتصور لكن  
 التصديق ليس حكما بمعنى الفعل لما عرفت وان كان ادراكا اذ عانيا كما هو المذهب  
 عند الحكماء فالصديق بمعنى الحكم الذي هو الادراك الاذعاني لا يكون مقابلا للتصور  
 المطلق وهو ظ قوله اي التصور المقيد آه اي التصور المقيد الذي يفيد لفظ تصور  
 فقط قوله مدخلية في عدم الوجود آه مع انه لا دخل للعدول في القسم الثاني الذي  
 هو التصديق في عدم الوجود اعتراض قوله اي جعل القسم الاول آه فيه اشارة الى ان  
 الكافي في قوله الشارح كما فعله آه للتشبيه لا للتشليل وان كان الظاهر انه للتشليل  
 فالمغايرة واقعة بين المشبه الذي هو هذا التقسيم اعني تقسيم العلم الى التصور  
 فقط وبين تقسيم المص على ما يقتضيه التشبيه وان لم يتحقق المغايرة بينهما باعتبار  
 القسم الاول لان القسم الاول فيهما مقيد بقيد يقيد كون المراد منه الماهية  
 بشرط لا شئ قوله لا يرد آه اعتراض على قوله قلنا بانه لا يصح جملة على قوله قوله  
 التصور مع الحكم آه واجيب بما ذكره المحشي من ان الخبر مخدوف وقلنا علة للحكم  
 بهذا الخبر والمعنى قوله التصور مع الحكم لا يرد لانا نقول في دفعه آه واعتراض  
 على هذا الجواب الفاضل العصام بانه تكلفا استغنى عنه لان قلنا يصح ان يكون  
 خبر القوله قوله التصور آه بتقدير في دفعه كما نقله المحشي قوله لان حذف العائد  
 المحرور آه وفيه حذف المضاف اعني الدفع ايضا قوله الا في موضع مخصوص آه

وهو موضع كون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ خبر من المبتدأ  
 الاول نحو البر الكريستين اي الكرم منه لان جزئية شعر بالضمر فيحذف الجار والمجرور  
 معا على ما في فصل في الرضى قوله لان قلنا لا يحمل على قوله لعدم تحقق شرط صحة الحمل وهو  
 الاتحاد الخارجي وهو يتوقف على كون المحمول حالا من احوال الموضوع ولو اعتبارا  
 او من الظاهر ان قلنا ليس حالا من احوال قوله التصور مع الحكم قسم من التصور ولو قيد  
 بقيود كثيرة قوله وان كان آه كذا وجد في النسخ والظاهر ان كان اي واذا كان عدم كونه  
 كذلك ظاهرا فلا يمكن توهم خلافا اي كونه قسيما من مقابله اذ لا يمكن خلافا للبيد  
 قوله على ذلك آه اي على كون قسيم التصديق مطلق التصور قوله فهذا آه اي كون  
 المراد بقوله واما اذا قسم العلم آه التقسيم الذي قيد القسم الاول منه بالقيد لا تقسيم  
 المص وكون المراد بقوله فلا ورود له نفى توجه الاعتراض صلا على هذا التقسيم  
 الذي قيد القسم الاول منه بالقيد لا تقسيم المص وكون المراد بقوله لانا نخار انا نخار في  
 ذلك التقسيم قوله ما عندكم في حل عبارة الشارح واحسن التوجيهات التي ذكرها  
 الناظرون آه اي الباحثون عن هذا الكتاب وقد اشار الى هذا التوجيه مولينا داود  
 وعبد الدين منهم ما ذكره عماد الدين بان غرض الشارح رحمه الله بيان سبب عدول  
 المص عن التصور الواقع في التقسيم المشهور الى التصور فقط مع قطع النظر عن  
 خصوصية ما هو قسيم له فكأنه قال لم قال المص العلم اما تصور فقط واما  
 تصديق ولم يقل اما تصور واما تصديق كما هو المشهور ويؤيد ما ذكرناه قوله  
 والمص عدل عنه الى التصور فقط والتصديق فالترديد جار في كلامه ايضا انتهى  
 ومنها ما ذكره الفاضل العصام وهو اشار اليه المحشي المحقق بقوله وما قيل انه لا ورود  
 للاعتراض آه وتقريره ظ قوله لانا نخار في دفع الاعتراض آه اي نخار الشق الاول  
 من التزديد المذكور وهو كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم قوله بهذا  
 التزديد آه وهو قوله ان اردتم به انه قسم من التصور الساج آه قوله وهذا  
 صريح في تقسيم المص آه اي تعدد التصور صريح في تقسيمه قوله سواء اريد بجماعة  
 الكل مع الجزء او المعروض مع المعارض جعل كون التصديق عبارة عن التصور بجماعة  
 للحكم محتملا لاحد هذين المذهبين مع ان المحقق الشريف قدس سره جعل بجماعة  
 المعارض مع المعروض مقابلة للادراك بجماعة للحكم فيما سبق حيث قال هذان  
 على ان التصديق عبارة عن الادراك بجماعة للحكم او المعارض للحكم الا ان يقال



ان التقابل في كلامه قدس سره من قبيل تقابل الخاص بالعام قوله بما ليس مذهبهم لان  
التصديق عندهم ليس عبارة عن التصور مع الحكم ونظرا ان مبنى دفع الاعتراض على  
كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم قوله وان دفعه آه معطوف على قوله وان  
القوم آه اي وفيه ايضا ان دفع الاعتراض عن تقسيم القوم مبنى على ان التصور  
يطلق على المعنيين بالاشتراك اللفظي كما يظهر عند قول الشارح وجواب ان التصور  
آه فلا يكفي مجرد تعدد التصورات في الواقع ما لم يجعل المقسم والقسم تصورين متعينين  
مع انهم جعلوا المقسم والاقسام شيئا واحدا وهو التصور المطلق كما هو الظاهر  
وانه لا يختص لدفعه آه عطف على القريب الذي هو قوله وان دفعه آه اي وفيه  
ايضا ان التوجيه المذكور القائل بشعر ان دفع الاعتراض عن تقسيمهم يخص في هذا  
الاختيار ولا يخص دفعه عنه فيه قوله كونه نفس الحكم آه اي كون التصديق نفس  
الحكم كونه ومنع كونه قسيما للتصور آه بسند ان الحكم ادراك اذ عاني عندهم قوله  
وانه لا يصح آه لا يخفى انه معطوف على القريب والبعيد واما عدم صحة هذا القول  
فلان كون قسم التصديق مطلقا بديهي في التقسيم المشهور ومنع البديهي مكابرة غير  
مسموعة فالمنع بطوله اي ان النسبة واقعة آه بينا المشار اليه بكلمة ذلك قوله فالأضفة  
لامية آه اي اذا كان المشار اليه بذلك ان النسبة واقعة آه فاضافة الادراك الى  
كلمة ما في ما عدا لامية لان ما عبارة عن المدرك الله لا يكون ان النسبة واقعة آه وهو  
ظ وهو مطابق لما ذهب اليه المتأخرون من ان التصور انما يمتاز عن التصديق باعتبار  
متعلقهما لا باعتبار ذاتهما بناء على ان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق عندهم  
فهو يلازم لما ذهب اليه المتأخرون ايضا من ان اجزاء القضية اربعة قوله او ادراك  
ان النسبة واقعة آه فعلى هذا يكون المشار اليه بذلك ادراك ان النسبة آه قوله  
فالاضافة بيانية آه اي اذا كان المشار اليه بكلمة ذلك الادراك المذكور فاضافة  
الادراك الى كلمة ما في قوله ما عدا بيانية لان كلمة ما على هذا التقدير عبارة عن  
الادراك وهو ظ وهو انما ينطبق على مذهب القدماء القائلين بامتيار احدهما  
عن الآخر بالذات بناء على انه لا حجر في ان التصور يتصل بما يتعلق به التصديق  
عندهم آه فهو يلازم كون اجزاء القضية ثلاثة كما هو مذهبهم قوله للتقابل متعلقهما  
اوليا بينهما في حد ذاتهما آه الاول ناظر الى الاول اعني به كون الاضافة لامية  
والثاني الى الثاني اعني به كون الاضافة بيانية فالتقابل بالمتعلق مذهب المتأخرين

والتقابل بالذات مذهب القدماء كما اشرنا قوله اي في الواقع بوجه من الوجوه آه لا  
من جهة المفهوم ولا من جهة الصدق ولا من جهة التحقق ولا من جهة المتعلق  
ولا من جهة شمول الجنس على النوع ولا من جهة اشتمال الكل على الجزء قوله حتى يلزم  
كون قسم الشيء ان يكون قسيما له آه لما قد عرفت من ان معنى كون قسم الشيء قسيما  
له كون ما هو قسم الشيء في نفس الامر قسيما له في التقسيم قوله بالمعنى الاول آه وهو  
التصور المطلق قوله بالمعنى الثاني آه وهو التصور المتأخر قول بل فهم آه اي من لفظ  
التصور قوله متفرع على مجموع ما تقدم آه لان عدم لزوم المحذور الاول متفرع على قوله  
ولا شك آه الى قوله واما التصور وعدم لزوم المحذور الثاني الى قوله واما التصور  
فلا يجوز تفريع عدم لزوم شيء من المحذورين على احد القولين قوله واما كونه مجموع  
الادراكات فمجرد احتمال عقلي لم يذهب اليه احدا هذا يدل على ان مراد المحقق قدس سره  
عن قوله او اراد بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم هو الادراكات الاربعة  
وليس كذلك بل لفظ ان مراده قدس سره منه ان التصديق هو المجموع المركب من التصور  
الثلاثة والحكم كما هو المشهور من الامام على ما سبق على ان ما ذكره من كون التصديق  
عبارة عن الادراكات الاربعة هو التحقيق من مذهبي الامام قوله من الخارج  
وهو تفسير التصديق والتصور قوله صريح في تغايرهما آه لان القسم الاول  
تصور فقط والقسم الثاني تصور معه حكم ولا شك انهما متغايران قوله يعني  
ان اختيار احدهما والمراد دفع ما ورد مولينا داود عليه قدس سره بانه ان اراد  
ان هذا الكلام يدل على ورود هذا الاعتراض على ما هو مراد القوم من التقسيم  
المشهور فهذه الدلالة ممنوعة وقد ظهر عليك مما بينا لك انفا ان الاعتراض الشارح  
على ظاهر تقسيمهم وهذا القدر يكفيهم وان اراد به انه يدل على ظاهر تقسيمهم  
فالدلالة مسئلة والاندفاع ممنوع وادعأ قصد التنبيه غير مسموع انتهى وحاصل  
الدفع ان اسلوب ورود السؤال بالترديد المذكور والجواب باختيار الشق الاول  
ودفع المحذور بقوله قلنا ان اردتم او مع ان هذا مسوق لبينا الفرق بين تقسيم المص  
وبين التقسيم المشهور بالنسبة الى ورود هذا السؤال فان كان واردا على تقسيم المص  
ومندفعاً عنه لزم ان يكون واردا على التقسيم المشهور غير مندفع عنه والا لزم الفرق  
بينهما فلا وجه للعدول قوله اقول ظهرا ندفاع ما ذكره قدس سره آه وذلك لان  
المفهوم من كلام الشارح على ما اختاره المحقق في حل عبارته وتوجيهها



تقسيم المصرا لا يتوجه الاعتراض المذكور صلاحته يحتاج الى الجواب باختيار الشق الاول  
 الذي هو كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم لان كونه عبارة عن التصور مع الحكم  
 مصرح في تقسيم المصرو الاحتياج الى اختيار ذلك في التقسيم المتناهية تقسيم المصرو هو تقسيم العلم  
 الى تصور شارج والتصديق ويلزم من ذلك ان التقسيم المشهور يتوجه عليه الاعتراض  
 ويحتاج في دفعه الى ذلك الاختيار قوله توجيه ل عبارة الشارح آه لعل مراده منه  
 دفع ما اورده مولينا داود بان حاصل ما ذكره قد ستره في هذا المقام انه لا يرد شيء  
 من الاعتراضين على ما هو مراد القوم من تقسيم العلم الى التصور والتصديق وانما  
 يتوجه الاعتراض على ظاهر عبارتهم في التقسيم بمعونة الوهم فان اراد به قدس ستره  
 ان هذا القدر لا يكفي جهة للعدول عنه فانت خبير بان هذا الكلام ليس للتسليم فيه  
 مجال وان اراد به التنبيه على ما هو مراد الشارح في بيان ما هو سبب للعدول فقم المقال  
 انتهى وحاصل دفع باختيار الشق الثاني كما لا يخفى قوله منشاء الوجه الاول آه  
 وفيه تعريض لمولينا داود اذ جعل منشاء الوجه الاول مراد واحد حيث قال منشأؤه  
 التردد بين التصديق ولا دفع له اصلا كما عرفت والوجه الثاني اعتراض على باطن  
 تقسيمهم ومنشأؤه التردد في التصور وله دفع ط كما ستطلع عليه فالاعتماد  
 في العدول على الوجه الاول دون الثاني فلذا قدم عليه مع تعلقه بالتصديق المتأخر  
 عن التصور الذي هو متعلق الثاني تأخره بالاطبع والوضع انتهى وحاصل التعريض ان  
 منشاء الوجه الاول امور ثلاثة الاول حمل لفظ التصور الذي وقع في التقسيم المشهور  
 على معناه المتبادر وهو الادراك المطلق والثاني التفويض عن التصديق الى السؤال  
 بامر شئ والثالث ان التصديق بالمعنى الاول قسم واقعي فعلى هذا يكون قوله وانه  
 بالمعنى الاول معطوفا على التفويض كما هو اللفظ ويحتمل ان يكون معطوفا على التصديق  
 فالمنشاء عبارة عن الامرين لكن التفويض بنا في الحكم بان المعنى الاول آه  
 بقي شئ وهو ان في جعل الامر الثالث من جملة المنشاء نظرا لان الامر الثالث انما هو  
 الوجه الاول والا فاما الوجه الاول قوله ملحوظا حال التصور آه قدم الخبر اعني ملحوظا  
 على الاسم اعني حال التصور افادة الحصر عدم ملحوظية حال التصور في الوجه الاول  
 كما انه ملحوظ في الوجه الثاني وقوله في هذا الوجه ظرف الخبر قوله وان كان  
 يلزم بعد الملاحظة آه اي ولما لم يكن حال التصور ملحوظا في هذا الوجه لم يلزم  
 على هذا الوجه تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لانه يلزم على ملاحظة حال التصور

واعتباره وان كان يلزم ذلك بعد ملاحظة حال التصور فلو لم تقسم الشئ الى  
 نفسه والى غيره على هذا الوجه ايضا يلزم ملاحظة حال التصور وعدم ملاحظتها  
 في حالة واحدة وهو ظاهر بطلان قوله ولذلك قال الشارح يرد الاعتراض من وجهين  
 آه اي ولكون منشأ الاول مجموع امور ثلاثة ولا حدها اعني التصور باعتبار الزم  
 ان يكون الاعتراض من وجهين ولزم ان يكون الايراد اعتراضين مستقلين فلذلك  
 اللزوم قال الشارح يرد الاعتراض من وجهين ولم يقل آه وتحقيق المقام ان كون  
 منشاء الوجه الاول مجموع امور ثلاثة دون الوجه الثاني اذ منشأ مجموع الامرين  
 على ما ياتي وان اقضى كون الايراد واعتراضين مستقلين الا ان الواحد منها وهو  
 التصور مشترك بين منشاء الوجهين وهو وان اقضى كون الاداء وجه واحد  
 الا انك قد عرفت ان له اعتبارا وقد عرفت ايضا انه لا يمكن الجمع بين الاعتبارين  
 فيه فبالنظر الى هذا الجزء من المنشأ اعني التصور يجب تقرير السؤال على احد الوجهين  
 كما قيل لكن قد عرفت ان الجزئين الاخيرين من منشاء الوجه الاول غير مشترك بين  
 منشاء الثاني فيضم احدا الاعتبارين في التصور اعني عدم الملاحظة لحاله الى جزئين  
 الاخيرين يرد الاعتراض من وجهين فلذلك قال الشارح يرد الاعتراض من وجهين  
 ولم يقل يرد اعتراضان وقد ظهر مما ذكرنا ان مراد المحشى تحقيق دفع ما اورده عماد الدين  
 على الشارح حيث قال فاللائق بالعبارة ان يقال سبب العدول ورود الاعتراض  
 على التقسيم المشهور من احد الوجهين الاول ان التقسيم فاسد آه الثاني ان المراد بالتصور  
 آه انتهى ووجه الدق ط ودفع ما اورده الفاضل العصام حيث قال لفظ الاخصر  
 ورود الاعتراضين عليه آه وقد عرفت وجدنا دافعه مما قد ذكرنا ولا يخفى ان الصواب  
 ان يذكر قوله ولذلك قال الشارح يرد الاعتراض من وجهين آه بعد ثبوت منشاء الوجه  
 الثاني وقيل قوله وبما حررنا ظهر اندفاع آه ليكون معنى قوله ولذلك آه لكون منشاء  
 الوجه الاول مجموع الامور الثلاثة ومنشاء الوجه الثاني مجموع الامرين قال الشارح  
 يرد الاعتراض من وجهين آه كما لا يخفى قوله وانه ان حمل على معناه آه معطوفا على قوله  
 التفويض وامر ثان من المنشاء المركب من الامرين احدهما حمل التصور على معناه المتبادر  
 ويحتمل ان يكون معطوفا على التصور كما عرفت وقد عرفت ط وفي جعل الامر الثاني من المنشاء  
 نظرا لانه عبارة عن الوجه الثاني كما ذكرنا في منشاء الوجه الاول قوله ترد فيه آه  
 اي تردده في الوجه الثاني بان لفظ التصور واقع في التقسيم المشهور معنى يراد به



في توجه الثاني قوله يدل على انه جاحل به آه أي بان له معنيين فين السؤال والجواب بناء  
قوله ووجه تدفع آه لما عرفت من ان الوجه الاول ليس مبنيا على جزم المعترض بان  
التصور معنى واحد بل هو مبني على المعنى المتبادر من لفظ التصور ومن انظر للحمل على  
المعنى المتبادر يقتضي العقود فيه ولما عرفت من ان منشأ الوجه الثاني التفتيش عن  
التصور بانه شيء ومعناه طلب المعرفة فلا يعلم السائل بان للتصور معنيين فلا يكون  
بين السؤال والجواب دليل على جهله منافية وفيه رد على ما ذكره الفاضل العصام في دفع  
الثاني من قوله لا ان يتكلف بان التردد المراد للتردد في المعنى فالاولى ان ينال في تقرير  
الاعتراض ان معنى التصور اما الحضور الذهني مطلقا او مقيد بعدم الحكم انتهى واما اندفاع  
قوله وان قسمة الشيء نفسه والى غيره يستلزم آه فلما ذكرنا من ان هذا الاستلزام انما  
هو بعد ملاحظة حال التصور كما يظهر من تقرير هذا نقائل واعلم ان من جملة ما تقدم  
قوله ولذلك قال الشارح رد الاعتراض من وجهين ولم يقل اعتراضا آه واراد به دفع  
ما ذكره الفاضل العصام كما دفعه به بعضا آخر كما ذكرنا من الجواب الذي ذكره في دفع  
ما قيل ان الوجه الاول يدل على جزم آه بقوله ان المراد انه يتوجه عليه الاعتراض من  
وجهين وكذا من شخصين وحاصل اندفاعه انه احتمال مرجوح لا يصار اليه عند وجود  
الاحتمال الظاهر وكون الاعتراض من وجهين من شخص واحد ولا ينافي كون الاعتراض  
بوجهين من شخص واحد للوجه الاول لانك قد عرفت انه ليس مبنيا على الجزم بان لفظ  
التصور معنى واحد قبل ما اندفاع ما ذكره بقوله ان الوجه الاول آه فلما ظهر من ان  
الوجه الاول مبني على اعتبار ملاحظة الوجه الثاني مبني على اعتبار آخر وملاحظة آخر فلا يصح اعتبار ان التصور  
معنى واحد في الاول واعتبار ان له معنيين في الثاني والجواب لما كان جوابا عن وجهي الاعتراض  
جميعا كما سيصرح به تعرض فيه لكون التصور محال له معنيان باعتبار كونه جوابا  
عن الوجه الاول المبني على اعتبار ان للتصور معنى واحد انتهى ولا يخفى ما في قوله ان  
للتصور معنى واحد في الاول والمراد من قوله والجواب لما كان جوابا آه دفع المناقاة بين  
السؤال والجواب وهو انما يدفع المناقاة بالقياس الى الوجه الاول الذي مبناه على  
ان للتصور معنى واحد على زعمه ولا يدفعها بالنسبة الى الوجه الثاني لان السائل  
فيه يعلم ان للتصور معنيين على زعمه والجواب يدل على جهله به قال الشارح لزعمنا  
الشيء الى نفسه والى غيره وهو بطل استلزام كون الشيء اخص من نفسه واعتم  
منها الوجوب كون القسم اخص والمقسم اعم ولا يستلزام كون الشيء اعم من شيء

وبالله تكون غير قسمائه وقسمائه نفسه وهكذا تدفع ما قاله عصام الذين ان ما قيل  
التسم غير القسم بطلان القسم الى النفس فلا مدخل لقوله والى غيره في بيان الفساد فينبغي  
تركه انتهى مع ان الانقسام بوجهينين فلا يمكن تركه قوله وما قيل آه القائل هو  
الفاضل العصام قوله ان لا يكون نفس الحكم آه الاول مذهب الحكيم والثاني مذهبنا  
والثالث مذهب صاحب الكشف واتباعه كالمصر قوله فليس شيء لانه مبني على التفتيش عن  
حال التصديق آه يمكن ان المق في هذا الوجه تفتيش للتصور لانه لما كان مقابلا للتصديق  
يقتضي التفتيش عن حال التصور التفتيش عن حال التصديق وان لم يكن التفتيش عن حال التصديق  
مقصودا اصليا في الوجه الثاني قوله والا فلا يلزم آه أي وان لم يكن مبني هذه الملاحظة  
احدا لا من نختار الشق الثاني ونجيب عن الوجه الثاني من الاعتراض بان نقول لا نسلم  
انه لو كان التصور معتبرا في التصديق لزم اعتبار عدم الحكم فيه لانه لا يلزم من اعتبار  
ما يصدق عليه مفهوم التصور فيه اعتبار مفهومه فيه فضلا عن اعتبار عدم الحكم  
الذي وقع قيد المفهومه وهذا لا ان يقال هذا مبني على الغفلة عن الفرق بين  
مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه وظن ان المفهوم عين ما يصدق  
عليه فاذا كان المفهوم مقيدا بعدم الحكم به كان ما يصدق عليه مقيدا به لاتحادهما  
ومبني على توهم ان مفهوم التصور المقيد به ذاتي لما يصدق عليه من افراد ومن البدوي  
ان المفهوم الذاتي داخل في حقيقة ما يصدق عليه فكونه مقيدا به يستلزم كون  
ما يصدق عليه مقيدا به ايضا قوله في التصديق آه سواء كان عبارة عن الحكم وحده  
او مركبا من التصورات الثلاثة والحكم او تصورا مجامعا للحكم قوله فذلك بين البطلان  
آه والا لما كان التصور قسيما للتصديق في نفس الامر قوله فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل  
شيء آه أي خروج عدم الحكم عما يصدق عليه التصور مسلم فان اراد بقوله فلا يلزم  
من اعتبار التصور في التصديق انه لا يلزم من اعتبار مفهومه في التصديق اعتبار عدم  
الحكم فيه فهو ممنوع على ما لا يخفى وان اراد به انه لا يلزم من اعتبار ما يصدق عليه مفهوم  
التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه فهو مسلم ايضا لما عرفت ان عدم الحكم جزء من  
مفهومه لا عين ما يصدق عليه او جزء ما يصدق عليه الا انك قد عرفت ايضا ان  
ان الكلام مبني على عدم الفرق بين المفهوم وما يصدق عليه وعلى التوهم ولكن  
لا معنى لقوله اذ لا يلزم من جعل الشيء جزءا لشيء جعل آه لانه ان اراد من الشيء الاول مفهوم  
التصور فسلم انه لا يلزم من جعل مفهوم التصور جزءا لشيء هو التصور المركب جعل



قيد مفهوم تصور الخرج جزء له مع انك قد عرفت ان خروج القيد باطل لكن لا يثبت  
 المدعى اذ قد عرفت ان المدعى اعتبار ما صدق عليه التصور في التصديق وان اراد من الشيء  
 الاول ما صدق عليه التصور فلا يصح جعله جزء من الشيء الثاني الذي هو مفهوم التصور  
 هذا ولنا توجيه آخر في هذا المقام وهو ان الشيء الاول عبارة عن التصور والشيء الثاني  
 عبارة عن التصديق وحاصل مدعى القائل انه لا يلزم من اعتبار التصور بطريق الجزئية  
 في التصديق عدم اعتبار الحكم فيه اذ لا يلزم من جعل التصور جزءا من التصديق جعل  
 قيد التصور الذي هو عدم الحكم جزءا من التصديق لكن جندئذ يرد على القائل ان ما  
 ذكره مخصوص بما ذهب اليه الامام ويمكن ان يقال كفى ما ذكره من دليل على ما ذهب اليه بطل ولا يلزم  
 ايضا من جعل شيء شرطاً لشيء جفت شرطاً له ولا يلزم من جعل الشيء ملحقاً بشيء جعل الشيء ملحقاً له  
 او يقال اخار مناسب الامام قوله اي فيما يصدق عليه آه قيل هذا ليس على ما ينبغي  
 لان في جانب السؤال لا يلاحظ اعتبار فيما صدق بل على اطلاقه سواء كان مقيداً  
 فيما صدق او في المفهوم انتهى جيباً نه اشارة الى انه كان المعبر ما يصدق عليه  
 التصور دون مفهومه كذلك المعبر فيه ما يصدق التصديق دون مفهومه انتهى قد بر  
 قوله والظرفية آه اي ظرفية التصديق للحكم في قوله والحكم معتبر فيه آه قوله على  
 التقديرين الاولين آه التقدير الاول كون التصديق عبارة عن مجموع الادراكات  
 الاربعة كما هو التحقيق من مذهبي الامام والثاني كونه عبارة عن مجموع الادراكات  
 الثلاثة والحكم كما هو المشهور من مذهبه قوله ظاهرة آه لان الظرفية على كلا  
 التقديرين ظرفية الكل للجزء والمغايرة بينهما ظاهرة ومدار صحة الظرفية على المغايرة  
 وكذا صحة الظرفية على المذهب المستحدث ظاهرة اذ على هذا ان الظرفية من قبل ظرفية  
 المعارض للمعارض ولا شبهة في وجود المغايرة بينهما قوله وعلى الثالث باعتبار  
 المغايرة آه لان الظرف وهو التصديق عبارة عن الحكم المشروط بالتصورات والظرف  
 نفس الحكم وفيه رد على بعض الافاضل بي وردى حيث قال المعبر هو الحكم للجزئ والمعبر  
 فيه هو الحكم الكلي قوله ولا لظرفية تحقق لنفسه آه والمراد الرد على الفاضل العصام  
 حيث ذكر الاعتراض الذي ذكره المحشى هنا بقوله وما اورد عليه من انه اذ كان  
 التصور آه وقال في جوابه معنى قوله لكان عدل الحكم معتبر فيه انه كان معتبراً في تحقيقه انتهى  
 وعلى بي وردى حيث قال بعد التوجيه الاول الذي نقلناه معنى اعتبار الحكم في  
 التصديق هو انه لا يمكن تحققه بدونه والشيء بالنسبة الى نفسه كذلك فهو معطوف

على ظرفية الشيء قوله وانت نجبره هذا ما اشار اليه مولينا داود قوله لا يتأويل بعيداً  
 لانه وان كان الاطلاق المعنى الموضوع له للفظ فقط الا ان استعماله مقارناً مع التصور  
 في تقييده بعدم الحكم كثيرا اخرجته عن ذلك المعنى الحقيقي وجعله ايضا في التقييد فلا احتمال  
 لتوجيه الشق الاول من الوجه الثاني على تقسيم المصنف لحسين الميسك وقد يقال مذهب  
 المصنف على ما صرح به في غير هذا الكتاب ان التصور فقط هو الادراك من حيث هو ادراك  
 من غير اعتبار شيء آخر معه من حكم او غيره وهو يرادف العلم انتهى قوله بل ذكره آه اي ذكر  
 قيد فقط قوله بخلاف آه اي بخلاف الاطلاق قوله وان لسؤال الثاني متعين آه اي انما  
 يتوجه على تقسيم لمصر لزوم متناع اعتبار التصور في التصديق بناء على ان الشق الثاني  
 متعين في تقسيمه ويجاب بان تقسيم المصنف صريح في اعتبار التصور المطلق في التصديق  
 حيث عبر عن التصديق بتصور معه حكم فذكر التصور المطلق في التصديق صريحاً قوله  
 فلا اتجاه له على تقسيم اصلا آه اي فلا اتجاه للوجه الثاني على تقسيم المصنف بشق من الشقين  
 للوجه الثاني مراده على ما ذكره مولينا داود من انه يتجه عليه لزوم امتناع اعتبار  
 التصور في التصديق بل هو على تقسيم المصنف ليقاذا اعتبار التصور في التصديق في  
 كلامه اظهر لكن عرفت ان الاعتماد في العدول على الوجه الاول دون الثاني انتهى وجه  
 الرد على قوله فان قلت قد اورد الشارح آه اعتراض من طرف القائل على قوله وانت  
 نجبره بان آه وحاصله ان الشق الاول لو كان بعيداً عن الارادة لما اورد الشارح  
 في شرح المطالع الوجه الثاني على عبارة المطالع لان عبارتها مطابقة لعبارة المصنف  
 لكن الثاني بطل قوله قلنا في عبارة المطالع آه منع للضرورة المدللة كما اشرنا اليه قوله  
 بالعكس آه اي جعل اطلاق السازج قرينة على تفسير التصور بالاطلاق قوله وذكر  
 القدر المشترك آه وهو التصور المطلق فلا يمكن حمل القيد على الاطلاق قوله وحاصله  
 ان الجواب المذكور آه اي المذكور في الشرح بقوله وجوابه قيل احتمال به هذا المعنى بعيد  
 غاية البعد قوله هذا الكلام آه اعني به قول الشارح الوجه الثاني ان المراد آه قوله  
 على طبق ما تقدم في الوجه الاول آه وهو قوله وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم آه  
 قوله قد ستر اشارة الى جواب الاعتراض الثاني اذ اورد على تقسيم المصنف اعتراض  
 عليه مولينا داود بما حاصله ان هذا السؤال لا يليق بكلام المصنف لانه اما ان يرد في التصور  
 كما هو ظاهر عبارة السؤال وفي التصور فقط فان كان الاول فاختار المصنف  
 به المصنف الذي هو المطلق ولا يرد عليه تقسيم الشيء الى نفسه والى غير لان المصنف



قوله من القولين قوله فلا يكون وجها آه اي فلا يكون الورد والاندفاع وجها  
للمدول قوله من قوله كما يدفع آه اي المستفاد من المعطوف عليه وهو قوله كما يدفع  
قوله اي ليس بهذا الجواب آه وهو الجواب الذي ذكره الشارح بقوله وجوابه آه قوله  
عن الكلامين آه احدهما كلام القوم في تقسيمهم والاخر كلام المصنف في تقسيمه قوله  
لاخذ الاشتراك فيه آه اي في هذا الجواب قوله بناء على اطلاقهم التصور آه اي ظهور  
الاشتراك من تقسيمهم يعني على انهم اطلقوا لفظ التصور فيه على التصور الساذج لانهم  
ارادوا بالتصور المذكور في التقسيم التصور الساذج فيفهم منه ان لفظ التصور  
موضوع للتصور الساذج لان المتبادر من الاطلاق الحقيقة والاطلاق لفظ التصور  
على مطلق التصور مشهور فيما بينهم فيحصل من تقسيمهم بمعونة هذا المشهور ان  
لفظ التصور مشترك بين المعنيين واعتراض عليه بانه ان اراد بكلامهم مجرد  
عبارة التقسيم فلا خفاء في عدم دلالة عليه وان اراد به ما يتناولها وغيرها  
كما يدل عليه قوله مع انهم يطلقون التصور مرادفا للعلم فيرد عليه ان كلام المصنف ايضا  
يدل على الاشتراك لان العبارة المذكورة في التقسيم تدل على ان لفظ التصور موضوع  
باذا الحضور الذهني مطلقا كما ان تعريفه بمطلق التصور بما هو تعريف العلم يدل عليه  
ايضا مع انه يطلق لفظ التصور في مواضع من كتابه على ما يقابل التصديق منها قوله قد جرت  
العادة بان يستعمل الموصول الى التصور قولا شارحا والموصول الى التصديق صحة ومنها  
قوله التصور مقدم على التصديق طبعاً ومنها قوله كل تصديق لا بد فيه من ثلاثة  
تصورات فقوله قد مره واما كلام المصنف فلا يقتضي ان اراد بكلام المصنف مجرد  
التقسيم فلم لا يضره كما عرفت وان اراد به التقسيم مع غيره فمنوع آه وكذلك قوله واما  
ان التصور يطلق على ما يقابل التصديق انتهى واجيب بان هذا الاشتراك ط من عبارة  
القول اذا خذ في المقسم لفظ العلم بلا قيد وفي القسم ايضا التصور بلا قيد ومعلوم ان  
القسم اخص من المقسم مع انه اطلق على كليهما فيظهر اشتراكه بخلاف عبارة المصنف اذا خذ  
فيها القسم بالقييد فلا يظهر الاشتراك الا ان اطلاقه على المقسم وعلى ما يقابل التصديق  
فمعلوم من المعارف المشهورة انتهى ولا يخفى انه لا يدفع هذا الاعتراض لانه  
قد عرفت بقوله الا ان اطلاقه على المقسم آه ما ذكره المعارض فأن مل قوله ولا يحتاج  
اليه آه عطف على يظهر اي ان الاشتراك انما يحتاج اليه في الصحيح تقسيمهم لعدم دلالة  
القوم في تقسيمهم على تعدد التصور وهو كون التصور المقابل للتصديق غير التصور

قوله من القولين قوله فلا يكون وجها آه اي فلا يكون الورد والاندفاع وجها  
للمدول قوله من قوله كما يدفع آه اي المستفاد من المعطوف عليه وهو قوله كما يدفع  
قوله اي ليس بهذا الجواب آه وهو الجواب الذي ذكره الشارح بقوله وجوابه آه قوله  
عن الكلامين آه احدهما كلام القوم في تقسيمهم والاخر كلام المصنف في تقسيمه قوله  
لاخذ الاشتراك فيه آه اي في هذا الجواب قوله بناء على اطلاقهم التصور آه اي ظهور  
الاشتراك من تقسيمهم يعني على انهم اطلقوا لفظ التصور فيه على التصور الساذج لانهم  
ارادوا بالتصور المذكور في التقسيم التصور الساذج فيفهم منه ان لفظ التصور  
موضوع للتصور الساذج لان المتبادر من الاطلاق الحقيقة والاطلاق لفظ التصور  
على مطلق التصور مشهور فيما بينهم فيحصل من تقسيمهم بمعونة هذا المشهور ان  
لفظ التصور مشترك بين المعنيين واعتراض عليه بانه ان اراد بكلامهم مجرد  
عبارة التقسيم فلا خفاء في عدم دلالة عليه وان اراد به ما يتناولها وغيرها  
كما يدل عليه قوله مع انهم يطلقون التصور مرادفا للعلم فيرد عليه ان كلام المصنف ايضا  
يدل على الاشتراك لان العبارة المذكورة في التقسيم تدل على ان لفظ التصور موضوع  
باذا الحضور الذهني مطلقا كما ان تعريفه بمطلق التصور بما هو تعريف العلم يدل عليه  
ايضا مع انه يطلق لفظ التصور في مواضع من كتابه على ما يقابل التصديق منها قوله قد جرت  
العادة بان يستعمل الموصول الى التصور قولا شارحا والموصول الى التصديق صحة ومنها  
قوله التصور مقدم على التصديق طبعاً ومنها قوله كل تصديق لا بد فيه من ثلاثة  
تصورات فقوله قد مره واما كلام المصنف فلا يقتضي ان اراد بكلام المصنف مجرد  
التقسيم فلم لا يضره كما عرفت وان اراد به التقسيم مع غيره فمنوع آه وكذلك قوله واما  
ان التصور يطلق على ما يقابل التصديق انتهى واجيب بان هذا الاشتراك ط من عبارة  
القول اذا خذ في المقسم لفظ العلم بلا قيد وفي القسم ايضا التصور بلا قيد ومعلوم ان  
القسم اخص من المقسم مع انه اطلق على كليهما فيظهر اشتراكه بخلاف عبارة المصنف اذا خذ  
فيها القسم بالقييد فلا يظهر الاشتراك الا ان اطلاقه على المقسم وعلى ما يقابل التصديق  
فمعلوم من المعارف المشهورة انتهى ولا يخفى انه لا يدفع هذا الاعتراض لانه  
قد عرفت بقوله الا ان اطلاقه على المقسم آه ما ذكره المعارض فأن مل قوله ولا يحتاج  
اليه آه عطف على يظهر اي ان الاشتراك انما يحتاج اليه في الصحيح تقسيمهم لعدم دلالة  
القوم في تقسيمهم على تعدد التصور وهو كون التصور المقابل للتصديق غير التصور



اعتبر فيه فقوله لعدول القوم من قولهم وله على كذا قوله بخلاف كلام المص آه أي بخلاف  
تقسيمه نص فانه صريح في ان مقابل للتصديق تصور نقيضه واعتبر فيه بالتصور المنطوق  
فلا حاجة في توضيح تقسيمه في اعتبار اطلاق لفظ تصور عن التصور فقط وقوله ولا حاجة  
فيه آه الظاهر ناظر الى قوله ويحتاج اليه آه وقوله ولا دلالة لكلامه آه ناظر الى  
قوله انما يظهر فيكون النشر على خلاف اللف ويمكن ان يجعل الامر بالعكس فيكون  
النشر على وفق اللف كما لا يخفى وحاصل تعليل الانسبية ان الاشتراك مدلول عليه  
ومحتاج اليه في تقسيمهم وليس مدلول عليه ولا محتاجا اليه في تقسيم المص فهو تقسيمهم  
اولى منه بتقسيم المص قوله اشار بذلك آه لانه لا يصرح بالاشتراك قوله جواب عن قيل  
القوم آه فيه رد على العماد حيث قال ويمكن ان يكون جوابا عن الاعتراض الثاني على كلام  
القوم وهو اللف ويمكن ان يكون جوابا عنه اذا ورد على كلام المص ويمكن ان يكون  
جوابا عن الاعتراضين لكن قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني يشعر  
بكونه جوابا عن الاعتراض الثاني وان كان عن الاعتراضين مستفاد امته انتهى ما لا و  
فيه رد على داود حيث جعل قوله وجوابه جوابا عن الاعتراض الثاني وقال واما حمله على  
جواب كلا الاعتراضين لوردين على تقسيم لقوم كما جوزه بعض الافاضل مما لا صحة له قوله  
في دفعه آه أي الوجه الثاني قوله بل يكفيه آه أي يكفي الدفع اعتبار المطلق في التصديق  
دون المقيد ومن البين انه لا يلزم من اعتباره فيه دونه اطلاق لفظ التصور عليهما  
حتى يكون مشتركا بينهما أي سواء كان لفظ التصور مشتركا بين المعنيين او كان في احدهما  
حقيقة وفي الآخر مجازا ونما ذكرنا يندفع ما ورد عليه من انه لو لم يكن مشتركا بينهما  
يخص لفظ التصور في التقسيم مشهور على التصور المقيد فكيف يقال للتصور في التصور  
مع الحكم المطلق دون المقيد اذا لا معنى للتصور الا المقيد قوله انما يحتاج اليه آه أي  
الى اطلاق لفظ التصور قوله قدس سره وبهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان عن  
عن التقسيم المشهور آه قيل ان اراد به اندفاعهما عما هو مراد القوم من التقسيم فهو لم  
لكن ذلك لا اندفاع لا يقدح في عدول المصل لان الباعث على العدول ورود الاعتراض  
على ظاهر تقسيمهم كما مر وان اراد به اندفاعهما عن ظاهره فاندفاع الاعتراض الاول  
ممنوع قوله في دفع الاول آه أي في دفع الوجه الاول من الاعتراض قوله وقد عرف  
انه لا اتجاء للاعتراض آه أي وقد عرفت فيما ذكرنا عند حاشية قوله قدس سره قيل  
نتجه عليه من ان الشق الثاني متعين للايراد آه قوله قدس سره وكذا المعتبر في

التصديق شرطا او شرط آه وفيه انه لا يلزم مذهب المص لان كلامه لا يحتاج الى التصديق  
مشروطا بالتصور قوله أي من الحكم وعدة آه وذلك اذا كان التصديق مركبا من  
التصور الذي عدم الحكم جزء منه ومن الحكم لان جزء الجزء من الشيء جزء منه  
قوله أي يلزم ذلك من مجرد الاعتبار المذكور آه مراده دفع مل قبل وجود الحكم  
في التصديق وعدم وجوده في شيء آخر وهو التصور ليسا بمقتضى قضيتين انتهى ما قبل  
من اشتراط الشيء بنقضيه يلزم لاما ايضا لانه لا ينكر ان الحكم مع كونه جزء من  
التصديق كالتصور يتوقف عليه انتهى وكذا دفع ما قيل من انه يلزم على مذهب الاما  
تركيب الشيء من امرين يتوقف احدهما على نقيض الآخر ولا يخفى عليك وجه الدفع  
قوله وان كان يلزم من توقف الحكم آه وذلك لان التصورات الثلاثة والحكم  
مع كون جميعها اجزاء للتصديق على مذهب الاما يتوقف الحكم على التصورات  
الثلاثة اذ لا حجر من تركيب الشيء من شيء وما يتوقف عليه فلهذا يلزم اشتراط الشيء  
بنقضيه ايضا أي كما يلزم تركيب الشيء من النقيضين على هذا المذهب قوله فانه يلزم  
من مجرد الاعتبار المذكور آه مراده دفع لما ورد من ان تركيب الشيء من النقيضين  
يلزم الحكم ايضا لانه لا ينكر وجود المتنوع الذي سماه الاما تصديقا انتهى لانه  
لا شك في تحقيق هذا المجموع سواء كان التصديق عبارة عن هذا المجموع او عن  
جزئه فيلزم تركيب الشيء من النقيضين في نفس على كلا التقديرين الا انه لا يلزم من  
مجرد الاعتبار المذكور بل يلزم من اعتبار آخر قوله وكلاهما آه أي تركيب الشيء  
من النقيضين واشتراطه بالنقيضين محال لقوله وربما جاز ذلك آه أي تركيب  
الشيء من النقيضين واشتراطه قوله في المستحالات آه لا في الامور الممكنة  
فضلا عن الموجودات كما يفما نحن فيه قوله وما نحن فيه من قبيل الثاني آه وهذا  
مبنى على ان اطلاق النقيض على ما من قبيل الثاني على طريق الاشتراك او على طريق  
المجاز وحاصله ان اجتماع النقيضين في المفردات بمعنى ثبوتها في الواقع لانه  
لا يلزم من تركيب الشيء من الشيئين حملهما على ثبوت واحد وكذا اشتراطه بنقضيه  
لا يوجب حملهما على امر واحد وغاية ما يوجبها انه ان ذينك الشيئين مجتمعا في  
الواقع قوله وما نحن فيه من قبيل الثاني دون الاول آه اعترض عليه بما حاصله  
اعتبار التصور في التصديق بالجزئية او الشرطية يكون جزءا من مفهوم التصديق  
او شرطه او جزءا مما صدق عليه مفهوم التصديق او شرطه فلهذا يلزم ان تركيب



شئ من تنقيضين في مفهوم والخارج واشتراط الشئ بنقيضيه في المفهوم والخارج  
فالكل بط لا اجتماع النقيضين فعمل ان اجتماع النقيضين يلزم في شئ واحد وهو  
التصديق في الخارج مثلا في التصديق قولنا زيد قائم انتهى هذا انما يرد على قوله  
وما نحن فيه من قبيل الثاني دون الاول انتهى ولا يرد على قوله ولك ان تقول آه  
وكلامه بدل على انه وارد على مجموعهما فنقول لو ردد هذا الاعتراض على قوله  
نحن فيه آه عدل الى قوله ذلك ان نقول آه اي ولتين سلمنا ان ما نحن فيه ليس  
من قبيل الثاني بل من قبيل الاول فلك ان تقول استلزامهما آه وما لالنقيضين  
التصديق فيه الحكم والتصديق فيه عدم الحكم وهو معنى لزوم اجتماع النقيضين  
في شئ واحد وهو التصديق كما ذكره المعترض فقد ظهر بما ذكرنا ان المعترض غافل  
عن قوله ذلك ان نقول آه فلا تغفل عن هذا التحقيق وهو بالقبول حقيق قوله اي  
عدم الحكم المعبر في التصور الذي هو شرط فيه آه وذلك اذا جعل التصديق  
نفس الحكم في التصور شرط فيه وعدم الحكم جزء الشرط وجزء الشرط ايضا  
قوله واما على المذهب المستحدث فيلزم اشتراط الشئ بنقيض جزء آه اي على  
المذهب الذي يدل عليه تقسيم صاحب الكشف ومن تبعه كالص وغيره يلزم  
اشتراط التصديق سواء كان عبارة عن مجموع التصورات الثلاثة المعروض  
للحكم او عن الادراك الحاصل بعد المجبة المعروض للحكم بنقيض جزء اي بالحكم الذي  
هو نقيض عدم الحكم الذي هو جزء من التصور اذ كون التصور تصديقا مشروطا بكون  
الحكم عارضا له على هذا المذهب ولك ان تقول يلزم على هذا المذهب تركب الشئ من  
النقيضين باعتبار تحقق مجموع المعروض والعارض كما لا يخفى قال الشارح والمعبر  
في التصديق ليس هو الاول بل الثاني آه اعترض عليه بانه لو كان المعبر في التصديق  
هو التصور المطلق يلزم انه لو يدل طرفا القضية مثلا زيد قائم الى قولنا عمرو  
قاعد لم يتغير التصديق واجيب ان التصديق بزيد قائم يشترط فيه تحقق العالم  
في ضمن هذه الخواص وفي التصديق بعمر وقاعد يشترط تحققه في ضمن تلك الخواص  
قوله جعل المناط آه اي جعل قدس سره مناط هذه الحاشية بمجموع قول الشارح  
والمعبر في التصديق ليس هو الاول آه حيث قال الى قوله والمعتبرة مع ان البحث  
الذي اوردته بقوله وفيه بحث وارد على القول الاخير للشارح وهو قوله والمعبر  
في التصديق شرطا او شطرا آه اشار الى ان الجواب عن الوجه الثاني انما هو قوله

والمعبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني قوله لهذا الجمل آه اي لهذا الجمل قوله فيما  
صدق عليه التصديق آه والمراد منه توطئة له تحريك الوجه الثاني لاني ورد ما قيل  
والحرر والقائل هو الفاضل العصام قوله غير صحيح خبر لقوله ن تحريك الوجه الثاني  
آه وانما لم يصح هذا التحريك لانه مبني على ان المراد بالتصديق مفهوم لا ما صدق عليه و  
الجواب مبني على ان المراد بالتصديق هو ما صدق عليه لا مفهومه فينبذ لا يتم الجواب  
قوله ما قيل في توجيهه آه اي في توجيه قول الشارح والمعبر في التصديق شرطا او  
شرطا او يورد عليه انه ياتي عن هذا الجواب فان الذي هو شرط او جزء هو المقيد  
لا المطلق وحاصل التوجيه ظ لا يخفى قوله لما تحت آه اي من التصديقات قوله فيكون  
التصور المعبر في مفهوم جزء للتصديقات آه لان التصور جزء من مفهوم التصديق  
وهو جزء مما تحت من الافراد اعني بها التصديقات وجزء الجزء جزء قوله وان  
يكون عرضا آه عطف على قوله كون مفهوم التصديق آه قوله فمع كونه بعيدا  
عن الفهم آه اذا ظ من سوق الكلام ان مراده بيان لمذهب الحكيم ومذهب الامامية  
اذ ليس العارض شرطا آه ولا يخفى انه يتاقي ما سبق من قوله واما على المذهب  
المستحدث فيلزم اشتراط الشئ بنقيض جزء آه اولئك قد عرفت ان المراد  
بالنقيض هو الحكم ومن البين ان الحكم على هذا المذهب عارض فيكون العارض شرطا  
والاولى في سند المنع ان يقال لجواز ان يكون الكل اي التصديق العارض شرطا لما  
تحت ان يكون جزء اي التصور لما تحت وان يكون خارجا غير شرط عما تحت قوله  
بل الامر بالعكس آه اي المعروض شرط لوجود العارض وكذا جزؤه على ما في حاشية  
المطالع قد بر قوله على ما وهما والواهم هو المولى داود حيث اورد على الموجبة  
الكلية القائلة بان كل واحد من هذه التصورات تصور خاص مستفاد من القول  
الشارح بانها باطلة لان تصور النسبة تابع لتصور الطرفين فلا يمكن عدة تصورات  
خاصة انهم يحتاجون تصورهما على وجه الاذعان بالذات الى النظر في امور غير مستقلة  
وهي النسبة الصغرى والكبرى وقيل ان في استفادة النسبة من القول الشارح نظر  
لانها من الجزئيات الحقيقية والجزئ الحقيقي لا يكتسب ولو كان نظريا على ما حقق ولجب  
بان الجزئ الحقيقي وان تعرف تشخصه بالتعريف فعدم تعريفه باعتبار ماهية حقيقة  
ممنوع على ان النسبة من الامور العقلية ومن الامور المتزاعية انتهى وفيه نظر لان  
المقولات النسبة ليست امور عقلية وامور متزاعية بل هي من الموجودات النفسانية



قوله والا لزم ان تكون المقولات لنسبة كلها كذلك آه أي تابعة لطرفيها في باهتها  
ونظريتها لكن الثاني بطا اذ قد نعلم طرفي بعضها بدهية ولا نعلم النسبة بينهما بدهية  
بل نحتاج في معرفتها الى تعريفها كما في الوضع مثلا قوله او كذا كونها فردا من الوجود  
المطلق آه أي وكذا كون النسبة فردا من الوجود المطلق لكونها عبارة عن الكون  
المخصوص الذي هو فرد من الكون المطلق لا يستلزم كونها بديهية وان كان الوجود  
المطلق بديهيا لان فرد البديهي لا يجب ان يكون بديهيا لان من البين ان العام  
البديهي اذا كان ذاتيا للخاص لا يلزم من بديهيته بدهية ذلك الخاص كما اذ فرضنا  
مثلا بدهية الحيوان لا يستلزم بدهية الانسان مع كون الحيوان ذاتيا داخلية  
حقيقة الانسان فضلا عن ان يكون ذلك العام عرضيا للخاص كما نحن فيه لان  
الوجود المطلق عرض عام لا فرد لانه كلي مشكك بين افرادة اذ المشهور انه لا  
تشكك في الذات والذاتيات على ما بين في محله قوله فرجع الجواب المذكور في هذا  
الشرح الى ما هو مذكور في شرح المطالع آه لان المعبر في التصديق ما صدق  
عليه التصور السارج وما صدق عليه التصور السارج هو عين ما صدق عليه  
التصور المطلق فالجوابين الى امر واحد فلا منافاة بين كلام الشارح في هذا الشرح  
وفي شرح المطالع قوله فانه مما خفي على الفحول آه كالمعلامة التفاز في حيث اعترض  
على الشارح في شرحه على هذه الرسالة بان التصور المعبر في التصديق هو بعينه المقابل  
له فالقول بتغايرهما مما لا يصح اصلا وكما لمحقق قدس سره حيث جعل الجواب المذكور  
هنا جوابا متغيرا للجواب المذكور في شرح المطالع وجعل الجواب المذكور هنا جوابا  
تقريبا وما في شرح المطالع جوابا بتحقيقا وقد عرفت ان ما للجوابين الى امر واحد  
عند التحقيق كما لا يخفى قوله لزوم اعتبار الحكم وعدمه آه سواء كان الحكم نفس  
التصديق وجزئه كما عرفت من اختلاف المذهبين قوله بهذا الطريق آه وهذا الذي  
ذكره قدس سره بقوله لان المعبر في التصديق آه قوله الاعتبار المذكور آه وهو  
عبارة عن اعتبار الحكم وعدمه في التصديق على اختلاف المذهبين قوله بل لا تعلق  
له بالتقسيم آه اضراب وترق من لزوم الامتناع المذكور على هذا البنيان بهذا الطريق  
على كل تقدير اي سواء عني بالتصور المذكور في التقسيم التصور المقيدا وعني بالتصور  
المطلق الى لزوم امتناع الاعتبار المذكور من غير تعلق لذلك الامتناع بتقسيم العلم  
الى تصور والتصديق اصلا أي في تقسيم كان فضلا عن تقسيم القوم وذلك لان

البنيان ذكره قدس سره بقوله لان المعبر آه يدل باعتبار التصور الذي اعتبره في التصديق  
ممنوع لاستلزام اعتبار الحكم وعدمه معا فيه وظاهر ان هذا البنيان تام مع قطع  
النظر عن تقسيم العلم الى تصور والتصديق ولا يتوقف على تقسيم اليها قوله فلا يخفى  
آه أي فلا ينتج القياس لا فتراني المركب من الشرطتين احدهما منفصلة وهي قولنا  
واما ان يراد بالتصور التصور المقيد بعدم الحكم وهي الصغرى والاخر متصلة وهي  
هذا القول وهو كبرى الشكل الاول وقد بين ان الاتفاقية لا تنتج قوله فساد  
تقسيم القوم الذي هو مقصود المعارض آه والمراد ان هذا البحث الذي اورد قدس سره  
هو من طرف المعارض لان هذا البحث ورد على جواب الشارح لا اعتراض فهذا البحث  
يضطر المعارض اذ هو يجعل بعض مقدمات اعترضه على التقسيم اتفاقية فلا يثبت به  
فساد تقسيم القوم وهو مقصود قوله فلا بد ان يكون مراده اه تحريم المقدمة الاتفاقية  
بحيث يجعلها لزومية قوله وحينئذ يتجه المنع آه والمراد من المنع الجواب الذي ذكره  
الشارح بقوله وجوابه آه وانما قال وحينئذ لان ظاهر الجواب منع الملازمة  
تارة واخرى منع بطلان الثاني وذلك لانه اريد بالتصور في الثاني اعني قوله  
امتنع اعتبار التصور في التصديق التصور السارج فاما لزوم مسئلة لكن بطلان  
الثاني ممنوع لان المعبر في التصديق التصور المطلق وان اريد به فيه التصور المطلق  
فاما لزوم ممنوعة واما على تحريم المحنى للمقدمة فالمنع المذكور انما يتوجه على بطلان  
الثاني لا على المقدمة لانها بعد التحريم لا تقبل المنع كما لا يخفى قوله والا لكان السرير  
معدوما آه أي لو كان وجود القطع جزءا من السرير لكان السرير معدوما لما سبق  
ان المركب من الموجود والمعدوم معدوم لان الوجود امر اعتباري لا وجوده  
في الخارج قوله صلى الله عليه وسلم في موضعه آه حيث ذهب المحققون من الحكماء والتكلمين  
الى ان الوجود امر اعتباري لا وجود له في الخارج وانما هو في الذهن وان ذهب  
جمهور المتكلمين الى انه وصف حقيقي موجود في الخارج والتفصيل يطلب من  
محله قوله مع كون وجود الحش آه متعلق بالتفسير اي فكما ان وجود الحش مع  
كونه صفة للقطع ليس بجزء من السرير الذي كان القطع جزءا منه كذلك عدم الحكم  
مع كونه صفة للتصور السارج ليس جزءا من التصديق الذي كان التصور السارج  
جزءا منه قوله قدس سره لان الحكم له يعرض له آه اعترض عليه بانه قد صرح  
من قبل بان الحكم عارض لا ادراك النسبة الحكيمة حقيقة فيلزم ان لا يكون تصور



النسبة موصوفا بعدم الحكم ونحن نقول ان هذا مبني على ما هو الظاهر من المذهب المستحدث كما يدل عليه قوله بل انما عرض لمجموع آه وما صرح قدس سره فيما سبق فهو مبني على التصور عنده قوله قدس سره بل انما عرض لمجموع الادراكات الثلاثة آه اورد عليه بعض الافاضل مولانا احمد ابو وردى بانه يلزم حينئذ ان لا يوصف المجموع بعدم الحكم مع انه تصور سازج الا ان يحمل على المذهب المستحدث فانه ليس تصور سازجا على هذا المذهب فقدر قوله لان اللازم حصول الشئ وتقيضه في الموضعين آه اي لان اللازم حصول الحكم في موضع وهو التصديق وحصول عدم الحكم في موضع آخر وهو التصور ومن البين ان هذا لا يستلزم اجتماع التقيضين لان الموضوع متعدد لا اتحاد فيه وهو مشروط في تحقق التناقض لكن اورد على هذا الجواب بان هذا المفهوم وان كان خارجا عما هو جزء او شرط له الا انه لازم له فتحقق التصديق يستلزم اجتماع التقيضين وهو محال ويدفعه ما ذكره قدس سره بقوله فلا يلزم تركب التصديق آه اذ ما له على تقدير كون القيد لازما انه يلزم تركب التصديق من الحكم ومن التصور الله هو ملزوم القيد الله هو عدم الحكم ولا استحالة في ذلك لان اللازم حصول الشئ وتقيضه في الموضعين وقد عرفت انه حينئذ لا اتحاد في الموضوع فلا تناقض قال الشارح بشرط لا شئ آه اي ويعتبر بشرط لا شئ وكذا قوله اولا بشرط شئ آه والا فلا اخت لكلمة اما والشئ فيه اعم من الشئ واللا شئ بخلاف الشئ في قوله بشرط شئ والمراد تفصيل لاعتبارات التصور المطلق لا تقسيم له حتى يد عليه انه يلزم جعله قسيما لنفسه وجعل قسيمه قسمين له كما توهمه سعد الدين قوله لانه معتقده آه لان الشارح معتقد ان التصور المطلق هو المعتبر في التصديق قوله فاما نقشة في السند وهو كون التصور المطلق معتبرا فيه اذا لم يكن مساويا للنسبة بانه غير صحيح غير نافع آه والباقي بانه متعلق بالنقشة وقوله اذا لم يكن طرف لقوله غير نافع قدم عليه وتقدير الكلام فاما نقشة في السند بانه غير صحيح غير نافع في المقادير يمكن السند مساويا للنسبة اي لتقيض المقدمة المتنوعة وهي ان التصور سازج معتبر في التصديق قوله فاندفع ما قيل آه اي فاندفع ما اوردته مؤيدان النقشة آه وحاصل الدفع اما اولافان الجواب ههنا ليس متعدد بل هو واحد وهو عبارة عن منع اعتبار التصور سازج في التصديق وانما التعدد في السند وهو قولنا يجوز ان يكون المعتبر في التصديق التصور المطلق وقولنا يجوز ان يكون وما صدق

عليه التصور سازج فليس فيما ذكره الشارح ترك الجواب الحق الذي ذكره في شرحه المطالع لما عرفت ان ما ذكره ههنا عين الجواب المذكور في شرح المطالع واما ثانيا فلانه ان ارد بالمقدمة الباطلة قول الشارح المعتبر فيه مطلق التصور فقد عرفت انه سند المنع والسند ليس مقدمة اذ الظاهر انه من قبيل التصورات على انه سند اخص من المنع وليس بمساو له فلا ينفع المناقشة فيه بانه باطل على ما بين في فن المناظرة قوله لما كان الدعوى المذكورة في المتن آه وهي قوله وليس الكل من كل منهما بدعي ولا نظري آه قوله متضمنة لكون كل واحد آه اي مستلزما لكون كل واحد من لفظ البدعي والنظري موضوعا للمعنى واحد مشترك آه قوله ولعدم الواسطة آه معطوف على قوله لكون كل واحد قوله والا يلزم من نفيها عن الكل الانقسام آه اي وان لم تكن الدعوى المذكورة في المتن متضمنة لهذين الامرين المذكورين لما يلزم من نفيها اعني البدعي والنظري عن كل التصور وكل التصديق انقسام كل منهما الى البدعي والنظري لكن الثاني بط لان المصرا ثبت من نفيها عن الكل انقسام كل منهما الى البدعي والنظري كما سيجي وذلك لانه لو لم يكن كل من البدعي والنظري موضوعا للمعنى مشترك بين التصور والتصديق فاما ان لا يكون شئ منهما مشتركا بينهما بل يخص احدهما باحدهما والآخر بالآخر واما ان يكون احدهما مشتركا بينهما دون الآخر فان كان الاول لا يلزم من نفيها انقسام شئ منهما اليهما وذلك ظ وان كان الثاني لا يلزم من نفيها عن الكل الانقسام احدهما الله كان موضوعا للمعنى المشترك بينهما فقط دون انقسام الآخر وكذا اذا كان بينهما واسطة لا يلزم من نفيها عن الكل انقسام شئ منهما اليهما لان صحة الانقسام مشروطة بعدم الواسطة بين الاقسام قوله بين الشارح ذلك آه اي ما ذكر من كون كل واحد من البدعي والنظري موضوعا آه ومن عدم وجود الواسطة بينهما آه اما بيان الاول فلانه لما عرفت كل واحد من البدعي والنظري بما ذكره من تعريفهما ومثل كلامهما بكل من التصور والتصديق فقد افاد ان كلاما من لفظ البدعي والنظري موضوعا للمعنى واحد مشترك بين التصور والتصديق واما بيان الثاني فلانه لما قسم العلم الى البدعي والنظري واورد التقسيم بارادة الحصر فقد دل الكلام الدال على التقسيم على عدم وجود الواسطة بينهما قال الشارح وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب آه الفرض منه مجموع الامرين احدهما تحريم الدعوى والاخر التبريز على المصريح فتر البدعي في هذا المقام في بعض كتبه بما يكفي تصور الطرفين في الجزم بالنسبة بينهما



وحاصل نرد ان البديهي بهذا المعنى صفة المعلوم لا العلم على انه مخصوص بالتصديق البديهي  
 فنقسم التصور الى بديهي تقسيمه المبين وان ما ذكره في تعريف التصديق البديهي يخص التصديق  
 بديهي اذ من التصديق البديهي لا يكفي تصور طرفيه في الجزم بالنسبة بينهما بل يحتاج فيه الى شئ آخر مثل  
 التجربة والحس غير ذلك فتوجد وسائط بين البديهي بالمعنى الذي ذكره والنظري نعم لو جعل  
 نظري مقابلا الى البديهي بهذا المعنى لرسق وسائط بينهما لا هنا حيث تدخل في نظري  
 لكن حيث لا يرتسم الدليل على امتناع اكتساب التصديقات لانه يرد المنع عليه بمجواز  
 الانتهاء الى تجربة والحس وغيرها ولم يخصر كاسب التصديقات في التجربة هذا لمخصر ما  
 ذكره الفاضل العصام قوله اي العلم بمعنى الصورة فيه اشارة الى ان الموصول في تعريف  
 البديهي صفة العلم لا المعلوم بقرينة المقسمه اذ هو العلم لا المعلوم وفيه تعريض للعامل  
 العصام حيث قال في وقع لزوم ان يكون للحصول حصولا نه لا يلزم ذلك لان المراد  
 بالحصول المصنف الى العلم هو حصول معتبر في مفهومه لا حصول متعلق به لانه لا يساعده  
 العبارة بل لان العلم هو الصورة الحاملة وحصول الصورة في تعريفه ما اول واما لان  
 المراد بهذا الحصول الحصول للعالم وللعلم حصول للعالم انتهى ما لا وفيه نظر قوله و  
 التوقف في القاموس وشرحه ان التوقف بمعنى المكث مع الانتظار الى شئ فافه  
 من اللطافة لا يخفى قوله فتعدية بمل آه لان تعدية التوقف بمعنى المكث لا يمكنه لا بكونه على قول  
 فيفيد التوقف آه لانه لا شك ان المكث مع الانتظار الى نظر وكسب يستفاد منه انه  
 لولا النظر والكسب لم يحصل وهذا اشار الى عصام الدين حيث قال ما حاصله ان  
 المراد بالتوقف على النظر وامتناع الحصول بدونه ليس الامتناع الذاتي حتى بنا في امكان  
 الحصول بدونه نظر الى الذات بل ما يعنى الامتناع بالغير انتهى قوله وقيد الترتيب  
 التقدم آه اي قيد الترتيب يفيد التقدم وانما قال قيد الترتيب لان الظاهر ان المضمحل  
 حال والحال قيد المعنى وبالجملة ان ترتيب العلم على النظر يدل على تقدم النظر على العلم  
 المترتب عليه بالذات ضرورة تقدم المحتاج اليه على المحتاج بالذات قوله فيقول المصنف  
 آه اي فيقول التوقف مترتب على النظر الى معنى الاحتياج اليه قوله ولذا آه اي ولاول  
 توقف ورجوع مع الترتيب الى معنى الاحتياج وقع في تعريف البديهي بعض الكتب  
 الذي لا يحتاج آه قوله فالقيد الاول آه اي بعدم التوقف بالمعنى المذكور دخل في تعريف  
 البديهي العلم الضروري الحاصل بالنظر كما دخل العلم الضروري الذي حصل بالبديهة  
 اذ لا يصدق عليه تعريف النظري اي لولا النظر لما حصل قوله كالمعلم بان ليس فانه

عم ضروري حاصل بالنظر كما سيجي قوله وبالقيد الثاني آه اي الترتيب المضمن بقرينة كلمة  
 على قوله بمعنى البديهي آه لا بمعنى الاصطراحي وسيجي ما يتعلق به قوله كالمعلم بالعلم  
 النظري آه كعلمنا بعلمنا بان العالم حادث المكتسب من نظري اي من قولنا لان العالم  
 متغير وكل متغير حادث قوله وبما ذكره من ان دخول العلم الاول من تعليم المذكورين  
 في تعريف البديهي بالقيد الاول ودخول العلم الثاني منهما فيه بالقيد الثاني فظهر قوله و  
 كسب عطف للنظر فيه اشارة الى الترادف بينهما على ما ذهب المحقق الصوسي في نقد  
 المحصل بناء على ان طرف الاكتساب انما هو النظر لا غير فلا يلزم تأخذ في تعريف النظري  
 وذهب بعضهم الى ان الكسب عم من النظري بناء على ان المكتسب يحصل بالنظر يحصل بمثل  
 النفسانية والافهام فلما اخذنا الكسب تعريف البديهي دون النظري قوله ينقضنا  
 طرفه او عكسا آه وذلك لانه لما لم يوجد هذان القيدان المدخلان للتعليم المذكورين  
 في تعريف البديهي من هذين التعريفين والمخرجان لهما في تعريف النظري منهما دخل تعليمان  
 مع كونهما من افراد البديهي في تعريف النظري فيصدق تعريف النظري على بعض البديهي وهو  
 بعض اعيان المعرفة وهو النظري فلا يكون تعريف النظري مانعا لبعض اعيان معرفة ونجما  
 عن تعريف البديهي فلا يكون تعريفه جامع لجميع افراد معرفة قوله فظهر انه لا يرد آه اي  
 اذ عرفت ان معنى التوقف في التعريفين ما ذكرناه فظهر انه لا يرد على التعريفين آه وفيه  
 نظر لان الابرار لو ورد فاما يرد على تعريف النظري فقط كما يدل عليه

قوله فلا يصدق تعريف النظري على شئ آه لان

كل علم نظري يمكن حصوله بطريق الحس فيكون تعريف النظري بما ذكر تعريفه بما يمانية  
 قوله بمعنى انه لولا لا امتنع العلم آه اذ حيث يتوجه المنع على هذه الملازمة بانه يجوز  
 حصول العلم بطريق الحس قوله فلا آه اي فلا يرد المنع على هذه الملازمة اذ حصول  
 العلم بالفعل موقوف على النظر وان امكن حصوله ايضا بطريق الحس قوله وتفصيله  
 آه اي تفصيل ما ذكرناه من قولنا لولا لما حصل آه قوله لم يكن الناظر آه وفي اطلاق  
 الناظر على المحصل بشئ سوى النظر نظر قوله ولا يصدق انه لولا لما حصل آه فلا يتوقف  
 حصول العلم بشئ سوى النظر على النظر وهو ظ قوله فقيد الحيثية معتبر في التعريف  
 آه فالبديهي هو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب من حيث انه لم يتوقف حصوله  
 عليه والنظري هو الذي يتوقف حصوله على نظر من حيث يتوقف عليه فلا يصدق  
 تعريف البديهي الا بالنسبة الى ما هو بديهي عنده ولا يصدق تعريف النظري الا بالنسبة



الى ما هو نظري عنده ويمكن ان يقال لبداية النظرية انما تعتبر  
بالنسبة الى اوساط الناس بين الجريزة والبلادة وهم يقتدون على استنباط  
الاحكام من الشكل الاول فلا ينتقض بالبداية عند صاحب  
الحجزة ولا بالنظرية عند صاحب البلادة قوله لان الحصول معتبر في مفهومهما اولاً آه اي  
ان المراد بالحصول المعتبر في تعريف البديهي والنظري الحصول الاول لا الحصول مطلقاً  
اي سواء كان اولياً او ثانوياً والحصول الاول الى ما بالنظر ويدونه فاذا كان بالنظر  
فهو نظري وان كان الحصول ثانياً يدونه واذا كان بدون النظر فهو بديهي وان كان  
الحصول ثانياً بالنظر قوله وبما حررنا لك ندفع الشكوك التي عرضت للنظر آه منها  
ان زوم ان يكون للحصول حصولاً قد اشار الى دفعه بقوله الذي لم يتوقف حصوله المقصود  
ومنها انتقاض التعريفين بالعلمين طردا وعكسا وأشار الى دفع انتقاض التعريفين بالعلم  
الاول طردا وعكسا بقوله قبل قيد الاول دخل في البديهي العلم الضروري وبالعلم  
الثاني كذلك بقوله وبالقيد الثاني دخل العلم الضروري آه ومنها الايراد على التعريفين  
واشار الى دفعه بقوله وانما يرد لو فسر التوقف آه ومنها انتقاضها ايضا طردا وعكسا  
بالبديهي والنظري المختلفين بحسب اختلاف الاشخاص وأشار الى دفعه بقوله فقيدهم في غير  
في التعريف آه ومنها انتقاضها ايضا طردا وعكسا بالبديهي والنظري المختلفين بالنسبة  
الى شخص واحد لكن ليس وقت واحد بل في وقتين وأشار الى دفعه بقوله لان الحصول  
المعتبر في مفهومهما اولاً آه قوله يعني ان البديهي هذا المعنى مرادف للضروري آه بيا  
لدفع التوهم اي ان البديهي بالمعنى المذكور وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظري  
كسب مرادف للضروري بالمعنى الاعم المقابل للنظري وهو ما لا يتوقف حصوله  
على نظر سواء كان تصوراً في النسبة كافياً في الجزم بالنسبة بينهما كما في الاوليات  
اولئك بل يحتاج في الجزم بها الى استعانة الحدس والمشاهدة او التجربة او  
النزاع والقياس الخفي ولا يخفى ان الضروري مأخوذ من الضرورة بمعنى عدم القدرة  
على الفعل والترك كحركة المرتعش ولهذا فسر بعضهم بما لا يكون تحصيله مقدوراً  
للخلق والبديهي يحصل قبل التوجه الى التحصيل وبعده اليه فحصوله اعم من  
ان يكون بطريق الاختيار والاضطرار فكيف يكون مترادفين الا ان يقال ان الضر  
انها لا يحتاجان الى نظر ومن هذه الحيثية انهما مترادفان قوله فذكره في مقابلة  
النظري كذكره آه فذكر البديهي في مقابلة النظري كذكر الضروري في مقابلة

قوله فظهر فائق تقيد الضروري آه وهي التصريح بان ذكر البديهي بهذا المعنى في مقابلة  
النظري كذكر الضروري في مقابلة قوله وفيه اشارة الى ان الضروري قد يطلق آه اي  
هذا التقيد مع هذه الفائق اشارة الى فائق اخرى غير الفائق المذكورة وهي ان الضروري  
قد يطلق على معنى آخر وهو مرادف للبديهي بالمعنى الاخص الذي ذكره قدس سره بقوله وقد  
يطلق على المقدمات الاولية وهو لا يقابل النظري اذ لو كان مقابلاً لزم ان يخص الضروري  
في الاوليات وان يدخل ما سوى الاوليات من الاقسام الخمسة لليقنيات في النظري  
ولا يخفى بطلان اللازم فكل من البديهي والضروري يراد في الآخر في المعنى الاعم المقابل  
للنظري وفي المعنى الاخص الغير المقابل للنظري الا ان الاشهر في ضرورة المعنى الاعم وفي  
البديهي المعنى الاخص وفيه رد لما ذكره الفاضل العصا من مقتضا عليه قدس سره من انما  
يشعر عبارة قدس سره ان الاطلاق على المقدمات الاولية مخصوص بالبديهي غير  
مستقيم لان الضروري كالبيديهي مشترك بين المقدمات الاولية والمعنى المقابل للنظري  
انتهى وحاصل الرد ان الضروري بمعنى آخر مرادف للبديهي بالمعنى الاخص وقد اشار اليه  
قدس سره بقوله البديهي هذا المعنى آه وفيه ايضا رد للمولى داود حيث قال ما قاله  
الفاضل العصا من قوله بيا فائق التقيد آه ولا يخفى ان الفظ من قوله قدس سره وقد يطلق  
البديهي على المقدمات الاولية اطلاقاً لفظ البديهي على المعلومات اعلى العلم بها ويمكن  
ان يقال المراد ان البديهي يطلق على العلم بتلك المقدمات الاولية قوله والمراد بالمقدمات  
الاولية قوله والمراد بالمقدمات القضايا باعتبار آه فالجواز مرسل بعلاقة الفعل  
والقوة قوله وايراد صيغة الجمع آه اي المقدمات قوله مع بطلان جمعيته بلام  
الجنس آه هذا مبني على ما تقر في علم الاصول من ان الجمع المحلى بلام الجنس من حيث هو هو  
او من حيث وجوده في ضمن كل فرد من افراد جمعيته باطلاً فعلى الاول يكون المراد  
من الجمع الواحد والجمع مجاز عن الجنس كما في قوله لا تزوج النساء وعلى الثاني يكون  
المراد من الجمع كل فرد بناء على ان الجمع مجاز عن الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد قوله  
للاشعار آه اي وفي ايراد صيغة الجمع الدالة على التعدد في بادى النظر اشعار بان اطلاق  
لفظ البديهي على المقدمات اطلاقاً كلياً على افرادها لا اطلاقاً لاسم على مسماء فان مسماء  
ومفهوم هذا المعنى ما يكفي تصوراً آه قوله ويطلق البديهي على ما يثبت العقل آه قيل  
عليه وانا اقول هذا المعنى عين المعنى الذي يراد بالبديهي للضروري لا معنى آخر  
انتهى وفيه نظر لانه ان اراد ان هذا المعنى عين المعنى الذي به يراد بالبديهي



للضرورة بالمعنى الاخص الغير المقابل للنظري وهو الاوليات فظاهرا انه ليس كذلك  
اذ لا شك ان هذا المعنى اعم من البديهي بالمعنى الاخص المراد بالضرورة بالمعنى الاخص  
الغير المقابل للنظري لان هذا المعنى شامل للتصور والتصديق وقد عرفت ان المعنى  
الاخص مختص بالتصديقات الاولى فيكون هذا المعنى اعم من الضروري بالمعنى الاخص  
لان الاعم من احد المترادفين اعم من المترادف الآخر وان اراد ان هذا المعنى عين المعنى  
الذي يراد في البديهي الضروري الشامل للقضايا الست اليقينية المقابل للنظري فظاهرا  
ليس عنه لان قسم التصديق البديهي من هذا المعنى مختص بالاوليات كما يدل بما يثبت  
العقل بمجرد النفاذ اليه آه ولا يخفى ان قسم التصديق البديهي من قسمي البديهي المقابل  
لنظري اعم من الاوليات اذ هو شامل للقضايا الست اليقينية من جملتها الاوليات قوله  
لان الاطلاق الا قوله اي ملاق لفظ البديهي على المقدمات الاولى قوله للثاني  
وان اثباته آه وهو ملاق لفظ البديهي على ما يثبت العقل آه قوله وان اثباتها بالدليل مبنى على  
النزول من ذلك آه اي وان نزلنا عن كون هذه الدعوى بديهية وسلمنا كونها نظرية  
فهو دفع سؤال مقدير برده عليه قدس سره وهو ان قوله تنبيهها يدل على ان الدعوى  
بديهية بحاجة الى تنبيه عليها وقوله وسيأتي تحقيق ذلك بالدليل يدل على كونها  
نظرية فبين مدلولي الكلامين تناف ووجه الدفع ظ قوله قد استفيد آه دفع سؤال  
مقدير برده على قوله قدس سره ولا اشكال في تعريف البديهي آه وهو ان ما ذكره في  
الشرح تعريف لعالم البديهي وتعريف العلم النظري واما تعريف كل من البديهي والنظري  
من التصور والتصديق فغير مذكور في الشرح فلا يصح قوله قدس سره ولا اشكال  
في تعريف آه قوله اي لا بالذات ولا بالذات ولا بالواسطة آه والمقصود دفع عراض  
اورد على تعريف البديهي والنظري وجوابه اما الاعتراض فهو ان تصورا لامور النسبة  
اذا كان بديهييا وكان تصورا طرفيا او احدهما نظريا كان تصورا بديهييا مع انه لا يصدق  
عليه تعريف البديهي وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب ويصدق عليه  
تعريف النظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر فلا يكون تعريف البديهي جامعا  
ولا يكون تعريف النظري كما ناولجب عن هذا الاعتراض بان تصورا لامور النسبة ليس  
حد ذاته بديهييا ولا نظريا بل بديهية تابعة لبداية طرفيها ونظرية تابعة لنظريتها  
او نظرية احدهما وحاصل دفع الاعتراض ان الامور النسبة وان كان ادراكها في نفسها  
بديهييا لكنه نظرية بنظرية المنسوب اليه لما عرفت من ان المراد عدم التوقف على النظر

لا بالذات ولا بالواسطة وادراك الامور النسبية وان لم يتوقف على النظر بالذات الا  
انه يتوقف عليه بواسطة توقف المنسوب اليه فادراك الامور النسبية نظري ويصدق  
عليه تعريفه وحاصل دفع الجواب بان كون تصور الامور النسبية بديهييا في حد ذاته  
لا ينافي نظرية بنظرية طرفيها او احدهما على ما لا يخفى قوله كاعدام الملكات كعدم العلم  
فان العدم وان لم يكن نظريا في نفسه الا ان العلم الذي ضيفا اليه العدم نظري يحتاج  
الى النظر وهو الصورة الحاصلة عند العقل وكذا تصور النسبة بين المضاف اعني العلم  
والمضاف اليه وهو العلم وان كان بديهييا في نفسه الا انه نظري بنظرية طرفيها  
اعني العلم قوله وكذا النسبة الحكيمة كاي وكذا تصور النسبة الحكيمة وان كان بديهييا  
في نفسه الا انه نظري بنظرية طرفيها او احدهما فهو معطوف على قوله فالامور النسبية  
فالظان انه من قبيل عطفا الخاص على العام قوله وما قيل ان كونها آه اي ان كون الامور النسبية  
قوله والنظر لم يقع في مبادئ تلك العلوم آه لان النظر في تصورات النسبة الحكيمة التي  
احد طرفيها نظريا مثلا لم يقع في مبادئ ذلك التصور بل انما وقع في مبادئ تصور  
ذلك الطرف النظري وهو علم آخر غير العلم بتلك النسبة الحكيمة قوله بان المبادئ  
الموقوف عليه آه وهذه المقدمة بديهية لا تقبل المنع فاندفع ما قيل ان كون مبادئ  
الموقوف عليه مبادئ للموقوف انما يلزم لو كان الموقوف عليه جزءا من الموقوف ومنها  
ليس كذلك والمراد ان تصورا النسبة موقوف على تصور طرفيها او احدهما وهذا  
التصور موقوف على النظر ان كان طرفا نظريين او احدهما نظريا فتصور النسبة وان كان  
بديهييا في نفسه موقوف على النظر قوله ولا يرد التصورات الضرورية آه اي لا ترد  
على تعريف البديهي نقضا بانه غير جامع لافراده لانه لا يصدق على التصورات الضرورية  
مع انها بديهية وعلى تعريف النظري نقضا بانه غير جامع لبعض اغياره لصدقه على تلك  
التصورات اذ التوقف اعم مما هو بالذات او بالواسطة على ما يدل عليه المقابلة مع  
انها ليست من النظري كعلمنا بعلتنا بهذه النتيجة اعني العالم حادث الحاصل من النظر  
في قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث قوله لان معنى كونها ضرورية انها اضطرابية  
آه وحاصل الجواب بان تلك التصورات ليست بديهية ولا نظرية بل هي اضطرابية وما  
قولهم تصورات ضرورية فالضرورية فيه بمعنى الاضطرابية وليست بالمبداية فان قيل  
فعلى هذا يبطل تقسيم العلم الى البديهي والنظري لان التصورات الاضطرابية داخل  
في المقسم وخارجة عن القسمين قلنا ان المراد بالعلم في المقسم هو العلم المسبوق



بالاختيار كما يدل عليه تعريفه بالصورة الحاصلة عند العقل فان قلت هذا بنا في ما ذكره سابقا من ان العلم الضروري التابع للعلم النظري يدخل في تعريف البدهي بالتقدير الثاني اعني لترتب قلنا ما ذكره هناك مبنى على كون الضروري في قوهم هذا بمعنى البدهي كما نبه عليه هناك وكلامه هاتين على كونه بمعنى الاضطراري ولقاتلان يقول ما الباعث على حمل الضرورية في قوهم هذا تارة على معنى البدهية وتارة اخرى على معنى الاضطرارية ويمكن ان يقال ان المحشى المحقق لم يجز في ان حصول هذه التصورات التابعة للتصورات النظرية يحتاج الى التفات العقل ولا فان احتاج اليه كانت هذه التصورات بديهة لا اضطرارية وان لم يجتج اليه كانت اضطرارية لا بديهية هذا هو التحقيق وبالقبول حقيق قوله الاحتياج وعدمه الى موصله آه الاولى الاحتياج الى موصل التصديق ناظر الى الثاني اي نظرية التصديق والثاني اي عدم الاحتياج الى موصله فاظر الى الاولى اي بداهة التصديق والموصل الى التصديق انما هو المحجة لا القول الشارح ولا يحتاج التصديق الى موصل التصور وهو القول الشارح قوله فان من تصور الممكن بعنوان ما تساوى آه اي فان من تصور معنى لفظ الممكن بمفهوم ما تساوى آه فاضافة العنوان الى ما بيانية لغوية هذا ما ذهب اليه جمهور الحكماء اذ عند بعضهم نظرية عدم مرجح على ما اشار اليه ابن سينا قوله ومعنى الاحتياج الى المؤثر ما يرجح آه ومعنى الاحتياج الذي كان مبدا محمول القضية وهو قوله محتاج ظاهر لا يحتاج الى التعريف وبين معنى المؤثر الذي هو من ثمة المحمول اذ لا بد من تصوره للمحاكم كالمحلول وبالجملة ان من تصور الموضوع وهو الممكن بهذا المفهوم والمحمول وهو المحتاج الى المؤثر وتصوره انما هو بتصور ما اخذ وهو الاحتياج بعنوان الاحتياج الى ما يرجح احد طرفيه جزم آه فالظان قوله ومعنى الاحتياج معطوف على الممكن وقوله ما يرجح معطوف على ما يساوى فيكون من قبيل عطف شيئين بحرف واحد على معنى عاملين مختلفين بلا تقدم الجار فالحق ان يقال بما يرجح آه ليكون المعنى بعنوان ما يرجح اي بعنوان الاحتياج الى ما يرجح وجعل قوله ما يرجح آه عطف ثانيا للمؤثر خلافا لظن قوله جزم بشبوته له آه اي جزم بلا واسطة في التصديق وهي المحجة وان كان في ثبوت الاحتياج للممكن واسطة وهي لا مكان وهو لا ينافي في بداهة اذهى يتوقف على نفى الواسطة في التصديق ومن البين ان نفى الواسطة في التصديق لا يستلزم نفى الواسطة في الثبوت فلا يرد انه اذا كان الامكان واسطة في الاحتياج فلا يكون

الحكم بديها وفيه نظريا اشهر من ان الحكم على المشتق يكون مأخذه على الحكم وفي قولنا الممكن محتاج الى المؤثر كذلك لان يقال ان المراد مما اشتهر ان المأخذ يدل على ثبوت المحمول الموضوع لانه يدل على الحكم واعلم انه قد اختلف في احتياج الممكن الى المؤثر بانه لا مكانه او لحدوثه او لهما معا وقال المحققون ان الممكن محتاج الى المؤثر لا مكانه قال العلامة في التلويح توقف وجود الممكن على علة موحدة ضرورية واضح بعد ملاحظة مفهوم الممكن وهو ما لا يكون وجوده ولا عدمه من ذاته وانما يخفى على بعض اذهان لعدم ملاحظة معنى الامكان ومعنى الاحتياج الى الموجد وهذا لا ينافي في الضرورة قوله الى امر خارج عنه الى اخره اي عن احدهما قوله لانه المتبادر الى الفهم آه اي ان التوقف وان كان اعم مما هو بالذات او بالواسطة الا ان المتبادر عند اطلاق التوقف انما هو التوقف بالذات سواء كان مثبتا او منقيا كالوجود اذ هو اعم من الوجود الخارجي ومن الوجود الذهني لان المتبادر منه عند الاطلاق انما هو الوجود الخارجي مثبتا كان او منقيا على ما في الحاشية الكبرى قال الفاضل العصام المراد الاحتياج الى النظر المؤدى اليه والتصديق المذكور او غيره الى النظر المؤدى الى غير انتهى وهو قريب مما ذكره قدس سره قوله على من اعترف بكسبية التصورات اعني الاشكال المذكور على من اعترف بكسبية بعض التصورات من القائلين بكون التصديق عبارة عن المجموع سواء كان اما ما او غيره اذ كثير من المتأخرين جعلوا التصديق عبارة عن المجموع ولم يذهبوا الى بداهة التصورات كلها وفيه اشارة الى ما هو التحقيق عند الامام من ان التصورات بعضها بديهي وبعضها نظري وان كان المشهور منه ان التصورات كلها بديهة كما يدل عليه قوله الاق عند الامام والمراد منه دفع سؤال اورد عليه قدس سره وهو ان التصورات كلها بديهة عنده فلا يتصور عنده الصورة المذكورة وحاصل الدفع ان هذا الشئ مبنى على ما هو المشهور من الامام قوله حيث لا ينفع حينئذ الدفع المذكور اي على تقدير اعتراف الكسبية في التصور لا ينفع الجواب المذكور المبني على مذهب الحكم قوله فان التوقف حينئذ آه اي على تقدير كون التصديق عبارة عن المجموع قوله ولا فرق بين جزء وجزء آه اي فلا فرق بين ان التوقف بسبب الجزء توقفه بالواسطة والتصديق المذكورة داخلة في تعريف البدهي لانها لا تحتاج بالذات الى نظر اذ احتياجها اليه انما هي بواسطة بعض اجزائها وهي التصورات مع انها ليست بديهة عند الامام لان بعض الاجزاء نظري فيبطل تعريف البدهي بانه غير مانع لبعض اعيان المعرفة



وخارجة عن تعريف النظري الذي التوقف لما أخذ فيه التوقف بالذات لما عرفت والنسوة  
المذكورة لا تتوقف بالذات على النظر لأن توقفها عليها هو بواسطة بعض أجزائها فلا يكون  
تعريف النظري معاً لجميع أفراد معرفة مع أنه إذا حمل التوقف على ما بالذات على مذهب  
الامام يلزم بجعل التصديق ضرورياً فيما إذا توقف الحكم وحده على الكسب وان توقف  
حصوله على استدلالات كثيرة وذلك ليرقى به أحد على ما في الحاشية الكبرى قوله  
وقوة الاشكال لا تقتضي أنه والغرض منه التعريض للمولى عماد الدين حيث قال وقد صرح  
الشارح العلامة في شرح المطالع بأن التصديق البديهي يختلف فيه كما يختلف في مائة  
التصديق فإن التصديق عند الامام ما كان عبارة عن المجموع الادراكات الاربعية  
فانما يكون بديهياً اذا كان المجموع بديهياً وانما يكون المجموع بديهياً اذا كان كل واحد  
من اجزائه بديهياً انتهى فلا يرد الاشكال أصلاً على ما هو مذهب الامام من كون التصديق  
عبارة عن المجموع فكانه قد سرته لا يلتفت الى هذا الكلام بناء على ما صرح بالمصر  
في شرح الملخص من ان التصديق البديهي لا يجب ان يكون تصور طرفيه بديهياً كما ذهب  
اليه الامام وكيف لا يكون كذلك فانما يحكم بالبداهة على نفسها بأنها موجودة و  
مدبرة لا بدانتا مع ان حقيقتها غير معلومة لنا فضلاً عن ان يكون بديهياً انتهى حاصل  
انه حمل عماد الدين قوله قد سرته قوياً الاشكال على معنى ان لا يتدفع ورد عليه  
الحاشي المحقق بان قوة الاشكال لا تقتضي أنه قوله ان التصديق التصديق البديهي عند  
الامام أنه وهو محمول ما ذكره الشارح في شرح المطالع كما نقلنا آنفاً قوله ولذا  
يستدل أنه أي ولعدم كون التوقف على تقدير كسبية بعض التصورات باعتبار  
الاجزاء ولا فرق بين جزء وجزء في ان التوقف بسببه توقف بالواسطة قوله ولك  
ان تفرق أنه أي ويجوز لك ان تقول في الجواب عن الاشكال المذكور على مذهب  
الامام ان الفرق بين جزء وجزء ثابت لان الحكم الذي هو الجزء الاخير للتصديق  
كالصورة للسري كما سبق تحقيقه فالوقوف بواسطة كالوقوف بالذات بخلاف  
تصورات الاطراف فانها ليست اجزاء اخيرة له كالصورة بل هي اجزاء سابقة في الحصول  
على التصديق فالوقوف بواسطة ليس بمنزلة التوقف بالذات في دفع الاشكال  
المذكور على مذهب الامام بالجواب المذكور بعينه فيكون مدار البداهة والنظر  
عند الامام احكم كما هو عند من يقول يكون التصديق عبارة عن الحكم فيكون  
التصديق المذكور عند الامام بديهياً داخلاً في تعريفه وخارجاً عن تعريف النظري

يعني ما ذكره لكن فيه نظراً انه يحتاج الى تعميم التوقف بالذات من التوقف بالذات حقيقة  
كما هو عند الحكم ومن ما بمنزلة لها كما هو عند الامام قوله وحينئذ آه أي حين الفرق  
بين جزء وجزء بما ذكرنا ودفع الاشكال المذكور على مذهب الامام لا يلزم على مذهبه  
ما هو مخالف للمعرف والتحقيق من اكتساب التصديقات من القول الشارح أصلاً كما  
يلزم ذلك على من لم يفرق بين الاجزاء ودفع الاشكال المذكور على مذهبه الامام  
يجعل التصديق المذكور عنده نظراً كما نقله آنفاً لان التصديق المذكور حينئذ انما  
يكتسب بالتعريف الموصول الى تصور المحكوم عليه اوبه قوله واما استدلاله أنه دفع  
لسؤال يرد على ما ذكره من الفرق والدفع على ما ذهب اليه الامام وهو انه ينافه  
استدلال الامام في لكت الحكمة ببداهة التصديقات على بداهة تصورات اطراف  
كما ذكره فانه يشعر بأنه لم يفرق بين جزء وجزء وجعل التصديق المذكور نظراً بمؤلفاً  
لما نقله آنفاً ولذا استدلل به هناك وحاصل الدفع ان استدلال الامام ليس بـ  
مطلق التصديق البديهي حتى يشعر بذلك ببداهة التصديق البديهي الذي لا يكون  
موقوفاً على النظري أصلاً أي لا بالذات ولا بالواسطة ولا شك في بداهة اطراف  
مثل ذلك التصديق فلا يدل استدلاله بذلك على بداهة تصورات الاطراف بل  
تصورات اطراف كل تصديق قوله كالنصديق بانا موجودة وفيه نظر لان الحكم فيه على نفسها بأنها  
موجودة مع ان حقيقتها غير معلومة لنا فضلاً عن ان يكون تصورهما بديهياً  
على ما صرح به المصنف في شرح الملخص كما نقلناه واعلم انه يرد على تقسيم العلم الى الضروري  
والنظري سؤال يمكن اجراؤه في كل تقسيم بادنى تغيير وهو ان مورد القسمة علم وكل  
علم اما ضروري ونظري ينتج ان مورد القسمة اما ضروري ونظري فيرد عليه ان مورد  
القسمة ان كان ضرورياً فقسيمه الى ضروري تقسيم الشيء الى نفسه والى نظري تقسيمه  
الى غيره وان كان نظرياً فقسيمه الى ضروري تقسيمه الى غيره والى نظري تقسيمه الى نفسه  
والكل بطل والجواب انه ان اردت بقولك ان مورد القسمة علم انه فرد من افراده فظ  
انه ليس كذلك وان اردت به انه مفهوم العلم فسلم نكن المراد بالعلم في موضوع الكبرى  
اعني وكل علم آه فرد العلم فلا يكرر الاوسط فلا ينتج القياس فونه أي ثبوت شيء  
لشيء آه أي ثبوت شيء مطلقاً سواء كان الشيء الثابت مفهوم الوجود او غيره  
لشيء أي لموضوع مطلقاً سواء كان الموضوع هو الشيء او غيره انتفاء الشيء الا ان  
من مفهوم الوجود وغيره عن الموضوع الا ان الموضوع من الشيء وغيره والمراد منه الرد







منهما آة ولا يخفى انه مناف لما سبق من ان المقصود من الثاني استغراق الانواع الا ان  
يقال ان الثاني دخل في هذه الافادة وهو لا يثبت في كون المقصود من الثاني استغراق  
الانواع قوله حتى يثبت المطاوع وهو كون بعض من كل منهما بديها والبعض الآخر تنزيها  
قوله كما سيفصله آة اي كما يفصل قدس ستره بثبوت المطاوع في الحاشية الآتية المتعلقة  
على قول الشارح اما ان يكون جميع تصورات آة قوله ثم دفع التوهم آة الظاهر على  
صيغة الماضي معطوف على قوله سيفصله بحسب المعنى اي فصل ثم دفع ويحتمل ان يكون  
مصدر فحينئذ يكون معطوفا على قوله وبيان او على قوله تفصيل لكنه يابى عنه قوله  
لا تقي ثم بين اذ هو على صيغة الماضي قطعاً قوله ولو كان المقصود آة بيا لذلك التوهم  
لنا شئ اي لو كان المقصود ذلك البيا آة قوله بقوله لكنه جمع آة متعلق بالدفع  
قوله بانه للاختصاص آة ائذن من قوله بقوله لكنه جمع فكون متعلقاً بالدفع ايضا  
واما متعلق بالدفع المقيد بقيد هو قوله بقوله لكنه جمع وحاصل التوهم ان ذلك البيا  
لا فرادى معتبر في الدعوى بيا فيه ما هو المعبر في الدليل من الجمع بين التصورات والتضيق  
وحاصل الدفع ان ذلك الجمع المجرد للاختصاص في العبارة مع اشتراك بطلان بدها التصور  
وبطلان بدها التصديقات في الدليل لا لكونه مقصوداً حتى ياتي في الدعوى المعبر فيها  
الافراد بل المقصود هو افراد كل من التصورات والتصديقات وذلك لا ينافيها بل  
يوافقها قوله ثم بين الاشتراك آة معطوف على قوله ثم دفع اي اشتراك بطلان بدها  
جميع التصورات وبطلان بدها جميع التصديقات في الدليل قوله لئلا يتوهم ان قوله كما  
قال آة اي من قوله يريد بدها ليس كل واحد من التصورات بديها آة وذلك لان ما سبق عادة  
عن تحصيل الدعوى منع اقامة الدليل عليها وقوله قدس ستره فكانه قال آة بيان لاشتراك  
البطالان في الدليل فلا اعادة فيه لما سبق قوله وان مفاد هذه الحاشية آة ولا يخفى  
انه معطوف على قوله وان قوله فالمعنى لئلا يتوهم ان مفاد هذه الحاشية بعينه ما ذكره  
قدس ستره في الحاشية الآتية المتعلقة بقول الشارح اما ان يكون جميع التصورات  
آة ومفاد هذه الحاشية الآتية عبارة عن كون جمع الشارح التصورات والتصديقات  
في الحكم للاختصاص مع كون مقصوده الحكم على كل منهما بالافراد ليظهر الاختصاص  
الاحتمالات في الثلاثة واستلزام بطلان الاولين لثبوت الثالث بلا شك فيندفع  
ما اعترض على الشارح هناك من ان الاقسام تسعة لا ثلاثة كما سيجي وعن ثبوت  
المطلوب على التفصيل ومفاد هذه الحاشية عبارة عن هذه الامور المذكورة

اي واما على ما حررنا هذه الحاشية فلا يتوهم ان مفاد هذه الحاشية عين مفاد  
الحاشية الآتية لان في هذه الحاشية تفصيل لقول الشارح ليس كل واحد من كل واحد بديها  
لفائدة تكرار لفظ كل واحد وفيها ثبوت المطلوب على الاجمال فلا يتوهم اتحاد المفاد  
في الحاشيتين كما توهم بعض الافاضل ابو وردى فندبر فلا تكن من الغافلين قوله  
قدس ستره والمراد ما ذكرناه آة فال بعض الافاضل الظان هذا غير محتاج اليه لان  
قوله قبل يريد آة مغنى عنه قوله قدس ستره هذا النظر وارد على ظاهر العبارة آة  
عرضه منه اما دفع الاعتراض عن عبارة المص بان هذا الاعتراض وارد على ظاهر  
العبارة رد باطنه اي المراد فقول الشارح فالصور بين يقال ليس بصورة لان الصورة اما  
يقابل الخطاء واما ابقاء الاعتراض الشارح على المص بدفع جواب العلامة التفاراق  
عن هذا الاعتراض حيث قال لما كان شئ من الاشياء مجهولاً لنا يعني اننا لم نخرج في تفصيل  
شئ من التصورات والتصديقات الى نظر وفكر كما ذكره المص في شرح الكشف وحينئذ  
لا يرد الاعتراض بان البدها لا تنافي آة انتهى فحاصل كلامه قدس ستره ان الاعتراض  
وارد على ظاهر عبارة المص اما تغيير المص هذه العبارة في شرح الكشف فغير مفيد  
لانه تفسير العام الخاص بالخارجي ولا دلالة له عليه بوجه من الوجوه ما لم ينضم القرينة  
ولودل بانضمام القرينة فلا يدفعه عن ظاهرها وان دفعه عن المعنى المراد بها قوله  
المطلق ينصرف الى الكماله والمراد من المطلق هو المحمول المذكور مطلقاً في الثاني  
وهو قوله لما كان شئ من الاشياء مجهولاً لنا والمراد من الكمال المجهول الكامل  
وهو ما يحتاج الى نظر ومعنى انصرف المطلق الذي هو المجهول المذكور مطلقاً الى  
كماله انه يراد منه المجهول الكامل الذي يحتاج الى نظر هذا ما ذكره بعض الافاضل  
ولا يخفى ان صرف المطلق الى كماله ليس تقييداً له بقيد على ما بين في علم الاصول قوله  
ليس سهل حصولاً من المحتاج الى النظر آة حتى يكون المحتاج الى النظر مجهولاً كاملاً  
وما يحتاج الى التجربة والحدس وغير ذلك محتاجاً ناقضاً قوله لاذواتها ولا  
وجهها آة ولا يخفى ان الاول ان يقال ولا وجوهها بصيغة الجمع ان يقال لاذواته  
ولا وجهه لان سوق الكلام يقتضي ارجاع الضمير الى الشئ قوله فلا يرد آة وذلك  
لان لا يثبت كل شئ معلوماً لنا بذاته وان كان معلوماً لنا بوجه كالشئ والممكن العلم  
كما قيل بان كل شئ معلوم لنا ولو بكل شئ وقد اشار الفاضل العصام الى هذا المنع  
والجواب عنه الذي اشار اليه المحشى بقوله لاذواتها آة قوله لا تستلزم الحصول آة



حصول العلم لا يلزم من كون الشيء بديهيا العلم به قوله فالصواب في نفس الامر هذا آه  
 اي فالصواب فيها ان يقال لو كان آه والمراد منه دفع ما اورد على الشارح رحمه  
 ان بعد ما فسر المص هذه العبارة في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر لوجه لا يرد  
 الشارح هذا النظر في عبارة المص ولا يساعده قول الشارح فالصواب على نصرة المحقق  
 قدس سره للشارح بان الشارح اورد النظر على ظاهر العبارة دون باطنها لان الصواب  
 يناق في تلك النصرة لان المناسب لها ان يقول الاولى كما لا يخفى قوله والا فلا آه في قوله  
 الشارح فالصواب با شعاع بفساد عبارة المص قوله والمراد بالصواب في العبارة آه اي  
 ان يقال لو كان آه لا عبارة المص فانها خطأ واما تفسيرها بما ذكره المص في شرح  
 الكشف فلا يصحها لكونه تكلفا وخروجا عن ظاهر سوق العبارة قوله فلا يرد  
 ان اللائق ان يقول آه وهذا اليراد للولع اود ووجه عدم ورود هذا اليراد  
 ظاهر من كون التفسير المذكور تعسفا لا يصح العبارة كما ذكرنا قوله لما مر من توجيه  
 المتن آه وهو ما ذكره بعض الافاضل في توجيه تفسير المص قوله وكلمة لا للتأكيد  
 النفي آه اي عادة كلمة لا للتأكيد النفي وفيها اشارة الى تعيين المعطوف عليه والى  
 السلب الكلي لدخولها على النكرة قوله متوجه الى مجموع آه اذ على تقدير توجه النفي الى  
 المجموع يحصل احتمالات خمسة والمط واحد منها كما قرناه فيما سبق فلا نصيده  
 قوله قدس سره هذا البرهان موقوف آه واجيب ايضا بانه اذا كان جميع التصورات  
 نظرية يمتنع كشيء من التصور والتصديق لتوقف اكتساب تصور المط بوجه لا امتناع  
 طلب المجهول المطلق واجيب ايضا بان الاكتساب مطلقا يتوقف على التصديق بفائدة  
 الكسب وبمناسبة المبادئ للطالب فلو كان جميع التصورات نظرية توقف  
 اكتساب كل تصور على تصديقات يتوقف كل منها على تصورات نظرية فيلزم الدور او  
 النفس من وجوه وكذلك لو كان جميع التصديقات نظرية امتنع اكتساب التصديقات  
 لتوقفه على التصديق بالمناسبة والفائدة واجيب ايضا بانه لو كان جميع التصورات  
 نظرية لكانت ممنوعة الكسب فيكون ممنوعة وكذا التصديقات لان العلم النظري  
 كالبيهي من اقسام الممكن كما في حاشية قدس سره على شرح مختصر المنتهى واجيب  
 ايضا بانه لو كان كل تصور نظريا لكاتيا العلوم بلجزئيات المحسوسة مكتسبة بالنظر  
 وقد برهن على انها لا تكسب ولا يكسب منها قوله بدون ذلك آه اي بدون توقف البرهان  
 المذكور على امتناع اكتساب التصور من التصديق والتصديق من التصور قوله لتوقف

آه اي لتوقف الاكتساب لكونه فعلا اختياريا على تصور المط قيل الموافق لما ذكره فيما  
 سبق من انه قد تقرر في الحكمة بان الفعل الاختياري مسبوق بمبادئ اربعة مترتبة  
 التصور الجزئي لذلك الفعل ثم التصديق بالفائدة المخصوصة به الى اخر ما ذكره هناك  
 واوضحناه ان يكون المراد بالمط هنا الفعل الذي طلب وجوده اعني الاكتساب لا  
 المكسب وان كان هو المتبادر كما لا يخفى انتهى ولا يخفى ان المحشى ناقلا كلام القائل  
 فلا يرد عليه ان هذا المنقول غير موافق لما ذكرته فيما سبق وهو ظ قوله على تصور  
 المط آه اشارة الى البرهان القائم على امتناع كون جميع التصورات نظريا قوله  
 وعلى التصديق اشارة الى البرهان القائم على امتناع كون جميع التصديقات  
 نظريا وورد المحقق جلال الدين الدواني في حاشيته باننا لانم ان انقطاع الحركة و  
 الترتيب يتوقف على التصديق بمناسبة المبادئ لجواز ان ينتهي الحركة الى معلومات  
 يشك في انها مناسبة للمطلوب وتكون مناسبة له في الواقع فترتيبها للامتحان  
 فيحصل المط كما ان فاقد الماء قد يشك في وجود الماء في الموضع فيسعى في ذلك الموضع  
 ويصل الى الماء ولا يخفى ان توقف الاكتساب على مناسبة المبادئ مع عدم كونها من  
 الامور الاربعة المقررة في الحكمة التي يتوقف عليها كل فعل اختياري امر ضروري  
 لبداية امتناع اكتساب الشيء مما لا يناسبه قوله لانه انما يلزم ذلك لو كان كل آه  
 وذلك لما عرفت من ان المسبوق بالمبادئ الاربعة المقررة في الحكمة انما هو الفعل  
 الاختياري لا كل فعل اختياري كان او اضطراريا اذ لم يجب سبق الفعل الغير الاختياري  
 بشيء من الامور الاربعة قيل انا اقول ليس الجواب والقييل بشيء مناسب للمقام لان حال  
 قول القائل تغيير الدليل لا تمام البرهان المنازع فيه والدليل غير هذا البرهان ليس  
 بعزيز وحاصل الجواب مخالف لوحدان على ان الاكتساب فعل اختياري يكون موقوف  
 على تصورا اختياري وتصديق اختياري انتهى وورد بانه ليس بشيء اما اول فلان  
 قول صاحب القيل فيلزم الدور والتسلسل صريح في ان ما ذكره اتماما للبرهان  
 المذكور باثبات ملازمته المتنوعة بقياس اقتراني شرطي هو انه لو كان الكل  
 من كل واحد منهما نظريا لتوقف اكتسابه على تصور المطلوب وعلى التصديق بالفائدة  
 وبمناسبة المبادئ وكلما توقف اكتسابه على تصور آه يلزم الدور والتسلسل ينتج  
 انه لو كان الكل من كل واحد منهما نظريا يلزم الدور والتسلسل واما ثانيا فلان  
 حاصل ما اورد المحشى المحقق عليه بقوله وفيه نظره منع للملازمة الواقعة



صغرى هذا القياس الاقراني مستنداً بانه يجوز ان يقع نظر منا من غير قصد فيحصل  
به تصور وتصديق من غير تقدم شيء من تصورات المط والتصديق بالفائدة والتصديق  
بمناسبة المنادى لما عرفنا ان الموقف عليها انما هو ما هو اختياري وبالقياس  
فالمحشى مانع يكفيه الجواز وهو مخالف للوجدان ووقوع النظر من غير قصد وهو لا يتأتى  
المجواز وكون الاكتساب فعلاً اختيارياً او في المسئلة انتهى وفيه نظر اما اولاً فلان  
كون كلام القائل صريحاً في ان ما ذكره اتماماً للبرهان المذكور ممنوع بل الصريح ان  
قوله لو كان الكل من كل واحد منهما آة مقدمة شرطية من قياس استثنائي تاليه  
مطلوب لظهوره فيكون تغيير الدليل وقوله لتوقفه دليل لبنا المقدمة الشرطية كما هو  
اللفظ وهذا البنا متوقف على لزوم الدور والتلس ولا يخفى ان ما قرره من القياس  
الاقراني الشرطي فيه تكلف حيث اخذ مقدم المقدمة الشرطية وترك تاليها وجعله  
مقدماً للتالي المأخوذ من قوله لتوقفه واما ثانياً فلان وقوع النظر بلا قصد ولا  
اختيار كما يكون مخالفاً للوجدان كذلك يجوز ان يكون وقوعه مخالفاً للوجدان وبداهة  
العقل وقوله على ان الاكتساب هل اختياري آة مبني على هو المشهور تاقل قوله مغا  
امتناع انفكاكهما عنه آة لان معنى اللزوم عند اهل الفن امتناع الانفكاك  
وامتناع انفكاك الدور والتلس عن كون جميع التصورات نظرياً وعن كون جميع  
التصديقات نظرياً متوقف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وعلى  
امتناع اكتساب التصديقات من التصورات قوله اذ لو امكن آة اى اذ لو امكن  
اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس لا مكن عدم الدور والتلس والملازمة  
ظاهرة قوله على انتفاء الاكتساب المذكور آة ولا يخفى ان انتفاء الاكتساب لا يتأتى  
امكانه فالأكتساب مكن وليس بواقع قوله الظان انه نقض اجمالى آة واعلم ان النقض  
الاجمالى الوارد على الدليل عبارة عن منع مقدمة لا بعينها ولهذا سمي هذا النقض  
بالنقض الاجمالى ولا بد له من شاهد وهو اما تخلف الحكم عن الدليل واما استلزام  
محالاً من المحالات وعلى التقديرين لا بد من فساد مقدمة من مقدمات الدليل  
عن ما بين في كتب فن المناظرة وما نحن فيه من قبيل الثاني لانه ابطال الدليل استلزاماً  
بالدور والتلس كما يدل عليه قوله لا استلزام الدور والتلس آة قوله لانه قياس  
آة الضمير الى الدليل في قوله دليلكم آة قوله مقدمته الملازمة لا استثناء آة والملازمة  
مذكورة في الشرح وهى قوله لو كان كلها نظرياً والمقدمة الاستثنائية مطلوبة

فيه وهى عبارة عن بطلان التالى كما اشار اليه المحقق قدس سره بقوله واللازم ربط  
قوله والتصورات التى تشمل آة والفظ ان التصورات ههنا بمعنى التصورات وهى المحك  
عليه وبه والنسبة الحكيمة لان المقدمات معلومات تشمل على هذه التصورات  
اشتمال الكل على الاجزاء عند الكل فظهر ضعف ما قيل هذا لا شتمال من قبيل اشتمال  
الكل على الاجزاء بالنسبة الى مذهب الامام ومن قبيل الشروط على الشرط بالنسبة  
الى مذهب الحكماء انتهى وذلك لان ضمير تشمل راجع الى المقدمات وهى عبارة  
عن المعلومات لا عن العلوم بها وهى وظ وضمير عليها راجع الى التصورات فلا بد  
ان تكون بمعنى التصورات مع ان الجواب يدل عليه كما لا يخفى قوله ويلزم ان دور  
والتلس المحال ان آة اذا الدور لا لازم هو الدور التقدمى لا المعنى والاول محال دون  
الثانى والتلس لازم جامع لشروطه المتبعة فى بطلانه اعنى الترتيب بين احاد  
السلسلة واجتماع الاحاد ووجود الاحاد فى نفس الامر على ما قرر فى محله قوله  
يلزم منه آة اللفظ ان يقال منها بتأنيث الضمير بارجاعها الى المعلومات اذ الدور  
والتلس انما يلزم منها لا من تحصيلها نعم للتحصيل دخل فى لزومها على المعلومات  
قوله ويمكن ان يكون منا قضية آة عطف على قوله الظان انه نقض اجمالى آة اى ويكر  
ان يكون هذا السؤال منعاً مجازياً لغويّاً وارجع الى مقدمات تضمنها استدلال المستدل  
وهى ان تلك المقدمات المأخوذة فى دليل معلومة لنا اللفظ ان يقول بمنع الدعوى  
التي يدعيها المستدل لان هذه الدعوى ليست جزء من الدليل حتى يطلق عليها المفقة  
الا ان يقال ان صحة الدليل يتوقف عليها فيثبت لا يكون منعها مجازاً لغويّاً بل  
يكون حقيقياً بمعنى طلب الدليل على مقدمة الدليل ولا يخفى ان حمل السؤال على  
المنع خلاف اللفظ من تقريره فلذا قال ويمكن ان يكون آة ولم يعترض لجملة على المعارض  
اشارة الى ان المقام لا يساعده اذ لا يثبت بها نقيض المدعى اعنى كسبة الجمع على  
ما صرح به المحقق قدس سره فى حاشية الكبرى قوله وكذا استلزامها آة في اشارة  
الى ان المعطوف محذوف والا فلا يصح تفريع قوله فيتم الاستدلال بها آة لان  
ذلك الاستلزام بمعنى تقريب الدليل مقدمة من مقدماته وقيل اشارة الى ذكر  
هذه المقدمات وتصوراتها واقع على طريق لا كنفاء عن التقريب لتبادر الذهن  
بذكرها الى ذكره والا فيتم تفريع تمام الاستدلال على مجرد معلومية هذه  
المقدمات وتصوراتها انتهى فيه نظر لانه اذا تبادر الذهن بذكرها الى ذكره



لا يكون ذكر هذه المقدمات وتصوراتها على طريق لا كفاء تدبر قوله وفيه إشارة  
 آه أي في قوله بلا شبهة إشارة إلى أن منع معلومية تلك المقدمات على ما هو  
 الاحتمال الثاني لو ضيقة السؤال مكابرة غير مسموعة لكونه منعاً للمقدمة البديهية  
 التي يدعيها المستدل وبدايتها بمنزلة بداهة الدليل لأنها مستلزمة لبدايته فيكون  
 الجواب على الاحتمال الثاني إبطالاً لهذا المنع فظهر مما قررنا الضمير في قوله منع معلومية  
 مؤثثة لكونه عائداً إلى تلك المقدمات لا مذكراً كما رتبناه في النسخ قوله على التقدير  
 آه أي التقدير المذكور الذي هو نظرية الكل قوله وفي إيراد الفاء إشارة إلى أن  
 الحجّة آه حيث فرع تمام الاستدلال على كون المقدمات وتصوراتها أموراً معلومة  
 بلا شك ولا شبهة وكونها معلومة كذلك إنما هو في نفس الأمر قوله وعلى التقدير  
 أيضاً آه أي كمن يجهل معلوميتها في نفس الأمر ولا يخفى أن الصواب ترك هذا  
 العطف لأن قوله لأن كل ما يورده نص في كونه دليلاً على كل من هذين المدعين  
 اعني عدم قيام الحجّة على يجهل معلوميتها في نفس الأمر وعدم قيام الحجّة على مزيج  
 معلوميتها في نفس الأمر والتقدير أيضاً مع أنه لا يثبت إلا المدعى الأول لأن قوله  
 إذ لم يثبت بعد ضروري آه إنما يدل على الأول لا على الثاني ولهذا قال في شرح المطالع  
 وإن أورد على سبيل المناقضة فإن منع بداهة القضايا المذكورة فلا يكاد يتوجه  
 لأن المعلن ما ادعى بداهتها بل صحتها في نفس الأمر وإن منع صدقها فلا يخلو ما أن  
 يمنع صدقها في نفس الأمر وعلى ذلك التقدير وظاهره أنه لا يمكن النقص عن المنع  
 الأول بل إتمام المعلن لازم وأما المنع على ذلك التقدير بأن يقال لا نسلم صدق  
 تلك القضايا على ذلك التقدير ويبين توجيه المنع بأنها كسبية على ذلك التقدير  
 والكسبية يمكن أن ينطرق المنع اليه أو يقال هيان تلك القضايا معلومة الصدق  
 في نفس الأمر لكن لا نسلم أنها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة على ذلك  
 التقدير وهو كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور والتسلسل  
 فهو منع مندفع بالترديد فإن تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الأمر فلا  
 يخلو ما أن يكون صادقة على ذلك التقدير أو لا تكون وإيا ما كان يحصل لها  
 أما إذا كانت صادقة على ذلك التقدير فلتتمام الدليل سائماً عما عن المنع المذكور  
 وأما إذا لم تكن صادقة فلكون التقدير منافياً للواقع ومنافياً للواقع منقطع  
 الواقع انتهى قوله بأننا لا نسلم آه أي لا نسلم لزوم الدور والتسلسل على تقدير نظرية

تلك المقدمات وتصوراتها وإنما يلزم إذا احتاجت في كسبية نفس الأمر وإنما الخ  
 إليه فيها إذا كانت نظرية غير معلومة فيها وكونها نظرية غير معلومة فيها ممنوع ومن  
 البين أن عدم احتياجها إلى كسبية نفس الأمر كافٍ في الاستدلال ولا يضربنا  
 احتياجها إليه على تقدير النظرية الذي يجوز انتفاؤه بحسب الأمر قوله وإثبات للمقدمة  
 المنوعة آه عطف على قوله منع قوله على تقدير كونها آه الضمير راجع إلى السؤال  
 فيجب تذكره إلا أن يقال إن الثابت باعتبار الجزو هو قوله مناقضة هذا على ما رأيناه  
 من النسخ ولا يخفى أنه إذا كان السؤال منعاً لا يمكن الخلاص عنه بل يلزم إتمام المعلن  
 قطعاً كما نقلناه من شرح المطالع إذ لست أثل حينئذ منع معلومية كل ما يورده المعلن  
 لإثبات في نفس الأمر لما ذكر من أنه لم يثبت بعد هناك علومه بديهية لا تقبل المنع  
 حتى يجوز أن يمنع السائل قول معلن أن هذه المقدمات وتصوراتها معلومة بأن  
 هذه القضية ممنوعة الصدق قوله لأنه إنما يقتضي المعلومية آه أي هو حاصل ولا  
 يقتضي المعلومية على تقدير النظرية وفيه إشارة إلى أن الجواب لا يحتاج إلى ما ذكره  
 الشارح في شرح المطالع من قوله فلكون التقدير منافياً للواقع ومنافياً للواقع  
 منقطع في الواقع انتهى قوله قد سره نعم يلزم أيضاً آه جواب عن سؤال مقدروهم  
 أن يكون المقدمات وتصوراتها معلومتين في نظرية الكل فلا بد من كذب أحدهما وحاصل  
 الجواب أن صدق نظرية الكل في تقدير وصدق المقدمات الواقع فلا منافاة بينهما  
 قوله فلا تجتمعها آه الظان ضميراً فاعل راجع في نظرية الكل كما يدل عليه قوله  
 الآتي وهو قوله لأنه لما لم يجتمع التقدير آه أي ولما كان نظرية الكل مستلزمة  
 لامتناع المعلومية فلا يمكن مجامعة نظرية الكل مع إمكان المعلومية قوله  
 والاستدلال مبني على تقدير فرض آه دفع سؤال مقدروهم أنه لا حاجة على هذا  
 التقدير إلى الاستدلال على بطلان نظرية الكل لأن معلومية تلك المقدمات  
 وتصوراتها في نفس الأمر تقتضي عدم كون الكل من كل منهما نظرياً وحاصلاً للصدق  
 أن الاستدلال مبني على تقدير هو فرض مجامعة معلوميتها لنظرية الكل فالمعلومية  
 لا تقتضي ذلك لعدم قوله لم يجتمع التقدير المذكور وهو تقدير نظرية الكل  
 قوله بما هو في نفس الأمر وهو معلومية تلك المقدمات مع تصوراتها قوله  
 حقيقة الدور توقف كل واحد آه أي مجموع التوقفين لا التوقف المفيد كما وهم  
 الفرض منه دفع المخالفة بين البين والتعريف على ما يصرح في الظان المعروف هو الدور



النقد على الباطل لا مطلق الدور الشامل له والدور المعنى فريد عليه انه شامل للدور المعنى  
 الا ان يراد بالتوقف التوقف التام كما يدل عليه قوله النقد على الشيء آه ويمكن ان يقال  
 ان المعنى هو الدور المطلق والمراد توقف كل من الشئين على الآخر بالذات وبالاختبار  
 فلا حاجة الى قيد من جهة واحدة ولا الى قيد من زمان واحد قوله بيانه في التمثيل  
 حيث قال كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس اي ويتوقف (ب) على (أ) والموافق للتعريف  
 المتوقف (أ) على (ب) المتوقف عليه قوله وعبارة المواقف نفس ذلك آه اي في كون  
 حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئين على الآخر حيث قال صاحب المواقف في تعريف  
 الدور المحال ان يكون شيان كل منهما علة للآخر بواسطة ودونها قوله فهو تعريف  
 اي تعريف الشارح للدور بتوقف الشيء آه تعريف له بلازم حقيقة قوله لكونه  
 اظهر استلزاما لتقدم شيء على نفسه آه لان المعنى الحقيقي مستلزم لتوقف الشيء على  
 ما يتوقف عليه وهو مستلزم لتقدم الشيء على نفسه الذي هو ظاهر البطلان  
 وهو المقصود فالمعنى الحقيقي مستلزم لذلك النقد بواسطة تلازم فلاذ كانت  
 استلزاما لازما انه ظهر من استلزام المزموم قوله فاندفع تخالف البيان والتعريف  
 آه ولما اورد على الشارح بان ظاهر التعريف يدل على ان الدور هو التوقف المقيد  
 وظاهر التمثيل يدل على انه مجموع التوقفين كما اشار اليه الفاضل العصام اشار  
 المحشى الى دفعه وحاصل الدفع ان البيان مبنى على حقيقة الدور والتعريف تعريف  
 بلازم حقيقة لا بحقيقته آه ففي التعريف مسامحة حيث وضع اللازم موضع المزموم  
 لنكتة هي كونه اظهر استلزاما لما هو المحال والمقصود بمجموع التوقفين كما يقال  
 الانسان حيوان ناطق والمقصود ان الانسان هو ذلك المجموع لا الحيوان المقيد  
 بالناطق قوله وما قيل آه اي واندفاع ما قيل ان تعريف الدور يستلزم ان يتحقق في  
 كل دورين اذ يصدق هذا التعريف على توقف كل واحد من طرفي الدور والمعرفة  
 من ان ظاهره يشعر بان الدور هو التوقف المقيد فاذا لا يتحقق الدور الا اذا تحقق  
 الدوران وحاصل الاندفاع ما عرفت من ان حقيقة مجموع التوقفين والتعريف  
 الذي يستلزم ان يتحقق في كل دورين ان ليس تعريف الدور حقيقة فلا بأس في  
 بطلانه باستلزامه لهذا الفساد قوله متعلق بتوقف عليه آه شروع لرد الناطقين  
 قوله بدرجة واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث آه اشارة الى ان ليس المراد بقوله بمرتبة  
 بواسطة بل المراد به بلا واسطة كما يقال فلان تقدم على فلان بمرتبة واحدة

اي ليس بينهما واسطة ولا يخرج من التعريف الدور الذي لا واسطة في شئ من توقف  
 ولا يساعده المثال الذي ذكره وهذا الدور يسمى دورا مصرحا والدور الذي في شئ  
 من طرفيه واسطة مضمرة والاول اظهر فسادا والثاني افحش ومراتب فحشه على حسب  
 مراتبه على ما اشار اليه الفاضل العصام قوله او بدرجتين بان يتخلل بينهما ثالث  
 آه اشارة الى ان المراد من الجمع في قوله او بمراتب ما فوق الواحد والمراد بدرجتين  
 وجود الواسطة الواحدة بين التوقفين قوله فيكون هناك توقفان آه اي في مقام  
 التوقف بدرجتين توقفا فصلا توقفا في الدور المضمرة بمرتبتين قوله يصدق عليه التعريف  
 المذكور آه لانه يصدق عليه تعريف الدور المضمرة الذي تضمنه التعريف المذكور  
 فيصدق تعريف المذكور بواسطة صدق تعريف الدور المضمرة المضمن والمراد منه  
 دفع ما قيل من ان هذا التعريف لا يصدق عليه باعتبار تضمنه تعريف الدور المضمرة  
 لانه ان جعل الجاران متعلقين بالتوقف الثاني يخرج التوقف المذكور باعتبار الشارح  
 تعريف الدور المضمرة ويدخل في تعريف الدور المصرح وان جعل متعلقين بالتوقف  
 الاول يخرج التوقف المذكور بالا اعتبار الاول عن تعريف الدور المضمرة ويدخل في  
 تعريف الدور المصرح مع كونه من افراد الدور المضمرة على كلا الاعتبارين انتهى وذلك  
 لانه لو جعل الجاران متعلقين بالتوقف الثاني كان التوقف الاول مطلقا اي  
 سواء كان بمرتبة واحدة او بمراتب فالدور المصرح الذي تضمنه التعريف المذكور  
 عبارة عن توقف الشئ بمرتبة واحدة او بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة واحدة  
 والدور المضمرة الذي تضمنه التعريف المذكور عبارة عن توقف الشئ بمرتبة واحدة  
 او بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب فقد ظهر خروج التوقف المذكور بالا اعتبار  
 الثاني عن تعريف الدور المضمرة لان التوقف المذكور بالا اعتبار الثاني بمرتبة واحدة  
 ويدخل في الدور المصرح لان التوقف الاول مطلق ولو جعل الجاران متعلقين  
 بالتوقف الاول كان التوقف الثاني مطلقا فالدور المصرح المضمرة عبارة عن توقف الشئ  
 بمرتبة واحدة على ما يتوقف عليه مطلقا اي سواء كان بمرتبة واحدة او بمراتب  
 والدور المضمرة المضمن عبارة عن توقف الشئ بمراتب على ما يتوقف عليه مطلقا اي بمرتبة  
 واحدة او بمراتب فقد ظهر خروج التوقف المذكور بالا اعتبار الاول عن تعريف  
 الدور المضمرة لان التوقف فيه بمرتبة ودخوله في تعريف الدور المصرح لان التوقف  
 الثاني مطلق هذا تحقيق كلام القائل وحاصل الدفع انه قد ظهر مما حقق من معنى



تعريف المذكور مع جعل الجارين متعلقين بالتوقف الثاني انه يصدق التعريف المذكور باعتبار صدق تعريف الدور والمضمر الذي تضمنه على التوقف المذكور باعتبار كل من الاعتبارين فان في قولك يتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) ليس سلسلة واحدة من التوقف وتعريف الدور والمضمر صادق على ما صدق عليه هذا القول فهذه السلسلة يصدق التعريف عليها وان اعتبر توقف (أ) براتب على ما يتوقف عليه بمرتبة غاية ما في الباب انه يلزم عدم صدق التعريف على هذا الاعتبار وهو ليس من افراد الدور والمضمر بل فرد واحد هو هذه السلسلة قوله وكذا يصدق آه اى وكذا يصدق التعريف باعتبار صدق ما تضمنه من تعريف الدور المضمر على ما كان التوقف فيه بوسائط وان اعتبر فيه كل واحد من التوقفين بوسطة لانه ليس فيه الاسلسلة واحدة غاية ما في الباب يلزم عدم صدق التعريف المذكور لعدم صدق تعريف الدور والمضمر المتضمن على اعتبار التوقف بوسطة وهو ليس فردا من الدور والمضمر بل هو خارج عنه وفرد السلسلة يصدق التعريف عليه باى جهة اعتبر السلسلة قوله ولحقاء ذلك الصدق آه متعلق بقوله قال بعضهم اى ولحقاء كل واحد من الصديقين المذكورين احدهما الصدق في قوله يصدق التعريف آه والاخر الصدق في قوله وكذا يصدق آه قال بعض الناظرين في الجواب عن عدم صدق التعريف انه متعلق بكل التوقفين آه وقد عرفت ان جواب صحيح في الدور المصريح وفاسد في الدور المضمر لصدق تعريف الدور المضمر حينئذ على التوقف بواسطتين فقط وعدم صدق على التوقف بواسطة وهو دور مضمر ايضا قوله قال بعضهم انه متعلق بكل التوقفين آه فعلى هذا يكون الدور المصريح عبارة عن توقف الشيء بمرتبة واحدة على ما يتوقف عليه بمرتبة واحدة وهذا صواب الدور المضمر يكون عبارة عن توقف الشيء براتب على ما يتوقف عليه براتب وهذا ليس بصواب لانه يخرج منه الدور المضمر الذي كان احدا للتوقفين بمرتبة واحدة والتوقف الآخر براتب قوله ان متعلق باحدهما يدخل الدور المضمر آه وذلك لانه ان متعلق بالتوقف الثاني يدخل الدور المضمر الذي كان التوقف براتب على ما يتوقف عليه بمرتبة في الدور الذي كان التوقف فيه مطلقا على ما يتوقف عليه بمرتبة وهو الدور المصريح على ما يقتضيه التقييد بمرتبة وان متعلق بالتعريف الاول يدخل الدور المضمر الذي كان التوقف فيه بمرتبة على ما يتوقف براتب في الدور

الذي كان التوقف فيه بمرتبة على ما يتوقف عليه مطلقا وهو دور موضح ايضا على ما يقتضيه التقييد بمرتبة على ما حققناه فيما سبق قوله ولا يخفى انه وان خرج من المصريح آه لان المصريح على ما عرفت عبارة عن التوقف بلا واسطة قوله لكنه لم يدخل في المضمر اى كذا عبر القائل وهو عبارة عن التوقف براتب على ما يتوقف عليه براتب اذ جعل قوله براتب متعلقا بالتوقفين قوله اذ ليس فيه آه اى اذ ليس في الدور المضمر بواسطة الا توقفات ثلثة ولا بد في المضمر الذي اعتبر القائل من توقفات اربعة لان اقل ما يقتضيه كون كل واحد من التوقفين براتب ان يتحقق توقفات اربعة قوله قال بعضهم انه ليس بيانا لنوع الدور آه اى وقد ل بعض الناظرين وهو الفاضل العصا في الجواب عن عدم صدق التعريف المذكور على المواد المذكورة ان قوله بمرتبة او براتب ليس بيان لنوع الدور بل اشارة الى ان شيئا آه في صل الجواب ان التعريف المذكور على هذا المعنى لطلق الدور ويصدق على جميع المواد المذكورة لان المراد بتوقف بمرتبة او براتب انما هو تعميم كل من التوقفين من التوقف بلا واسطة والتوقف بالوسطة وليس المراد به بيان النوعي الدور اعني المصريح والمضمر قوله كما يتبادر من التوقف آه قيد المنفى لا المنفى قوله ولا يخفى ان اشكال التعلق آه اعتراض على الفاضل العصا بان ما ذكره وان دفع الاعتراض بعدم صدق التعريف على المواد المذكورة كما بيناه لكنه لا يدفع الاشكال في تعلق الجارين لان الجار لا بدله من متعلق في التعريف وما يصلح له احدا للتوقفين فحينئذ يعود الاعتراض المذكور اعني عدم صدق التعريف على المواد المذكورة ويمكن ان يقال ان قوله بمرتبة مفعول مطلق اى توقفا بلا واسطة اى لا يكون شيء من التوقفين ملتبسا بالواسطة وحينئذ معنى قوله براتب ان لا يكون بهذه الهيئة سواء وجد الواسطة في احدا للتوقفين فقط اى في كلا التوقفين فعلى هذا يكون الجار متعلقا بمحذوف وهو ملتبس كذا قيل ولا يخفى انه خلاف الظ فلا يليق بناء الكلام عليه سيما في التعريف قوله على ان كلا التوجيهين آه ولعله لما ذكرنا من احتمال تعلق الجار بالمحذوف بادرا الى العلاوة بمعنى النزل عما سبق اذ هذا الاحتمال كما يصلح التوجيه الثاني يصلح التوجيه الاول كما لا يخفى على من تفكر وان كان خلاف الظ قوله فانه صريح في تعلق آه بيان لاستلزام قوله فانه قال في بحث المرف آه لقوله على ان كلا التوجيهين لا يرضى به الشارح آه لا يبين لقوله على ان كلا التوجيهين آه كما قيل لان دليله قوله فانه قال في بحث المرف آه



وقوله صريح في تعلق الجار ناظر الى التوجيه الا وناى كلام الشارح هناك صريح في  
تعلق الجار بتوقف فدل على انه جعله ههنا متعلقا بتوقف لا متعلقا بالتوقفين  
وقوله وانه بيان لنوع الدور معصوف على تعلق الجار ناظر الى التوجيه الثانى وانه  
صريح في ان قوله بمرتبة او براتب بيا لنوع الدور وهو يدل على انه جعله ههنا  
ايضا بيانا للنوعين منه لا اشارة الى ان شيئا من التوقفين آه فيه لف ونشر على  
ترتيب اللف وفيه نظرا لان مراد الشارح في بحث الميرف تقسيم الدور الى النوعين  
كما هو الظ من كلامه والظان مراده ههنا تعريف مطلق الدور ولا يلزم من جعله  
تعلق الجار بتوقف في تقسيم الدور جعله تعلقه بتوقف في تعريفه مطلق الدور  
قوله سواء كان وضعيا او عقليا آه اى سواء كان الترتيبين تلك الامور التى  
هى جزءا لتسلسل واحدات ترتيبا وضعيا اى ترتيبا فى الاشارة الحسية كالابعاد ترتيبا  
عقليا اى ترتيبا فى الاشارة العقلية كما يقتضيه المقابلة وهو الترتيب الطبيعي والثاني  
كالعلل والمعلولات قوله همد معنى انتسلس عند الحكماء آه وعند المتكلمين معناه  
عدم تناهى الموجودات بالفعل قوله شروط متفق عليها آه اى عند الحكماء لان  
الكلام معهم ولانه لا شئ من الترتيب والاجتماع فى الوجود بشرط فى استحالة التسلسل  
عند المتكلمين لجرى ان البرهان التطبيق عندهم فى الامور الموجودة مطلقا اى سواء  
كانت تلك الامور الموجودة مرتبة او لا وسواء كانت مجتمعة فى الوجود او لا بل توجد  
على سبيل التعاقب على ما تقرر فى محله قوله مثل كونه من جانب العلل دون المعلولات  
آه اى دون جانب المعلولات والتسلسل فى جانب العلل هو التسلسل الذى يتبدأ من معلول  
اخير بان يستند هو فى وجوده الى علته وهى لا مكانها الى علتها وهى الى علتها وهلم  
وجرا الى غير النهاية واما التسلسل فى جانب المعلولات فهو التسلسل الذى يتبدأ من  
العلة الاولى التى لا علة قبلها بان تكون علة لما بعدها من المعلول وما بعدها علة  
لما بعده من المعلول وهلم وجرا الى غير النهاية ولا يخفى ان هذا الكلام من المحشى  
صريح في ان الحكماء قد اختلفوا فى استحالة التسلسل فى جانب المعلولات فاستحالة  
بعضهم وبعض آخر لم يستحله زاعما بان غاية ما يلزم عدم وجود المعلول لا خيره ولا  
محدوره فيه بخلاف التسلسل فى جانب العلل لانه يستلزم عدم الانتهاء الى العلة  
الاولى مع توقف الباقي عليها وهذا موافق لما ذكره العلامة الثقات زانى في التلويح  
من ان استحالة التسلسل فى جانب العلة مما قام عليه البرهان ووقع عليه الاتفاق

بخلاف جانب العلل فانه لا برهان عليه وبرهان التطبيق ليس تمام على ما عرفت في علم الكلام انتهى  
ولا يخفى ما فى قوله بان غاية ما يلزم آه لانه يلزم ايضا مساواة الجزء والكل كما  
بين فى محله وهو بوط قطعاً ولهذا قال المحقق الكلبيوى فى خاشية الجلال ان كلا  
من التسلسل فى جانب العلل والتسلسل فى جانب المعلولات والتسلسل من الجانبين  
محال عند الفريقين اى المتكلمين والحكماء بجرى ان البراهين قوله التسلسل  
اللازم ههنا آه وهو التسلسل فى جانب العلل المترتبة الغير المتناهية يعنى ان الدليل  
الذكره الشارح لبطلان اللازم يختص بالتسلسل اللازم ههنا وقد عرفت انه هو  
التسلسل فى جانب العلل دون جانب المعلولات فبقريته هذا الدليل يراد من قوله واللازم  
التسلسل اللازم ههنا <sup>في جانب</sup> ~~في جانب~~ اختصاص الدليل بهذا التسلسل قريته على ارادة التسلسل  
اللازم ههنا من قوله واللازم نظرا ليرد على الدليل انه لا يتم تقريبه لانه لا يثبت  
بطلان اللازم مطلقا اى سواء كان التسلسل فى جانب العلل او فى جانب المعلولات  
قوله فما قيل الاولى آه هذا منقول بالمال وعبارته ههنا الاولى ترتب علل غير متناهية  
ليصح قوله واللازم بظ واما ترتيب معلولات غير متناهية وان كان تسلسلا لكنه  
ليس بباطل عند الحكماء بل هو باطل عند المتكلمين وبناء الكلام فى هذا الفن على هذا  
الكلام لا يليق بكم وتعريف مطلق التسلسل وحمل قوله واللازم باطل على بطلان تسلسل  
حاسدون ما عرفت به فى غاية البعد انتهى واورد عليه المحشى بقوله ليس اى شئ  
اما افلا فلما عرفت من ان اختصاص الدليل بالتسلسل اللازم ههنا قريته على ان  
المراد من اللازم هو هذا التسلسل وقد عرفت ما فيه واما ثانيا فلان قوله لم يجمع  
آه لا يثبت الاولوية بل الصواب فالصواب بان يقال بدل قوله الاولى الصواب بان  
ثالثا فلان قوله لكنه ليس بباطل عند الحكماء منظور فيه لما عرفت من انه شرط  
مختلف فيه عند الحكماء فهو عند بعضهم باطل وعند بعض آخر منهم ليس بباطل  
لانه ليس بباطل عندهم اتفاقا كما يدل عليه كلامه وفى كلام المحشى المحقق  
ههنا تعريض للفاضل العصار ايضا حيث قال قد بين البطلان التسلسل فيما بعد  
على وجه ولا يتفاوت فيه تسلسل العلل وتسلسل المعلولات ولا ينكر الحكماء بطلان  
تسلسل المعلولات لخصوصية مقام انما ينكر الحكماء بطلانه مطلقا لتسلسل العلل  
انتهى وتعريض للمولى داود ايضا حيث قال والاولى محال عند الحكماء دون الثانى  
ولا يخفى عليك وجه التعريض قوله عند التحصيل آه اى لا بد من تقييد الملازمة



بقيد عند تحصيل وهو مراد الشارح والافلاية الملازمة ولكنه تركه لظهوره كما  
يدل عليه كلامه في شرح المطالع حيث قال لو كان كل منهما نظريا لم تقدر على اكتساب  
شيء منها انتهى قوله فلذا قال اذا حاولنا تحصيل آه اى يدل على تقييد الملازمة بقيد  
عند التحصيل قول الشارح في دليل تلك الملازمة حيث ذكر في دليلها قيدا التحصيل  
كما اشار اليه مولى داود قوله لان اعتبار تحقق العلم لا يجعل الدورة لانا لو فرضنا  
ان تحقق ذلك العلم بغير تحصيل وان كان ذلك خلاف المفروض لا يستلزم نظرية  
الكل شيئا من الدور والتسلسل فقد علم ان ذلك الاستلزام انما نشأ من كونه ذلك  
العلم متحققا بطريق التحصيل فالتحصيل دخل في ذلك الاستلزام فلا بد من تقييد  
الملازمة بقيد عند التحصيل قوله ونصراحه بطلانه لم يعرض آه والمراد دفع ما اورده  
الفاضل العصام على الشارح من ان اللازم اذ هاب السلسلة او العود بعد مقدار  
من الذهاب وهو غير لازم لجواز العود بلا واسطة وجه الدفع ظاهر قوله ولذا  
لم يقل وهو الدورة اى ولو كان المراد من الدور هو الدور المضمر الذى هو قسم من  
الدور المطلق لا اعم منه غير الاسلوب الدال على القصر ولم يقل وهو الدور كما قال  
وهو التسلسل والمراد منه رد للمولى داود حيث قال وقد تفنن في قوله وهو التسلسل  
وقوله فيلزم الدور قوله فمنع لا يضر المستدل آه لا يستلزم سند هذا المنع الاعتراف  
بامتناع الاكتساب المقتضى عدم حصول العلم بشئ من الاشياء على تقدير نظرية  
الكل اما اذا كان السند جواز الانتهاء الى نظري ممتنع الاكتساب فاستلزامه  
ذلك الاعتراف فقط واما اذا كان السند جواز الانتهاء الى علم حضوري فاستلزامه  
ذلك الاعتراف فلما قدم المحشى تحقيق عدم من ان العلم الحضوري ليس بمكتسب  
ولا بكاسب بل كاسب والمكتسب هما التصور والتصديق اللذان كانا قسمي العلم  
الحصولي المعروف بالصورة الحاصلة عند العقل قوله وليس كذلك آه والا لم يشمل  
الدور المصريح قيل ويمكن ان يقال ان الشارح اظهر ما اخفى وهو الدور المضمر  
الذى بمراتب وهو يكون بعد الجواب البتة فهو ليس بمحل انتهى ولا يخفى انه لا يخلو عن  
الانهايم قوله بل للازم منه آه اى من الدور بمرتبة قال الفاضل العصام وينبغي  
ان يحمل مراده ادنى ما يلزم في الدور بمرتبة توقف الشئ على نفسه بمرتين والافلزم  
توقف الشئ على نفسه مراتب غير متناهية منه ملاحظة تكرار التوقف فانه يتوقف  
(د) نانيا على (ب) و(ب) على (د) وهكذا ولذا قيل لدور يستلزم التسلسل حتى يكفى

في مقام لزوم الدور التسلسل بل في التسلسل انتهى قوله واذا كان الدور بواسطة اه ولا يجوز عطف  
على قوله اذا كان الدورة كما هو الظاهر لفساد المعنى اذ يكون التركيب هكذا تقع لما عسى ان يتخلل  
في ذهن المبتدئ انه اذا كان الدور بواسطة كالتقدم بثلث مراتب اه ولا يخفى فساد معناه  
فهو معطوف على مدخول كلمة بل في قوله بل اللازم منه آه اى بل اذا كان  
الدور بمرتبة فاللازم منه التقدم بمرتين واذا كان الدور بواسطة آه قوله الشرط  
مفيد بالظرف آه جواب عن سؤال مقدر وهو ان الجزاء وهو قوله يلزم ان يكون (ا)  
مقدما على نفسه لا يترتب على الشرط هو قوله اذا كان الدور بمرتبة واحدة لمخصوص الجزاء  
وعوم المقدم ومن البين ان العام لا يستلزم الخاص وحاصل الجواب ان الشرط  
عبارة عن المقيد والعيد الذى هو الظرف وهو قوله كما اذا توقف آه فبين الشرط و  
الجزاء مساواة فيصح استلزام له قوله فلذا جعل الجزاء آه الفاء تفرعية فتكون  
مؤكدة لما افاده اللام التعليلية ويمكن ان تحمل على التعليل على ان اللام اشارة  
الى ان ما قبلها برهان لما بعدها والفاء اشارة الى ان ما بعدها برهان اني لما قبلها  
فلا منافاة بين التعليلين كما لا يخفى قوله فاستحالة اجلي من آه وفيه ترميز للمولى عصام  
الدين حيث قال للزوم اجتماع الشئ مع عدمه لان قبل حصوله زمان العدم او يلزم  
تحقق قبلية من غير تحقق الطرفين اذ لا يوجد هناك الا نفس الشئ ولا يذهب عليك  
ان ابطال الدور لا يحتاج الى ملاحظة انه يستلزم توقف الشئ على نفسه بل هو بطل  
لاستلزامه توقف على الشئ عليه لانه كما ان تقدم الشئ على نفسه بطل كذلك تقدم الشئ  
على علته بطل لانه اجتماع تقدم الشئ وتأخره بالنسبة الى شئ واحد لا يمتنع العلية  
انتهى ولا يخفى ان قوله اذا التقدم لا يتصور الا بين الشئين قريب من قول الفاضل او يلزم تحقيق  
من غير تحقق الطرفين اذ لا يوجد هناك الا نفس شئ فتدبر قوله اى بالغير اه وان كانت  
استحالة لانات بل كانت ممكنة لانات كاستحالة عدم ممكن يتوقف عدمه على عدم  
الواجب مع امكان ذلك العدم في ذاته والا لم يكن الممكن ممكنا بل واجبا للعقل الاول  
فان عدمه محال لان عدمه يتوقف على عدم الواجب مع ان عدم العقل الاول ممكن في  
ذاته والا لم يكن العقل الاول ممكنا بل كان واجبا قوله فلا يكون التحصيل آه اى لما  
كان الموقوف وهو حصول العلم المطلوب على المحال وهو استحالة ان يتهيأ له شئ لا  
فلا يكون تحصيل العلم المطلوب واقعا مع انه واقع قوله طلب حضورها من عند  
والخبر قوله لا يتصور في الان آه وفيه اشارة الى ان السين في الاستحضار للطلب



قوله مفصلة آه فيه اشارة الى ان المراد باستحضار ما لا نهاية له استحضاره مفصلة لا استحضاره  
ولو اجمالا بان يكون اعم من التفصيل لان من البين ان اكتساب كل علم من العلوم الغير المتناهية  
على ما هو مفروض يقتضي استحضار ما منه الاكتساب مميز عن غيره قواه سواء كانت  
مرتبة آه فيه اشارة الى ان هذا التسلسل بط ولا يتوقف بطلانه على اشتراط الترتب  
المعبر عندهم بالتسلسل بمعنى حصول الامور بغير متناهية مطلقا سواء كان الترتب  
بين اعداد السلسلة او لا بطلانها لا يستلزم الاستحضار وامتناع له حاصله قبله آه اي سواء  
كانت الامور بغير المتناهية حاصلة في لذهن قبل طلب حضورها او حاصلة حين  
طلب حضورها وفيه اشارة الى ما ذكره الفاضل انصار من ان المراد بالاستحضار هنا  
ليس على ما هو المتبادر منه الشايع فيه وهو استرجاع الصورة التي كانت في النفس وقت  
عنها لان توقف حصول العلم المطلوب على الاستحضار بهذا المعنى ظاهر المنع فالمراد بالاحتضار  
الاعم منه قوله لا يتصور في الآن آه والمراد منه دفع ما يرد على المحقق قدس سره من ان  
كلامه في تقرير السؤال لا يكون حاصرا لجمع الاحتمالات كما لا يكون كلام الشارح حاصرا له  
لان منها احتمال استحضار ما لا نهاية له في الآن ولما يتبع ضله وحاصل الدفع انه تركه قدس سره  
لفظ بطلانه قوله لكونه بالقصد والطلب آه الضمير راجع الى الاستحضار لا الى طلب  
الحضور كما هو الظاهر لانه لو رجع اليه لزم للطلب طلب وهو قاسد وحاصله ان حضورها  
في الآن كبرق خافت وان كان ممكنا الا ان الاستحضار لا يمكن ان يكون في آن لكونه  
بالقصد والطلب والالزم تركب الزمان من الالات المتشابهة بل هو زمان واحد ولما يمكن  
كون الاستحضار آنيا لكونه بالقصد والطلب بل كان زمانيا لذلك كان طلب الحضور  
في زمان ما لان الاستحضار عبارة عن طلب الحضور قيل وذلك لان الاستحضار لما كان عبارة  
عن طلب الحضور وقصده لم يكن متصورا في اقل من آتين آن للطلب والقصد وان  
الحضور انتهى وفيه نظر من وجهين احدهما ان الظاهر من كلامه يدل على تركب  
الزمان من آتات متشابهة وهو خلاف مذهب الحكيم الا ان يحمل على انه لا بد من تخیل  
الزمان بين الآتين وثانيهما انه جعل القصد عطف تفسيرا للطلب لان جعل الآن الواحد  
ظرفا لهما يدل على ذلك وهو خلاف ما صرح به المحشى بقوله فلان النفس لا تنقد  
على التوجه بالقصد آه لان الطلب عبارة عن التوجه بالقصد آه  
لا نفس القصد وهو ظ قوله في زمان واحد الى شيتين آه  
فضلا عن توجه النفس بالقصد الى اشياء غير متناهية قوله اي في زمان واحد آه

فيه اشارة الى ما ذكره المولى داود من انه قدس سره حمل قول الشارح دفعة واحدة  
على ما يقال لازمة العيز المتناهية وهو اما زمان واحد او ازمة متناهية كما المتناهية  
وان كان تدريجا لكن بالنسبة الى الغير المتناهية وفيه انهاء وحاصل الرد انه قدس سره  
جعل قوله دفعة مقابلا لزمان متناه فالمراد بالدفعة زمان واحد لا اعم منه ومن زاده  
متناه كما زعمه مولى داود قوله لكونه منافيا للمفروض آه لان الشايع منافيا لعدم  
المتناهية كما ذكره فيما سبق من قوله واما الثاني فلما فاته عدم متناهيها والى ما ذكره  
الفاضل العصا ما ايضا من ان حاصل السؤال اما التوقف على حصول دفعي غير تدريجي  
منطبق على اجزاء الزمان فبطلان اللازم مسلم لان النظرية توجب الحصول التدريجي  
لكن الملازمة ممنوعة لكون الامور المذكورة معدلات واما التوقف على استحضار غير تدريجي  
بل تدريجي منطبق على الزمان حتى يكون ذلك في ازمة غير متناهية فالملازمة مسلمة  
وبطلان الثاني ممنوع وبهذا التقرير اندفع ان التردد غير حاصر لبقاء المسئلة  
الدفعي بان يكون في زمان واحد او متعدد متناه انتهى ما لا وجه الرد ان الحصول  
الدفعي كما ذكره عبارة عن الحصول الآتي ومن البين ان الاستحضار في الآن محال لما عرفت  
فلا حاجة للذكر لاجل بطلانه فقامل قوله لم يتعرض له الشارح آه اي تركه ولم يذكره  
في القسم الاول لانه ادرجه في القسم الاول بحمل دفعة على ما عدا لازمة العيز المتناهية  
ولم يذكر في التفصيل كما وهم لما عرفت من ان المحشى فسر دفعة بقوله في زمان واحد  
فكيف يدرج في القسم الاول نعم يناسب هذا التوجيه ما ذكره المولى داود كما نقلناه  
قوله وذكر السيد آه دفع سؤال مقدرو وهو ان المحقق قدس سره جعله قسما من الدفع  
حيث قال ان استحضار امور غير متناهية في زمان واحد او في ازمة غير متناهية انتهى  
وهذا يدل على ان المقسم لهما هو الدفعة وهذا يدل على ان الشارح ادرجه في القسم  
الاول لان المحقق قدس سره موجه لكلام الشارح وحاصل الدفع ان المحقق قدس سره  
ذكره توضيحا للمرام لا لجعله قسما من الدفعة كما يدل عليه قوله اما دفعة واحدة او في  
زمان متناه ففيه رد للمولى داود كما بيناه في قوله اي في زمان واحد قوله والسند  
ما ذكره في الشرح آه قيل فيه نظر لان ما ذكره في الشرح انما يكون السند بالنسبة الى  
الاستحضار في زمان واحد واما بالنسبة الى ازمته متناهية فلا انتهى وفيه انه  
كما يصح ان يكون سندا بالنسبة الى الاستحضار في زمان واحد يصح ايضا ان يكون  
سندا بالنسبة الى ازمته متناهية كما لا يخفى قوله واورد عليه آه معطوف على قوله



وضمير عليه راجع الى ما قيل قوله فمن فضول الكلام آه اما ما قيل فلا نه بعد منع الملازمة  
لا معنى للنظر الى كون بطلان اللازم مسلما او غير مسلم فهو ليس على قانون المناظرة واما  
ما اورد عليه فلا تميز على ما هو من فضول الكلام مع ان هذا الايراد غير صحيح في نفسه  
لان بطلان اللازم عبارة عن امتناع استحصال الامور الغير المتناهية في زمان واحد  
او في ازمة متناهية ومن البين انه لا يمنع بجواز حصول الامور الغير المتناهية للنفس  
في زمان واحد من غير قصد وطلب بل يمنع بجواز استحصالها لها فيه وهو اول  
المسئلة فلا يصلح السند الذي ذكره المورد للسندية لانه لا يقوى المنع وما يجب ان  
يعلم ههنا ان حصول المطبوق على الامور الغير المتناهية من وجوه باعتبار لزوم  
الشعور بالملبوس فيلزم استحصال صور غير متناهية لمطالب غير متناهية وباعتبار  
لزوم تصور الكسب الذي هو الفعل الاختياري فيلزم تصورات غير متناهية  
الاكتسابا غير متناهية وباعتبار التصديق بفائدة الكسب الذي هو فعل اختياري  
فيلزم تصديقات غير متناهية لقوائد غير متناهية لاكتسابات غير متناهية وباعتبار  
الصور التي تكتسب منها وباعتبار استحصالات حركات فكرية غير متناهية ايضا  
كذا ذكره عصام الدين قال الشارح ان عينه آه اجيب بما حاصله انه ان اريد بزمان  
متناه زمان حصول المطبوق فالترديد غير حاصر لجواز ان لا يراد بزمان زمان غير متناه  
هو زمان حصول الملبوس ولا ازمة غير متناهية بل يعني به زمان متناه هو غير زمان  
حصول الملبوس وان اريد به اعم من زمان حصول الملبوس لا يصلح السند للسندية  
لانه اعم لان من البين ان وجوب اجتماع تلك الامور عند حصول المطبوق اخص من وجوب  
استحصالها في ازمة متناهية وقد تقرر فيما بينهم ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم  
ولا يخفى ان نقيض الاخص اعنى به عدم وجوب اجتماع تلك الامور عند حصول المطبوق  
سند المنع وان نقيض الاعم وهو عدم وجوب استحصالها في ازمة متناهية  
نقيض المقدمة المنوعة فالسند اعم من نقيض المقدمة المنوعة ورد بان تقييد الاجتماع  
بحين حصول المطبوق لا يظهر من كلام الشارح وهو قوله ليس من لوازمها ان يجتمع في الوجز  
فلا يلزم الاعمية قوله المعد ما يوجب الاستعداد آه الظان العلة المادية للشيء  
خارجة عن تعريف المعد لانها لو كانت موجبة الاستعداد لا يمكن تخلفها عنه فلا  
يمكن ان تجتمع ما يقابل هذا الوصف اعنى الوجود بالفعل والالزام ان يكون الشيء  
بالقوة وبالفعل في زمان واحد فهو ليست من المعدات قوله والاستعداد لا يجتمع

الفعل آه كبرى لشكل الاول الغير المنعزف قوله فهو يتوقف الشيء آه الظان انه تفريع على  
نتيجة اعنى بها قوتنا المعد لا يجتمع الفعل اي اذا ثبت ان المعد لا يجتمع الفعل فالمعد  
ما يتوقف على عدمه آه فالظ من هذا التعريف ان العلة المادية ليست معدة لانها خارجة  
عن تعريف المعد كما اشرنا اليه وايضا ان المعد خارج عن المطلوب والعلة المادية داخله  
فيه فلا تكون من المعدات ويمكن ان يقال انها داخله تعريف المعد واطلاق العلة المادية  
على ذلك الامر حيث يكون مجازا كونها قوله وقد تقرر في الحكمة ان الفكرة آه اشارة  
الى ثبات السند اما المقدمة الاولى منه فكما يدل عليه تفريع قوله فالامور الغير  
الغير المتناهية آه اي ولما تقرر في الحكمة ان الفكر الصحيح اعنى به مجموع الحركات الجارية  
لشروطه معد حقيقة لفيضان المط من المبدأ كانت الامور الغير المتناهية الخارج بها  
العلوم التي تقع فيها الحركات الفكرية عند الترتيب للتأدي الى المط معدات اي المعدات  
كما سيحكي واما المقدمة الثانية فلان قوله والمعدات لا يلزم اجتماعها آه وهو المقدمة  
الثانية من السند معطوف على قوله فالامور الغير المتناهية معدات قوله فلا يلزم  
استحصالها آه تفريع لنقيض المقدمة الممنوعة على السند اذا السند لقوته اورد  
الشارح على صورة الدليل وهو الشكل الاول فقوله فالامور الغير المتناهية معدات  
منعزف وقوله والمعدات لا يلزم آه كبرى ففيه رد على المولى داود حيث قال ما حاصله  
ان ما ذكره الشارح من السند لا يصلح لان يكون سندا لانه اعم من نقيض المقدمة  
الممنوعة ومن البين ان العام لا يستلزم الخاص والسند يجب ان يكون مستلزما  
لنقيض المنوعة وذلك انما يكون اذا كان اخص منه او مساويا وحاصل الرد ان السند  
مستلزم لنقيض المنوع سواء كان مساويا له او اخص منه فلا يجوز ان يكون اعم منه  
قوله اثبات للملازمة آه قوله اثبات للملازمة المنوعة آه الفرض منه ردنا ذكره بعض الافاضل  
من ان هذا الاعتراض بحسب الظاهر كلام على السند الاخص لكنه في الحقيقة استدلال  
على المقدمة المنوعة اعنى ان الاكتساب بطريق التسلسل مستلزم توقف حصول المطبوق على حصول  
امور غير متناهية دفعة وحاصل الرد ان كلامه قدس سره وهو قوله الاتي فيلزم احاطة  
الذهن بامور غير متناهية دفعة واحدة آه يدل على ثبات المقدمة المنوعة لانه صريح  
في تفريع المقدمة المنوعة وان كان الظ من قوله فالعلوم السابقة ليست بمعدلة  
آه كون هذا السؤال باطلا للسند الا ان الظ دون المدلالة والبراهنة قال بعض  
الافاضل ويمكن ان يقال ان هذا السند وان كان اخص من المنع لجوارب ثباته



على غير هذا السند كما سيعلم في جواب هذا الاعتراض لكن توهم المعترض المعلن انه مساو للمنع  
 اذ توهم ان غير المعدي يجب ان يجتمع مع المط فيكون اعتقاده كلاما على السند المساوي و  
 هو مقبول قيل عليه هذا لا يلازم ما مر آفا من ان السند المذكور اعم من المنع اجيب انه  
 اعتبر في السند مجموع وصفي الاعداد وعدم وجوب الاجتماع مع حصول المط يعني مجموع  
 المقدمتين المذكورتين في الشرح ونقيض المقدمة المنوعة هو عدم لزوم استحضار  
 امور غير متناهية في زمان متناه اعم من مجموع المقدمتين باعتبار انه يمكن ان يوجد  
 بدون الجزء الاول منه لجواز ابتداءه على شيء لا يكون معدا اذا كان بحيث لا يجتمع  
 مع المط فيكون السند اخص من نقيض المنوعة واخص منه باعتبار الجزء الثاني اذا اريد  
 بالزمان المتناهي ما هو اعم من زمان حصول المط فعلى هذا يكون السند اعم من نقيض المقد  
 المنوعة ويمكن ان يجتمع المجموع مع نقيض المنوعة اذ يجوز ان تكون تلك الامور معدا  
 ولا يجتمع المجمع مع المط ومع ذلك يجب استحضار تلك الامور في زمان متناه  
 اذا كان الزمان غير زمان حصول المط فيكون بين السند باعتبار مجموع مقدمتيه  
 وبين نقيض المنوعة عموم ونصوص من وجه فلا يستلزم احدهما الاخر فان قيل هذا  
 مبني على ما سبق من ان السند اعم مطلقا قلنا المقصود هناك بيان الاعية باعتبار الجزء  
 الثاني وهي اعية مطلقة كما بيناه انتهى محصولة وانما نقلناه ليتضح المقام قوله اشأ  
 بذلك الى ان ليس حركة هنا بمعنى المصطلح آه ولا يخفى ان المراد من الحركة بمعنى المصطلح هو  
 الحركة بمعنى المصطلح عند الحكماء قال في شرح المواقف ذهب رسطو الى ان الحركة تقال  
 بالاشتراك اللفظي على معنيين انتهى فلم اصطلحنا في الحركة احدهما وهو امر موجود  
 مستمر بين مبدأ المسافة ومنتهاها ويسمى حركة بمعنى النوسط وثانيها هو الامر  
 الممتد من اول المسافة الى آخرها ويسمى حركة بمعنى القطع والتفصيل يطلب من محله قبل والحق  
 المصطلح هو حصول اول في حيز ثان على اختلاف الاقوال انتهى ولا يخفى فساد اذه هذا الاصطلاح  
 لبعض المتكلمين والحق لا يسهل حمل الاصطلاح على مطلق التكليم قوله لانها تقتضي مشاقلة  
 لانقسام آه لما عرفت من ان المسافة جزء من كل من الاصطلاحين قوله قابلة للانقسام الى  
 ما لانهاية له آه وذلك لامتناع الجزء الذي لا يجزى وتركيب الجسم منه ومن البين انه  
 لا وجود لتلك المسافة ههنا قيل اي الحركة المصطلح تقتضي كونها غير متناهية ههنا  
 مسافة لها مبدأ ومنتى قابلة للانقسام الى ما لانهاية له اي مع ان البرهان القائم  
 على نهاي الابعاد ناف لوجود مثل تلك المسافة وهذا مبني على كون المراد من الحركة

بالمعنى

بالمعنى المصطلح الحركة الانية المسماة بالنقلة لما صرح السيد المحقق قدس سره ان المتكلمين  
 اذا اطلقوا الحركة ارادوا به الحركة الانية المتماة بالنقلة وهي المتبادرة في الاستعمال  
 اهل اللغة ايضا وقد تطلق عندهم على لوضعية دون الكمية والكيفية انتهى ولا يخفى  
 ان تعليل اقتضاء الحركة مسافة قابلة للانقسام الى ما نهاية له بقوله لكونها غير متناهية  
 ههنا باطل لما عرفت من ان ماهية الحركة متناهية او غير متناهية باي معنى من معنييه  
 امتناع الجزء الذي لا يجزى وتركيب الجسم منه تقتضي تلك المسافة وتوهم ذلك القائل ان  
 ان انقسام المسافة الى غير النهاية لا جل كون الحركة غير متناهية وهو توهم فاسد قطعاً وقوله  
 مع ان البرهان القائم على نهاي الابعاد ناف لوجود تلك المسافة آه باطل ايضا لان وجود  
 تلك المسافة مبني على كونها قابلة للانقسام الى غير النهاية لا يستلزم عدتها ابعاد لان الخرد له تنقسم  
 الى غير النهاية كما بين في المحل كما بين في البرهان القائم على نهاي الابعاد التي في وجود تلك المسافة والباقي من  
 كلام مبني على مذهب المتكلمين وقد عرفت ان الفن لا يساعد قوله بل المراد آه اي بل  
 المراد من الحركة ههنا هو مجرد الانتقال من علم الى آخره فمما قوله ولنا قال الشيخ آه اي  
 ولعدم وجود الحركة ههنا بمعنى المصطلح بل المراد منها مجرد الانتقال لدفعي قال الشيخ  
 آه قوله عند ترتيبها آه كما يدل على هذا القيد قوله قدس سره فيما سبق عند ترتيبها قوله  
 لا بالمعرف آه لا بالتعريف فان العلم به تفصيلي واعلم بالمعرف اجمالي ومن البين ان التفصيل  
 والاجمال لا يجتمعان قوله اي بكل واحد آه اي على سبيل الافراد وقوله حاصل في ضمن  
 آه لان العلم بالجزء حاصل في ضمن العلم بالكل قوله اي الاستعداد للشئ لا كون الشئ  
 مستعدا آه اعتراض بعض الافاضل على قوله قدس سره استعداد الشئ هو كونه بالقوة بان تعريف  
 الاستعداد الشئ بما هو كونه بالقوة باطل لان هذا التعريف لا يحمل على المرفوع مع ان بينهما  
 حمل ولو صورة لان الاستعداد صفة المستعد سواء كان الاستعداد مضافا الى  
 فاعله وكان مفعوله متروكا هو شئ آخر او كان بالعكس وكون الشئ بالقوة صفة  
 المستعد له الا ان اعتراضه مبني على كون الاستعداد مضافا الى مفعوله كما هو صريح  
 كلامه واجاب عنه المولى داود بتحرير التعريف بان هذا التفسير المصدر المبني للمفعول  
 اعني كون الشئ مستعدا له ولذا اضيف الى المفعول لان الشئ المضاف اليه هو المستعد له  
 فيصح تفسيره بالكون المذكور وذلك الاعتراض ليس بشئ لان الاستعداد المبني للفاعل  
 وصف للمستعد لا المبني للمفعول انتهى و مراد المحشي المحقق من قوله هذا دفع ذلك الاعتراض  
 وجوابه الذي ذكره المولى داود كما نقلناه وحاصل دفع الاعتراض ان اضافة الاستعداد



أى الشئ ضافة المصدر الى مفعوله فيكون الاستعداد صفة الشئ المستعد له كما ان  
 كون الشئ بالقوة ايضا صفة فيصح الحمل ودفع الجواب بان بناء التعريف على المصدر  
 المبني للمفعول لا يرتضيهِ العقول ولا يخفى ما في جواب المحشى لان الاستعداد صفة  
 المستعد لا صفة المستعد له كما يقال الهواء مستعد للماء والحق في الجواب ما نقله بعض  
 الافاضل وحاصله ان ضافة الاستعداد الى الشئ ضافة الى فاعله فالاستعداد  
 صفة للمستعد وكونه بالقوة وصف للمستعد ايضا لان المستعد ايضا بالقوة من  
 جهة ما لم يحصل بعد كما يقال الحركة كمال اول ما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة  
 قولنا يتوقف عليه آه قيل مراده دفع سؤال مقدر يد على تفريع قوله قدس سره على  
 ابطال كون العلوم السابقة معدات وتقريره ان هذا التفريع انما يتم ان لو كانت الاحتمالات  
 منحصرة في هذه الثلاثة مع انها ليست منحصرة فيها لان منها كون العلوم السابقة  
 الموقوف عليها من قبيل الموانع بان يتوقف المطلوب على عدمها وحاصل دفعه انه قد ذكر  
 لم يتعرض لابطال ذلك الاحتمال وظهور بطلانه اذ لا شك ان العلوم ليست بموانع عن حصول العلم  
 المطلوب فاذا بطل احد الاحتمالات الثلاثة اعنى بكونها معدات بتعين الاخير ان انتهى ما لا  
 وفيه نظر لان الظاهر ان التعريف على قدس سره بان الاحتمالين اعنى كون العلوم السابقة  
 موانع لحصول المطر وكونها معدة متساويان في الظهور فابطال احدهما اعنى كونها معدات  
 دون الآخر تحكم ويدل على ما قلنا قوله فيما بعد ولا شك ان المعلوم ليست بمادة من  
 حصول المطر ولا معدة لما سبق آه قوله لما سبق آه في كلامه قدس سره لان كلامه السابق  
 يدل على ان العلوم السابقة يتوقف عليها حصول المطر فلا تكون مانعة من حصوله وعلى  
 انها تجتمع مع حصوله فلا تكون معدة قوله اى لها دخل في الايجاب آه دفع سؤال يرد  
 عليه قدس سره بان المراد بالعلة الموجبة مجموع ما يتوقف عليه وجود المعلول اى هو  
 يوجب وجوده وهو العلة النامة ولا يجوز تعدد العلة النامة اذ لا يجوز توارد العلتين  
 التامتين على معلول واحد شخصي كما بين في محله فلا يجوز جعل العلوم السابقة عللا موجبة  
 وحاصل الدفع ان المراد بالموجبه ماله دخل في ايجاب وجود المعلول لا الموجب له  
 بالايجاب النام ولا شك في ان كل من العلوم السابقة الموقوف عليها ماله دخل في ايجاب  
 حصول العلم المطر قوله والتقييد بالموجبة آه جواب عن سؤال نشاء من تفسيره السابق  
 وهو قوله اى لها دخل في ايجاب آه وهو انه اذا فسر الموجبة بهذا التفسير لا فائدة في  
 تقييد العلل بالموجبة فحاصل الجواب بان التقييد فائدة وهي الاحتراز عن المعد

قوله وفي ايراد الفاء آه اى الفاء في قوله قدس سره فالعلوم السابقة آه حيث فرع هذه  
 المقدمة على ابطال كون العلوم السابقة معدات فعلم ان ابطال كون العلوم معدات  
 ليس بمقصود اصلي فليس لفرض الاصل من ابطاله ابطال السند وان كان يلزم منه ابطال  
 السند ولهذا كان الجواب عبارة عن اثبات المقدمة المنوعة لا ابطال السند قوله وان كان  
 يلزم منه ذلك ولذا قيل عليه آه اى ولانه يلزم منه ابطال السند وورده قدس سره بما يشعر  
 بكونه اعتراضا على السند حيث قال قيل عليه لان تعلق على بكلمة قيل تضمنيه معنى الاعتراض  
 فكانه قال قيل معترضها عليه والغرض منه رد ما ذكره بعض الافاضل من انه على تقدير كون  
 قيل عليه اثباتا للمقدمة المنوعة لا ابطالا للسند لا يكون قوله عليه متعلقا بقوله قيل  
 لان هذا القول المذكور ليس على المنع المذكور بل كلام مصدر من العلل بناء على هذا المنع  
 الوارد على استدلاله السابق انتهى ما لا وحاصل الرد ان الغرض الاصل من هذا القول  
 اثبات المقدمة المنوعة لا ابطال السند لانه يلزم منه ابطال السند فالقول المذكور  
 باعتبار لازمه على المنع المذكور فيصح تعلق كلمة على بفيل ولو على طريقا تضمنيه كما لا يخفى قوله  
 هذه المقدمة مجرد توطئة آه وفيه اشارة الى رد ما ذكره المولى داود من انه وان لم يكن  
 له دخل في الجواب لانه اوردته فيه اما توطئة لما سيذكره من قوله انما حكم على تلك الامور  
 الغير المتناهية آه واما موافقة لكلام المعلل وفائده ايراده في كلامه الاشارة الى  
 منشأ توهم السائل انتهى ولا يخفى وجه الرد والى رد ما ذكره بعض الافاضل من انه لا دخل  
 لهذه المقدمة في الجواب واما تعرضها موافقة لكلام المعلل واما فائده في  
 كلامه فبيان ان الامور التي يتوقف عليها المطلوب ههنا نوعان ما لا يجامعها كالاتفاق  
 وما يجامعها كالادراكات ولما كان بعضها معدا توهم السائل ان الكل كذلك انتهى وحاصل رد  
 ان ايراد هذه المقدمة مجرد توطئة لقوله واما ما يقع فيه آه لا موافقة لكلام المعلل  
 قوله في الاقسام المذكورة آه المعد والعلل الموجبة والشروط قوله ان هذا البيان لا يقع  
 الاستدلال آه يعنى ان المعلل لما استدلل بحصر الموقوف عليه في الاحتمالات الثلاثة و  
 ابطال احتمال كون العلوم الغير المتناهية معدات على كونها عللا موجبة او شروطا يجب  
 اجتماعها مع المطلوب فلا ينفع في دفعه جواز كون العلوم مما يقع فيه المعدات وما  
 لا يجامعها باسرها معه قوله فانه تمسك بحصر آه الظاهر انه تعليل للتفريع في قوله  
 فلا يرد ما قيل وحاصله ان الاستدلال المذكور عبارة عن التمسك بحصر العلة اى ما  
 يتوقف عليه الشئ بلا واسطة في الاقسام الثلاثة المذكورة وابطال واحد منها وهو



توفا معدلات واما ما يتوقف عليه وجود المعلول بواسطة فليس لمخبر فيها وان العدم  
الموقوف عليها ههنا من قبل ما يتوقف عليه وجود المعلول بواسطة لكونها ما يقع المعد  
فلا شبهه فانه فاعه ويحتمل ان يكون علة لقوله لا يدفع الاستدلال على ان يكون  
جزء من كلام القائل في صل كلام القائل ان هذا البين الذي كان العلوم فيه مما يقع  
فيه المعد لا يدفع الاستدلال المذكور لان هذا الاستدلال تمسك بمحصرة العلة اى  
الموقوف عليه بلا واسطة في الاقسام الثلاثة ابطال كون العلوم معداد وهو احدها  
فلا ينفع في دفعه جواز كون العلوم مما يقع فيه المعد قوله قدس سره فانا نجد من  
انفسنا في القياسات المركبة آة ولا يخفى ان القياس المركب ما يكون مركبا من اكثر من مقدمات  
وهو اما موصول النايح او مفصولها وفي صورة القياس المركب ببدء لا ثبات للظ  
من المقدمات البعيدة وفي صورة كون احدى المقدمات نظرية او كلاهما نظريتين  
ببدء لا ثبات احدهما او كلاهما من المقدمات القريبة ثم ينتقل منها المقدمة اخرى ثم منها  
الى اخرى ثم فتم الى ان انتهى الى المقدمة البديهة قوله قدس سره ابتداء آة اى بلا واسطة  
قوله جلا متعلق بقوله ظاهرا او بقوله الكثيرة او بهما على سبيل التنازع قوله اى يعلم  
علما بالفعل تعليقا آة والمراد به دفع ما اورده بعض الافاضل عليه قدس سره بان  
العلم بان ههنا مقدمات يوجب التمييز المذكور ليس اجماليا لان العلم الاجمالي هو العلم  
بالقوة كما سيأتى والعلم المذكور هو العلم بالفعل نعم العلم بتلك المقدمات اجمالا انتهى  
وحاصل الرد ان العلم الاجمالي علم بالفعل لا بالقوة وذلك العلم الاجمالي الذى هو  
العلم بالفعل متعلق بجميع المقدمات ولا يخفى انه يرد على ظاهر عبارة قدس سره ما اورده  
بعض الافاضل واعلم ان الاجمال هو العلم بالاشياء بصورة واحدة غير متميزة الاجزاء  
التي هي صورها المخصوصة بها وهو على قسمين قسم يستلزم الجهل بتفاصيل تلك  
المعلومات وقسم لا يستلزم الجهل بل جميع من تلك المعلومات المفصلة معلومة على  
التفصيل للعالم ومع ذلك ليس لها صور متعددة بل جميعها موجودة في العلم بصورة  
وحدة ولذا لم يجوز والقسم الاول في علم الباري تعالى وجوزوا القسم الثانى في علمنا  
والقسم الاول عبارة عن القوة المحضة لا يفيد شيئا في مقام الاكتساب وأشار  
المحشى تفسيره الى ان المراد بالقسم الثانى الذى هو العلم بالفعل كالعلم بالتفصيل  
الا ان بينهما فرق كما سيذكره وايضا ح ذلك ان العلم عبارة عن حضور العلوم  
عند المدرك وللعالم بالمسئلة المعينة ثلاث حالات الحالة الاولى جمالية عند

النفاة اليها وفي هذه الحالة ليس له علمها بالفعل لعدم حضور المعلوم عنده بل بالقوة  
الحالة الثانية حاله عند النفاة اليها دفعة اجمالا حين سئل عنها الحالة الثالثة حال  
عشروع ذهنه في تفصيلها الى اجزائها وتميز موضوعها عن محمولها ومن البين انه له في  
الحالة الثالثة علمها بالفعل بتفصيلها بصورة مفصلة وكذا في الحالة الثانية له علم  
بالفعل وان كانت اجزاؤها حينئذ مجملة موجودة في المدركة بصورة واحداية لحضور  
صوره الكل عند المدرك وعدم التميز بالفعل لا يقتضى عدم الوجود غاية ان هذه  
المرتبة متوسطة بين مرتبة صرافة القوة وبين مرتبة صرافة الفعل وحقيقتهما حالة  
بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيلها فذلك بالنسبة اليها فعل من وجه وقوة من وجه  
هذا ما ذكره في تحقيق العلم الاجمالي قوله كالرؤية الواقعة على الجماعة آة اى هذه  
الرؤية الواقعة على الجماعة رؤية اجمالية واذا حدقنا النظر عليها مرة اخرى تفصل  
الرؤية الاولى فالعلم الاجمالي سببه بالرؤية اجمالية والعلم التفصيلي سببه بالرؤية  
التفصيلية ولك ان تقول ان العلم الاجمالي الحاصل برؤية البصيرة سببه بالعلم الاجمالي  
الحاصل بالرؤية اجمالية للبصر والعلم التفصيلي الحاصل بالرؤية التفصيلية للبصيرة  
سببه بالعلم التفصيلي الحاصل بالرؤية التفصيلية للبصر وذلك لان البصيرة بالنسبة  
الى مدركاتها كالبصر بالنسبة الى مرئياتها قوله كما توهم آة اى كما توهم بعض الافاضل  
كما اشرنا اليه قوله كالحال آة يعنى ان حرف التشبيه محذوف في قوله قدس سره انها محال  
المعدات فهو من قبيل التشبيه البليغ لان العلوم ليست محالا حقيقة لها بل المحال  
حقيقة لها النفوس الناطقة قوله لان المحل الحقيقي آة تعليل للتفسير قوله فيكون مجازا  
آة تفريع على قوله قدس سره لانها محال لكن بعد ادعاء المحلية كما اشار اليه المحشى مجازا  
على التشبيه البليغ اى فيكون اطلاق المعدات على العلوم من قبيل المجاز المرسل باطلا  
اسم الحال على المحل الادعائى قوله فيكون استعارة آة اى شبهة العلوم بالمعدات  
في عدم لزوم الاجتماع في الوجود فذكر ما يدل على المشبه بد اعنى لفظة المعدات  
واريد به المشبه اعنى العلوم قوله وانما لم يحل المعدات على معناها الحقيقي آة جواب  
عن سؤال مقدر يرد عليه قدس سره بانه قد تكلف حيث حمل فقط المعدات على المجاز  
المرسل وعلى الاستعارة ولم يحل على معناه الحقيقي مع انه يمكن ان يحل عليه بان يراد  
آة اى بان يراد بالامور الغير المتناهية التي ذكرت في سندا المنع الاول للعلوم  
المقيدة بمجثية وقوع الانتقال فيها كما جعل البناء المقيد بمجثية مبدور المركات



عنه معدا وذاته جزأه وحاصل الجواب انه قد سره اختار احدا الامرين ولم يجعل لفظ  
المعدات على معناه الحقيقي اذ لو حمل عليه لزم كون التردد المذكور في الشرح قبيحا قوله  
لانه حينئذ يصير التردد المذكور في الشرح قبيحا آه اي لا يخفى ان ارادة المانع من  
الامور الغير المتناهية المذكورة في سند المنع الاول العلوم من وقوع الانتقال فيها  
توجب حمل مراد المعلل من المقدمة المنوعة اعني لو كان لكل نظر بالتوقف حصول المط  
على استحضار الامور الغير المتناهية على انه لو كان لكل نظر بالتوقف حصول المط على  
استحضار الامور الغير المتناهية من حيث وقوع الحركات فيها ولا خفاء حينئذ في انه  
بصير التردد المذكور في الشرح من طرف المانع قبيحا اذ لا معنى لقوله ان عينتم بقولكم  
آه اذ ليس في كلام المعلل قيد من حيث وقوع الحركات فيها ولا مقتضى لاعتباره فيه لانه  
غرضه بل اعتباره فيه يفسده قوله ولذا اكتفى الشارح آه اي اكتفى الشارح على عدم  
اللزوم الذي هو وجه الشبه فاكفى الشارح بالاشارة الى الاستعارة دون المجاز المراد  
حيث قال والمعدات ليس من لوازمها ان يجتمع آه قوله قد يكون مبدء التفصيل آه كعلمنا  
بان كل انسان حيوان فاذا فصلنا وعلنا بان زيد حيوان عمر وحيوان بكر الى غير ذلك يكون  
علمنا بالموجبة الكلية مبدء هذا العلوم التفصيلية وكعلمنا بالحيوان فانه علم بالحيوان الكلي  
الشامل للانواع المتدرجة تحته كالرؤية التي وقعت على الجماعة اذ قد تكون مبدء  
لتفصيل رؤية كل واحد من آحادها كما اذ حدقنا النظر اليها بعد الرؤية الواقعة عليها جملة  
وقد تكون مبدءا كما اذا لم يقع منا تحديد النظر كما عرفت قوله فالاول آه اي العلم التفصيل  
علوم متعددة بالفعل والثاني آه اي العلم الاجمالي علوم متعددة بالقوة قوله فلذا فسر  
قوله مفصلة بقوله بالفعل آه اي ولاجل ان مراده قد سره من قوله بالفعل وبالقوة في  
المقامين قيدان للتعدد في العلم التفصيلي والعلم الاجمالي لا قيدان للعلم التفصيلي والعلم  
الاجمالي فسر قوله مفصلة بقوله بالفعل آه قوله قد سره كما ذكرت في المسائل الهندسية  
آه قال بعض الافاضل فيه ان هذا المعنى لم يذكر الا في قوله نعم يعلم اجمالا والاجزاء  
هناك يتعلق بان هناك مقدمات لا بنفس المقدمات كما عرفت انتهى وقد عرفت ما  
يتعلق عليه فنذكر قوله قد يكون مبدءا له آه وقد عرفت ما يتعلق به قوله قد سره  
قلت ادراك النفس آه هذا منع لبطالان اللازم بعد تسليم الملازمة وقوله على ان تقول  
لما جاز آه منع الملازمة فالموافق لقانون المناظرة ان يجعل الاول ثانيا والثاني اول  
قال الشارح فنقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس آه واجيب ايضا بان من تعقل

جميع الصور اجمالا وحكم بانها نظرية يحرم لاحالة با متناع تحصيلها لعدم بداهة  
يفتح به باب التحصيل قوله ولا يمكن بناؤه آه ولا يخفى ان عرضه منه رد للفاضل ايضا  
حيث قال ويمكن ان يبنى على قدمها وحدوث التعلق بابطال التناسخ لانه يتوقف  
كسب النفس على تقدير قدمها ايضا على تعلقها بالبدن لان كسبها بالالة التي هي القوى المودة  
في الدورة الحاصلة في وسط الدماغ الموضوع بين البطينين فاذا كان تعلقها بالبدن  
حادثا لحدوث البدن وبطل التناسخ لزم استحضار الامور الغير المتناهية في زمان  
متناه وهو زمان حدوث البدن انتهى محصلا قوله لان بطلان التناسخ مبني  
على حدوث النفس آه فمكان البناء على قدم النفس وحدوث البدن وبطلان التناسخ  
يستلزم مكان البناء على قدم النفس وحدوثها معا وبطلان قوله كما تقر في الحكمة  
آه ولا بطل التناسخ وجوه منها ما نقل عن ارسطوان كل حادث لا بد له من شرط حادث  
دفعه للدور والتسلسل فلحدوث النفس شرط وجود البدن فاذا حدث البدن فاقض عليه نفس من  
المبدأ انفي من ضرورة عموم الفيض ووجود القابل المستعد فان صح التناسخ فاذا حدث  
بدن تعلق به نفس متناسخة وقاض عليه نفس اخرى حدث الان لما ذكرنا من حصول  
العلة المؤثرة بشرطها فتكون للبدن الواحد نفسان وهو بيط بالضرورة فان كل احد  
يجدان نفسه واحدة انتهى وفيه بحث بين في محله ومنها انه لو وقع التناسخ لذكرت  
النفس ما عملته في التعلقات السابقة والتالي بيط ومنها انه قد تملك ابدان كثيرة في بعض  
الحروب فلو تعلقت نفس كل منها ببدن لكان عددا لابدان الحادثة في ذلك الوقت مساويا  
لعدد الهالكه فيه لئلا يلزم التعطيل واللازم بيط وتما البحث يطلب من محله قوله ولانه  
ليس مذهب احد من الحكماء آه اي ولا نه ليس مذهب احد الفريقين من الحكماء والافلاكيين  
تقريب قوله فان مذهب افلاطون آه يعني ان بناء الدليل على هذا بناؤه على احتمال عقلي  
لم يذهب اليه فريق من فريق الحكماء وهذا لا يصح وبهذا اندفع ما قيل ايضا من انه غير  
مبني على حدوث النفس  
تعلقها بالبدن لان كسبها بالالة ولا آله لها قبل التعلق والتعلق حادث فلا يمكن لها  
اكتساب امور غير متناهية بوجه الاعلى القول بالتناسخ انتهى وذلك لان قدم النفس  
مع بطلان التناسخ احتمال عقلي لم يذهب اليه احد من الحكماء فلا حاجة الى جواب  
ذكره بعض الافاضل وهو انه حينئذ يصير المحدور شيئا آخر اعني اكتساب امور غير متناهية  
لا استحضارها والاول غير مبني على حدوث النفس والثاني مبني عليه حقير عليه



ما أورده البولي أود بان استحضارها على تقدير نظرية الكل وبطلان موقوف على كتابها  
 اذ النفس في اول زمان التعلق بالبدن حالية عن العلوم كلها كما بين في موضعه فيكون  
 الثاني مبنيا على الاول فاذا لم يكن الاول مبنيا على حدوثها لم يكن الثاني كذلك قوله فان ثبت  
 افلاطون آه اى مذهب لا شرقيين رئيسهم افلاطون فمذهب ارسطو آه اى مذهب  
 المشائين رئيسهم ارسطو قوله لعدم احتياجه آه اى ان كانت النفس قديمة وكان البتة  
 حاد ثا وبطل الناسخ لا تحتاج الى البتة الذى يتعلق بوجوده ان يكون وجودها سابقا عليه  
 ولا بقاء كوفها باقية بعد فناء والاحتياج الى البدن هو الفارق بين النفس والعقل  
 لما لو ان الجوهر المجرد تعلق بالبدن تعلق التدبير بالنصرف فهو نفس وان لم يتعلق كذلك  
 فهو عقل قوله وهو لا يستلزم عدمها آه اى عدم العلم بالعلوم السابقة وبقائها  
 لا يستلزم عدمها وعدم بقائها في نفس الامر لانه رشيء تعلمه ولا تعلم انا تعلمه لعدم  
 التفاتنا الى علمنا اياه قوله اثبات المقدمة المنوعة آه اى اثبت العلامة الثنازاني  
 هذه الملازمة مع عدم بناء الدليل على حدوث النفس بانه لا بد من استحضار المبادئ  
 كلها وهذا دليل الله تعالى في اثبات تلك الملازمة لظهور بطلانه عبر عنه بالثوم  
 قوله وهو زمان محدود آه اى ما بين القصد والحصول زمان محدود قوله ومنشأؤه  
 عدم الفرق قوله قدس سره جميع ما يتوقف عليه آه فاعل لقوله ان يحصل عنده وفاعل  
 قوله ان يحصل له ضمير راجع الى المطلوب وضميره راجع الى الناظر قوله ومنشأؤه عدم  
 الفرق بين الحصول آه مع ان الفرق ثابت بينهما لان الحصول اعم مطلقا من الحصول لان  
 يعتبر الثقات النفس الى الامور الحاصلة دون الحصول ولان حصول الامور يستلزم مجتمعا  
 في الزمان دون حصولها لانه يقال الامور حاصلة في الزمان ولو متعاقبة قوله فان  
 الواجب استحضار المبادئ آه والعرض دفع ما أورده الفاضل العصام عليه قدس سره  
 بقوله ونحن نقول على تقدير نظرية الكل يلزم استحضار ما لانهاية له لمطلوب ما في زمان  
 متناه محاط لبدا هو وضع المطلوب ونتهى هو الوصول اليه فانا اذا توجهنا الى المطلوب  
 ووضعناه وتوجهنا الى مباديه لا بد وان يحصل جميع مباديه بين هذا الزمان وزمان  
 الوصول وان لم يكن الحاضر للحركة المؤدية الى المبادئ القريبة انتهى وحاصل الدفع  
 ان ما يجب استحضاره على تقدير نظرية الكل انما هو المبادئ القريبة للمطلوب لاجل  
 ترتيبها للحصول المطلوب لا استحضار ما لانهاية له قوله قدس سره فموجب جواب عن سؤال  
 مقدر وهو انه كيف يحصل المبادئ القريبة بدون المبادئ البعيدة على تقدير نظرية الكل

وحاصل الجواب انه يجب حصولها في الماضي قبل حصول المبادئ القريبة قولنا اذا اريد ابطال  
 نظرية الكل آه اى اذا اريد اثبات انقسام كل من المصور والتصديق الى الضروري والنظري  
 بواسطة ابطال الموجبتين الكليتين احديهما الكل من المصور والتصديق بديهى والاخرى  
 الكل منهما نظري اذا تترتب على ابطالها ذلك الانقسام فالاولى ان يقال ليس جميع المصورات  
 آه ويدل على ما فسرناه قوله واما اذا اريد الانقسام ابتداء آه اى بلا واسطة ابطالها بغير  
 الموجبتين الكليتين فلا ولوية طبعها فثبت في الشقين آه اى القسمين اعنى البديهي والنظري قوله  
 بالوجدان آه فرجع القسم الى البداهة وهذا الاولى ما ذكره الشارح في شرح المطالع  
 وذكر لا ولوية وجوه احدها غنا ان في هذا البرهان عن كثير من اللون الشاق على  
 المنعك المتدبر وثانيها ان فيه اغناء للطلق عن الحكمة بخلاف البرهان المذكور فان  
 المنطق باعتباره يحتاج في حصوله بالشرع في التحصيل الى الحكمة لاثبات حدوث النفس  
 وابطل لدور والنسب وثالثها لان الدليل الاول يتوقف على امتناع اكتساب التصديق  
 من المصور وبيانه مشكل جدا و رابعها ان يتوقف على دعوى ضرورة في البعض على  
 تقدير نظرية الكل واعترض عليه بان هذا الطريق دور لانه يستبدل بابطال نظرية الكل  
 على اثبات بداهة البعض وقد استدل فيه ببداهة البعض على ابطال نظرية الجميع و  
 اجيب بما حاصله ان المطالب بعض المصورات والتصديقات وبداهة البعض ليست عين  
 البعض قوله لما اضربا المص عن ابطال آه شروع الى دفع ما قيل قوله قدس سره اشار  
 ان هذه الدعوى مركبة من حكيم احدهما لازما تقدم وهو الانقسام آه اما اشار  
 الى الحكم الاول الذى هو لازم مما تقدم فلا الشارح اشار الى ان قول المص وليس لكل  
 من كل منهما بديهى ولا نظري مقدمة استثنائية لقياس مطوى مقدمته الشرطية  
 اعنى المنفصلة المانعة الخلو المركبة من اجزاء ثلثة بقوله ولما بطل القسمان الاولان  
 تعين الثالث وهو الحكم الاول الذى هو الانقسام قوله والثاني بديهى آه وفيه نظر  
 لانا لم نطلع على وجه الاشارة في كلام الشارح ببداهة الثاني بل يدل كلام الشارح اعنى  
 قوله لان من علم لزوم امر آه على نظرية الثاني ودعوى ضرورة في الدليل لا تكفي في الاشارة  
 الان يحل على التنبية لانه عبارة عن المثال ويؤيده ما في الحاشية الكبرى من اطلاق  
 المثال قوله فلا حاجة الى الدليل آه اذا كان الدعوى مركبة من حكيم احدهما مثبت  
 بالدليل والاخر بديهى فلا تحتاج الى الدليل لكون كل جزء من جزئها معلوما فلا يرد على المص  
 ان الدعوى اعنى قوله بل البعض من كل آه حالية عن الدليل قوله فساد ما قيل انه آه اى فسادا



قال العصام ان قول المص بل البعض من كل منهما آه نتيجة لما تقدم آه قوله لعدم لزومها  
 آه اي لعدم لزوم هذه الدعوى لما تقدم لان اللازم منها هو الحكم الاول والثاني  
 غير لازم والمركب من اللازم وغير اللازم ليس لازم مما تقدم وهو ظ قوله وما كونه  
 اضرا با عن الاستدلال آه والمراد ما قاله العصام من انه يمكن ان يجعل كلمة بل  
 للاضرب عن الاستدلال الى الدعوى ببعض كل منهما اشارة الى ان الدعوى عنه عن اليقين  
 لان كل احد يعرف بالوجدان والدليل ما يجب ان يضرب عنه لظهور مخائل الخلل والنقص  
 انتهى قوله لتحقيق بان يضرب عنه آه اي لتحقيق بان يرض عنه لعدم وجود ما يدل على  
 كون ما ذكر بعد كلمة بل اثباتا للاقسام بالوجدان في عبارة المص اصلا وهو ظ قوله  
 قد ستره يعني ان التصورات والتصديقات آه قال بعض الفضلاء لا يقال قد ستره هذا  
 المعنى في شرح قوله ليس كل واحد من كل واحد آه فما الفائدة في تكراره لانا نقول ما مر  
 هو ان المقصود من قوله ليس كل واحد آه بيان حال كل واحد من التصورات والتصديقات  
 على حدة لا بيان حالها مجتمعين ودفع بذلك ما اورد من انه لا يلزم من بطلان قولنا كل  
 التصورات والتصديقات بديهية حقيقة قولنا بعض التصورات نظرية وبعض التصديقات  
 نظرية لجواز ان يكون بطلانه بطلان احدا لجزئين وما هو مذكور هنا شيء آخر هو ان  
 المقصود من قوله اما ان يكون التصورات آه بيان ان كل واحد من التصورات والتصديقات  
 بانفراده منقسم في الاقسام الثلاثة ودفع بذلك ما يتوهم من ان الاقسام لا تخص الاقسام  
 الثلاثة بل الاقسام تسعة انتهى وقال المولى داود ان ظاهر عبارة الشارح وان كان  
 يدل على ان مراده بيان الاحوال الثابتة للتصورات باعتبار انضمامها مع التصديقات  
 وبالعكس وحينئذ يتوجه عليه ان الاحوال الثابتة لكل منهما باعتبار انضمامها مع الاخر  
 اي للجموع من حيث هو المجموع تسع حاصلة من ضرب ثلث في ثلث فلا ينتج نفى اثنين  
 منها المط لا انه لو ردد بها ما يدل عليه ظاهرها بل اراد بها بيان الاحوال الثابتة لكل منهما  
 في نفسه مع قطع النظر عن الاخر وهو منحصرة في ثلث فنفى اثنين منها بقيد المط انتهى  
 وقد عرفت فيما سبق ان الظ من كلام المحشي ان الفرق بين قوله قد ستره فيما سبق وبين  
 انه ليس كل واحد من التصورات وبين قوله قد ستره يعني ان التصورات آه بالاجمال والتفصيل  
 اي لقول الاول جمالي والقول الثاني تفصيلي قوله في الحكم آه اي في الحكم بالبديهة والنظرية  
 قوله فبطلان الاولين يستلزم آه اي فاستثناء نقيض الاولين ينتج عين الثالث قوله  
 لجواز ان يكون صانعا لثنتين المذكورتين آه هذا على حصة الاختصاص والاف التوالب

الجزئية اربع وذلك لان في قول المص وليس لكل من كل منهما آه اربع موجبات كلييات  
 الاولى كل تصور فهو بديهي والثانية كل تصور فهو نظري والثالثة كل تصديق فهو بديهي  
 والرابعة كل تصديق فهو نظري فنقيض كل موجبة كلية عبارة عن سلبية جزئية فالسلبية  
 الجزئية الاولى اي ليس بعض التصورات بديهي لا يستلزم الموجبة الجزئية المدولة  
 المحمول وهي قولنا بعض التصورات لا بديهي اي نظري لما بين من ان السالبة البسيطة  
 اعم من الموجبة المدولة المحمول فلا يثبت بعض التصورات نظري وهو من اجزاء المط  
 وكذلك السالبة الجزئية الثانية اي قولنا ليس بعض التصورات بنظري لا تستلزم اثبات  
 الجزئية المدولة المحمول وهي قولنا بعض التصورات لا نظري لما عرفت فلا يثبت بعض  
 التصورات بديهي وهو ايضا من اجزاء المط ويمكن ان يقال معنى قولنا ليس بعض التصورات  
 بديهي ليس بعض التصورات لا نظريا فيكون سالبة مدولة المحمول وهي تستلزم الموجبة  
 المحصلة القائلة بان بعض التصورات نظري لما مر وكذا معنى قولنا ليس بعض التصورات  
 نظريا انه ليس بعض التصورات لا بديهي فلا يستلزم قولنا بعض التصورات بديهي وهو  
 الموجبة المحصلة لما عرفت غير مرة والحاصل ان النظري بمعنى اللا بديهي والبيديهي بمعنى اللا  
 نظري فلك ان تعتبر ذلك في الموجبتين وان تعتبر في السالبتين هذا في التصورات وقر  
 حال التصديقات على ما قرناه في التصورات قوله خلاصة الجواب آه يعني ان الموضوع  
 اذا كان موجودا فالسالبة البسيطة والموجبة المدولة متلازمان وكذلك السالبة  
 المدولة والموجبة المحصلة متلازمان والموضوع هنا اعني التصورات والتصديقات  
 موجودات ذهنية والقضايا المستعملة في هذا الفن كلها ذهنية وفيه نظر لانه على تقدير  
 كون القضايا المستعملة في هذا الفن قضايا ذهنية لا يصح كونه مقدمة للحكمة البحتة  
 عن احوال الاعدان لان القضايا المستعملة فيها خارجية او حقيقية ويمكن ان  
 يقال مراده ان التصورات والتصديقات موجودات خارجية لانها من الكيفيات التقنيّة  
 التي هي من اقسام الكيف وفيه نظر لانه انما يصح اذا كان الاجناس العالية اجناس  
 الموجودات الخارجية على ما هو المشهور والتحقيق انها اجناس الموجودات النفس  
 الامرية على ما حقق في محله فتدبر قوله واذا انتفى عن كل البديهة آه اي واذا بطل  
 هاتان الموجبتان الكليتان تثبت السالبتان الجزئيتان كائنا نقيضين لهما سواء كانتا بسيطتين  
 ومعدولتين وقد عرفت انهما مستلزمان للموجبتين المعدولتين او للموجبتين المحصلتين  
 قوله تعين الاقسام آه وذلك لانه لو لم يتعين الاقسام لكان الشيء الموجود خاليا



عن الشيء ونقيضه وهو يلزم ارتفاع النقيضين في المفردات وهو بط كارتفاعهما في القضايا  
على ما يشير اليه قدس سره من ان الناقض يجري في المفردات كما يجري في القضايا وان الصدق  
والكذب فيها بمعنى الحمل فالتناقض في المفردات يختلف بالمفردين بالاجابة السلب بحيث يقتضيه  
ازنه حمل احدهما وعدم حمل الآخر قوله فهو نقيض له بمعنى لعدوله آه على ما حقق قدس سره  
في كتبه من ان النقيض للمفرد قد يؤخذ بان يلاحظ مفهوم نفسه ويدخل عليه حرف النفي  
فيكون نقيضا له بمعنى العدول وقد يؤخذ بان يلاحظ نسبة الى شيء ويرفع تلك النسبة  
فيكون نقيضا له بمعنى سلب على ما ينتميه المحشى قوله حتى لا يتصور بينهما واسطة آه قد  
المنفى للإشارة الى ان قوله قدس سره فان النظري بمعنى اللا بديهي جواب عن سؤال المقد  
وعوان البديهي والنظري متناقضان فلا يمكن الواسطة بينهما حتى يرتفعاما  
وحاصل الجواب ان النظري لكونه بمعنى اللا بديهي يقتضيه البديهي بمعنى العدول فيمكن الواسطة  
بينهما وهي الامر المعلوم ويجوز ارتفاعهما معا عن ذلك الامر المعلوم لعدم استلزام  
ارتفاع النقيضين عن امر موجود لا في المفردين لعدم وجود شيء لا يحمل عليه شيء من  
لبديهي اللا بديهي ولا في النقيضين ككذب الموجبتين الخجرتين محمولهما متناقضان  
بالعدول والتحصيل غني بهما قولنا بعض التصورات والتصديقات بديهي وبعضها لا بديهي  
لعدم وجود الموضوع على الفرض المذكور والواسطة هي الامر المعلوم فيصدق باعتبارها  
قولنا لا شيء من التصورات والتصديقات بديهي ولا شيء منها بلا بديهي قوله لا بمعنى  
السلب يعني لو كان النظري بمعنى ليس بديهي وكان نقيضا للبديهي بمعنى السلب لا يتصور  
بينهما واسطة لكون القضية حينئذ اعني قولنا التصور ليس بديهي سالبة المحمول  
لا معدولة المحمول والسالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة لعدم افتضا ثها  
وجود الموضوع فيصدقها ايضا فقولنا التصور بديهي والتصور ليس بديهي قضية متناقضتان  
فلا يصح ارتفاعهما بان يقال ليس التصور بديهيا وليس التصور ليس بديهيا قوله وهي مساوية  
للسالبة البسيطة آه يعني ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة لعدم  
افتضاءهما وجود الموضوع كما ان سالبة سالبة المحمول مساوية للموجبة المحصلة  
لاقتضاءهما وجود الموضوع والفرق بين السالبة المحمول والسالبة البسيطة ان في الاولى  
زيادة اعتبار قال في شرح المطالع فان فيها اربعة امور تصور الموضوع وتصور  
المحمول وتصور النسبة الايجابية وسلبها وفي السالبة المحمول خمسة وهي تلك الامور  
حمل السلب على الموضوع وهكذا في سالبة الموضوع فانه قد حمل فيها سلب العنوان

على الموضوع ومن ههنا تسمعهم يقولون معنى السالبة المحمول ان (ج) شيء سلب عنه المحمول  
ومعنى السالبة الظرفين ان شيئا سلب عنه (ج) وهو شيء سلب عنه (ب) ومعنى  
السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة المعدولة ان (ج) تصديق عليه لا  
(ب) ويحصل لك من هذا ان السالبة المحمول لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعي  
السالبة انهي قوله وصدق العدول آه اي صدق عدول ذلك الشيء فالشيء ههنا عبارة  
عن البديهي قوله وجوده اي وجود الموضوع الذي هو التصور والتصديق وحامله  
انه ليس كذلك لان ذلك الشيء وعدوله يقتضيان وجود الموضوع فتدبر قوله فسر  
قول المصير يحصل بالفكر بامكان التفصيل لان اثبات لاحتياج الى المنطق بكتبه آه ولما  
منه رد ما قاله العصا من انه جعل ما هو ظاهر في الفعلية في معنى الممكنة دفعا لما  
يتوجه ان ابطال نظرية الكل وبأهته لا يستلزم الا نظرية البعض لاختصاها لان  
النظري وان كان من قسم العلم الممكن حصوله لكنه ليس مستلزما للحصول لكن يتجه  
حينئذ ان امكان الحصول لا يكفي في ثبوت الحاجة ولا بد من الحصول بالنظر لان  
يضر في الدليل انهي ولا يخفى وجه الرد قوله مقدمة بديهية غير مستفادة مما تقدم آه  
وقد عرفت ما فيه فذكر قوله اندفع آه وحاصل الاندفاع ان هذا القول منع للمقدمة  
البديهية ويمكن ان يقال انما يرد لو رجع الضمير في منه في قوله يحصل منه الى كل بديهي  
اولو كانت كلمة من للاستغراق على تقدير رجوعه الى البديهي وكل واحد من الرجوع  
الى كل بديهي وكون كلمة من للاستغراق ممنوع قوله تصورا واحدا وتصديقا واحدا  
آه فلا نظرفهنا اذا النظر هو ترتيب امور معلومة لان الترتيب انما يتصور بين امرين  
او امور على ما هو المختار قوله او متعدد غير مناسب للطلب فلا يكون مباد للطلب قوله او صوران جزئية  
آه وهي لا تكون مواد النظر اذ هي منحصرة في الكليات الخمس كما ان القضايا مواد  
الاقية قوله يعني ليس اقتضاره آه والمقصود منه بيان مقصوده قدس سره بان مقصوده  
بيان نكتة للتخصيص بالذكر لدليل الاكتساب بالتصديقات وهي ان اكتساب التصديقات  
متحقق لا ريب فيه بخلاف اكتساب التصورات ولا يخفى ان هذا التوجيه مما لا يساعده  
كلامه قدس سره وبعد تسليم المساعدة لا يتم تقريب الدليل مع انه مخالف لما ذكره في  
حاشيته شرح المطالع من انه اقصر على ما هو متحقق اعني اكتساب التصديقات فانه واضح  
لا ينكره من قيد به لكن لا يظهر حينئذ الاحتياج الى احد قسمي المنطق اعني مبحث القول  
الشارح انهي قوله على دليل اكتسابه وهو قول الشارح لان من علم لزوم مر لاخر ثم



علماء ولا يخفى انه دليل للحكم الثاني فاطلاق الدليل عليه يدل على ان الحكم الثاني ليس بديها كما  
ذكرنا فأملا وهذا تصوير للقياس لاستثنائي الوضع على الوجه الكلي واعترض باننا لا نسلم  
ان من علم الملازمة وعلم وجود الملزوم علم وجود اللازم بل لابد معه من الترتيب الخاص وجب  
بان المعترض غفل عن كلمة ثم الدالة على الترتيب بين الملازمة ووضع المقدم وقال الفاضل  
العصار بعد ما ذكر هذا ولا يبعد ان يقال ما ذكره ملخص كل قياس فانه ليس العلم بالملازمة  
بين الدليل والنتيجة والعلم بالملزوم الذي هو الدليل المرتب من مقدمتين فمن علم ان  
الموجبتين الكليتين على هيئة الشكل الاول ينتج موجبة كلية ثم علم وجودها على  
هذه الهيئة في مادة علم النتيجة انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان كلمة ثم لا تصح  
ههنا على هذا التوجيه لان العلم بالملازمة بين الدليل والنتيجة بعد العلم بالملزوم  
قوله الى كشف شبهة آه وهي التي قامها الامام الرازي على ان التصور لا يكتب بالنظر بل  
كل تصور حاصل فهو ضروري وهي على وجهين احدهما ان المطلوب التصوري ما مشعور  
به مطلقا او غير مشعور به اصلا وعلى كلا التقديرين لا يطلب على الاقل فلا ستلزامه  
تحصيل الحاصل واما على الثاني فلا ستلزام توجه النفس نحو المجهول المطلق وثانيهما  
الماهية ان عرفت فاما بنفسها او بجزئها او بالخارج عنها والاقسام الثلاثة باطلة  
وفي هذين الوجهين للشبهة ابحاث كثيرة مذكورة في المواقف وشرحه قوله وقد ذهب  
الامام آه الظاهر انه تأيد لمجرد عدم خلوه عن وصية الشبهة فلا يرد ان هذا التأيد وان  
كان مفيدا بعد خلوه عن وصية الشبهة لكن لا يفيد بعد ما يراد دليل اكتساب التصور  
اذ لما ثبت بالدليل وكما ههنا بعض التصور ونظريته بعضه فيبطل مذهبه ويرد ان  
جميع التصورات بديهية عند الامام وبداية الاجزاء نستلزم بداهة الكل عنده  
فيلزم ان يكون جميع التصديقات ايضا بديهية لا يجري فيها اكتساب فلا يكون  
اكتساب التصديقات امرا محققا لا يشك فيه ويمكن ان يجاب عنه بان الامام ذهب  
الى اكتساب التصديق واما بطلان هذا المذهب فهو شئ آخر قوله متعلق بقوله  
حصل له آه والمقصود منه رد لما ذكره الفاضل العصار من انه متعلق بالشرطية لا  
بالثالي ولا بالعلم بوجود اللازم قوله والمقصود منه آه الظاهر انه عطف العلة على  
المعلول اي لان المقصود منه ان كون العلم بوجود اللازم آه ولا يخفى ان هذا التصور  
وانما يحصل اذا كان قوله بالضرورة متعلقا بقوله حصل قوله فافادة النظر بالعلم  
معلوم بالضرورة آه هذا اخباره طائفة منهم الامام الرازي في الجواب عن شبهة

المتكبرين لافادة النظر الصحيح بالعلم واعترض عليه بان الضرورى لا يختلف فيه العقلاء وقد  
اختلفوا فيه وبانا نجد بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين تفاوتا بالبداهة ونجزم  
بانه دون ذلك في القوة ومن المعلوم انه لا يتصور ذلك الا باحتماله للنقيض ولو بعد  
وجه وانه ينبغي بداهة اجابوا عنه بان الضرورى قد يختلف فيه قوم قليل وكيف  
وقد انكر قوم البديهييات راسا وذلك لحقاه في تصور العارفين ولعسر في تجردهما عن  
العوارض والا وحق ليحصل في الذهن وان التفاوت المذكور انما هو للافق لا لمتسا  
اول التفاوت في تجريد الطرفين وهو لا ينافي في البداهة والتفصيل يطلب من المواقف وشرحه  
قوله اي الترتيب الذي يكون الباعث عليه التادى آه والمقصود بيان شمول التعريف  
لجميع افراد المعرف الذي هو الفكر وبيان كونه مانعا لدخول غيره فيه ومداره كون التادى  
المأخوذ فيه علة غائية واثار اليه بهذا التفسير وذلك لان الغرض لا يجب ان يكون  
مرتبا على الفعل في نفس الامر لجواز تخلفه فيها فبشمل التعريف على الفكر الفاسد كما  
سيصرح به وكذا لا يجب ان يعتقد الفاعل ويتيقن ترتيبه على فعله بل يكفي فيه الظن و  
الاحتمال فبشمل التعريف على فكري يؤدى الى مجهول يقينا او ظنا واحتمالا واليه اشار  
بقوله يقينا او ظنا آه قوله فخرج عنه المقدمة آه اي المقدمة التي يجب خروجها عن تعريف  
الفكر لانها ليست من افراد الفكر بل هي من اغياره والمقصود دفع ما اورده الفاضل  
العصار من انه بقتى ترتيب في القضية والنسبة التي بين بين فانه للتادى الى مجهول  
هو الوقوع واللا وقوع انتهى وحاصل الدفع ان العلة الغائية للترتيب في المقدمة  
ليست عين العلة الغائية للترتيب الذي في الفكر لان من البين ان التادى غير التحصيل  
قوله المناسبة اي للظن وذلك لان المقدمات المشكوك في الغير المناسبة للظن الاحتمال  
لها للتادى والنوصل اليه لانها لا تكون مبادى له قوله لوجود آه علة للدخول قوله و  
كذا للتعليم لانه فكر بمعونة الغير آه اي ودخل في تعريف الفكر التعليم الذي يصدق  
عليه الفكر وان كان يتوهم خروج منه بناء على ان التادى الى المجهول ليس للترتيب  
اي المعلم والمراد من التعريف ان التادى اليه انما هو للترتيب لكنه يدخل فيه لكونه  
بالنسبة الى المتعلم فكنا بمعونة المعلم لان المعلم اذا رتب امورا معلومة لتادى المتعلم  
الى المجهول يحصل تلك الامور والترتيب بينها للتادى الى المجهول في ذهن المتعلم بوجه  
المعلم كاحصل في ذهن المعلم اولا فيصدق بالنسبة الى المتعلم على ذلك الترتيب بمؤ معلومة  
للتادى آه قوله وكذا الرسم الكامل آه اي وكذا دخل في تعريف الفكر الرسم الكامل



الذي هو من افراد وهو التعريف الجامع لجميع ذاتيات الشيء وعرضياته فانه وان كان  
يتوهم خروجه في النظرة الاولى عن التعريف لكون المؤدى الى المجهول كل واحد من جزئيه  
لانفسه لان مشتمل على الجزئين اعني الترتيبين احدهما ترتيب جميع الذاتيات وهو المسمى  
بالحد والآخر ترتيب جميع العرضيات وهو المسمى بالرسم الا انه اذا حقق النظر بظهور  
المطلوب فيه هو الماهية على الوجه الاكمل وانه معلول واحد يقتضى ان يكون له علة  
واحدة وهي عبارة عن ترتيب جميع الذاتيات والعرضيات وهو فكر واحد بالنسبة  
الى الماهية المطلوب على الوجه الاكمل وموصل اليها فيصدق عليه تعريف الفكر  
فهو من افراد الفكر قوله احدهما موصل الى الكنه آه اى احد الترتيبين وهو الترتيب  
بين جميع الذاتيات موصل الى الكنه اى العلم بالترتيب بين جميع الذاتيات موصل الى تصور  
المطابق بكنهه مع قطع النظر عن كونه الماهية المطلوبة على الوجه الاكمل وقوله وثانيها  
وهو الترتيب بين جميع العرضيات موصل الى الوجه اى تصور هذا الترتيب موصل الى تصور  
المطابق بوجهه يميزه عما عداه لكونه رسما قوله وكذا قياس المساواة والاستلزام بواسطة  
عكس النقيض آه اى ودخل ايضا في تعريف الفكر ما يصدق عليه الفكر من قياس المساواة  
والقياس المستلزم بواسطة عكس النقيض قوله والاستلزام بواسطة عكس النقيض آه  
كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاع اى ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب  
ارتفاع ارتفاع الجوهر ينتج بواسطة عكس نقيض الكبرى وهو قولنا كل ما يوجب  
ارتفاع ارتفاع الجوهر فهو جوهر قوله وان اخرجوهما عن القياس آه اى ان كل واحد  
من قياس المساواة والقياس المستلزم بواسطة عكس النقيض داخل في تعريف الفكر  
لانه يصدق عليه تعريفه وان اخرجوا كلاهما عن تعريف القياس بقيد لذاته لعدم الزوم  
الناشئ في شئ منهما لان الزوم اى لزوم النتيجة في الاول بواسطة مقدمة اخبية  
اى مقدمة غريبة غير لازمة لاحد المقدمتين المأخوذتين في القياس واما في الثاني  
فهو بواسطة عكس النقيض التي هي لازمة لاحد المقدمتين لما عرفت فلا لزوم في لذاته  
ايضا وان لم يكن الزوم فيه بواسطة المقدمة الاجنبية كالاول وتماثل البحث يطلب  
في شرح المطالع قوله وكذا النظر في الدليل الثاني آه اى وكما في القياس المساواة والقياس  
المستلزم بواسطة عكس النقيض داخل في التعريف كذلك النظر في الدليل داخل  
في تعريف الفكر وان توهم خروجه عنه بناء على ان يكون النادى حاصلا بالدليل  
الاول والمط معلوما به لان المقصود من الدليل الثاني ليس العلم بالمط بالوجه الذي

يدل عليه الدليل الاول حتى يكون معلوما ويكون تحصيله تحصيل لاصل بل المقصود منه العلم  
به بالوجه الذي يدل عليه الدليل الثاني والمطل مجهول بهذا الوجه فيصدق على الدليل  
الثاني انه ترتيب امور معلومة آه قوله ليشمل الفكر الفاسد آه لما بينا من ان الفرض من  
الفعل لا يجب ان يترتب عليه في نفس الامر بناء على جواز تخلفه عنه قوله صورة او مادة آه  
ولا يخفى انه مانعة الحاصل مانعة الجمع ولا الحقيقة لان يجوز ان يكون الفكر فاسدا بحسب الصورة  
والمادة قوله ويترتب عليه قوله وذلك الفكر ليس آه معطوف على قوله يشمل الفكر  
ويترتب عليه قوله وذلك الفكر آه قوله كالشك في نفس الزوم آه اى من المغالطة  
المشهورة التشكيك في الزوم بان يقال انه لا ملازمة بين الشئين قطعاً لان الملازمة  
اما ان تكون لازمة للمزوم او لا فان كانت لازمة له كان بينها وبين المزوم ملازمة  
اخرى وننقل الكلام اليها فيلزم التسلسل وان لم تكن لازمة جازا فنكاحها عن المزوم  
فيجوز ان ينقل اللازم عن المزوم فيلزم ان لا يكون المزوم ملزوما واللازم لازما  
والحل باختيار الشق الاول ومنع بطلان اللازم الذي هو التسلسل بان يقال هذا التسلسل  
تسلسل الامور الاعتبارية الحاصلة باعتبار العقل فتى انقطع اعتبار العقل الاحاد  
انقطع تحت احاد السلسلة ومن البين ان عند انقطاع تحت احاد السلسلة تنقطع  
السلسلة فليس هناك تسلسل في الحقيقة قوله هذا تعريف الفكر آه واورد عليه انه  
غير جامع للتعريف بالفصل والخاتمة وحدهما يجب بانه لا بد مع الفصل والخاتمة من  
قرينه عقلية مخصصة لانها بحسب مفهومها اعم من المحدود فهذا الاعتبار يكون مركبا  
مرتبا وبانه مشتقان ومعنى المشتق شئ له المشتق منه فهما مركبا مرتبا والجواب بان  
كلاهما مبنيان على عدم جواز التعريف بالمفرد وهذا التعريف لا يتضح كالا لا تفصيح  
الا بعد نقل ما ذكره قدس سره في الحاشية الكبرى من انه لا شك فاذا اردنا تحصيل  
مجهول مشعور به من وجه انتقلت النفس منه وتحركت في المعقولات حركة من باب  
الكيف الى ان تجد مبادئ هذا المط ثم تتحرك في تلك المبادئ على وجه مخصوص ثم تنتقل  
منها الى المط فهناك انتقالان ويلزم الانتقال الثاني ترتيب المبادئ فذهب المحققون  
الى ان الفعل المتوسط بين المعلومات والمجهولات في الاستحصال هو مجموع الانتقالين  
اذ به يتوصل من العلوم الى المجهول توصلا اختياريا للصناعة فيه مدخل تام فهو الفكر  
واما الترتيب المذكور فهو لازم له بواسطة الجزء الثاني وذهب المناخرون الى ان  
الفكر هو ذلك الترتيب الحاصل من الانتقال الثاني لان حصول المجهول من مباديته يدور



عليه وجود او عدم او اما الانتقالان منها فارجان عن الفكر الا ان الثاني لازمه الاول  
بدونه قطع الاول لا يلزم بل هو اكثر لوقوع معه فالزاع انما هو ملا في لفظ الفكر  
لا بحسب المعنى قوله وعند المتقدمين آه المشهور ان حركة النفس المحسوسة تسمى بخيلا وفي  
المعقولات تسمى فكر او لحركة الفكرية قد تكون لطلب علم او ظن فتسمى نظرا وقد لا تكون  
كذلك فلا تسمى فان الفكر اعم من النظر وقد يحكم نصير الدين الصوسي في نقد المحصل انهما  
مترادفان والظن من كلام الشارح ان النظر والفكر مترادفان حيث عرف النظرى بالما يتوقف  
منه سواء على نظريته قال والنظرى يمكن تحصيله بطريق الفكر ولا يخفى ان مجموع القولين  
يدل على الترادف بينهما والتحقيق ان لفظ الفكر يطلق بالاشتراك اللفظي على حركة الفكر  
بالقوة المسماة بالدورة التي هي في مقدم البطن الاوسط من الدماغ سواء كانت في  
المحسوسات او في المعقولات وعلى مجموع حركتها اي حركتها من المطالب الى المبدأ وحركتها  
من المبدأ الى المطالب كما هو رأي المتقدمين وقد يطلق على حركتها من المطالب الى المبدأ  
فقط وهي الحركة الاولى على ما هو رأي المتأخرين قوله بوجه آخر آه اي المطا وان كانت  
معلوما بوجه فهو مجهول بوجه آخر فلا يلزم استعمال ما علم حتى يلزم تحصيل الماهل  
قوله ما كافي آه والمقصود رد ما ذكره الفاضل العصام من ان كلمة اذا ينبغي ان تكون  
ظرفية لا شرطية كما يقتضيه جعل رتبناهما هنا وجعل وسطنا فيما بعد جزاء والصواب  
ذكره بطريق العطف قوله وهو المقصود بالافادة آه وقصر الجمل على المقصود الاصل  
بالافادة يشعر كون قوله ورتبناهما جزاء لان المقصود الاصل من التمثيل انما هو الترتيب  
فلولم يجعل قوله ورتبناهما جزاء بل جعل معطوفا لم يكن الترتيب مقصودا اصليا بالافادة  
ولا يخفى ان ما اختاره في رد الفاضل العصام مبنى على مذهب اهل العربية وهو ان الحكم  
في التالى والشرط قيد ولا يصح على ما ذهب اليه اهل المعقول من ان الحكم بين المقدم  
والتالى ان لفسود الاصل عند اهل المعقول انما هو الحكم بينهما لا التالى الا ان يقال  
ان التالى مقصود عنده ايضا بالنسبة الى المقدم قوله والمعنى ان الترتيب المقصود  
منه دفع اعتراضه ورده على الشارح وهو انه لو حمل على اللغوى لا يشمل التعريف الفكر  
الفاسد بصورة لانه لو لم يوضع فيه كل شئ في مرتبته ومجيب ان يشمله ليصح قوله وهو  
ليس بصواب دائما انتهى وحاصل الدفع ان المراد بالمرتبة في قوله في مرتبته مرتبة  
عند الواضع المرتبى في اعتقاده سواء كانت تلك مطابقة لمرتبته في الواقع ونفس  
الامر ولا قوله فبشمل الفكر الفاسد وذلك لكون الفكر بالفكر الفاسد كل شئ

وجزء منه في مرتبته في زعمه وان لم يضع في مرتبة في نفس الامر قوله وفيه اشارة آه اى  
وفي هذا المعنى اشارة لما عرفت من ان المراد بالمرتبة هو المرتبة عنده قوله اذا الترتيب  
ليس بوضع كل شئ آه وتحقيق السؤال ان الضمير في مرتبته اما راجع الى كل شئ او الى شئ  
فعل الاول اما ان يكون المراد بكل شئ الذى اضيف اليه المرتبة هو ان مراد بكل شئ رادك  
اضيف اليه الوضع وكل واحد من الاحتمالات الثلاثة باطل ما بطلانه فظاهر لان الترتيب  
وضع كل شئ في مرتبة كل شئ يغير كل شئ يتعلق به الوضع واما الثانى والثالث فلانها  
يستلزمان جعل كل شئ في مرتبة شئ واحد وهو ظاهر لبطان ايضا قوله ان الضمير  
الراجع الى النكرة المذكورة او لا يحكم سابق عليه معرفة آه اى المذكورة قيل الضمير نسبة  
مطلقة سابقة على الضمير معرفة مختصة بصيرورة الضمير معهود بذلك الحكم الذى  
هو النسبة مطلقا افراد الرضى بالحكم النسبة مطلقا سواء كان نسبة تامة خبرية او لا وان  
كان الحكم في المثال الذى ورده نسبة تامة خبرية وهو جاء في رجل ضربته فلا يرد ان هذا  
الجواب غير مطابق لما ذكره الرضى لان الظاهر من كلامه ان المراد بالحكم النسبة التامة  
الخبرية وهذا الجواب مبنى على تعميم الحكم منها ومن النسبة مطلقا اذ لا وجود للنسبة  
التامة الخبرية ههنا بل موجود هنا النسبة الاضافية اعنى اضافة الوضع واصناف المرتبة  
قوله فيختار ان الضمير راجع الى كل شئ آه ولا يخفى انه جواب باختيار الشق الاول  
وحاصله ان الضمير راجع الى كل شئ لكن لا مطلقا بل بعد كونه نكرة مخصصة بما  
اضيف ونسب اليه وهو الوضع مع اعتبار التوزيع اذ حيث يكون مثل قومهم ركب  
القوم ودوابهم ولا شبهة في صحة قولهم هذا ولولم يكن نكرة مخصصة لكان مثل  
ركب القوم كل دابة او دابة ما سواء كانت من داباتهم او لا وهو لا يصح وبما ذكرنا  
ظهر ان مدار التوزيع على ان تكون النكرة مخصصة او لا يمكن التوزيع بدون كون نكرة  
مخصصة اذ الوضع حيث يكون معتبرا في الشئ الاول وغير معتبرا في الشئ الثانى  
فيكون المال وضع كل شئ في مرتبة كل شئ مطلقا كما لا يخفى وبهذا التحقيق ظهر فساد  
ما قيل هذا ان كان على سبيل التوزيع فيها ونعم والا لم يخلص عن السؤال اذ وضع كل  
شئ يقضى ثبوت الوضع لكل واحد من الاشياء على سبيل الاستغراق في مرتبة كل  
واحد من الاشياء التى يتعلق بها الوضع انتهى وظهر ايضا فساد ما قيل في جواب  
ما قيل اللهم الا ان يقال ان لفظة كل في قوله الضمير راجع الى كل شئ وفي قوله في مرتبة  
كل شئ زائد سهو من قلم الناسخ كما يدل عليه قوله الآتى في تعريف الموضوع بانه



موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية آه حيث قال المحشي في تعيين الشارح مرج  
الضمير اشار الى ان الضمير في قول المص راجع الى علم باعتبار معلوميته بالنسبة للموضوع  
اليه سابقا فيكون حاصل الجواب هنا ان الضمير راجع الى شئ والمعنى وضع كل شئ  
من الاشياء في مرتبة شئ يتعلق به الوضع انتهى وذلك لانه لا شك في صحة هذا الجواب  
لما عرفت مع ان في قوله فيقارن الضمير راجع الى كل شئ آه اشارة الى مكان الجواب بارادة  
الشق الثاني وآه قال المحشي فيما سياتي في حاشية قول الشارح في ذلك العلم من انه اشار الى  
ان الضمير آه جواب عن السؤال المذكور بارادة الشق الثاني واجيب بان محمول على التوزيع  
بان يجعل شئ واحدا مرتبة نفسه وهكذا بقرينة العقل وظهور الاستحالة انتهى وهذا  
مبنى على كفاية قرينة العقل وظهور الاستحالة في الحل على التوزيع وكفايتهما منظوران فيها  
واجاب الفاضل العصام بان التعريف اجمال مفصلات لا تخص فان المراد ان ترتيب الحيوان  
الناطق وضع الحيوان في مرتبته ووضع الناطق في مرتبته وهكذا والحلل المتوهم ناشر  
من الاجمال يدفعه ملاحظة التفصيل الذي هو المقصود والاجمال في مقام ضبط  
التفصيل من متعارفات اللغة والعرف انتهى واورد عليه ان المراد هذا المعنى بلا شك  
لكن لا يؤدي هذا المعنى بهذه العبارة حملا على ظاهرها هذا ما عندك في تحقيق هذا  
المقام والعلم عند الملك العلامة قوله ولا شك ان الاوضاع آه دفع سؤال مقدرو هو  
ان اعتبار التوزيع ههنا لا يصح لانه وان كان الموزع عليه اعني المرتبة امورا متعددة  
الا ان الموزع اعني الوضع غير متعدد وحاصل الدفع ان الموزع ايضا متعدد قوله اذ لكل  
واحد آه هذا في الحقيقة دليل للقائمة المطوية القائمة بان تعدد الاشياء يستلزم  
تعدد المراتب قوله فاندفع المخذور آه وقد فصلناه فتذكر قوله وصار المال ما في الناج  
آه فيه اشارة الى ان ما في الناج لا يرد عليه السؤال المذكور قوله والاظهر ان يقال  
وضع شئ بعد شئ آه كما هو في الناج قوله الا انه زاد لفظة كل اشارة آه اي في زيادة  
لفظة كل فائدة وهي اشارة الى ان الترتيب آه وهذه الفائدة مخلو عنها القول الاظهر  
خلافا في نتائج عن هذه الفائدة قوله فاندفع ما قيل آه وذلك لان الزيادة لفظة كل  
لمجرد اشارة الى ان الترتيب للغوى لا بد فيه من ان يوضع كل من الامور الموضوع في  
موضعه ومرتبته ولا يكفي فيه وضع بعض منها في موضعه ومرتبته دون الآخر  
منها ومن البين انه لا يقتضي تعدد الترتيب للغوى بحسب تعدد الاشياء الموضوع  
قوله في التوسيف اشارة آه والمراد دفع ما ذكره الفاضل العصام من انه وصف الاشياء

بالتعددية تنبها على ان المراد بالجمع مجرد التعدد وحاصل الدفع ان في التوسيف فائدة وهو  
الاشارة الى آه قوله وكذلك لا يكون التركيب آه متفرع على بقاء التعدد حال الترتيب  
اي اذا اعتبر في الترتيب بقاء التعدد حال الترتيب لا يكون تركيب الكل الطبيعي من الاجزاء  
لحمولة عند المحاكمين بوجوده في الخارج مستقلا ترتيبا لان الكل الطبيعي المركب على  
القول مركب خارجي فاجزاء متعددة في الخارج ولا خفاء في انه لا تعدد للاجزاء  
المحصولة في الخارج واما عند القائلين بوجوده في الذهن فقط دون الخارج واما  
الموجود فيه افراده دون نفسه فهو مركب ذهني فاجزاء متعددة في الذهن ولا شك  
ان الاجزاء متعددة في الذهن فتركيب الكل الطبيعي على هذا المذهب يطلق عليه الترتيب  
كما لا يخفى قوله اي يعتبر فيها آه والمراد تفسير لقوله جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق  
عليه اسم الواحد وفيه اشارة الى ان الجمل مصدر فعل مجهول بمعنى الاعتبار قوله  
بحيث يتصف بالوحدة آه فيه اشارة الى ان المركب قسما حقيقي واعتباري والاول  
هو الذي يكون المجموع واحدا غير محتاج في وحدة الى اعتبار معتبر وهو انما يكون اذا  
كان بعض اجزاء المركب محتاجا الى بعضه كالجسم المركب من الهبولى والصورة والثاني  
وهو الذي يكون المجموع واحدا محتاجا في وحدة الى اعتبار معتبر وهذا انما يكون  
اذا لم يكن بعض اجزاء المركب محتاجا الى بعض آخر منها كالسكر فانه ماهية واحدة  
وحدتها اعتبارية لان من المعلوم ان بعض الاجزاء منها لا يحتاج الى بعض آخر منها  
كما بين في محله والى ان الترتيب ايضا قسما ترتيب حقيقي اي يطلق عليه الواحد حقيقة  
كقولنا في تعريف الانساق الحيوان الناطق وكقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه  
يطلق على الاول الحد الواحد حقيقة وعلى الثاني القياس الواحد كذلك وترتيب اعتباري  
كالعرفان بالوجه الاكمل المركب من جميع الذاتيات والعرضيات وكالقياس المركب  
من القياسين يطلق لفظ الواحد عليهما بالوحدة الاعتبارية قوله لفظ واحد آه  
اضافة اللفظ الى الواحد ببيانية اتوية قوله على ما هو الشائع في اضافة الاسم للفظ  
آه والمقصود دفع ما اورده الفاضل العصام عليه قدس سره من ان ما قال السيد  
انها ببيانية خفي محتاج الى البيان انتهى وحاصل الدفع ان هذه الاضافة اضافة العام  
الى الخاص لمجرد بيان جنس المضاف اليه واطلاق لفظة البيانية بمعنى البيانية اللغوية  
لا بمعنى الاصطلاحية على هذه الاضافة شائعة في اختلاف الاسم واللفظ الى ما بعدها  
ومراده قدس سره من قوله بيانية هو البيانية اللغوية لا الاصطلاحية حتى يرد عليه



ما ورد به بناء على ان الاضافة البائية الاصطلاحية مشروطة بكون المضاف اليه جنس  
 المضاف اي يصدق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره على ما فسر الشيخ الرضى ووقع  
 عليه قوله كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالنفس كذا مر من الاضافة  
 المحضة فهو بمعنى الامر وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير  
 من ولا ثالث لهما انتهى فظهر بطلان ما قيل ويتترط في الاضافة البائية الاصطلاحية  
 امران كون النسبة بين المضاف والمضاف اليه عموما من وجه وكون المضاف اليه اصلا  
 للمضاف واما البائية فقد يكون النسبة بينهما فيها عموما مطلقا وقد يكون عموما  
 من وجه بشرط ان لا يكون المضاف اليه اصلا للمضاف انتهى ولا يخفى ان المتبادر من  
 قوله قد سمي اي اسم هو الواحد انه ارد بالواحد لفظه ويحتمل ان يكون مراده ما صدق  
 عليه لفظ الواحد بمعنى ما يصدق عليه مفهوم لفظ الواحد كما اشرنا من ان الحد والرمز  
 والقياس والحجة اسماء يصدق عليها مفهوم لفظ الواحد حقيقة وان الحد التام  
 والرمز التام والقياس الاستثنائي والقياس الاقتراني وغير ذلك اسماء يصدق  
 عليها مفهوم لفظ الواحد اعتبارا قوله والمطابق لما وقع في بعض النسخ بالتوصيف  
 الظاهر معطوف على قوله الشايع وقوله بالتوصيف متعلق بوقع وانما كانت الاضافة  
 البائية اللغوية مطابقة لما وقع بالتوصيف لانه كما يجوز كون الموصوف موضوعا  
 والصفة محمولا كذلك يجوز كون المضاف موضوعا والمضاف اليه محمولا قيل ان  
 اراد المحشى ان الواحد مراد اللفظ صفة للاسم فمنوع لان الواحد لو كان حيث علم  
 والعلم لا يكون صفة وان اراد ان الواحد يراد به مفهوم فمن كونه صفة للاسم  
 لا يلزم ان يكون الاضافة بائية الالهة الا ان يقال اذا كان صفة للاسم يكون  
 في ما لا اسم الله هو الواحد في يظهر المطابقة او يقال ان المراد من قوله وقع في  
 بعض النسخ بالتوصيف في صورة التوصيف فيكون مراد اللفظ بدل اللفظ لا من الاسم  
 فيظهر المطابقة انتهى وفيه نظر اما اول فلان العلم يجوز ان يكون صفة بالتأويل  
 على ما بين في محله واما ثانيا فلان المحشى لم يدع باستلزام كون الواحد صفة  
 للاسم لكون الاضافة بائية وهو ظاهر بل ادعى المطابقة بينهما على ما بيناه وارج  
 هذا من ذلك واما ثالثا فلان حمل قوله بالتوصيف على في صورة التوصيف خلاف  
 الظاهر على ما لا يخفى قوله ولما وقع في شرح الاشارات آه لما عرفت من ان الاضافة  
 البائية اللغوية تقتضي كون الاسم عبارة عن الواحد فلا حاجة الى ذكر الاسم

قوله للقول ما هيمة الترتيب آه اي لتحصل ما هيمة الترتيب به دون التأليف قوله  
 لا للاحتراز آه اي للاحتراز عن التأليف قوله اذ لا يمكن وجود الاشياء آه علة لقوله لا للاحتراز  
 اي اذ لا يمكن وجود اشياء متعددة لا في الذهن ولا في الخارج بحيث يطلق عليها  
 اسم الواحد من غير نسبة بينها بالتقدم والتأخر لعدم امكان وجود اشياء مع  
 بقاء تعددها من غير نسبة بعضها الى بعض بالتقدم والتأخر حسا او عقلا في نفس  
 الامر حتى يصدق التأليف ولا يصدق عليه الترتيب ويكون القيد احتراز عنه  
 اذ على تقدير كونه قيد احتراز لا يكون الاحتراز عنه قوله حسا او عقلا آه الاول  
 اشارة الى التركيب الخارجي والثاني الى التركيب العقلي فالتقدم والتأخر في التعريف  
 اعم من الحسي والعقلي فالتعريف يشمل على الترتيب الحسي والترتيب العقلي من اقسام الترتيب  
 قوله فالتأليف اعم منه مفهوم آه اذ لم يعتبر في مفهوم التأليف قد نسبة بعض الاشياء  
 الى بعض بالتقدم والتأخر قوله واما صدقها فتساويان آه وذلك لما عرفت من ان  
 لا يمكن وجود اشياء مع بقاء تعددها بدون التقدم والتأخر بينها حسا او عقلا  
 في نفس الامر حتى يصدق عليه التأليف ولا يصدق عليه الترتيب قوله وقيل  
 آه القائل هو العلامة الثفازاني قوله معناه آه اي معنى قوله ويكون لبعضها  
 تقدم آه انه يصح ان يقال بعد جعلها شيئا واحدا ان هذا متقدم وذلك متأخر  
 اي يصح ان يقال بعده ان هذا متقدم في الحس والعقل فقط لا في احدهما وفي  
 نفس الامر ومتأخر في احدهما فقط لا في احدهما وفي نفس الامر فالاشارة اعم  
 من الاشارة الحسية والعقلية قوله وحينئذ يتحقق العموم آه اي وحين كان معنا  
 قوله ويكون لبعضها تقدم آه ما ذكره القائل يكون التأليف اعم من الترتيب بحسب  
 الصديق اي التحقق كما يكون اعم منه بحسب المفهوم اذ يتحقق التأليف في الحلقة المركبة  
 من الشكل واللون دون الترتيب اذ لا يمكن ان يقال بعد تركيب الحلقة منهما ان هذا  
 اي الشكل واللون متقدم وذلك اي اللون والشكل متأخر وان كان احدهما  
 متقدما والاخر متأخرا في نفس الامر لان مدار صحة الاشارة الحسية او العقلية  
 على التميز في احدهما بينهما ولا تميز ههنا في احدهما فيما بينهما قوله في الحلقة المركبة  
 من الشكل واللون آه وهما متميزان في الحس لان الهيئات الشكلية محسوسة بالتبع  
 على ما شرح المواقف وما وقع في النسخ من الحقيقة سهو من الناس حين قوله والحركة  
 المدخلة المركبة آه اي الحركة الحاصلة في الكرة المدخلة من اعلى الجبل الى اسفله مثلا



وهذه الحركة مركبة من الحركتين احدهما حركة اينية والاخرى حركة وضعيه وذلك لان تلك الكرة المتحركة في الاين من مبداء المسافة الى منتهى اين واحد مستمر هو كونه متوسطا بين المبدأ والمنهى لكنه غير مستقر بل يختلف نسبه الى حدود المسافة ويتعد بحسب تعددها وحدود المسافة فتعدد بالفرض فالايون اتعدد ايضا بالفرض ومن البين انه يتبدل وضع تلك الكرة المتحركة لتغير نسبة اجزائها الى امور خارجة عنها وتغير الهيئة الحاصلة بسبب تلك النسبة هو الحركة الوضعية لها قالوا الحركة انما تقع في القول لا اربع الكم والكيف والوضع والايون والتفصيل مع التحقيق يطلب من الكتب الحكمية قوله والامور الذهنية المحولة دفعة آه  
اي المحولة في زمان واحد وهي مركبة لا ترتيب فيها قوله واما الجسم المركب من الهيولى والظواهر دفع لسؤال مقدرو هو انه هل يوجد الترتيب في الجسم المركب من الهيولى والصور ام لا وحاصل الدفع ان الترتيب يوجد فيه باعتبار كل من الهيولى والصور لان الهيولى تحتاج الى الصورة في بقائها والصورة تحتاج اليها في تشخصها فاذا اعتبر العقل الاحتياج الاول ولا حظ له حكم بتقدم الصورة على الهيولى واذا اعتبر الاحتياج الثاني ولا حظ له حكم بتقدم الهيولى عليها قوله قدس سره والتركيب يرادف التاليف آه قال الفاضل العصام وقد ذكر في حواشي الكشاف ان التاليف من الالف فلا بد من رعاية التاليف بين الآخر فينشد التاليف اخص انتهى ويمكن ان يقال ما ذكره قدس سره ههنا هو المشهور وما ذكره هناك مبني على ما هو التحقيق عنده قوله هذا اكثر آه اي هذا الحكم وهو كل جمع آه اكثرى ومراد المشرح منه بيان قرينة المجاز اذا رادة الاثنين من الجمع على سبيل المجاز بناء على ان اقل الجمع ثلاثة وفي هذا الحكم اشارة الى ان استعمال صيغة الجمع في هذا الفن حقيقة عرفية فلا حاجة الى القرينة قال الشيخ الاكبر في الفتوحات المكية رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الوقائع فسألته عن اقل مراتب الجمع قلت ذهب فريق الى انه ثلاثة وفريق الى انه اثنان فما الحق فقال عليه الصلوة والسلام اخطاء هتولاء وهتولاء ينبغي ان يفصل ويقال الجمع اما جمع فرد او جمع زوج فاقول مراتب الاول ثلاثة واقول مراتب الثاني اثنان على ما في حاشية النالوج لابن السكوتي قوله ما من عام آه وما نحن فيه عموم بمعنى الاستغراق كما هو العموم\* الاصولي قوله ليست كذلك آه لان المعبر في تلك المجموع انما هو الافراد الذهنية وهي غير مختصرة في عدد على ما سيجي فلا وجه للارادة ما فوق الواحد منها قوله

وجهه آه اي وجه كون المراد من كل جميع مستعمل في تعريفات هذا الفن ما فوق الواحد قوله ان الاصل في الفن آه اي المقصود الاصل في الفن كما يدل عليه فيما يتبعها ويحتمل ان يراد به مسئلة اي المسائل في الفن مباحثا الموصل الى التصور والتصديق قوله يكفي الامران آه لان الموصل مثلا الى الانسان هو الحيوان الناطق وهو مركب من امرين وكنا الموصل الى التصديق وهو الحجة مركب من امرين هما مقدمتان على ما هو الاكثر قوله في تعريفهما آه اي في تعريف الموصلين كقولنا في تعريف الموصل الى المقصود اي القول الشايع قول مؤلف من الكليات وقولنا في تعريف الموصل اي الحجة قول مؤلف من اقوال آه قوله فيما يتبعها آه اي في تعريف يتبع الموصلين وهو تعريف الفكر والمقصود دفع سؤال وهو ان استعمال الجمع في تعريف الفكر ليس في تعريف من تعريفات الفن لانه لم يشرع بعد الفن اذ مقدمة الشروع خارجة عنه وحاصل الدفع انه وان لم يكن تعريف الفكر منها الا انه من توابع الفن فان محولات الفن الايضالات بالنظر والفكر فلا بد من تعريف النظر في تصور المحولات لمسائل الفن وفيه تعريض لما ذكره الفاضل العصام في دفع السؤال من قوله تعريف الفكر من تعريفات الفن لانه من المبادئ التصورية للفن فان محولات الفن الايضالات بالنظر على انه يجوز ان يكون المراد بالاستعمال في التعريفات في الفن الاستعمال في التعريفات في كتب الفن انتهى محصلا وحاصل التعريض ان كون تعريف الفكر من المبادئ التصورية لا يستلزم كونه من تعريفات الفن وهو وظ وان تقدير المضاف وهو الكتب تكلف لا يحتاج اليه الا عند الداعي اليه ولاداعي ههنا كما بيناه قوله الا نادرا آه كالمجموع المأخوذة في تعريف النوع والجنس قوله يعني ان هذا القيد ليس احترازا يا آه هكذا ذكره الفاضل العصام وعرض عليه بان حينئذ لا بد من تجريد الترتيب عن ذلك التعدد انتهى وفيه نظر لانه يجوز ان يحمل على التأكييد على ان الامور المعبرة في الترتيب مطلقة والامور المذكورة في تعريف الفكر مقيدة وهي الامور المعلوم فلا يحتاج الى التجريد قوله الترتيب بالذات آه اي الترتيب بلا واسطة ترتيب آخر وهو المقصود الاصل انما يقع المعلومات والترتيب بالتبع اي بواسطة ترتيب آخر وهو الترتيب في المعلومات انما يقع في الصور اي في العلوم وهو المقصود بالتبع قوله سواء قلنا بمغايرة العلم بالمعلوم بالذات آه كما هو المشهور من ان العلم هو الصورة العقلية والمعلوم هو الامر الخارجي فالعلم والمعلوم مختلفان بالذات وبالاختلاف الوجود الذهني والخارجي قوله او



باعتبار ما هو التحقيق من ان المعلوم هو انصودة العقلية ايضا لكن باعتبار قيامها بمطلو الذهن مطلق العلم وبذ من زيد علم زيد وبذ من عمرو علم عمرو وهكذا ومع قطع النظر عن ذلك القيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار لا باعتبار الوجودين ومما يرد على كون المعلوم هو الامر الخارجى انه لو كان كذلك لكان لعلم بالمعدومات في الخارج كالعنقاء علما بلا معلوم ومن البين انه لا يستلزم تحقق حد متضامين اعنى العالمية بدون الاخر عن المعلوماتية باطل قوله وان ثبت بوجه العلم بلا معلوم والتفصيل يطلب من قوله كذا افادة لتبين شئ شرحه بضم نون آه حيث قال قدس سره ان فحش حاله في النظر وجدته انك في تلك الحالة تلاحظ الامور المعلومه على ترتيب معين وتنتقل من بعضها الى بعض وبملاحظتها على ذلك الوجه ترتيب صورها في الذهن فتودى تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر فالمرتب قصدا هو الماهيات المعلومه وانما ترتب صورها تبعالها ومن قال انها علوم فقد اراد بها المعلومات واعتبر الترتيب التبعي قوله من عدم تمامه بيان نلشك اى عدم تمام قوله قدس سره اراد بالمعلوم آه وحاصله انه لا يسمي ما ذكر قدس سره في توجيه هذا القول لانه لا حجة الى الارادة المذكورة ولا وجه للحكم على ترتيب الامور بكونه تبعي قوله عدم التدبر للمغايرة الاعتبارية آه ولا يخفى ان المغايرة الاعتبارية بين العلم والمعلوم كافية في التوجيه بقوله اراد بالمعلوم معلومات آه قوله ذكر الاقسام الثلاثة آه والمقصود دفع ما اورده

المرجع مع تجوز التقييد بقى الجزم المصداق الغير الثابت خارجا عن البيان ولو اريد ما يتناول اليقين وكثير ما يجمع بهذا المعنى لكان ذكر الجهليات مستدركا انتهى ولا يخفى وجه الدفع قوله فان الحكم باحد الطرفين آه فيه اشارة الى ان الشك من قبيل التصورات اذ ليس فيه حكم باحد الطرفين النسبة بل هما متساويان عند العقل قوله اما ما متع الاخر اى بعدم تجوز الطرفين الاخر بقية المقابلة قوله الثانى المظنون آه وصورة الطرفين الرابع تسمى ظنا والطرف المرجوح يسمى موهوما وصورة تسمى موهوما فيه اشارة الى ان الوهم من قبيل التصورات كالشك قوله تفصيل الجتهد آه تفصيل المقلد للجهل فهو من اضافة المصدر الى مفعوله قوله تسليم آه سواء كان مقدرنا لتسليم الجمهور ويسمى مسلم العام المطلق او التسليم طائفة ويسمى مسلم العام

المقيد او تسليم شخص ويسمى مسلم الخاص كذا في شرح الاشارات قوله وعليه بناء الصناعة الاربع آه اى على ما ذكره من تقسيم المصداق الى هذه المصداقات لان بناء البرهان على اليقين والخطابة على المظنون والتقليد والجدل على المسلم والسفط على الجهل المركب والموضوع ولم تعرض للشك لعدم كونه امرا مصداقا هو امر محيل فهو الحقيقة من قبيل التصورات كالوهم والشك فعند التحقيق ان الصناعات اربع على ما ذهب اليه شاح الاشارات قيل فان قلت هذا البناء مخالف للشهور وهو ان اقسام التصديق اربعة الظن واليقين والجهل والتقليد قلت المسلم والموضوع في الحقيقة داخل في احد الاقسام الاربعة وعدما قسما منفردا مبنى على اعتبار المغايرة الجزئية والمشهور مبنى على عدم الاعتبار بالمغايرة الجزئية فرجع البيان الى ما هو المشهور انتهى وفيه نظر اما اولا فلان الدخول في احد الاقسام الاربعة غير مسلم ونودخل المسلم في احد الاقسام الاربعة لاننى بناء الجدل ولعله لهذا عدل عن التقسيم المشهور الى هذا التقسيم واما ثانيا فلان علم معنى المغايرة الجزئية فلا بد من البيان حتى تكلم عليه اوله مع ان فيه اعترافا بالمغايرة بين التقسيمين قال في شرح المطالع ما حاصله ان مواد الاقيسة بحسب الصناعات ثمان الاولى اليقينية وثانيها المشهورات كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وثالثها المسلمات كقولنا القياس حجة ورابعها المقبولات كلقضاي الماخوذة من العمل وخامستها المظنونات وسادستها المحيالات كقولنا القائل الخمر باقوة سيالته والغسل برة مهوعة وسابعها الوهميات وهى قضاي كاذبة يحكم بها الوهم كقولنا كل موجود مشار اليه وثامنها المتشابهات سواء كانت متشابهة بالاوليات او بالمشهورات او بالمقبولات وبالمسلمات فالقياس البرهانى مركب من مقدمات يقينية وصحبه حكيم والقياس الجدل هو القياس المركب من المشهورات او منها ومن المقبولات وصحبه مجادل والقياس الخطا هو القياس المركب من المظنونات او منها ومن المقبولات وصاحبه خطيب واعظ والقياس الشمرى هو القياس المركب من المحيالات وصاحبه شاعر والقياس السوفسطائى هو ما مقدم مانه مشبهات بالقضاي الواجبة القبول والقياس المشاغبي هو مقدم مانه مشتهات بالمشهورات فصاحب السوفسطائى في مقابلة الحكم وصاحب المشاغبي في مقابلة الجدل قوله الكاف لجرد قران الفعلين آه والمقصود منه دفع ما اورده العصار على الشارح وهو ان الفكر في التصديقات تحقق لاشبهه فيه بخلاف التصورات فينبغي ان يجعل جريان الفكر في التصديقات مشبهابه وما الى باب



بانه من قبيل التشبيه المقلوب اختياره مبالغة في جريان الفكر في التصورات كما يقضيها  
المقام وحاصل دفع السؤال ان الكاف لمجرد قران الفعلين في الوجود لا للتشبيه وحاصل  
دفع جوابه انه فلفظ لا يحتاج اليه وما اورد على ذكره الفاضل العصام في الجواب من ان  
التشبيه المقلوب في مثل هذه العبارة التي يقصدها افادة المال فقط دون الفعلة  
والبلاغة بعيد جدا فليس شئ لانا لا نسلم ان المقصود بمثل هذه العبارة افادة المال  
فقط اى بدون الابلغة خصوصا اذا اقتضى المقام تلك الافادة قوله على ما في الرضوخ  
حيث قال ما حاصله انه يجمع ماء الكاف بعد الكاف فكما نلته معان احدها تشبيه  
مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كما كانت قبل ماء الكاف التشبيه المفرد بالمفرد قال  
تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب  
انظر كما اتيك اى علماء اتيك وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو  
قولك ادخل كما بسلم الامام وكما فامزيد قعد عمرو وقوله ومن لم يفهم آه قيل الحق في يده  
لان كون الكاف للقران لا يناسب هذا المقام لانه لا يلزم ان يكون الفكر في التصور و  
التصديق في وقت واحد كما يقضيها كافي القران فالحق ان يكون الكاف للتشبيه و  
ان يجاب عن السؤال بما اجاب به انتهى وفيه نظر لان اقتضاء كافي القران كون الفعلين  
في وقت واحد ممنوع لان من البين ان صحة قولنا كما فامزيد قعد عمرو لا يتوقف  
على كون قيام زيد وقعود عمرو في زمان واحد بل يصح على تقدير اختلاف زمان القيام  
والقعود بان يكون زمان القعود عقيب زمان القيام قوله حيص بصر في القعود  
يقال وقع في حيص بصر بفتح الماء والباء والصاد وفي حيص بصر بكسر الماء والباء  
وفتح الصاد وحيص بصر بفتح الماء والباء والصاد وحيص بصر بكسر الصاد الاولى  
وحزب الثانية وحيص بصر بجرهما وفي خاص باص بكسرهما اى وقع في اختلاط لا  
محيص عنه ويقال جعلتم الارض عليه حيص بصر وحيصا بصر اى ضيعتم عليه حتى  
لا يتصرف فيها قوله وقدم الجريان ان في التصور آه دفع لما ذكره العصام من قوله على ان  
المقصود بيا ما يقتضى حمل على ما يتنازل التصور ايضا والملايم له ان يقال ان الفكر  
كما يجري في التصديقات يجري في التصورات انتهى ولا يخفى وجه الدفع قال الشارح لا  
يقال ان منشاء السؤال عدم معرفة السائل ان المقدمة القائلة بان من شرائط التعريف الخ  
عن استعمال اللفظ المشترك منحصصة بما اذ لم يوجد قرينه واضحة او منشاؤه عدم اثباته  
على القرينة قوله لا دخل له في السؤال آه اعرض عليه بانه نبه على مغايرة المعنى الثاني للمعنى الاول

انتهى ولا يخفى ما فيه لانه لاحاجة اليه اذ مبنى السؤال انما هو على الاشتراك سواء كان  
الثاني اخص من الاول واعلم منه او مساويا له او مبائنا له قال الشارح واما في الظنى  
آه يحتمل ان يكون كل من مقدميته ظنية ويحتمل ان تكون صفراء يقينية والجهل المذكور  
كبراه يقينية ومنه قوله فله معنى قبل تعريف الفكر آه والمراد دفع الايراد الا ان قوله فلا  
يرد آه لان كونه قبل تعريف الفكر يشعر بسبقه الى فهم المتعلم وهو كما في القرينة لان  
القرينة لا يحسن ان تكون نصا في الدلالة وقيل القرينة عدم اختصاص الفكر في التصديق  
قوله واذا دلت القرينة آه والتصور دفع ما اورد الفاضل العصام من انه لا وجه  
لتخصيص الاشكال بلفظ العلم لان الجهل مثله في الاشتراك والقرينة التي ذكرها لا  
تنفع اقتضاها في العلم انتهى وحاصل الدفع ان دلالة القرينة على تعيين معنى العلم  
ومعنى الجهل متساوية فالعرض لاحدهما يقتضى عن التعرض للآخر وفيه اشارة الى انه لا بد  
من القرينة ولا يكفي شتم العلم بالمعنى الاول كما زعم العصام قوله تعيين معنى الجهل ايضا  
آه اى بقرينة المقابلة فتقدم ذكر العلم قرينة ايضا على كون المراد من الجهل في قوله  
للتأدي المجهول عدم حصول صورة المطلوب وهو الجهل البسيط اذ هو مقابل للعلم  
بالمعنى الاول لا عدم اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع وهو الجهل المركب لانه مقابل  
للعلم بالمعنى الثاني واعلم ان لفظ العلم كما يكون مشتركا بين المعنيين المذكورين في الشرح  
يكون لفظ الجهل مشتركا بين المعنيين احدهما يسمى جهلا مركبا والثاني يسمى جهلا  
بسيطاً والمذكور في الشرح هو الجهل المركب فلا يراد انه يلزم جعل قسم الشئ قسمته  
قوله اعتبار الجهل آه اى في المطلوب قوله اعتبار المعلومة آه في المبادئ قوله يعنى  
ان المراد بالجهل آه اى ان المراد بالجهل في المطلوب الجهل من وجه لا من كل وجه قوله ان هذا  
اكتساب واقع آه والمقصود ان قول الشارح اما المجهول التصوري فاكتسابه من الامور  
التصورية آه ليس قضية ضرورية بل هو مطلقة عامة قوله وكذا في قوله في الامور  
التصديقية آه اى وكذا قول الشارح واما المجهول التصديقى آه مطلقة عامة قوله  
قدس ستره وان لم يعبر بها ان امتناع آه قبل ما حاصله ان المجهول التصوري يمكن  
اكتسابه بالامور التصديقية لان اثبات جنس الشئ وفصله بطريق الاستدلال ممكن  
واما المجهول التصديقى فلا يمكن اكتسابه من الامور التصورية لان اكتساب المجهول  
التصديقى بان يحصل العلم اليقيني بان النسبة الواقعة في المجهول التصديقى مطابقة  
لنسبة الخارجية في نفس الامر ذلك العلم اليقيني لا يحصل بتصورات اجزاء القضية



اذ غاية ما يحصل من هذه التصورات حصول الاجزاء في الذهن لا غير فكيف المطابقة والاداء  
مطابقة للنسبة الخارجية انتهى ولا يخفى ان قوله لان اثبات المجنس آه مبني على ما ذهب  
اليه بعض الحكماء من امكان تميز الذاتي عن العرضي لانه عسيران في قوله فكيف يعلم  
المطابقة آه نظر عند من قال ان التصورات كلها مطابقة لواقع قوله اشارة الى ان  
لطاقف اخرى آه لان اللطائف جمع كثرة وليس مستعملا في التعريف حتى يكون محولا على ما  
فوق الواحد قوله من التنية على ان آه بيان لقوله لطائف اخرى ولا شك ان صحة التعريف  
لا يتوقف على شيء من التنيهات الثلاثة فنكون من محسنات التعريف الذاتية على صحة التعريف  
وليس المراد باللطائف الا هذه وقد اشار الشارح الى التنية الاول والثالث فيما سبق من  
اللطائف لهذا التعريف ان المبادي لا بد ان يكون معلومة ومنها الاشارة الى الفاعل ولا  
والى الغاية آخر على طبق ترتيبهما في الوجود ومنها اضافة المشير الى الصورة الى الشير الى  
المادة على طبق اضافة الصورة الى المادة ومنها الاشارة الى الفاعل والصورة اللذين  
يكون المعلول معهما بالفعل بلفظ واحد وهو لفظ الترتيب ومنها التنية على ان  
مدار الحاجة الى النطق هو النظر في المركب دون المفرد ومنها كونه مشتملا على العلة  
الفاعلية فقط ومنها مشتملا على العلة الصورية فقط ومنها كونه مشتملا على العلة  
المادية ومنها كونه مشتملا على العلة الفائية فقط ومنها كونه مشتملا على الاثنين  
فقط ومنها كونه مشتملا على الثلاثة فقط ومنها كونه مشتملا على صنعة الطبايق  
وهو جمع الضدين في البيا وهو هنا جمع العلم والجهل في التعريف قوله واشترط المعقولات  
آه عطف على قوله الترتيب قوله والجهل آه معطوف على الاشتراط والترتيب قوله هذان  
اعتبارا آه وعلى ما قره المولى داود من ان يراد كلمة من اشارة الى ما ذكره اذا ما اعتبرنا  
اللطائف آه لان المعنى يكون ان الاشتمال على العلة الاربع بعض من اللطائف الحاصلة  
لهذا التعريف واما اذا اعتبر البعضية اى واما اذا اعتبر البعضية على ان يكون كلمة من ههنا  
اسما بمعنى البعض مبتداء مضافا الى اللطائف اولا والى هذا التعريف ثانيا كما قيل في  
حب رمانك اى (حب) اضيف الى الرمان مطلقا اولا فاكسبته وجها من التعريف  
ثم اضيف الى المخاطب ثانيا لزيادة التعريف فلا يقتضى كلامه رحمه الله تعالى ان يكون  
لهذا التعريف لطائف بل يقتضى ان يكون الاشتمال على العلة الاربع لطيفة لهذا التعريف  
وتكون تلك اللطيفة بعضا من اللطائف الكاثية للاشياء ولا شبهة في تحققه انه  
مألا قوله والحق ان صحة آه يعنى ان ما نقلناه من بعض الناطقين من توجيه لصحة

استعمال كلمة من قول الشارح ومن لطائف هذا التعريف آه ليس حقا ولا نقا بل التوجيه  
الحق للاتفاق ان صحة استعمال كلمة من في امثال هذه المواضع آه قوله بكيفية كون  
المذكور آه يعنى ان مفهوم اللطيفة كلى صادق على افراد وقديين ان المعبر في افراد الكلى  
الافراد الذهنية لا الخارجية واللطائف جمع من تلك الافراد الذهنية وصحة استعمال  
كلمة من انما يقتضى كون بعض تلك الافراد موجودا في نفس الامر لا كون كل واحد منها  
موجودا فيها فلا حاجة الى ما ذكره داود من التكلف لبيان صحة استعمال كلمة من ههنا  
كما ذكرنا قوله اى تعريف يلزم مشير اليها آه لما سيصرح به قدس سره من انه ليس المراد  
من التعريف بالعلل ان يكون هي بنفسها معرفة لانها مبنية للمعلول بل المراد ان يؤخذ  
للمعلول بالقياس الى العلة محولات عليه فيعرف بذلك انتهى وقال الفاضل العصا  
بان اخذ المحمول من بعضها مقيد ببعضها اما بالاستقفا او بالتركيب ومن جملة  
الاخذ بالتركيب ان يعتبر مجموع المادة والصورة وبقيد بالفاعل والغاية انتهى وفي  
هذا التفسير اشارة الى امرين احدهما ان التعريف المشتمل على العلة الاربع رسم لاحد  
اذ لا شك ان المحمول الماخوذ بالقياس الى العلة الفاعلية وكذا المحمول الماخوذ بالنسبة  
الى العلة الفائية خارج عن ماهية المعلول والمركب من الداخل والخارج خارجا وبما انه  
ليس المراد بالاستمال اشتمال الكل على الاجزاء والا يلزم ان لا يكون فرق بين القول بانه  
تعريف بالعلل وبين القول بانه تعريف مشتمل على العلة مع انه انما عدل عن الا قول  
الى الثاني لئلا يشعر بكون العلة بنفسها معرفة على ما سينبه قوله انه يفيد امتياز الشيء  
اى اشتمال التعريف على العلة الاربع يفيد امتياز المعرفة وهذا الامتياز كمال الغرض  
من التعريف اذ الغرض منه هو امتياز المعرفة وايضا حه ولا ايضا حه فوق ان يعرف ان  
الشيء من اى شيء ركب وما الذى ركيه ولا جلى اى شيء ركب ولا يكون بعد ذلك  
احتمال الالتباس بالغير اذ لا يكون امران يتوافقان في العلة الاربع والامر ان  
يكون الامر ان امر واحد ومناط الامتياز من جهة الماهية هو العلة المادية والعلة  
الصورية ومناط الامتياز من جهة الوجود هو العلة الفاعلية والعلة الفائية كما  
سيجيى ويتميز عن البسائط بالاجزاء وعن الواجب بالفاعل والغاية والاجزاء وعن  
المركب الصادر بغير الاختيار بالغاية لان العلة من خواص المركب الصادر عن الفاعل  
المختار واعلم ان للاشارة الى صورة الفكر ومادته زيادة لطافة في هذا المقام  
وذلك لان المقصود اثبات الحاجة الى النطق باعتبار افادته معرفة مواد الفكر



وصوره وكذلك للاشارة الى فاعله لان الكلام في احتياجه الى المنطق وكذا للاشارة الى غاية لان غاية الفكر غاية العصة التي هي غاية المنطق اذا التاذى الى المجهول فما يترتب عليه عصة الذهن عن الخطأ في افكار الجزئية قوله ثم ان الامور والهيئة الاجتماعية ذكر ان للعلة الصورية والعلة المادية معنيين احدهما وهو الا شجر جزء الجسم الطبيعي الذي لا بد وان يكون معه بالفعل وجزء الجسم الذي يصح ان يكون الجسم معه بالقوة والاخر الجزء الذي لا بد ان يكون يكون الشئ معه بالفعل والجزء الذي يصح ان يكون الشئ معه بالقوة فالظان قوله لا دخلنا مبنى على المعنى الثاني كما يدل عليه قوله فاطلاق المادية آه فقول في تحريره انه ان الامور ليست علة مادية للمعرف هو الفكر وكذا الهيئة الاجتماعية ليست علة صورية له لان الفكر على ما عرفه هو الترتيب وهو الفعل المخصوص وليس للفعل مادة ولا صورة حتى تكونا داخلين فتكونا مادة وصورة له بل هما علتان للترتيب عنى المعروف وهو القول الشارح والحجة داخلان فيه فكلما علة مادية للفكر مبنى على التشبيه اي تشبيهها بمادة الفكر وصورته في ان الامور بالنسبة الى الفكر ما به الشئ اي الفكر بالقوة والهيئة بالنسبة اليها الشئ اي الفكر بالفعل كما بالنسبة الى المعروف والحجة الا انهما داخلان في المعروف والحجة خارجتان عن الفكر اذا عرفت هذا فقول الغرض هو الاشارة الى رد ما اورد ههنا من ان الترتيب تشبيه بالعلة الصورية في ان الفكر معه بالفعل انتهى ومن ان عد الامر الخارج عن الشئ علة مادية له بمجرد انه معه بالقوة من غير علة ودخول علة البعد في وحاصل رد الاول انه ليس ههنا تشبيه الترتيب بالعلة الصورية بل كان ههنا تشبيه الهيئة الحاصلة من الترتيب هو معلول الشئ بالعلة الصورية وحاصل رد الثاني انه يكفي في الوجه الشبه بمجرد انه معه بالقوة من غير علة ودخول بل لودخل مع هذا الوجه التشبيه كان علة مادية حقيقة على المعنى الثاني كما عرفت قوله واما القول بان المراد بالعلل آه اي الذي ذكرناه في تحريره مراد الشارح وهو القول بان المراد بالعلل الاربع العلل الاربع للفكر بمعنى الترتيب وبان اطلاق المادية والصورية فهو عار عن التكلف وموافق لعبارة الشارح غير مستلزم شئ مما هو خلاف الظاهر واما القول بان المراد بالعلل الاربع العلل الاربع لما يكون لاجله آه فهو وان كان صحيحا الا يستلزم ان يكون اطلاق الفاعل والغاية مجازا وان كان يصح اطلاق المادية والصورية على الحقيقة مع كونه تكلفا مخالفا لعبارة الشارح اعني قوله صورة الفكر وهذا القول

الذي دفعه مال ما ذكره الفاضل انصام حيث قال ينبغي ان يراد بالعلل الاربع لما يكون الظاهر لاجله ولا ينفك عنه من المعروف والحجة فان الترتيب للمعرف والحجة بمنزلة ايجاد المركب الاختياري فكما لا بد للمركب من الفاعل والغاية والمادة والصورة لا بد للايجاد ايضا من هذه الاربع فكما يضاف للعلل الاربع الى المركب يضاف الى ايجاده فيقال لا بد في ايجاد من العلل الاربع ولا يخفى انه كما يوجب اشتمال تعريف المركب على العلل الاربع كما قال انصامه يوجب اشتمال تعريف النظر الذي يحصل للمركب كما قال انصامه انتهى قوله والعلل الاربع كما تضاف آه دفع سؤال مقدرو وهو ان اضافة الصورة التي من جملة العلل الفكر في قول الشارح صوره الفكر ياتي عن هذا التوجيه الذي مبناه ارادة المركب اعني المعروف والحجة قوله وكما يفيد اشتمال تعريف المركب آه وهو الحقيقة موجبة كلية فائنة بان كل تعريف مشتمل على العلل الاربع للمركب فهو يفيد ايضا آه وايضا ايجاد فقولنا تعريف الفكر المشتمل على العلل الاربع يفيد ايضا آه المعروف والحجة وايضا الترتيب الذي هو بمنزلة ايجاده قضية شخصية داخلية تحت ذلك الحكيم الكلي فالمراد ان تعريف الفكر المشتمل على العلل يوضح المعروف والحجة كما يوضح تعريف المركب المشتمل عليها المركب وكذا تعريف الفكر المشتمل عليها يوضح الترتيب كما يوضح تعريف المركب المشتمل عليها ايجاده ففي هذا النقل بحسب المال تعريف للفاضل انصام بان قوله ولا يخفى انه كما يوجب اشتمال تعريف المركب كما قال ايضا آه يوجب اشتمال تعريف النظر الذي يحصل به المركب كما قال ايضا آه انتهى ليس على ما ينبغي لان المناسب ان يجعل في مقابلة ايضاح المركب ايضاح المعروف والحجة وفي مقابلة ايضاح ايجاد المركب ايضاح الترتيب كما ذكرنا وقد جعل في مقابلة ايضاح المركب ايضاح الترتيب كما لا يخفى فاندفع ما قيل ان في هذا النقل خلل لان مفيد ايضاح ايجاد ليس اشتمال تعريف المركب على العلل الاربع بل المفيد اشتمال تعريف النظر عليها انتهى قوله وان كان يصح اطلاق المادية آه هذا متعلق بقوله يستلزم آه يدل عليه لفظ الاطلاق على المجاز والحقيقة كما كما ان قوله مع كونه آه متعلق به والتقدير فيستلزم ان يكون آه وان كان يصح اطلاق آه مع كونه مخالفا آه والمقصود اعراض على ما ذكره الفاضل انصام من ان اطلاق الاربع على سبيل الحقيقة وحاصل اعتراضه انا لا نسلم ان اطلاق المادية والصورية على الحقيقة لا انهما تطلقان حقيقة على اجزاء الجسم الطبيعي على ما هو المشهور ولو سلم انه يصح اطلاقهما على الحقيقة بناء على المعنى الغير المشهور كما اشرنا اليه فمع كونه تكلفا آه قوله مخالفا لعبارة الشارح آه فان قول الشارح فان صورة الفكر آه ياتي عن هذا القول

الذي دفعه مال ما ذكره الفاضل انصام حيث قال ينبغي ان يراد بالعلل الاربع لما يكون الظاهر لاجله ولا ينفك عنه من المعروف والحجة فان الترتيب للمعرف والحجة بمنزلة ايجاد المركب الاختياري فكما لا بد للمركب من الفاعل والغاية والمادة والصورة لا بد للايجاد ايضا من هذه الاربع فكما يضاف للعلل الاربع الى المركب يضاف الى ايجاده فيقال لا بد في ايجاد من العلل الاربع ولا يخفى انه كما يوجب اشتمال تعريف المركب على العلل الاربع كما قال انصامه يوجب اشتمال تعريف النظر الذي يحصل للمركب كما قال انصامه انتهى قوله والعلل الاربع كما تضاف آه دفع سؤال مقدرو وهو ان اضافة الصورة التي من جملة العلل الفكر في قول الشارح صوره الفكر ياتي عن هذا التوجيه الذي مبناه ارادة المركب اعني المعروف والحجة قوله وكما يفيد اشتمال تعريف المركب آه وهو الحقيقة موجبة كلية فائنة بان كل تعريف مشتمل على العلل الاربع للمركب فهو يفيد ايضا آه وايضا ايجاد فقولنا تعريف الفكر المشتمل على العلل الاربع يفيد ايضا آه المعروف والحجة وايضا الترتيب الذي هو بمنزلة ايجاده قضية شخصية داخلية تحت ذلك الحكيم الكلي فالمراد ان تعريف الفكر المشتمل على العلل يوضح المعروف والحجة كما يوضح تعريف المركب المشتمل عليها المركب وكذا تعريف الفكر المشتمل عليها يوضح الترتيب كما يوضح تعريف المركب المشتمل عليها ايجاده ففي هذا النقل بحسب المال تعريف للفاضل انصام بان قوله ولا يخفى انه كما يوجب اشتمال تعريف المركب كما قال ايضا آه يوجب اشتمال تعريف النظر الذي يحصل به المركب كما قال ايضا آه انتهى ليس على ما ينبغي لان المناسب ان يجعل في مقابلة ايضاح المركب ايضاح المعروف والحجة وفي مقابلة ايضاح ايجاد المركب ايضاح الترتيب كما ذكرنا وقد جعل في مقابلة ايضاح المركب ايضاح الترتيب كما لا يخفى فاندفع ما قيل ان في هذا النقل خلل لان مفيد ايضاح ايجاد ليس اشتمال تعريف المركب على العلل الاربع بل المفيد اشتمال تعريف النظر عليها انتهى قوله وان كان يصح اطلاق المادية آه هذا متعلق بقوله يستلزم آه يدل عليه لفظ الاطلاق على المجاز والحقيقة كما كما ان قوله مع كونه آه متعلق به والتقدير فيستلزم ان يكون آه وان كان يصح اطلاق آه مع كونه مخالفا آه والمقصود اعراض على ما ذكره الفاضل انصام من ان اطلاق الاربع على سبيل الحقيقة وحاصل اعتراضه انا لا نسلم ان اطلاق المادية والصورية على الحقيقة لا انهما تطلقان حقيقة على اجزاء الجسم الطبيعي على ما هو المشهور ولو سلم انه يصح اطلاقهما على الحقيقة بناء على المعنى الغير المشهور كما اشرنا اليه فمع كونه تكلفا آه قوله مخالفا لعبارة الشارح آه فان قول الشارح فان صورة الفكر آه ياتي عن هذا القول



يشعر بان المراد بالعلل الاربع لتفكر ونظرا للمعرف والحجة وهذا الاول القائل لفاضل  
 هذا نقول بان الاضافة لادنى ملازمة لكن التأويل لا يدفع لمخالفة الظاهرية قوله  
 يستلزم ان يكون آه والمراد ما ذكره الفاضل العصام من انه لو بنى البنا على الاشهر  
 كان اطلاق المادة ونصورة على سبيل التشبيه والا فطلاق الاربع على سبيل الحقيقة  
 انتهى وحاصل الرتبة يستلزم ان يكون اطلاق الفاعل والغاية مجازا سواء بنى البنا على  
 الاشهر وعلى المعنى الغير الاشهر قوله مجازا آه حيث شبه السبب الذي هو الفاعل المجاز  
 بالفاعل الحقيقي في التأثير وذكر لفظ الفاعل لئلا يظن ان الفاعل الحقيقي واريد به السبب  
 الذي هو الفاعل المجازي كما في قولهم انبت الربيع البقل وحيث شبه ما يتفرع على الشيء  
 ويترتب عليه بما هو غرض منه وغاية له في التفرع والترتب وذكر ما يدل على المشبة  
 لفظ الغاية واريد به ما يتفرع على الشيء ويترتب عليه قوله والعلة الغائية انما  
 تكون للمصادر بالاختياره والتأدي الى المجهول ليس فعلا صادرا من النظر بالانتقاء  
 لان من البين ان التأدي ليس فعلا فضلا عن كونه باختياره فهذا ناظر الى  
 استلزامه كون اطلاق لفظ الغاية مجازا كما ان قوله فاعل المعرف والحجة آه ناظر  
 الى استلزامه كون اطلاق الفاعل مجازا يعني ان العلة الغائية على ما يحققه قدس سره  
 انما تكون للمصادر بالاختيار ولا شيء من المعرف والحجة بما هو صادر بالاختيار  
 فلا يكون لشيء منهما علة غائية لما تقرر عندهم ان المبدء الفياض موجب في افعاله  
 بطريق الاعداد والاستعداد وفيه نظر لان اطلاق الغاية على ما اختاره مجازا ايضا  
 لان الترتيب ليس فعلا صادرا بالاختيار بل هو من مقولة الكيف قوله كما هو المتبادر  
 آه اي الموصوف بالتركيب في نفسه هو المتبادر من لفظ المركب قوله وهو المراد  
 بالمركب آه اي الموصوف بالتركيب في نفسه هو المراد آه قوله كل امرين موجودين آه  
 والمراد بيان اقل ما يطلق عليه المركب اعتباري قوله مركب وليس له مادة ولا  
 صورة آه كالمركب من زيد وحجر موضوع في جنبيه وهو مركب اعتباري ليس له من  
 حيث هو مركب مادة والا لكان له هيئة عارضة لمادتها اي لامتناع الانفكاك  
 بينهما وليس كذلك فليس كذلك نعم يمكن ان يعتبر هناك هيئة اجتماعية باعتبارها  
 امرض لا مور المتعددة وحدة اعتبارية كما يطلق على الجماعة لفظ العسكر الواحد  
 لان تلك الهيئة اذا اعتبرت وجعلت جزءا من هذا المركب لم يكن المركب موجودا  
 في الخارج لان المركب من الموجود والمعدوم في الخارج فلا يحتاج الى الفاعل قوله

قيد بالمركب آه اي قيد المعلول بالمركب قوله عن مختار آه كما هو مذهب المتكلمين قوله  
 او موجب آه كما هو ذهب اليه الحكماء قوله وبالصادر عن المختار آه اي وقيد المركب  
 بقوله صادر عن المختار قوله لان الصادر عن الموجب لا يكون له علة غائية آه لان  
 الصادر عن الموجب لا يجوز ان يكون له علة غائية ويجب ان يكون له حكمة وفائدة  
 والا لكان عبثا على ما تقر في الحكمة نعم يطلق الغاية على تلك الفائدة تشبيها لها بالغاية  
 الحقيقية التي هي علة غائية للفعل وغرض مقصود للفاعل على ما في شرح المواهب  
 قوله وادخال الفكر في هذه الكلية آه جواب عن سؤال مقدر وهو ان الفكر على ما عرفت  
 عبارة عن فعل مخصوص فلا يكون مركبا حتى يشمل موضوع هذه الكلية القائل بان  
 كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد آه ويدخل فيها وحاصل الجواب ان ادخال الفكر في  
 هذه الكلية ليس على طريق الحقيقة بل على سبيل التشبيه بالمركب الحقيقي لان  
 للفكر علل اربع الا ان اثبات المادية والصورية على سبيل التشبيه فيكون مركبا مجازيا  
 وموضوع القضية اعم من المركب الحقيقي المقابل للمركب المجازي ومن المركب المجازي  
 فيشمل موضوع القضية على الفكر فتدخل فيها قوله التي هو بها بالقوة آه اشارة الى  
 العلة المادية قوله ومن لا تضام به بالفعل آه هذا ما راينا في النسخ والصور بان  
 ان يقال ومن لا تضام ما به بالفعل اي تضام الهيئة التي هو بها بالفعل الى الاجزاء او من  
 لا تضام للذهوب بالفعل اي تضام بعض الاجزاء الى بعض لان الهيئة عبارة عن نظام  
 بعض الاجزاء المادية الى بعضها كذا قيل وفيه نظر لان الهيئة ليست عبارة عن تضام  
 بعض الاجزاء الى بعض بل هي حاصلة عن تضام بعضها الى بعض آخر منها وهذا اشارة  
 الى العلة الصورية قوله الا ما به الشيء بالقوة وما به الشيء بالفعل آه الاول ناظر الى  
 الاول والثاني الى الثاني قوله لا تضام فيه آه اي ليست فيه هيئة موجودة بسبب  
 تضام بعض الاجزاء ببعض قوله مقومتان آه اي محصلتان لما هيته قوله ولذا  
 سميتا علل الماهية آه قال في شرح المواهب اي ولكونها داخلين في قوام الماهية  
 ومعرفتين لها كما انهما علان للوجود ايضا لتوقف عليهما خصهما باسم علل الماهية  
 تميز لهما عن الباقيتين الشاركتين اياها في عليه الوجود قوله والممكن لا بدله من علة  
 آه لانه يتوقف وجود الممكن على وجود والا لكان واجبا لانه حينئذ يكون وجوده  
 من ذاته ولا يتوقف على موجود ولا معنى للواجب الا هنا ولا يخفى ان الحكم بان الممكن  
 يحتاج الى المؤثر بديهي بعد تصور مفهوم الطرفين فلا يحتاج الى الاستدلال كما



شارع المحشي فيما سبق فاذا ذكره ههنا من قوله لانه ممكن ان يكون صورة الاستدلال عليه  
لا دليل قوله لان الصادر بالاختيار لا بد له من فاعل مرجح آه اي لان الصادر بالاختيار  
لا بد له من فاعل مرجح بسبب امر خارج عن ذات الفاعل غير قائم به كما هو الظن من قوله  
علة غائية وهي خارجة عن الفاعل بالمعنى المذكور وكما هو الظن من قوله والاشاعر  
ينكرون اي ينكرون لزوم الفاعل المرجح ذلهم انما ينكرون بسبب امر خارج  
عن الفاعل بالمعنى المذكور لانهم لا ينكرون مطلقا اي سواء كان الامر الخارج عن  
الفاعل قائما به او لا بل يقولون ان ارادة الفاعل المختار تكفي مرجحة لان الارادة  
صفة من شأنها ان يرجح الفاعل لها احد المتساويين على الآخر والمرجوح على الرجح على  
ما انفق عليه الحكماء من ان ترجيح احد المتساويين او المرجوح بلا مرجح سابق على  
هذا الترجيح محال باطل مطلقا وادعوا بدهة هذه القضية ونهوا عليها بان الترجيح  
يستلزم الرجحان بالضرورة فترجح المساوي والمرجوح يوجب رجحانه وهو باطل  
ضرورة فالقول في التلويح فان قيل اختيار المختار احد المتساويين ترجيح من غير مرجح قلنا  
الارادة والاختيار لا يعمل بانه لم يختار هذا دون ذلك لان الترجيح صفة ذاتية لها  
كما ان الايجاب بالذات لا يعمل بان الموجب لواجب هذا دون ذلك فان قيل الترجيح  
يستلزم الرجحان بالضرورة فترجح المساوي والمرجوح يوجب رجحانه وهو ممتنع  
بالضرورة قلنا الممتنع هو رجحان المساوي والمرجوح مادام المساوي مساويا او  
المرجوح مرجوحا لا امتناع اجتماع التقيضين اعني الرجحان وعدمه بالضرورة وعند  
ترجح الفاعل ايها لم يبق مساويا ومرجوحا لان معنى الترجيح اثبات الرجحان  
وجعل الشيء راجحا واخراجا عن حد التساوي فضلا عن المرجوحه انتهى واعلم ان  
الظن من كلام المحشي ههنا ان الحكماء ابطالوا ترجيح احد المتساويين من المختار باختيار  
وهو بخلاف ما صرح به العلامة في التلويح من ان الحكماء انما ابطالوا ترجيح احد المتساويين  
من غير ترجيح ولم يبطالوا ترجيح الفاعل المختار احد المتساويين وجعل راجحا بالارادة  
بل هم قائلون به موافقين للاشاعر فيه انتهى محصلا ويمكن ان يجاب عنه بما ذكره  
المحشي المحقق في خاشية المقدمات الاربع من ان التحقيق انهم اي الحكماء يجوزونه اي  
الترجح بالارادة بناء على تفسيرهم الارادة في الحوادث باعتقاد النفع او ميل بعينه  
وفي الواجب تعالى بعلمه بالنظام الاكل فان صدور الافعال منها ومن الواجب عندهم  
لا يتوقف على امر سوى ما ذكره ويمنعون به تفسيره ذكره المصنف صاحب توضيح

وهي صفة من شأنها الترجيح لذاتها لا لغيرها راجع الى ان الارادة صفة مرجحة لذاتها  
وهي علة دفع وامثاله انتهى ولا يخفى ان تفصيل البحث يطلب من الكتب المحكية و  
اللامية قوله ان من ماهية آه اشارة الى ان المضاف محذوف قوله ولذا خصنا آه اي  
ولذا متنازعا وسما بعلل الوجود قوله قدس سره وقد يعرف الشيخ بالقياس مثلا كقولنا  
قيس عليه الغائية التي هي شرب الماء منه يؤخذ منه محمول فيعرفه ويقال الكوز آه  
يشرب منه الماء واذا قيس الى علته المادية وهي الطين يؤخذ منه محمول فيقال هو آه متخذ  
من الطين واذا قيس الى علة الصورة فيقال آه ذوهيئة كذا واذا قيس الى علته الفاعلية  
يقال هو مصنوع لصانع كذا قوله قدس سره كان ذلك اكمل آه لانه حينئذ يكون اسما لكل  
مركبا من تمام الذاتيات والعرضيات والمادة والصورة ذاتيتان له والصورة والفاعل  
عرضيان له قوله ليس حقيقيا بل بالنسبة آه والمراد دفع انه يجوز ان يكون الاشتمال على العلة  
الاربع من نصف تعريف اخر ايضا فارجح للتخصيص به وحاصل الدفع ان الاختصاص  
ليس حقيقيا بل هو اضافي فيل ويجوز ان يكون الاختصاص المستفاد من اضاف اللطائف  
الى هذا التعريف حقيقيا بان يلاحظ الحكم بعد اضاف الاشتمال الى الضمير ليكون المعنى  
ومن لطائف هذا التعريف اشتماله على العلة الاربع وجعل المحشي الاختصاص اضافيا  
بناء على ملاحظة الحكم قبل الاضافة كما قيل في قولنا علامة الرجل الحية قوله الى الاقسام  
الثلاثة القسم الاول تعريف مشتمل على علة واحدة من الاربع والثاني تعريف مشتمل على  
ثنتين منها والثالث تعريف مشتمل على ثلث منها قوله بيان لفائدة قيد الاشتمال آه  
دفع سؤال مقدر وهو انه لا فائدة لقوله قدس سره وليس المراد آه ووجه الدفع انه  
فائدة وهي بيان لفائدة قيد الاشتمال في قول الشارح ومن لطائف هذا التعريف  
انه مشتمل آه وفائدة قيد الاشتمال هي قوله بل المراد انها تؤخذ للمعلول آه قوله وحكم  
لما وقع في عباراتهم آه ببيان مرادهم من قولهم انه تعريف بالعلل الاربع والا انه تعريف مشتمل على العلة الاربع  
فالتعريف بنفس العلة الاربع تعريف بالمباين لان وجود العلة مغاير لوجود المعلول  
لنقدم عليه فلا يحل عليه ولو صورة لان معنى الحمل الاتحاد في الوجود والوجود للنقد  
لا يمكن ان يكون عين الوجود المتأخر كذا قيل ولا يخفى ان الظن ان المراد من الوجود الوجود  
الخارجي فيختص البيان بالقضية الخارجية ولا يشمل على الحقيقة والذهنية مع ان مقام  
التعريف يقتضي تميم البيان على ما لا يخفى وقد نبه المحشي فيما سبق بقوله اي تعريف بلازم  
مشير اليها آه على انه ليس المراد بالاشتمال ايضا اشتمال الكل على الاجزاء والاعاد المحذورة



قوله قدس سره وما ذكره من ان فاعل النظر هو آه هذا رد لما شرح المطالع من ان العلة كلها  
على سبيل التشبيه لا بعضها دون بعض وذلك لان الامور المعلومة ليست علة مادية وللمنة  
الاجتماعية ليست علة صورية بالحقيقة لاختصاصها بالوجودات الجسمانية والفكر  
ليس من الموجودات الجسمانية حتى يكون صورة ومادة لكن الامور الحاصلة لها شبهة بالعلل  
المادية من حيث ان الفكر يحصل بها بالقوة كما ان الموجود الجسماني يحصل بالعلة المادية  
بالقوة والهيئة الاجتماعية لها شبهة بالعلل الصورية من حيث ان الفكر يحصل لها بالفعل  
كما ان الموجود الجسماني يحصل بالعلة الصورية بالفعل واما ان القوة العاقلة ليست  
قاعدة للفكر فلا نها ليست قاعنة للصورة الذهنية بل قابلة لها من المبدأ الفياض الذي  
هو الفاعل بالحقيقة لكن لها شبهة بالعلة الفاعلية من حيث انها سبب لوجودها وظهورها  
واما ان تحصل غير الحاصل ليس علة الغائية فلانه ليس لغرض للمبدء الفياض الذي هو  
الفاعل بالحقيقة لكن له شبهة بالعلة الغائية من حيث ترتبها على فعل ذلك الفاعل كما  
يترتب الغاية على فعل الفاعل للغرض فعلم ان اطلاق العلة عليها على سبيل التشبيه والمجاز  
انتهى تفصيلا وحاصل رده قدس سره ان العلة الفاعلية هي المرتب الناظر وهو القوة  
العاقلة والغاية وهي التادى على سبيل الحقيقة والتشبيه في العلة المادية والصورية  
فقط وبناء الرد على ان اطلاق اللفظ على المعنى يكفي فيه جهة القيام ولا يحتاج فيه  
الى صدور الفعل عن الفاعل فالترتيب قائم بالقوة العاقلة وان لم يصدر منه فيكون  
فاعلا بالقوة كات ومرض زيد والعلة الغائية غرض للقوة العاقلة بلا شك  
فالاطلاق حقيقة فيهما وفي الاخرين مجاز على التشبيه ولا يخفى ما في هذا الرد لان  
اطلاق الفعل على ما لم يصدر بعيد والاطلاق في مثل مات ومرض زيد فهو مبنى على  
اصطلاح النجاة ولهذا بارد قدس سره الى قوله لان النظر من الاعراض النفسانية آه  
قوله اي قول منسوب الى التيقن آه ولا يخفى ان قوله قدس سره قوله تحقيق في مقابلة قوله فهو  
قول على سبيل التشبيه فالمقابلة تقتضي ان يفسر قوله تحقيق بقولنا اي قول منسوب الى  
الحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز الا ان يقال انه منسوب الى التيقن لان اللفظ على هذا القول  
مستعمل في حقيقة قد بر قوله وان كانا خارجين عن ماهيته آه هذا مبنى على المعنى الغير  
المشهور للمادة والصورة قال ابن كونه في شرح التلويحات هذا باعث على ان يقال  
هما بمنزلة العلة المادية والصورية انتهى قوله ومن هذا طهر آه اي من كونها خارجين  
عن ماهيته والمقصود منه اشارة الى التعريض عليه قدس سره وهو انه قد ظهر من هذا

ان كونه قولاً بالتشبيه لا يحتاج الى التعليل بقوله لان النظر من الاعراض النفسانية  
آه قوله فالتعليل بقوله لان النظر آه على سبيل التلويح آه اشارة الى دفع ذلك الاعتراض وحاصل  
الدفع ان التعليل بقوله لان النظر مبنى على التلويح والتسليم اي ولئن نزلنا عن كون  
الامور المعلومة والهيئة خارجتين عن ماهية الفكر وسلمنا انهما داخلتان فيها فقوله  
ان اطلاق المادة على الامور المعلومة والصورة على الهيئة قول على سبيل التشبيه ايضا  
لان النظر من الاعراض النفسانية آه اعترض بانه ولو سلم ان لا يكون للفكر مادة وصورة  
في نفس الامر كما لا غنى حتى يصح دعوى التشبيه ويعلم خروج المادة والصورة عن هيئة  
الفكر انتهى ولا يخفى ان المعترض غافل عن قول المحشى كونه معلوما مما ذكره سابقا آه  
قوله قد يطلق النظر على مجموع الامور آه فالامور المعلومة والهيئة الاجتماعية داخلتان  
في ماهية الفكر فلا مانع من هذه الجهة عن كونها مادة وصورة على سبيل الحقيقة  
فكونها مادة وصورة على سبيل التشبيه يتوقف الى التعليل بقوله لان النظر آه كما  
اشرنا اليه قوله كما وقع في عبارة المختص آه حيث قال ان الفكر امور مرتبة للتادى  
الى الجهول قوله مطلقا آه اي سواء كان داخلا في الماهية او خارجا عنها فلا يلزم  
من خروجها عنها كونها مادية وصورية على سبيل التشبيه فهو يحتاج الى البينات  
بقوله لان النظر آه قوله حيث جعلوا الموضوع داخلا في المادية آه نصر الشيخ في الشفاء  
على ان المادة قد يطلق ايضا على ما يحل فيه شئ كالموضوع للعرض والصورة على هيئة  
كون في قابل واحد بالذات او بالتركيب كالعرض للموضوع انتهى والمراد انهم لم يعدوا  
الموضوع الذي هو المحل الشخص للعرض القائم به قسما برأسه في تقسيم العلة الى اقسامها  
مع كونه من اقسام العلة لانه مما يحتاج اليه في وجود شئ ولا معنى للعلة الا هذا بل  
جعلوه داخلا في قسم المادية لمشابهة اياها في كونه محلا وقابلا للعرض المعلول الشخص  
وكونه علة مادية بالنظر الى المركب منه ومن العرض المحال فيه فلا يعد قسما برأسه كما  
نقلناه من الشفاء وقيل ان الموضوع بدرجة من تلك الاقسام في الشرط انتهى وتام  
البحث بحال الى محله قوله اي المختصة من بين الاجسام بذوات النفس الحيوانية آه اي  
الاعراض المختصة من بين الاجسام باصحاب النفس الحيوانية والمراد ان النظر من الاعراض  
النفسانية التي هي من مقولة الكيف وتوقف على القوى الباطنة المودعة في الدماغ  
لا سيما المتخيلة منها وهذه القوى خواص النفس الحيوانية لان امتياز الحيوان عن  
مشاركاته في القوى الطبيعية كالنباتات انما هو بالقوتين القوة المدركة المنقسمة الى المنظر



ظاهرة والخسائية والقوة المحركة ولا يتوقف المقام على التمسك بالحقبة قولاً  
قلنا انه نزلت بمشهوره وسواء قلنا انه ملاحظة لمعقول التحصيل المجهول كذهاب الية العلالة تلقاها في  
في التمسك قوله انما قال الشيخ قال في الهيئات شفا في بحث لعل وليك في غير ذلك الى المركب الذي  
له علة مادية وعلة صورية مثلاً بالمثلث فان حقيقة متعلقة بالسطح والخط الذي هو  
ضلعه ويقومانه من حيث هو مثلث كأنهما علته المادية والصورية انتهى ويزد على ما نقل  
من المحقق الطوسي ان المشهور في عادة الشيخ الرئيس انه يفيد ما اختاره بكان ويشبه  
لنوع من النادب ويدل عليه انه قد اثبت للسطح والخط تقويم حقيقة المثلث ومن اليز  
ان تقويم الثاني انما هو من خواص الجزء فالجزء علة ابداء بالريب وليسا غيرهما من العلل  
فبعدك فهما مقومين لا يصح سلب كونهما مادة وصورة بمعنى جزئين يكون باحدهما  
بالقوة وبالاخر بالفعل نعم يصح سلب الجوهرية عنهما ويرد ايضا على ان ينافي ما ذكره المحقق  
في غلط التجريد من شرحه على الاشارات جوابا عما اورده الامام الرازي على ابن سينا  
بقوله والنفس تحت مقولة الجوهر في مركبة من جنس وفصل والجنس والفصل اذا  
اخذ بشرط التجريد كانا مادة وصورة فالنفس عندهم مركبة من مادة وصورة انتهى  
حيث قال ان هذه مفالطة باشتراك الاسم فان المادة والصورة تقعان على ما ذكره  
وعلى جزء الجسم بالتشابه والافيجيع انواع الاعراض ايضا مركبة من مادة وصورة انتهى  
على ان الشيخ في تقرير العلة المادية والصورية التي تعم الاجسام والاعراض ويمكن ان  
يقال ان ما ذكره المحقق ههنا مبني على ما ذهب اليه ابن سينا على زعمه وما ذكره في غلط  
التجريد مبني على ما هو التحقيق فالحق ان العلة المادية والصورية تعم الاجسام والاعراض  
فقوله قدس سره والمادة والصورة اه وما علقه المحشى بقوله صرح به المحقق  
الطوسي آه مما لا اساس له قوله فانه كما في المثلث هو من مقولة الكم المعروف بانه عرض  
يقضي القسمة لذاته قالوا في تقسيمه ان كان بين اجزائه المفروضة حد مشترك فهو  
الكم المتصل كالمقدار فان الخط مثلاً اذا انقسم الى جزئين كان الحد المشترك بينهما  
نقطة والا فهو المنفصل كالعدد والكم المتصل ما غيرهما والذات وهو الزمان واما قار  
الذات وهو المقدار والمقدار انقسم في الجهات الثلاث فهو جسم تعليمي وفي الجهتين فقط  
فهو سطح او في جهة واحدة فهو خط والقابل للقسمة اولا وبالذات انما هو الكم ونقطة  
الجسم الطبيعي انما هو بواسطة انقسام الكم المتصل الذي هو الجسم التعليمي الى الال في مادة الجسمية  
على ما قالوا قوله فانه صريح آه تعليل لقوله صرح به آه بناء على ان المراد به

انه صرح بان اختصاص المادة والصورة بالاجسام يستلزم اختصاص العلة للمادة  
والصورية بها وكون القول بالمادية والصورية في غيرها على سبيل المجاز كما هو المفهوم  
من كلام قدس سره قوله وليه آه الى كون المادة والصورية بمعنى المادة والصورة  
آه اي بيان النسبة قوله وهذا لا ينافي ما صرح به السيد شرح الموقف ههنا  
عما اورده حسين المسك ههنا في شرحه على هذه الرسالة بان هذين في ما ذكره في جواب  
لشرح التجريد ولا يخفى ان ما ذكره في حاشية التجريد عين ما ذكره في شرح الموقف فلذا  
نقل المحشى ما ذكره في شرح الموقف ونقل حسين المسك ما ذكره في حاشية شرح  
التجريد قوله وكذا في شرح الملخص من ان المراد بالمادة آه اي بدون البقاء على ما نقله  
قدس سره في حاشية حكمة العين قوله لان تلك الارادة بطريق التشبيه والمجاز آه  
وقد عرفت تفصيل ذلك فلا تعيده لكن اعتبر عموم المجاز في المادية والصورية وفي المادة  
والصورة قوله فاندفع الشكوك التي عرضت لنا ظن آه اي الشكوك التي عرضت  
لنا ظن في هذا البحث الذي بدأ مع من قوله قدس سره اقول كل مركب صادر عن فاعل مختار  
آه وانها في قوله قدس سره والمادة والصورة آه منها انه قيل لا فائدة قوله قدس سره  
وليس المراد آه ودفعه المحشى بقوله بيان لفائدة اعتبار قيد الاشتمال آه وقد عرفت ههنا  
ما يتعلق بتقرير ومنها ان تعليله قدس سره بقوله لان النظراء مما لا وجه له لان كون  
القول بان الامور المعلومه مادة الفكر والهيئة العارضة لها صورة الفكر قولاً على  
سبيل التشبيه مما علم بما ذكر سابقاً من كون المادية والصورية داخلان في المركب لان  
الامور المذكورة والهيئة خارجتان عن ماهية الفكر وقد دفعه بقوله فالتعليل  
بقوله لان النظراء على سبيل للنزلاء وقد عرفت تفصيله ومنها ان التعليل المذكور لا  
يتم تقريبه لان اختصاص المادة والصورة بالاجسام لا يستلزم اختصاص المادة  
الصورية بهما بل هما نعمان الاجسام والاعراض كما قال المحقق الدواني في حاشية التجريد  
وكذا مولى الشهير بجواجه زاده في حاشية التجريد وتبعهما بعض المحشين كالشيخ المظفر  
وابن الشافعي اشار الى دفعه بقوله فانه صريح في انهما بمعنى المادة والصورة آه كما ذكرنا  
وسنها انه لو سلم التقريب فكلام قدس سره هنا مخالف لما ذكره في شرح الموقف خوفاً  
شرح التجريد تابعاً للصحاب المحاكمات من انه ليس المراد بالعلة المادية والصورية ما  
يختص بالجواهر من المادة والصورة الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من اجزاء الاعراض  
التي توجب بالقوة او بالفعل فدفعه بقوله وهذا لا ينافي آه وحاصله ان كلامه ههنا



مبنى على الحقيقة وكلامه هناك مبنى على التشبيه كما اشرنا اليه وقيل في دفعه انه كلامه  
قدس سره ههنا مبنى على عدم جواز تركيب الاعراض من جزئين يكون باحدهما بالقوة  
وبالآخر بالفعل بحيث يكون احدهما نفعاً والآخر منعوتاً على نحو تركيب الاجسام وكلاهما  
هناك مبنى على جواز تركيب الاعراض من جزئين كذلك وان لم يوجد السريان وعلى عموم  
العلة الداخلة ادله يقيد بكونها جوهرها ولا يكون احدهما سارياً في الآخر نعم يجب  
احتياج احدهما الى الآخر لكنه لا يقتضى ان يكون بطريق الحلول السرياني بل يكفي ان  
يكون احدهما وصفاً والآخر موصوفاً انتهى وهذا مما اختاره بعض افخم المحققين في  
كتبه ومنها ان كون المادة والصورة مختصتين بالاجسام ممنوع كيف وقد صرح  
في شرح المخلص بان المراد بالمادة والصورة ههنا آة وحاصل الدفع على ما ذكرناه ان  
هذه الارة مبنية على ان اطلاق المادة والصورة على سبيل التشبيه والمجاز قوله قيل  
آة القائل المولى داود قوله مصدر الفاعل آة اي اذا جعل الترتيب مصدراً مبنياً للفاعل  
وهو المرتبة قوله مصدر المفعول آة اي المرتبة قوله فعل الناظر آة وفي كون الترتيب  
فعلاً نظر كما عرفت فونه فكيف يصح آة حتى يجعل مصدراً مبنياً للمفعول قوله قدس سره  
لان دلالة العلة على مغلوطها اقوى آة الاستدلال بالعلة على مغلوطها طريقة  
الاشرفيين والاستدلال بالمعلول على العلة طريقة الطبيعيين على ما في شرح الاشارات قوله  
قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات آة وقال فيه ايضاً ولما كان هذا هكذا وكان  
العلم التام بالعلة النامة فيه ايضاً مقتضياً للعلم التام بمغلوطها ولم يكن العلم التام  
بالمعلول علماً تاماً بعلمه فان العلة من حيث هي تامة فوجب مغلوطها المعين من حيث  
هو هو والمعلول من حيث هو معلول لا يقتضى علته المعينة انما يقتضى علة ما لوجوده  
بل العلم بالعلة يقتضى العلم بما هيية المعلول وانيية والعلم بالمعلول يقتضى العلم بانيية العلة  
دون ما هييتها كان اكل الادراكات في ذواتها ادراك الاول لذاته بذاته كما هي ولجميع  
ما سواه ايضاً بذاته من حيث علة تامة لها انتهى قوله وهذا العلم آة اي العلم التام بالعلة  
النامة الذي يتم بالعلم بكونها مستلزماً لجميع ما يلزمها لذاتها يحصل في ضمنه العلم بلوازيمها  
التي معلولاتها الواجبة بوجوبها لامتناع تخلف المعلول عن علته النامة بعض من تلك  
اللوازيم لانه تعالى يفعل من ذاته ذاته وانه مبدأ لكل شئ يعني انه تعالى يعلم ذاته بذاته ثم  
يلزم عليه لجميع ما سواه ان يعلم جميع ما سواه كما نقلناه من شرح الاشارات قوله  
يقتضى العلم بما هيية المعلول آة لكون المعلول من لوازمها ويقتضى العلم بانيية اي بوجوب

المعلول لكونه واجبا بوجوبها فالنشر على ترتيب اللف قوله لا يقتضى العلة المعينة آة  
يقتضى العلم بما هيية العلة وانما يقتضى وجود علة ما من العلل لوجوده لامتناع وجود  
المعلول بدون وجود العلة على ما عرفت قوله لا بد في العلة من خصوصية ولذا قالوا قولنا  
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد بديهي لا يحتاج الى البيان والمراد انه لا بد لكل علة  
من خصوصية بالنسبة الى كل معلول معين دفعا للرجحان من غير مرجح وهذه الخصوصية  
في الواجب تعالى ليست زائدة على الذات بل هي عينها فعلمه تعالى بذاته بكنهه يستلزم  
العلم بجميع لوازمه التي من جملتها كونه جواراً مطلقاً ومعدن كل خير وكمال وخصوصية  
ذاته تعالى مع المعلول الاول المسمى عندهم بالعقل الاول وخصوصية ذاته تعالى مع  
المعلول الثاني المسمى عندهم بالفعل الثاني بشرط المعلول الاول وهكذا فهذا الاعتبار  
يكون العلم بذاته تعالى علة تامة للعلم بجميع الاشياء بناء على ان يكون العلم بالاشياء  
لازماً متأخراً عن العلم بذاته تأخراً ذاتياً لازماً تالياً وهذا هو المراد بقوله علم الواحد  
تعالى بذاته منطوقاً على العلوم بجميع الاشياء كلفواء النواة على الشجرة لا كاشتمال الكل  
على الاجزاء بل كاشتمال العلم البسيط الاجمالي على العلوم التفصيلية والى هذا اشار  
المحشى المحقق في رسالة مستقلة له في علم الواجب وقد فصله الفاضل الكلبكي في  
خاشية شرح العقائد لجلال الدين الدواني بما لا يزيد عليه وبما ذكرنا ظهروا وجه قوله  
المحقق الطوسي يتضمن العلم بلوازيمها التي منها معلولاتها دون ان يقول بلوازيمها  
التي هي معلولاتها آة قوله بخلاف المعلول المعين آة لانه لا خصوصية له مع العلة  
حتى يلزم من العلم بتلك الجهة العلم بالعلة المعينة قوله وحاصل الجواب آة اي حاصل  
الجواب الله ذكره قدس سره بقوله ويمكن ان يقال ان دلالة الترتيب آة عما نقله من  
اعتراض العلامة الفخري على قول الشارح فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالظن  
آة قوله بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير آة لا بمعنى مجموع ما يتوقف عليه وجود الشئ التام  
للتسوية وارتفاع الموانع والمعتد جميعاً على انها متممات الفاعلية على ما سيجي قوله فالاول  
اقوى آة اي دلالة العلة النامة اقوى من دلالة المعلول لما قد تبين مما نقل عن المحقق  
الطوسي ان العلة تدل على ما هيية المعلول ووجوده جميعاً بخلاف المعلول لا يدل الا  
على وجود العلة قوله في مقصوده آة وهو الجواب عن الاعتراض المذكور قوله بالقاعدة  
الكليية آة وهي ان دلالة العلة على مغلوطها اقوى واطهر من دلة المعلول على علته  
قوله فاندفع شكوك التي عرضت للناظرين آة منها انه ان اراد قدس سره بقوله لان



دلالة العلة على معلولها اقوى واظهره ان دلالة العلة النامة على معلولها اقوى واظهر  
من دلالة المعلول عليها فسلم لكن التقريب غير تام لانه لا يلزم كون دلالة العلة النامة  
اقوى واظهر من دلالة المعلول على العلة كون دلالة العلة المطلقة ولو كانت ناقصة  
اقوى واظهر من دلالة علته عليها وان اراد ان دلالة العلة المطلقة على معلولها اقوى  
واظهر من دلالة المعلول على العلة فهو ممنوع وحاصل الدفع ان المراد هو العلة النامة  
بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والترتيب علة نامة بهذا المعنى ومنها ما نقله عماد الدين  
وحاصله انه ان اراد قدس سره بقوله لان العلة المعنية تدل على ان العلة النامة تدل  
انه فسلم لكن التقريب ممنوع اذ لا يلزم من دلالة العلة النامة على المعلول المعين دلالة العلة  
المطلقة عليه والترتيب ليس بعللة تامة وان اراد به ان العلة المطلقة تدل على المعلول  
المعين فهو ممنوع واجب بان المراد العلة النامة ولما ثبت ان نوع العلة يدل على معلول  
معين كان دلالة العلة مطلقا اقوى من دلالة العلة مطلقا اقوى من دلالة المعلول  
انتهى حاصل دفع السؤال ان المراد العلة النامة بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير الذي يوجب  
المعلول عند تحققه وحاصل دفع الجواب انه لا يلزم من كون دلالة نوع من العلة اعنى  
العلة النامة على معلول معين اقوى من دلالة المعلول كون دلالة العلة المطلقة اقوى  
من دلالة ذلك ومنها ما نقله عماد الدين من ان العلة النامة ايضا لا تدل على  
معلول معين فموجودها يستلزم وجود المعلول واجب بان المراد بدلالة العلة النامة  
على المعلول ان التصديق بوجود العلة يستلزم التصديق بوجود المعلول انتهى وان دفع  
السؤال مما نقله عن الطوسي كناية واما اندفاع الجواب فلانه لا معنى لادب دلالة  
العلة النامة على المعلول ان التصديق بوجود العلة النامة يستلزم التصديق بوجود  
المعلول كما لا يخفى على المنصف ومنها ما نقله عماد الدين عن بعض الافاضل ان المراد  
بالنعين ههنا النعين النوعى فان كل علة معينة بالنوع كالنار تدل على معلول معين  
كالحرارة دون العكس فان الحرارة المعنية لا تدل على علة معينة كالنار واعتراض  
عليه بان هذا انما يتم اذا كان الحرارة العارضة للشمس والحرارة العارضة للنار  
متحدتين بالنوع واجاب عنه بانه كذلك وسيتم في موضعه انتهى وحاصل الدفع ان  
المراد بالعلة المعنية العلة النامة سواء كانت معينة بالنعين الشخص او بالنعين النوع  
فالقضية ان اعنى قولنا لان العلة المعنية تدل على تصديق ان كلية اى كل علة نامة تدل  
على معلول معين ولا شئ من المعلول بدال على علة تامة معينة مطلقا وان كان العلة

لنامة واحدة في الواقع اذ لا خصوصية للمعلول مع العلة فتسطح ما قيل من ان المراد بالعلة المعنية  
النامة التي يلزم من وجودها وجود المعلول سواء كان معلولها واحدا او متعدد اذ كوجود  
النهار وضياء العالم لطلوع الشمس اما المعلول فيجوز ان يكون علته النامة واحدة او  
متعددة بناء على حواجز توارد العلل المستقلة بالتأثير على معلول واحد شخصى على سبيل  
التبادل كالحركة للنار والشمس فان كان العلة واحدة والمعلول واحدا ايضا يدل أحدهما  
معينا على الآخر معينا وان كانت العلة متعددة فالمعلول المعين لا يدل على العلة المعنية  
لا احتمال وجود علة اخرى فيصدق القضيةتان على الكلية انتهى ما لا وجه اسقوطه  
من التلخيص <sup>الذي</sup> اشار اليه المحشى وقد اوضحناه بقولنا اذ لا خصوصية آه مع انه على ما ذكره  
القائل لا يتم تقريب الدليل الذي ذكره قدس سره بقول لان العلة المعنية تدل على كمالا يخفى  
ومنها ما قيل فاعلم ان المراد بقوله دلالة العلة على المعلول هو ان المدلول حينئذ معين  
غيرهم ويضعف دلالة المعلول على العلة هو ان المدلول حينئذ مبهم غير معين ودفعه  
بما نقله عن المحقق الطوسي ومنها ما ذكره عصام الدين من ان هذا الوجه اى الجواب  
الذي ذكره قدس سره مع ضعفه يعارضه ان العلم بوجود المعلول يستلزم العلم بوجود  
العلة ناقصة كانت او تامة دون العكس انتهى وحاصل الدفع انه قد ظهر مما نقله ونقصه  
ايضا قوة هذا الوجه بناء على ان العلم النام بالعلة النامة يستلزم العلم بكل من ماهية  
المعلول ووجوده بخلاف العكس اذ لا يستلزم العلم بالعلم بما هيية العلة النامة وان يستلزم  
العلم بوجودها ومنها ما ذكره الفاضل العصام من ان اللزوم الخارجى لا ينفع في الدلالة  
الالتزامية واللزوم العقلى ممنوع ودفعه بقوله وحاصل الجواب انه لا شك آه  
ومنها ما ذكره عصام الدين ايضا من ان اضافة الترتيب الى الامور لا تنفك عن تعقل  
ما يحدثه الترتيب في الامور من الهيئة بخلاف تعقل الفاعل فانه لا يلزم المصدر للمفعل  
الى المفعول لزوما ظاهرا بل الاضافة الى المفعول بما تبعه النفس من الالفات الى التاخر  
انتهى واشار الى دفعه بقوله ولو قال فان الترتيب المعين آه ولا يخفى تقرير ومنها  
ما ذكره المولى عصام الدين ايضا بقوله وقد نبى السيد المحقق تفاوت الاشارتين  
على ان دلالة العلة على المعلول اقوى واظهر من دلالة المعلول على العلة لان العلة  
المعينة تدل على معلول معين والمعلول المعين لا يدل على علة ما اما الاول فلان  
العلة لذاتها موجبة للمعلول فالعلم بها يوجب العلم بالمعلول بعينه واما الثانى  
فلان المعلول انما يقتضى العلة لانه بل لا مكانه والامكان يقتضى علة ما وتعين



من قبله فالأمر من العلم بالمعلول العلم بالعلة المطلقة انتهى وقد ظهر هذا عما نقله عن المحقق القمي  
 وخضبه كما لا يخفى ومنها ما نقله المولى داود من أنه ان اراد ان العلة المعينة بالنوع تدل على  
 المعلول المعين كذلك فعكسه ايضا كذلك كما يدل النوع المعين من الترتيب كقوله المجرى  
 على الفصل مثلا يدل على النوع المعين من الهيئة كذلك النوع المعين من الهيئة اعني الهيئة  
 الحاصلة للحد الثام مثلا يدل على النوع المعين من الترتيب هذا اذا كفي بالدلالة في الجملة  
 واما اذا اريد الدلالة الكلية ففي كلية كل من المقدمتين مناقشة اما في الكلية المقدمة  
 الاولى فان الانسان مثلا علة معينة بالنوع وله معلولات متنوعة كالكتابة والخطابة  
 والنجاة وغيرها مع ان لا يدل على واحد منها بعينها واما كلية المقدمة الثانية فقد عرفت  
 وان اراد ان العلة المعينة بالشخص تدل على المعلول المعين بالشخص ففساده واضح لان  
 النفس الناطقة المشخصة كاطقية زيد لا يدل على شئ من الترتيبات المشخصة انتهى وما  
 اجاب عن هذا الاعتراض الذي نقله من ان حاصله انه قد ستره اراد ان العلة المعينة  
 بالشخص تدل على المعلول المعين بالشخص دون العكس لان العلة المشخصة من حيث هي  
 هي كذلك تدل على المعلول المشخص من حيث هو كذلك دون العكس ولما ظهر ان كل  
 فرد من افراد احد هما الى العلة والمعلول معينا او غيره يدل على الآخر كذلك دون العكس  
 ظهر ان دلالة احد النوعين اقوى من الاخر انتهى ما اندفاع السؤال فيما نقله عن المحقق  
 ولا يخفى تقريره وقد عرفت صحة المقدمتين على الكلية بناء على ما نقله عن المحقق كما  
 اشرنا اليه واما اندفاع الجواب الذي ذكره فيما نقله عن المحقق ايضا لما عرفت ان المحقق  
 قد ستره من العلة هو العلة الثامة سواء كانت معينة بالشخص او بالنوع واندفع به ايضا  
 قوله ولما ظهر ان كل فرد من افراد احد هما لما عرفت من ان قوة دلالة العلة مبنية  
 على ما نقله عن المحقق قوله قد برى يمكن ان يقال وجهه ان قوله وخلاصته انه لا بد في  
 العلة من خصوصية مبنية على اعتبار الخصوصية من جانب العلة دون المعلول ولا فلاتيم  
 وفيه نظر لان اعتبار الخصوصية في جانب العلة مصرح في كلامهم قال الشارح وهي هنا  
 القوة العاقلة آه قال المولى عصا الدين المراد بالقوة العاقلة النفس لا بما يقابل القوة  
 العاملة فلا يرد ان الفاعل هو القوة العاملة والقوة العاقلة للقبول لا للفعل ولان  
 القوة العاقلة الاله لا فاعل والفاعل هو النفس قوله فالنجار فاعل الحركات آه اي فالنجار  
 فاعل الحركات المختلفة لا فاعل السرير والفاعل للسرير في الحقيقة انما هو تلك الحركات  
 المختلفة وهذا مبني على ان بعض معدات المعلول فاعله قال لفصل العصا جعل النجار

فاعله للسرير بناء على ما يتبادر الى الاوهام العامة وهذا لما يكتفى به في التوضيح لانه  
 مما يقع به المتعلم والا فالتحقيق الذي ذكره في شرح المطالع في كتب على خاشية كلبان البناء معه  
 للبناء وان لم يوافق فيه السيد السند وجعله جزا للمعد ولا يخفى ان النجار كالبنا انتهى  
 واذا عرفت هذا فقد ظهر ان ما قاله المحقق في شرح الاشارات من ان العلة الموجبة في  
 هذا القسم يكون علة اما للصورة وحدها او للصورة والمادة معا مثال الاول النجار  
 الذي هو علة لصورة السرير دون مادته انتهى ليس تحقيقا بل هو مبني على بادي الرأي  
 فقط ما قيل ان قول الشارح كالنجار ليس مبنيا على بادي الرأي بل هو قول محقق على ما  
 صرح به المحقق في شرح الاشارات انتهى ما لا قوله والا فهو غاية لا يجاد آه لان الاجاد  
 هو الذي صدر بالاختيار عن النجار لا السرير الذي هو من قبيل الاعيان فما قال المحقق  
 في شرح الاشارات الفائية لا تفيد وجود المعلول بالذات بل تفيد فاعلية الفاعل فهو  
 علة فاعلية بالنسبة الى ذات الوصف للفاعل وعلة غائية بالنسبة الى المعلول انتهى  
 قول ظاهره وكذا ما قيل ان العلة الفائية وان كانت ترتب على الفعل لكن تستند  
 الى المركب كما قال المحقق لا بد لكل مركب من علل اربع انتهى قول ظاهره لان الغاية انما  
 تنسب حقيقة الى الفعل الاختياري لا الى المعلول بغير ههنا شئ يجب ان يعلم ان الفعل الاختياري  
 الذي ينسب اليه الغاية كالاجاد لا يلزم ان يكون فعلا اختياريا لفاعله المعلول المركب  
 والا فلا فعل اختياريا ههنا لما عرفت ان الفاعل ههنا هو الحركات المختلفة بل يجوز ان  
 يكون فعلا اختياريا بالمعد فاعله هذا تحقيق وبالقبول تحقيق قوله فان ما قبله وما  
 بعده مذكور بلفظ الفكر آه وما قبله هو قوله يحصل بالفكر آه وما بعده هو قوله  
 في مقتضى افكارهم آه قيل ويكون انتظام مقدمات دليل الحاجة وانتظام دعوى  
 عدم كون الفكر صوابا دائما مع دليله اتم ووضح انتهى قوله لتوهم ان يحال آه بناء  
 على ان لفظ الترتيب يدل على الهيئة الاجتماعية دلالة واضحة كأنها مطابقة كما عرفت  
 قوله الترتيب المخصوص آه اي الفعل المخصوص بقربة انه واقع في تعريف الفكر الذي  
 هو عبارة عن الفعل المخصوص قوله اي في جميع الافات آه تفسير لقوله دائما قوله قيد  
 للتوهم لا قيد للثبوت في دليله الاول لا دوام السلب والفرق ظاهر بينهما لان مفهوم الاول  
 دفع ايجاب كلي مستلزم لقولنا الفكر صواب في بعض الاوقات وليس بصواب في  
 بعضها اي خطأ ومن البين انه ليس معناه ان الفكر الواحد صواب في بعض الاوقات  
 وليس بصواب في بعضها بل معناه ان بعض الفكر صواب وبعض الآخر من الفكر ليس بصواب



لأنه ليس هذه تدعى قول شارح المناقضة بعض عقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم آه  
يمكن كون نكر الوحد صوابا في بعض الاوقات وغير صوابا في بعضها بالنسبة إلى شخص  
واحد كاسيأتى وأعلم ان الصواب والخطأ قد يتصف بهما الغير فيكون بمعنى المطابقة  
لواقع وعدمها له وقد يتصف بهما الفعل فيكون بمعنى لموافقة للعرض وعدمها له  
والفكر ان كان موافقا للعرض وهو النأدى الى المجهول موافقا لما في نفس الامر فهو  
الصواب والافهوا الخطأ اعترض بأنه حيث لا يكون الفكر الواقع في مثل قولنا زيد  
حمار وكل حمار حيوان غير صواب لانه يوافق العرض وهو النأدى الى قولنا زيد حيوان  
واجب ان هذا الفكر ليس موافقا للعرض في نفس الامر لان ما يقتضيه ان الحيوان شئ  
لزيد ضمن حمار وهو ليس بمطابق للواقع قوله فيلايم اول الكلام آه والمقصود  
منه دفع سؤال مقدر يرد على الشارح من ان اول كلامه وهو قوله اي الفكر ليس  
بصواب دائما يدل على وقوع الفكر الفاسد وآخره وهو قوله لان بعض العقلاء يفتقر  
آه يدل على تحقق المناقضة في الافكار فلا يتأسا اول كلامه آخره قوله تفصيل  
للمناقضة العقلية آه اي لا تفصيل للمناقضة الافكار فقط مع قطع النظر عن العقلاء  
كما يفيد تأخير الجار والمجرور عن متعلقة وهو نأدى بان يقال في نأدى فكر واحد  
منهم آه ويحتمل ان يكون الفاء تعليلية قوله ولم يقل فواحدا والمراد دفع ما ورد  
عماد الدين من ان الظاهر ترك كلمة من قوله لان المقصود بالذات آه اي في زيادة كلمة  
من في التفصيل اشارة الى ان المقصود بالذات بيان مناقضة مقتضى الافكار دون  
تفصيل العقلاء قوله بيان مناقضة آه وفيه اشارة الى ان الفاء تعليلية وقد جعلها  
تفصيلية حيث قال تفصيل للمناقضة آه والتحقيق انه لا منافاة بينهما بل التفصيل يجمع  
التعليل لان المقصود بالذات بيان مناقضة العقلاء آه وهو يستلزم تفصيل المناقضة  
العقلية وتفصيل العقلاء مقصود بالتبع قوله وان ادى الى المناقضة آه فيه اشارة  
الى رد ما ذكره المولى داود من ان مراده بالتقيضين في قوله والا لزم اجتماع التقيضين  
آه المناقضة ان اعلم من ان يكونا متناقضين بحسب الاصطلاح ام لا انتهى وحاصل الرد  
ان لفظ التقيضين محمول على المعنى الاصطلاحي لكن اعلم من التقيضين صراحة او  
لزوما والمتناقضان يستلزمان التقيضين وليس مراده من التقيضين المتناقضين كما  
رغم المولى داود واعلم انه اورد ههنا بان المنطق يحتاج اليه لا فائدة الصحة في الفكر  
بمادة صورة والعصية عن الحنافية وعدم صوابية الفكر يحتمل ان يكون باعتبار الصورة

فقط او باعتبار المادة فقط او باعتبارهما والاحتمال الثالث يوجب الاحتياج الى اللطو  
دون الاولين والبيان قاصر عن افادة الاحتمال الثالث وان حمل عليه لا يساعده دليله  
واجب بان عدم صوابية الفكر مطلقا وكذا مناقضة العقلاء مطلقا توجب الاحتياج الى  
المنطق قوله فلا يرد ان وقوع الخطأ آه يريد ان مراده قدس سره من قوله دل هذا الكلام  
على ان الفكر آه جواب عن هذا السؤال وخلاصته ان لهذا الكلام مدلولين الا ان المدلول  
الثاني يحتاج الى التنبه ونبه عليه بقوله والالما وقع الخطأ آه فحينئذ يتدفع هذا  
الابراء كما لا يخفى قوله بمجرد الالفات آه اي بمجرد توجه الذهن نحو الحكم وهو انما هو في  
البدهي لا ولى قوله لجواز ان يكون ضروريا آه يعني ان عدم كفاية بداهة العقل في التمييز  
بين الصواب والخطأ انما يدل على عدم كون تميز الصواب عن الخطأ بديهيا اولى كقولنا  
الكل اعظم من الجزء ولا يدل على عدم كون التمييز ضروريا مطلقا والاحتياج الى القانون  
انما يثبت اذا لم يكن ضروريا مطلقا واما اذا كان ضروريا مطلقا فلا يحتاج الى قانون  
فيجوز ان يكون التمييز ضروريا محتاجا الى الحس والتجربة او النور او الحدس او الى قياس  
مع قضية قوله قلت آه ابطال للتسند السبأوى قوله آه اي الشأن قوله وعلى التقدير  
يكفى آه فنفى كفاية بداهة العقل نفى كونه بديهيا اولى او من قضايا قياساتها معها وقد  
عرفت بالضرورة انه ليس من الضروريات الباقية فثبت الاحتياج الى القانون قوله في  
ذلك آه اي في التمييز قوله ولذا لم يقل ان مجرد التوجه لا يكفي آه اي ولعدم كون التمييز  
على تقدير كونه ضروريا من الضروريات الباقية بل انما هو من الاوليات او من قضايا قياساتها  
معها لم يقل ان مجرد التوجه آه بل قال ان بداهة العقل آه لان من البين انه لو قال مجرد التوجه  
لخص البيان بالبدهي لا ولى بخلاف قوله ان بديهية العقل آه اذ هو يشمل على القضايا  
قياساتها معها كما يشمل الاوليات على ما لا يخفى ويمكن ان يقال مبنى قوله ان مجرد التوجه  
آه ان مجرد توجه العقل بدون القانون لا يكفي تميز الخطأ عن الصواب فحينئذ يشمل  
عنوان مجرد التوجه على جميع الضروريات كما لا يخفى لكنه بعيد جدا قوله اشارة الى دفع  
ما يتوهم آه وكذا فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان مناقضة بعضها يحتمل ان يكون  
لعدم اعمال الروية اي الفكر وحاصل التوهمين عبارة عن منع تفريع قول المصنف المستحلبة  
قانون آه وحاصل الدفع اثبات المنوع قوله بل مجرد التشكيك آه بل طلبهم مجرد ابقاء  
المخاطبين الشك والغلط قوله فالجار والمجرور آه وهو قول المصنف في الوقتين وقول  
الشارح بحسب الوقتين قوله فلا يرد ان شرط آه وذلك لان النتيجةين مشتملتان



على اتحاد الزمان لان من تفكر وادى فكمرة القدر العالم مثلاً اعتقد ان هذا الحكم واقع ابدا  
وكذا ان ادى انى حدوثه فما قد و زمان سابقا لى حدوثه زمان واسد مستمر هو زمان  
الابد قوله لان كل تصور آه وذلك لان التصور عبارة عن الصورة الحاصلة للشيء  
عند العقل بلا حكم معه ولا شك في جواز كون صور مختلفة حاصلة في الذهن بلا حكم معها  
قوله بيز الاحكام نظمية اللازمة لها آه اى الدعوى التى يتضمنها التصورات مثل دعوى  
انه حد او رسم ودعوى ان هذا جنس او فصل وان حد ذلك هذا او ذاك قوله والكسبة  
عطف على قوله الخطاء يعنى كما يحتمل ان يكون المشار اليه بقوله ذلك الخطاء كذلك يحتمل  
ان يكون الكسبة المستفاد من قوله قدس سره الكاسبة قوله فترك التمرضا لبيان الخطاء آه  
تفريع قوله قدس سره لعدم ظهور ذلك في التصورات آه الا ان التفريع اظهر على الاحتمال  
الاول وبيان بان مراده قدس سره بهذا الكلام التنبيه على ان ترك تفرع الشارح لبيان  
وقوع الخطاء في تصورات غما هو لعدم ظهوره وتوقفه على بيان لا يتسع هذا مختصر  
المدون للبتة لان الخطاء لا يقع في التصورات حتى لا يثبت الاحتياج الى جزئ المظوق  
ويرد انه يلزم من بيان عدم الاحتياج الى جزئ المنطق اعنى باب التصورات و باب  
التصديقات فاندفع ما اورده حسين الميك من ان هذا بيان وقوع الخطاء في الافكار  
الكاسبة للتصديقات ولا يتم الكلام الا بيئاً وقوعه في الافكار الكاسبة للتصورات  
ايضا انتهى قوله يريد دفع آه يريد الرد على من زعم ان مقصوده قدس سره من هذا الكلام  
دفع ما اورده المحلى في هذا المقام من انه انما يلزم الحاجة الى القانون المذكور لو لم يكن  
له طريق آخر في تحصيل المطالب العلمية لكن ذلك ممنوع فان من الطرق تخلية النفس من  
الشواغل والنوجه الى العالم الكلى ليعاض عليها الصريح الى غير ذلك من الطرق ثم اعترض  
عليه بان اندفاع ذلك الايراد مما ذكره المحقق قدس سره ليس بظاهر وحاصل الرد ان اعتراضه  
هذا التوفيق وجه على ما زعمه لا على ما قصده قدس سره من هذا الكلام و اشار الى دفع ايراد  
الحلى بقوله ولا صير في ذلك وحاصل لدفع ان المدعى ليس احتياج لكل الى القانون المذكور  
بل ثبوت مطلق الاحتياج وهو في ضمن احتياج المحصلين للعلم بالنظر كالمشائين وتخليه  
النفس طريق الاشرافين قوله دفع ما يرد آه حاصل الايراد منع للملازمة المستفادة من قوله  
المصنفست الحاجة آه القائلة بانه لما وقع الخطاء في الافكار الجزئية مع عدم كفاية  
البدئية في التمييز لزم احتياج المحصلين للعلم بالنظر في قانون بان الملازمة احتياجهم  
في تحصيله به الى معرفة احوال تلك الافكار الجزئية التى وقع فيها الخطاء تفصيلاً

لا احتياجهم في تحصيله به الى القانون قوله وحاصل الدفع آه وخلاصته اثبات الملازمة  
الممنوعة بالتحريم وتقريره انه لو لم يلزم الاحتياج الى القانون على تقدير وقوع الخطاء في  
الافكار الجزئية لزم الاحتياج الى معرفة احوال تلك الافكار الجزئية على التفصيل لكن  
التالى بطل لتعذر معرفة احوالها على التفصيل لعدم وفاء الطاقة البشرية بعد انضباط  
تلك الافكار الجزئية بعدد وكذا المقدم فثبت الملازمة الممنوعة واما بيان هذه الملازمة  
فلانه على ذلك التقدير لو لم يلزم الاحتياج الى معرفة تلك الافكار لزم كفاية بدئية العقل  
في غير الفكر الصحيح عن الفكر الفاسد لكن التالى بطل لما عرفت من ان بدئية العقل لا تقف  
بذلك التميز وكذا المقدم فثبت الملازمة وبما قررنا ظهور ان قوله لما عرفت دليل للملازمة  
الماخوذة في دليل الملازمة الممنوعة قوله فلا بد من معرفة جميع الافكار آه والمقصود منه  
دفع ما اورده المولى داود عليه قدس سره من انه ان اراد ان المقصود معرفة احوال جميع  
الانظار بالتفصيل فمنوع اذ لا غرض يتعلق بمعرفة الانظار التى لم ترد على الناظر وان  
المراد ان المقصود معرفة جميع الانظار التى ترد عليه فان اراد ان المقصود معرفتها دفعة فهو  
ايضا ممنوع اذ لا يتعلق غرض بمعرفة النظر قبل الوجود على الناظر وذلك ظ وان اراد ان  
المقصود معرفتها في حال الوجود فسلم لكن لا نسلم انها متعذرا فيمكن ان يعرف كل احوال النظر الوارد  
عليه في حال الوجود بالتفصيل وحاصل الدفع احتياج الشق الاول واثبات تعلق الغرض  
بمعرفة جميع الانظار واردة كانت او غير واردة قوله لانه يحتاج كل فكر عملة للزوم  
الدور والتسلسل اى لزوم الدور والتسلسل لانه يحتاج كل فكر في معرفة صحته وفساده  
الى فكر آخر ليفيد تلك المعرفة ويحتاج ذلك الفكر الاخر ايضا الى فكر ثالث يفيد معرفة  
صحة ذلك الاخر وفساده وهلم جرا فان عاد الى الفكر الواقع في مرتبة من المراتب  
لزم الدور والى يلزم احاطة بامور غير متناهية فيلزم التسلسل قوله لجواز الانتهاء آه  
تعليق لقوله وانما لم يعمل آه قوله معرفة يقينية لا تحصل الا من لقانون الكلى آه وفيه  
نظر لان يجوز ان تحصل تلك المعرفة اليقينية بطريق تخلية النفس عن العلائق الجسمانية  
الا ان يقال ان الحصر بالنسبة الى المحصلين للعلم بالنظر كما اشرنا فيما سبق قوله لان  
الطريق المقدور لنا ليس الا الاستدلال آه ولا يخفى ان المنع المذكور راجع الى هذا مطلقاً  
وقد عرفت جوابه قوله بحال الكل على الجزئى آه اشارة الى القياس المنطوق قوله او  
بحال الجزئى على الكلى آه اشارة الى الاستقراء الناقص كقولنا كل حيوان بحرك فكذا الاسفل  
عند المضغ لان الفرس والبغل والحمار وغير ذلك تحرك فكها الاسفل عند المضغ كالبغل



عليه قوله والآخيران لا يفيدان اليقين آه لان الاستقراء ثلث قياس مقسم بفيد اليقين  
قوله او بحال الجزئي على الجزئي آه اشارة الى القياس نفقي المسمى بالتمثيل الغير المصوم من العلة  
كما استدل على حرمة العرق بحجة للضرورة لا سكار ويدل عليه قوله والآخيران لا يفيدان  
آه ايضا لان مصومر العلة يفيد اليقين نعم بحجة لمفيدة للعلم التصديقي بالمجهول  
التصديقي مختصرة في هذه الاقلام لثبته قوله والآخيران لا يفيدان اليقين آه ولنا  
اخرجهما عن تعريف القياس بقيد زرع عنها لان مقدما تهما اذا سلمت لا يلزم عنها  
نتائجها يقينا قوله وعلى كلا التعليلين آه اي كلا تعليل من الحاجة الى المنطق المنفرد  
على وقوع الخطاء في افكار الجزئية وعدم كفاية البديهية في التميز احدهما التعليل  
بتعذر معرفة الافكار الجزئية على التفصيل كما يدل عليه كلامه قدس سره وثانيهما التعليل  
الذي نقده نحشى بقونه وقد يعقل آه قوله ولا ضرورة ذلك آه لان المقصود ببيان  
الاحتياج في التميز الى المنطق مطلقا لا يبيح الاحتياج اليه بالنسبة الى فكر فكري كإبائه  
قوله قد تر فانه مما زالت فيه فقام لنا ظن آه وقد عرفت لا قدام الزائلة للظن  
في هذا المقام فلا حاجة الى ادقها في الكلام قوله مادة وصورة آه والمقصود منه  
دفع ما ذكره الحسين نسيب حيث قال وهما بحيث لا يثبت بما ذكره الاحتياج الى القوانين  
المتعلقة بالمواد انتهى قوله مما تقدم آه وما تقدم هو وقوع الخطاء في الافكار  
الجزئية مع عدم كفاية البديهية في التميز بين الصواب والخطاء قوله وما قيل آه قال  
الفاضل العصام ما من قانون الا ويفيد معرفة اكتساب النظري من الضروري فلا حاجة  
الى تأويل قوله من ضرورياتها بالاكتساب اما بالضروري ابتداء او بواسطة  
فصاعدا انتهى ما لا قوله يصدق عليه انه قانون آه حاصله ان النظري من حيث هو  
نظري لا يكتسبه علم فاذا انتهى اليه ثبت الاكتساب فاذا يتحقق الاكتساب بالضرورة  
ابتداء فلا يوجد الكسب من النظر من حيث هو نظري حتى يحتاج في الادخال الى التعميم  
ففيه انه يستلزم استدراك آه حاصل الجواب انه لما علم ان الاكتساب لا يكون الا من  
الضروريات ابتداء لزمان لا يحصل منه حينئذ فائدة التنبيه على انه لا بد من الانتهاء  
الى الضروريات دفعا للدور والتسلسل فاندفع ما قيل واما القول بانه يلزم استدراك  
قوله من ضرورياتها فليس بشئ اذ سبب الاحتياج الى المنطق مكان اكتساب النظري  
من الضروري ووقوع الخطاء في الفكر فلا بد في المنفرد من بيان افادة المحتاج  
اليه اكتساب النظريات من الضرورية بلا لزوم دور وتسلسل انتهى لانه اذا كان الاكتساب

من الضروريات ابتداء يفوت التنبيه على انه لا بد من الانتهاء الى الضروريات كما لا يخفى قوله  
قدس سره وهي الهيئة الاجتماعية اللازمة للترتيب آه قال المولى داود هذا مبني على كون الترتيب  
مصدرا مبنيا للفعل واما اذا كان مصدرا مبنيا للفعل وهو الملايم لكلام المصروف والشارح  
كما تبين لك عليه سابقا فلا يصح انتهى وقد دفعه المحشى المحقق فيما سبق فذكر قوله قدس سره  
اذا فسدنا او فسد احدهما كان فسادا آه اعترض عليه بان فساد الصورة في المعرفة  
لا ينافي استلزام المطالعة على قول من يحكم بوجوب تقديم الجنس على الفصل في الحد الثاني واما  
على قول من لا يحكم به وهو الحق فلا ينافي فيه انتهى وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المراد بالوجوب  
الوجوب الاستحقاق فيرجع القول الى القول الثاني ولانه على القول الثاني لا فساد للصورة  
عند تأخير الجنس عن الفصل في الحد الثاني والحق ان الصورة ليست عبارة عن اجتماع اجزاء  
المعرف فقط كما زعمه المعترض بل هي عبارة عن جميع المواد مع شرائط وارتفاع موافقه  
كالهيئة الحاصلة للحد من جمع الجنس والفصل مع كونه مساويا للمعرف في العموم واجلي  
منه ونحو ذلك وكذا في التصديقات كهيئة الشكل الاول اذ هي الحاصلة من تقديم المسمى  
على الكبرى ومن ايجاب الصغر وكلية الكبرى فساد الصورة يستلزم فساد التعريف  
كفساد الصورة في القياس كما لا يخفى قوله ان المراد بطرق اقسام النظريات اقسام المعرفة  
آه واقسام المعرفة بالكسر الحد والرسم واقسام الحجج القياس والاستقراء والتمثيل  
والمقصود منه الاشارة الى الرد على ما ذكره بعض الافاضل من ان المراد من الطرق ههنا  
هي المبادئ بقرينة قوله والافكار الواقعة فيها لان الترتيب المذكور اريد من الفكر انما يقع  
في المبادئ انتهى وعلى ما ذكره الفاضل العصام حيث قال المراد بالطرق هي المعلومات الصورة  
والتصديقية من حيث انها مبادئ وافادة المنطق معرفتها عبارة عن افادة مناسبتها  
للطوبى بالافكار الترتيبات فانها التي تقع في الطرفين انتهى قوله ومعنى وقوع الافكار  
والمراد التعريض على بعض الافاضل سبب جعل قوله والافكار الواقعة فيها آه قرينة  
على ان المراد من الطرق ههنا هي المبادئ وحاصل التعريض ان قوله هذا لا يصلح ان يجعل  
قرينة على هذا المراد لان معنى وقوع الافكار في الطرق اندراج الافكار الجزئية بمعنى  
الامور المرتبة المعلومة المخصوصة على ما هو المصطلح كما وقع في عبارة المختص بالطرق  
الكلية لان تلك الاقسام كلييات وما وقع من الافكار الجزئية جزئيات لتلك الاقسام  
الكلية قوله وكونها جزئيات من جزئياتها آه والصواب ان يقول وكونها جزئيات لها  
قوله حمل طرق الاكتساب على المواد آه جواب عن سؤال مقدرو هو ان ما ذكرته من قولك



ان المراد بطرق اكتساب النظريات آه بنا في ما ذكره الفاضلان فاحيا بما يرى وصرح الر  
على الفاضلين المذكورين بعض الافاضل والفاضل العصار لما عرفت من انهما حمل طرف  
الاكتساب على مواد قوله ومعنى افادة المنطق آه رد مخصوص بالفاضل العصار ولا يخفى  
ما في رد هذا القول من الخلل قوله بالا فكار الترتيب آه رد مخصوص ببعض الافاضل  
ولا يخفى ما في ربطه من الخلل ايضا قوله توهم آه خبر لقوله وحمل طرف آه قوله وخروج  
المعاني الاصطلاحية لان المعنى الاصطلاحى للطرق اقسام المعرفة والحجة كما عرفت  
ويقال في الاصطلاح ان المنطق يفيد معرفة تلك الطرق التي هي الاقسام المذكورة للمعرفة  
والحجة وما يتعلق بها من الشرط ولا يقال في الاصطلاح ان افادة المنطق معرفة المعلومات  
التصورية والتصديقية عبارة عن افادة مناسبتها للط والمعنى الاصطلاحى للافكار  
الافكار الجزئية المندرجة تحت الاقسام الكلية كما عرفت لا الترتيبات الواقعة في  
المعلومات وان كان الفكر مصطلحا في معنى الترتيب ايضا في غير هذا المقام وبالحجة  
محمل الطرق على المعلومات وافادة المنطق اياها على افادة مناسبتها والافكار  
على الترتيبات خروج عن المعاني الاصطلاحية لما عرفت ان المعاني الاصطلاحية  
ليست هذا المعنى بل المعاني التي ذكرناها هذا تحقيق المقام قوله مثل كونه ذاتا له آه  
اى كون المتصور ذاتا كما في الحدود او خارجا محمولا مساويا بيننا كما في الرسوم والاول  
ان يقال مثل كونها ذاتيات له او خارجات محمولات مساويات بينات كما لا يخفى قوله  
على الحدود الثلاثة آه الحد الاصغر والحد الاوسط والحد الاكبر قوله وهذا هو صحة  
المادة آه وسبب صحة المادة تناسب المبادئ للمطالب مثلا في التصورات كون الجزء الاعلى  
جنسا والجزء المساوى فصلا للمعرفة وفي التصديقات كون الحد الاوسط عرضا صادقا  
على الحد الاصغر ومستلزما للاكبر كما في الشكل الاول قوله مثل الحد والرسم آه فقوله  
قدس سره من طريق خاص آه بيان لصحة الصورة قوله كساواة المعرفة اى مساواة  
المعرفة بالكسر للمعرفة بالفتح وكون المعرفة جلي من المعرفة في التصور قوله واجبا للصحة  
آه كما في الشكل الاول وهذا في التصديق قوله اى لم يلزم الاصابة آه والمراد باللزوم  
اللزوم الكلى كما هو مقتضى الفن وان المعبر في الطرق اللزوم بالذات فقوله قدس سره  
وان وقع الخطاء آه وان كان مهيئة الا انها محمولة على الكلية القائلة بانه كلما  
وقع الخطاء اما في المبادئ وفي الطريق لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح فاندفع  
ما قبله من وقع خطاء في المبادئ قد يصاب المطلوب في بعض الصور انتهى لان هذه

الاصابة بقدرة وقدر في بعض الاحيان كما قال نحشى المحقق وان النقوص في بعض الاحيان  
آه وان استعمل آه والتصور بان يقال وان اتفقت بناء على ان الضمير يرجع الى الاصابة  
قوله وما قيل آه هذا الجواب ما نقله قدس سره في حاشية التجميع عن بعضهم واجيب ايضا  
بمنع فساد المدعى لان فساد المدعى ان لا يستلزم الدليل المطبق فلا يستلزم له تكن فاسدة  
وان كان خفاء قوله اللازم ههنا آه وهو زيد جسم في ضمن نحو اوه هذا المطلوب ليس  
بصحيح قوله على تقدير تسليمه آه اى لا نسلم ان اللازم هو هذا المقيد لان اللازم هو  
مطلق الجسمية ومن ادعى خلافه فعليه البيان وعلى تقدير تسليمه آه قوله لا يجري في  
نحو كل انسان فرس آه لان في السلب لا يحشى التسمية ولا لزوم التساقف الا صغريا لا كبر  
المسلوب عن الاوسط المحمول على الاصغر في هذه المادة وهو بيط اذا اللازم سلب  
الاكبر عن الاوسط ويمكن ان يقال ان ماله يجري في هذا المثال لان اللازم سلب  
الحجادية عن الانسان الذي في ضمن الفرس اى لا شئ من الانسان الذي في ضمن الفرس  
بمحاد ولا يخفى عدم صحته وقيس عليه امثاله قدبر ورد ايضا باننا اذا قلنا  
زيد حمار وكل حمار حيوان مطلقا لا محالة النتيجة ايضا زيد حيوان مطلقا ولا يتجه  
ان النتيجة مقيدة ورد بان النتيجة حينئذ زيد حيوان مطلق حمارى غايه ان يكون  
النتيجة اظهر كذا انتهى قوله اما المتكفل بتحصيل المبادئ آه ان للفكر مادة وصورة  
والمادة تحصل بالحركة الاولى والصورة بالحركة الثانية وكان الثانية محتاجة في  
تحصيلها اياها الى قوانين يندرج على تحصيل صورة مخصوصة كذا كذا الحركة الاولى محتاجة  
في تحصيلها اياها الى قوانين يتوصل بها الى تحصيل مواد مخصوصة مناسبة للمطالب من البين  
انه لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها معلومة بالضرورة فقد ثبت  
ان الفكر يحتاج الى طرف في المنطق على ما فصله المحشى المحقق قوله اقسام الكلية آه وهي  
الكليات الخمس قوله وبيان خواصها آه اى بيان ما يختص بكل منها ويميزه عما عداها  
قوله لان كل علم متكفل آه لان المذهب المشهور من المذاهب الكثيرة الكائنة في حقيقة  
كل علم ان حقيقة كل علم عبارة عن المبادئ والموضوعات والمسائل ولذا قيل اجزاء العلوم  
ثلاثة مبادئ وموضوعات ومسائل فكل علم كما قل ببيان صحة مبادئه وموضوعاته ومسائله  
قوله لكن لاحق التكفل آه اى لكن التكفل لا على ما ينبغي لان التكفل على ما ينبغي ان يكون عند حصوله نعم يبقين  
بالجزئى وهو انما يحصل من العلم الكلى اى من العلم الكلى الذى يحصل من القياس المنطوق  
والعلم الحاصل بالجزئى اى بصحة مبادئ العلم من تكفل العلم ظنى لان المبادئ انما تبين فيه



بخصوصيتها لا بامر كل شئ درج فيه فالمرادى انما بين في العلم بالتمثيل والاستقراء  
وهما لا يفيدان اليقين كما لا يخفى فاحفظ هذا التحريم قال الشارح وذلك القانون  
هو المنطق آه قال في شرح المطالع القانون لفظ سرياني روي انه اسم المسطر بلغتهم  
وفي الاصطلاح مراد فالاصل والقاعدة وهو مركب منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها  
منه وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة للحصول حتى يخرج  
الفرع من القوة الى لفعل ولا خفاء في ان المنطق كذلك لا ينطبقه على جميع المطالب  
الجزئية عند الرجوع اليه انتهى قوله اي الامور الغائية آه يعنى ان المراد بالمعقولات  
ههنا ما يقابل المحسوسات بالحواس الظاهرة فهى اعم من المعقولات الكلية التى ادركها  
النفس المجردة بواسطة القوة المنصرة والموهومات والمخيلات وقد تطلق على ما  
يقابل الموهومات والمخيلات اعنى به المعقولات الكلية فقد قال الشارح وانما سمي  
قال في القاموس المنطق التكلم بصوت وحروف يفهم منها المعانى وهو مصدر كالتنطق  
انتهى وفي الاصطلاح عبارة عن القواعد المخصوصة وقد عرفت ان للقانون معينين  
لغوى واصطلاحى ونقل لفظ المنطق باعتبار معناه اللغوى الى القانون باعتبار  
معناه الاصطلاحى لانه كالمنبع والمعدن للمنطق كذا قيل وهذا انما يصح على تقدير  
كون لفظ المنطق اسم مكان او مشتقا من النطق قوله قدس سره لنطق يطلق على ادراك الكلية  
وعلى مصدره الذى هو القوة العاقلة وعلى مظهره الذى هو التكلم والتلفظ وهذا  
القانون يعطى لاصابة في الاول كما لا في الثانى واقتدارا على الثالث انتهى ولا يخفى ان اطلاق  
النطق على القوة العاقلة بعيد جدا فلهذا لم يلقف اليه قدس سره قوله الباء للتعلة  
آه هذا من الباب الاول من الثلاثى ومشارك بين المتعدى واللازم كما في القاموس قوله  
الى ان القوة النطقية عبارة عنها آه قيل ما حاصله ان النفس من الجواهر المجردة لا قوة من  
القوى لان القوى من الاعراض على انه لو كان المراد بالقوة النطقية النفس الناطقة لايكون معنى  
لقول الشارح لان ظهور القوة النطقية انما يحصل بسببه آه لان معناه حينئذ لان ظهور  
النفس الانسانية آه ولا يخفى فساد فليس المراد بالقوة ههنا النفس الناطقة كما زعم  
المحشى ولا قوة العاقلة كما زعم البعض بل المراد بها ما يقابل الضعفاء انتهى وفيه نظر  
اما اول فلان القوة بمعنى المبدأ للنطق فهى ليست بعرض كما اشار المحشى المحقق ولما  
ثانيا فلا نعلم انه لو كان المراد بالقوة النطقية النفس الناطقة لايكون معنى لقول الشارح  
لان ظهور القوة آه لان معناه ان ظهور النفس الناطقة من حيث ظهور كالاتها

العملية والعملية انما يحصل بسبب المنطق الذى يتقوى به النطق الباطنى الذى هو الادراك  
والنطق الظاهر الذى يتقوى به التكلم والتلفظ ايضا والمعنى ان ظهور النفس الناطقة  
عبارة عن ظهور كالاتها العملية والعملية انما يحصل بالمنطق المذكور خذ هذا التحقيق وكن  
من الشاكرين قوله فان التسمية المذكورة آه وهى التسمية بالنفس الناطقة قال الحكماء  
ان النفس الناطقة تمتاز عن سائر النفوس الارضية بادراك الامور الكلية ولها  
قوتان قوة عاقلة تدرك بها المدركات وقوة فاعلة تتحرك بها البدن الى الافعال  
الجزئية وقد وقع في حقيقتها اختلافا كثيرا بين المتقدمين والمتأخرين حتى قال بعض  
المحققين ان المذهب الواقعى في حقيقة النفس الناطقة ثلثة وثلثون مذهبا مختلفا  
من المذاهب انما جسم لطيف نورانى علوى ليس من عالم العناصر خفيف حتى يذاته نافذ  
سائر جواهر الاعضاء سريان ماء الورد فى الورد والنار فى الفم جله فى القلب والداغ  
عنى عن الاغتذاء برى عن التحلل والنماء يكدره الغذاء والاشياء الردية الدنية تدر  
الكليات والجزئيات وتلذذ بما يلائمها وتؤلم بما يباينها وتعرف فى البدن وتحتفظ  
هذا الهيكل المحسوس عن تطرق الفساد اليه مما امكن بهاؤها فى الاعضاء حيوة لها وانتقالها  
منها الى عالم الملكوت والارواح موت قوله وهو معنى القوة النطقية آه والمقصود  
بيان ان القوة النطقية من نسبة مبدأ الشئ اليه قوله قدس سره فاشتق له اسم من  
النطق آه قال عصام الدين وفيه نظر بل الظاهر نقل اليه المنطق الذى هو المصدر واسم  
المكان انتهى قوله كالجنس آه اى في الشمول كما اشار اليه بقوله تشمل آه قيل وانما قال  
كالجنس لان حقيقة كل من الجنس والفصل انما تنصور فى الماهيات الحقيقية التى لها  
وجود فى الخارج باعتبار تحققه فى ضمن الافراد الخارجية وما نحن فيه ليس كذلك  
ضرورية ان المراد تعريف لالة مطلقا لاما هو موجود خارجى منها انتهى وفيه نظر  
لان حقيقة كل من الجنس والفصل انما تنصور فى الماهيات النفس الامرية هى اعم من الماهيات  
الحقيقية التى لها وجود فى الخارج باعتبار تحققه فى ضمن الافراد الموجودة فى الخارج  
كما هو التحقيق ولو فرضنا ان تحقق حقيقة كل من الجنس والفصل انما هو فى الماهيات  
الحقيقية فلا نسلم انحصار حقيقة كل منهما فى الافراد الخارجية لها بل تمام الافراد الممدومة  
للماهيات الحقيقية كما تمام الافراد الخارجية لها فظهر بطلان قوله ضرورة ان المراد  
تعريف لالة مطلقا لاما هو موجود خارجى منها فالحق انه انما قال كالجنس لانه يمتثل  
ان يكون عرضا عاما بناء على جواز وقوعه فى التعريف قوله كوسط القلادة آه



القلادة معروفة بحلي النساء اذ هي يعلقن بعنقهن قيل اضافة الواسطة اليها بيان  
 بمعنى ان الواسطة هي القلادة وانما سُميت واسطة فلنوسطها بين اليدين والراس انتهى  
 مالا ولا يخفى ما فيه من الضعف والحق ان اضافة الواسطة اليها لامية فالواسطة غير  
 القلادة بل هي جزءها ومن الواسطة الواسطة بين الموجودين بان يكون زمان  
 وجودها بين زمان وجودها ومنها الواسطة بحسب المكان على ما ذكره غصام الدين  
 قوله وما لا يكون طرفا آه من قبيل عطف العام على الخاص وفي بعض النسخ مما لا يكون  
 طرفا آه فكلية من بيانية وتبعية قوة وما قيل آه اعتراض على تعريف الآلة  
 بانه غير مانع لبعض اغيار المعرفا فيصدق على الشرائط وارتفاع الموانع والمعدات  
 التي لا يطلق عليها الآلة قوله فهوهم آه جواب عن ذلك الاعتراض وحاصله انها متما  
 الفاعلية كما يدل عليه ادخالهم في العلة الفاعلية في تقسيم العلة لا وسائط فيها  
 لان الواسطة بين الفاعل ومنفعله انما يتصور بعد تمام الفاعل ولما لم يتم فاعلية  
 الفاعل بدونها لم يصدق على شيء منها انه الواسطة بين الفاعل ومنفعله كما لا يخفى  
 قال شارح والقيد الاخير لاخراج العلة المتوسطة آه وفيه دفع ما اورد من انه لا بد  
 من تقييد الفاعل والمنفعل بالقرب ليخرج العلة المتوسطة لانها واسطة بين فاعلها  
 ومنفعله البعيد وصولا لآه اليه وانما على البعيد يؤثر في المنفعل بآه غناء من القول  
 الجواب عن ذلك الايراد بان المتبادر من الفاعل والمنفعل هو القريب لان الاحتراز  
 بالصرح اولى من الاحتراز بالمتبادر على انه لو قيد الفاعل ومنفعله بالقرب لم يشمل  
 التعريف على بعض افراد معرفة اذ يخرج الة ايصال الفاعل البعيد آه الى المنفعل البعيد  
 كما ذكره الفاضل غصام قوله تعليل لقوله فانها واسطة آه ان رجوع ضمير منفعليها  
 الى الفاعل آه قيل ولقد احسن في التحقيق رحمه الله تعالى لكن لا يخلو الكلام في نفسه  
 عن الحل لانه على التقدير الاول يلزم ان يصل الى المنفعل البعيد اثر الفاعل البعيد  
 مع انه خلاف ما سياتي وعلى التقدير الثاني لا يلزم المقدمة المطوية للمقدمة المذكورة  
 والا يلزم المحذور المذكور انتهى ولا يخفى ما فيه اما اولافلانه على التقدير الثاني  
 يلزم ايضا ان يصل اثر الفاعل البعيد الى المنفعل البعيد في المقدمة المطوية واما ثانيا  
 فلان قوله وعلى التقدير الثاني لا يلزم المقدمة المطوية للمقدمة المذكورة يدل ان عدم  
 لزوم المقدمة المطوية لها بطل وليس بباطل بل الحق هو لان المقدمة المطوية لازمة للدليل  
 وليست لازمة لمقدمة واحدة من مقدماته والا لا يمكن المصادرة قوله ايضا آه

اي كما تكون واسطة بين فاعليها ومنفعليها اي تفصل الواسطة قوله لان فاعل آه  
 والمراد تفسير لقوله اذ علة علة الشيء آه على الاحتمالين في رجوع الضمير ونسب هذا التفسير  
 مختصا بالاحتمال الثاني وان اردتموه من البشارة والاحتمالين في ذلك تسامح في  
 العبارة ومبناه ان المراد بالعلة هو الفاعل واستشهد عليه بقوله على ما لا يكون من ان  
 يطلق العلة آه قوله ولان الشيء آه عطف على قوله لان فاعل آه عمل في تفسير  
 آخر لهذا القول على الاحتمالين ايضا ومبناه على ان يراد بالعلة محتاج اليه على ما هو شائع  
 بينهم ففاعل الفاعل فاعله وتوسط الشرط شرط له ومادة مادة لها قوله فهو ثابت  
 لكون منفعل آه اذا عرفت ما حرناه فقد ظهر ان قوله اذ علة علة آه دليل على كون منفعل  
 علة المتوسطة منفعل فاعلها على التفسير الاول باثبات ان فاعلها فاعل منفعليها بواسطة  
 لان الفاعلية والمنفعلية من الاضافات فاثبات فاعلية شيء شيء ثبت منفعلية  
 الشيء الثاني للشيء الاول وعلى التفسير الثاني بمقدمة كلية بدئية تشمل فاعلها وغيره  
 كان محتاجا اليه وهي قولنا كلما كان الشيء محتاجا اليه آه واعلم ان المحشى المحقق قد دلل  
 اعني قول شارح اذ علة علة آه على الدعوى اللازمة اعني كون منفعل العلة المتوسطة  
 آه للدعوى الصريحة اعني قول شارح لان العلة المتوسطة واسطة آه وليرقره على  
 نفس الدعوى الصريحة لما عرفت ان مبنى الدليل على الاضافة اعني الفاعلية ومبنى الدعوى  
 اللازمة على الاضافة ايضا اي المنفعلية فالفاعلية تستلزم المنفعلية والدعوى  
 اللازمة مساوية للدعوى الملزومة فاذا ثبت اللازم المساوي للملزوم ثبت الملزوم  
 قوله وليس مصادرة على ما وهم آه ومبنى هذا التوهم على كون قوله اذ علة علة آه  
 لقوله فانها واسطة بين فاعليها ومنفعليها مع كون الضمير في منفعليها راجعا  
 الى العلة المتوسطة اذ التعليل حينئذ يكون عين المعلل وقد عرفت ان قوله اذ علة  
 علة آه ليس تعليل لقوله فانها واسطة بين فاعليها ومنفعليها مع كون ضمير منفعليها  
 راجعا الى العلة المتوسطة على الاحتمالين بل تعليل له مع كون ضمير منفعليها الى فاعل  
 العلة المتوسطة على الوجهين فلا مجال لتوهم المصادرة فاقول في هذا المقام قال الشارح  
 لان اثر العلة البعيدة لا يصل آه قيل اثر العلة البعيدة قد يصل الى المعلول كما اذا وضع طرف  
 فوق نار حتى مهار ماؤه حارا فان هذه الحرارة القائمة بهذا الماء اثر النار التي من علة  
 بعيدة له اجيب بان تلك الحرارة ليست اثرها بل هي اثر الظرف فان هذا الظرف بواسطة  
 مجاورته للنار صار حارا واثر فيما يجاوره اعني الماء وصيره حارا واثر النار فيما يجاوره فقط



اعني الضرف المذكور قوله ان التوسط في الوصول آه اى الوصول بطريق التوسط كما يدل عليه قوله فيما بعد اى عن الوصول بطريق التوسط آه قوله وفضلا آه مبتداء مرفوع المحل والاعراب في لفظه على الحكاية وخيره قوله مصدر آه والترض دفع سؤال مقدر على قوله يعنى ان التوسط آه بان هذا المعنى المقصود من الفضل وهو المعنى العرفي له وهو عند انتفاء الاصل ينسحق الفرع بالطريق الاولى لا يوافق لغويين اعني الزيادة وابقا وصل الدفع عبارة عن بيان لموافقة بين المعنى المقصود ونعني اللغويين قوله من حذر وسمع وضرباه والحد في اللغة المنع والمراد به هنا الباب من قيل ذكر اللازم واردة الملزوم اذا الباب يلزم منع الغير عن دخوله الدار وحاصله ان فضل مشترك بين الباب الاول والباب الرابع والباب الثاني والمفهوم من القاموس انه مشترك بين الباب الاول والباب الرابع وفيه تداخل اللغتين اذ هو مركب من الباب الاول والرابع اى فضل بكسر العين وفضل بفتح العين قوله بمعنى ذاد وبقائه كذا في القاموس قوله يقع آه اللفظ انه خبر بعد خبر لقوله وفضلا ويحتمل ان يكون ضمير الخبر لا ولا اعني قوله مصدر والمقصود بيان شرط استعمال فضلا قوله للثنية من تقي الا على على تقي الادنى آه فنفى ما في حيز الفضل على كما في قوله فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه شيئا فالاعطاء لكونه ابعد من النظر اخرى بالنفي من النظر قوله فعلى التثنية آه اى على تقدير كون فضل بمعنى تقي وانما قدم الثاني في التفصيل لانه لا يصح ان يقع الفضل حالا بلا تأويل بالمشتق ولا حاجة فيه الى التضمن بخلاف المعنى الاول اذ فيه يحتاج الى جعل الفضل اعني الزيادة بمعنى الفاضل اعني الزائد والى تضمن معنى التجاوز كما لا يخفى قوله معناه آه اى معنى قوله فضلا عن ان يتوسط آه قوله حال كونه آه اى كون ذلك الوصول المطلق قوله وجزء آه معطوف على قوله بقية اى كون الوصول المطلق جزءا من الوصول بالتوسط لان المطلق جزء من المقيد قوله فيكون انتفاء اظهراه اى فيكون انتفاء الوصول التوسط اظهر لدلالة التركيب حينئذ على كونه منفيا قبل انتفاء الوصول المطلق قوله وعلى الاول آه اى وعلى تقدير كون فضل بمعنى زاد قوله معناه آه اى معنى قوله فضلا عن ان يتوسط آه قوله كونه زائدا آه اى كون الوصول المطلق زائدا والمراد كون انتفاء زائدا ومتجاوزا عن التوسط اى عن انتفاء الوصول بالتوسط على ما يدل عليه شرط استعماله كما عرفت فالوصول بالتوسط منتفيا ولا ثم الوصول المطلق اذ لا يتصور الزيادة بدون المزيد عليه قبل ان تفي الوصول

ادنى من تقي التوسط اذ الوصول مقصود بالذات والواسطة والالة مقصودة بالتبع فمن تقي المقصود بالذات ينفي المقصود بالتبع بالطريق الاولى الى انتهى ولا يخفى ان يدل على ان نلنا على قصد سبق بالشعور فلا يتم على ما ذهب اليه الحكماء من ان الصور النوعية للاجسام علل فاعلية لا تارها اذ لا شعور لها الا ان يقال انه مبنى على ما هو لتحقيقه عندهم من ان الفاعل في الكل هو الواجب قوله كلمة انما لنا كيد التقي السابق آه والترض دفع ما يرد على الشارح من ان هذا القول مستدرك قوله ومعلوم ان الشيء الواحد لا يتصف بالصدور آه حاصله ان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول بان يكون صادرا منها كما يكون صادرا من العلة المتوسطة اذ لو وصل اليه بان يكون صادرا منها كما يكون صادرا من العلة المتوسطة فاما ان يكون صادرا منها بصدور غير صدور العلة المتوسطة عنها فيلزم ان يكون الشيء الواحد اعني المعلول منصفيا بالصدورين احدهما الصدور عن العلة البعيدة والاخر الصدور عن العلة المتوسطة وهذا الزوم مبنى على ان التباين بين الصدورين للشئيين من علة واحدة اى البعد يستلزم التباين بين الصدورين من علتين احدهما العلة البعيدة والاخرى المعلول القريب للعلة البعيدة وهو العلة المتوسطة القريبة بالنسبة الى المعلول واما ان يكون صادرا منها بعين صدور العلة المتوسطة عنها لا بصدور آخر فيلزم ان يكون صدور واحد بصادرين احدهما العلة المتوسطة والاخر المعلول وكل واحد من اللازمين باطل اذ من البديهي ان الشيء الواحد لا يتصف بالصدورين ولا يقوم صدور واحد بصادرين فثبت ان الواصل الى المعلول انما هو اثر العلة المتوسطة دون البعد وهو المط قوله ان المعلول منفعل بالبعد آه فالمنفعل اعم من المصدور لتحقيق المنفعل بالنسبة الى العلة البعيدة دون المصدور قوله يحقق ذلك آه اى لا على ثبوت ما ذكرناه من انه لا يلزم من كون الشيء فاعلا لشيء صدوره عنه ووهو لا اثره اليه قول الحكماء الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مع اتفاقهم آه فيذهبوا الى كونه تعالى فاعلا لجميع الممكنات ولم يذهبوا الى كون جميعها صادرة عنه تعالى قوله لا واسطة او بواسطة آه اى فاعليته تعالى لجميع الممكنات اعم من ان تكون بالذات وبواسطة كما كانت فاعليته بالنسبة الى العقل الاول وبالواسطة كما كان بالنسبة الى ما عداه من الممكنات حيث نسبوا ايجاد المعلولات التي في المراتب الاخيرة كالعقل العاشر الى المعلولات المتوسطة لانهم جعلوا العقل التاسع موجبا للعقل العاشر



و لعقل ثلث من موجد للعقل التاسع وهكذا اني لعقل ثلث من لعل متوسطا وجعلوا  
العقل العاشر موجبا للصور النوعية للاجسام وجعلوا الصور النوعية لها موحدة  
لاثارها المخصوصة بها وجعل كلمة او للترديد ليجمع قوله بلا واسطة اشارة الى ما  
هو التحقيق عندهم كما ذهب اليه الاشاعرة الا ان الفرق بينهما انه تعالى موجب التأثير  
والايجاد وعند تمام الاستعداد عندهم وقولهم بواسطة اشارة الى ما هو المشهور عندهم  
ياي عند من مع انه يتبادر من قوله بواسطة ان الواجب تعالى فاعل لجميع الممكنات  
بالواسطة ولا يخفى بطلانه قوله للناظرين ههنا كلمات وهن من شيع العنكبوت ينكشف  
لك حاطا لك مما ذكرنا آية اي هذه الكلمات وهن من شيع العنكبوت اي من بيته وبيت  
العنكبوت او هن البيوت فهذه الكلمات او هن برتئين من البيوت فلا منافاة بينه  
وبين قوله تعالى وان او هن البيوت الآية فلا حاجة الى ما قيل انه كناية عن شدة الضعف  
فلا يرد انه كاذب لقوله تعالى (وان او هن البيوت لبيت العنكبوت) على ان كونه او هن  
البيوت لا يستلزم كونه او هن من كل شيء وهو ظاهري وانتهى واعلم ان من تلك الكلمات  
الضعيفة هنا اي فيما ذكره الشارح في تحقيق تعريف الالة ما قاله الفاضل العصام  
ولما كان عليه كونها واسطة بين فاعلها ومفعولها لدخولها في الواسطة بين فاعله  
ومفعوله خفية عليها بقوله فان علة علة الشيء آية لانه خلاف الظاهر لان الظاهر قوله  
اذ علة علة الشيء علة لقوله فانها واسطة اي للازمة كما اشار اليه المحقق المحقق بقوله  
فهو اثبات لكون مفعول العلة آية كما اشارنا اليه هناك لالة لعلة كونها واسطة  
كما جعله ذلك الفاضل اذ هو خلاف الظاهر ومنها تميم العلة في قوله اذ علة علة آية وقدمه  
ذلك الفاضل كما نقلناه فيما سبق لان الظاهر ان المراد بالعلة الفاعل والمحتاج اليها كما  
اشار المحقق المحقق ومنها ما قيل من ان كلمة فضلا مفعول مطلق لفعل محذوف  
يتوسط بين امرين متفيين يكون الثاني منهما اخرى بالنفي من الاول للدلالة على كونه  
اخرى بالنفي منه كما في قولهم فلا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه شيئا فالاعطاء لكونه  
ابعد اخرى بالنفي من النظر وههنا ليس كذلك فليس الوصول بالواسطة ابعد من الوصول  
بلا واسطة لجواز توقفه على الواسطة ومنها ما ذكره المولى داود في الجواب عنه  
بان الامر بين الذين توسطت تلك الكلمة بينهما ليساها الوصول بلا واسطة  
والوصول بالواسطة بل المطلق والمقيد ولا شبهة في ان تحقق المقيد ابعد من تحقق  
المطلق اذ تحقق المطلق لا يتوقف الا على قيد ما وتحقق المقيد يتوقف على تحقق قيد معين

و تحققة ابعد من تحقق قيد ما ومنها ما ذكره بعض الافاضل في الجواب عنه حيث قال يعني  
ان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول بوجه من الوجوه فضلا عن الوصول بهذا الوجه الخاص  
وهو الوصول بطريق التوسط وان التوسط في وصول الاثر متفرع على امكان وصول الاثر واذا انشعب  
الاصل انشعب الفرع بالطريق الاولى انتهى وقد عرض عليهما بقوله يعني ان التوسط في  
الوصول فرع لتحقيق آية حيث اشار فيه الى ارجاع الجوابين المذكورين الى جواب واحد  
لانه جعل التوسط في الوصول فرعاً لتحقيق الوصول المطلق واراد بالوصول هو الوصول  
المطلق كما يدل قوله بعد انشعب الوصول المطلق وقد تعرض على المولى داود بان ما ذكره في الجواب  
لا يخرج عن الاطناب وقال الفاضل العصام يئس حملا انتهى وفي ايراد كلمة التحقيق بدل  
كلمة الامكان كما ذكره آية بعض الافاضل تعرض آخر لبعض الافاضل بان ذكر كلمة  
الامكان خلاف الظاهر من عبارة الشارح لان المتبادر من قول الشارح لا يصل انه لا يتحقق  
الوصول لانه لا يمكن الوصول كما لا يخفى وقد تعرض عليهما بان اللايق لهما ان يتعرضا  
بيان المناسبة بين العرفي للفصل والمعنيين اللغويين له وبان تسليم كون الفصل مفعولاً  
مطلقا كما وقع في عبارة السؤال ليس على ما ينبغي اذ اللفظ انه حال كما هو التحقيق عند المحققين  
المحقق على ما نطق به عبارة لا مفعول مطلق كما هو المشهور ومنها ما اورد على قوله لانه  
الصادر منها آية من ان هذا التعليل انما يتم اذا افاد هذا القول كون المعلول مقصودا  
على الاتصاف بالصدور عن المتوسط وهو لا يفيد بل يفيد عكس ذلك اي قصر التصاف  
بالصدور عنها على المعلول لان كون المسند معروفا بلا ما الجنس يفيد قصره على المسند  
اليه كما بين في محله ولا يخفى انه لا يلزم من قصر الاتصاف بالصدور عنها على المعلول  
عدم صدور عن العلة البعيدة لجواز ان يكون صادرا منهما معا وقد اشار المحقق المحقق  
الى دفعه بقوله اي المعلول معلوم الاتصاف آية وحاصل الدفع ان تعريف الجنس في المسند  
ههنا ليس للقصر بل معناه ههنا ان اتصاف المسند اليه بالمسند امر ظاهر لا شك فيه كما  
في قول حسان وان سنام المجد من آل هشام بنو بنت مخدوم والدك العبد اراد ان  
يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهرا لا مفعولا بها كما نقله العلامة النفاذ في المطول  
عن دلائل الاعجاز فيكون معنى التعليل ان المعلول معلوم الاتصاف بالصدور ومن  
المتوسطة وهي معلومة الاتصاف بالصدور من البعيدة قوله ومبنى الاعتراض على  
استلزام الانفعال آية اي كلما كان شيء منفعلا عن شيء وصل اثره الى ذلك الشيء  
المنفعل قوله فاذا انشعب الوصول انشعب الانفعال آية اشارة الى عكس نصيب قوله استلزام



الافعال لوصول آة اى كلما لم يصل اثر الشئ الى شئ لم يكن ذلك الشئ منفعلا وحاصل  
 الاعتراض ان بين قول الشارح فان العلة المتوسطة واسطة بين فاعلها ومنفعل ذلك  
 الفاعل آة مع دليله وهو قوله اذ علة علة الشئ وبين قوله لان اثر العلة البعيد  
 لا يصل الى المعلول آة مخالفة فإيهما صح بطل الآخر قوله مع عدم وصول اثرها اليه  
 لما عرفت ان المنفعل اعم من المصدور وقوله لان البعيدة لها مغلل وحاصله انه لما توقف وجود المعلول  
 على علة البعيد كانت العلة البعيدة لها مغلل وجوده ولما كانت البعيدة لها مغلل وجوده كانت  
 البعيدة علة للمعلول ولما كانت البعيدة علة للمعلول كان المعلول منفعلا لها كما يكون  
 منفعلا من العلة المتوسطة ينتج انه لما توقف وجود المعلول على العلة البعيدة كان  
 المعلول منفعلا لها كما يكون منفعلا للمتوسطة لكن المقدح وكذا التالى ولما كانت الكبرى  
 الثانية نظرية اشار الى اثباتها بقوله لكون الفاعلية والمنفعلية آة قوله من  
 الاضافات آة كالأبوة والنبوة قوله فاعل آخر وهو العلة المتوسطة قوله صادر  
 من المتوسطة آة وقد عرفت الفرق بين المصدور والافعال قوله قد عرفت تفسير ذلك  
 الجمل آة وقد عرفت تفصيل ذلك التفسير بما لا مزيد عليه قوله امر بالثامل لدقة آة  
 ومقصوده ان الثامل اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فهو ما اورده العلامة  
 الثغرا زانى من ان المتبادر من قوله منفعة في تعريف الآلة هو المنفعل القريب للفاعل  
 فحينئذ لا حاجة الى القيد الاخير لاخراج العلة المتوسطة اذ هي خارجة بقيد منفعة  
 على هذا التقرير واما الجواب فهو ما اشار اليه بقوله فان المتبادر هو المطلق فهو  
 تعليل لقوله حتى يظهر دفع آة قوله هو المطلق آة اى وليس المتبادر من المنفعل هو  
 المنفعل القريب كما زعم العلامة بل المتبادر من المنفعل هو المنفعل المطلق قوله ولذا  
 قد المحقق الطوسي آة اى ولان المتبادر من المنفعل هو المنفعل المطلق لم يطلق بل  
 قيد بالقريب وقال ومنفعلة القريب قوله ولو سلم آة اى ولو سلمنا ان المتبادر من  
 المنفعل هو المنفعل القريب فالمتبادر من المنفعل القريب ما لا يكون واسطة الى قوله اصل  
 آة اى سواء كانت تلك واسطة فاعلا آخر او غير قوله فيخرج عن التعريفية الضرر  
 آة لانه لا يصدق حينئذ على آلة الضرب انها واسطة بين الفاعل اعنى الضارب ومنفعل  
 القريب اى منفعله لذي لم يكن بينه وبين الفاعل واسطة اصلا اعنى المضروب  
 اذ المضروب منفعل للضارب بواسطه ضربه له فالضرب حائل واسطة  
 بينهما في الجملة قال حسين المسبك والقيد الاخير للتوضيح واما العلة المتوسطة فإثباته

بقولنا منفعة رفاها ليست واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل وما قيل من انها  
 خارجة بالقيد الاخر فبني على انه فسر فاعل الشئ بما له دخل في وجوده بطريق التأثير  
 اعم من ان يكون مؤثرا فيه او مؤثرا في مؤثره فبني قوله كما يدل عليه الفاعل آة اى كما يدل الفاعل  
 التفرعية في قوله قدس متره فقوله امر كل آة على كون قوله اذ قلت آة تمهيدا وبسط  
 مقدمة للتفسير المذكور بقوله فقوله امر كل آة قوله فتعرض اولما تبادر الى التهم  
 آة اى فشرح اولما ذكر ما يتبادر الى الفهم من لفظ الكل وهو المفهوم الذى لا يمنع و  
 تصوره عن وقوع الشركة اذ لفظ الكل مشترك بين المفهوم المذكور وبين القضية الكلية  
 بمعنى انها امر كل الا ان المتبادر من المعنيين هو المفهوم المذكور لا القضية الكلية والمتبادر  
 من انطباق الكل على جزئيات كون الكل محولا عليها لا اشتماله عليها والمتبادر من نسبة  
 الجزئيات الى الكل من غير تقدير كون الجزئيات جزئيات بالنسبة اليه وكونه كلياً بالنسبة اليها  
 لا جزئيات بالنسبة الى امر آخر وكونه كلياً بالنسبة اليها والحاصل ان المتبادر من  
 الامور الثلاثة ان المراد من الكل هو المفهوم الذى لا يمنع تصوره عن وقوع الشركة  
 وهو منشاء غلط بعض القاضرين فراد المحشى بقوله فتعرض ولا آة انه تعرض اولما  
 لبيان منشاء غلط بعض القاضرين ولذا قال ولذا ذهب بعض القاضرين آة وفجّل  
 منشاء مجموع الامور الثلاثة تعريض للولى او دحيث جعله مجموع الامرين احدهما  
 اشتراك لفظ الكل بين المفهوم الذى لا يمنع تصوره عن وقوع الشركة وبين القضية  
 الكلية وثانيهما اضافة الجزئيات الى ضمير الامر الكل بحسب الظل لانها لا تضاهى في  
 المعارف الا الى المفهوم الكل انتهى ما لا قوله هو المفهوم الكل آة كما يجوز ان قوله وثانيا  
 لما هو المراد آة اى وتعرض قد مره ثانيا بقوله فقوله امر كل آة لما هو المراد من الامر  
 الكل وهو القضية الكلية وبيان معنى الانطباق بانه عبارة عن اشتمال تلك القضية  
 الكلية على احكام جزئيات موضوعها بالفعل وبيان ان نسبة الجزئيات الى الامر الكل  
 بهذا المعنى اعنى القضية الكلية تسامح اذ ليس لتلك القضية جزئيات يتعرف احكامها  
 منها والا كانت القضية الكلية محولة على تلك الجزئيات سواء كان المراد من الجزئيات ما هو  
 المعارف او القضية المخصوصة لكن التالى بطل اذ لا يمكن ان يقال زيد في ضرب زيد  
 كل فاعل مرفوع وكذلك لا يمكن ان يقال زيد في ضرب زيد مرفوع كل فاعل مرفوع  
 فالمراد جزئيات موضوع تلك القضية فان لها احكاما تتعرف منها قوله بانه خلا  
 الاصطلاح آة لان الاصطلاح انما وقع على اطلاق الامر الكل على القضية الكلية



لا على إطلاقه على المفهوم الكلي المحمول على جزئياته كما عرفت قوله وليس مختصا بالفاعل  
 هـ أي الأمر الكلي الواقع في تعريف القانون ليس مختصا بالفاعل في قولنا كل فاعل مرفوع كما  
 سبق فيه وهم بعض نقضين ذنبي من يراد فقط نكلى مذكرا بل يطبق على الحكم الكلي  
 أيضا لكن لا يخفى في حمل الحكم الكلي على القضية الكلية نظرا لأن الحكم جزء القضية وجزء  
 الشيء لا يصح حمله عليه إلا أن يراد أن القضية الكلية مشتملة على الحكم الكلي قوله إذا  
 وصف بها القضية آه وأما معنى الكلي الذي وصف به المفرد فهو المفهوم الذي  
 لا يمنع نفس تضرره عن وقوع الشركة كما عرفت قوله أي محمولات الواردة آه فيه إشارة  
 إلى أن مراده قدس سره بالأحكام في قوله الأحكام الواردة التي هي جمع الحكم بمعنى  
 المحكوم به هو المحمولات لا بمعنى القضايا المخصوصة التي هي فروع تلك القضية الكلية  
 بناء على إطلاق اسم الجزء على الكل لأن توصيف الأحكام بالواردية يأتي عنه لأنه لا ينفك  
 لورود القضايا المخصوصة على الجزئيات المخصوصة ولاجل كون المراد من الأحكام  
 المحمولات احتاج المحشي إلى تقدير قوله مع تلك الجزئيات المخصوصة ليست فروع تلك  
 القضية الكلية بل بجزء فروعها لأن مجموع المحمولات والجزئيات المخصوصة التي  
 وردت عليها تلك المحمولات وتلك الفروع هي قضايا شخصية على ما يدل عليه ما  
 ذكره من لا مثله للفروع بقوله زيد مرفوع وعمرو مرفوع إلى غير ذلك قوله كما سبق  
 إليه الوهم آه أي سبق وهم بعض القاصرين إلى كون الأطباق بمعنى الحمل ناشيا من  
 من نسبة الانطباق إلى الجزئيات في قوله منطبق على جميع جزئيات آه إذا المتبادر  
 من انطباق الكلي على الجزئي حمله عليه قوله والمراد بالاشتغال آه والمقصود  
 دفع ما أشار إليه عماد الدين من أن الاشتغال كونه بحيث يعلم منه تلك الأحكام ولا  
 شك أن تلك الحيثية حاصلة للقضية الكلية بالفعل فتكون مشتملة عليها بالفعل  
 لا بالقوة انتهى والدفع الذي ذكره المحشي هو ما ذكره عماد الدين وحاصل الدفع أن  
 المراد باشتغال القضية الكلية على فروعها وجود الفروع في تلك القضية الكلية  
 ولا شك في أن وجودها فيها بالقوة لا بالفعل والحاصل فيها أحكاما لأنها هي مع  
 أن الحاصل فيها بالفعل حكم واحد وليس المراد باشتغالها عليها كون تلك القضية  
 بحيث يستخرج منها تلك الفروع حتى يرد أن الاشتغال بهذا المعنى بالفعل لا بالقوة  
 قوله وللإشارة إلى الحيثية آه المراد دفع سؤال أورده البعض وهو أن قيد  
 منطبق مستدركا إذ يعني عنه أمر كلي وحاصل الدفع أن في هذا القيد فائدة هي

الإشارة إلى هذه الحيثية أعني اشتغال القضية الكلية على تلك الفروع لأن الانطباق  
 هو الاشتغال وقد عرفت أن الأمر الكلي مشترك بين المعنيين فلو لم يذكر الانطباق لم  
 يتعين المعنى المراد فلا يحصل الحيثية قوله مع أنه لا يكون إلا كذلك آه أي مع أن الأمر  
 الكلي لا يكون إلا شاملا ويحتمل أن يكون المراد أن الانطباق لا يكون إلا بذلك  
 الاشتغال قوله وبهذا أظهر آه أي وبما ذكرنا من قولنا يعني أن هذه الفاظ مترادفة  
 آه ظهر عدم صحة حمل الأمر الكلي على موضوع تلك القضية كما حمله بعض القاصرين  
 قوله لأن صدق على جزئياته آه علة لقوله وبهذا ظهر عدم صحة آه وحاصله أنه لو  
 حمل الأمر الكلي على موضوع القضية الكلية لكان قيد المنطق مستدركا لأن صدق  
 الموضوع الكلي على جزئياته لا زمله فلا حاجة إلى ذكره قوله وليس معتبر في مفهوم  
 القاعدة آه أي وليس صدق الموضوع الكلي على جزئياته معتبرا في مفهوم القاعدة  
 حتى يقال أنه ذكر للإشارة إلى الحيثية المذكورة كما قلنا على تقدير كون المراد القضية  
 الكلية بخلاف الاشتغال على الفروع إذ هو معتبر في مفهوم القاعدة واعتراض عليه  
 المحشي في حاشية الطول بأنه لم لا يجوز أن يقال حينئذ ذكره للاحتراز عن القضية  
 الطبيعية انتهى ولا يخفى ما فيه لما عرفت من أن القانون والقاعدة والظابط  
 الفاظ مترادفة تطلق على القضية الكلية فلا احتمال لكون القضية طبيعية حتى  
 يحترز به عنها قوله حتى يقال أنه ذكر للإشارة إلى الحيثية آه وفيه تأمل قوله لا  
 معني آه معطوف على قوله لأن صدق آه أي ولو كان المراد من الأمر الكلي هو الموضوع  
 كما زعم بعض القاصرين لكان المعنى يستخرج أحكام جزئيات أي موضوع منه أي من الموضوع ومن البين  
 أنه لا معنى لاستخراج أحكام جزئيات الموضوع من الموضوع إلا بتقدير مضاف  
 أي استخراج أحكام جزئيات الموضوع من حكم الموضوع فاستخراج أحكامها إنما  
 هو من حكم الموضوع لا من الموضوع فالمستخرج منه هو الأصل لا الموضوع فلا معنى  
 للإطلاق لأصلي على الموضوع كما زعم بعض القاصرين وأعلم أن عماد الدين ذكره في دفع  
 ذلك السؤال باستدراكه قوله منطبق آه وجهين حيث قال في دفعه وجهان الأول  
 هو أن يقال المراد بالأمر الكلي المفهوم الكلي أعم من التصوري والتعديقي وبقولنا  
 ينطبق على جميع جزئياته يخرج المفهوم الكلي التصوري وبقولنا يتعرف أحكام  
 جزئياته منه القضية الكلية التي فروعها بديهية والثاني أن القضية الكلية  
 لا تسمى قانونا مطلقا بل من حيث اشتغالها على تلك الفروع بحيث يتعرف أحكامها



سها فلا بد من قوله منطبق على جزئياته آه انتهى واعترض عليه مولى داود بأنه مدفوع  
 بعدم جواز اللفظ مشترك في معنييه ونقول بعموم الجواز ما يطلق عليه  
 الكل مدفوع أيضا لعدم جواز ارتكاب الجواز بلا قرينة سيما في التعريفات انتهى والباقي  
 المولى داود عنه بما اجاب المحشى فندبر قوله قدس سره فقوله امر كل آه هذا خلاصة  
 التعريف الذي اجمله الشارح وفصله قدس سره ففرع الخلاصة على التفصيل وهو  
 القضية الكلية لان القضية الجزئية والشخصية لا تسمى قانونا ولا قاعدة ولا  
 اصلا ولا ضابطا وهذه الخلاصة عين ما ذكره الشارح في شرحه للمطالع قوله  
 الى القاعدة آه وهي اكبرى قوله لغيرها آه اي من القواعد قوله بحذف المضاف  
 آه وهو الاحكام قوله والمضاف اليه آه اي وبحذف المضاف اليه الذي هو الموضوع  
 فهو معطوف على المضاف قوله فهو جملة لا محل لها من الاعراب آه اي جملة استئنائية  
 اوردت لبيان فائدة الانطباق والاشتمال ويحتمل ان يكون صفة لمفعول مطلق  
 محذوف اي انطباقا يتعرف ويحتمل ان يكون صفة لامر كل بناء على ان منطبق خبر  
 بعد خبر لانه لو كان صفة لامر كل كان الامر الكلي نكرة مخصصة فلا يجوز ان يكون  
 يتعرف صفة له فندبر قوله وفي بعضها باللام آه وفي بعض آخر منها التي يتعرف  
 فالاعراب على هاتين الشخنتين ط قوله للعاقبة آه اي غاية الانطباق ونهايته  
 وثمرته ذلك التعريف فليست للتعليل لان الانطباق لا يعمل بالتعرف بل الامر بالمعك  
 اي التعريف يعمل بالانطباق لان الانطباق امر ذاتي للقضية فلا يعمل بشئ وتعرف  
 احكام الجزئيات من القضية امر عارض لها فاللام هناك للام في قوله تعالى  
 والنقطة ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا هذا ما ذهب اليه الكوفيون والبيرونيون  
 انكروا الامر للعاقبة وقال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل مجاز  
 لاحقيقه قوله كقولنا الشكل الاول منتج آه اي كل شكل او منتج وموصل فان  
 احكام جزئيات موضوع هذه القضية بديهية بحكم نفسها بحيث لا حاجة  
 الى الكلفة في معرفتها واعترض عليه الفاضل الكلبي في حاشية التهذيب  
 بان قولهم كل شكل اول وموصل ليس على اطلاق بل مرادهم ان كل شكل اول مستجمع  
 المشروط فهو موصل وهو ظ وربما يقع الشبهة في كون الصورة المعينة شكلا  
 او لاجامعا للشرائط ويحتاج في ازالته الى دليل او بسه فاذا كانت تلك الصورة  
 شكلا او لاجامعا لها في الواقع فلا يصل العلم بانناجهما ما لم يستنبط بضم

تلك الصغرى بعد اثباتها الى تلك القاعدة فلا يكون احكام جميع جزئياتها بديهية  
 غير محتاجة الى كلفة الدليل والنبية لان عنوان موضوعها صادق على ما هو شكل  
 اول مستجمع في الواقع لا على ما هو كذلك في علمنا انتهى محصلا قوله ذكره في الفتن  
 الضمير راجع الى قولنا اي مثل قولنا قوله بطريق المبدئية آه اي فذكر مثل قولنا الشكل  
 الاول موصل في الفن لكونه من المبادئ لسائل اخرى لا لكونه مسئلة من مسائل الفن  
 قوله قيل آه القائل هو الفاضل المصباح قوله ما ذكره قدس سره آه قد عرفت ان ما ذكره  
 عبارة عن حذف المضاف والمضاف اليه قوله مستغن عنه بان يقال معناه آه والباقي  
 متعلقة بمستن ومنه معنى راجع الى القانون قوله تعتبر فيها آه اي تعتبر الجزئيات  
 في القضية الكلية باعتبار تحقق تلك القضية لا باعتبار تعقلها فقط ويستغنى  
 تحقق وصدقها بتحقيق تلك الجزئيات اي صدق القضية الكلية بتوقف على وجود  
 تلك الجزئيات وجودا خارجيا محققا ان كانت تلك القضية خارجية او مقدرا ان  
 كانت حقيقية او ذهنية حال اعتبار الحكم ان كانت ذهنية ومحصوله حمل اصناف  
 الجزئيات الى القضية الكلية على ادنى ملازمة لكنه هي ان يراد بالجزئيات الجزئيات  
 زيادة تعلق واختصاص على ما يدل عليه الاضافة الالامية قوله اذلا جزئياتها  
 آه اي لا جزئيات لنفسها اذ لا موضوع لها فلا يتعرف منها احكام جزئيات موضوع  
 نفسها كما لا يتعرف احكام جزئيات موضوع طرفها قيل وانما يتعرف منها احكام  
 جزئيات وضاع مقدمها من الاستلزام والفساد مثلا لان قولنا كلما كان الايمان  
 حادثا باليمان والمشا هدة لم يصح عند الشرع يتعرف ويستنبط منها وضع معبر  
 بان يقال اذا حدث الايمان عند طلوع الشمس من مغربها كان حادثا بالمشا هدة وكلما  
 كان حادثا بالمشا هدة لم يصح ينتج انه اذا كان حادثا عند ذلك لم يصح شرعا انتهى  
 وفيه نظر لان مقدم الكلية مقيد بالقيد المطلق اعني بالمشا هدة مطلقا فالمعنى  
 كلما كان الايمان حادثا بمشا هدة هائل مطلقا لم يصح آه ولا يخفى ان مقدم الفرع  
 وهو حدوث الايمان عند طلوع الشمس من مغربها مقيد بالقيد الخاص وهو عند  
 طلوع الشمس من مغربها فالمستنبط من القضية الكلية ليس وضعا معينا بل المستنبط  
 انما هو المقدم المخصوص واين هذا من ذاك فلا يتم الاستدلال بقوله مثلا لان  
 قولنا كلما كان الايمان حادثا باليمان آه قوله اذلا تشمل على الجزئيات المعبرة آه  
 بل تصدق بالشرطيات مع امتناع تلك الجزئيات ايضا قوله فالقانون لا يكون



الاقضية كلية وعبارة الفاضل العصام هكذا ولا بد من اخراج السؤال الشرطي  
عن تعريف القانون اذ ليست قوانين ولهذا قيل مسألة العلم لا تكون سالبة ولا شرطية  
ولولا اخراجهما عن تعريف القانون لصدق تعريف المنطق على سوال شرطي عامة  
عن الخطأ ولصدق تعريف النحو بعلم باصول تعرف بها احوال واخراج الكلام من حيث  
الاعراب والبناء عليه ولهذا غير نظر انتهت قوله وانما اضيف الجزئيات الى الفاضل  
العصام وانما اضيف الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضح اضافها الى موضوعها لان  
المضاد الى الكلي اي بمعنى ما لا يمنع نفس تصور آة اعم من جزئياته بحسب نفس الامر وجزئياته  
الفرضية التي تحقق بها الكلية الكلي فباضافته الى القضية اتضح في الغاية ان المراد  
الجزئيات بحسب نفس الامر لا جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعبرة فيها بل  
اتضح انها قد تكون تلك الجزئيات بحسب نفس الامر ان يكون القانون قضية خارجية  
لاحقيقة انتهت قوله ان يراد باشتغالها على الجزئيات ان يكون الى اخره حتى يفيد انها تشمل  
على جزئيات تعتبر فيها لان اعتبار الجزئيات فيها عبارة عن كونها محكوما عليها فيها قوله  
ولادلالة للفظ عليه آة لانه لا يستفاد من الجزئيات التي لها زيادة تعلق بتلك القضية  
كما دل عليه الاضافة ان يكون تلك الجزئيات بحيث يتوقف صدق القضية على وجودها  
فارادة ذلك من غير قرينة تدل عليه تعقيد معنوي يجب الاحتراز عنه في التعريف حفظه  
عنه بخلاف ما ذكره قدس ستره من قوله جزئيات الموضوع فانه يدل على ان جزئيات  
الموضوع الجزئيات المعبرة في تحقق القضية قوله مع ان المتبادر من اضافة الجزئيات  
الى شئ آة كما هو توجيه قدس ستره بخلاف توجيه الفاضل العصام اذ ليس في توجيه  
جزئية الجزئيات المضاف الى الشئ بالقياس الى الشئ المضاف اليه بل بالقياس الى غيره  
اعنى الموضوع كما عرفت فلا يكون توجيهه مبنيا على هو المتبادر من اضافة الجزئيات  
الى شئ قوله لا اشتغالها على تقايض الامور الشاملة آة اما اشتغال الاول فلان الشئ  
والممكن شاملا لكل موجود ومفهوم فهما مساويان وتقيضا هما اعنى الاشياء  
واللا يمكن ايضا مساويان واما اشتغال القول الثاني فلان الممكن اعم من الموجود  
وتقيض الاعم اعنى اللا يمكن احص من تقيض الاخص وهو اللا موجود وبالجمله ان  
من الجزئيات التي اشتملت عليها هاتان القضيتان تقايض الامور التي  
تشتمل كل موجود ومفهوم من البين ان تقايض تلك الامور الشاملة  
امور فرضية لا فرد لها في نفس الامر نحو الاشياء

واللا يمكن اذ لا فرد في نفس الامر يصدق عليه الاشياء واللا يمكن فنحن ان تعريف  
القانون على التوجيه الذي ذكره الفاضل العصام لانه على هذا التوجيه يلزم ان  
يكون الجزئيات التي اشتملت القضية الكلية التي كان القانون عبارة عنها جزئيات  
معتبرة بحسب نفس الامر قيل تقايض الامور الشاملة من الامور الذهنية فيعتبر تحققها  
في الذهن حال اعتبار الحكم بحسب الذهن انتهى ولا يخفى ان تقايض الامور الشاملة من  
الامور الذهنية الفرضية لا من الامور الذهنية الحقيقية فلا تطلق عليها الجزئيات  
المعتبرة بحسب نفس الامر على ما صرح به بعض المحققين قوله والعقول والافلاك  
آة اي وكما بحث العقول والافلاك فان قولهم مثل العقل الفعول مؤثر في اشياء  
العنصرية وصورها مسألة موضوعها كلي بحسب المفهوم منحصرا بحسب الخارج في فرد واحد  
وهو المسمى بالعقل العاشر عندهم ايضا وكذا قولهم الفلك الاعظم يتخرج من المشرق  
الى المغرب مسألة موضوعها كلي بحسب المفهوم منحصرا بحسب الخارج في فرد واحد وهو الفلك التاسع  
قوله لعدم الجزئيات لها تعليل لقوله يلزم ان يكون آة اي لعدم الجزئيات في نفس  
الامر لهذه الكليات المنحصرة في فرد واحدة التي وقعت موضوعات لتلك المسائل  
وان كانت لها جزئيات بحسب الغرض قوله لا يخفى على الفطن ان المعنى الذي ذكره قدس  
ستره اسبق الى الفهم آة لما عرفت من كون الاضافة فيما ذكره قدس ستره على حقيقتها بخلاف  
الاضافة فيما ذكره العصام كما اشار اليه المحشى في بيان التكلفين الاولين وتنبه  
عليه بقوله مع ان المتبادر من اضافة الشئ آة ومن انه لا يرد على ما ذكره قدس ستره  
التكلف الثالث والرابع لما عرفت من ان منشأها حمل الجزئيات على الجزئيات المقسرة  
الامرية والمحقق قدس ستره حملها على المعنى المتبادر منها وهو الجزئيات المطلقة  
التي هي اعم من الجزئيات النفس الامرية ومن الامور الفرضية نعم ما ذكره قدس ستره  
يحتاج الى المجاز الحذف كما يحتاج ما ذكره عصام الدين الى المجاز العقلي في الاضافة  
قوله تشبيهها لها بها آة فالجزئيات مستعملة في الفروع على طريق الاستعارة المصحة  
الاصليه قوله الاندراج آة اشارة الى الوشه الشبه قوله وبالحكامها آة اي في قوله ليتعرف بحكامها منه  
قوله الاحكام التي آة فالاحكام جمع للحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع قوله الى الحذف  
آة اي الى حذف المضاف والمضاف اليه كما عرفت اي على هذا التوجيه لا يحتاج الى  
حذفها كما احتاج قدس ستره الى حذفها قوله اي يحل موضوعها آة فالانطباق  
بمعنى الحمل والضمير المستتر في قوله ينطبق راجع الى الموضوع المفهوم من الكلي



في قوله. مركلي كما يدل عليه قوله الآتي لان ضمير يتطبق وجزئياته راجع الى الموضوع  
 آه قوله عند تعرف احكامها آه فالمراد بالاحكام المحولات على جزئيات الموضوع قوله  
 حينئذ يكون التعريف مشتملا على بيان التعريف ايضا آه اى يكون التعريف مشتملا  
 على بيان كيفية استنباط احكام الجزئيات من تلك القضية الكلية كما يكون  
 مشتملا على بيان ماهية المعرف الذى هو القانون لان حمل موضوعها على جزئياته  
 وهو معنى عقد الوضع عبارة عن تحصيل معنى سهلة الحصول للقانون وهو الكبر  
 قوله ولا يكون ذكر الانطباق آه لان المراد بالكلى حينئذ القضية الكلية والانطباق  
 ليس عند الكل حتى يكون بمعنى الاشتمال للازم لها فيكون ذكره مستدركا في الظن  
 محتاجا الى التوجيه بانه انما ذكر للاشارة الى حيثية الاشتمال كما احتاج اليه قدس سره  
 بل مسندا الى موضوعها وبمعنى الحمل ومشير الى كيفية التفريع قوله ويكون الجزئيات  
 على معناها المتبادلة وهى الجزئيات الحقيقية المطلقة التى كونها جزئيات بالقياس  
 الى ما اضيفت اليه لا الجزئيات المجازية التى هى الفروع كما فى الوجه الظاهر للجزئية  
 المقيدة بحسب نفس الامر المعبرة فى تحقق ما اضيفت اليه كما فى وجه الفاضل العصا  
 قوله من غير لزوم الحذف آه اى من غير لزوم حذف المضاف والمضاف اليه كالزم فى  
 الوجه الذى ذكره قدس سره قوله اذ معناه آه اى معنى الكل فيتقدم مرجع الضمير معنى  
 ولا يخفى ان مقام التعريف يأتى عنه والمحشى ايضا مشغوف بنائج فكره قوله فان تعلق  
 عند على التوجيهات المذكورة يحتاج الى تكلف آه فان كلمة عند متعلقة بتطبيق وقد  
 عرفت ان الانطباق على التوجيهات المذكورة بمعنى الاشتمال فيكون المعنى يشتمل على  
 جميع جزئياته عند تعرفه ولا يخفى فساد لان الاشتمال واقع مطلقا سواء تعرف  
 احكامها منها او فيحتاج الى اعتبار مثل تضمنين معنى يجتمعا ولما كان الانطباق على توجيه  
 المحشى بمعنى الحمل اى حمل الموضوع على جزئياته عند تعرف احكامها منه فلم يجتمع فى  
 تعلق عند الى تكلف لان الحمل المذكور انما هو عند ارادة التعريف وطلب معرفة احكام  
 الجزئيات منه قوله واللام فى لتعرف آه والمراد تطبيق ما وقع فى اكثر النسخ على ما وقع  
 فى عباراتهم من كلمة عند لان اللام التوقفية بمعنى عند قوله نعم ان التعريف على  
 التوجيهات آه يعنى يرد على التعريف على التوجيهات الثلاثة المذكورة التى منها توجيهنا  
 انه يصدق على القضية السالبة الكلية مع انها ليست قانونا لانهم صرحوا بان  
 مسائل آه ولا يرد هذا عليه على توجيه الفاضل لعصا م قبل هذا مجازاة مع الخصم

فيما يرد على توجيهه من صدق تعريف القانون على القضية السالبة بعد ما بين عدم ورود  
 شئ من الاحتياج ذكر الانطباق الى التوجيه وحمل الجزئيات على خلاف المتبادر ولزوم  
 الحذف والاحتياج الى التكلف فى تعلق عند فى عبارتهم كما يرد ذلك على التوجيه السيد  
 قدس سره والتوجيه الذى نقله عن بعضهم وحكم بظهور انه لا يخفى انه مبنى على خلاف  
 انظر من عبارة المحشى ذهني باطقة بورد النفس على التعريف على التوجيهات الثلاثة  
 وان قوله وحكم بظهوره ليس على ما ينبغي لانه انما حكم برجحانه لا بظهوره واعلم ان الشرط  
 خارجة عن التعريف على جميع التوجيهات ما عدا التوجيه الظاهرا على توجيه الفاضل  
 فلما مروا على توجيهين السيد والمحشى فان الموضوع معتبر فى تعريف القانون على  
 التوجيهين ومن البين انه لا موضوع فى الشرطيات قوله اذ استباط الفروع كما يكون  
 من الموجبات يكون من التساويات كما فى قول الطبيب هذا انسان جيد لا خلا لاربعة  
 ولا شئ من الانسان كذلك محموم ينتج هذا ليس بمحموم قوله والتأويل المذكور آه  
 اى تأويل السوال الواقعة فى مسائل العلوم الموجبة المحسلة او الموجبة المعدونة كقولنا لا شئ  
 من الموجبة الكلية بمنعكسة الى موجبة كلية فانه يمكن تأويله بموجبة محسلة وهى  
 قولنا كل موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية وبموجبة معدولة المحمول وهى قولنا كل  
 موجبة كلية فهى لا تنعكس موجبة كلية فخصر التأويل بالمعدولات كما وقع عن البعض  
 قاصروا ولو الشرطيات الواقعة فى العلوم بالعمليات والجزئيات الواقعة فيها و  
 المهملات الواقعة فيها بالكلية بالقييد والتخصيص كما اولوا القضايا بالطلقيات  
 بالضروريات قوله لان البحث فى العلوم لا يكون الا عن الاعراض آه لانه لا يستنبط الفرع  
 عن السوال الكلية وتقرير الدليل انهم لما بحثوا فى كل من الاعراض الذاتية لموضوعه  
 الثابت له لذاته او لساويه بان يحلوه عليه او على نوع واحد من تلك العوارض او  
 نوع ارتكبوها تأويل السوال الكلية المذكورة فى كل علم بالموجبات الكلية اذ لا يمكن  
 البحث بهذا الوجه فى العلم الا فى العمليات الموجبات ويرد عليهم انهم لم يختاروا العمليات  
 على الشرطيات ونجيب عنه بان العمليات اكثر استعمالا فى العادة فطبقوا العلوم على ما  
 وقع اكثر استعمالا فى العادة لانها طبيعة ثابته ويمكن ان يجاب عنه بان الفرض لا يصلح  
 من تدوين العلوم معرفة حكم كل فرد من افراد الموضوع لاحكم كل زمان ووضع من  
 ازمان المقدمة واضاء مع ان العملية احضروا سهل فى الاستنباط خذ هذا التحقيق  
 قال الشارح لانه واسطة بين القوة العاقلة آه وكل ما هو واسطة بينهما آه ذالك كبرى مطوية



اراد بالقوة العاقلة النفس الناطقة لان النفس الناطقة لها قوتان نظرية باعتبارها  
تكون النفس الناطقة قابلة للعلوم مما فوقها من مبادئ اعالية وعملية باعتبارها  
تكون فاعلة فيما تحتها من الابدان وباعتبار كل هاتين القوتين لها مراتب اربع اما المراتب اربع  
باعتبار القوة النظرية فالاولى منها العقل الهولاني والثانية العقل بالملكة والثالثة  
العقل بالفعل والرابعة العقل المستفاد واما المراتب الاربع باعتبار القوة العملية فالاولى  
منها تهذيب لفظ استعمال الشرايع النبوية والنواميس الهيكلية والثانية تهذيب الباطن  
عن الملكيات الردية والثالثة ما يحصل بعد الاتصال بعلم الغيب هو تحلي النفس القوي  
القدسية والرابعة ملاحظة جمال الله وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قوة  
مضمحلة في جنب قدرته الكاملة وكل علم مستغرق في علمه الشامل هكذا ذكرنا  
والفصيل يطلب من كتب الحكمة قال شارح وبين المطالب الكسبية آية المنطق المبين  
القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية بواسطة النظر الصحيح لان المطالب انما يستفاد  
اولا بالذات من النظر الصحيح لا من المنطق والنظر الصحيح يتوقف على المنطق فالآلة  
بالذات بينهما هو النظر الصحيح والمنطق آلة بينهما ايضا لكن لا بالذات بل بواسطة  
النظر الصحيح قوله قدس سره قيل آية اعتراض على الدليل الذي شرفنا اليه بانه اراد  
بالقوة العاقلة القوة الفاعلة فلا نسلم الصغرى لكون العاقلة قابلة لافاعلة  
وان اريد بها القابلة فلا نسلم الكبرى لان الآلة واسطة بين الفاعل ومنفعله لا بين  
القابلة والمنفعل قوله قدس سره واجيب آية وحاصل الجواب اختيار الشق الاول واثبات  
الصغرى قال الفاضل العصام لا يخفى ان افادة المبدأ المطالب على وجه الصواب بواسطة  
المنطق فيصح ان يكون واسطة بين المبدأ والمطالب الا ان الشايع استعمال الغير لفعل  
بواسطة الفاعل وان النفس تعصم نفسها عن الخطاء بمعونة فهو واسطة بينهما وبين نفسها  
في وصول اثر العصمة اليها وهو الوجه اللاح من التعريف في آية وان النفس تستفيد  
المطالب على وجه الصواب فان النفس فاعلة للمطالب باعتبار الاستفادة وان كانت  
قابلة باعتبار ادراكها فان اراد بالاكساب الاستفادة المخصوصة كما هو الظاهر لان الظاهر  
انه الاستفادة لا التحصيل المخصوص ولذا صح اسناد الاكساب الى النفس فلا مرة في صحة  
كلام شارح انه لا يخفى ما فيه لان كون المطالب الكسبية منفعلا باعتبار الاستفادة  
بعيد على ان الاكساب لو كان بمعنى الاستفادة لكان اثرا واصلا الى الفاعل لا المنفعل  
مع ان وصول الاثر الى المنفعل معتبر في الآلية قوله اي لاذاتها آية كالصانع بالنسبة الى

المصنوع توطئة لقوله فلا يرد ان كون آية قوله بمبادئها آية يدل على انه حمل المعترض على المطالب  
الكسبية على المسائل التي هي النتائج قوله فلا يرد ان يكون المطالب الى آية  
حاصل لا يرد انه لا فرق بين البخار والقوة العاقلة وحاصل الجواب ان بينهما  
فرق لان البخار وان لم يكن فاعلا للغشبات لانه فاعل لا اثر يتعلق بالخشب فيصح  
ان يكون الخشب منفعلا للبخار بسبب هذا الاثر المتعلق به بخلاف القوة العاقلة فانها  
ليست بفاعلة اصلا لا للمطالب الكسبية فنفسها ولا لاثر يتعلق بها قوله لان المنطق  
يكون واسطة في حصول التصديق الكسبي لا ليقاع آية وللرد جوابا او رده على قوله فلا  
اشكال من الاشكال باق بحاله فان المطالب الكسبية على هذا الجواب عبارة عن الاحكام  
التي هي افعال النفس الناطقة فيلزم كون المنطق واسطة بين الفاعل ومنفعله وقد  
عرفت ان الآلة واسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه فيلزم ان يكون  
المنطق آلة وحاصل الجواب ان التصديق على تقدير كون الحكم فعلا عبارة عن اثره  
لا عينه لان التصديق نوع من العلم فالمنطق واسطة بين الفاعل ومنفعله الذي  
هو المطالب الكسبية في وصول التصديق الذي هو اثر فعله هو الايقاع للنفس الناطقة  
الى تلك المطالب ولعل كون التصديق اثر للفعل مبنى على كون الكل اثر للجزء لان  
التصديق على تقدير كون الحكم فعلا مركب من التصورات الثلاثة والحكم كما عرفت  
ولا يخفى ان الاكفاء بالايقاع مبنى على التمثيل والاف الحكم ليس عبارة عن الايقاع فقط بل هو عبارة عن الايقاع  
او الانتزاع فالصواب ان يقال لان التصديق الذي هو اثر الايقاع او الانتزاع  
الذين هما فعل النفس آية واجيب عن هذا الايراد ايضا بما حاصله ان المطالب  
التصديقي هي الحكم بمعنى الوقوع او اللا وقوع لا بمعنى الايقاع او الانتزاع والحكم  
بالمعنى الاخير فعل ويتعلق بالحكم بالمعنى الاول بواسطة المنطق فيكون الاول  
منفعلا واعترض عليه بما حاصله ان الآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في حصول  
اثره والايقاع ليس اثر الفاعل لان الاثر كما يضاف الى الفاعل يضاف الى الفعل ايضا  
ومن البين ان الايقاع ليس كذلك وبما حاصله ان قوله في الاكساب ياتي عن هذا  
الجواب لان قوله في الاكساب يدل على ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة  
وبين المطالب الكسبية في وصول الاكساب ورد هذا الاعتراض بما حاصله ان  
المراد بالمطالب الوقوع او اللا وقوع لا الايقاع او الانتزاع والاثر الواصل من  
العاقلة اليهما كونهما موقعا ومنشعا فانهما اثران يترتبان على الايقاع او الانتزاع



والمراد بالاكْتساب هو الكون مكتسباً موقفاً في الذهن بطريق الكسب لا الترتيب  
واجاب عن الايراد المذكور بعض الافاضل بأنه لا يبعد ان يلزم ان فعل الفاعل منفعل  
لان المنفعل ما يقبل الاثر ووجود الفعل اثر لفاعل له وقد قبله ويجوز ان يكون  
المراد بالمطالب هو النسب واثر الفاعل الواصل اليها بواسطة المنطق هو وقوعها  
لان الابقاع اذا كان فعلاً كان الوقوع اثره والاثر كما يضاف الى الفاعل يضاف  
الى فاعله فكان من جعل الابقاع فعلاً لاحظ هذا اي إيجاد النسبة موجود ذهني  
غير صيل قيل وجودها الذهني هو ادراك نفسها وعند ذلك قد لا يتحقق الابقاع  
كصوره الشك وايضا لا يتيسر ذلك في الحكم السلبي اجيب بان المراد ايجاد النسبة  
في ذهن من حيث انها واقعة او غير واقعة في نفس الامر يعني اوجد في ذهن ما هو  
واقعة في نفس الامر او غير واقعة فيها من الخبئية المذكورة والمراد بالنسبة هنا  
هو الوقوع او الابقاع في نفس الامر فمعنى الابقاع تحصيل وقوع النسبة  
بحسب نفس الامر في الذهن ومعنى الانتزاع تحصيل الابقاع في انتهي ولا يخفى  
ان الكل تكلف واجيب ايضا عن الايراد المذكور بما حاصله ان الحكم ان كان فعلاً اي  
ضماً مخصوصاً اي ضم المحكوم به على المحكوم عليه على وجه الافادة الثابتة يكون  
العاقلة فاعلة وضامة لاحد طرفي الحكم الى الآخر على الوجه المذكور ويكون النتائج  
التصديقية منفصلة باعتبار اطرافها لان الاثر الذي هو الانضمام الحاصل في  
اطرافها بضم العاقلة اياها على الوجه الصحيح لا يخفى ان هذا الجواب مخصوص  
بالابقاع دون الانتزاع واجيب ايضا عن الايراد بان التصديق هو فعل النفس والمنفعل  
النتائج التصديقية والمنطق واسطة بينهما في حصول التصديق انتهى ولا يخفى ما فيه  
لان التصديق ليس فعل النفس بل التصديق مركب من التصورات الثلاثة والحكم الذي  
هو فعل النفس ففعل النفس جزء التصديق لا عينه كما عرفت هذا تحريم الكلام في هذا  
المقام وتحقيقه على وجه لا يجوز حوله شائيه الشكوك والاوهام وهو من قبض  
الحكيم العلامة قوله ولا يجب جريانه آه اي جريان كون المنطق آلة قوله ايضا اي  
كما يجب جريان كون المنطق آلة في التصديقات قوله قدس سره فكونه آلة اما بناء آه  
هذا جواب آخر عن الاشكال بتغيير دليل الشارح اي ان المنطق آلة بين القوة العاقلة  
وبين شئ من الاشياء لا بين المطالب الكسبية لان كون المنطق آلة بين العاقلة و  
المطالب كسبية ليس مبنياً على ما ذكره من الوجهين وانما المبنى عليهما هو كونه آلة

بين القوة العاقلة وبين شئ من الاشياء قوله اعني الاحسان اي الاحسان من المحسوسات والنوحة  
في البديهيات الاوليا والنظر في القطريات قوله ولا ضير في بناء كونه المنطق  
آلة على اطلاق اللفظ اي الفعل على شئ امر الادراك بذلك الاعتبار قوله اطلاق اللفظ  
آه الفاعل فاعل المصدر في قوله لا ضير كما يدعي عليه قوله ولا ضير ذلك قوله وان كان  
خلاف الواقع آه اي وان كان ذلك الاطلاق خلاف الواقع قوله ذلك آه اي ذلك  
الاطلاق قيل ما حاصله ان هذا الجواب ضعيف لان الفرض تحقيق كون المنطق آلة وبناء هذا  
التحقيق على الفاعل واطلاق اللفظ على الشئ بحسب اللغة بعيد والجواب الحق ان يبنى على التشبيه  
كما يدل عليه كلامه قدس سره في حاشية شرح المطالع حيث قال فيها ان نسبة النفس  
للمنطق الى المعرفة والعلم نسبة القابلة الى المقبول لان نسبة الفاعل الى المفعول لا ان يبنى  
الكلام على التشبيه في العلة الفاعلية بان يلاحظ انه صدر عنها ترتيب كسب حتى صار  
عارفاً عالمياً انتهى قوله فكلام الشارح على حذف المضاف آه على اشارة اليه كما قبله بعض  
الافاضل ويمكن ان يقال مراد الشارح من المطالب الكسبية هو المعلومات المرتبة  
لانها مطالب عند الحكمة الاولى كما اشار اليه المولى داود فلا حاجة الى حذف المضاف  
ففي الجواب لا خيراً لا تغيير في الدليل كما لا يخفى قوله اي في حال الاكْتساب آه هذا جواب  
ذكره عماد الدين دفعاً لما اوردته من ان هذا الجواب اي الجواب الاخير ياتي عنه قوله  
الشارح في الاكْتساب لانه يدل على ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين  
المطالب الكسبية وحصول الاكْتساب لا بينها وبين المبادئ لان وصول الاكْتساب اليها  
هو الى المطالب لا الى المبادئ كما يقبل المبادئ واسطة بين المبادئ وقطع الخشب في القطع  
انتهى ما لا وحاصل الجواب ان المضاف وهو الحال محذوف فالأثر الواصل الى المبادئ  
هو الهيئة الاجتماعية وهو اثر فعل هو الترتيب للنفس الناطقة قال بعض الافاضل  
قيل يجوز ان يتكلف ويقدر في كلامه مضاف محذوف اي مبادئ المطالب الكسبية انتهى  
واجاب المولى داود بان المبادئ وان لم تكن مكتسبة الا انها مكتسبة منها فكون  
المبادئ مكتسبة منها اثر واصل الى المبادئ وهو المراد بالاكْتساب انتهى ونقله بعض  
الافاضل ولعل المحشى المحقق لم يلتفت الى هذا الجواب لما فيه زيادة تكلف تأمل  
قوله يعني ان اطلاق آه هذا هو الجواب الذي ذكره الفاضل المعصم في دفع ما اوردته  
على الشارح من ان الفاعل يقول وانما كان قانونياً لانه في شرح رسم المنطق و  
المذكور فيه القانونية انتهى حيث قال في جوابه وكأنه دفع الشك في بين قوله فست







قلنا هذا مبنى على مذهب المتقدمين كما يدل عليه قوله ورسموه قال المولى داود  
يعني ان الآلة عرض عام للنطق تنزل في تعريفه منزلة الجنس في تعريفات الماهيات  
التي لها اجناس وقصود لانها وقعت في هذا التعريف منزلة الجنس للنطق اذ ليس  
له جنس ولا فصل انتهى وفيه نظر لان المنطق سواء كان عبارة عن المسائل او عن  
التصديق بها او عن الملكة الحاصلة به او عن غير ذلك على اختلاف المذاهب الكثيرة  
يدخل تحت جنس من الاجناس العالية البينة قال السارح والقانونية يخرج الآلات  
الجزئية آه قال الفاضل العصام وصف الآلات بالجزئية يوم ان خروجها بالقانونية لقوة  
الكلية وليس كذلك لان خروجها لانها ليست بقضايا ولهذا يخرج بها الآلات الكلية  
لارباب الصنائع ايضا انتهى وفيه نظرا لا وجه لتخصيص المخرج بالآلات الجزئية  
ولان الآلات لارباب الصنائع كلها موجودات خارجية وكل ما هو موجود في الخارج  
فهو جزئي مستثنى قال الفاضل العصام والاقرب انه لاخراج القضايا الغير الكلية  
التي هي آلات كصغرى مهنة الحصول التي تستخرج الفروع بترتيبها مع القانون قوله  
كالعلوم الآلية آه قبل كذا وقع في النسخ التي نشرت في هذا البلاد والمصنوعات للعلوم  
الغير الآلية كما وقع في نسخة قد جلبت اليها من ما وراء النهر انتهى ولا يخفى ان الصواب  
ما وقع في النسخ المنتشرة في بلاد من قوله كالعلوم الآلية لان الاخراج بعد الدخول  
والعلوم الغير الآلية خارجة من الآلة كما صرح به الفاضل العصام حيث قال واما  
العلوم المقصودة نفسها فلم يدخل في الآلة فلم يخرج بقيد الا ان يقال ان النسخة  
المجربة متعلقة بالنقطة في قوله بان لا يكون غايتها العصمة آه فيكون نظير الامثالا  
ولا يخفى ان المقام يابي عنه قالوا ان العلم اما ان يكون من غير العلوم الآلية كالكل  
فيكون غايتها حصوله في نفسه لانه في حد نفسه مقصود بذاته وان امكن ان يشترط  
عليه منافع اخرى اما ان يكون من العلوم الآلية فيكون غايتها غير نفسه فهي غاية  
عنه تترتب عليه كمصمة اللسان عن الخطاء في اللفظ العربي بالنسبة الى العلوم  
المرئية لان الآليات متعلقة بكيفية العمل ومبيحة لها فالمقصود منها حصول العمل  
سواء كان العمل مقصودا بالذات ومقصودا بالذات ومقصودا لامر آخر هو غاية  
اخيرة لتلك العلوم قوله واما ان يكون غايتها العصمة آه وفيه نظر لانه يخرج  
العلوم الآلية التي تنقسم عن الخطاء في الحساب وعن الخطاء في الاعمال الدينية  
وعن الخطاء في البحث كعلم الادب ايضا كما اشار اليه الفاضل العصام قوله عما ينظر

نفسه كذا قلب او في الآخرة كعلم الفقه فان علم الفقه كما يعصم عن الخطا في الاعمال  
الدينية به يصح ان ينظر في الآخرة فلا يقل قوله بل عن الخطاء في المظاه كالعلوم المرئية  
قال السارح واما كان هذا التعريف رسميا آه في المقام بل العصام لا يقتضيه بيان الرسمية  
في خروج الآلة والعصمة ولا بيان خروجها على ما ذكره اما بيان الرسمية بغير ما ذكره  
في القانونية للقانون انما ثبت بالنسبة الى الفروع المندرجة فيه بالقانونية المستخرج  
عنه تلك الفروع واما بيان خروج الآلية بغير ما ذكره فان الآلية للشئ انما هو بالية  
الى الفعل والاثار وصولا لا ثروا واما بيان نيج العصمة فهو انه وصف للمنطق عبارة  
غيره ووصف للشئ بحال غير خارج عند انتهى تضمن عليه بانه ليس بشئ لان القانون  
يتم مسائل لا يثبت لها بالعلة انتهى ولا يخفى ان الفاضل المذكور لم يقل ان القانون  
نما يثبت آه انتهى يرد عليه ان القانون نفس مسائل بل قل ان القانونية انما تثبت آه  
ولا يخفى ان القانونية ليست عين المسائل بل هي صفة عارضة للمسائل لانها عبارة عن  
كون الشئ قانونا فمجرد على نفس من ذكره فاما اذا كانت الباء في القانونية  
مصدرية كما شرنا اليه وقد عرفت فاما يا نسبة فحينئذ لا يتم ما ذكره كما لا يخفى  
قوله يجب ثبوت لما في له آه الثاني ما لا يمكن معرفة التي قبل معرفته وقد يعرف بالاثبت  
للتشئ بعلة فالعرض يعرف على الاول بما يمكن معرفة الشئ قبل معرفته وعلى الثاني  
بما يثبت للشئ بعلة فالآلية عارضة للمنطق لانه يمكن معرفته قبل معرفة كونه آه  
لان حقيقته مسائل ذلك العلم والآلية صفة له وكذا ذات المنطق وهو المسائل  
علة لآلية والغاية ايضا عرضية له لانه يمكن معرفته دون الغاية بدون معرفة الغاية  
وذو الغاية علة للغاية فقد علم ان معنى قول السارح فان الذي في شئ يكون له في  
نفسه آه انه لا يكون بعلة وبالقيا من الى الغير فهو فلا يضر ذلك كون النسبة  
ذاتيا اذ عرفت من معنى قول السارح فان الذي في شئ آه والمقولات النسبية  
وان كانت ذاتياتها بالنسبة الى الغير لكن لا تكون بعلة كالفعليه والانفعالية  
بالنسبة الى الكسرو الانكسار كذا قيل وفيه نظر لانه انما يتم اذا كانت مقولات  
النسبية عبارة عن الهيئات الحاصلة من النسب كما يدل عليه قوله كالفعليه والانفعالية  
واما اذا كانت عبارة عن نفس النسب فلا يتم لان ذاتياتها جزئية ليست بالقياس  
الى الغير كما لا يكون بعلة ولتحقيق المطلوب منه قال السارح والآلية للمنطق  
ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره آه هذا اشارة الى كبرى الشكل الثاني كما







بأنه كان هذا بعينه حقيقة من التحقيق على ما صرح به بعض الناظرين والظاهر  
قوله لكونها حقيقة آية خبر لقوله وضع الاسم قوله فلا يرد أنه يطلق سدا  
العلوم لأن هذا الإطلاق معنى مجازي من قبيل إطلاق اسم نسبته إلى  
بمعنى المعلومات آية بقرينة اسناد تعلم في معنى الحق قوله فيه آية في ضمن بقوله  
عنه بآية كقوله في تعريفه صرف علم بأصول تعريفه حول البنية الكبر وفي  
تعريفه الخوع علم بأصول تعريفه حول آخر الحكم وفي تعريفه لأصول علم بالقواعد  
بني يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن دليلها التفصيلية قوله  
التصديقات بالمسائل أي تصديقات بالمسائل عن دليلها سواء كانت يقينية  
وظيفية لا تصديق لا مطلق أي سواء كانت تلك التصديقات عن دليلها أو لا  
في شرح توقف العلوم مدونة كسبية سواء كانت قطعية وظيفية فلا بد لها من أدلة  
تناسب بها ومن حيث منبأ تقليد لا يسمى لما يلحقها قوله لأنها أي حقيقة  
العلم العلم بالأمور الثلاثة الموضوع والمبادئ والمسائل قوله فلا يصح أن حقيقة كل  
حاصل الاعتراض المنقصر بالتناقض بين كلامي الشارح وهذا إشارة إلى وقوع  
بين كلاميه بالنسبة إلى إطلاق لا دل وقوله وكذا أن حقيقة آية إشارة إلى وقوع  
التناقض بين كلاميه بالنسبة إلى الإطلاق الثاني ويحتمل أن يكون الاعتراض للمصر  
المستفاد على الإطلاقين بإطلاقه على معنى آخر قوله أي من جملة هذه الثلاثة آية و  
المقصود من هذا التفسير إشارة إلى أن كلمة من تعيضية لأصله المقصود والغرض  
لاستلزام كون المسائل خارجة من نفسها فهي صلة للكائن وقوله المسائل خبر  
لقوله المقصود فالجملة التفسيرية معترضة بين المبتدأ والخبر لاجل تلك الإشارة  
قوله في لقول بأن حقيقة العلم آية حاصل الجواب دفع التناقض بين الكلامين  
بأن الكلام ههنا مبني على التحقيق وفيما سياتي معنى على التشبيه والمسامحة لأن  
المقصود بالذات من الثلاثة إنما هو المسائل وإنما سميت المبادئ والموضوع جزأ  
تشبيها لهما بالجزء شدة احتياج الجزء الذي هو المسائل إليهما كاحتياج الكل إلى  
الجزء آية فان قيل يفهم من هذا أن الموضوع خارج عن العلم على التحقيق مع أنه  
لو كان العلم عبارة عن المسائل يكون كل مسألة جزءا منه والموضوع جزء المسألة  
وجزء الجزء منه فالموضوع جزء من العلم قلنا إن المراد من الموضوع الذي بعد  
جزء من العلم هو هلية الموضوع أي التصديق بوجود الموضوع لأنفس الموضوع

ولا تشو ولا التصديق بموضوعية الموضوع فاندفع ما أورده الشارح في الخاتمة  
من قوله وفي كون الموضوع جزءا من العلم على حد تقديراته أن يريد به التصديق بالموضوع  
فهو ليس من أجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات نشوء فيه وإن  
ريد تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءا آخر بالاستقلال انتهى قوله داخل  
في المباني لأن المبادئ عبارة عن المقصورات والتصديقات التي يتوقف عليها  
إثبات المسائل فلا بد من دخول في الأول والثاني في الثاني قوله والنقول بأن المراد  
إشارة إلى الجواب عن لا يرد باختيار شق رابع في الموضوع قوله ففيه أنه لا معنى  
آية إشارة إلى الجواب إشارة إليه قيل يمكن أن يقال أنه باعتبار أن المقصود به  
حالة على ما أشار إليه المولى الحفيد في مجموعته انتهى ولا يخفى أن هذا الاعتبار  
عبارة عن التصديق بوجوده قوله ما يتوقف عليه المسائل أي تصور أو تصديقا  
قوله داخل فيها آية فإجزاء العلم إثبات المبادئ والمسائل قوله لأن ثبوت الشيء  
للشيء آية فتصديق ثبوت الشيء للشيء فرع تصديق ثبوت الشيء ولا يخفى أنه لا يتم هذا  
الجواب بدون ما قررناه من المقدمة ويمكن أن يقال أنه تركه لظهوره قوله وإن  
أريد بها آية فعلى هذا أجزاء العلوم ثلاثة قوله علوه جزءا برأسه آية فإجزاء العلوم  
أيضا ثلاثة قوله ارتباطا ذاتيا آية وفيه إشارة إلى رد ما قال بعض الأفاضل  
من أن المراد بالمسائل المحمولات المتعلقة بالموضوعات انتهى وتفصيل المقامات  
العلوم كلها متشابهة في أنها تصديقات وأحكام بأمور على أخرى وانما صار  
كل طائفة من هذه الأحكام على خاصا مما زاعن الطائفة الأخرى منها أي العلم  
الخاص الآخر بواسطة أمر مرتبط به بعضها ببعض وصار المجموع ممتازا عنه الطوائف  
الأخرى ولولا أنه لم يعد علما واحدا ولم يستحسن إفرازه بالذرين والتعليم وذلك  
الامر قد يكون موضوعا لذلك العلم فيكون الارتباط به ذاتيا وقد يكون غاية  
له وغير ذلك فيكون الارتباط عرضيا قوله فلا يرد الغاية آية بأن يقال إن الغاية  
أيضا أمر مرتبط به المسائل بعضها مع بعض وأما عدم وروده فلا نه وإن كان الأمر  
كذلك إلا أن الارتباط بالأمر الذي هو الغاية ارتباط عرضي والمراد بالارتباط  
ههنا هو الارتباط الذاتي وهو أن يكون بالموضوع قوله معطوف على قوله إن  
المقصود بالذات آية ولا يخفى أن هذا مخالف لما سياتي من قوله كما يدل عليه فالتفريع  
في الموضوعين آية أحدهما قوله قد ستره فمن جعله آية إذ لا يمكن الجمع بين كون الفاء







لا نسلم لان شئ يصير مذكورا لم يجعل متعلقا بالعلم بالموضوع في غير  
فيه بصدره هو المسائل وان اسكن ان يناقش ذلك المسائل لا يمكن تحصيلها  
في الخارج مع اننا نقول قد ذكرنا ايضا ان العلم ايضا وجودا اصليا بمنزلة الوجود  
الخارجي ذ حصل تعلم بذاته في الذهن ووجودا ظليا كما ان حصل بصورته انتهى  
واورد عليه المولى داود بانه انما يصح اذا جعل العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل  
لا عن المسائل نفسها انتهى وبيان ذلك ان على تقدير كون العلم عبارة عن التصديقات  
ان العلم وجودين احدهما وجود اصلي وهو بمنزلة الوجود الخارجي لا عيان الموجودة  
في الخارج كالعلم الحاصل بذاته ومعناه حصول التصديقات بالمسائل في الذهن  
وثانيهما وجود ظلي كالعلم الحاصل بصورته ومعناه حصول العلم على تلك التصديقات  
في الذهن بعد الذهول عن التصديقات بتوجه الذهن اليها فالصديقات موجودة  
في الذهن بوجود ظلي لانها معلومة تتعلق بها التصور الذي هو الوجود الاصلي واما  
على تقدير كون العلم عبارة عن المسائل فلا يكون تعلم في الذهن الا وجود واحد  
وهو الوجود الظلي لما عرفت ان الوجود الاصلي الشئ انما هو حصول ذلك الشئ  
في الذهن والمسائل لا تحصل في الذهن بل الحاصل في الذهن انما هو التصديقات  
وهو الوجود الظلي للمسائل ومن هذا قد ظهر ان العلوم على قسمين احدهما ما يكون  
معلوما من وجه وعلما من وجه آخر كالصديقات المنصورة فانها من حيثها متصورة  
معلومة ومن حيث انها مرات لملاحظة القضاء با علم وثانيها ما لا يكون كذلك  
وهو المعلوم المتصرف كالمسائل فالاول موجود في الذهن بذاته وصورته والثاني  
موجود فيه بصورته فقط ومن هنا تبين انما ذكره بعض الافاضل في الجواب  
لا يتم على تقدير كون العلم عبارة عن المسائل قوله وان التفرع لا يثبت بان الوجود  
الاصلي آه اي وظهر ايضا ان فرض بعض الناظرين لاثبات ان للمسائل تحصيلها في  
الخارج زعمهم انه ان تقرير الجواب يتوقف عليه بانه وان لم يكن للمسائل تحصيلها في  
الاعيان حقيقة الا ان لها وجودين في الذهن وجود اصلي ووجود ظلي والوجود  
الاصلي لها بمنزلة الوجود الخارجي لا عيان الموجودات في حق ترتيبها لا تار آه  
وسبب من المحشى المحقق ان حصول الشئ في الذهن على نحو حصوله ايضا في اصلي  
يترتب عليه الاثار وحصول ظلي لا يترتب عليه الاثار مثلا اذا تصورت  
كفر الكافر حصل في ذهنك صورة كفره الذي هو العلم وصورت بقاءه بذهنك

علما به ويترتب عليه اثار العلم به ولما كان العلم به عين المعلوم كان كفره حاصلا  
في ضمن تلك الصورة حصولا ظليا غير موجب لا تصاف بالكفر وهو الوجود الظلي  
المعدوم الذي لا يترتب عليه اثار ذلك المعلوم وهذا على قياس حصول الماهية  
في ضمن الفرد في الخارج انتهى وقد عرفت فيما سبق انه لا يمكن للمسائل الوجود  
واحد وهو الوجود الظلي فيحصل ما ذكره بعض الناظرين في اثبات الوجودين للمسائل  
كما لا يخفى قوله لفظ المعنى متكررا آه اي وانما اوردته قد مرته متكررا ليشمل المعدوم  
ايضا قوله وتفرع فادركه لان التفرع على التحصيل في الذهن يدل على ان مدار  
التسمية والوضع انما هو على التحصيل في الذهن فاعتبار الموضوع آه اشارة الى الملا  
الاجمالية باستار جهة الوحدة الذاتية قوله والغاية آه اشارة الى الملاحظة باعتبار  
الجهة الواجب العرضية قوله مثلاً آه وانما قال مثلاً لانه يمكن ان يقع الملاحظة  
الاجمالية بوجه غيرهما قوله آه آه خبر لقوله فالملاحظة الاجمالية قوله المستوحى  
آه صفة المسائل قوله وحيث لا يكون العلم الذي تزايد مسائله آه وانما قيد  
العلم بالذي تزايد آه كما عرفت من ان بعض العلوم لا تزايد مسائله كعلم الجبر وقد  
عرفت ما فيه قوله متحققا آه اي في الذهن قوله والعلم به انما يسمى دفع سؤال  
مقدر وهو انه لما لم يكن ذلك العلم متحققا في الذهن بجميع اجزائه فلا يجوز ان يسمى  
العلم بذلك العلم علما به ووجه الدفع في قوله وليس من قبيل وضع العلم آه و  
المقصود منه دفع ما ذكره المولى عماد الدين من ان الظان سماء المعلوم لها وضع علم  
والموضوع له خاص انتهى وما ذكره المولى الحفيد من ان المنقول المركب لا اضافية لا يتعلق  
كونه اسم جنس وكثير من سماء العلوم مركبات اضافية وقد خطر به في ان يجوز ان يجعل  
وضع اسماء العلوم من قبيل وضع المضمرات باعتبار خصوص الموضوع له وعموم الوضع  
ولا اعتبار على هذا التوجيه الا انه لم يتعارف استعمالها في خصوصيات انتهى قوله  
الا ان له نوضع مفهوم كلي آه والمقصود منه دفع سؤال يرد على قوله بل الوضع  
والموضوع له آه وهو ان من البديهة بلا حظ العلوم عند وضع اسمائها بازاها  
بامر عام ولا شك ان ينافي الوضع الشخصي وحاصل الدفع على ما ذكره المولى  
الحفيد ان ذلك ورد في كثير من لاعلام الشخصية المتفق عليها كما اذا سمي زيد ولده  
القائما لغير المشاهد باسم قوله ثم ان لم يعتبر تعدد المسائل آه والمراد دفع الدافع  
الواقع بين كلامي قد مرته احدهما منها والاخر في حاشية شرح المختصر انتهى







وفصل قريبا او بعيدا بل تمام ذاتا بتمام المفهوم الموضوع له وحدود اسماء العلوم  
من قبل الحد الاسمي فغيره بحسب الحد لا يحصل الا بمعرفة مفهومه الموضوع له وهو  
لمس بل انتهى وفيه نظر لان حدوده مفهوم ذاتا اعتبارية وسعلاحيته فلا شك  
انه يمكن اعتبار بعض ذاتياتها بعبدا وبعضها فصلا قريبا على ما لا يخفى قوله واما  
انه لا يمكن ذلك قبل الشروع والمقصود منه دفع ما ذكره عماد الدين من قوله لان  
معرفة بحسب حده وحقيقته تتوقف على الشروع في العلم فلو كان الشروع في العلم  
موقوف على معرفته بحده لزم الدوران انتهى وحاصل الدفع ان لمق بيان ان مقدمة  
العلم ليست تعلم بجميع مسائل بل المقدمة ثم هي تصوره بوجه يمتد عن غيره واما ان  
العلم بجميع المسائل قبل الشروع فيه ممكن او غير ممكن فلا دخله في بيان هذا  
المقصود قال شارح واما المقدمة معرفة بحسب رسمه آه اورد عليه بان الحصر  
ممنوع لا مكان الشروع تصوره بوجه ما وجب بان المراد هو الشروع على وجه  
البصيرة واجيب ايضا بان الحصر صافى في اى بالنسبة الى الحد واجيب ايضا بأنه محتمل  
ان يكون اشارة الى ما ذكره بعض المحققين من ان مقدمة الشروع في العلم معرفة برسمه  
ولا يتحقق اصلا بتصوره بوجه ما قال شارح وليس ذلك مقدمة الشروع آه لان  
الشروع في العلم امر ممكن والعلم بجميع مسائله لعدم تناهيا امر متعذر وللمتعذر  
لا يمكن ان يكون مقدمة الممكن كذا قيل وفيه لانه ان اراد بعدم تناهيه عدم  
التناهي بالعقل فهو ممنوع وان اراد به عدم التناهي بمعنى لا يقف عند حد فهو مسلم  
لكن كون العلم بجميع المسائل الغير النهائية بمعنى لا تقف عند حد متعذر ممنوع قوله  
اي لان مقدمة الشروع آه محتمل ان يكون اشارة الى مجموع المقدمتين المذكورتين  
الاولى قوله فغيره بحسب والثانية قوله وليس ذلك آه قال شارح صرح بقوله واما  
والدليل المشار اليه بقوله فلهذا لا يستلزم التصريح بالرسم دون سائر العبارات  
لانه يجوز ان يؤدى التعريف الرسمى بعبارة اخرى سواء كانت على سبيل الحقيقة او المجاز  
فلاجل ذلك على بقوله تنبيه اشارة الى مقتضى التصريح وهذه النكتة تقتضى  
تصريح الرسم وترك سائر من العبارات المذكورة لعدم وجودها فيه اعترض عليه  
بان ترك قوله وحدوه لعدم الصحة للتنبيه واما ترك البو في التنبيه واجيب  
عنه بان انحصار مقدمة في الرسم يكفي لترك حده ولا يحتاج الى بيان واما الخ  
الى البيان ترك غير فقوله تنبيه لبيان هذا وكأنه قال لم يقل حدوده لانحصار المقدمة

في الرسم ولم يقل غيره فاختاره رسموه للتنبيه انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب خلاف الظ  
من عبارة الشارح لان الظان قوله تنبيهها علم لتروك العبارات كلها لان حدوده ان  
لم يصح على طريق الحقيقة لكنه يصح على طريق المجاز بمعنى الرسم او على الترادف للتعريف  
ويمكن ان يقال ان نكتة حدوده متروكة وهي عدم الصحة واعتبرنا ايضا بان دلالة  
لقوله ورسموه على ان مقدمة الشروع في العلم رسمه لاحده فضلا عن ان يستفاد منه  
ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده واجيب بأنه يمكن ان يستفاد ذلك من  
كون جميع المنطقيين راسمين معرضين عن الحد مع ترجيح الحد واذ تنبيه احد لذلك  
في المنطق تنبيه لذلك في كل علم لا يتناء على ان حقيقة كل علم مسائله على ما حقق  
قوله لانه ليس مقدمة الشروع آه اى لانه ليس الحد مقدمة الشروع وتفصيل المقام  
انه محتمل ان يقول وحدوه في موضع ورسموه مع ابقاء التعريف المذكور وهو ال  
قانونية آه ويحتمل ان يقول وحدوه فيه مع عدم ابقاء التعريف المذكور بل مع ايراد  
حده وكل واحد من الاحتمالين باطل اما الاول فلان التعريف المذكور رسم لاحد لما بينه  
الشارح من انه مشتمل على العرضيات ومن ان الحد عبارة عن جميع المسائل واما  
الثاني فلان الحد ليس مقدمة الشروع ولان ايراد جميع المسائل قبل الشروع محال  
واما العبارات الباقية فصحة لكنها عارية عن التنبيه المذكور والغرض من قوله قد  
سره لو قال ذلك لم يكن صحيحا امحتمل ان يكون بيان ان التنبيه نكتة التصريح بالرسم بالنسبة  
الى ترك ما يصح ايراده دون ترك حدوده وتحتمل ان يكون نكتة التصريح بالنسبة  
الى تروك العبارات كلها ويحتمل ان يكون اعتراضا على الشارح بان قوله تنبيهها  
علة لعملية قوله فلهذا وتعليل تلك العملية يدل على ان في علمه خفاء والامر بالخبر  
التعليل وذلك الخفاء يدل على صحة تلك العبارات مقام رسموه وليس كذلك اذ لو  
قال وحدوه لم يصح على ما ذكره المولى داود وقد عرفت ما في الاحتمال الاول من انه  
خلاف الظ وما في الاحتمال الثالث من انه يجوز ان يستعمل لفظ الحد بمعنى الرسم مجازا  
او بمعنى التعريف ترادف فبين ان الظ هو الاحتمال الثاني قوله واما ان المذكور  
رسم آه جواب عن سؤال مقدرو وهو ان المذكور رسم كما بينه الشارح فيما سبق بقوله  
لان كونه آلة عارضا وجه يدل على اختياره رسموه على حدوده ولا يخفى ان  
الاختيار والترجيح يدل على اصل الصحة وان كان مرجوحا وحاصل الجواب ان الوجه  
المذكور وجه لصحة رسومه لا وجه لاختيار رسموه على حدوده كما لا يخفى قوله



استدراك لدفع توهم انه اذا لم يكن في نفسه صحيحا آه وهذا صريح في ان قوله قد  
 سره لكنه عاد آه استدراك عن قوله لم يكن صحيحا والظاهر ان استدراك من قوله  
 قد سره لكان صحيحا ولذا قيل ولعل المحشى وجد بين قوله لم يكن صحيحا وبين  
 قوله ولو قال وهو آه لفظ لكنه غير الثاني وجعله مناطا للحاشية كما يدل عليه  
 تقديره فحاشية هذا بقول محشى في قوله ان لا يكون وقيل قوله لا يكون  
 عاد عن التذرية بقوله لا يكون ولا يشترط في قوله لا يكون ولا يشترط في قوله  
 محشى لانه ذكر في قوله لكنه كما ان المحشى موجود عند ذكره في قوله استدراك من قوله  
 لكان صحيحا محشى وفيه نظر لانه لا يسير كون المحشى من محشى بل لانه من  
 المحشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 على من تتبع كلامه والحق انه استدراك من كل واحد منهما الا ان المحشى بين الاستدراك  
 من الاول لكونه نظريا خفيا محتاجا الى البيان بخلاف الاستدراك من الثاني  
 كما لا يخفى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 هو ههنا لفظ هو المذكور في قوله وهو المطلق بان نترك لفظ المنطق ولفظ سموه  
 في قوله وهو آه فحاشية آه لان كلمة لا تدل على عدم وقوع ايراد الضمير قوله  
 لان المراد به التسمية وفيه نظر لانه لما يكون المراد به اللفظ اذا كان المعنى وهو  
 المسمى والمنطق وهو ممنوع بل انما المنطق محمول ولو سلمنا ان المراد به اللفظ  
 يجوز رجوع الضمير اليه بطريق الاستدراك كما يجوز ارجاعه اليه بطريق الاستدراك  
 في رسموه ويمكن ان يقال انه رجع الى القانون لان المنطق محمول والغرض بيان  
 ان موضوعه وهو القانون لان هو في قوله وهو المنطق رجع الى القانون لا محالة  
 وقال المولى داود ما محصله انما فسر قد سره الضمير بالقانون ولم يفسر بالمنطق  
 مع ان تفسيره بصحيح وهو قريب لانه لان المنطق معنيين احدهما شئ محشى وهو نفس  
 المخصوصة على ما قال الشارح حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم وثانيهما كل ما ذكره  
 قد سره في حاشية شرح التجريد وشرح المواقف من انه لا يخفى عليك ان اسم كل علم  
 موضوع بازاء مفهوم اجمالي شامل له فان فصل في تعريف ذلك المفهوم نفسه  
 كان حاد سبب الاسم وان بين لازم رسمه بحسبه ولعل ذلك المفهوم ههنا ما  
 فصل المصنف قوله قانون يفيد معرفة طرف آه فاذا ذكره المصنف اولا حاد بحسب الاسم وما  
 ذكره ثانيا رسمه بحسبه والظاهر ان المصنف التنبه على هذا صرح بقوله ورسموه

ثم يثبت المحشى بعد ما ذكر ان كل دون الشخص لان رجوعا الى الحقيقة به  
 لا يمكن ان يكون محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 بالحق ان لا يكون قد سره في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 من قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 رسموه في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 الشارح محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 قد سره في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 بتدبيره ههنا انما ذكر الاول لغير تعريف قوله لا بد من تعريفه بعد آه محشى في قوله  
 المسائل في رسموه الشرح في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 وليس تعريفه بمراد حاد من العلم بجميع مثله فلفظ كذا في قوله محشى في قوله محشى  
 صغرى شكل الاول فقط كما يدل عليه قوله لا بد من تعريفه لان الضمير الذي  
 فيه راجع الى المعرفة وهي موضوع الصغرى فدل على خلاف الصغرى دون الكبرى  
 فالظاهر من كلام محشى في المسائل المذكور في الشرح بقول محشى في قوله محشى في قوله محشى  
 في المقدمة اعني صغرى شكل الاول قوله وانما تصور لا يستفاد من التصديق آه  
 والصغرى تدل على وقوع الاستفادة فهي باحالة قوله في مكانه آه محشى في قوله محشى  
 الاستفادة قوله مركب والحق ان يقال مركبة ذات خبرية لان يقول مستند  
 بانقول قوله وانما تصور بها ايضا آه اي وانما تصور بها ايضا من  
 ثمة حاشية يلزم ان يكون شئ واحد معلوما تصورا وتصديقا من جهة واحدة  
 آه فادفع ما قيل في الجواب من ان هذه الملازمة ممنوعة لان التصور يتعلق بذكر  
 المسائل والتصديق يتعلق بها من حيث انها مركبة خبرية فاختلاف الجهات انتهى  
 مع انه ان اريد بذات المسئلة ترك الحاشية فالملازمة ثابتة وان اراد معنى آخر  
 فلا بد ان يبينه حتى نتكلم عليه اولا واجيب بانه يجوز ان يتعلق بالمسئلة  
 تصور من حيث انها جزء من العلم انتهى وفيه نظر لان حاشية الجزئية هي حاشية كون  
 المسئلة مسئلة لان الجزء من العلم هو المسئلة واجيب ايضا بان العلم بالمسئلة  
 قبل الاذعان بها تصور وبعده تصديق ولا نسلم ان العلم بالمسائل منحصر في  
 التصديق انتهى وفيه نظر لان المسئلة قبل الاذعان بها ليست مسئلة مع ان  
 الجزء مسئلة واجيب ايضا بان التصور لا يحرفه يتعلق بكل شئ فكما يمكن ان يصور



التصور بل عدمه يمكن ان يتصور ان يكون له تصور  
تصوره ليس حصوله في ذاته بل يكون تصور له في غيره  
هو تصور له فصوره هو عينه وهو تصور له في غيره  
جيب ان لا يكون له تصور في مركب من اجزاء  
و غاها هو مركب من اجزاء من اجزاء  
ولا يخفى ما فيه لان ذلك قد عرفت فيمن سبق له ان كان في مركب  
بما يتصور به بل لا يقدر ان يتصوره في غيره  
ولا هو مبنية على ان لا يكون له تصور في غيره  
وقد ظهر مما ذكرنا ان العلم بالمسائل من حيث هو لا غير ذلك  
انما انما يستلزم وقوع استفادة التصور من التصديق قوله ولا شك انه  
ليس له دفع تصور مقدم على كون المراد به جميع المسائل تصوره وهو انه  
يكون العلم به حيث مقدمه المشروع فلا يصح في قول شارح وليس ذلك مقدم  
المشروع فيه وحده بل قد فهم ان تصور جميع المسائل تصوره في قول شارح وقوله وعلى  
التفريق لا حاجة في تغيير الدليلين اي لا حاجة في تغيير الدليل في الجواب عما  
ورده عليه من فمرفه بحسب حقه وحقيقته لا تحصل الا بالعلم به بقوله فان  
قلت العلم به بمسائل التصديق بها الى تغيير الدليل القائم على ان معرفة العلم  
ليس مقدمه مشروع وهو علم ما يستفاد من كلامه هنا قولنا لان معرفة العلم  
بجده تعلم بحقيقته وحقيقته مسأله ينتج من الشكل الاول في غير المعارف معرفة  
تعلم بحسب العلم بمسائله وتضمن في هذه النتيجة قوله وانما العلم به ليس مقدمه  
مشروع كبرى ينتج من الشكل الاول معرفة العلم بحسب مقدمه المشروع وهو  
المطابق لما في هذا المقرر ان قول شارح فمعرفة بحسب حقه وحقيقته ليس  
بالمسائل وليس ذلك مقدمه شكل اول متعارف في صفة النتيجة الدليل الاول  
الشكل الاول تغير متعارف وتغير الدليل متعارف اليه في الجواب بقوله العلم  
بمسائل هو التصديق بالمسائل انما يحصل بتبين كبرى الشكل الاول في غير المتعارف  
فمعرفة بقوله وحقيقته التصديق بمسائله اذ حيث لا يحصل في غير كبرى الشكلين  
لاولين وتوقف عليه بعد التقرير فتقوى معرفة العلم بحقيقته وحقيقته تصديق  
بمسائل ينتج من الشكل الاول في غير متعارف معرفة العلم بحسب التصديق

بمسائله اي تصوره ذلك التصديق والعلم بالتصديقات مسأله اي التصور  
ببصديقاتها ليس مقدمه المشروع ينتج ان معرفة العلم بجده ليس مقدمه المشروع  
وهو المطلوب ولا يخفى ان في تغيير الدليل الخامس من وجه ولا يسلك اليه الا عند  
ضرورة وان كان من الوضائف الموجهة واشاراته بقوله ولا حاجة في تغيير الدليل  
واما لا يقال من حيث ان بحث آخر فهو الخامس من كل وجه فهو ليس من اوضاعها الموجهة  
على ما بين في فن المناظرة قوله اذ مع قطع النظر عن خصوصية المحل والفرص منه رد  
لما قيل ان اريد بها التصديقات الخاصة لشخص شخص فهو جزئيات متشخصة  
بشخص محال لان تشخص العوارض تشخص محله فلا يكون حقيقة العلم والالكانات  
متعددة وان اريد بها التصديقات الكلية المتعلقة بالمسائل المتبادرة على التصديق  
المذكورة في لا تعذر في جعلها مقدمه المشروع اذ يمكن تصور تلك التصديقات  
قبل المشروع في المسائل وتحديد ها بان يقال ادراكات متعلقة بالقضايا المتعلقة  
باكتساب المجهولات التصورية والتصديقية بخلاف التصديقات الجزئية المتعلقة  
بالمسائل على سبيل التفصيل فان تصورها لا يمكن الا بعد الفرض عن مسائل انتهى  
وحاصل الرد ان المحل لا دخله في تشخص العوارض وما ذكره القائل مبنى على ان المحل  
دخل في تشخص العوارض ولما اجيب عن هذا الاعتراض من ان ملاحظة الاجزاء و  
بيانها على الاجمال غير كافية في التحديد وهذه التصديقات الكلية التي اجزاء لحقيقة  
العلم انما تحصل باللاحظة التفصيلية اذا فصلت المسائل وبين تعلقها بمسألة  
منها بلا تفاوت في ذلك بينها وبين التصديقات الجزئية واما ما يتعلق بها  
بالمسائل على سبيل الاجمال كما ذكرت فلا يفيد ذلك لان اجمالها يوجب اجمال تلك  
التصديقات فلا يمكن تصور تلك التصديقات ايضا قبل المشروع كالتصديقات  
الجزئية انتهى حاصل رد هذا الجواب بان هذه التصديقات ليست كلية بل انما هي  
اشخاص ولا يضر تعدد المحل تشخصها والتحقيق العلوسواء كانت عبارة عن لقواعد  
الخصوصية او عن التصديقات بها لها اعتباران اعتبارا قياها بجمالها واعتبارها  
في نفسها اي مع قطع النظر عن محالها فبالاعتبار الاول يتعدد ضرورة ان  
الاعراض تشخص بمحالتها وبهذا الاعتبار يمكن ان يجد العلم بما يفيد امتيازها عن  
جميع ما عداها بحسب الوجود لا بما يفيد تعينه وتشخصه بحيث لا يمكن اشتراكه  
بين كثيرين بحسب العقل فان ذلك انما هو بالاشارة وبالا اعتبار الثاني لا يتعدد



سواء علمه زيدا وعمرا وبراءا والتحقيق هو الاعتبار الثاني على ما يدل عليه كلام المحقق  
 المحقق مهنا لان ما يعلم كل احد من النحو والصرف مثله هو علم النحو وعلم الصرف  
 لا مماثل له ولو كان عبارة عن شخص قائم بذهن سيبويه مثلا لكان ما يعلمه زيدا من النحو  
 غير النحو لا عينه بل ما يماثل له مع ان كل احد يعلم تلك القواعد المختصة بقول النحويين  
 النحو ولا يقال له يعلم ما يماثل النحو ولا يعلم النحو فعلى هذا التحقيق لا يكون المنطوق  
 اسما للشخص القائم بذهن ابن سينا بل عبارة عن القواعد المختصة بسواء علمها ابن سينا  
 او غيره ولا يمكن تحديده اذ هو بسيط لا نوع له كالشخص نعم يمكن تعريفه اذ قصد  
 التميز وسئل بكلمة اى مطلوبها بها التميز يقال في جوابه آله قانونية تعصم آه  
 ومثل هذا التعريف يجري في الشخص وغيره وقيس عليه سائر العلوم وهذا هو التحقيق  
 في هذا المقام والعلم عند الملك العلام قوله لانها غير معتبرة آه الظان الضمير  
 راجع الى الاختلافات بناء على انها موضوع المسئلة والدليل يقوم عليها والظ  
 ان يقرر الدليل على المتعارف اذ هو ممكن فهذا القول صريح في الشكل الاول  
 المتعارف وكبراء مطوية وهي قولنا وكل ما هو غير معتبر في الوضع فلا يضر في  
 تشخيصها وايضا رجوع الضمير الى الاختلافات يلايم قوله لا مدخل فيه ويحتمل  
 ان يكون راجعا الى المحال لكن القياس حينئذ يكون شكلا ولا غير متعارف نعم فيه  
 قرب ان يرجع قوله لا مدخل لها فيه آه اى لا اختلافات الحاصلة في زيد بحسب العوارض  
 لا مدخل لها في وضع اسم زيد للذات المشخصة قوله اذ لا مدخل في ترتيب غاية النحو  
 على تلك التصديقات آه اى على تصديقات المسائل حتى يقبر في تلك التصديقات  
 الحصول لشخص شخص قوله مطلقا آه اى غير مقيد بذهن شخص معين قوله وهو معتبر  
 آه اى الحصول في الذهن مطلقا معتبر في مفهوم التصديق والحاصل ان ماله دخل  
 في ترتيب الغاية معتبر في مفهوم التصديق وما ليس بمعتبر فيه لا دخل له في ذلك الترتيب  
 قوله وانما الكلام آه اى وانما النزاع في ان الحصول الشخصي معتبر في التصديق  
 ام لا والتحقيق انه غير معتبر فيه لما عرفت قوله بنفسها او باخذ الاجزاء المحمولة  
 منها بالتحليل والا نزع آه وقد عرفت ما يتعلق به من الكلام على التفصيل فنذكر  
 قوله كما نص عليه الشارح في شرح المطالع آه والمقصود دفع ما اورده بعض  
 الافاضل من انه لا يكفي في تصور الشئ مجرد التام ما ذكر بل لا بد مع ذلك من شرط  
 آخر وهو ان يكون تلك الاجزاء من الاجزاء المحمولة لان الحد ما يكون مركبا

من الجنس والفصل وهما من الاجزاء المحمولة ولا شك ان هذه التصديقات ليست من الاجزاء  
 المحمولة وحاصل الجواب على ما اشار اليه بعض الافاضل ان الغرض من التحليل انما هو ان  
 قد يكون مركبا من الاجزاء الذهنية وهي اجزاء المحمولة فتحدد بالاجزاء المحمولة والاعم  
 منها جنس والاخص فصل وهذا هو المشهور وقد يكون مركبا من الاجزاء الخارجية  
 وهي الاجزاء الغير المحمولة فتحدد بها فالغرض من الحد حاصل كتحديد البيت بالحد  
 الاربعة مع التسقف قوله نقلا عن الشيخ الرئيس آه حيث ذكر في المباحث المشرقية  
 قوله فانه تعلق آه بيان لدعوى الضمنية المستفادة من قوله لاستبعاد آه وهى ان  
 الاستبعاد واقع لان تعلق التصور بالتصديق يتوهم منه اجتماع الضدين لانهما  
 ضدان وقد تعلق احدهما بالآخر واجتماع الضدين محال كاجتماع النقيضين  
 وحاصل الدفع انه لا حجر فيه ولا يلزم اجتماع الضدين في محل واحد من جهة  
 واحد وهو محال بل من جهتين وهو ليس محال لان التصديق هو تصديق  
 من حيث تعلقه بالتصديق من حيث كونه متعلقا بالتصور معلوما لا تصديق قوله فلا  
 يرد قوله ولو بوجه ما آه اى سواء كان ذلك الوجه حدا او سماء او غيرهما فلا يرد  
 كنه الواجب لان التصور يتوجه ما يتعلق بكنه الواجب وان يتعلق به من كل  
 وجه وكذا فرض اشتراك الجزئى لان وجهها ما اعم من الوجه المطابق والغير المطابق  
 قوله على انه قد تقرر عندهم انه ما من آه وانما يارد الى العلو لما تقرر عندهم من ان  
 العلم بالشئ بالوجه علم بذلك الوجه في الحقيقة لا العلم بذلك الشئ ومن ان  
 التصورات كلها مما يقبض وحاصل هذا الجواب ان كنه البارى عز اسمه وفرض اشتراك  
 الجزئى مستثنى من عموم كل شئ واعتراض عليه بان التصور اعم من تصور المخلوق  
 والخالق هنا وتصور الواجب بكنهه وان كان محالا بالنسبة الى المخلوق الا انه  
 متحقق بالنسبة الى الخالق لانه عالم بنفسه وكذا فرض اشتراك الجزئى قوله ان كان  
 علمها حضوريا آه والعلم الحضورى هو العلم بالصورة بذاتها والعلم الحضورى العلم  
 بالشئ بصورته وعلمه تعالى بالاشياء حضورا مطلقا عند بعض الحكماء لانهم  
 قالوا يفيض عن حقيقة ذاته تعالى صور الاشياء معقولة سواء كانت صور خارجية  
 كما في صور العقول العشرة القديمة عندهم او صور علمية كما في صور الحوادث  
 المرتسمة في بعض العقول فالصور الفاضلة معقولة للواجب تعالى بذاتها لا بصورها  
 المرتسمة في ذاته تعالى وقال بعضهم علم العقول حضوريا ايضا قوله ان كان عليهما



حضورياً آية مثلاً أن زيداً صدق جميع المسائل فتصدق بقاءات له موجودة في ذهنه  
بالوجود الاصيل فعلم هذا التصديقات حضورى قوله فتصورها بمجرد الالتفات  
اليها آية وفيه إشارة الى ان تعلق التصور بالتصديقات انما هو في العلم المحصول  
لا في العلم الحضورى لان تصورهما يحصل بمجرد الالتفات الذهني اليها لا بصورة  
كما لا يخفى قوله وان كان حصولها آية مثلاً اذا صدق عمر جميع المسائل فتصدق بقاءات  
موجودة في ذهنه بالوجود الاصيل فاذا علم زيد التصديقات الموجودة في ذهنه  
عمر بالوجود الاصيل فهذا العلم الحاصل لزيد موجود فيه بالوجود الاصيل و  
التصديقات موجودة في ذهن زيد بالوجود الظلي قوله فهو باعتبار الوجود  
الاصيل في ذهن تصديقات آية والعقوبات ان يقول فهو باعتبار الوجود الظلي  
تصديقات وباعتبار الوجود الاصيل تصورات لان المعلومات موجودة بالوجود  
الظلي والعلوم موجودة بالوجود الاصيل والتصديقات عبارة عن المعلومات  
والتصورات عن العلوم بها مع انه ينافي ما سيجي منه من ان الصورة الذهنية  
تطلق على العلم وعلى العلوم لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجود اصلي و  
الثاني بوجود ظلي ويمكن ان يقال ان المراد بقوله فهو باعتبار الوجود الاصيل في  
الذهن اعتبار الوجود الاصيل في ذهن عمر وفي صورة علم زيد بتلك التصديقات  
الموجودة في ذهن عمر بالوجود الاصيل وبقوله تصورات المتصورات على ان  
يكون المصدر بمعنى المفعول او ذات تصورات على حذف الضمير فيكون موافقاً للحق وينتفع  
المنافاة بين كلاميه ولا يخفى ما فيه من انه خلاف الظ قوله مع اتحاد بالذات آية  
قيل لان الحاصلة في الذهن صورة واحدة وهي باعتبار كونها ذات صورة ادراكية  
هي مرة لها لما ان العقل ينتزع عنها صورة هي مرة لها وان لم يكن لها صورة  
زائفة على ذاتها كما تنتزع الحرارة من الحرارة في قولنا حرارة النار حارة موجودة  
بالوجود الاصيل وتصديق وباعتبار كونها صورة ادراكية لنفسها ومرة  
لملاحظة نفسها موجودة بالوجود الظلي وتصويرا انتهى ولا يخفى ان هذا النتيجة  
مبنى على ظاهر كلام المحشى وقد عرفت ان ظاهره ينافي الحق ولما سيجي منه كلام فندب  
ونحن نقول ان على هذا التحقيق اى اتحاد التصور والتصديق بالذات يلزم ان لا يكون  
التصور والتصديق من الانواع الحقيقية للعلم بل من الانواع الاعتبارية له كما  
لا يخفى قوله واختلاف الاحكام آية دفع لسؤال مقدر وهو انه كيف يتحد التصو

والتصديق بالذات مع ان لكل منهما احكاماً مخالفة لاحكام الآخر وحاصل الدفع ان اختلاف  
لاحكام لا اختلاف في وجودها الاصيل والظلي لا لاختلاف ذاتهما على قياس اختلاف احكام الموجودات  
الخارجية باختلاف وجوداتها الخاصة على ما ذهب اليه المحقق الذواني من ان التحقيق هو كون الامر  
المسمى بالتشخيص عبارة عن الوجود الحاصل مستتب للعوارض الشخصية وان كان عبارة عن تلك العوارض في الظ  
ولا شك ان العوارض التابعة للوجودات الخاصة متباينة متضادة بحيث لا يجوز  
اجتماعها في محل واحد فهي تدل على ان تلك الوجودات الخاصة متباينة لان تباين  
الاثار يدل على تباين مبادئها قطعاً مثلاً تفرق البصر اثر تباين جمع البصر وهو اثر اخر و  
الاول يترتب على الابيض والثاني يترتب على الاسود فعلم ان الوجود الخاص للابيض  
اعنى كونه في الاعيان على وجه مخصوص وهو مبدأ لاثار الخارجية غير الوجود الخاص  
للا سود قوله فاندفع توهم لزوم آية اى ان قيل بما يباينة ذات التصورات لذات التصديقات  
يلزم عدم اتحاد العلم والمعلوم والتحقيق انهما متحدان وان قيل باتحادهما يلزم  
كون شئ واحد تصوراً وتصديقاً وحاصل وجه الاندفاع اننا نختار الشق الثاني  
ونمنع لزوم كون شئ واحد تصوراً وتصديقاً من كل الوجوه لانها متغيران  
باعتبار الوجودين كما لا يخفى قوله مع تباينهما آية ان اراد به التباين الحقيقي بينهما  
فهو ممنوع لما عرفت ان لا تباين حقيقياً بينهما وان اراد التباين الاعتباري والتباين  
المطلق بينهما فهو مسلم لكن التباين الاعتباري المطلق لا ينافي كونهما متحدين  
بالذات قوله اى قبل الشروع فيه آية والمقصود دفع ما ذكره المولى داود حيث قال  
اى مطلقاً سواء كان بعد الشروع لعدم تناهيهما او قبل الشروع وذلك لتوقف  
تصورها على وجه التفصيل على حصولها في الذهن بذواتها وهذا الحصول يتوقف  
على الشروع فيها انتهى وحاصل الدفع ان التالي قرينه تدل على تخصيص المقدم  
بالمتعذر قبل الشروع اعم من ان يكون متعذراً في نفسه اذ لا دخل لاطلاق المتعذر  
اى المتعذر في نفسه في استلزام المقدم للتالى ولو اراد المتعذر المطلق اى المتعذر  
في نفسه كما قال المولى داود لقال لم يمكن تصور العلم بحده قيل وكونه متعذراً قبل  
الشروع للزوم الدور وفيه انه لا نسلم الدور لان تصور التصديقات لا يتوقف  
على الشروع في العلم كما اذا تصورنا كذا كذا حصل في ذهنا صورة كفه الذى هو العلم  
فلا يلزم ان تصديق الكفرانها فالاولى ان يقول ان المراد من التعذر التعذر في نفسه انتهى  
وفيه نظر لان التصور بجميع التصديقات على التفصيل قبل الشروع متعذر لان من البز



ان تصورهما على وجه التفصيل يتوقف على الشروع لتحصيل بذواتهما في النفس فيلزم الدور  
قطعا نتم تصور التصديقات على الاجزال لا يتوقف الشروع لكن قد عرفت فيما سبق  
ان التصور الاجمالي غير كاف في التحديد قوله قدس سره لم يكن تصورا علميا مقدمة  
الشروع آه لان الشروع فيه امر ممكن والمتعذر لا يكون مقدمة للممكن لاستلزامه  
تعذرا الممكن كذا ذكره المولى داود واعلم ان قول المصنف فيما سبق البحث الاول في ماهية  
المنطق لا يلايم في الفاظه قوله ورسموه لما ان الماهية ما به الشيء هو هو وهو لا يحصل  
الا بالحد الثام ويمكن ان يقال المراد بالماهية هو الماهية بحسب الاسم وبالرسم هو  
الرسم بحسب الحقيقة ولا شمار بان المفهوم المذكور بحسب الاسم ورسم بحسب الماهية عنوانا ثم  
قال ورسموه قال المصنف وليس كله بديهيا آه يحتمل ان يكون اشارة الى دليل لدعوى الضمنية  
اللازمة من قوله فست الحاجة آه وهي الحاجة ماسة الى تدوين المنطق  
كما تكون الحاجة ماسة الى نفس المنطق وتقريره انه اما ان يكون كله بديهيا  
او كله نظريا او بعضه بديهيا وبعضه نظريا والا لاول بط والا لاستغنى عن تعلمه  
وكذا الثاني بط والا لدارا وتسلسل ثبت الثالث فاذن يحتاج الى  
التدوين ليكتسب النظر من البديهي ويحتمل ان يكون جوابا لمعارضة على قوله فست  
الحاجة آه وتقريرها انه اما ان يكون كله بديهيا ونظريا فان كان الاول لاستغنى  
عن تعلمه وان كان الثاني لزم الدور والتلس واللازمان كلاهما باطلان وكذا المثلوث  
فثبت نقيض قوله فست الحاجة آه ويحتمل ان يكون المعارضة على دليل ان المنطق يحتاج  
اليه بجميع اجزائه بان يقال ليس المنطق محتاجا اليه بجميع اجزائه بل ببعضها لانه ليس كله  
بديهيا حتى يستغنى عن جميعه ولا نظريا حتى يحتاج الى كله والجواب بعضه نظري  
تحتاج اليه بعضه بديهي محتاج اليه اكتسب النظر منه على ما قرره الفاضل العصا ويحتمل ان يكون ما قرره  
الشارح قوله لارجاع الضمائر الآتية آه اي كل واحد من التصريح والبناء على التجريد  
لارجاع الضمائر بلا تكلف وفيه نظر لان الضمير الآتي واحد الا ان يقال ان الضمير  
الثاني هو في قوله قدس سره بجميع مقدم مائه بناء على ان الدليل في قوله بان يقول  
ليس دليلك آه عين الدليل في قوله بدليل فتدبر ويمكن ان يقال ان لام الجنس اضحل  
معنى الجمعية فتأمل قوله بازداستن اذكاري آه وحاصله الرد عن الفعل وفيه اشارة  
الى ان المراد بالمنع في قوله قدس سره ان منع معناه اللغوي وهو الرد والدخل  
لان قوله قدس سره الآتي وان منع مقدمة غير معينة آه يا بى عن ارادة المعنى

الاصطلاحى كما لا يخفى ولا نه لو اريد معناه الاصطلاحى لزم اخذ التعريف في التعريف لان  
ضمير قوله يسمى راجع الى المنع الاصطلاحى حيث ان هذا القول تعريف يسمى وقوله منع  
بمنزلة المعرف فقد اخذ في التعريف لاسمى هذا المعنى الاصطلاحى وهو التعريف فيلزم  
الدور وكذا قيل قوله بان طلب دليلا آه هذا هو المنع الحقيقي واما المنع المجازى فانما  
يرد على المدعى المجرد قوله واما منعها بالابطال آه فيه اشارة الى دفع اليراد بالقسم  
الاول من الاقسام الثلاثة التى اوردها الفاضل العصا م حيث قال ما حاصله بقى  
هنا اقسام ثلاثة خرجت من النوع الثلاثة المذكورة القسم الاول نفى المقدمة  
المعينة والثاني اقامة الدليل على خلاف ما ادعى فيه احد البداهة والثالث دعوى  
بداهة خلافا ما استدل عليه انتهى وهذا الدفع ما ذكره الفاضل العصا م  
واعترض عليه بانه اذا كان هذا اى ابطال المقدمة المعينة غصبا يلزم ان يكون  
كل من المعارضة والنقض الاجمالي غصبا ايضا واجيب بانه لما كان الشروع فيها  
بعد تمام دليل المستدل ظاهرا لم يكونا غصبين والتحقيق ان ابطال المقدمة المعينة  
ليس بغصب لان الغصبا خذ حق الغير وذلك الابطال ليس حق المعلن لان ما هو حق  
المعلن ما يدل على صحة دليله او مقدمة دليله واما كون ما يدل على فسادها حقه  
ايضا فضرورى لبطالان وانما هو حق خصمه فلا يكون التعليل على بطلان المقدّم  
اخذ حق الغير ليكون غصبا وان الغصبا خذ الشيء ظلما ويجوز تسليم المعلن  
التعليل برضائه الى السائل على ما حققه الفاضل الكلبى في حاشية على حاشية  
ميرابى الفتح للآداب واتمام البحث يطلب من حاشية ذلك الفاضل قوله وليس  
للتنويج آه حتى يفيد كون منع كل واحد منها نوعا مغايرا للمنع مقدمة واحد قوله  
فلا يرد آه رد لما ذكره الفاضل العصا م من ان قوله قدس سره او كل واحد منها آه  
مستدرك وحاصل الرد ان مبنى اليراد الذى هو الاستدراك حمل كلمة او في قوله  
او كل واحدة على التنويج فيرد ان منع كل واحدة لا يكون نوعا مغايرا للمنع واحدة  
فقط وليس كذلك بل هي للتعميم فلا يكون مستدركا قوله فيصدق على منع كل واحد  
فالمناقضة انما هي منع مقدمة معينة واذا منع اكثر من مقدمة تحقق افراد المنع  
على حسبها ولذلك ترى كثيرا ما قيل في الدليل منوع او منعان هكذا ذكره الفاضل  
العصا م قيل ما حاصله انه يحتمل ان تكون كلمة من للتنويج بناء على ان المراد من المنع  
المستفاد من قوله قدس سره ان منع حقيقته من حيث هو بدون ملاحظة الفرد



أنه مدلول الفعل فيكون المنع منطلق على نوعين منع متعلق بمقدمة واحدة ومنع متعلق بمقدمات متعددة انتهى ولا يخفى أن المنع المتعلق بالمقدمات المتعددة يصدق على منع كل واحدة منها أنه منع مقدمة معينة كما ذكره المحشي فلا يباير المنع المتعلق بتلك المقدمات للمنع المتعلق بالمقدمة الواحدة المعينة بالنوع قول الوتغير الدليل آه وهو وضيفة موجهة إلا أن فيه نوع الخفاء قوله سخن برخلاف بركي كفن واصله تكلم احد شخصين بما يخالف الآخر قوله والنقص باذكر دن بآو نا رسناه حاصله نقض البناء ونقض طاقة الحبل وقوته قوله والمناسبة ظاهرة آه اما بين معنى المناقضة اعنى اللغوى والاصطلاحى فظاهرة لان المستدل يدعى العلم بمقدمة دليله والمانع يظهر جملة ما يفيد عليه انه تكلم احد الخصمين بما يخالف الآخر فالمناسبة الى العموم والخصوص واما بين معنى النقض اعنى اللغوى والاصطلاحى فلان اثبات حلال ودليل المعلن يشبه بنقض البناء وهذه ونقض طاقة الحبل وقوته فالمناسبة الى التشبيه قوله وذلك لا يقتضى الشاهد آه وانما يقتضى الشاهد اظهار العلم قوله انچه پشت بوى باز نهتداز بلند كوه وتكيه كاه وماله بالعربية الى ما يستند الظاهر اليه ومحل الاستناد والمناسبة على الاول المشابة وعلى الثانى العموم والخصوص قوله وبالأبطال مقبول مطلقا آه أى سواء كان ذلك الابطال نافعا او لا كما يدل عليه قوله ونافع ان كان آه وقيل أى باى شئ كان ذلك الابطال غير مفيد بوجه مخصوص وسواء كان ذلك السند المذكور على سبيل التجوز او على سبيل القطع انتهى ولا يخفى انه خلاف الظاهر مع ان الاول لا يفيد شيئا من البيان فلا فائدة فى التفسير قوله أى النقيض المقدمة المنوعة آه فيه اشارة الى ان معنى مساواة السند للمنوع مساواة نقيض المنوعة فقوله هذا السند مساو للمنوع او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجه مجاز فى النسبة والمراد انه مساو لنقيض المنوع او اخص منه للملازمة بين المنع وبين مساواة السند والاختصاصية اذا المنع كانه مكان لهما لان المكان الذى ذكره فى الملازمة اعم من المكان التحقيق والتزبلى كما فى قوله تعالى فما رجحت تجارتهم أى فى تجارتهم ويمكن ان يقال ان المراد من النسبة المجازة هو الاستعارة التخيلية عند السلف والخطيب فانهم شبهوا بمعرض المساواة ومخلها الذى هو النقيض في ان كلامها يرفع بدفع السند المساوى ثم اسند واليه لازم النقيض المشبه به اسناد مجازيا

هو الاستعارة التخيلية التى قرينة الاستعارة المكنية هذا هو المشهور وقال بعضهم ان معنى فوفقه هذا السند مساو للمنوع او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجه انه مساو لخفاء المقدمة المنوعة او اخص منه او اعم منه ويجوز نسبة كل واحد من الاقسام الاربعة للسند الى كلاهما أى الى نقيض المنوع وخفائها وتحقيق هذا البحث على وجه لا يجوز حوله شائبة القنون والا وهام يطلب من خاشية المحقق الكلبى على المحاشية الميرية من الآداب اذ بالمراجعة اليها يحصل المرام قوله لان ابطال احد المتساويين آه وهو تعليل لقوله ونافع ان كان آه وفيه اشارة الى ان مقبولة ابطال السند المساوى ليس من حيث انه سند ومقول المنع لان بطلان مقول الشئ لا ينفع فى بطلانه بل من حيث انه مساو له فى التحقيق وبطلان احد المتساويين يستلزم بطلان الآخر هذا هو المشهور واما التحقيق فهو انه لا يلزم من ابطال واحد المتساويين ابطال المساو والآخر الا ان يقال ان الدوام لعله لا ينفعك عن لزوم على ما فصل وتقرر فى الحكمة قوله بخلاف اذا كان اعم فان ابطاله يضره ولا يخفى ان سياق كلامه يدل على ان المراد بالسند الاعم ما هو الاعم من نقيض المنوعة كما هو المشهور بين الأذنين من ان اعتبار النسبة السند انما هو بالنسبة الى نقيض المنوعة وان ابطاله بهذا ينفع المعلن لكونه مستلزما لابطال نقيض المنوع ولذا قالوا ان السند الاعم مطلقا لا يجوز الاستناد به لكن ينفع المعلن لابطاله لو استند به السائل والسند الاخر بالعكس ويمكن ان يقال ان التعليل مبنى على كون السند اعم مطلقا من كل واحد من العين ونقيض المنوع اذ يضر المعلن حيث ابطاله الا انه يمكن ابطاله بدليل صحيح لاستلزام ارتفاع النقيضين كذا قيل وان يقال ان المراد ما هو اعم من عين المنوعة فقط ولا يخفى انه خلاف الاصطلاح قوله بخلاف ما اذا كان اعم أى ابطال السند المساوى نافع بخلاف ابطال السند الاعم فان ابطاله غير نافع بل مضر للمستدل لانه يستلزم ابطال المقدمة المنوعة قوله وكذا اذا كان اخصا عطف على قوله بخلاف ما اذا كان آه أى وكذا ابطال السند الاخص غير نافع قوله لان ابطاله لا يستلزم آه وهذا التعليل يثبت عدم نفع ابطال السند الاخص على كلا الاعتبارين فى نسبة الاختصاصية أى اعتبار نسبتها الى نقيض المنوع واعتبار نسبتها الى عين المنوعة فلا تنفل قوله واما منعها بمعنى آه وفيه اشارة الى ان فى قوله قدس سره بان يقول ليس آه تنبيه على ان المراد من المنع فى قوله وان منع مقدمة غير معينة ليس المنع بالمعنى الاخص الذى هو







عبارة عن تعلم مسألة آه أي لان تعلم المنطق عبارة عن تعلم مسائله عندهم وهي لا تكون  
 الأحكام نظرية بناء على ان مسائل العلوم ما يبرهن عليها فملي تقدير كون المنطق بديهيا  
 لا مسألة فيه فلا تعلم بها فلا تعلم بالمنطق سواء كان تعلم كسبا أو لا فصدق انه اذا كان  
 المنطق بديهيا لا يحتاج الى تعلمه ولو فرض ان التعلم ليس بكسب وان الشيء لا يكون كسبيا بمجرد  
 التعلم ايضا فلا يتوقف صدق هذا الحكم أي حكم المتصلة على كون التعلم كسبا والمقصود دفع  
 سؤال مقدر وهو ان صدق هذا الحكم يتوقف على كون التعلم كسبا لان التعلم ذكر  
 في مقابلة البديهي حيث ذكر البديهي في مقدم المتصلة والتعلم في قائلها ومن ابرهن  
 ان التعلم ليس كسبا لان التعلم عبارة عن قبول المعاني التي يقبها المعلم والكسب تحصيل المعاني  
 من المبادئ وحاصل الدفع ان صدق هذا الحكم لا يتوقف على كون التعلم كسبا لما عرفت من  
 انه لا مسألة في المنطق فلا تعلم بها سواء كان التعلم كسبا أو لا فالنسخة الصحيحة في  
 قوله كسبا بدون النسبية قوله ولا يرد عليه آه عطف على قوله لا يتوقف آه ولا يرد عليه  
 ايضا ان المنطق مع كون كل مسألة منه نظرية بديهي لعدم توقفه لذاته على النظر وان  
 توقف عليه بواسطة كل جزء منه مع انه محتاج الى التعلم بلا خفاء فالبداهة لا تستلزم  
 عدم الحاجة الى التعلم وذلك لان حكم الكل قد يتفاوت من حكم الاجزاء كقوة الجيش  
 وضعف بعضه وقد يتحدان كغلبة الجيش وانهما واصله وكفره وحكم المنطق  
 بالنظرية والبداهة بالنسبة الى اجزائه من قبيل الثاني قوله ان يكون آه أي الحكم قوله لان  
 ذلك ليس حتما جآه وذلك لان نظرية العلم انما يكون باعتبار احكام الواقعة في المسائل  
 لا باعتبار اطراف الاحكام قوله والنظر مجموع الحركتين آه أي عند القدماء كما عرفت فيما سبق  
 قوله المناسبة آه أي المطلوب قوله لا يمكن ان يكون ذلك آه دفع سؤال مقدر  
 وهو ان لا نسلم الاحتياج الى قانون آخر حتى يلزم الدور والتسلسل لجواز ان يكون اكتساب  
 قانون بدليل يعرف صحته من ذلك القانون واحتجاج القانون الى نفسه ليس دورا ولا تسلسلا  
 لجواز توقف الشيء على نفسه وحاصل الدفع انه لا يمكن ان يكون القانون الثاني عين  
 القانون الاول اذا كان عينه لزم جواز تحصيل الشيء من نفسه لكن اللازم بط وكذا  
 الملزوم ويمكن ان يقال ايضا دفعه ان القانون الثاني عين القانون الاول وطرفا الدور  
 متغايران بالاعتبار لان الشيء من حيث انه موقوف مغاير لنفسه من حيث انه موقوف  
 عليه والتغاير الاعتبار كافي في ثبوت الدور ويمكن ان يقال ايضا ان في اكتساب قانون  
 من دليل يتوقف صحته على ذلك القانون يتوسط الدليل بين القانون بالبداهة ونفسه

فلزم الدور والتسلسل قوله ويرد عليه ان يجوز آه ويؤيد ما ذكره الفاضل العصام  
 من ان حاصله ان السند الذي هو جواز الانتهاء الى قانون بديهي سند خاص مع بطلان  
 هذا السند المنع باق بسند جواز الانتهاء الى طريق بديهي الصحة انتهى اذ بداهة صحة  
 الطريق عبارة عن كون مناسبة مواد ضرورية وترتيبها بديهية الانتاج وفيه  
 نظر لان ما يحتاج اليه النظري هو النظر وقد عرفت ان النظر عبارة عن مجموع الحركتين الاولى حركة تحصيل  
 المبادئ المناسبة للمطلوب والثانية حركة ترتيبها وان تحصيل المبادئ وترتيبها يحتاجان  
 الى قانون يعرف به صحتهما والطريق الذي هو بديهي الصحة ليس بنظر لانه ليس فيه الحركتان  
 لان الانتقال فيه من المطلوب الى المبادئ المناسبة له لكون المناسبة بينهما ضرورية  
 دفعي وكذا الانتقال منها لكون الترتيب بينهما بديهي دفعي ايضا فلا يجوز انهاء النظر  
 الى طريق بديهي الصحة فعلى هذا لا يصح اطلاق الفكر على هذا الطريق البديهي الصحة  
 لان الفكر عبارة عن الحركتين ولا حركة في هذا الطريق لما عرفت فلا يصح قوله ذلك  
 الفكر حيث اطلق الفكر على هذا الطريق قوله مناسبة ضرورية آه بان توجد مبادئها  
 بالمط بديهية لا يحتاج الى قانون قوله ولا يجب استخراج منه آه دفع سؤال مقدر وهو  
 ان ما ذكره من اندراج ذلك الفكر الجزئي تحت القانون ينافي في كون ذلك الفكر الجزئي  
 بديهي الصحة وحاصل الدفع ان ذلك الاندراج انما ينافي فيه اذ وجبا ككتاب ذلك الفكر  
 من ذلك القانون وهو ممنوع اذ لا يجب كسبه منه ويرد على هذا الجواب ان قولهم العلم  
 اليقيني بالجزئيات انما يحصل من قبل الكلليات يدل على ذلك الجزئي المندرج مكتسب من  
 ذلك القانون كما هو القياس المنطقي على ما سبق اجيب عنه بانه لو تم فانما يتم في الجزئيات  
 النظرية لا في البديهية المحفية اذ لا يتوقف العلم بها على الاستنتاجها من تلك الكلليات  
 والا لم تكن بديهيات بل نظريات فاما مل فالشارح لانا نقول المنطق مجموع قوانين  
 الاكتساب آه اعترض عليه بان المنطق قوانين متناهية للاكتساب اذ لو لم يتناه لم يفد  
 لاحد العصمة لعدم مكان حصول غير متناه بالكسب في زمان متناه فعلى تقدير نظرية  
 المنطق لا يتصور التسلسل اجيب بان احدا الامرين لازم قطعنا على ان ما ذكره المعترض  
 عبارة عن بيان استحالة اللازم بوجه آخر وهو ان القوانين متناهية فالتسلسل  
 اللازم لتناهيها باط ايضا انتهى محصلا قال الشارح والتقدير ان الاكتساب لا يتم  
 بدون المنطق آه اعترض عليه الفاضل العصام بان التقدير ان الامن من الخطاء في  
 الاكتساب لا يكون بدون المنطق فان اراد بعدم تمام الكسب آله ذلك فسلم لكن



ذلك لا يثبت الدور والتسلسل لجواز الانتهاء الى طريق بديهي الصحة مع ان الامن عن الخطا لا يكون بدونه وان اراد اكتسابا ما لا يتم بدون المنطق فلا نسلم انه المقدرانتهى وقد عرفت اندفاعه فذكر قوله فان قيل آه القائل هو الفاضل العصام حيث قال كون المنطق مجموع قوانين الاكتساب يستفاد ومن تعريف المنطق انه لا يخرج قانون الاكتساب عن تعريفه وهذا واضح انتهى قوله قلت اللازم مما سبق آه وهو تعريف المنطق قوله داخل فيه آه اى في جميع قوانين الاكتساب فقوله فلا آه اى فلا يلزم مما سبق لانه لم يثبت بعد كون المنطق بديهيا حتى لا يدخل فيه او كسبيا حتى يدخل في كسبيا مع ان الظاهر مما سبق في كتاب النظرية غير المنطق لان كون الشيء آلة لاكتساب نفسه خلاف الظاهر قوله مطلقا آه اى سواء كان ذلك الاكتساب اكتساب المنطق واكتساب غيره من النظريات قوله بناء على ما مر آه اى صدق هذه المقدمة مبنى على ما نقلناه من شرح المطالع قوله وقد عرفت ما يرد آه و قد عرفت ما يرد عليه قوله وانما تعرض لهذه المقدمة آه دفع سؤال مقدرو هو ان هذه المقدمة مستدركة لاحاجة اليها في الجواب ودفعه بما ترى قوله خلاصته ان احد المحذورين آه وفيه تعريف لما ذكره المولى داود في تقرير الجواب من ان الجواب منع للمقدمة الاولى باننا لا نسلم انه لو لم يكن المنطق بديهيا لكان كسبيا ولهذا المنع سندان احدهما انه يجوز ان يكون بعضه بديهيا وبعضه نظريا والاخر انه كيف يكون بديهيا ويلزم الاستغناء عن تعلمه وهو بطلان بداهة وكيف يكون كسبيا ويلزم الدور واكتفى المص عن المنع وأشار الى السند الاول بقوله بل بعضه بديهي وبعضه نظري والى السند الثاني بقوله ليس كله بديهيا والا لا استغنى عن تعلمه ولا نظري والادار والتسلسل انتهى ملخصا اذ الظاهر ان هذا الجواب منع للحصر الذي تضمنه دليل المعارض وان سند هذا المنع واحد لا تعدد فيه وهو كون بعضه بديهيا والبعض الآخر نظريا ويمكن ان يقال مراد المحشى جواز ايراد المنع على الحصر وعلى المقدمة الاولى اى كله بديهي كما اشار اليه الفاضل العصام حيث قال فالحاصل منع بداهة الكل بسند جواز التبعض انتهى وعلى المقدمة الثانية اى كله او على كليتها او على كلها ويمكن تقرير الجواب بان ابطال مبنى دليل المعارض احدهما المنطق بجميع اجزائه بديهي والثاني انه بجميع اجزائه كسبي فلما ابطالهما لم يبق كون بعضها بديهيا وبعضها كسبيا قوله فاللايقان يقال آه لان كلا من لزوم الاستغناء ولزوم الدور والتسلسل مدعى المعارض فلا يجوز الاستناد به وقد ذكرهما الشارح في مقام السند وقد عرفت

ان مقصوده منع الحصر بسند التبعض ولهذا قيل ان الاستغناء عن تعلم المنطق مدعى المعارض فلا يلزم ذكره سند المنع مقدمة من مقدما ته مع ان بطلانه بديهي فذكره تبنيها على ضعف دعواه انتهى فاما مل قوله الا انه اورد بطريق الدعوى والاستدلال للدلالة على ان الاحتمال الثالث متحقق آه وتقرير الدليل هكذا اما ان يكون المنطق بجميع اجزائه بديهيا او يكون بجميع اجزائه نظريا او يكون ببعض اجزائه بديهيا وببعضه الآخر نظريا لكن الاولين باطلا لا يستلزامهما الباطلين احدهما الاستغناء عن التعلم والثاني الدور والتسلسل ينتج الاحتمال الثالث وهو سند المنع متحقق في نفسه واشار اليه الفاضل العصام حيث قال زاد تقوية المنع باثبات التبعض انتهى ولعل مراد من قال فذكره تبنيها على ضعف دعواه انتهى كما نقلنا آفا ما ذكره المحشى بقوله الا انه اورد آه فان قيل انه لا يلزم من بطلان الموجبتين الكليتين اعنى المنطق بجميع اجزائه بديهي والمنطق بجميع اجزائه نظري صدق الموجبتين الجزئيتين بعضه بديهي وبعضه نظري لانهما ليستا تقيضين للموجبتين الكليتين بل يلزم من بطلانهما صدق السالبتين الجزئيتين لانهما تقيضانها ولا يلزم من صدق السالبتين الجزئيتين صدق الموجبتين الجزئيتين لان صدق اعم لا يستلزم الاخصر لما بين ان السالبة لا تستدعى وجود الموضوع بخلاف الموجبة ولهذا كذب قولنا بعض العتقاء طائر في الخارج وصدق قولنا ليس بعض العتقاء طائر في الخارج قلنا انك قد عرفت ان تنك القضيتين ليستا موجبتين كليتين بل هما قضيتان شخصيتان وكذا النتيجة عبارة عن القضيتين الشخصيتين الا ان صدقهما باعتبار بعض الاجزاء وهذا مثل قولنا مجموع هذا الرمان مأكول وليس مجموع هذا الرمان مأكول وبعض هذا الرمان مأكول وبعضه غير مأكول والا وليان كاذبتان والاخيرتان صادقتان فلا حاجة الى ما قيل ان اجزاء المنطق من الامور الموجودة فالموجبة والسالبة فيها متساويتان فيلزم من صدقهما صدق الاخرى انتهى مع ان هذا القائل صرح فيما سبق بكون القضيتين اعنى المنطق بجميع اجزائه بديهي آه شخصيتين وههنا صرح بكونهما موجبتين كليتين قال الشارح كما ذكره المعارض قيل هذا متعلق بقوله ليس مع ما عطف عليه وقيد للنفي ويقتل تعلقه بقرينة لزوم الدور على السبيل التنازع وقال الفاضل العصام ما حاصله انه متعلق باللازمين وهما مقدمتان اللازميتان لان المعارض معترف بهما فهما ناقتان في الجواب وان لم يتما لعدم استلزام البداهة الاستغناء عن التعلم ولجواز انتهاء الكسبية



طريق بديهي على تقدير نظرية الكل انتهى وقد عرفت ما فيه من بطلان جواز انتهاء الك  
 الى طريق آه واعتراض عليه بانه لا يجوز تعلقه باللازمين اذ اللازم الاول مسوق  
 لبطلانه وما ذكره المعارض مسوق لاثباته فلا يكون اللازم الاول مما اعترضه الخصم  
 انتهى ما لا قوله تسامح آه لان الشكل الاول ليس مسئلة والمراد من الجزء هو المسئلة  
 والشكل جزء الجزء الذي هو المسئلة واثارة قد تراه الى ان المصنف اعلى لانتاج محذوف فيكون المراد  
 كانتاج الشكل الاول ولا يخفى ما فيه من المسامحة ايضا لانه ليس جزء من العلم لانه  
 اضافي وليس بمسئلة والمراد كمسئلة انتاج الشكل الاول اي كمسئلة يقع الشكل الاول  
 موضوعا فيها مثل الشكل الاول منتج قوله قدس سره لتساخيه آه اعترض عليه بان  
 الاحسن تركه لان الحكم في قولنا الشكل الاول منتج على الافراد ولا شيء منها بمنع  
 للنتائج الا ان يجعل القضية طبيعية قوله اي اثبات بالدليل آه اشارة الى ان البيان  
 ههنا بمعنى الاثبات بالدليل كما في قول الشارح واما على بيان الحاجة آه كما هو المشهور  
 وقد يستعمل بمعنى اهم منه كالبينا بالتعريف قوله لقوله بين آه اي بديهي واعلم ان  
 بداهة انتاج الشكل الاول اما باعتبار الطبيعة فقط وهذا انما تكون عند اجتماع  
 شروط واما باعتبار مواد فقط وهذا انما تكون عند تركبه من المقدمات البقية  
 المت بدون اجتماع شروط واما باعتبارها والمراد ههنا هو الاول ولهذا لا يت  
 ولا يضر نظرية مقدمات الشكل الاول بداهة انتاجه وههنا اعترض وهو ان  
 العلم بالنتيجة اما ان يكون ضروريا او نظريا وكلاهما باطلان اما الاول فلان  
 العلم بتلك الامور لو كان ضروريا لاشترك جميع الناس في العلم بالنتيجة لان  
 الضروريات لا تختلف للناس فيها فيكون جميع الناس عالمين بसार العلوم ونظري  
 وهو باطل بالبداهة قد تم ما في الجلد الاول من الكلام

بعون الله الملك الغني العلام والحمد لله رب

العالمين والصلوة والسلام على محمد

واله وصحبه اجمعين

في محرم  
 ١٢٠٢

Süleymaniye Kütüphanesi

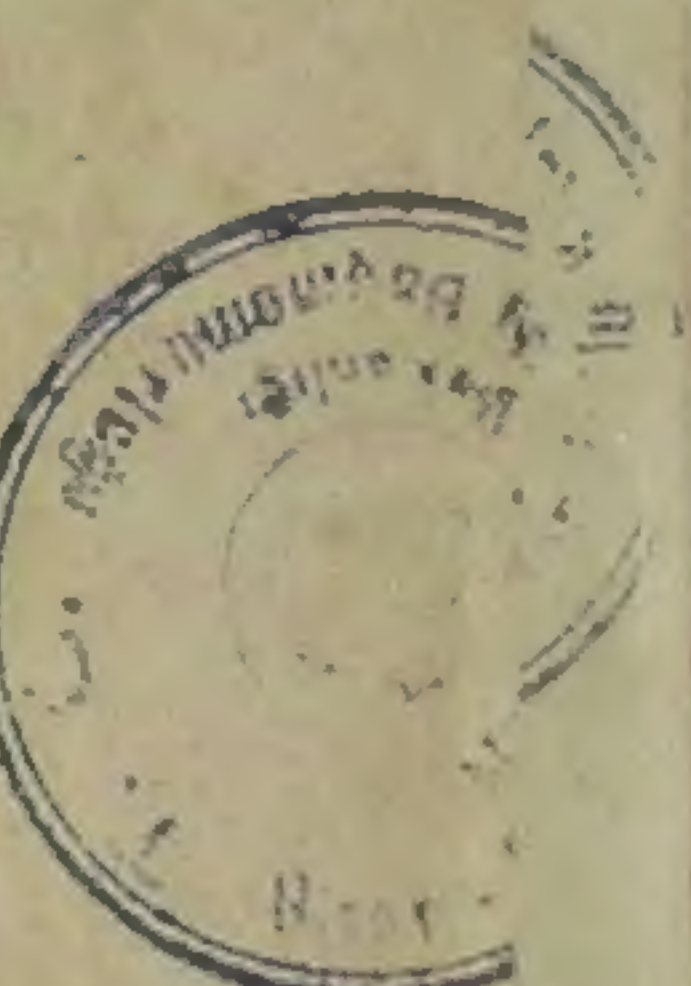
Kisim

99

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No.

959



7749